الموسوعة الادارية الحديثة

اشراف

د. نعيم عطيه ‏ ‏ ‏ ‏ أ. حسن الفكهاني



٢٠

الموسوعة الإدارية الحديثة

مبادئ المحكمة الإدارية العليا
وفتاوى الجمعية العمومية ٣٢ /٨
منذ عام ١٩٤٦ - وحتى عام ١٩٨٥

تحت إشراف

الدكتور نعيم عطية
نائب رئيس مجلس الدولة

الأستاذ حسن الفكهانى
المحامى أمام محكمة النقض

الجزء العشرون

الطبعة الأولى
١٩٨٦ - ١٩٨٧

إصدار : الدار العربية للموسوعات
القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ص.ب : ٥٤٣ - ت : ٧٥٦٦٣٠

مطبعة مقبل
٣٠ شارع العطارين - شبرا مصر
ت ٩٤٢٠٨١

رقم الإيداع ١٩٨٧/٥٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلْ اعْمَلُوا

فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ وَالمؤمِنُونَ

صدق الله العظيم

تقديم

الدار العربية للموسوعات بالقاهرة
التى قدمت خلال أكثر من ربع قرن
مضى العديد من الموسوعات القانونية
والإعلامية على مستوى الدول العربية .
يسعدها أن تقدم إلى السادة رجال القانون
فى مصر وجميع الدول العربية هذا العمل الجديد

الموسوعة الإدارية الحديثة

شاملة مبادئ المحكمة الإدارية العليا
منذ عام ١٩٥٥
وفتاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦
وذلك حتى عام ١٩٨٥
أرجو من الله عز وجل أن يحوز القبول
وفقنا الله جميعاً لما فيه خير أمتنا العربية .

حسن الفكهانى

موضوعات

الجزء العشرون

منهج ترتيب محتويات الموسوعة

بوبت فى هذه الموسوعة المبادىء القانونية التى قررتها كل من المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ومن قبلهما قسم الرأى مجتمعا منذ انشاء مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ .

وقد رتبت هذه المبادىء مع ملخص للاحكام والفتاوى التى ارستها ترتيبا ابجديا طبقا للموضوعات . وفى داخل الموضوع الواحد رتبت المبادىء وملخصات الاحكام والفتاوى ترتيبا منطقيا بحسب طبيعة المادة المجمعة وامكانات هذه المادة للتبويب .

وعلى هدى من هذا الترتيب المنطقى بدىء — قدر الامكان — برصد المبادىء التى تضمنت قواعد عامة ثم اعقبتها المبادىء التى تضمنت تطبيقات او تفصيلات . كما وضعت المبادىء المتقاربة جنبا الى جنب دون تقيد بتاريخ صدور الاحكام أو الفتاوى . وكان طبيعيا أيضا من منطلق الترتيب المنطقى للمبادىء فى اطار الموضوع الواحد ، أن توضع الاحكام والفتاوى جنبا الى جنب مادام يجمع بينها تماثل أو تشابه يقرب بينها دون فصل تحكمى بين الاحكام فى جانب والفتاوى فى جانب آخر ، وذلك مساعدة للباحث على سرعة تتبع المشكلة التى يدرسها والوصول بأقصر السبل الى الالمام بما اعلى فى شأنها من حلول فى أحكام المحكمة الإدارية العليا أو فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع على حد سواء . وكثيرا ما تتلاقى الأحكام والفتاوى او تتقارب عند رأى واحد ، بل حتى وتى وجد تعارض بينها فمن المفيد ان يتعرف القارىء على هذا التعارض توا من استعراض الاحكام والفتاوى متعاقبة بدلا من تشتيته بالبحث عما اقرته المحكمة من مبادىء فى ناحية وما قررته الجمعية العمومية فى ناحية أخرى .

ولما كانت بعض الموضوعات تنطوى على مبـادىء عديدة ومتشعبة أرساها كم من الأحكام والفتـاوى فقد أجريت تقسيمات داخليـة لهـذه الموضوعات الى فصول وفروع وزعت عليها المبادىء وما تعلق بها من فتاوى واحكام بحيث يسهل على القارىء الرجوع الى المبدأ الذى يحتاج اليه .

وقد ذيلت كل من الاحكام والفتـاوى ببيانات تسهل على الباحث الرجوع اليها فى الأصل الذى استقيت منه بالمجموعات الرسمية التى دأب المكتب الفنى بمجلس الدولة على اصدارها سنويا للاحكام والفتاوى ، وان كان الكثير من هذه المجموعات قد أضحى متعذرا التوصل اليها لتقادم العهـد بها ونفاذ طبعاتها . كما أن الحديث من الأحكام والفتاوى لم تسن طبعها الى الآن فى مجلدات سنوية . مما يزيد من القيمة العملية للموسوعة الادارية الحديثة ويعين على التفانى فى الجهد من أجل خدمة عامة تتمثل فى اعـلام الكافة بما أرساه مجلس الدولة ممثلا فى محكمته الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع من مبادىء يهتدى بها .

وعلى ذلك فسيلتقى القارىء فى ذيل كل حكم او فتوى بتاريخ الجلسـة التى صدر فيها الحكم والفتوى ، ورقم الطعن أمام المحكمة الادارية العليا التى صدر فيها الحكم ، او رقم الملف الذى صـدرت الفتـوى من الجمعية العمومية أو من قسم الرأى مجتمعا بشأنه ، وان تندر الاشارة الى رقم الملف فى بعض الحالات القليلة فسيلتقى فى ذلك الفتوى بدلا من ذلك بالرقم الذى صدرت فيه الفتوى الى الجهة الادارية التى طلبت الرأى وتاريخ التصدير .

وفى كثير من الاحيان تتأرجح المجموعات الرسمية التى تنشر الفتـاوى بين هذين البيانين الخاصين فتشير تارة الى رقم ملف الفتوى وتشير تارة أخرى الى رقم الصادر وتاريخه .

ومثـال ذلك :

(طعن ١٥١٧ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٤/١٣)

ويعنى ذلك حـكم المحكمة الادارية العليا فى الطعـن رقم ١٥١٧ لسنة ٢ ق الصادر بجلسة ١٣ من ابريل ١٩٥٧ .

مثـال ثـان :

(ملف ٨٦/٤/٧٧٦ — جلسة ١٩٧٨/٦/١٤)

ويقصد بذلك الفتوى التى اصدرتها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع جلسة ١٤ من يونية ١٩٧٨ بشأن الملف رقم ٨٦/٤/٧٧٦ .

مثال آخر ثالث :

(فتوى ١٣٨ — فى ١٩ /١٩٧٨/٧)

ويقصد بذلك فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع التى صدرت الى جهة الادارة طالبة الفتوى برقم ١٣٨ بتـاريخ ١٩ من يوليـة ١٩٧٨ .

كما سيجد القارىء تعليقات تزيده الماما بالموضوع الذى يبحثـه . وبعض هذه التعليقات يتعلق بفتوى أو حكم . وعندئذ سيجد التعليق عقب الحكم أو الفتوى المعلق عليها ، وبعضها يتعلق بالموضوع برمته أو بأكثر من فتوى او حكم بداخله وعندئذ سيجد القارىء هذا التعليق فى نهاية الموضوع. وعلى الدوام لن تحمل التعليقات ارقاما مسلسلة كما هو متبع بشأن المبادىء المستخلصة من الفتاوى والأحكام المنشورة .

وبذلك نرجو أن نكون قد أوضحنا للقارىء المنهج الذى يجدر أن يتبعه فى استخراج ما يحتاجه من مبادىء وتعليقات انطوت عليها هذه الموسوعة . ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر القارىء بأنه سوف يجد فى ختام الموسوعة بيانا تفصيليا بالاحالات ، ذلك لتعلق عديد من الفتاوى والأحـكام بأكثر من موضوع ، فاذا كانت قد وضعت فى اكثر الموضوعات ملاءمة الا انه وجب أن نشير اليها بمناسـبة الموضوعات الأخرى التى تمسها الفتوى أو الحكم من قريب أو بعيـد .

والله ولى التوفيـــق ...

حسن الفـكهانى ، نعيم عطية

قنـــاة الســــويس

الفصل الأول : شركة قنـــاة الســــويس

الفصل الثانى : عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس

الفصل الثالث : هيئـــة قنـــاة الســـويس

الفرع الأول ــ موظفو هيئة قنـــاة الســـويس

الفرع الثانى : عمـــال هيئة قنـــاة الســـويس

الفصل الرابع : مســـــائل متنـــوعة

الفصــل الأول

شركة قنـــاة الســـويس

قــاعدة رقــم (١)

المبـــدأ :

ان الاعفاء المقرر لشركة قناة السويس بمقتضى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المؤرخة اول فبراير سنة ١٩٠٢ والبند الرابع من الاتفـاقية المؤرخة فى ٧ من مايو ســنة ١٩٣٦ والمصدق عليهـا بالقـانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ ، مقصور على الرسوم (رسوم الوارد والرصيف والانتـاج وغيرها) المقررة على البضائع التى تستوردها الشركة من الخارج ولا يسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى رسوم الانتاج المقررة على بعض المنتجات المحلية .

ان رسم الانتاج على المنتجات المحلية ينظمه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم الانتاج على حاصلات الارض او منتجات الصناعة المحليـة . وهذا الرسم وان سمى كذلك الا انه ضريبة لا يجوز طبقا للمادة ١٣٤ من الدستور انشاؤها ولا تعديلها ولا الغاؤها الا بقانون كما لا يجوز ، طبقـا للمادة ١٣٥ من الدســتور ، اعفاء احد من ادائهـا فى غير الاحوال المبينة بالقانون ولذلك فان اعفاء الشركة العالمية لقناة السويس من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم ، بقـرار من مجلس الوزراء مخالف للمادة ١٣٥ من الدستور ولاحـكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ السالف الذكر .

ملخص الفتوى :

قد استعرض قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ موضوع اعفاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية الذى يتلخص فى أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٤ من اغسطس سنة ١٩٤٩ اعفاء شركة قناة السويس من رسوم الانتاج على ما تستهلكه من المنتجات المحلية الخاضعة لهذا الرسم ، وذلك بصفة مؤقتة ولمدة الحرب فقط ثم قرر بجلستيه المنعقدتين فى ٢٧ من يونيه سنة ١٩٤٦ و ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٨ استمرار هذا الاعفاء .

وقد انتهى رأى القسم الى ان الاعفاء المقرر لهذه الشركة بمقتضى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المؤرخة فى أول فبراير سنة ١٩٠٢ والبند الرابع من الاتفاقية المؤرخة فى ٧ من مايو سنة ١٩٣٦ والمصدق عليها بالقانون رقم ١٩٣٧/٢ مقصور على الرسوم (رسوم الوارد والرصيف والانتاج وغيرها) المقررة على البضائع التى تستوردها الشركة من الخارج ولا يسرى هذا الاعفاء بالنسبة الى رسوم الانتاج المقررة على بعض المنتجات المحلية .

وفرض رسم الانتاج على المنتجات المحلية يحكمه القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ الخاص برسم الانتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية وتنص المادة الاولى من هذا القانون على أنه « يجوز أن تقرر بمراسيم رسوم انتاج على حاصلات الارض أو منتجات الصناعة المحلية كما يجوز أن تعدل بمراسيم جميع القوانين والمراسيم المعمول بها الآن والخاصة برسم الانتاج » .

وكل مرسوم يصدر بناء على الفقرة السابقة تبقى له قوة القانون الى أن يصدر فى شأنه قانون مغاير المفعول .

وان رسم الانتاج — وان سمى رسما — الا أنه ضريبة لا يجوز طبقا للمادة ١٣٤ من الدستور انشاؤها ولا تعديلها ولا الغاؤها الا بقانون . كما لا يجوز طبقا للمادة ١٣٥ من الدستور اعفاء أحد من ادائها فى غير الاحوال المبينة بالقانون .

وليس فى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص برسم الانتاج على المنتجات المحلية ولا فى القانون المالية سنة ١٩٣٦ المصدق عليها بالقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧ نص على اعفاء شركة قناة السويس من هذه الضريبة .

ولذلك فان اعفاء الشركة العالمية لقناة السويس البحرية من رسم الانتاج على مشترياتها من المنتجات المحلية المقررة عليها هذا الرسم بقرار من مجلس الوزراء مخالف للمادة ١٣٥ من الدستور ولأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ .

(فتوى رقم ٦٦٣/١/١/٤٧ — فى ١٢/٢١/١٩٤٨)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

ان حق الحكومة المصرية فى تعيين مدير الشركة العالمية لقناة السويس البحرية المخول لها بمقتضى المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لا يزال قائما لم يتناوله اى تعديل او الغاء .

ملخص الفتوى :

استعرض قسم الرأى مجتمعا موضوع حق الحكومة المصرية فى تعيين مدير للشركة العالمية لقناة السويس البحرية بجلسته المنعقدة فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٤٩ ولاحظ ان المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٤ نصت على أن مدير للشركة تعينه دائما الحكومة المصرية ويختار بقدر الامكان من بين المساهمين الاكثر مصلحة فى المشروع .

وأنه فى يوم ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ صدر فرمان آخر فى شأن هذا الامتياز جاء فى مقدمته أن الغرض منه بيان مفصل للالتزامات والحقوق التى تختص بها الشركة ونص فى المادة التاسعة على أن الحكومة المصرية تحتفظ بحق تعيين مندوب لدى الشركة تتولى الشركة بدفع مرتبه ويكون الاشراف على تنفيذ الشروط الواردة فى هذا الفرمان .

ونص فى المادة ٢٠ من هذا الفرمان على تعيين .. .. لرئاسة وادارة الشركة لمدة عشر سنوات من تاريخ ابتداء استغلال الامتياز .

كما نص فى المادة ٣٢ على موافقة الحكومة على نظام الشركة الملحق بالفرمان وعلى ان هذه الموافقة تعتبر ترخيصا فى تكوين الشركة على شكل المساهمة .

وأن المادة الثانية من نظام هذه الشركة نصت على خضوعها لقيود وشروط الامتياز طبقـــا لفرمان ٣٠ من نوفمـــبر سنة ١٨٥٤ وفرمان ٥ من ينـــاير سنة ١٨٥٦ .

كما نصت المادة ٢٤ من النظام على أن الشركة يديرها مجلس مؤلف من ٢٢ عضوا يمثلون الامم الرئيسية ويؤلف من بين اعضائه لجنة للادارة .

كما نصت المادة ٣٧ على ان لجنة الادارة هذه تؤلف من رئيس مجلس الادارة واربعة اعضاء من مجلس الادارة .

ونصت المادة ٤٢ على اقامة مندوب اعلى من اعضاء مجلس الادارة ورئيسا للعمل بالاسكندرية .

وقد بحث القسم وجهة نظر الشركة التى تتلخص فى ان حق الحكومة المصرية فى تعيين مدير للشركة المقرر بالمادة الثانية من فرمان ٣٠ من نوفمبر سنة ١٨٥٦ قد نسخ بما نص عليه فى فرمان ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ من تأليف لجنة ادارة تختص بادارة الشركة .

وقد انتهى رأى القسم الى عدم الموافقة على وجهة نظر الشركة والى ان حق الحكومة المصرية فى تعيين مدير للشركة العالميـــة لقنـــاة السويس البحرية المخولة لها بمقتضى المادة الثانية من فرمان الامتياز المؤرخ ٢٩من نوفمبر سنة ١٨٥٤ لايزال قائما لم يتناوله أى تعديل أو الغاء وذلك للاسباب الآتية :

١ — ان هذا الحق مخول للحكومة المصرية بمقتضى الفرمان الاصلى الذى منح الامتياز به وهذا الفرمان مقيد للشركة وقد نص فى المادة الثانية من نظامها على خضوعها لجميع الشروط والقيود التى تضمنها هذا الفرمان .

٢ — لا يمكن القول أن هناك الغاء ضمنيا لهذا الحق استنادا الى ان فرمان ٥ من ينـــاير سنة ١٨٥٦ قد نص على تشكيل لجنـــة ادارية لأن هذا الفرمان نفسه قد تضمن تعيين مدير للشركة هو .. .. جانب النص على اللجنة الادارية المشار اليها .

٣ — ان وجود مندوب أعلى لمجلس الادارة لا يتعارض مع وجود مدير للشركة فعملهما وسلطتهما مختلفان فالأول نائب عن مجلس الادارة اما المدير فهو موظف فى الشركة .

٤ — ان عمل مندوب الحكومة والغرض من تعيينه يختلفان عن عمـــل المدير والغرض من تعيينه فالأول يعتـــبر رقيبا على الشركة من جانب الحكومة معين للاشراف على تنفيذ الشروط والقيود المتعلقة بالالتزام أما الثانى فمنوط به حركة الشركة العملية .

٥ — أنه ليس هناك تعارض بين اختصاص مجلس الادارة واللجنـــة الادارية المتفرعة عنه واختصاص المدير ، لأن هذا الاخير يعمل تحت اشراف هاتين الهيئتين .

(فتوى رقم ٤٤/٦/٤٧ — فى ١٩٤٩/١/٢٧)

قاعـــدة رقـــم (٣)

المبــــدأ :

ان اذا كان الاتفاق يتضمن احكاما منوعة بعضها يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية والبعض الآخر يدخل فى اختصـــاص مجلس الادارة فان القواعد العـــامة تقضى بانه اذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تعين عرضه بجملته على الجمعية العمومية للشركة كمـــا ان تعيين اعضاء مصريين فى مجس الادارة من المسائل التى تختص بها الجمعيـــة العمومية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

ملخص الفتــوى :

قد بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ موضوع الاتفاق بين الحكومة المصرية والشركة العالمية لقنــاة السويس البحرية الذى يتلخص فى أن مجلس ادارة الشركة أصدر قرار فى ٥ من ابريل سنة ١٩٤٩ بالتصديق على وثائق الاتفاق الذى ابرمه مندوبوه مع منــدوبى الحكومة المصرية فيما عدا ما يتعلق بتعيين اعضاء مصريين فى مجلس الادارة فقد قرر عرضه على الجمعية العمومية للشركة للمصادقة عليه .

وتستطلع وزارة التجارة والصناعة الرأى فى المسائل الثلاثة الآتية :

١ — ما هو حكم نظام الشركة فى وجوب عرض الاتفاق وملحقاته كوحدة لا تتجزأ على الجمعية العمومية للشركة أو عدم وجوب ذلك .

٢ — جهة الاختصاص فى تعيين اعضاء مجلس الادارة المصريين .

٣ — مدى التزام الشركة بقرار مجلس الادارة فى شأن هذا الاتفــاق وملحقاته فيما عدا التصديق على تعيين أعضاء مصريين فى مجلس الادارة .

وقد انتهى رأى القسم فى المسألتين الاولى والاخيرة الى أن نظــام الشركة العالمية لقناة السويس البحرية لم يواجه بنص خاص حالة اتفاق يتضمن احكاما منوعة بعضها يدخل فى اختصاص الجمعية العمومية والبعض الآخر يدخل فى اختصاص مجلس الادارة بيد ان القواعد العامة تقضى بأنه اذا كان هذا الاتفاق بحسب طبيعته غير قابل للتجزئة تعين عرضه بجملته على الجمعية العمومية للشركة .

اما فيما يتعلق بالمسألة الثانية فان القسم يرى أن تعيين اعضــاء مصريين فى مجلس الادارة من المسائل التى تختص بهــا الجمعية العمومية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية .

(فتوى رقم ٤٧/١/١٩/٣٧٥ — فى [illegible])

قاعـدة رقـم (٤)

المبـدأ :

لا يعطى الالتزام الممنوح للشركة حقا سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها وللحكومة أن تلزم بأى عمل ليس من شأنه المساس بهذا النطاق .

ملخص الفتـوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بجلسته المنعقدة فى ١٢ من نوفمبـر سنة ١٩٥٠ وتبين أن الالتزام الممنوح لشركة قناة السويس مقصور على استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها . وقد نص على ذلك صراحة فى المادة الثالثة من اتفاقيـة ٢٣ من ابريل سنة ١٨٦٩ اذ جاء فيها (أنه باتفاق الطرفين من المفهوم أن الشركة ليس لها من غرض سوى استـغلال القناة البحـرية وصيانتها ونموها) .

كما نص فى البند العاشر من الفرمان الصادر فى ٥ من يناير سنة ١٨٥٦ المحدد لشروط الالتزام على أن الحكومة المصرية تتخلى للشركة عن الانتفاع بالاراضي غير المملوكة للافراد التى تكون لازمة للقناة وملحقاتها .

ومن هاتين المادتين يتضـح أن حق الشركة على الاراضى ليس حق ملكية بل حق انتفاع محدد بالغرض الذى منح من اجله وهو استغلال القناة البحرية .

وترتيبا على ذلك حولت الحـكومة المصرية بمقتضى المادة الاولى من اتفاقية ٣٠ من يناير سنة ١٨٦٦ حق الاستيلاء فى حدود الاراضى المحتفظ بها للقناة البحرية على كل موقع أو نقطة استراتيجية ترى لزومها للدفاع عن البلاد على الا يكون فى هذا الاستيلاء اعاقة للملاحة .

كما نص فى المادة الثانية من الاتفاقية ذاتها على أن للحكومة المصرية أيضا بالقيود السابقة أن تستولى لحاجة مصالحها الادارية (البريد والجمارك والثكنات وما اليها) على كل موقع غير لازم لحاجة الشركة تراه مناسبا .

وقد ورد هذان النصان فى المادتين العاشرة والحادية عشرة من اتفاقية ٢٢ من فبراير سنة ١٨٦٦ واضافت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من هذه الاتفاقية أن الحكومة المصرية تتمتع بارتفاق المرور عبر القناة فى النقط التى تراها ضرورية سواء بالنسبة الى مواصلاتها الخاصة أو بالنسبة الى حرية حركة التجارة والجمهور دون ان يكون للشركة اى حق فى تحصيل أجور أو أتاوات باى وجه من الوجوه .

ويتضح من ذلك أن الحكومة المصرية بصفتها مانحة الالتزام بقيت شريكة فى حق الانتفاع بالاراضى التى تخلت للشركة عن بعضها لادارة مرافقها العامة وعلى الاخص مرفقى الدفاع والمواصلات وحق الحكومة هذا لا يتقيد الا بقيد واحد وهو عدم اعاقة الملاحة فى القناة .

ولما كانت القناة وحرمهــا وجانبيها مما سينشأ فوقه الكوبرى ليست داخلة فى الدومين المشترك فانه لا حاجة الى بحث المركز القانونى بالنسبة الى هذا الدومين لأن الاراضى موضوع البحث انما تنطبق عليها النصوص السابق الاشارة اليها وحدها .

ومتى كان الأمر كذلك فانه لا حاجة الى الحصول على موافقة شركة قناة السويس على انشاء هذا الكوبرى وانما يكون الاتصال بها للتفاهم على طريقـة تنظيم ادارة المرفقين فى منطقة الكوبرى بحيث لا يعطل احدهمـا الآخــر .

لذلك انتهى رأى القسم الى ما يأتى :

أولا — ان للحكومة المصرية الحق فى انشاء كوبرى عبر قناة السويس فى أى موضع تختاره ولا يتوقف استعمالها لهذا الحق على قبول شركة قنــاة الســويس .

ثانيا — أن التزام الحكومة فيما يتعلق بانشاء هذا الكوبرى ثم ادارته

وصيانته واصلاحه ينحصر فى مراعاتها الا يترتب على ذلك اعاقة الملاحة فى القناة اما ما هو مفروض من ان وجود الكوبرى سيترتب عليه وجوب اتخاذ الحذر والحيطة عند مرور السفن فلا يجوز ان يترتب عليه منح اى حق لشركة قناة السويس .

ثالثا — اذا رأت الحكومة المصرية ان تقبل بعض شروط الشركة التى لا يفرضها عليها القانون رغبة فى التعاون على ادارة المرفقين فان هذا لا يكون منها سوى حل سياسى متروك لها تقديره .

رابعا — انه اذا امكن التفاهم مع الشركة فى حدود مشروع العقد الذى وافق عليه القسم فيمكن ابرامه بكتابين متبادلين او ياخذ شكل اتفاق يوقعه وزير المواصلات وكل ذلك بعد موافقة مجلس الوزراء .

خامسا — واما اذا لم يتيسر التفاهم مع الشركة فى حدود مشروع العقد المشار اليه فان للحكومة المصرية ان تقوم بانشاء الكوبرى ملتزمة ضمان عدم اعاقة مرفق النقل البحرى .

(فتوى رقم ٣٦٨ — فى ١٩٥٠/١١/١٥)

قاعدة رقم (٥)

المبدا :

حق شركة قناة السويس طبقا للاتفاقات المبرمة بينها وبين الحكومة لا يعدو ان يكون حق انتفاع ناقص يحده القدر اللازم لادارة المرفق العام واستغلاله . اما حق الحكومة مانحة الامتياز لهذه الشركة فى الانتفاع بالقناة وادارة اية مرافق عامة بها فهو حق غير مقيد الا بقيد واحد وهو عدم اعاقة او تعطيل المرفق الذى تديره الشركة وعلى ذلك اذا — وضعت الحكومة فى قاع القنال كابلات للتليفونات والتلغراف فانما تفعل ذلك فى حدود حقها طالما انه لا يعوق الملاحة فى القناة . وبالتالى تسال الشركة عن تلف هذه

الكابلات البحرية وفقا للقواعد العامة المتعلقة بالمسئولية التقصيرية اذا ثبت ان هذا التلف كان نتيجة خطأ الشركة او تابعيها . ولا عبرة بما تحتج به الشركة فى هذا الصدد من كتب ترفع عنها هذه المسئولية تبادلتها مع موظفين بمصلحة التليفونات والتلغرافات اذ ليس لايهما اختصاص فى ان يبرم اتفاقا لا يتلائم مع احكام الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والشركة ويخالف الاحكام العامة فى القانون .

ملخص الفتــوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٩ من مارس سنة ١٩٥٢، مسئولية شركة قناة السويس عن اتلاف كابل بحرى لمصلحة التلغرافات والتليفونات بواسطة احدى كراكاتها . وتبين انه يتلخص فى ان احدى كراكات شركة قناة السويس اتلفت الكابل البحرى الذى وضعته مصلحة التلغرافات والتليفونات فى قناة السويس فى المنطقة الواقعة بين حوض شريف والجزيرة رقم ٢ ببورسعيد وعندما طولبت الشركة بدفع التعويض رفضت الدفع على اساس انها غير مسئولة عما يحدث للكابلات البحرية نتيجة للحوادث ايا كانت على الاخص المترتبة على تنفيذ الاعمال او الملاحة فى القناة واستندت الى كتب مبادلة بينها وبين المصلحة فى ١٦ من اغسطس سنة ١٩٣٠ وسبتمبر سنة ١٩٣٠ واخرى متبادلة فى ١٢/١٧ من نوفمــبر سنة ١٩٣٧ و ١٥ من فبراير سنة ١٩٣٨ وتقول الشركة ان هذه الكتب تتضمن اتفاقا بينها وبين المصلحة مقتضاه .

اولا — انه لا يجوز اعتبار الشركة مسئولة باى حال عن اى عطــل قد يصيب الخطوط وبوجه خاص لا يجوز مطلقا تحميل الشركة مسئولية قطع الكابلات الموضوعة تحت الماء سواء كان ذلك ناشئا عن خطأ من البواخر او من اى سبب آخر وفى هذه الحالات تكون نفقات الاصلاح على حســاب الحكومة .

ثانيا — انه نظرا الى ما لقناة السويس وشروط استغلالها من وضع خاص فان مصلحة التلغرافات والتليفونات تتحمل وحدها ما يترتب من عطل او خسارة قد تصيب كابلاتها لاى سبب كان وبناء على ذلك تؤكد المصلحة

لشركة القناة بأن البواخر والمراكب والعائمات وعن العموم كل عابر للقناة ان تكون موضع مطالبه تنشأ من الاسباب سالفة الذكر .

وقد لاحظ القسم أن العلاقة بين الحكومة المصرية وبين شركة قناة السويس كانت محل بحث فى مناسبات سابقة وانه انتهى فى ذلك البحث الى ان حق الشركة على الاراضى اللازمة لانشاء القناة واستغلالها وادارتها وصيانتها — هو طبقا للاتفاقات المبرمة بين الحكومة المصرية وبينها — مجرد حق انتفاع يتحدد بطبيعته بالقدر اللازم لتمكين الشركة من القيام بادارة هذا المرفق واستغلاله اذ ان الحكومة لم تتنازل للشركة عن حق انتفاع مطلق تستأثر به — دون الحكومة مانحة الامتياز — بالنسبة الى حرم القناة نفسه والى الاراضى اللازمة لصيانتها واستغلالها وقد عبرت كل من الحكومة والشركة عن هذا بوضوح فى المادة الثالثة من اتفاقية ٢٣ من ابريل سنة ١٨٦٩ اذ جاء فيها أن الطرفين تراضيا على التفاهم على انه ليس للشركة من غرض سوى استغلال القناة البحرية وصيانتها ونموها وهذا النص يستبعد كل فكرة فى تملك الشركة للاراضى او احتكار الانتفاع بها او انتقاص حق الحكومة بالنسبة اليها وهو يؤكد ان ما اعطى للشركة هو حق انتفاع ناقص ومحدود بالغرض الذى اعطى من اجله وان الحكومة بصفتها مانحة الالتزام بقيت شريكة فى حق الانتفاع لادارة اية مرافق عامة وحق الحكومة هذا لا يتقيد الا بقيد واحد هو عدم اعاقة المرفق العام الذى تديره الشركة او تعطيله .

ويترتب على ذلك أن الحكومة المصرية اذ تضع كابلات التليفونات والتلغرافات فى قاع القناة انما تفعل ذلك فى حدود حقها طالما ان وضع هذه الكابلات لا يعوق الملاحة أو يعطلها .

ومادام الأمر كذلك فان المسئولية عن تلف هذه الكابلات يرجع فيها الى القواعد القانونية العامة المتعلقة بالمسئولية التقصيرية فتعتبر شركة قنال السويس مسئولة عن هذا التلف اذ ما ثبت انه نتج عن خطأ من الشركة او التابعين لها .

اما الكتب التى تستند اليها الشركة فانها صادرة من موظفين بالمصلحة

وليس لهم اى اختصاص فى ابرام الاتفاقات وعلى الاخص ما يقرر منهـا حكما لا يتلائم مع احكام الاتفاقات المبرمة بين الحكومة والشركة ويخـالف الاحكام العامة فى القانون .

لذلك انتهى راى القسم الى ان شركة قنال السويس مسئولة عمـا يصيب كابلات التليفونات والتلغرافات الموضوعة فى قاع القناة من تلف اذا ثبت أن هذا التلف ناتج عن خطأ من جانبها أو جانب تابعيها .

(فتوى رقم ١٣٨ — فى ١٩٥٢/٣/١٩)

قاعـدة رقـم (٦)

المبـدا :

اتفاق شركة قناة السويس مع الحكومة المصرية على شغل بعض مناصب الشركة تدريجيا بعناصر مصرية المولد ، اى ثبتت لها الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة — نصوص كل من اتفاقيتى سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٩ متحدثان فى هذا المعنى .

ملخص الحـكم :

ان الشارع كان حريصا على تمصـير شركة قنـاة السويس تمهيدا لأيلولتها الى الحكومة بعد اذ شارف عقد التزامها على الانتهاء ، فتم الاتفاق فى سنة ١٩٣٧ (الاتفاقية رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٧) على شغل بعض مراكز الشركة تدريجيا بعنـاصر مصرية المولد ، اى التى ثبتت لهـا الجنسية المصرية بطريق الدم بولادتها لأب يتمتع بهذه الجنسية عند الولادة ، فلمـا عمدت الشركة الى اختار عناصر متمصرة ، رات الحكومة — سدا لذرائع التأويل — ان تحدد مدلول عبارة « مصرى المولد » بما نصت عليه فى المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٩ من أنه هو المولود لأب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ ، ٢) من المرسـوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . واذ كان القصد من هذا النص هو تمصـير الشركة بافسـاح مجـال التوظف فيها للمصريين الصميمين الاصـلاء

لا المتمصرين ، واشراك المصريين بنسب معينة متصـــاعدة فى ادارة المرفق الذى تقوم عليه الى ان يؤول برمته الى الايدى المصرية ، فان ما ورد فى المادة السادسة من اتفـاق سنة ١٩٤٩ لا يخرج فى جوهره عن معنى ما تضمنته اتفاقية سنة ١٩٣٧ فى هذا الشأن ، ولا يعدو أن يكون ترديداً له على نحو من الدقة والتحديد اقتضاهما موقف الشركة منعـــا من اى خلاف فى التـــاويل ، وذلك لاتحـــاد الحكمة من هذا الشرط فى كل من الاتفاقيتين .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعـدة رقـم (٧)

المبـــدا :

النص فى اتفاقية سنة ١٩٤٩ لشركة قناة السويس على ان يكون المرشح المصرى لبعض مناصبها مولودا لأب يعد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ١/٦ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ — وجوب ان يكون دخول الأب الجنسية المصرية سابقا على ولادة ابنه المرشح للوظيفة بقطع النظر عن تغير جنسية الوالد قبل الولادة او بعدها .

ملخص الحـكم :

ان المادة السادسة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٣٩ التى تحـكم وضع المطعون لصالحة تستلزم أن يكون المرشح المصرى للتوظف بشركة قنـــاة السويس مولودا لأب يعـــد مصريا بالتطبيق للمواد من ١ الى ٥ والمادة ٦ (فقرة ١ ، ٢) من المرســوم بقـانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ . ومفاد هذه المادة — فى ضوء المناقشات والاعمال التحضيرية التى سبقتها والغاية التى استهدفتها — ان الشارع انما أراد بلفظ « مولود » فى هذا المقام أن يكون دخول الوالد فى الجنسية المصرية ســابقا على ولادة ابنه المرشح ، اى أن تكون الجنسية المصرية التى لحقت الاب — بالتطبيق للمواد التى عينهـــا — قد ثبتت له وقامت به فعلا ولادة الابن الذى تلقـاها

عنه بحق الذم ، وهذا هو التعبير الذى استعمله الشارع فى المادة السادسة من المرسوم بقانون سالف الذكر والذى عول فيه على وقت الولادة لا على مجرد قيامها ، آخذا فى ذلك ، من بين المذاهب المتعددة التى تعتد بوقت الحمل او بالأصلح من وقتى الحمل والولادة او بالفترة بين الحمل والولادة او بوقت الولادة ، بهذا المذهب الاخير بقطع النظر عن التغير الحاصل فى جنسية الوالد قبل الولادة او بعدها .

(طعن رقم ٨٦٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١١/١٠)

قاعدة رقم (٨)

المبدا :

قناة السويس — شركة قناة السويس بعض سنداتها وايداعها محفظة اوراقها المالية دون استهلاكها حتى صدور قانون تاميم الشركة — ايلولة هذه السندات الملكية الحكومية المصرية تطبيقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ — عدم الاعتداد بما تجريه الشركة بعد تاميمها من استهلاكات السندات .

ملخص الفتوى :

ان السندات التى اشترتها شركة قناة السويس قبل تأميمها وأودعتها محفظة أوراقها المالية دون استهلاكها وظلت مودعة بها حتى يوم ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية فتضمنتها قوائم السندات الباقية دون استهلاك حتى هذا التاريخ — هذه السندات لم تستهلك وان الدين الثابت بها لايزال قائما ولم ينقض باتحاد الذمة .

وبالنظر الى ان هذه السندات ظلت مودعة محفظة الاوراق المالية للشركة دون استهلاك حتى تاريخ تاميمها فان ملكيتها تؤول الى الحكومة المصرية طبقا للمادة الاولى من القرار بقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه ونصها « تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية (شركة مساهمة

مصرية) ز.بنتقل الى الدولة جميع ما لها من اموال وحقوق وما عليهـا من التزامات » . يؤيد هذا النظر أن قوائم الاستهلاكات التى اعدتهـا شركة السويس المالية بعد التأميم تفيد أن بعض السندات التى سبق أن اشترتها الشركة وآلت الى هيئة قناة السويس قد استهلك بعد التأميم ، ومما يقطع بان الشركة المؤممة اذا اشترت السندات المشـار اليهـا من قبل انما قصدت أن تضيفها الى أوراقها المستثمرة ولم تكن تقصد استهلاكها .

ويتعين القول بأن الاستهلاكات التى تكون الشركة قد اجرتها بعـد تأميمها فى ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ لا يعتد بهـا ذلك أن المشرع لم يعترف لها فى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاق الاسس ، بالشخصية الاعتبارية الا بالقدر اللازم لتحقيق بعض الاغراض التى توخاها ، وهـذه الاغراض مقصورة على ابرام الاتفاقات الخاصة بالتعويضات المترتبة على التأميم ولتنفيذ هذه الاتفاقات وحراسة الاموال التى نص الاتفـاق النهائى على تركها لمستحقى التعويضات واستثمارها لحساب ذوى الشـان فيها الى أن يتخذوا فى شأنها قرارا وفقا للاتفاق النهائى وكذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة لتمتعها بالشخصية الاعتبارية فى ظل اى قانون أجنبى تبيح أحكامه ذلك وفى حدود الاغراض التى تقـررها وذلك بعد تعديل نظامها على الوجه الذى يتفق مع احكام القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ وبوجه خاص فيما يتعلق باستبعاد كل ما يتصل بقناة السـويس البحرية من هذا النظام . وقد وردت هذه الاغراض على سبيل الحصر فى المادة الثانيـة من القـانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنفيذ اتفاقية الاسس .

وفضلا عما تقدم فان السندات موضوع النزاع المشـار اليهـا قد انتقلت ملكيتها من الحكومة باعتبارها خلفا عاما للشركة المؤممة الى هيئـة قناة السويس وهى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن شخصية الدولة وذمتها المالية مما يحول دون قيام اتحاد الذمة لاختلاف شخصية الدائن وشخصية المدين .

(فتوى رقم ٥٥ — فى ١٩٥٩/١/٢٦)

الفصـــل الثـــانى

عمـــال مقـــاولى شركة قاعدة قنـــاة الســـويس

قاعـــدة رقـــم (٩)

المبـــدأ :

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس — تعيينهم — القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخدام موظفى وعمال مقاولى شركة قاعدة قنـاة السويس — استثناؤهم عند التعيين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة — ليس من مقتضاه اعتبارهم حاصلين على المؤهل — نتيجة ذلك — عدم سريان القواعد الخاصـــة بذوى المؤهلات على غير المؤهلين .

ملخص الحـــكم :

ترتب على العدوان الاثيم على مصر ، طبقا لما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ فى شأن استخدام موظفى وعمال مقـــاولى شركة قاعدة قناة السويس ، تصفية العمـــل فى قاعدة القنـــاة وواجهت البلاد ازمة بطالة نظرا الى أن الغالبية العظمى من موظفى وعمـــال شركة قاعدة القناة لا يحملون مؤهلات دراسية . ورغبة من الحكومة فى المساهمة فى القضاء على هذه الازمة ، ونظرا الى أن هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الادارة اذا التحقوا بها ، لذلك فقد طلبت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تيسير التحاقهم بالوظائف الحكومية . وقد تضمنت المادة الاولى من القـــانون بيان الموظفين المقصـــــودين بأحكامه وهم المصريون دون غيرهم من رعايا الدول الأخرى ، الذين تركوا العمل بسبب توقف الشركات التى تمارس نشـــاطها فى صيانة القاعدة ، وتيسيرا على جهـــات الادارة فى تعيينهم على درجات الميزانية فى أقرب وقت فقد تضمنت المادة الثانيـــة

تخصيص بعض الوظائف لشـــغلها من بين هؤلاء وحدهم فنص فى المادة الثانية « يخصص لتعيين الموظفين والعمـــال المشار اليهم فى المادة الأولى وظائف الدرجة الثامنة الفنية والتاسعة والمستخدمين الخارجين عن الهيئة وعمال اليومية الخالية فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وكذا تلك التى تخلو بالوزارات والمصالح ابتداء من ذلك التاريخ فى تاريخ انتهـاء العمل بميزانية السنة الماليـة (١٩٥٧/١٩٥٨) ويكون تعيينهم فى هذه الوظائف وفقـا للاحكام المقررة فى القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكادر العمال مع مراعاة القواعد الواردة فى النصوص التالية » كما نص فى المادة الثالثة على أنه « استثناء من احكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ يجوز تعيين الموظفين المذكور فى المادة الاولى مع المجاوزة عن شرط صلاحية المرشح للتعيين فيها » ويبين من هذه النصوص أن الاصل هو ان التعيين فى الوظائف المنصـوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٥٧ يكون وفقا للاحكام المقررة فى القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ وكادر العمال غير انه رغبـة من الحكومة فى المساهمة فى القضاء على ازمة البطالة التى ترتبت على تصفية العمل فى قاعدة القناة نتيجة للعدوان الغادر على البلاد ونظرا الى أن هؤلاء المتعطلين ذوو خبرة قد تفيد الادارة اذا التحقوا بهـــا فقد تضمنت المادة الثالثة استثناء من أحكام القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ اعفاء المذكورين من شرط الحصول على المؤهل اللازم لشغل الوظيفة متى ثبت صلاحية المرشـــح للتعيين فيها . وعلى مقتضى ما تقـــدم فان هـــذا الاستثناء المنصوص عليه فى المادة الثالثة انما هو قاصر على مجرد اعفاء المرشـــح للوظيفة من شرط الحصول على المؤهل عند تعيينه فلا يمتد هذا الاستثناء الى اعتبار الموظف حاصلا على المؤهل العلمى المطلوب للوظيفة ومن ثم فلا تسرى فى حقه القواعد والاحكام القانونية السارية على من لديهم المؤهل العلمى .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/١٤)

قاعـدة رقـم (١٠)

المبـــدأ :

عمال مقاولى شركة قاعدة قناة السويس — اعانة غلاء المعيشة — خصم فرق الكادرين منها — قرارات مجلس الوزراء الصـــادرة فى ٢/١٩

و ١٩٥٠/١٢/٢ و ٨/١٧ و ١٠/٨ — ١٩٥٢ فى هذا الشأن — اثر تطبيقها على احد هؤلاء العمال المعين فى الدرجة التاسعة فى ظل كادر سنة ١٩٣٩ — خصم ٣ جنيهات من اعانة الغلاء المستحقة له .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة قرارات مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٠ ، ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ١٧ من اغسطس ، ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ فى ٤ آن اعانة غلاء المعيشة انها تهدف جميعها الى استقطاع ما يوازي اى زيادة يحصل عليها الموظف نتيجة لتطبيق احكام الكادر الملحقة بالقانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ من اعانة غلاء المعيشة وقد أصدر ديوان الموظفين فى هذا الشأن الكتاب الدوري رقم (٥٨) لسنة ١٩٥٢ مبينا القواعد التى تتبع فى هذا الصدد وضرب لذلك الأمثال وقد جاء بالبند رابعا من الكتاب الدورى سالف الذكر ما يأتى : (بالنسبة الى المعينين فى اول يولية سنة ١٩٥٢ أو بعد هذا التاريخ ، هؤلاء يمنحون اعانة الغلاء عندما يحل موعد استحقاقها على اساس المرتبات التى نالها زملاؤهم المثبتون الجدد فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ (تاريخ تثبيت هذه الاعانة) او بداية الدرجة فى الكادر الجديد ايهما اقل . ويخصم من الاعانة التى تستحق لهم على هذا الاساس مقدار الزيادة (ان وجدت) بين المرتب الذى كان مقررا للتعيين فى نفس الدرجة أو المرتبة فى الكادر السابق وبينه فى الكادر الحالى) . ولما كان سنة ١٩٣٩ يقضى بتحديد راتب ثلاثة جنيهات شهريا لمن يعين فى الدرجة التاسعة سواء كان من الحاصلين على مؤهلات علمية ، أو من غير ذى المؤهلات ، بينما حدد القانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٥١ بداية مربوط الدرجة التاسعة بستة جنيهات شهرية . فمن ثم يتعين — تطبيقا لأحكام قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى شأن اعانة غلاء المعيشة السالفة الذكر خصم الفرق بين المرتب الذى كان المدعى — وهو من غير ذى المؤهلات — يستحقه طبقا لأحكام كادر سنة ١٩٣٩ وهو ثلاثة جنيهات والمرتب الذى منح اياه طبقا لأحكام الكادر الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — وقدره ستة جنيها شهريا ، من اعانة غلاء المعيشة وهو ما اتبعته المصلحة فى شأنه ، وهو التطبيق السليم لأحكام القانون .

(طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/١٤)

الفصل الثالث

هيئة قناة السويس

الفرع الأول

موظفو هيئة قناة السويس

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

هيئة قناة السويس — تعيين موظفيها — خضوعه لائحة موظفى الهيئة مادام قد تم فى ظلها — موافقة الموظف على سريانها عليه أو تطبيق لهذه الشروط التى اوردتها للتعيين .

ملخص الحكم :

تنص المادة الاولى من لائحة وكادر موظفى هيئة قناة السويس على أن تسرى أحكامها على كل موظف يعين بالهيئة وذلك وفقا للجداول المرافقة لها ، كما تسرى على الموظفين الذين كانوا يعملون بالمرافق قبل وبعد ٢٦ من يولية سنة ١٩٥٦ ، وأن تلغى جميع اللوائح والاحكام التنظيمية الصادرة قبل العمل بها مع عدم الاخلال بشرط نهاية مدة الخدمة المنصوص عليها فى عقود أو خطابات التعيين بين الشركة المؤممة والموظفين الذين عينوا قبل ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ ، ومن ثم فان المدعى اذ عين فى ظل احكام هذه اللائحة فانها تسرى عليه بأثر حال مباشر دون اشتراط الحصول منه على موافقة بسريانها عليه ، لأن علاقته بالهيئة وهى مؤسسة عامة انما هى علاقة تنظيمية وليست علاقة تعاقدية ، فاذا كان المدعى قد وقع اقرارا عليه بما يفيد اطلاعه على شروط التعيين التى ستطبق عليه ووافق عليها ، فان ذلك لا يعدو أن يكون اجراء شكليا حتى يكون الموظف على بينة تامة

من امره وبما لا يؤثر مطلقا على خضوع المدعى لاحكام اللائحة سالفة الذكر .

(طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

هيئة قناة السويس هيئة عامة تقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة — موظفوها يعتبرون موظفون عموميون — خضوعهم للاحكام والانظمة المقررة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التأميم او اللوائح التى توضع لهم خاصة — اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر المنازعة المتعلقة بالطعن فى قرار فصل موظف من خدمة الهيئة .

ملخص الحكم :

ان هيئة قناة السويس هى هيئة مستقلة ، يصدر بتشكيلها وتعيين رئيس واعضاء مجلس ادارتها واعضائه المنتدبين ومديرها العام وتحديد مكافآتهم واعفاء البعض منهم من مناصبهم واعتماد ميزانيتها وحسابها الختامى قرار من رئيس الجمهورية ، وتقوم على ادارة مرفق المرور بالقناة الذى هو مرفق عام قومى من مرافق الدولة وثيق الصلة بالكيان السياسى لمصر ، متبعة فى ذلك اساليب القانون العام ، ومستخدمة من الوسائل ما يلائم هذا المجرى المائى وتوابعه الذى هو جزء من الملك العام للدولة بما فى ذلك ميناء بورسعيد ، مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وبسلطة ادارية هى قسط من اختصاصات السلطة العامة مع قدر من الاستقلال فى مباشرة شئونها يتيح لها المرونة التى تقتضيها طبيعة نشاطها ، ومن ثم فان موظفيها يعتبرون موظفين عموميين بحكم تبعيتهم لمؤسسة عامة تقوم على مرفق عام من مرافق الدولة ، وان كانوا مستقلين عن موظفى الدولة ، وتسرى عليهم تبعا لذلك الاحكام والانظمة المقررة بالنسبة لموظفى الادارة الحكومية فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قانون التأميم او اللوائح التى توضع لهم خاصة . وبهذه المثابة فان الاختصاص بنظر المنازعة المتعلقة

بالطعن في قرار فصل المدعي من خدمة الهيئة ينعقد لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره ، وذلك بنــاء على نص البند (رابعا) من المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شــأن تنظيم مجلس الدولة ، وهي التي تقضي بأن « يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى دون غيره بالفصل في المسائل الآتية ، ويكون له فيها ولاية القضــاء كاملة :" ... رابعا — الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » .

(طعن رقم ٩٤٧ سنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٨/١١/٢٢)

قاعــدة رقــم (١٣)

المبـــدا :

تعيين موظفي هيئة قناة السويس وتثبيتهم — خلو لائحة موظفي الهيئة من نصوص تنظيم الاختيار اللازم للتثبيت او الكيفية التي يجري بها — يجيز للادارة تنظيمه بما تراه محققا لصالح الوظيفة بمراعاة طبيعتها — مثال بالنسبة للتعيين في وظيفة ضابط ميناء — فصل ضابط الميناء المعين تحت الاختبار اذا رفض اعادة اداء الامتحان في مادة التخصص (بادارة الميناء) التي لم يحصل على النسبة المقررة للنجاح فيها ، بالرغم من حصــوله على هذه النسبة في جميع مواد الامتحان .

ملخص الحـــكم :

ان الاختبار لغة ونقهــا ، هو الوقوف على مدى اســتعداد الموظف للعمل المرشح له من حيث الكفاية والسلوك الوظيفي ويرجع فيه الى تقدير الجهــة الرئيسية للموظف ، الأمر الذى لا يتأتى معه وضــع ضوابط له في القانون ، فاذا كانت لائحة موظفي هيئة قناة السويس وقد خلت نصوصها من تنظيم لهذا الاختبار او الكيفية التي يجــرى بها ، فان ذلك يعني ترك الأمر فيه كلية لجهة الادارة تنظمه بالطريقة التي تراها محققة للغــرض منه لصالح الوظيفة بمراعاة طبيعتها وعلى ذلك اذا رأى القائمون بالأمر

في الهيئة ان يكون الاختبار بطريقة معينة تتناسب والاعمال التي يعهد بها الى الموظف ، نقرروا بالنسبة لضباط الميناء الجدد الذين يعينون تحت الاختبار أن يكون تدريبهم على الاعمال قبل قيامهم بأية مسئولية لمدة ستة اسابيع يجرى بعدها اختبارهم تحريرا في بعض العلوم وشفاهيا في البعض الآخر وعمليا في ادارة مكتب الميناء فان هذا الاجراء ليس فيه اية مخالفة للقانون ولا يتعارض مع المادة (١٠) من اللائحة وهي الخاصة بالتعيين تحت الاختبار — كما يقول المدعى — والصحيح ان الامر بالتدريب والامتحان ان هو الا تنفيذ للمادة المشار اليها بالطريقة التى تمكن الادارة من الوقوف على صلاحية الموظف للعمل الموكول اليه حتى اذا اتضحت صلاحيته ثبت في وظيفته . وترتيبا على ما تقدم فان المدعى اذا عين لأول مرة في وظيفة ضابط ميناء وهذه الوظيفة بحسب الكادر تعتبر أدنى درجات وظائف البحريين طبقا للمادة ١٠ من اللائحة كان تعيينه تحت الاختبار ولذلك جرى عليه الامر بالتدريب ثم الامتحان وحصل فيه على ٦٥٫٥٪ وهي اكثر من النسبة المشترطة للنجاح بالنسبة للمجموع الكلى للدرجات ، الا ان المسئولين عن ادارة الميناء رأوا انه وان كان المدعى قد حصل على النسبة المطلوبة لاعتباره ناجحا بصفة عامة الا ان درجاته في مادة التخصيص وهي ادارة مكتب الميناء كانت اقل من ٦٠٪ (١٧ من ٣٠ درجة) فوضعوا له نظام تدريب لفترة معينة يجرى بعدها اختباره عمليا من جديد في هذه المادة لكي يطمئنوا على سلامة الملاحة بالقناة ولكن المدعى رفض اعادة الامتحان وأصر على الرفض بحجة أن لائحة التوظيف لا تستلزمه من جهة ومن جهة اخرى فانه سبق أن دخل الامتحان ونجح فيه بالنسبة المطلوبة فلا يجوز بعد ذلك للهيئة أن تتطلب اختباره من جديد .

ومادامت الهيئة حين أصدرت الامر بالتدريب ونظام الامتحان لم يجعل التثبيت متوقفا على نتيجة النجاح فيه بالنسبة المطلوبة وانما ارادت به أن تستجمع عناصر التقدير في الموظف للوقوف على مدى صلاحيته للوظيفة وبالتالي فان لها كامل الحق أن تكرر هذا الاختبار حتى تطمئن على سلامة ادارة المرفق ثم لها في النهاية حرية التقدير في التثبيت من عدمه دون التقيد بنتيجة الامتحان الذى لا يعدو أن يكون عنصرا من عناصر التقدير بجانبه عناصر اخرى فاذا كانت الهيئة قد وجدت في الدرجة التي حصل عليها المدعى في مادة ادارة الميناء وهو العمل المرشح له ما يحتاج معه

الى المزيد من التدريب ثم اعادة الامتحان ، فليس فيما فعلته ما يتنافى او يتعارض مع طبيعة الاختبار المفروض على المدعى ان يؤديه قبل تثبيته فى وظيفته وكان الواجب على المدعى ان يذعن لهذا الامر الصادر من رؤسائه ومتعلقا بعمله ، ورفضه له خروج على المسلك الوظيفى وعدم تمكين الرؤساء من تقدير عنصر الصلاحية فيه بالنسبة لمرفق عالى يجب ان يتسم فيه موظفوه بالكفاية العالية والطاعة والا اختل سير المرفق .

فاذا كانت المذكرة المقدمة من مدير التحركات والتى انبنى عليها صدور القرار بفصل المدعى من الخدمة تضمنت ان المدعى يتخذ موقفا ينطوى على الكثير من عدم الانقياد لنصائح رؤسائه ، هذه النصائح التى تهدف الى استكمال تكوينه ليستطيع تادية واجباته فى المستقبل على وجه مرض كما ان اصراره على معارضة الاوامر الصادرة اليه بهذا الشأن وهو فى مستهل حياته فى خدمة الهيئة لا يبشر بامكان تقويمه فى المستقبل والمدعى لم ينكر فى دعواه انه رفض اطاعة الامر الصادر باعادة امتحانه ، كما انه لم ينكر حصوله على ١٧ درجة من ٣٠ فى مادة ادارة الميناء ، فاذا رأى عضو مجلس الادارة المنتدب ازاء ذلك عدم صلاحية المدعى للوظيفة وبالتالى الاستغناء عن خدماته ابان فترة الاختبار فان قراره يكون مستمدا من اصول ثابتة ومستخلصا استخلاصا سائغا .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٤)

المبـــــدا :

تعيين موظفى هيئة قناة السويس تحت الاختبار — مدة هذا الاختبار — فصل الموظف قبل انتهائها لعدم الصلاحية غير مخالف للقانون .

ملخص الحكم :

ان لائحة موظفى هيئة قناة السويس ، اذ نصت فى المادة ١٠ منها على ان التعيين تحت الاختبار يكون لمدة ستة شهور يجوز تجديدها

المدة ستة شهور اخرى — فليس معنى ذلك الابقاء على الموظف حتى نهاية هذه المدة ولو اتضح عدم صلاحيته قبل انتهائها ، فالمدة هنا تعتبر حدا ادنى للتثبيت فى الوظيفة ، ومن ثم اذا كانت الهيئة قد رأت فى موقف المدعى إزاء الخطة المرسومة للاختبار ما لا يبشر بامكان تقويمه مستقبلا فاستغنت عن خدماته قبل مضى المدة المحددة للاختبار ، فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

تعيين موظفى هيئة قناة السويس وتثبيتهم — عدم التلازم بينهما

ملخص الحكم :

ان لائحة موظفى قناة السويس افردت حكما خاصا للتعيين وآخر للتثبيت فى الوظيفة وبذلك فلا تلازم بين التعيين والتثبيت فقد يكون الشخص صالحا للتعيين فى الوظيفة لتوافر الشروط التى يتطلبها القانون فيه وفى الوقت نفسه لا يكون صالحا للعمل ابان فترة الاختبار بحسب رأى الجهة الادارية التابع لها الموظف فلا يثبت ويفصل من عمله .

(طعن رقم ١٧٣٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

تعيين موظفى هيئة قناة السويس تحت الاختبار — السلطة المختصة بتقديم التقرير بالصلاحية للتثبيت — تقديمه من احد الرؤساء غير المباشرين — لا يترتب عليه أى عيب شكلى يبطله .

ملخص الحكم :

ان المادة ١٠ من لائحة موظفى هيئة قناة السويس لم تشترط أن يكون التقرير بصلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدمها صادرا من الرئيس المباشر ، وكل ما اشترطته أن يقدم التقرير من رئيس هذا الموظف فليس من الضرورى ان يقدم من الرئيس المباشر فاذا قدم التقرير من أحد رؤساء المدعى غير المباشرين فلا يترتب على ذلك اى عيب شكلى يشوب التقرير ويجعله باطلا ، ذلك ان الغرض من وضع التقارير ابان فترة الاختبار هو تمكين السلطة التى تملك تقدير صلاحية الموظف أو عدم صلاحيته من تعرف حالة الموظف واصدار القرار المناسب لحالته ، وماذام ان المرد فى النهاية فى تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار هو للسلطة التى تملك التعيين بما لا يترتب عليه اى عيب شكلى يشوب التقرير بالبطلان مادام ان هذا التقرير ليس ملزما للسلطة المذكورة وتملك تقدير صلاحية الموظف المعين تحت الاختبار أو عدم صلاحيته بالاستناد الى هذا التقرير أو الى اية عناصر أخرى تستمد منها قرارها ، وهى تستقل بهذا التقدير بلا معقب عليها مادام قرارها يكون خاليا من اساءة استعمال السلطة .

(طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦١/١٢/٢٣)

الفــــرع الثــــانى

عمــال هيئة قنــــاة الســـويس

قاعــدة رقــم (١٧)

المبــــــدأ :

هيئة قناة السويس — عمالها — علاقتهم بها تنظيمية تحكمها لائحة العمال التى وضعت الشركة المؤممة بعض احكامها ، واستمدت البعض الآخر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى — استمرار العمل بهذه القواعد بصدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية — النص فى لائحة الجزاءات على جواز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة وبدون أعلان فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردى سالف الذكر مقتضاه جعل حكم هذه المادة نصا مندمجا فى هذه اللائحة — سريانه فى حق عمال الهيئة باعتبـــاره قاعدة تنظيمية من قواعد النظـــام اللائحى الذى يخضعون له فى علاقتهم بها — صدور قرار بفصل العامل بسبب الغياب غير المشروع بالاستناد الى لائحة الجزاءات المشار اليها — لا يؤثر فى صحته مخالفته للاحكام الخاصة بالتحقيق والانذارات والمواعيد والاجراءات التى يستلزمها قانون عقد العمـــل الفردى الســـالف الذكر والقانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ للفصل لهذا السبب .

ملخص الحــكم :

ان علاقة المدعى ، وهو عامل ، بهيئة قناة السويس علاقة لائحيـــة تنظيمية تحكمها لائحة العمال التى وضعت الشركة المؤممة بعض أحـــكامها

واستمدت البعض الآخر من المرســوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمــل الفردى . وقد اصبحت هذه الأحكام جميعا أيا كان مصدرها بصدور قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، من القواعد التنظيميــة التى تحكم علاقة المدعى بالهيئة وتقضى الفقرة الثانيــة من المادة ٩٤ من هذه اللائحة وهى الواردة فى الباب السادس .. الخاص بالجزاءات بأن « تتم أحكام لائحة الجزاءات التأديبية والملحق لها المعتمدين من مصلحة العمل الأحكام المنصوص عليها فى هذه المواد ... » وقد صدرت لائحــة الجزاءات لعمال الشركة وملحقاتها المتمم لها ، واعتمدا من مصلحة العمل ، وتضمنا تعدادا لأنواع المخالفات التى يمكن أن يرتكبها العامل والجزاءات المقررة لكل مخالفة منهــا فى كل مرة من المرات وجاءت فى ختــام اللائحة « ملحوظة : (١) يجوز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون أعلان فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى » .

وقد عددت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون المشار اليه على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها لرب العمل انهاء علاقة العامل بغير اعلان ســابق ودون مكافأة أو تعويض اذ نصت على أنه « يجوز لصاحب العمل فســخ العقد دون سبق اعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض الا فى الحـــالات الآتية ١ — ... ٢ — ... ٣ — ... ٤ — ... ٥ — اذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة ، أو أكثر من سبعة أيام متوالية . على أن يسبق الفصل انذار كتابى من صــاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام فى الحالة الاولى وانقطاعه ثلاثة أيام فى الحالة الثانية ... » واذا اجازت لائحة الجزاءات لعمال هيئة قنــاة الســويس فصــل العامل مع حرمانه من المكافأة بدون اعلان ، واحالت فى بيان نطاق هذه الرخصة وحدود استعمالها الى الحـــالات المنصــوص عليهــا فى المادة ٤٠ من المرســوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شــأن عقد العمل الفردى فان مقتضى هذا جعل حكم المادة ٤٠ المســتعار من قانون عقد العمل الفردى نصا مندمجا فى اللائحة المذكورة يسرى فى حق عمــال الهيئة إلا باعتباره تطبيقا لهذا القانون فى شأنهم بل بوصفه قاعدة

تنظيمية من قواعد النظام اللائحي الذي يخضعون له في علاقاتهم بالهيئة منقطعة الصلة بالقانون المشار اليه . ومن ثم فلا صحة للنعي على القرار المطعون فيه بمخالفته لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ او لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذي الغاه وحل محله . وقد نصت المادة ١٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس على أن تبقى نافذة كل النظم والقواعد واللوائح المالية والادارية والحسابية المعمول بها في الهيئة التي لا تتعارض مع أحكام هذا القانون ، وذلك حتى يصدر ما يعدلها او يلغيها او يستبدل غيرها بها . ولما كان القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ انما يعمل في نطاق بعيد عن مجال اعمال احكام لائحة جزاءات عمال الهيئة آنفة الذكر التي استقلت بها هذه اللائحة ، فان صدور هذا القانون لا يمكن أن يمس احكام اللائحة المذكورة بتعديل ما ، كما أن القرار المطعون فيه الصادر بفصل المدعى من الخدمة ، وقد استند الى احكام لائحة الجزاءات المشار اليها المستقلة بذاتها ولم يبن على حكم من احكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يؤثر في صحته كون هذا القانون كان وقت صدوره قد الغى بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم فلا وجه للتحدى بمخالفة القرار المذكور لأحكام أي من هذين القانونين في شأن التحقيق والانذارات والمواعيد والاجراءات التي يستلزمها لفصل العامل بسبب الغياب غير المشروع ، مادام المطبق ليس هو احكامهما بل احكام لائحة جزاءات عمال الهيئة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/٢/١٩٦٣)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

الجزاءات التي توقع على عمال هيئة قناة السويس — وضع لائحة الجزاءات جدولا لانواع المخالفات وجزاءات متدرجة لكل منها — اختلاف هذه المخالفات عن تلك المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ حتى ما كان منها يتصل بالغياب — مثال بالنسبة لفصل العامل مع صرف مكافأة كجزاء مقرر في اللائحة عن الغياب

بدون اذن او عذر مقبول في ركنين باجتماع عنصرين : معاودة ارتكاب المخالفة خمس مرات متتالية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وقوع المخالفة الأولى ، لا بمجموع مدد الغياب — اختلاف هذا النوع من الغياب عن الغياب بدون سبب مشروع اكثر من ١٥ يوما خلال السنة الواحدة المنصوص عليها في ختام اللائحة بالاحالة الى المادة ٤٠ من المرسوم بقانون سالف الذكر سواء في موضوعه او في اوضاعه واحكامه ، فلا يشترط فيه تكرار الغياب في فترات متعددة ولا يرد عليه قيد التدرج في الجزاءات الذى شرع للغياب الآخر .

ملخص الحكم :

ولئن كانت لائحة الجزاءات لعمال هيئة قناة السويس قد وضعت جدولا لانواع المخالفات المختلفة والجزاءات المتدرجة لكل منها الا أنها اضافت الى ذلك المخالفات المنصوص عليها على سبيل الحصر في المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى وهى تختلف عن تلك الواردة بالجدول حتى ما كان منها متعلقا بالغياب ذلك أن البند الاول من اللائحة الذى عدد المخالفات المتعلقة بمواعيد العمل ونص على التدرج في الجزاء عليها بحسب عدد مرات تكرار ذات المخالفة في المدد التى حددها ، انما تناول حالات ثلاث هى : (١) التأخير عن مواعيد الحضور بدون اذن او عذر مقبول واذا لم يترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين (٢) التأخير عن مواعيد الحضور بدون اذن او عذر مقبول اذا ترتب على التأخير تعطيل عمال آخرين (٣) الغياب بدون اذن او عذر مقبول ، ولم يشترط هذا الغياب بتحديد مدة معينة كحد أقصى لايجوز فصل العامل قبلها ، بل اجاز فصل العامل مع صرف مكافأته « اذا تكررت نفس المخالفة لخامس مرة في خلال ثلاثة شهور من تاريخ وقوع المخالفة الأولى » وبذا جعل جزاء الفصل في هذه الحالة منوطا بتكرار الغياب خمس مرات خلال ثلاثة أشهر ، أى رهينا باجتماع عنصرين هما معاودة ارتكاب المخالفة مرات متوالية وقصر المدة ، لا بمجموع مدد هذا الغياب ، ولو كان الغياب ليوم واحد في كل مرة ، أو لخمسة أيام في المجموع خلال ثلاثة أشهر ، ولو لم يجاوز هذا المجموع خمسة عشر يوما . اما الغياب دون سبب مشروع اكثر من خمسة عشر

يوما خلال السنة الواحدة الذى نصت اللائحة فى ختامها على جواز فصل العامل بسببه بدون اعلان مع حرمانه من المكافأة بالاحالة فيه الى نص المادة ٤٠ فقرة خامسة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فأمره مختلف عن الغياب المتقدم ذكره سواء فى موضوعه أو فى أوضاعه وأحكامه ومن ثم فلا يرد عليه قيد التدرج الذى شرع للغياب الآخر ، بل لا يشترط فيه تكرار الغياب فى فترات متعددة — وهذا وحده كاف لاستبعاده فكرة التدرج — اذ يكفى أن تبلغ مدة الغياب ولو مرة واحدة ، سبعة أيام متوالية ، أو أن تبلغ هى أو مجموع مدده أزيد من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٦٣)

قاعــدة رقــم (١٩)

المبــــدأ :

لائحة جزاءات عمال هيئة قناة السويس — اجازتها فصل العامل فى حالة الغياب بدون سبب مشروع اكثر من خمســة عشر يوما خلال السنة الواحدة — السنة المعتبرة فى حساب هذه المدة تكون بمراعاة بدء الخدمة ولا ترتبط بالسنة الميلادية — أساس ذلك هو ان المؤاخذة على الغياب تقاس بالمدة الحاصل فيها بالنسبة الى الوحدة الزمنية التى لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر وهى التى حددها المشرع بسنة كاملة ايا كان بدؤها ونهايتها — هذا الاساس هو المتبع فى نظــام الاجازات عامة وبغيره يفوت الحكمة من النص فى السنة الاولى للتعيين اذا لم يصادف تاريخه بدء السنة الميلادية — يؤيد هذا النظر نصوص كادر عمال اليومية بالنسبة للاجازات الاعتيادية ، ونصوص قانون موظفى الدولة بالنسبة للاجازات الاعتيادية والمرضية .

ملخص الحــكم :

ان السنة المعتبرة فى حساب مدة غياب العامل المبرر لفصله وفقــا للائحة جزاءات عمال هيئة قناة الســـويس تكون بمراعاة بدء خدمته ولا

ترتبط بالسنة الميلادية . إذ اعتد النص فى الغياب بدون سبب مشروع الذى أجيز فصل من يكون متغيبا لأكثر من خمسة عشر يوما وأن يقع خلال السنة الواحدة أى فى بحر سنة ما من سنين خدمته . وغنى عن البيان أن المؤاخذة على الغياب تتلبس بالمدة الحاصل فيها هذا الغياب بالنسبة الى الوحدة الزمنية التى لا يسمح فيها بتجاوز هذا القدر . وقد حدد الشارع هذه الوحدة الزمنية بسنة كاملة ، أيا كان بدءها ونهايتها ، ولم يجعل مثالها سنة ميلادية لانعدام الارتباط او التلازم بينهما من جهة ، ولأن هذا من جهة أخرى هو أساس الحساب المتبع فى نظام الإجازات علمة ، وبغيره تفوت الحكمة من النص فى السنة الاولى للتعيين اذا لم يصادف تاريخه بدء سنة ميلادية ، يؤيد هذا التفسير أن كادر عمال اليومية الحكوميين نص على أن الاجازة الاعتيادية هى ١٥ يوما فى السنة الاولى من مدة خدمة العامل جاعلا العبرة بسنة الخدمة وأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة تحدثت فى المواد ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ١٢٦ منه على الاجازات الاعتيادية والمرضية للموظفين والمستخدمين وحدد مددها فى السنة الواحدة ، وفى السنة الأولى من خدمة الموظف ، وفى كل ثلاث سنوات تقضى فى الخدمة ، معتدا فى ذلك كله بسنة الخدمة لا بالسنة الميلادية . ومهما يكن من أمر فى شأن السنة التى تحسب على أساسها مدة الغياب المبرر لفصل العامل ، فان الثابت أن المدعى قد تغيب بغير اذن ٢١ يوما خلال السنة التى تبدأ فى أول ابريل سنة ١٩٥٩ وتنتهى فى ٣١ من مارس سنة ١٩٦٠ وسبعة عشر يوما خلال سنة ١٩٥٩ الميلادية بمراعاة أنه تغيب يوم أول ابريل سنة ١٩٥٩ عن العمل بدون اذن أو عذر مقبول ، وأنه جوزى عن هذا الغياب فى ٦ من ابريل سنة ١٩٥٩ بوقفه عن العمل يوما واحدا وبذلك يكون قد جاوز مدة الغياب المسموح به فى كلتا الحالتين ، فضلا عن أنه تغيب فى المدة من ١٦ الى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ أى اكثر من سبعة أيام متوالية كانت وحدها كفيلة بتبرير اعمال حكم الفقرة ٥ من المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى حقه .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩/١/١٩٦٣)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

غياب العامل مدة تزيد على خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة — تقدير مشروعية سبب الغياب — مرده الى رأي الهيئة للاعتبارات التي تنفرد بوزن ملاءمتها بحسب طبيعة العمل ومقتضياته في المرفق — لا معقب عليها في ذلك مادام قرارها قد قام على سبب صحيح ، وابتغى وجه المصلحة العامة ، وخلا من عيب اساءة استعمال السلطة — لا الزام على الهيئة باجراء تحقيق لتحري صحة سبب الغياب ومشروعيته — اقامة الدليل على ذلك على العامل المتغيب .

ملخص الحكم :

إن الانذار والوقوف لا يجبان المخالفه التي تتكون من مجموعها الواقعة القانونية المبررة لانزال حكم الفصل في حالة مجاوزة الغياب لخمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة ، وتقدير مشروعية سبب الغيبات بعد التثبت منه أي قبول العذر وصلاحيته كمبرر للغياب غير المأذون من عدمه ، مرده الى رأى الهيئة للاعتبارات التي تنفرد بوزن ملاءمتها بحسب طبيعة العمل ومقتضياته في المرفق الذي تقوم عليه ، والتي تكون منهـا عقيدتها واقتناعها تبعا لظروف العذر الذي يبديه العامل . بما لا معقب عليها في ذلك مادام قرارها قد قام على سببه الصحيح المستمد من اصول لها وجود ثابت في الاوراق وابتغى وجه المصلحة العامة المتمثله في حسن سير العمل في ذلك المرفق بمراعاة خطورة مسئولياته ، وخلا من عيب اساءة استعمال السلطة ذلك العيب الذي لم يقم المدعى الدليل عليه ، ولا الزام من القانون على الهيئة باجراء تحقيق لتتحرى بنفسها صحة سبب التغيب ومشروعيته لذ الاصل في الانقطاع عن العمل بدون اذن سابق انه ينطوي خلاف الواجب في حق الوظيفة العامة ، وعلى المتغيب الذي يدعى العكس اقامة الدليل على ذلك .

(طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (١١)

قضية ٥٦ : ٣

المبــدأ :

القواعد المطبقة في شأن عمال هيئة قناة السويس — فصل العامل لثبوت ارتكابه تزويرا في شهادة ميلاده التي قدمها كمسوغ لتعيينه — صحة قرار فصله دون مكافأة أو تعويض في هذه الحالة .

ملخص الحــكم :

نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظـــام هيئة قنـــاة السويس في المادة ١٦ منه على أن « تبقى نافذة كل النظم والقواعد واللوائح المالية والادارية والحســابية المعمول بهــا في الهيئـــة والتي لا تتعارض مع أحــكام هذا القانون وذلك حتى يصـــدر ما يعدلها أو يلغيها أو يستبدل غيرها بها » .

وقد كانت لائحة الجزاءات التأديبية الملحقة بلائحة عمال الهيئة — وهي المتممة لها بمقتضى المادة ٥٩ منها والمعمول بها وقت صدور قرار فصـــل المدعى في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ والتي ظلت سارية الى أن الغيت وحلت محلها اللائحة التي وضعتها الهيئة ونفذت اعتبـــارا من أول يوليـــة سنة ١٩٦٢ — تقضى بجواز فصل العامل مع حرمانه من المكافأة وبدون اعلان في الحالات المنصـــوص عليهـــا في المادة ٤٠ من المرســـوم بقـــانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي وقد كانت هـــذه المادة تنص على جواز أن يفســـخ صـــاحب العمـــل العقد دون سبق اعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض في الحالات التي عددتها . ومنها ما ورد في البند ١ منها وهي حالة ما « اذا انتحل شخصية غير صحيحة أو قدم شـــهادات أو توصيات مزورة » .

فاذا كان الثابت بحكم جنائي نهائي أن المدعى ارتكب تزويرا بتغيير الحقيقة في المستخرج الرسمي الخـــاص بتاريخ ميـــلاده بحيث لا يمكن اعتبار هذا المستخرج صحيحا وذلك بقصـــد التوصل الى تعيينه في وظيفة

بالهيئة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٥٥ تعيينا تم بسبب واقعة الغش هـذه بالمخالفة لقواعد التعيين المقـررة وقتذاك والتى كانت تقضى بعدم جواز التعيين فى مثل وظيفته الا اذا كانت سن المرشح تتراوح بين ٣١ ، ٣٥ سنة فى حين أنه كان قد جاوز هذه السن الامر الذى أوقع الجهة التى أمرت بالتعيين فى الخطـأ بفعلـه الـذى لو عرفت حقيقته فى حينها لما أمكن معها حدوث التعيين لفقدان شرط الصلاحية المقررة بالنسبة الى السـن ومن شأن هذا الغش المفسد لكل شىء الا يفيـد منه فاعله بحصـانة ما يمكن أن تلحق القرار الادارى الذى بنى عليـه بل انه فى ذاته يشـكل عيبـا فى تكوين العـلاقة القانونية التى نشـأت بين العـامل ورب العمل جعله قانون عقـد العمـل الفردى رقم ٣١٧ لسـنة ١٩٥٢ فى المادة ٤٠ منه المكملة للائحة العمال وللائحة الجزاءات التأديبية الملحقة بها وهى المعمول بها وقتذاك فى هيئة قناة السويس من الاسباب المبررة لفسـخ العقـد وبالتالى لانهاء صلة العامل برب العمل وذلك دون انذار سـابق للعـامل ودون أية مكافأة أو تعويض .

(طعن رقم ١٣٣٦ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٣٠)

الفصـل الرابع

مســائل متنــوعة

قاعـدة رقـم (٢٢)

المبـدأ :

قناة السويس — المساكن الملحقة بها والمخصصة لسكنى موظفيها وعمالها — لا تخضع لاحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجارات الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين — اساس ذلك — اعتبار مرفق النقل بقناة السويس من قبيل المرافق الحكومية المنصوص عليها فى المادة الاولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

ملخص الفتـوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ المعمـول به من ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ على أنه : « لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجـارات الاماكن وتنظيم العـلاقات بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع انما يعنى بتعبير « المرافق الحكومية » المرافق العـامة تغليبا للاصل فى هذه المرافق التى تقوم عليهـا الحكومة غالبـا تلبية لحـاجات الجمهور المختلفة مما يدخل فى صميم وظيفتهـا ويقوم عليه كيانها وذلك دون تفـرقة بين هذه المرافق بحسب نوعهـا او طريقة ادارتهـا لكونهـا مرافق عامة سـواء فى تلك المرافق الادارية او الاقتصادية أو غيرها وسواء فى تلك ما تديره الحكومة ادارة مباشرة عن طريق الاستغلال المباشر أو تديره بواسطة المؤسسـات العامة التى لا تعدو

أن تكون مصلحة عامة منحت قسطا من الاستقلال المالى والادارى باضفاء الشخصية المعنوية عليها وتخصيص مواردها المالية لخدمة مرفق عام معين .

ويبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ونصوص القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ بنظام هيئة قناة السويس ، أن مرفق قناة السويس مرفق عام كان يدار بطريق الالتزام بمعرفة الشركة السابقة حتى تاريخ تأميمها فى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ حيث تولت ادارته مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وهي الهيئة المستقلة لقناة السويس ، ومن ثم فهي من قبيل المرافق الحكومية المنصوص عليها في المادة الاولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها .

ولا تسري أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الملحقة بمرفق القناة والمخصصة لسكنى موظفيها وعمالها ، يؤيد هذا النظر أن المشرع لم يقصد بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وما سبقه من تشريعات استثنائية ، الأمرين العسكريين رقمى ٢١٥ و ٥٩٨ والملحقين بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٥ ورقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦ ، سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ، ولا مجال لتطبيق أحكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التأجير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعمالها وحدهم رغبة فى انتظام العمل بها وتأجيرها المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضي بانقضاء رابطتهم بها .

ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ تنص على أنه « يجوز اخراج المنتفع من المسكن بالطريق الاداري ولو كان شغله له سابقا على العمل بهذا القانون وذلك اذا زال الغرض الذي من اجله أعطي المسكن » .

"... فانه ترتيبا على ما تقدم اذا كانت علاقة العمل التي تربط الشركة المؤممة بعمالها قد انفصمت منذ ترك الخدمة ، وكان عقد الايجار المبرم بينه وبين الشركة ينص على أن العقد يعتبر مفسوخاً بقوة القانون بمجرد خروج العامل من عداد مستخدمي الشركة ، فان مقتضى ذلك وجوب اخلاء المسكن الذي كان مؤجرا له اعتبارا من هذا التاريخ فاذا امتنع عن اخلاء المسكن فانه يجوز للهيئة العامة للتنمية اخراجه منه بالطريق الادارى ."

(فتوى رقم ٤٧٢ — فى أول اغسطس سنة ١٩٥٩)

قاعــدة رقــم (٢٣)

المبــدأ :

هيئة قناة السويس — قيام هذه الهيئة بالإشراف على شركة البواخر الخديوية طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ ، وانتفاع الهيئة بورش الشركة وما يتبعها من اراضى ومنشئات تبعا لذلك — عدم التزام الهيئة اداء مقابل عن هذا الانتفاع سواء فى الفترة السابقة على تاميم تلك الشركة او اللاحقة عليه .

ملخص الفتــوى :

نصت المادة الاولى من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم النقل البحرى على نقل ملكية بواخر البوسطة الخديوية وكافة أموالها وموجوداتها والمنشآت والموجودات المرتبطة بها او المكملة لها الى المؤسسة العامة للنقل والمواصلات التى حلت محلها المؤسسة العامة للنقل البحرى بمقتضى القــانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وبمقتضى المادة الثــالثة من القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ نيط بهيئة قنــاة السويس الاشراف على شركة بواخر البوسطة الخديوية (الورش وما يتعلق بها) . وتنفيــذا لذلك طلبت هيئة قناة السويس اســتلام هذه الورش وما يتعلق بهــا من أراضى ومنشآت مما يدخل ضمن اموال الدولة العــامة التي كان قد

مرخص لشركة بواخر البوستة الخديوية بالانتفـــاع بها وألغى الترخيص بقرار من مجلس الوزراء فى ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ .

وقد ناط القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٢ بهيئة قناة السويس الاشراف على تلك الورش وما يتعلق بها ، فان ذلك يعنى أن المشرع قد قصـــد أن تنتفع الهيئة بتلك الورش وادخل هذا الانتفــــاع فى اختصاصاتها المنصبة على المرفق الذى تقوم عليه . ويؤيد ذلك أن الهيئة تتولى مرفقـــا بحريا تديره وتشرف عليـــه وتنتفع فى هـــذا الســـبيل بكل العنـــاصر والمنشآت التابعة لها ، فاذا اتبع لها عنصر أو منشآت جديدة لتشرف عليها بمقتضى نص فى القانون فان ذلك يعنى اتصال هذه المنشآت بنشاط الهيئـــة ولزومها له ، ولا تلتزم الهيئة بأداء مقابل عن انتفاعهـــا بهـــا لتعـــارض ذلك مع قيـــام الهيئة اصلا لتتولى هذا الانتفـــاع لمصلحة المرفق الذى تديره ، مما يعد تطبيقا لمبدأ التخصيص فى ادارة المرافق العامة عن طريق المؤسسات والهيئـــات العامة ، حيث لا يسيغ ان تستقل احداها بادارة مرفق عام مع أداء مقابل انتفاع عن عناصره وموجوداته ، وما يضـــاف اليه من عناصر أخرى .

وينبنى على ذلك الا تلتزم هيئة قناة السويس بأداء مقابل انتفـــاع عما ناط بها القـــانون رقم ٤١ لســـنة ١٩٦٢ الاشراف عليـــه من ورش وبواخر البوستة الخديوية وما يتعلق بهذه الورش من أراضى ومنشآت ، طالما انها من أموال الدولة العامة .

وقد تأكد هذا النظر تشريعيا بمقتضى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦٣ الذى أمم شركة بواخر البوستة الخديوية (الورش وما يتعلق بهـــا من مخـــازن وعقارات وخلافه) ونقـــل ملكيتها الى الدولة وجعـــل الاشراف عليها لهيئة قناة السويس .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم التزام هيئة قناة السويس بأن تؤدى مقابلا عن انتفاعها بالورش المشار اليها وما يتبعها من أراضى ومنشآت .

(فتوى رقم ٥٥٤ — فى ١٩٦٤/٦/٢١)

قاعـــدة رقـــم (٢٤)

المبـــــدأ :

هيئة قناة السويس — ادارتها لمرفق القناة بحالته التى كان عليهـا وقت العمل بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس — شمول هذه الحالة لشبكة الخطوط التليفونية الخاصة باجهــــزة المرفق واقسامه — صدور القرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بانشاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر — ليس من شأنه الغاء حق هيئة قناة السويس فى ادارة شبكة الاتصال التليفونى المشـار اليها — اثر ذلك عدم احقية المواصلات السلكية واللاسلكية فى اقتضــاء اى مقابل من تلك الشبكة .

ملخص الفتــوى :

ان النزاع المعروض خلص فى ان شركة قناة السويس المؤممة كانت قد اقامت شبكة تليفونات على نفقتها وفى الاراضى المخصصة لتيســير سبل الاتصال بين اجهزته واقسامه فى مختلف الجهــات التى يشملها . وبعد تأميم الشركة واســناد مسئولية ادارة المرفق الى هيئــة قنــاة السويس طالبتها هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بمقابل سمته « اتاوه » عن تلك الشبكة فعارضت هيئة قناة السويس فى هذه المطالبة . والذى لا نزاع فيه بداءة أن شركة القناة المؤممة كان لها تلغراف خاص بهـا تستخدمه فى الشئون المتعلقة باعمالها وبمرور السفن فى القناة ، ولم تكن الحكومة تتولى شــيئا فى هذا التلغراف الخاص ، ثم استبدلت الشركة بالاتصال التلغرافى اتصالا تليفونيا بعلم الحكومة ودون أى اعتراض منهـا . وعلى مقتضى هــذا كان يدخـل فى موجودات المرفق الذى كانت الشركة تديره شبكة الإتصال التليفونى الخاص بأجهزة المرفق واقســامه ، وقد تولت هيئة قناة السويس غداة انشائها عام ١٩٥٦ — ادارة مرفق القنــاة بحالته عند تأميم الشركة ، وكانت هذه الحالة تشمل الشبكة المشــار

اليهـا ولذا كان للهيئة أن تدير هذه الشبكة بمعرفتها خاصـة ــ وبغير تدخل اية جهـة اخرى ــ وذلك فى ادارتها لمرفق القناة بمشتملاته وقت التأميم . غير انه فى ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٥٧ صـدر قرار رئيس الجمهـورية رقم ٧٠٩ لسـنة ١٩٥٧ بانشـاء مؤسسة عامة لشئون المواصلات السلكية واللاسلكية بجمهورية مصر ، وقضى فى مادته الأولى بأن تنشأ مؤسسة عامة يطلق عليهـا « هيئـة المواصلات السلكية واللاسـلكية » وتتولى ادارة مرفق المواصـلات السلكية واللاسلكية . وبالنظر الى أن هذا المرفق مرفق قومى فان الأصل فى اختصـاص الهيئة المذكورة أن يشمل ادارة المرفق فى جميع انحاء الجمهـورية . ولكن هذا الأصل بغير شك ــ تقيده الاوضاع القائمة او القبلية التى تبعد عن الهيئة ادارة بعض المرفق او جانب محلى منه ، وذلك بالقـدر الذى تفرضـه هذه الاوضـاع اذا كانت تحظى بحماية قانونيـة تبرر اسـتمرارها . وقبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ المشـار اليه كان القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ قد عهد فى مادته الخامسة الى هيئـة قنـاة السـويس بأن تتولى القيـام على شـئون مرفق القنـاة وادارته واستغلاله وتحسينه ويشمل اختصاصها فى ذلك مرفق القنـاة بالتحديد والحـالة التى كان عليها وقت صدور القـانون رقم ٢٨٥ لسـنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس .

وعلى مقتضى هذا النص يكون لهيئة القناة ادارة مرفق القناة بحالته وقت تأميم الشركة ويرجع فى بيان هذه الحالة الى أحكام الاتفاقات المبرمة مع الشركة فى التزامها بادارة المرفق وكانت هذه الاتفاقات تجعل للمرفق الذى كانت تتولاه الشركة المؤممة تلغراف خاص بهـا ــ اسـتبدل به التليفون دون معارضـة من الحكومة بعلمها . وبهـذا كانت حدود المرفق تشمل ذلك التلغراف ومن بعده التليفون الخاص ــ وهى الحـدود التى تبين اختصاصات هيئة القناة بالنسبة الى المرفق طبقـا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ ، ويظل هذا الوضع على ذلك لا يؤثر فيه او ينـال منـه صدور القرار الجمهورى رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بانشاء هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، اذ لا شك فى ان هذا القرار ليس من شأنه ان يلغى تشريعات سابقة عليه .

ولما كان ذلك فانه يحق لهيئة قناة السويس الحق قانونا في ادارة شبكة الخطوط التليفونية القائمة بين اجهزة المرفق والمنشآت في مختلف الجهات التي يشملها ، دون أن يكون لهيئة المواصلات السلكية واللاسلكية اي حق في ادارة هذه الشبكة لمخالفة ذلك لاختصاص هيئة قناة السويس بأي مقابل نقدي « أتاوة » عن هذه الشبكة حيث لا يوجد اســـاس قانوني لهذه المطالبة ، فلم يخول الهيئة قرار انشائها مثل ذلك الحق .

هذا وأن ادارة هيئة قنـــاة السويس لتلك الشبكة لا يعارض فـــكرة التخصيص في نظرية المؤسســات العامة لأن حق هذه الادارة مصــــدره القــانوني ولأن مرفق قنـــاة السويس الذى تديره الهيئة يتطلب وجود هذه الشبكة كضرورة لتيسير سبل الاتصال بين أجهزة واقســام المرفق .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه ليس لهيئة المواصــلات السلكية واللاسلكية ان تدير أو تقتضى اى مقابل عن شــبكة التليفــونات التى تصل أجهزة وأقسام مرفق قنـــاة الســـويس كما أن لهيئة قنـــاة السويس ادارة هذه الشبكة في قيامها على ادارة ذلك المرفق .

(فتوى رقم ٧٨٢ — فى ١٩٦٤/٩/٦)

قاعــدة رقــم (٢٥)

المبـــدا :

رسوم الملاحة والارشاد والقطر التى تملك هيئة قناة السويس فرضها طبقا للقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ — تحديد طبيعتها — فصل القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ فى هذا الشأن واعتباره اياها رسوما .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن منح هيئة قناة الســـويس سلطة تحصيل الرسوم والمبالغ المستحقة لها بطــريق الحجــز الادارى

ينص فى مادته الاولى على أن « يكون للرسوم والمبالغ المستحقة لهيئة قناة السويس حق الامتياز العام الضامن للمبالغ المستحقة للخزانة العامة وتحصل هذه المبالغ بطريق الحجز الادارى » .

وجاء بمذكرته الايضاحية « أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ فى شأن نظام هيئة قناة السويس ينص فى مادته العاشرة على تخويل الهيئة سلطة فرض رسوم الملاحة والارشاد والقطر ، ولما كانت طبيعة هذه الرسوم انها من الفرائض العامة حيث تفرضها الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، الأمر الذى يقتضى أن تحصل بطريق الحجز الادارى تطبيقا للفقرة (أ) من المادة الأولى من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى والتى اباحت توقيع الحجز الادارى للوفاء بالضرائب والاتاوات والرسوم الجمركية بجميع انواعها ، الا أنه رؤى للقضاء على كل شك يثار فى طبيعة تلك الرسوم ، أن يعد مشروع القانون المرافق بما يحقق تحصيل الرسوم والمبالغ الأخرى المستحقة للهيئة بطريق الحجز الادارى .

ويبين من ذلك أن المشرع قد فصل بنص تشريعى فى طبيعة المقابل الذى تتقاضاه هيئة قناة السويس عن اعمال الملاحة والارشاد والقطر وغيرها ، فوصفه صراحة بأنه رسم تفرضه الدولة بما لها من حق السيادة على قناة السويس ، وافصح فى المذكرة الايضاحية انه استهدف وهو بصدد اصدار القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه القضاء على كل شك قد يثار فى طبيعة تلك الرسوم .

(فتوى رقم ٨٤٨ — فى ١٩٦٤/١٠/٥)

قـــوات مسـلحة

الفصل الاول : الرواتب والبـدلات

الفصل الثانى : الاجـازة

الفصل الثالث : النقـل لوظيفـة مدنيـة

الفصل الرابع : التطـوع

الفصل الخامس : الاستيداع والاستغناء عن الخدمة

الفصل السادس : المفقود والغائب اثناء العمليات العسكرية

الفصل السابع : المعاشات والمكافآت والتامين والتعويض

الفصل الثامن : احـكام عسـكرية

الفصل التاسع : كليـات عسـكرية

الفصل العاشر : مسـائل متنوعة

الفصـــل الأول

الرواتب والبـــدلات

قاعـدة رقـم (٢٦)

المبـــدأ :

استدعاء الضباط المتقاعدين او المحالين الى المعاش للخدمة بالقوات المسلحة ــ الرواتب المستحقة لهم فى هذه الحالة ــ يمكن ان تكون كحـد ادنى بمقدار الفرق بين مرتباتهم السابقة فى القوات المسلحة وبين المعـاش الذى يتقاضـونه ، وذلك طبقـا لنص المادة ١٤٧ من القـانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ التى اقتصرت على وضع هذا الحد الادنى ولم تضع حدا اقصى للمكافأة .

ملخص الفتـوى :

أن المدعى كان ضابطا بالقوات البحرية ثم احيل الى المعاش بقرار جمهورى صـــدر بتـــاريخ ١٦ من مارس ســـنة ١٩٥٨ والتحق بوظيفـــة مرشـــد بهيئـــة قنـــاة الســـويس حتى استدعى بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ للعمل بالقوات المسلحة اســـتنادا الى المادتين ١٣ و ١٤٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ٩١١٩٥٧ فى شأن شروط الخدمة والترقيـــة للضباط فى القوات المســـلحة ، وتنص أولاهما على انه يجوز أن يستدعى للخدمة فى القوات المسلحة : ــ ١ ــ الضباط المتقاعدون : ــ ٢ ضباط الاحتياط : ــ ٣ ــ المكلفون بأوامـــر خاصـــة . . . وتنص ثانيتهما على أنه « يجوز استخدام بعض الضباط المحالين الى المعـــاش ممن اكتسبوا خبرة خاصة كضباط احتياط ، وفى هذه الحالة يمنحون مكافآت شهرية لا تقـــل عن الفرق بين الماهية مضافا اليها المرتبات التى كانوا يتقاضونها والمعاش المقرر لهم » .

ويلاحظ بادىء الأمر أن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ — المشار اليه قد ألغى بالقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ويرجع تاريخ هذا الالغاء الى أول يولية سنة ١٩٥٩ (المادتان ٢ و ٣ من القانون الاخير) .

وقد استدعى الضابط .. .. .. للعمل فى القوات البحرية بتاريخ ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ أى فى ظل القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ — ومن ثم فانه يعامل وفقا لحكم المادة ١٤٧ من هذا القانون التى تنص على انه « يجوز استدعاء بعض الضباط المحالين الى المعاش ممن اكتسبوا خبرة خاصة للعمل بالقوات المسلحة وفى هذه الحالة يمنحون مكافآت شهرية لا تقل عن الفرق بين الراتب مضافا اليه التعويضات التى كانوا يتقاضونها والمعاش المقرر لهم » .

ويستفاد من هذا النص أن مقدار المكافأة التى تمنح للضابط المستدعى من بين الضباط المحالين الى المعاش هو مبلغ لا يقل عن الفرق بين المرتب الذى كان يتقاضاه قبل احالته الى المعاش وبين مقدار المعاش المقرر له .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون تقدير المكافأة الممنوحة للضابط .. .. .. على أساس الفرق بين مرتبه السابق وبين معاشه غير مخالف لاحكام القانون .

ولا وجه لمعاملة هذا الضابط طبقا لحكم المادة ٣١ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة ضباط الاحتياط بالقوات المسلحة وذلك بمنحه كامل مرتبه الذى كان يتقاضاه من هيئة قناة السويس قبل استدعائه ، لا وجه لهذه المعاملة لانها مقصورة على ضباط الاحتياط الذين يستدعون للخدمة فى القوات المسلحة بهذه الصفة ، أما الضابط المذكور فانه لم يستدع الا بصفته ضابطا متقاعدا (محالا الى المعاش) واستنادا الى أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الخدمة والترقية للضباط فى القوات المسلحة .

لهذا انتهى رأى الجمعية الى أن تحديد مكافأة السيد/ .. .. .. الضابط المحال الى المعاش عن مدة استدعائه للخدمة فى القوات

البحرية بمقدار الفرق بين مرتبه السابق في هذه القوات وبين المعاش المقرر له قد وقع صحيحا مطابقا لاحكام القانون .

هذا وتلاحظ الجمعية ان المادة ١٤٧ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المتقدم ذكره قد اقتصرت في تحديد المكافأة التي تمنح للضابط المحال الى المعاش عند استدعائه للخدمة في القوات المسلحة على وضع حد ادنى لهذه المكافأة ، والاصل ان التحديد — وعلى الخصوص في صدد المرتبات والمكافآت — يجب أن يكون ثابتا أو على الأقل ذا حد اقصى وحد ادنى ، ولهذا تشير الجمعية بتعديل التشريع — في هذا الخصوص — بوضع حد اقصى لتلك المكافأة .

(فتوى رقم ٢٦٣ — في ١٩٦١/٣/١٦)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

حساب مدة الاستدعاء اجازة استثنائية بماهية كاملة — عدم انطباق هذا الحكم قبل نقل المجند الى الاحتياط — عدم استحقاق المجند الذي يستبقي بعد انتهاء مدة الخدمة الاجبارية وقبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية بماهية كاملة — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — المستبقون بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم الالزامية اصبحوا بعد العمل بهذا القانون يعاملون طبقا لاحكام المادة ٥٠ سالفة الذكر ومن تاريخ العمل به بدلا من تاريخ سابق .

ملخص الفتوى :

ان ما تنص عليه المادة ٥٠ من هذا القانون معدلة بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ من احتساب مدة استدعاء رجال الاحتياط من موظفي الحكومة ومستخدميها اجازة استثنائية بماهية كاملة لا تنطبق قبل نقل

المجند الى الاحتياط ولا يستحق المجند الذى يستبقى بعد انتهاء مدة الخدمة الاجبارية وقبل نقله الى الاحتياط الاجازة الاستثنائية بمرتبه المشار اليها ، على ان هذا لا يسرى على من يستبقون بعد اتمام مدة خدمتهم الالزامية بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذى تنص المادة ١١ منه على انه « يجوز لشعبة التنظيم والإدارة استبقاء بعض المجندين الذين أتموا مدة خدمتهم الالزامية واستحقوا النقل الى الاحتياط لمدة ستة شهور فأخرى بحيث لا يتجاوز ذلك مدة سنة من التاريخ المحدد لنقلهم الى الاحتياط وتخصم تلك المدة من خدمة الاحتياط وتطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط » ومقتضى ذلك ان المستبقين بالخدمة بقرار من شعبة التنظيم والادارة بعد انتهاء مدة خدمتهم الالزامية أصبحوا بعد العمل بهذا القانون يعاملون طبقا لاحكام المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار اليها لا من تاريخ سابق اذ ليس لهذا القانون أثر رجعى .

وترتيبا على ما تقدم كله فان المجندين من العاملين بالحكومة الذين استبقوا بعد اتمام مدة خدمتهم الالزامية تطبق عليهم جميع النظم والقرارات الخاصة بأفراد الاحتياط عن مدد الاستبقاء اللاحقة للعمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وتعتبر مدة الاستبقاء اجازة استثنائية بماهية كاملة تطبيقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ ولا يسرى هذا الحكم عن المدد السابقة على العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المجندين المستبقين فى الخدمة بعد انتهاء خدمتهم الالزامية واستحقاقهم النقل الى الاحتياط استحقاق هؤلاء المجندين لمرتباتهم المقررة لوظائفهم بعد العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

(فتوى رقم ٥٥٤ — فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٧)

قاعــدة رقــم (٢٨)

المبـــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة بالقرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ فان المشرع قرر منح افراد القوات المسلحة الذين تتوافر فيهم شروطا معينة مكافأة ميدان — يحق للمكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذه المكافاة ومقابل التهجير اعمالا لاحكام القوانين سالفة الذكر التى اوجبت الاحتفاظ للعامل المكلف او المستدعى او المستبقى بمستحقاته المدنية كاملة — لا يجوز لاداة ادنى أن تتضمن مخالفة لاحكام هذه القوانين .

ملخص الفتــوى :

ولما كان المشرع قد منح افراد القوات المسـلحة الذين تتوافر فيهم شروط معينة مكافأة ميدان بمقتضى قرار رئيس الجمهـــورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٩ فى شأن صرف مكافأة ميدان لأفراد القوات المسلحة المعدل بقراره رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ فانه يحق لكل من المكلف والمستدعى والمستبقى الجمع بين هذه المكافاة ومقابل التهجير . ولا يعتد فى هذا الصدد بما قضى به القرار الاول من عدم صرف مقابل للتهجير لأفراد القوات المسلحة لأن هذا القرار أدنى مرتبة من القوانين سالفة الذكر التى اوجبت الاحتفاظ للعـــامل المكلف أو المستدعى أو المستبقى بمستحقاته المدنية كاملة ، ومن ثم فانه يتعين اعمالا لقاعدة تدرج الادوات التشريعية تغليب احـكام هذه القوانين والالتفات عما تضمنه القرار المذكور من حكم مخالف .

ولذا كان المشرع قد عدل عن مبدأ الحظر باصداره القرار رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل للقرار السابق وكان القرار رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ الذى يمنع مقابل التهجير قد خلا من نص يقرر مثـل هذا الحظــر الا بالنسبة للمنتدب أو المعار على النحو السالف بيانه فان كلا القـــرارين يكون قد اتسق فى نصوصه مع احكام القانونين المشار اليهما وبالتالى يزول ما كان قائما من تعارض بين النصوص يستوجب تقديم أحدها على الآخر .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى احقية المكلف والمستدعى والمستبقى بالقوات المسلحة فى الجمع بين مقابل التهجير ومكافأة الميدان .

(ملف ٧٤٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/١٠/٢٧)

فتـوى رقـم (٢٩)

المبـــدا :

العامل المستدعى للاحتياط — استحقاقه للأجر الإضافى فى كل وقت تقوم فيه جهة عمله الاصلى بصرفه الى اقرانه ممن يتساوون معه فى جميع الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم فى العمل — اساس ذلك — نص المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية معدلا بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ .

ملخص الفتـــوى :

صدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٣ بتعديل المادة (٥١) من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص على أن « يستبدل بنص الفقرة أولا والفقرة الاخيرة من المادة (٥١) من القـــانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٢ النص التالى :

« أولا : تحسب مدد إستدعاء أفراد الإحتياط طبقا لاحكام المادة السابقة من العاملين بالجهات المنصوص عليها بالفقرتين ثانيا وثالثا من هذه المادة فى إجازة استثنائية بمرتب وأجـــر كامل ويحتفظ لهم طوال هذه المدة بترقيـــاتهم وعلاواتهـــم الدورية ويؤدى لهم خلالها كافة الحقوق المادية والمعنوية والمزايا الأخرى بما فيها من العلاوات والبدلات ومكافآت وحوافز الانتاج التى تصرف لأقرانهم فى جهات عملهم الاصلية علاوة على ما تدفعه لهم وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء » .

ومفاد ذلك [illegible] احتفاظ من يستدعى للاحتياط من العاملين بالقطاع العام فيما تقدم طوال مدة الاستدعاء بترتيباتهم وعلاواتهم الدورية واستحقاقهم خلال هذه الفترة لكافة ما يؤدى لاقرانهم من الحقـــوق المادية والمعنــوية والمزايا الاخرى بما فيها العلاوات والبدلات والمكافآت وحوافز الانتـــاج ، وقد استهدف المشرع من ذلك عدم الاضرار بالمستدعى لاداء شرف الخدمة العسكرية وحتى لا يكون الاستدعاء سببا فى حرمانه مما كان ســـيحصل عليه ، لو لم يتم استدعاؤه ، أسوة بأقرانه ممن يتساوون معه فى جميـــع الظروف ، ومن ثم أوجب المشرع الاحتفاظ بالحقوق والمزايا المشار اليهـــا مفترضا وجوده بينهم .

ومن حيث أن عبارة الحقوق والمزايا المادية والمعنوية التى يحتفظ بها للمستدعى للاحتياط طبقا لما سلف بيانه من العموم والاتساع بحيث يندرج تحت مدلولها الاجور الاضافية ومن ثم فانه يكون للمستدعى للاحتياط الحق فى أن تصرف اليه هذه الاجور فى كل وقت تقوم فيه الادارة بصرفهـــا الى اقرانه فى جهة عمله الاصلى ممن يتساوون معه فى جميـــع الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم فى العمل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق المستدعى للاحتياط للاجر الاضافى فى كل وقت تقوم فيه الادارة بصرفه الى اقرانه فى جهة عمله الاصلية ممن يتساوون معه فى جميع الظروف وذلك بافتراض وجوده معهم فى العمل .

(ملف ٨٦/٤/٧١٢ — جلسة ١٩٧٧/٢/٢٣)

قاعـــدة رقـــم (٣٠)

المبـــدأ :

ضباط الشرف والمساعدون وضباط الصف والعســـاكر المتطوعون ومجندو الخدمة — اعانة غلاء المعيشة — اعانة غلاء المعيشة التى تمنح الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجندى

الخدمة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٦٢ بتثبيتها على اساس مرتباتهم المستحقة فى ١٩٥٠/١١/٣٠ ، بعد تسوية حالاتهم طبقا للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ او على اساس رواتبهم قبل هذه التسوية اى الاعانتين اكبر — سريانه دون اثر رجعى باعتباره منشئا لحق لم يكن مقررا قبله — عدم صرف فروق عن الماضى .

ملخص الحكم :

ان القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجددى الخدمة تقضى فى مادته الاولى بأن تثبيت اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى أفراد هذه الطائفة على أساس الرواتب التى استحقت نتيجة تسوية حالتهم وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ السابق الاشارة اليه فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ أو على أساس رواتبهم قبل هذه التسويات فى هذا التاريخ اى الاعانتين اكبر ، ونص فى مادته الرابعة على أن يعمل به اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ومفاد النصوص المتقدمة أن أفراد طائفة ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر المتطوعين ومجددى الخدمة الذين تمت افادتهم من أحكام القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر باعادة تسوية مرتباتهم وفقا لهذه الاحكام كانت تمنح لهم اعانة غلاء المعيشة مثبتة على أساس مرتباتهم قبل التسوية فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نزولا على ان الاصل العام هو تثبيت هذه الاعانة على الماهيات والاجور المستحقة للموظفين والمستخدمين والعمال فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وان كل زيادة يحصل عليها الموظف أو المستخدم أو العامل فى ماهيته أو اجره بعد هذا التاريخ لا تترتب عليها أية زيادة فى اعانة الغلاء وأن المعول عليه فى تقدير اعانة غلاء المعيشة عند تثبيتها هو المركز القانونى للموظف فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ وأن التغيير فى هذا المركز الذى ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار هو التغيير الذى نشأ سببه القانونى خلال هذا الشهر او قبله على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ثم روءى خروجا على الاصل المتقدم أن تثبت اعانة غلاء المعيشة المستحقة لأفراد هذه الطائفة على أساس المرتبات التى استحقت لهم فى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ نتيجة تسوية حالاتهم

وفقا لاحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ بأثر رجعى يرتد الى ذلك التاريخ وترتيبا على هذا يكون غير صحيح ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القرار الجمهورى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٢ قد جاء مقررا ومؤكدا لحق أفراد الطائفة المذكورة فى تثبيت اعانة غلاء المعيشة لهم دون مساس بها عسى أن يكون مستحقا لهم من فروق مالية سابقة على تاريخ نفاذه فى أول نوفمبر سنة ١٩٦١ ويكون الصحيح بداهة فى التفسير السليم أن هذا القرار الجمهورى قد جاء منشئا لمركز قانونى ومستحدثا لحق لم يكن له وجود سابق من قبل ومن ثم فانه يسرى بأثره الحالى المباشر بما لا يسمح برجعية الاثر ولا يجيز صرف أية فروق عن الماضى .

(طعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/١١/١٢)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ — استمرار العمل بجميع القرارات والاوامر والتعليمات الواردة بلوائح القوات المسلحة مادامت لا تتعارض مع نصوصه — سريان احكام الكراسة الصادرة من ادارة تدريب الجيش المعمول بها من اول يونية ١٩٥٨ — تقريرها ميزة عينية لضباط القوات المسلحة هى توفير مسكن اميرى للضباط فى محطته المستديمة أو استحقاق بدل نقدى فى حالة عدم وجود المسكن — حصول ضباط الحرس الجمهورى على هذه الميزة العينية يترتب عليه حرمانهم من بدل السكن — وجود بعض ضباط شرطة بالحرس الجمهورى كسرية امن يتبعون مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية — عدم استفادتهم من الحكم السابق .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ينص

في المادة الثانية من قانون الاصدار على ان « يلغي كل نص يخالف احكام هذا القانون وتظل سارية جميع القرارات والاوامر وكذا التعليمات الوارد بلوائح القوات المسلحة في الاقليمين السورى والمصري مادامت لا تتعارض مع نصوصه ... » وان المادة ٧٥ من هذا القانون تنص على أن « رواتب الضباط هي الرواتب الإصلية المقررة للرتب المختلفة بما في ذلك العلاوات الدورية ونقبا لما هو وارد في الجدول المرافق لهذا القانون . اما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية » .

كما تنص المادة ٨٦ على أن « تحدد فئات البدلات والعلاوات الاضافية الاخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية » وان الثابت من كتابى القيادة العامة للقوات المسلحة رقم ١٢/٢/٤ المؤرخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ورقم ٢١٩/٦٦/٣٩/٢٠٣ المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٦٦ أن قرار رئيس الجمهورية المشار اليه في المادة السابقة لم يصدر بعد أن الكراسة الصادرة من ادارة تدريب الجيش المعمول بها اعتبارا من أول من يونيه سنة ١٩٥٨ في شأن شروط صرف بدل السكن هى المعمول بها حاليا — لذلك تكون الاحكام الواردة في الكراسة المشار اليها والصادرة بقرار من مدير تدريب الجيش هي الواجبة الاعمال حتى يصدر القرار الجمهورى المنظم لبدلات هؤلاء الضباط .

ولما كان البند ثالثا من الفصل من هذه الكراسة المنظم للمرتبات والبدلات المقررة للضباط ينص في الفقرة (٢) من بند البدلات على ما يأتى :

(أ) يستحق الضابط والمساعد والامام مسكا اميريا في محطته المستديمة ويصرف لهم بدل مسكن عندما لا توجد مساكن اميرية .

(ب) يجوز للضابط المتزوج الذى يخصص له مسكن اميرى ولا يشغله ان يستولى على نصف بدل السكن بشرط أن يكون مقيما مع عائلته في نفس المحطة التى يخدم بها .

(جـ) طلبات صرف بدل السكن يجب أن تؤيد بشهادة من ضابط اشغال المنطقة بأنه لم يتيسر للطالب الحصول على مسكن أميرى في المدة المطلوب صرف بدل السكن عنها .

ولما كان المنشور رقم ٢٢٤ — ١٩٣٥ الصادر تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يوليه سنة ١٩٣٥ ينص على انه " تحيط وزارة المالية وزارات الحكومة ومصالحها علما بانه تقرر اتباع القواعد الآتية لمحاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون بمبانى الحكومة على اجور مساكنهم .

اولا — الموظفون الملزمون بالاقامة فى مساكن يدفعون ايجار المثل على ان لا يتجاوز ١٠٪ من الماهية ...

ثانيا — الموظفون المرخص لهم بالاقامة فى مساكن حكومية يدفعون ايجار المثل على ان يتجاوز ١٥٪ من الماهية .

والملزمون بالسكن هم الذين تقضى مصلحة العمل بوجودهم فى المساكن التى اعدتها لهم الحكومة على ان يكون تقدير ذلك متروكاً للمصالح المختصـــة .

لذلك فقد خلصت الجمعية العمومية من مقارنة الاحكام الواردة بكراسة تدريب الجيش المشار اليها بالاحكام المنصوص عليها بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر الى ان مجال تطبيق كل منهما مختلف تبيناً ينظم قرار مجلس الوزراء كيفية محاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مبانى الحكومة على اجور مساكنهم فان كراسة ادارة تدريب الجيش تقرر ميزة عينيــة لضابط القوات المسلحة هى التزام الجيش توفير مسكن أميرى للضـــابط فى محطته المستديمة وفى حالة عدم وجود هذا المسكن يستحق الضابط بدلا نقدياً عن هذه الميزة هو بدل السكن اما اذا وجد المسكن فانه يحرم من هذا البدل — يؤيد هذا النظر ما نص عليه فى البند (٥) من بند بدل السكن من ان الضابط الاعزب الذى خصص له مسكن أميرى ولا يشغله يحرم من بدل السكن — وان ضباط القوات المسلحة لا يسرى فى شأنهم قواعد قـــرار مجلس الوزراء المشار اليه الخاصة بمحاسبة الموظفين والمستخدمين الذين يسكنون مبانى الحكومة على اجور مساكنهم وان الاحكام الواردة فى كراســـة تدريب الجيش المشار اليها هى الواجبة التطبيق على حالتهم .

ولما كانت المحطة المستديمة بالنسبة لضباط الحرس الجمهورى فى الحالة المعروضة انما هى مكان وجدتهم ومقر عملهم الرسمى المكلفين بادائه وهو فى هذه الحالة المكان الذى يقيم فيه السيد رئيس الجمهورية حيث انهم المنوط بهم القيام على حراسته .

ولما كان الثابت من الاوراق أن العقار الذى يقيمون فيه انما يقع بمنشية البكرى بالعمارة رقم ١٧ (أ) بشارع الخليفة المأمون اى فى منطقة وحدة الحرس الجمهورى واقامة السيد رئيس الجمهورية .

لذلك فان ضباط الحرس الجمهورى يحرمون من بدل السكن المستحق لهم مادام قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو المسكن الاميرى مع الزامهم بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء ولا ينطبق على حالاتهم أحكام قرار مجلس الوزراء سالف الذكر .

اما بالنسبة لضباط شرطة سرية الامن المشار اليهم بكتاب قيادة الحرس الجمهورى سالف الذكر فانهم لا يتبعون القوات المسلحة وانما يتبعون مصلحة الشرطة بوزارة الداخلية والحقوا فقط بالحرس الجمهورى كسرية امن تخضع من الناحية القيادية للحرس الجمهورى وعلى ذلك فانه لا ينطبق عليهم الراى السابق بشأن بدل السكن .

لذلك انتهى الراى الى أن ضباط الجيش الملحقين بالحرس الجمهورى — فى الحالة المعروضة — يحرمون من بدل السكن المستحق لهم مادامو قد حصلوا على الميزة العينية المقررة لهم وهو المسكن الاميرى مع الزامهم بدفع مقابل استهلاك المياه والكهرباء مع عدم انطباق احكام قرار مجلس الوزراء المشار اليه على حالاتهم .

(ملف ٢٣/٢/١٤ — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)

قاعـــدة رقــم (٣٢)

المبـــدأ :

صرف بدل التمثيل الاصلى للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ — بدل التمثيل الاصلى المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج حتى رتبة العميد باقدمية تقل عن سنتين يصرف على اساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيهـــا سنويا ومن رتبة اللواء والعميد بعد مدة خدمة سنتين فاكثر يصرف اليهم هذا البـــدل عـــلى اساس ١٠٠٪ من بداية ربط الوظيفة العســكرية — صرف بدل التمثيـــل الاضافى لمن هم فى رتبة اقل من العميد باقدمية تقل عن سنتين من الملحقين ورؤساء المكاتب بذات النسب المقررة للمستشار بالخارجية منسوبة الى البدل الاصلى المقرر لهم ومقداره ٧٥٠ جنيها سنويا — ومن رتبة اللواء والعميـــد باقدمية سنتين فاكثر ولمساعدى الملحقين العسكريين بذات النسب المقررة لنظرائهم فى السلك الدبلوماسى منسوبة الى البدل الاصلى المحسوب على اساس اول ربط الرتبة العسكرية — عدم سريان حكم المادة الســـادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام الســـلكين الدبلوماسى والقنصلى بالاعفاء من الضرائب على البدلات المستحقة للعسكريين العاملين بالخارج .

ملخص الفتـــوى :

استعرضت الجمعية العمومية لقسمى الفتـــوى والتشريع فتواها السابقة بشأن بدل التمثيـــل الاصلى والصـــادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ واستبان لها ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخـــدمة

والترقية لضباط القوات المسلحة ينص فى المادة ٨٦ على أنه (تحدد فئات البدلات والعلاوات الاضافية الأخرى لضباط القوات المسلحة وقواعد صرفها بقرار من رئيس الجمهورية) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٤٤ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقرار رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ على أنه (يصرف للملحقين الحربيين والبحريين والجويين ومديرى مكاتب المشتريات بدل تمثيل أصلى بواقع ٧٥٠ جنيها سنويا ويصرف لهم بدل تمثيل اضافى بالنسب المقررة للمستشار .

أما الملحقون ومديرو مكاتب المشتريات من رتبة اللواء والعميد بعد خدمة سنتين فأكثر فيعاملون من الناحية المالية معاملة نظرائهم فى السلك الدبلوماسى المماثلين لهم فى المالية .

ويصرف الى الملحقين الحربيين ومديرى مكاتب المشتريات ومساعديهم البدلات الأخرى المقررة لهم بصفتهم افراد عسكريين بنفس الفئات التى تصرف لرتبهم فى الجمهورية ...) .

وكان القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ينص فى المادة ٢٢ على أنه (يمنح أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى اعانة غلاء المعيشة واعانة عائلية وبدل تمثيل اصلى وبدل انابة ... وذلك على الوجه وبالشروط والاوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح وزير الخارجية) .

كما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة فى وظائف السلكين الدبلوماسى والقنصلى ينص فى مادته الثانية على أنه (يصرف لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بدل تمثيل اصلى لمواجهة النفقات التى يستلزمها تمثيل مصر تمثيلا لائقا وذلك طبقا للفئات المبينة بالجدول الآتى : (وقد حدد هذا الجدول لكل وظيفة من وظائف السلكين فئة ثابتة فالسفير فوق العادة ٢٠٠٠ جنيه سنويا والوزير المفوض ١٥٠٠ جنيه والقائم بالأعمال ١٠٠٠ جنيه والمستشار ٦٠٠ جنيه ....) .

وكانت المادة الرابعة من هذا القرار تنص على أنه (تحدد فئات بدل التمثيل الاضافى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالخارج وكذلك بدل الاغتراب الاضافى للموظفين الاداريين والكتابيين المنصوص عليه فى المادة (٨) بقرار من وزير الخارجية ..) .

وقد صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ونص فى مادته الاولى على أنه (يستبدل بجدول وظائف ومرتبات اعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الجدول المرافق والاحكام الملحق به) .

ونص فى مادته الثانية على أنه (تلغى فئات بدل التمثيل الاصلى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المعينين بالبعثات فى الخارج .. وكذلك قواعد صرفها المطبقة فى تاريخ العمل بهذا القانون وتحل محلها الاحكام المنصوص عليها فى المواد التالية) .

ونص فى المادة الثالثة على أنه (يمنح بدل التمثيل الاصلى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المعينين بالبعثات فى الخارج بواقع ١٠٠٪ من اول الربط المالى للوظيفة) .

ونص فى المادة الخامسة على أنه : (يمنح بدل تمثيل اضافى لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى المعينين بالبعثات فى الخارج .. .. فى حدود الاعتمادات المدرجة فى الموازنة بمراعاة مركز مصر فى البلاد المختلفة ومستوى ظروف المعيشة فيها ويصدر بتحديد فئات هذا البدل قرار من وزير الخارجية) .

ونص فى المادة السادسة على أنه (يسرى على بدل التمثيل الاصلى المقرر لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى بالدولة العام الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ .

اما بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والعلاوة العائلية المقررة فى الخارج فلا يسرى عليها الخفض المقرر بالقانون المذكور .

ولا تخضع البدلات والمبالغ المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين للضرائب) .

وبناء على نص المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه اصدر وزير الخارجية القرار رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ ونص فى مادته الاولى على (الغاء نسب بدل التمثيل الاضافى ... المعمول بها حاليا فى الخارج) .

ونص فى المادة الثانية على (العمل بنسب بدل التمثيل الاضافى .... الموضحة فى الجداول المرفقة وذلك اعتبارا من أول أغسطس سنة ١٩٧٥) .

ويبين من استقراء هذه الجداول أن بدل التمثيل الاضافى قد حدد على أساس نسبة معينة من قيمة بدل التمثيل الاصلى المحدد بنسبة ١٠٠٪ من أول الربط المالى للوظيفة فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى مع المغايرة فى هذه النسبة من بلد الى آخر .

ومن حيث أنه قد سبق للجمعية العمومية أن قررت بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ — ان احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ — الصادر بنـاء على نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة هى الاساس فى تحديد فئات بدل التمثيل الاصلى وبدل التمثيل الاضافى للعاملين فى الخارج من ضباط القوات المسلحة ، وانه لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى لأن هذا القانون لم يتعرض فى أحكامه لما تناوله القرار بالتنظيم من مسائل مالية تتعلق بفئة معينة من ضابط القوات المسلحة الذين يعملون بالخارج كملحقين حربيين أو رؤساء مكاتب المشتريات ، وبالتالى فان هؤلاء العاملون يخرجون من نطاق المخاطبين بأحكام هذا القانون ولا يستمدون حقهم الا من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث انه فيما يتعلق ببدل التمثيل الاصلى فقد بينت الجمعية العمومية بفتواها السابقة اساس تحديده وفقا لأحكام قرار رئيس

الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ فقررت انه يتحدد بمبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنويا للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب المشتريات بالخارج ممن هم فى رتبة ادنى من اللواء او العميد بأقدمية سنتين فأكثر ؛ أما بالنسبة لهؤلاء فانه لما كانت أحكام هذا القرار تقضى بمعاملتهم معاملة نظرائهم فى السلك الدبلوماسى المعادلين لهم فى الماهية فان المساواة فى المعاملة تقتضى أن تتم المعاملة على أساس واحد فيكفى فى تحقيق المساواة المطلوبة وحدة أساس حساب البدل وليس ذات مقداره ، ولما كان بدل التمثيل الاصلى الذى يصرف للدبلوماسيين يحدد — وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ — على أساس ١٠٠٪ من بداية الربط المالى للفئة المالية لعضو السلك الدبلوماسى فان وحدة الاساس فى المعاملة تستوجب حساب ذات النسبة (١٠٠٪) للواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين فأكثر على اساس بداية الوظيفة العسكرية وليس على أساس بداية ربط الوظيفة الدبلوماسية المناظرة .

ومن حيث أن وزارة الحربية لم تأت بجديد تدعيما لطلبها اعادة النظر فى فتوى الجمعية العمومية المشار اليها واقتصرت على تبيان ما قد يترتب على أعمال هذه الفتوى من تخفيض لبدل التمثيل الاصلى الذى كان يصرف لشاغلى رتب اللواء والعميد بأقدمية سنتين وأكثر وغيرهم ممن يعاملون معاملة نظرائهم الدبلوماسيين المعادلين لهم فى الماهية باعتبار أن أول الربط المالى لمرتبهم يقل عن أول الربط المالى للوظائف المناظرة بالسلكين الدبلوماسى والقنصلى ، فان ذلك وحده لا يقوم سببا يدعو الى العدول عن الفتوى طالما أن النتيجة المتقدمة انما تترتب على تطبيق أحكام القانون على وجهها السليم .

ومن حيث انه بالنسبة لبدل التمثيل الاضافى فان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ واضحة فى التمييز بين طوائف ثلاثة :

الاولى : طائفة الملحقين الحربيين والبحريين والجويين ومديرى مكاتب المشتريات من رتبة العميد بخدمة تقل عن سنتين والرتب الادنى — وهؤلاء يمنحون بدل التمثيل الاضافى بالنسب المقرر للمستشار بوزارة

الخارجية طبقاً للجداول المرافقة لقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ منسوبة الى بدل التمثيل الاصلي المقرر لكل منهم ومقداره (٧٥٠ جنيهاً) .

والثانية : هي طائفة الملحقين ومديري مكاتب المشتريات من رتبة لواء أو عميد بأقدمية سنتين فأكثر وهم يعاملون معاملة نظرائهم الدبلوماسيين المعادلين لهم في الماهية .

والثالثة : طائفة مساعدي الملحقين ويعاملون معاملة نظرائهم أسوة بالطائفة الثانية .

وبناء على ذلك فان بدل التمثيل الاضافي للطائفة الثانية والثالثة يحدد على أساس النسبة المحددة لنظرائهم منسوبة الى قيمة البدل الاصلي الذي يجب تحديده على أساس نسبة ١٠٠٪ من أول مربوط رتبهم العسكرية .

ومن حيث أن احالة قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ في تحديد مقدار بدل التمثيل الاضافي للعسكريين المعروضة حالتهم الى ما هو مقرر للمستشار بالخارجية بالنسبة للطائفة الاولى والى ما هو مقرر لنظرائه في السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالنسبة للطائفتين الثانية والثالثة انما يستتبع الاخذ بقاعدة النسب التي حددها وزير الخارجية بالجداول المرفقة لقراره رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ وان ترتب على ذلك خفض في قيمة البدل المستحق مادامت تلك هي النتيجة الطبيعية لتطبيق النص المتعلق بالاحالة .

ومن حيث أنه لا وجه للقول باستمرار تطبيق مقادير ونسب البدلات التي كان معمولاً بها قبل صدور القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليهما لأن نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ قد أحالت الى المعاملة المالية بعبارات غير مقيدة بالنصوص السارية على الدبلوماسيين وقت صدور هذا القرار ومن ثم فهي لم تستنسخ الاحكام التي كانت مطبقة حينئذ وانما أحالت الى المعاملة المالية حسبما تكون وبأي تغيير يطرأ عليها ، وطالما اننا أمام نص يحدد حقوقاً مالية فانه لا يجوز التوسع في تفسيره الى حد الابتعاد عن

المعاملة المالية للنظير بعد تعديلها لافادة قرينة المشبه به منها رغم تغيرها .

ومن حيث أنه اذا كان العمل بالنسب العالية الواردة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ وقرار وزير الخارجية رقم ١٨٢٠ لسنة ١٩٧٥ يلحق بالعسكريين حيفا ويخل بالمساواة بينهم وبين الدبلوماسيين حسبما قرر مندوب وزارة الحربية أمام هيئة الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٩٧٧/١٢/٢٨ التى نظر فيها هذا الموضوع ، فان تغيير هذا الوضع لا يمكن أن يتحقق الا بتدخل تشريعى بالأداة المناسبة .

ومن حيث انه بالنسبة لاعفاء البدلات التى تستحق للعاملين العسكريين فى الخارج من الضرائب ، فانه ولئن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى قد قررت اعفاء بدلات التمثيل والاغتراب الاصلية والاضافية والعلاوة العائلية المقررة فى الخارج لاعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى من الضرائب فان العسكريين العاملين بالخارج لا يفيدون من هذا الاعفاء الضريبى ومرجع ذلك أن النص الوارد فى قرار رئيس الجمهورية رقم [illegible] لسنة ١٩٦٥ بمعاملة البعض منهم معاملة نظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى من حيث بدل التمثيل الاصلى والاضافى ومعاملة البعض الآخر معاملة نظيره فى هذين السلكين من حيث بدل التمثيل الاضافى - لا يمكن تفسيره على وجه يسوغ اعفاءهم من الضريبة لأن الضريبة كأصل عام - فرضا واعفاء - لا تكون الا بقانون ينص صراحة على فرضها أو الاعفاء منها .

ولقد تضمنت المادة ١١٩ من الدستور القائم الصادر فى ١٩٧١/٩/١١ هذا الأصل المسلم فنصت على أنه (انشاء الضرائب وتعديلها أو الغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعفى أحد من ادائها الا فى الاحوال المبينة فى القانون .

ولا يجوز تكليف أحد اداء غير ذلك من الضرائب والرسوم الا فى حدود القانون) .

وبناء على ذلك فان الاحالة الواردة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ يجب قصرها على ما تعنيه عباراتها الصريحة بالمساواة في المعاملة المالية اى في كيفية حساب الاستحقاق ولا يجوز مد تلك الإحالة الى الاعفاء من الضريبة لأن هذا القرار كأداة تشريعية يقصر عن أن يحقق هذا الاثر بالاعفاء من الضريبة ، ومن ثم يتعين لمساواة العسكريين بالدبلوماسيين في هذا الصدد ايضا اجراء تعديل تشريعي بالأداة المناسبة .

من اجل ذلك انتهى رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

اولا : تاييد فتواها الصادرة بجلسة ١٩٧٧/٥/٤ والتى انتهت الى .

(أ) « ان صرف بدل التمثيل الاصلى للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج انما يكون وفقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٦٥ » .

(ب) « ان بدل التمثيل الاصلى المستحق للملحقين الحربيين ورؤساء مكاتب مشتريات وزارة الحربية فى الخارج حتى رتبة العميد باقدمية تقل عن سنتين يصرف على أساس مبلغ ثابت مقداره ٧٥٠ جنيها سنويا لكل منهم ، أما بالنسبة لمن هم من رتبة اللواء أو العميد بعد مدة خدمة سنتين فأكثر فيصرف لهم هذا البدل على أساس ١٠٠ ٪ من بداية ربط الوظيفة العسكرية .

ثانيا : ان بدل التمثيل الاضافى يصرف لمن هم فى رتبة اقل من العميد باقدمية تقل عن سنتين من الملحقين ورؤساء المكاتب بذات النسب المقرر للمستشار بالخارجية منسوبة الى البدل الاصلى المقرر لهم ومقداره ٧٥٠ جنيها سنويا ، وان هذا البدل الاضافى يصرف لمن هم فى رتبة اللواء أو العميد باقدمية سنتين فكثر ولمساعدى الملحقين العسكريين بذات النسب المقررة لنظرائهم فى السلك الدبلوماسى منسوبة الى البدل الإصلى المحسوب على أساس اول ربط الرتبة العسكرية .

ثالثا : ان الاعفاء من الضرائب المنصوص عليها بالمادة السادسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام المتعلقة بنظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى لا يسرى على البدلات المستحقة للعسكريين العاملين بالخارج .

رابعا : أن مساواة العسكريين بالدبلوماسيين فى قيمة البدلات وفى الاعفاء من الضرائب المقررة عليها يستلزم تدخل تشريعى بالأداة المناسبة .

(ملف ٨٦/٤/٧٦٧ — جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٨)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدا :

ان المشرع حدد مدة الخدمة الالزامية لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بسنتين على أن يمنحوا خلال الستة أشهر الاخيرة من هذه المدة مكافأة شهرية شاملة تعادل بداية الأجر المقرر لأقرانهم فى الجهاز الادارى للدولة — مؤدى ذلك ان هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا اصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المشار اليها يتم صرف مقابل الجهود الاضافية على اساسها .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قانون الخدمة العسكرية والوطنية الصادر بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى فى مادته الرابعة بان مدة الخدمة العسكرية الالزامية سنتان للحاصلين على الشهادات المتوسطة وفوق المتوسطة ، على أن يمنحوا مكافأة شهرية شاملة تعادل بداية الاجر المقرر لاقرانهم فى الجهاز الادارى للدولة طوال الستة اشهر الاخيرة من خدمتهم الالزامية ، كما أن القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة ينص فى المادة ٥١ منه على أن « يستحق العسكريون المرتبات المقررة فى الجدول المرفق مع مراعاة القواعد الآتية :

المجندون من ذوى المؤهلات المتوسطة يمنحون مكافأة شهرية شهرية تعادل أول مربوط الفئة المقررة لمؤهلاتهم فى الجهاز الادارى للدولة وذلك طوال مدة الستة الشهر الاخيرة من مدة خدمتهم الالزامية .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٨٠ ، يقضى بصرف مقابل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة بحد اقصى ١٠٠٪ من الراتب الاصلى للرتبة والدرجة والتعويضات الثابتة التى يستقطع منها احتياطى المعاش ، وقرار وزير الدفاع رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر تنفيذا له ، يتضمن صرف مقابل جهود اضافية للمجندين بواقع ١٦٪ عدا الموجودين بمناطق معينة فيصرفون بنسب مختلفة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم بأن المشرع حدد مدة الخدمة الالزامية لحملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بسنتين ، على أن يمنحوا خلال الستة أشهر الاخيرة من هذه المدة ، مكافأة شهرية تعادل بداية الاجر المقرر لمؤهلاتهم فى الجهاز الادارى للدولة ، ومن ثم فان هذه المكافأة الشهرية تعد راتبا اصليا للمجندين المذكورين خلال الفترة المشار اليها ، واذ تقرر صرف مقابل جهود اضافية لافراد القوات المسلحة بنسبة معينة من الراتب الاصلى للرتبة او الدرجة فان صرف هذا المقابل لهؤلاء المجندين خلال الستة الشهور المذكورة انما يكون على أساس ما يتقاضونه فعلا خلال هذه الفترة .

(ملف ٨٦/٤/٩٤١ — جلسة ١٨/٥/١٩٨٣)

الفصـــل الثـــانى

الإجـــازة

قاعـــدة رقـــم (٠٤٤)

المبـــدأ :

جواز منح اجازة خاصة بدون مرتب لمرافقة الزوج بالنسبة لضباط القوات المسلحة .

ملخص الفتـــوى :

من حيث أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ينص في المادة ٨٩ منه على أنه « يجوز لوزير الحربية بناء على اقتراح لجنة الضباط أن يمنح الضباط اجازة دراسية بمرتب أو بغير مرتب مدة لا تجاوز أربع سنوات وتعتبر مدة الإجـــازة الدراسية خدمة بالقوات المسلحة كما ينص هذا القانون في المادة ٩٠ منـــه على أن « تنقسم الأجازات التي تمنح للضباط الى :

١ — اجـــازة عـــادية

٢ — اجـــازة مرضية

٣ — اجـــازة خـــاصة

٤ — اجـــازة اســـتثنائية

٥ — اجـــازة مرضية . . . . »

ومن حيث أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٣٠ والمعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ أضيفت المادة ١٠٠ مكرر الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه على أن يعمل بأحكامها اعتبارا من

١٩٧١/٩/٣٠ وبفقرتها الثانية والثالثة اعتبارا من ١٩٧٢/١٠/٢٦ ، وقد نصت تلك المادة على ان « يجوز منح الضباط اجازة خاصة بدون راتب بما لا يجاوز أربع سنوات للاسباب التي يبديها الضابط وتقدرها لجنة الضباط المختصة حسب مقتضيات الخدمة .

ويبقى الضابط أثناء الاجازة الخاصة خاضعا لقانون الاحكام العسكرية ولسائر النظم العسكرية ....» .

ولا يجوز النظر فى أمر ترقية الضابط اثناء وجوده فى اجازة الخاصة وتحدد أقدميته عند عودته من الاجازة الخاصة وفقا لحكم المادة ١٣٧ .

ومفاد ذلك أن قواعد خدمة ضباط القوات المسلحة كانت تنظم الاجازات الدراسية والاجازات العادية والعارضة والمرضية ولم تكن تعرف نظام الاجازات الخاصة التى تمنح لأسباب من بينها مرافقة الزوج حتى ١٩٧٢/١٠/١٠ حيث اضيفت المادة ١٠٠ مكررا الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بمقتضى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ التى تناولت هذا النوع من الاجازات بالتنظيم .

وبناء على ذلك فانه وإن كانت الادارة قد صدقت على منح المعروضة حالتها اجازة التى طلبتها فانه يتعين اعتبار تلك الاجازة أجازة دراسية استنادا الى الطلب الثانى الذى تقدمت به ، والى ان القانون وقت هذا الطلب لم يكن يسمح لضباط بأجازة خاصة لمرافقة الزوج حسبما ذكرت الوزارة ولا محل للقول بأن الباعث على منح هذه الاجازة هو تمكين المعروضة حالتها من مرافقة الزوج فان هذا الباعث ليس من شأنه التأثير فى طبيعة الاجازة التى منحت وفقا للاوضاع المقررة قانونا وقت منحها ، كما أن صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٣ المنظم للاجازات الخاصة اعتبارا من ١٩٧١/٩/٣٠ ليس من شأنه المساس بأوضاع من حصل على اجازة دراسية وفقا للاحكام المتعلقة بالاجازات الدراسية .

لذلك انتهى رأي الجمعية العمومية الى اعتبار الاجازة الممنوحة للمعروضة حالتها اجازة دراسية تدخل فى مدة خدمتها .

(ملف ٨٦/٤/٨٩٠ — جلسة ١٩٨٤/١١/٤)

الفصـــل الثـــالث

النقـــل لوظيفـــة مدنيـــه

قاعـــدة رقـــم (٣٥)

المبـــدأ :

تسوية معاشات الضباط المنقولين من خدمة القوات المسـلحة الى وزارة التربية والتعليم — اتباع احدى الطريقتين الواردتين بالمادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وفقا لاختيار الضابط — فى حالة اختيار الطريقة الاولى لا تنطبق من مواد المرسوم بالقانون الخاص بالمعاشات العسـكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ بتحديد فئـات المعاش المختلفة وبيان حده الاقصى .

ملخص الفتـوى :

اصدر مجلس قيادة الثورة قرار بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٦/٥/٢ بنقل بعض ضباط الجيش من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ، وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٩٥٦/٥/١٤ على هذا النقل وعلى القواعد التى تتبع فى تنفيذه والتى سبق أن قررها مجلس قيـــادة الثورة .

ولئن كان هذا القرار قد نظم وضع الضباط المنقولين الى وزارة التربية والتعليم ، بأن جعل لهم وضعا خاصا من حيث الدرجة والاقدمية ، الا انه لم يعالج تسوية معاشاتهم عند ترك الخـدمة ، مما يتعين معه الرجوع الى القواعد العامة فى هذا الصدد ، وهى التى تضمنها المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية .

وتنص المادة ٥٤ من هذا المرسوم بقانون على ان الضباط المنقولين من خدمة الجيش العامل الى الخدمة الملكية ابتداء من ٤ من يونية سنة ١٩٢٩

تاريخ نشر القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يعاملون حتما بمقتضى المادة ١٨ من القانون المذكور ، وتنص المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٧ على أن « يسوى معاش الضباط الموجودين فى الخدمة العلية وينقلون الى الخدمة الملكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقا فى المعاش طبقا لقوانين المعاشات العسكرية باحدى الطريقتين المبينتين بعد حسب رغبتهم :

(أ) يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عند دخوله الخدمة الملكية ويضاف الى هذا المعاش عن كل سنة من مدة الخدمة الملكية جزء واحد من خمسين جزءا من ماهيته الاخيرة أو متوسط الماهيــة فى السنة أو السنتين الاخيرتين حسب الحالة .

فاذا قلت مدة الخدمة الملكية عن سنة أو سنتين يكون حســاب هذا المتوسط على اساس الماهية التى استولى عليها الضابط فعلا خلال مدة خدمته الملكية .

(ب) يسوى المعاش طبقا لاحكام هذا القانون عن مجموع مدد خدمتهم الملكية والعسكرية . وتطبق احكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدد الخدمة العسكرية .

أما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقا فى المعاش عند قبوله فى الخدمة الملكية فيسوى معاشه أو مكافاة طبقا لأحكام الفقرة ب السابقة .

فاذا ما اختار الضابط الطريقة الاولى تعين الرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لتسوية معاشه وفقا لاحكامه عن مدة خدمته العســكرية .

ويبين من الاطلاع على احكام هذا المرسوم بقانون أن المادة ١٨ منه تقضى بأن الضباط الذين يفصلون من قوة الجيش قبل بلوغهم السن المحددة للاستغناء عن خدماتهم ، أو يعزلون دون سقوط حقهم فى المعـــاش أو المكافاة ، لهم الحق فى معاش أو مكافاة بمقتضى القواعد المدونة بالفقرة الثانية من المادة ١٤ والمواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من هذا القانون .

ولما كان القرار الصادر بنقل الضباط من وزارة الحربية الى وزارة التربية والتعليم يتضمن نقلهم من قوة الجيش نقلا الى وزارة التربية والتعليم تكون مستحقة لهم عن المعاش او المكافأة [illegible] هؤلاء الضباط وفقا للنصوص المشار اليها فى نهاية تلك المادة ، مع ملاحظة ان المادتين ١٦ و ١٧ من قانون المعاشات العسكرية هما اللتان تنطبقان على حالة السادة الضباط ، وتحدد الاولى مقدار المعاش الذي يمنح لكل ضابط حسب رتبته ، وتبين الثانية الحد الاقصى الذى لا يمكن لهذا المعاش ان يتجاوزه . ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان تسوية معاشات السادة الضباط المنقولين من خدمة القوات المسلحة الى وزارة التربية والتعليم ، تكون باحدى الطريقتين المنصوص عليها فى المادة ١٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، وذلك حسب اختيار الضابط ، ومع ملاحظة انه فى حالة اختيار الطريقة الاولى لا تنطبق من مواد المرسوم بقانون الخاص بالمعاشات العسكرية سوى المادتين ١٦ و ١٧ واللتين تتعلقان بتحديد فئات المعاش المختلفة وبيان حده الاقصى .

(فتوى رقم ١١ — فى ١٩٥٧/١/٩)

قاعــدة رقــم (٣٦)

المبــــدا :

ضباط الشرف غير الحاصلين على مؤهلات عالية — نقلهم الى الوظائف المدنية — يتعين ان يكون الى الكادر المتوسط — اساس ذلك من نص المادة ٤٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان الخدمة والترقية لضباط الشرف والمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنــود بالقــوات المسلحة يقضى فى المادة ٤٥ بان تكون ترقية الملازم شرف الى رتب الضباط الشرفية

التالية حتى رتبة رائد شرف متى أمضوا المدد التى نصت عليها ، وأن المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ تقضى بأن ضباط القوات المسلحة من غير خريجى الكليات العسكرية غير الحاصلين على مؤهلات جامعية لا تكون ترقيتهم بالاقدمية الا الى رتبة معينة لا تجاوز رتبة مقدم حسب المؤهل الحاصلين عليه .

ومؤدى ذلك كله الى أن المشرع قد وقف بضـــباط الشرف وبمن لا يحملون مؤهلات عالية من غير خريجى الكليات العسكرية عنـد حدود معينة لا يتعدونها وهى حدود تكاد تكون متماثلة مع الحدود التى تقف بهـا الترقية فى الكادر المتوسط فى الوظائف المدنية .

وعلى ذلك فان نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضباط الشرف الى الوظائف المدنية يتعين أن يكون الى الكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الحدود التى ما كان لهم أن يتجاوزها وهم فى السلك العسكرى ويكون نقل النقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف الحاصل على دبلوم المدارس الصناعية الى الكادر المتوسط مطابقا للقانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن نقل من لا يحملون مؤهلات عالية من ضباط الشرف الى الوظائف المدنية يتعين أن يكون الى الـكادر المتوسط حتى يكون متفقا مع الحدود التى ما كان لهم أن يتجـاوزها وهم فى السلك العسكرى .

وعلى ذلك فان نقل النقيب شرف الحاصل على الشهادة الابتدائية والملازم أول شرف الحاصل على دبلوم المدارس الصناعيـــة الى الـكادر المتوسط يكون مطابقا للقانون .

(الفتوى رقم ١٢٤٩ — بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٦)

قاعــدة رقــم (٣٧)

المبــدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٢ — نصها على الا يقل مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية من رواتب وتعويضات مدنية عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية — المقصود بالتعويضات المدنية — عدم ورود هذا التعبير في القوانين المنظمة للوظائف المدنية — يتعين تفسيره في ضوء احكام قوانين القوات المسلحة — يقصد بالتعويضات ، في ضوء هذه القوانين ، كل ما عدا الراتب الاصلي المقرر للوظيفة — اذا زاد مجموع ما يتقاضاه الضابط المنقول في وظيفته المدنية عن مجموع راتبه وتعويضاته بالقوات المسلحة — لا يستحق اضافة قيمة البدلات العسكرية .

ملخص الفتــوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧٣ لسنة ١٩٦٤ المنشور بعــدد الجريدة الرسمية الصادرة في ٥ يوليو سنة ١٩٦٤ تضمن نقل ... الى الادارة المحلية ، وبالرجوع الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شــأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تبين ان المادة ١٤٩ منه معــدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على انه في حالة نقــل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التي يدخل الراتب المقــرر لرتبتــه العســكرية في بربوطها وتحسب أقدميته فيهــا من تاريخ حصوله على أول مربوطها . ويتم النقل في هذه الحالة طبقا لحــكم المادة الســادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهــورية ان ينقــل الضــابط الى الدرجة التالية للدرجة التي يدخل الراتب المقرر لرتبته العســكرية في

مربوطها على ان يمنح اول هذا المربوط وتحسب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها .

وفى كلتا الحالتين اذ تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه النقل صرفت له الفروق بصفة شخصية حتى يتم استنفادها بالترقية او العلاوات او التعويضات وتحدد التعويضات العسكرية التى تصرف للضابط عند النقل بقرار من القائد الاعلى للقوات المسلحة .

ومن حيث ان كلمة « التعويضات » هى تعبير ورد فى القوانين الخاصة بالقوات المسلحة ومنها القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ فى شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة ولم يرد هذا التعبير فى القوانين المدنية كقانون نظام العاملين بالدولة رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ او القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة الملغى كما لم يرد فى لائحة نظام العاملين بالقطاع العام بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فمن ثم يتعين لتفسيرها ومعرفة المقصود بها الرجوع الى احكام قوانين القوات المسلحة سالفة البيان .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه تبين انه ينص فى المادة ٥٧ منه على ان رواتب الضباط هى الرواتب الأصلية المقررة للرتب المختلفة بما فى ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد فى الجدول المرافق لهذا القانون .

أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية .

ومؤدى ما تقدم ان التعويضات فى القوانين العسكرية يقصد بها البدلات والعلاوات الاضافية التى تمنح للعسكريين علاوة على ما ذكرته فى المادة [illegible] من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ فى مجال بيان المعاملة المالية للضابط المنقول الى وظيفة

مدنية وصفت بالتعويضـات المدنية التى يتقاضاها من وظيفته المدنيـة المنقول اليها فانما تعنى كل ما عدا الراتب الاصلى المقرر للوظيفة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن عبـارة تعويضـات مدنية الواردة فى المادة ١٤٩ من القـانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعـدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسـنة ١٩٦٢ يقصـد بهـا البـدلات والعـلاوات الاضافية التى تمنح للموظف فى وظيفته المدنيـة بالاضافة الى راتبه الاصلى — وعلى تلك فان السيد .. .. .. الذى كان ضابطا بالقوات المسلحة برتبة مقدم وعين بقرار جمهورى فى وظيفة سكرتير عام مساعد من الدرجة الاولى طبقا للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظـام موظفى الدولة منح المكافأة الشـهرية المقـررة لهذه الوظيفة وقدرها ٢٥ جنيهـا وزاد بذلك مجمـوع ما يتقاضـاه فى وظيفته المدنية عن مجموع راتبـه وتعويضـاته بالقوات المسـلحة فانه لا يستحق اضـافة قيمة البدلات العسـكرية .

(فتوى رقم ٦ — بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٦٧)

قاعـدة رقـم (٢٨)

المبـدأ :

نقل العسكريين الى السلك المدنى — تحديد الدرجات المدنيـة التى يوضعون عليهـا واقدميتهم فيها — المادة ١٢٥ من القـانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمسـاعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة — تحديدها الدرجة المدنيـة التى ينقل اليها أحدهم — المعايير التى وضعتها اللجنة الاولى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٦ فى صدد تحديد الدرجات

المدنية التى يوضع عليها العسكريون عند نقلهم الى هذه الدرجات واقدميتهم فيها — هى مغاير لما تؤدى اليها نصوص القانون المشار اليه .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٩ فى شــأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعســاكر بالقوات المسلحة ينص على انه فى حالة نقل احد الافراد الى وظيفة مدنيــة ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطهـــا وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها .

ويجوز ان ينقل فى الدرجة التاليــــة للدرجـــة التى يدخـل الراتب المقرر لرتبته فى مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضـــــاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ويتم النقل فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث ان اللجنـــة الاولى للفتوى والتشريع بمجلس الدولة قد رات بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٦/٢/٢٢ بالنسبة لنقل العســكريين الى السلك المدنى وتحديد الدرجات المدنية التى يوضعون فيها اذا تقرر نقلهم وتحديد اقدميتهم فيها أن يكون على النحو التالى :

١ — اذا كان النقل من رتبة أو درجة عسكرية الى درجة مدنية معادلة فتحدد الاقدمية بحسب تاريخ الحصول فى الدرجة او الرتبـــة العســـكرية المنقول منها على راتب أصلى يساوى أول مربوط الدرجة المدنية المنقــول اليها أو يجاوزه أيا كانت أداة النقل ويقصـــد بالراتب الاصــلى الراتب الذى كان يتقاضاه الفرد العسكرى طبقـا لجدول المرتبات الملحق بالقانون الذى تم النقل فى ظله دون البدلات والتعويضات العسكرية ، اذ لا يعتد بهـــا فى مجال تحديد التعادل بين الرتب العسكرية والدرجات المدنية .

٢ — اذا تم النقل الى درجة مدنية أرقى من الدرجة المعـــادلة للرتبة أو الدرجة العسكرية فيشترط فى هذه الحالة أن يبلغ مجمـــوع راتب المنقول وتعويضاته بداية مربوط الدرجة التالية ، وان يصدر بالنقل قرار جمهورى وفى هذه الحالة تتحدد الاقدمية فى الدرجة المدنيـــة من تاريخ النقـــل .

وهذا الذى ارتأته اللجنة فى فتواها سالفة الذكر هو الذى تؤدى اليه نصوص القانون المذكور .

(فتوى رقم ٢٤٠ — بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧)

قاعــدة رقــم (٣٩)

المبـــدأ :

نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية طبقا للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف وعساكر القوات المسلحة — نص المادة ١٣١ المشار اليها على أنه اذا تقاضى الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية راتبا وتعويضات مدنية تقل فى مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية أدى الفـرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات — المعول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية هو الرواتب والتعويضات التى كان يحصل عليها فى هذه الوظيفة والتى لها صفة الثبات والاستقرار دون تلك التى لا تتسم بهذه الصفة — عدم جواز ادخال علاوة القفز ضمن التعويضات التى تؤدى الى الفرد المنقول الى وظيفة مدنيـة طبقا للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتـوى :

ان المادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شـأن شروط الخدمة والترقيـة لضباط الشرف والمسـاعدين وضباط الصف وعسـاكر القوات المسلحة تنص على أنه « فى حالة نقل أحد العسكريين الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته أو درجته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصـوله على أول مربوطهـا .

ويجوز أن ينقل فى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته او درجته فى مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها أو يجاوزه ويتم النقل فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية .

وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية راتبا وتعويضات مدنية تقل فى مجموعها عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضات .

ومن حيث انه ولئن كان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ لم يفوض وزير الحربية او أى سلطة فى تحديد التعويضات التى تحسب للمساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الرواتب العالية عند النقل الى وظائف مدنية وذلك على خلاف القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة الذى نصت المادة ١٤٩ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ على أن تحدد التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات لسنة ١٩٦٨ فان تفسير احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى هذا المسلحة ، وقد خول وزير الحربية هذا الاختصاص بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ فان تفسير احكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى هذا الشأن يكون وفقا لقواعد التفسير العادية ودون تقيد بالقرارات التى يصدرها وزير الحربية تنفيذا لأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة الى الضباط الا بقدر اتفاقها مع هذه القواعد وبمراعاة أن افراد القوات المسلحة جميعا أيا كانت القوانين التى تحكمهم ومع اختلافها انما يجمعهم تنظيم واحد متكامل .

ومن حيث أن المشرع قد حدد فى المادة ١٤١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية الى وظيفة مدنية بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب وتعويضات الوظيفة المدنية اذا قلت عن هذا المجموع ، بصفة شخصية .

والمعول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية بالرواتب والتعويضات التى كان يحصل عليها فى هذه الوظيفة العسكرية التى لها صفة الثبات والاستقرار دون تلك التى لا تتسم بهذه الصفة .

ومن حيث أن الثابت من كتاب هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة فرع الافراد قسم الميزانية رقم ٥٩/٢/١٥٤ (٤٢٠٥) المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١٤ بأن علاوة القفز ليس لها صفة الدوام اذ هى مشروطة بأن يخدم الفرد بوحدات معينة علاوة على أن يقوم بتأدية القفزات .

ومن حيث أنه لذلك فان علاوة القفز لا تدخل ضمن التعويضات التى تؤدى اليه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن علاوة القفز التى كان الرقيب أول/ .. .. .. يتقاضاها فى وظيفته العسكرية لا تدخل ضمن التعويضات التى تحسب طبقا للمادة ١٣١ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ عند نقله لوظيفة مدنية .

(ملف ٣٢/١/٢٥ — جلسة ١٩٦٩/٣/٢٦)

قاعــدة رقــم (٤٠)

المبــــــدأ :

احقية المنقول الى وظيفة مدنية فى الاحتفاظ بعلاوة القفز التى كان يتقاضاها بالقوات المسلحة قبل نقله الى وظيفته المدنية .

ملخص الفتــوى :

حدد المشرع بمقتضى المادة ١٣١ من القــانون رقم ١٠٦ لسـنـة ١٩٦٤ ما يستحقه الفرد المنقول من الوظيفة العسكرية الى وظيفة مدنيــة بما لا يقل عن مجموع ما كان يتقاضــاه فى الوظيفــة العسكرية بحيث يحصل على الفرق بين هذا المجموع وبين راتب الوظيفة المدنيــة اذا قلت عن هــذا

المجموع بصفة شخصية وذلك رغبة من المشرع فى المحافظة على مستوى المعيشة للمنقول من القوات المسلحة ، فلا يقل دخله دفعة واحدة بل يستهلك الفرق من راتب الوظيفة المدنية والوظيفة العسكرية بالتدرج حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوة أو التعويضات التى يستحقها بوظيفته المدنية ، ومن ثم فلا يدخل فى قصد المشرع ما يصرف لافراد القوات المسلحة بسبب عارض فالمنقول عليه فى تحديد مجموع ما يتقاضاه فرد القوات المسلحة فى الوظيفة العسكرية بالراتب والتعويضات التى كان يحصل عليها بما له صفة الثبات والاستقرار دون تلك التى لا تتسم بهذه الصفة .

ولما كان الثابت من كتاب هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة فرع الافراد — قسم الميزانيــة رقم ٥٩/٣/١٥٤ المؤرخ ١٩٦٨/١٠/١٤ أن علاوة القفز ليس لها صفة الدوام اذ هى مشروطة بأن يخدم الفرد بوحدات معينة علاوة على قيامه بتأدية القفزات ، ومن ثم فهى لا تدخل ضمن التعويضات التى تؤدى للمنقول الى وظيفة مدنية ، وعليه فانه لا يجوز الاحتفاظ للسيد المعروضة حالته بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنيـــة .

أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى فى الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٣ ق المشار اليه فلا ينال من تلك النتيجة لانه قضى بالاحتفاظ بعلاوة القفز لأحد خريجى مدرسة المظلات الذين يعد القفز عملا أصليا بالنسبة لهم وعليه لا يجوز القياس عليه فى الحالة الماثلة لأن المطلوب ابداء الرأى بشأنه تقاضى علاوة القفز بصفة عرضة بسبب قضائه احدى فرق القفز ولذلك فلا يعتبر البدل بالنسبة له من البدلات الثابتة التى تحسب ضمن مرتبه عند نقله الى الوظيفة المدنية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية العامل المعروضة حالته فى الاحتفاظ بعلاوة القفز عند نقله الى الوظيفة المدنية .

(ملف ٨٦/٤/٨٧٢ — جلسة ١٩٨١/٤/٨)

قاعـدة رقـم (٤١)

المبـدأ :

الأصل وفقا لأحكام القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ان يتم النقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر للرتبة العسكرية فى مربوطها والاستثناء ان يتم النقل الى الدرجة التالية للدرجة المقررة للرتبة العسكرية اذا ما توافر شرطاه ـــ المرتب الاصلى فى الحالة الأولى هو المرتب الذى كان مقررا للرتبة العسكرية ، وفى الحالة الثانية هو اول مربوط الدرجة المدنية ـــ الفرق بين المرتب الاصلى وبين مجموع المرتب والتعويضات فى الوظيفة العسكرية يؤدى بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او التعويضات الأخرى .

ملخص الحكم :

ان القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة ينص فى المادة ١٢٥ منه على أنه « فى حالة نقل أحد الافراد الى وظيفة مدنية ينقل فى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها .
ويجوز أن ينقل فى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته فى مربوطها اذا كان مجموع راتبه وتعويضاته يبلغ بداية مربوطها او يجاوزه ، ويتم النقل فى هذه الحالة بقرار من رئيس الجمهورية وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الفرد المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن جموع ما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات او التعويضات » . فمقتضى احكام هذه المادة أن المشرع بين أحكام النقل الى الوظائف المدنية فى حالتين : الحالة الاولى وهى التى نصت عليها الفقرة

الاولى وجعلتها اصـــلا للنقـــل وتتضمن نقل الفرد الى الدرجة التى يدخل راتبه المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها ، والحـــالة الثـــانية وهى التى نصت عليها الفقرة الثانية وتعتبر اســـتثناء من هذا الاصل وفيها ينقـــل الفرد الى الدرجة التالية للدرجة المقررة لرتبته العســـكرية وذلك بشرطين :
الاول أن يبلغ مجموع مرتب الفرد وتعويضات العســـكرية بداية مربوط الدرجة المدنية أو يزيد والثانى أن يصدر بالنقل قرار من رئيس الجمهورية ، أما عن المرتب الاصلى الذى كان يتقاضـــاه الموظف المنقول ، فان نصـــوص المادة ١٢٥ المذكورة واضحة الدلالة على أنه الراتب الذى كان مقـــررا لرتبته العسكرية فى الحالة الاولى وأنه أول مربوط الدرجة المدنية فى الحـــالة الثانيـــة باعتباره الحد الادنى لهذه الدرجة والذى لا يجوز التعيين باقل منه وفقا لقانون موظفى الدولة المعمول به وقتئذ ، على أن يؤدى للمنقـــول فى الحالتين الفرق بين مرتبه الاصلى وبين مجمـــوع مرتبه وتعويضـــاته فى الوظيفة العسكرية وذلك بصفة شـــخصية حتى يســـتنفد بالترقيـــة أو العلاوات أو التعويضات الاخرى ، وآية ذلك أن المشرع جعـــل المنـــاط عند النقل فى الحالتين المذكورتين . « الراتب المقرر لرتبته العسكرية » كما نص فى الفقرة الثالثة الخاصة باداء الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده ، أنها تسرى « فى كلتا الحالتين » الواردتين فى الفقـــرة الاولى والفقرة الثانية من المادة ١٢٥ بادية الذكر . ولا محـــل للقول بأن مؤدى الفقرة الثانية المذكورة هو أن يشـــمل المرتب الاصـــلى للموظف المنقـــول مجموع مرتبه وتعويضاته فى الدرجة العسكرية المنقول منهـــا استنادا الى ما ورد بالمذكرة الايضـــاحية فى شأن نص هذه الفقرة من « أن الموازنة قد اجريت فى هذا النص بين مجموع الراتب والتعويضات العســـكرية ولم يدخل فى الاعتبار ما سوف يستولى المنقول بالاضافة الى ذلك من تعويضات مدنية فوق الراتب الاصلى المحدد للدرجة المدنية » — لا محل لذلك لان هذا الذى ورد فى المذكرة الايضـــــاحية يعنى أن الموازنة المذكورة هى التى تؤخذ فى الاعتبار كشرط لكى يجوز نقـــل الموظف الى الدرجة التالية التى يزيد أول مربوطها على المرتب المقرر للرتبة العســـكرية مرتبـــا اصليا فى الوظيفة المدنية المنقول اليهـــا ، وأيا كان الأمر فى تفســـــير ذلك ، فانه لا يجوز الاعتداد بما ورد فى المذكرة الايضاحية اذا كان على خلاف المفهوم الواضح

من نصوص الفقرات الثلاث من المادة ١٢٥ من القانون المشار اليه سيما وان المشرع نص صراحة على تطبيق حكم الفقرة الثالثة على الحالتين اللتين ينطبق عليهما الفقرتان الاولى والثانية على ما سلف البيان .

(طعن رقم ٦٧٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٢/٣)

قاعـــدة رقـــم (٤٢)

المبـــدا :

احكام المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعســاكر بالقوات المسلحة — مجال تطبيقها هو نقل احد هؤلاء من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية — لا يجرى حكمها على حالة تعيينه فى وظيفة مدنية وفقا للشروط المقررة للتعيين فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولـــة .

ملخص الحـــكم :

يبين من استظهار أحكام الفقرة الاولى من المادة ١٢٥ من القـــانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — وهى التى يستند اليها المدعى يبين أن مجال تطبيقها هو نقل أحد أفراد القوات المسلحة (من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر) الى وظيفة مدنية ، فلا يجـــرى حكمها على حالة تعيين أحد هؤلاء الافراد فى وظيفة مدنية وفق الاحـــكام والشروط المقررة للتعيين فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظـــام موظفى الدولة والمعمول به وقتئذ — وقد فرق هذا القانون الاخير بين النقل والتعيين . فنص فى الحالة الاولى على أن يكون التعيين فى الدرجة السادسة بالكادر العالى رهينا بتوافر المؤهل اللازم لشغل الوظيفة وأن يجتـــاز المرشـــح بنجاح امتحان المسابقة التى تعقد لهذا الغرض ، وأن يصدر قرار التعيين من الوزير أو ممن يفوضـــه قانونا فى ذلك ، وأن يوضـــع المعين تحت الاختبار ، وتعتبر الاقدميـــة فى الدرجة من تاريخ التعيين فيهـــا

(تراجع المواد من ٣٦ الى ٣٥) ؛ أما النقل فله أحكامه الخاصة به فهو مشروط بأن يكون بين وظائف متماثلة فى نوع الكادر وأن يعرض النقل على لجنة شئون الموظفين فى الجهتين المعنيتين الأمر المستفاد من نص المادتين ٢٧ ، ٢٨ من هذا القانون .

(طعن رقم ١٤٦١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

قاعـــدة رقـــم (٤٣)

المبـــدأ :

تصديق رئيس الجمهورية على قرارات لجان الضباط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة وفقا لاحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة . ولئن كان لازما لنفاذ هذه القرارات الا ان هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهورية — القانون لا يوجب صدور قرار من رئيس الجمهورية بالنقل الا فى الحـــالة التى ينقـــل فيها الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته فى مربوطها — اذا كان النقل الى درجة يدخل راتب الضابط فى مربوطها فانه يكفى صدور قرار من لجنـــة الضباط يصدق عليه رئيس الجمهـــورية على ان يستكمل ما قد يقضى به القانون من اجراءات اخرى لاتمام النقل كان تفصح الجهة المنقول اليهـــا عن موافقتها على النقل متى كان ممكنا وجائزا قانونا وفقا للاحكام المنظمة لوظائفها وذلك بالاداة القانونية التى ترتب ذلك .

ملخص الحـــكم :

ولئن كان التصديق على قرارات لجـــان الضباط بالموافقة على النقل من خدمة القوات المسلحة لازما لنفاذ هذه القرارات — الا أن هذا التصديق لا يعتبر بمثابة قرار بالنقل صادر من رئيس الجمهـــورية — يؤكد ذلك أن المادة ١٤٩ لم توجب صدور قرار منه بالنقل الا فى الحالة التى ينقل

فيهــــا الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقــرر لرتبته فى مربوطها — اما اذا كان النقل الى درجة يدخل راتب الضابط فى مربوطهـا فانه يكفى فى شأنه صدور قرار من لجنة الضباط بالموافقة عليه يصــدق عليه رئيس الجمهورية على أن يستكمل ما قد يقضى به القانون من أجراءات اخرى لاتمام النقل الى الوظيفة التى ووفق على نقل الضابط اليها .

فاذا كان قرار لجنة الضباط الذى صــدق عليه رئيس الجمهــــورية فى شأن المدعى هى التوصية بنقله الى وزارة الخارجية فان هذه التوصية التى لا تعتبر حسبما سبق البيان بمثابة قرار جمهورى بالنقل — لم يكن من شأنها الحاق المدعى باحدى وظائف السلك الدبلوماسى بل كان يتعين لاتمام نقله ان يستوفى هذا النقل اوضاعه بأن تفصح الجهة المنقول اليهــا عن موافقتها عليه متى كان ممكنا وجائزا قانونا وفقــا لاحــكام المنظمــة لوظائفها وذلك بالاداة القانونية التى ترتب هذا الاثر .

(طعن رقم ٤٠٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٥)

قاعــدة رقــم (٤٤)

المبـــــدأ :

نقل الضابط الى وظيفة مدنية — المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ — سكوتها عن بيان المرتب الذى يمنح للضابط عند نقله الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها — كيفية تحديد هذا المرتب — منح الضابط المنقول نفس المرتب الاصلى الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية عند النقل .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شــأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معــدلة بالقــــانون رقم ١٢٨

لسنة ١٩٦٢ تنص على الآتي : (فى حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل فى هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية ان ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها .

وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية او العلاوات او التعويضات .

وتحدد التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة) .

وتص المادة ٧٥ من القانون المذكور على الآتى :

(رواتب الضباط هى الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بما فى ذلك العلاوات الدورية وفقا لما هو وارد فى الجدول المرافق لهذا القانون ، أما التعويضات فتشمل البدلات والعلاوات الاضافية) .

ومن حيث أن المستفاد من نص المادة ١٤٩ سالفة الذكر انه فى حالة نقل الضابط الى وظيفة مدنية ، اما ان ينقل الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وقد سكت النص فى هذه الحالة عن بيان المرتب الذى يمنح له فى الوظيفة المدنية ، واما أن ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية وفى هذه الحالة حدد النص المرتب الذى يمنح له الوظيفة المدنية بانه أول مربوط الدرجة التى نقل اليها ، وفى الحالتين حرص المشرع على الا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول فى الوظيفة المدنية من وتعويضات حتى لا تضطرب ظروفه المعيشية فنص على منحه الفرق بين

مرتبات وتعويضات عما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية من رواتب الاثنين بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات او التعويضات .

ومن حيث أن الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاسكان والمرافق بالقرارات الجمهورية أرقام ٣٤٧٧ و ٤١٦٨ لسنة ١٩٦٥ و ٣٦٤١ لسنة ١٩٦٦ نقلوا الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر المرتب الذى يمنح لهم فى الوظائف المدنية المنقولين اليها ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفق أحكام القانون الذى تخضع له هذه الوظائف وهو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقا لاحكام هذا القانون يستصحب العامل المنقول مرتبه فى الوظيفة المنقول منها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة التى نقل اليها باعتبار أن الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية فى الجهتين المنقول منها والمنقول اليها واحدة أو مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضباط المنقولين الى وزارة الاسكان بالقرارات الجمهورية المشار اليها نفس المرتبات الاصلية التى كانوا يتقاضونها فى الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث أن تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ١٤٩ سالفة الذكر على الضباط المشار اليهم يقتضى اجراء المقابلة بين مجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات أصلية وتعويضات فى الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات فى الوظيفة المدنية ، فاذا قل المجموع الاخير عن المجموع الاول ادى اليهم الفرق بين المجموعتين بصفة شخصية على أن يستنفد بالترقية أو العلاوات أو التعويضات التى يحصلون عليها مستقبلا فى الوظيفة المدنية .

ومن حيث انه متى استبان ذلك فان المرتبات المحددة للضباط المنقولين الى وزارة الاسكان والمرافق بالقرارات الجمهورية المشار اليها آنفا لا تعتبر مرتبات اساسية فى الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ولا يعتد بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذى يتفق مع احكام المادتين ١٤٩ و ٧٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط فى القوات المسلحة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بالقرارات الجمهورية المعروضة طبقا للفقرة الاولى من المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية للضباط بالقوات المسلحة لا يستحقون بصفة أصلية فى الوظيفة المدنية الا المرتب الاصلى الذى كانوا يتقاضونه فى الوظيفة العسكرية ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاصلى مضافا اليه سائر المقررات المالية الاخرى للوظيفة المدنية ان وجدت وبين مجموع ما كانوا يتقاضونه فى الوظيفة العسكرية من مرتبات وتعويضات حتى يستنفد هذا الفرق بالترقية او العلاوات او التعويضات .

(فتوى رقم ١٠٨٦ — بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة فى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ — نصها على احتفاظ الضابط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتقاضاها فى وظيفته العسكرية بصفة شخصية — قرار وزير الحربية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات والتعويضات التى تحسب للضباط عند نقلهم الى وظيفة مدنية — هذا القرار يعتبر كاشفا للحكم المنصوص عليه فى المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ — اثر ذلك — امتداد اثره الى تاريخ نفاذ القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — سريان هذا القرار على حالات النقل التى تمت قبل صدوره متى تم النقل وفقا لاحكام المادة ١٤٩ المشار اليها .

ملخص الفتوى :

ان المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط

الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه :

« فى حالة نقل أحد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها ، وتحسب أقدميته فيها من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل فى هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون ، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها ، على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب أقدميته فيها من تاريخ نقله اليها ، وفى كلتا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية أدى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاذه بالترقية أو العلاوات أو التعويضات ، وتحدد التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقرار من القائد العام للقوات المسلحة » وقد آل اختصاص القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليه فى المادة ١٤٩ سالفة الذكر الى وزير الحربية طبقا للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ ثم صدر قرار وزير الحربية رقم ٣١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد التعويضات التى تحسب للضابط عند النقل الى وظائف مدنية وهى بدل السكن وبدل الملبس وبدل الوصيف وعلاوة أركان الحرب وراتب الطيران ونص هذا القرار فى مادته الثانية على أن يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وبتاريخى ١٩٦٩/٢/١٧ و ١٩٦٩/٥/٢٠ أبدت ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيم والادارة والمحاسبات أنه يتعين على وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى التى نقل اليها السيد/.. .. .. النقيب طيار سابقا أن تقوم مباشرة باعادة تسوية راتبه طبقا للقواعد التنظيمية المقررة فى هذا الصدد (التى تضمنها قرار وزير الحربية المشار اليه) بغض النظر عما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٦٤ الصادر بنقله فيما يتعلق بتحديد راتبه وبدلاته متى كان التحديد الوارد فى هذا القرار لراتبه وبدلاته غير متفق مع القواعد التنظيمية مع صرف ما قد يكون مستحقا لسيادته من فروق نتيجة لهذه التسوية .

ويبدى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة أن هذه الفتوى انتهت الى تطبيق قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ على حالات النقل التي تمت قبل صدوره باعتبار أن هذا القرار ليس منشئا لحكم قانونى جديد : وسيؤدى تطبيقها الى اعادة تسوية حالات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القرار المذكور الأمر الذى يؤدى الى تغيير الاوضاع التى استقرت قبل صدور هذا القرار .

ومن حيث أن المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ قضت باحتفاظ الضابط المنقول الى وظيفة مدنية بالبدلات التى كان يتقاضاها فى وظيفته العسكرية المنقول منها بالقدر وفى الحدود وبالشروط المنصوص عليها فى المادة المذكورة ومن ثم فان الضابط المنقول يكون بصدد قواعد عامة تحدد مستحقاته على وجه لا خيار فيه لجهة الادارة التى تقتصر دورها على مجرد تطبيق هذه القواعد على الحالات التى تعرض لها ، وقرار الادارة بتحديد مستحقات الضابط بما يخالف القواعد التى نص عليها القانون لا يكتسب أية حصانة بفوات ميعاد الستين يوما على صدوره .

ومن حيث أن القانون ترك تحديد البدلات والتعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند نقله الى وظيفة مدنية الى قرار يصدر من وزير الحربية ، وقد صدر هذا القرار فعلا برقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ محددا البدلات والتعويضات التى تحسب للضابط بصفة عامة عند نقلهم الى وظائف مدنية ، ومن ثم فلا يكون ثمة محل لاستلزام صدور قرار بتحديد هذه البدلات والتعويضات بالنسبة لكل حالة نقل على حدة .

ومن حيث أن قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ما هو الا مقرر أو كاشف للحكم الذى استحدثه القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يعتبر منشئا لحكم قانونى جديد ، ومن ثم يرتد أثره الى تاريخ نفاذ القانون المذكور فينطبق على حالات النقل التى تمت فى الفترة التى سبقت صدور القرار الوزارى المذكور طالما تم النقل وفقا لأحكام

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ معدلة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريانه على النقل الذى يتم فى الفترة اللاحقة لصدور القرار .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن قرار وزير الحربية رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٨ بتحديد البدلات العسكرية التى يحتفظ بها الضابط المنقول يسرى من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٢ ولا يقتصر سريانه على حالات النقل اللاحقة لصدور القرار .

(فتوى رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٦)

قاعــدة رقــم (٤٦)

المبــــدأ :

يبين من مقارنة نص المادتين ٥٢ ، ٥٥ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — بنصوص قوانين نظام العاملين المدنيين بالدولة وقوانين العاملين بالقطاع العام السابقة عليه ان المشرع استبعد الندب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانونى للعاملين بالشركات مع ابقائه على جواز نقل العامل وليس ندبه خارج الشركة — اثر ذلك — لا يجوز اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فى ١٩٧٨/٧/١ ندب العامل خارج الشركة كما يتعين انهاء الندب الذى تم الى خارج الشركة فى ظل العمل بالقانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة الملغى كان ينص فى المادة ٢٦ على أن « يجوز نقل العامل من وحدة الى أخــرى من الوحدات التى تطبق أحكام هذا القانون ، كما يجوز نقله الى الهيئات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها والعكس .. » .

وكان ينص فى المادة ٢٨ على أن « يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستواها او فى وظيفة تعلوها مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى او فى مؤسسة أو وحدة اقتصادية اذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الاصلية تسمح بذلك ، وتكون مدة الندب سنة قابلة للتجديد ..

ولقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين الجديد والغى القانون ٥٨ لسنة ١٩٧١ ونص فى المادة ٥٤ على أنه « مع مراعاة النسبة المئوية المقررة فى المادة (١٥) من هذا القانون يجوز نقل العامل من وحدة الى اخرى من الوحدات التى تسرى عليها أحكامه ، كما يجوز نقله الى الهيئات العامة والاجهزة الحكومية ذات الموازنة الخاصة بها وللوحدات القطاع العام والعكس .. الخ » .

ونص فى المادة ٥٦ على أنه « يجوز بقرار من السلطة المختصة ندب العامل للقيام مؤقتا بعمل وظيفة أخرى من نفس درجة وظيفته أو وظيفة تعلوها مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمل بها أو فى وحدة أخرى إذا كانت حاجة العمل فى الوظيفة الاصلية تسمح بذلك ، وتنظم اللائحة التنفيذية والقواعد الخاصة بالندب » .

وكان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الملغى ينص فى المادة ٢٦ على أن « يجوز نقل العامل من اى جهة حكومية مركزية او محلية الى وظيفة من ذات مستوى وظيفته بالهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، كما يجوز نقل العامل الى الاقتصادية أو الى مؤسسة او وحدة اقتصادية أخرى أو هيئة عامة او جهة وظيفة من ذات مستوى وظيفته سواء كان ذلك داخل المؤسسة او الوحدة مركزية أو محلية ويتم ذلك بقرار من .. » .

وكان ينص فى المادة ٢٧ على أن « يجوز ندب العامل للقيام مؤقتا فى احدى الجهات المشار اليها فى المادة السابقة بعمل وظيفة أخرى فى نفس مستوى وظيفته او فى وظيفة تعلوها مباشرة ويتم الندب بقرار من الرئيس المختص المشار اليه فى المادة السابقة ، وتكون مدة الندب سنة واحدة قابلة للتجديد .. » .

وصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين بالقطاع العام الجديد وعمل به اعتباراً من ١٩٧٨/٧/١ والغى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ونص في المادة ٥٢ على انه « ولا يجوز بغير موافقة العامل نقله الى وظيفة مماثلة او تتوافر فيه شروط شغلها في شركة اخرى داخل القطاع او فى قطاع آخر أو تابعة للجهاز الادارى للدولة او الهيئات العامة وذلك بموافقة الوحدتين المنقول منها والمنقول اليهـــا ، ويتم النقـل فى الحالات المشار اليها بقرار من السلطة المختصة بالتعيين .. » .

ونص في المادة (٥٥) على أنه « يجوز لدواعى العمل بقرار من رئيس مجلس الادارة أو من يفوضه ندب العامل الى وظيفة مماثلة او تتوافر فيه شروط شغلها أو الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد سنة اخرى وبحد أقصى سنتين » .

ومن حيث انه يبين من اســتقراء النصــــوص السابقة أن قانون العـــاملين المدنيين بالدولة الملغى رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كان يجيز فى المادة ٢٦ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة الى جهات القطاع العام والعكس وكان يجيز كذلك فى المادة ٢٨ منه الندب داخل وحدات الجهـــاز الادارى للدولة او الى وحدات القطـــاع العـــام بينما أتى قانون العـــاملين المدنيين بالدولة الجديد رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ــ والمعمول به اعتبـــارا من ١٩٧٨/٧/١ ــ وأجاز فى المادة ٥٤ منه النقل من وحدات الجهاز الادارى للدولة الى وحدات القطاع العام والعكس فى حين ان المادة ٥٦ منه اجازت ندب العامل للقيام مؤقتا بعمـــــل وظيفة اخرى من نفس درجة وظيفته او وظيفة تعلوها مباشرة فى نفس الوحـــدة التى يعمل بها او فى وحـــدة اخرى وسكت عن جواز ندب العامل الى جهات القطاع العام ..

وبالمثل فان قانون العامل بالقطاع العام (الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١) كان يجيز فى المادة ٢٦ منه النقل من وحدات القطاع العام الى جهات الجهاز الادارى للدولة والعكس كما اجاز فى المادة ٢٧ منه الندب داخل وحدات القطاع العام وفيما بينها او الى وحدات الجهـــاز الادارى للدولة بينما أتى قانون العاملين بالقطاع العام الجديد ــ رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المعمول به اعتبـــارا من ١٩٧٨/٧/١ ، واجاز صراحة فى المادة ٥٢ منه النقـــل من وحدات

القطاع العام الى وحدات الجهاز الادارى للدولة والعكس ثم اتت المادة ٥٥ منه واجازت ندب العامل الى وظيفة مماثلة او تتوافر فيه شروط شغلها او الى وظيفة تعلو وظيفته مباشرة فى ذات الشركة وسكتت عن جواز ندب العامل الى وحدات القطاع العام الأخرى او الى وحدات الجهاز الادارى للدولة مثلما فعل القانون الملغى ..

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المشرع يكون قد قصد استبعاد الندب خارج الشركة من نطاق التنظيم القانونى للعاملين بالشركات وابقى على جواز النقل وليس الندب الى خارج الشركة ومن ثم فانه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا يجوز ندب العامل الى خارج الشركة ، وبالتالى فانه يتعين انهاء الندب الذى تم الى خارج الشركة فى ظل العمل بأحكام القانون الملغى رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى انه اعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ لا يجوز ندب العامل باحدى شركات القطاع العام للعمل فى وظيفة خارج هذه الشركة ، ومن هذا التاريخ تنتهى حتما حالات الندب القائمة الى خارج الشركة ..

(ملف ٢٣٦/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٩/٤/١٣)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

المستفاد من نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — النقل الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل فى مربوط الراتب المقرر للرتبة العسكرية — النقل الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية — فى الحالة الاخيرة يتحدد المرتب الذى يمنح فى الوظيفة المدنية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة —

الضابط المنقول يستصحب مرتبه فى الوظيفة المنقول منها بشرط الا يجاوز نهاية مربوط الدرجة المقررة للوظيفة المنقول اليها طبقا للمادة ١٤٩ المشار اليها يتعين اجراء المقابلة بين مجموع ما كان يتقاضاه من مرتبات اصلية وتعويضات ومجموع ما يتقاضاه من مرتبات وتعويضات فى الوظيفة المدنية فان قل المجموع الاخير عن المجموع الاول ادى اليهم الفرق بصفة شخصية على ان يستنفد بالترقية او العلاوات او التعويضات التى يحصل عليها مستقبلا فى الوظيفة المدنية — المرتبات المحددة للضباط المنقولين بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا تعتبر مرتبات اساسية فى الوظائف المدنية المنقولة اليها ولا يعتد بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذى يتفق مع احكام المادتين ٧٥ و ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — لا وجه للاستناد الى ما قضت به بعض المحاكم العمالية من ان هذه المرتبات تعتبر بكاملها مرتبات اساسية .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تنص على أنه « فى حالة نقل احد الضباط الى وظيفة مدنية ينقل الى الدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها وتحسب أقدميته فيهـــا من تاريخ حصوله على أول مربوطها ويتم النقل فى هذه الحالة طبقا لحكم المادة السادسة من القانون . ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن ينقل الضابط الى الدرجة التاليـــة للدرجة التى يدخل الراتب المقرر لرتبته العسكرية فى مربوطها على أن يمنح أول هذا المربوط وتحسب اقدميته فيها من تاريخ نقله اليها . وفى كلتـــا الحالتين اذا تقاضى الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية رواتب وتعويضات مدنية تقل عن مجموع ما كان يتقاضاه بالوظيفة العسكرية ادى اليه الفرق بصفة شخصية حتى يتم استنفاده بالترقية أو العلاوات أو التعويضـــات أو تحدد التعويضات العسكرية التى تحسب للضابط عند النقل بقـــرار من القائد العام للقوات المسلحة وتنص المادة (٧٥) من القانون المذكور على أن « رواتب الضباط هى الرواتب الاصلية المقررة للرتب المختلفة بما فى ذلك

العلاوات الدورية وكذلك ما هو وارد فى الجدول المرافق لهذا القانون ـ الى التعويضات مقابل البدلات والعلاوات الاضافية ».

ومن حيث ان المستفاد من نص المادة (١٤٩) سالفة الذكر — على ما سبق أن رأته هذه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ — انه فى حالة نقل الضابط الى وظيفة مدنية إما ان ينقل الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية ، وقد سكت النص فى هذه الحالة عن بيان المرتب الذى يمنح له فى الوظيفة المدنيـــة ، وإما أن ينقل الى الدرجة التالية للدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر للرتبة العسكرية ، وفى هذه الحالة حدد النص المرتب الذى يمنــح له فى الوظيفة المدنية بأنه أول مربوط الدرجة التى نقل اليها ، وفى الحالتين حرص المشرع على الا يقل ما يتقاضاه الضابط المنقول فى الوظيفة المدنيـــة من مرتبات وتعويضات عما كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية من رواتب وتعويضات حتى لا تضطرب ظروفه المعيشية فنص على منحه الفـــرق بين الاثنين بصفة شخصية حتى يتم اســــتنفاده بالترقيـــة او العـــلاوات أو التعويضات .

ومن حيث أن الضباط المنقولين الى وظائف مدنية بوزارة الاصــــلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بالقرار الجمهورى رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ نقلوا الى الدرجة التى يدخل فى مربوطها الراتب المقرر لرتبتهم العسكرية ، وقد سكت نص المادة (١٤٩) سالفة الذكر عن تحديد المرتب الذى يمنــح لهم فى الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ومن ثم يتحدد هذا المرتب وفقــا لاحكام القانون الذى تخضـــع له هذه الوظائف وهو القـــانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وطبقــا لأحكام هذا القانون يستصحب العامل المنقول مرتبه فى الوظيفة المنقول منهـــا بشرط الا يجـــاوز نهاية مربوط الدرجة المقـــررة للوظيفة التى نقل اليهـــا باعتبار أن الخدمة مستمرة سواء كانت النظم الوظيفية فى الجهتين المنقول منها والمنقول اليها واحدة او مختلفة ، وبناء على ذلك يمنح الضابط المنقول الى وزارة استصلاح الاراضى بالقرار الجمهورى المشار اليه ذات المرتب الذى كان يتقاضاه فى الوظيفة العسكرية عند النقل .

ومن حيث ان تطبيق الفقرة الثالثة من المادة (١٤٩) سالفة الذكر على الضباط المشار اليهم يقتضى اجراء المقابلة بين مجموع ما كانوا يتقاضونه من مرتبات اصلية وتعويضات فى الوظيفة العسكرية وبين مجموع ما يتقاضونه من مرتبات وتعويضات فى الوظيفة المدنية ، فاذا قل المجموع الاخير عن المجموع الاول ادى اليهم الفرق بين المجموعين بصفة شخصية على ان يستنفذ بالترقية أو العلاوات او التعويضات التى يحصلون عليها مستقبلا فى الوظيفة المدنية .

ومن حيث انه متى استبان ذلك ، فان المرتبات المحددة للضباط المنقولين الى وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى من رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه لا تعتبر مرتبات اساسية فى الوظائف المدنية المنقولين اليها ، ولا يعتد بها كمرتبات شاملة للتعويضات العسكرية الا بالقدر الذى يتفق مع أحكام المادتين (٧٥) و (١٤٩) من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، ولا وجه للاستناد الى ما قضت به بعض المحاكم العمالية من أن هذه المرتبات تعتبر بكاملها مرتبات اساسية لا يجوز استنفاذ اى اجراء منهما مما يستحق من علاوات او ترقيات ، ذلك أن هذا التفسير يتنافى مع احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه الذى تكفل بذاته ببيان الاسس التى يتم عليها تحديد راتب الضابط المنقول الى الوظيفة المدنية ، ولم يخول رئيس الجمهورية سلطة تقديرية فى هذا المجال ، ومن ثم يتعين تفسير أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه . بما يتفق مع هذه الاحكام والا كان مخالفا للقانون .

من اجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى ان الضباط المنقولين الى وزارة الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ لا يستحقون بصفة اصلية فى الوظيفة المدنية الا المرتب الاصلى الذى كانوا يتقاضونه فى الوظيفة العسكرية ، ويستحقون بصفة شخصية الفرق بين هذا المرتب الاصلى مضافا اليه سائر المقررات المالية الأخرى للوظيفة المدنية ان وجدت ، وبين مجموع ما كانوا يتقاضونه فى الوظيفة العسكرية من مرتبات وتعويضات حتى يستنفذ هذا الفرق بالترقية او العلاوات أو التعويضات .

(ملف ٤١/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٣/٢/٧)

قاعـدة رقـم (٤٨)

المبـــدا :

المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقـــانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشـــات للقوات المسلحة تقضى باعادة تسوية معاشات الخاضعين لاحكامه ممن نقلوا الى وظائف مدنيـــة خلال المدة المحددة بذلك القانون — عدم جواز ترقية الضابط الى الرتبة الاعلى بالقوات المسلحة بعد صدور قرار تعيينه فى الوظيفة المدنية — اعتبار القرار الصادر فى هذا الشأن منعدما لا ينتج اثرا — اساس ذلك ان شـــغل الضباط الوظيفة المدنية قد تم عن طريق التعيين وليس بطريق الندب — احقيته تبعا لذلك فى اعادة تسوية معاشه وفقا لحكم المادة ١٢٠ المشار اليها باعتبار ممن تم نقلهم الى وظائف مدنية وذلك اعتبارا من تاريخ صدور قرار تعيينه فى تلك الوظيفة ٠

ملخص الفتـــوى :

ان المادة ١٢٠ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن (الضباط الذين انهيت مدة خدمتهم بالقوات المسلحة بالاحالة الى التقاعد أو الاستغناء عن خدماتهم أو نقلوا الى وظائف مدنية وتقدموا بطلبات للاعادة للخدمة وفقا لاحـــكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم الى الخدمة يمنحون معاشا يعادل المعـــاش المقرر لرتب أقرانهم الموجودين فى الخدمة فى ١٩٧٣/٧/١ ٠

كما تعاد تسوية معاشات الضباط وضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الراتب العالى الذين انهيت خدمتهم بالقوات المسلحة اعتبارا من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧٨/٥/١٥ وذلك بغير الطريق التأديبى أو الاستغناء عن خدماتهم او بالحكم بطردهم أو رفتهم فى قضايا ســـياسية

أو بالنقل من وظائف القوات المسلحة المذكورة الى وظائف مدنيــة بدون أن يكون سبب النقل ارتكاب المنقول لأعمــال مخلة بالشرف او مخالفــة لأحكام قوانين ونظم الخدمة بالقوات المسلحة أو ارتكاب افعال تخل بأمن هذه القوات وحسن الخدمة بها كما تعاد تسوية معاشات المستحقين عنهم وذلك كله بما يعــادل ٤٪ اقصى مربوط راتب أو درجات قرين كل منهم الموجود بالخدمة فى ١٩٧٥/٨/٣٠ — أو فى اقرب تاريخ يسبقه أو بلوغ المستحق سن المعاش أو تاريخ وفاته وبما لا يجاوز أقل معاش لأحد اقرانه الذين أعيدوا الى الخدمة طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ وبحد اقصى ٤٪ اقصى مربوط رتبة اللواء فى هذا التاريخ ....) .

ويبين من هذا النص أن المشرع قرر اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ ، بجواز إعادة بعض ضباط القوات المسلحة السابقين الى الخدمة العامة بها اذا كانوا قد تقدموا بطلبات للعودة وفقا لاحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم وذلك على النحو المبين بالفقــرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه كما قرر بوجه علم اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنيــة فى الفــترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ دون أن يرتكبوا ما من شــأنه المساس بالشرف أو بحسن الخدمة او بالنظم العسكرية او بأمن القوات المســلحة وذلك وفقا للأسس المبينة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ — الصــادر فى ٦١/٦/٤ تضمن تعيين السيد/.. .. .. رئيسا لمجلس مدينة منيا القمح فان مقتضى اعمال هذا القرار انهاء علاقته الوظيفية بالقوات المسلحة من تاريخ صدوره بالحــالة التى كان عليها فيه ونقله الى الوظيفة المدنية التى عين بها . ولا وجه للقول بأن القرار المشار اليه قد ندبه للقيام بعمل وظيفة مدنية ذلك لأن هذا القول يتعارض مع صريح عبارة قرار رئيس الجمهــورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ الذى قضى بتعيينه ولأن المشرع حدد فى المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة ندبهم للعمل خارج اسلحتهم فخول لجنة الضباط سلطة اتخاذ

القرار فى هذا الشأن واخضع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ومن ثم فانه طالما أن شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالاداة المحددة بها فانه لا يجوز اعتبار شغله لها قد تم عن طريق الندب فضلاً عن ذلك فان هذا الافتراض يتناقض مع بقائه فى الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط باحالته الى المعاش اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المقبول ان تنتهى خدمة المنتدب فى عمله الاصلى ويبقى شاغلا للوظيفة التى اسندت اليه بطريق الندب وبناء على ذلك فان قرار لجنة الضباط باحالة السيد المذكور الى المعاش فى ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر بعد نقله الى عمل مدنى وانتهاء خدمته بالقوات المسلحة وتبعا لذلك لا ينتج اثرا لانعدام محله .

وترتيبا على ما تقدم ولما كان السيد/ ... .. قد نقل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية فى ١٩٦١/٦/٤ ولم يثبت أن نقله يرجع الى اسباب من شأنها المساس بالشرف أو بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة فانه يتعين اجابته لطلبه وتسوية معاشه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ — المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبار الضباط المعروضة حالته منقولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ٢٥/١/٦٦ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة معدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ حددت طريقة تحديد اقدمية الضابط المنقول الى وظيفة مدنية وقضت بأنه لا يجوز

فى جميع الاحوال ان تقل اقدميته قرينة فى المؤهل وتاريخ التخرج فى الجهة المنقول اليها — لا يجوز الاستناد الى هذا النص لتمييز الضابط من قرنائه فى الجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم فى الاقدمية — يتعين وضعه فى اقدمية تالية لاقدمية قرنائه مع الاعتداد فى هذا الصدد بالقرين الاحدث اذا لم يوجد قرين التخرج أو كان وضع القرين الاحدث افضل من وضع قرين التخرج .

ملخص الفتـــوى :

المادة ١٤٩ من القـــانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ تنص على « انه فى حالة نقل احد الضباط الى جهة مدنية ينقل الى الدرجة او الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسـكرية الاصلية وتحسب اقدميته فيها من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية ما لم تكن الدرجة او الوظيفة المنقول اليها تعادل اكثر من رتبة عسكرية فتحدد أقدميته فيها من تاريخ حصوله على ادنى الرتب العسكرية المعادلة لها ، ويجب الا تقل اقدميته فى كلتا الحالتين عن اقدمية قرينة فى المؤهل وتاريخ التخـرج بالجهـــة المنقول اليها .

ويعتبر الضابط منقولا الى الدرجة او الوظيفة المدنية التالية للدرجة أو الوظيفة المعادلة العســكرية متى كان احد اقرانه فى المؤهل وتاريخ التخرج بجهة الوظيفة المدنية قد رقى اليها وتحسب اقدميته فيها من تاريخ ترقية قرينه اليها مع اعتبار بكالوريوس الكليات العسكرية معادلا للدرجة الأولى من المؤهلات الجامعية أو العالية .

ويجوز لرئيس الجمهورية بقـــرار منه نقل الضابط الى الدرجة أو الوظيفة المدنية المعادلة للترقية التالية لرتبته العسكرية وتحسب اقدميتـــه فيها من تاريخ نقله ... » .

ويبين من هذا النص أن المشرع وضع اصلا عاما بمقتضاه يوضـــع الضابط المنقول الى جهة مدنية فى الوظيفة المعادلة لرتبته العســـكرية وتحسب اقدميته فيهـــا من تاريخ حصوله على الرتبة العسكرية فاذا كانت

الوظيفة المدنية المقابلة لها فى الرتبة العسكرية اعتبرت أقدميته من تاريخ حصوله على احدى الرتب العسكرية المماثلة ، وحتى لا يلحق بالضابط ضرر بسبب نقله اشترط المشرع الا تقل أقدميته عن أقدمية قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج وتوقف عند هذا الحد فلم يزد عليه ، لذلك لا يجوز الاستناد الى هذا الشرط الذى تحقق به رفع الضرر عن الضابط المنقول لتمييزه عن قرنائه بالجهة المنقول اليها وتفضيله عليهم فى الاقدمية اذ ليس من مقتضى هذا الشرط اعادة ترتيب أقدميات قرناء الضابط فى المؤهل وتاريخ التخرج باعتبار أن دلالته الصريحة توجب عدم المساس باقدميات هؤلاء القرناء ، ومن ثم فان اعماله يتحقق بوضع الضابط المنقول فى ترتيب تال لهم ، وترتيبا على ذلك فانه اذا كان المشرع قد خرج على الاصل العام المشار اليه والذى يتعين بمقتضاه وضع الضابط المنقول هى الوظيفة المدنية المعادلة لرتبته العسكرية من تاريخ حصوله على تلك الرتبة فأوجب وضع الضابط المنقول فى الوظيفة التالية لرتبته العسكرية اذا كان قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج قد رقى اليها مع تحديد أقدمية الضابط من تاريخ ترقية القرين الى تلك الوظيفة فانه يتعين التقيد عند ترتيب الاقدمية فى هذه الحالة بذات الشرط وبذات المفهوم فلا يجوز أن يسبق الضابط قرينه فى هذه الحالة من باب أولى وانما يتعين وضعه فى أقدمية تالية لأقدمية قرينه فى المؤهل وتاريخ التخرج مع اعتبار بكالوريوس العلوم العسكرية معادلا للدرجة الجامعية الاولى ، ولما كان المشرع قد اعتد عند تحديد أقدمية ايضا بمن كان أحدث تخرجا من الضابط اذا كان فى وضع وظيفى أفضل الضابط المنقول بقرينه فى تاريخ التخرج فانه يتعين الاعتداد فى هذا الصدد من قرين التخرج وكذلك اذا لم يوجد هذا القرين أصلا .

وتطبيقا لما تقدم فانه يتعين وضع الضابطين / .. .. .. ، .. .. (المذكورين أولا) والمتخرجين فى ١٩٦٨/١/١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة الادارية فى الفئة (جـ) المعادلة للرتبة التالية لرتبهم العسكرية لكون قرنائهم فى التخرج قد رقوا الى تلك الفئة الأعلى مع ترتيب أقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر أقرانهم فى التخرج بكشف الاقدمية اى بعد السيد/.. .. .. المتخرج فى ١٩٦٨/١٢/١٠ وذلك من تاريخ ترقيته الى الفئة (جـ) اى من ١٩٧٩/٨/٣٠ واذا كان بعض المتخرجين فى سنة ١٩٦٨ يسبقون بكشف الاقدمية هذا الترتيب فان ذلك لا يقتضى

وضع هؤلاء الضباط لأن اجراء هذا الترتيب سيؤدى الى وضعهم فى ترتيبه سابق لأقدمية احد قرنائهم فى التخرج وهو ما لم يجزه المشرع .

وفيما يتعلق بالضباط المذكورين فى ثانيا وهم / .. .. .. ، .. .. .. المتخرجين عام ١٩٧١ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) بالرقابة فى ١٩٧٩/٧/١ فانهم يوضعون على تلك الفئة (د) اعتبارا من التـــاريخ الذى حصل فيه قرناؤهم فى التخرج عليها على أن ترتب أقدمياتهم بحيث يكونوا تالين لآخر قرين حصل على تلك الفئة فى التــاريخ المذكور ، ومن ثم فانهم يوضعون بعد السيدين / .. .. .. ، .. .. .. المتخرجين فى ١٩٧١/٨/٢ واللذين حصلا على الفئة (د) فى ١٩٧٧/٣/١٧ .

أما الضابط/.. .. .. المذكور فى ثالثا والمتخرج فى ١٩٦٢/١٠/٢١ والحاصل على رتبة مقدم المعادلة للفئة (جـ) فى ١٩٧٥/١/١ فانه ينقل الى الفئة (ب) التى حصل عليها قرناؤه الاحدث منه تخرجا وهما/.. .. ، .. .. المتخرجين فى ١٩٧٣/٧/١٦ ويوضع ترتيب تال لهما بكشف الاقدمية وتحسب اقدميته فى الفئة (ب) من ١٩٧٨/١/١٦ تاريخ ترقيتهمـــا اليها ، ولا يجوز وضعه فى كشف الاقدمية بعد/ .. .. .. لكونه ســـابقا عليه فى تاريخ التخرج ، وبالنسبة للضباط المذكورين فى رابعـــا وهم/ .. .. ، .. .. المتخرجين فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ وفبراير سنة ١٩٧٠ والحاصلين على رتبة رائد المعادلة للفئة (د) من يوليو سنة ١٩٧٧ وينـــاير سنة ١٩٧٨ فانهم يوضعون فى الفئة (د) اعتبارا من تاريخ حصول الاحداث تخرجا من العاملين بالرقابة عليها أى ١٩٧٧/٣/١٧ ويكون ترتيب اقدمياتهم تاليا للسيد/ .. .. المتخرج فى ١٩٧٠/٨/١ والاحداث منهم مباشرة فى تاريخ التخرج .

لذلك انتهت الجمعيـــة العموميـــة لقسمى الفتوى والتشريع الى أن اقدميات الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية المشار اليهم ترتب فى وضع تال لأقرانهم فى التخرج مع الاعتداد فى هذا الصـــدد بالقرين الاحدث اذا لم يوجد قرين التخرج او كان وضع الاحداث الوظيفى افضل من قرين التخرج وترتيب أقدميـــة الضباط المنقولين الى الرقابة الادارية بقـــرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٧٩ على النحو السالف بيانه .

(ملف ٨٦/٣/٥٣١ ـ جلسة ١٩٨٠/٦/٢٥)

قاعـدة رقـم (٥٠)

المبـــدا :

اعتبار السيد/ .. .. . منقولا الى الوظيفة المدنية التى عين بهـا بوزارة الخارجية بعد احالته الى التقاعد من الوظيفة العسكرية التى كان يشغلها ومدى استحقاقة الرواتب والبدلات التى كان يتقاضاها فى الوظيفة العســـكرية .

ملخص الفتـوى :

قصر المشرع بمقتضى المادة ١٤٩ من القـانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٩ الاحتفاظ بالفرق بين جمـلة ما هو مقرر للوظيفة المدنية فى حالة النقل من الوظيفة العسكرية الى الوظيفـة المدنية وفقا للاوضاع المبينة بالنص .

ولما كان تحديد مركز العامل بالنسبة للوظيفة التى يشغلها منـوط بالقرار الادارى الصـادر باسنادها اليه فان العبرة فى انزال حـكم القانون على العامل تكون بهذا القرار وحده وبحسب الوصف الذى اسبغه عليـه فلا يؤثر فى هذا القرار ولا يغير من طبيعته معاصرته لاى اجراء آخر يتعلق بانهاء علاقة العامل بوظيفته السابقة ، واذا شغل الضابط فى الحـالة الماثلة الوظيفة المدنية بطريق التعيين المبتدأ وفقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٠ بعد احالته للتقاعد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٨٠ فان الحكم الذى تضمنه نص المادة ١٤٩ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر لا ينطبق عليه ومن ثم لا يحق الاحتفـاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضاه فى وظيفته العسكرية ومجمـل ما هو مقرر له بالوظيفة المدنية التى عين بها .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتـوى والتشريع الى ان السيد/ .. .. .. يعتبر معينـا تعيينـا مبتـدأ بوزارة الخارجيـة ولا يعد منقولا اليها من الوظيفة العسكرية التى كان يشغلها وتبعا لذلك لا حق له الاحتفاظ بصفة شخصية بالفرق بين مجمل ما كان يتقاضـاه فى الوظيفة العسكرية ومجمل ما هو مقرر بالوظيفة المدنية التى عين بها .

(ملف ٨٦/٥/٤٨ ـ جلسة ١٩٨١/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

عدم احقية العامل المنقول من القوات المسلحة الى المخابرات العامة فى الزيادة المقررة بالفقرة الاخيرة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ — اساس ذلك — ان مناط استحقاق تلك الزيادة الاضافية منوط بدخول العامل المنقول الى وظيفة مدنية فى عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ملخص الفتوى :

ان الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه (يمنح العسكريون ورجال الشرطة الذين نقلوا الى الوظائف المدنية فى الفترة من ١٩٧٥/١/١ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بتصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام زيادة فى مرتباتهم تقدر بقيمة علاوتين من العلاوة الدورية المستحقة لكل منهم فى ١٩٧٨/٦/٣٠ بحد أدنى خمسة جنيهات شهريا وذلك بالاضافة الي الزيادة المقررة فى الفقرة السابقة) .

ومفاد هذا النص أن المشرع مراعاة منه للعسكريين ورجال الشرطة الذين لم يطبق عليهم القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ والذين لم يفيدوا من احكامه ونقلوا الى وظائف مدنية خلال المجال الزمنى لاعمال قواعد الترقيات المنصوص عليها فى هذا القانون والذى يمتد عبر السنوات ١٩٧٥ و ١٩٧٦ و ١٩٧٧ قضى بزيادة مرتباتهم بالقدر المحدد فى الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك بالاضافة الى الزيادة المحددة فى الفقرة الاولى من تلك المادة ومن ثم فان استحقاق تلك الزيادة الاضافية يكون منوطا بدخول المنقول الى وظيفة مدنية فى عداد المخاطبين باحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ .

ولما كان الفقرة (جـ) من المادة الاولى من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ قد ادخلت فى نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أفراد القوات المسلحة وأفراد الشرطة الذين نقلوا الى وظائف مدنية خلال الفترة من ١٩٧٥/١/١ وحتى ١٩٧٧/١٢/٣١ بالرغم من عدم وجودهم بالخدمة المدنية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ تاريخ العمل بالقانون وقصرت بصريح النص اعمال هذا الحكم على « مصابى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ » الذين نقلوا خلال تلك الفترة « بعد انتهاء علاجهم من اصابتهم » واذ لا يعد المعروضة حالته من مصابى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ فانه يخرج من عداد المخاطبين بأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وبالتالى لا يفيد من حكم الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم احقية العامل المعروضة حالته فى الزيادة المقررة بالفقرة الثالثة من المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ .

(ملف ٥٩٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٦/١٦)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

الضابط الذى لم يثبت ان نقله من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية يرجع الى اسباب ماسة بالشرف او بحسن الخدمة او بالنظم العسكرية او بأمن القوات المسلحة فسوى حالته فى المعاش بالتطبيق لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع قد قرر اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنية قبل صدور القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اذا كانوا

قد تقدموا بطلبات للعودة وفقا لاحكام هذا القانون وقبلت طلباتهم شكلا ولم يتقرر اعادتهم ، وذلك على النحو المبين بالفقرة الاولى من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ كما قرر بوجه عام اعادة تسوية معاشات الضباط الذين نقلوا الى وظائف مدنيــة فى الفترة من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ٧١/٥/١٥ دون أن يرتكبوا ما من شأنه المســاس بالشرف او بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية او بأمن القوات المسلحة وذلك وفقا للاسس المبينــة بالفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القــانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . ولا وجه للقول بأن القــرار المشــار اليه قد ندب المذكور للقيــام بعمــل وظيفــة مدنيــة ذلك لأن هذا القول يتعــارض مع صحيح عبــارة قــرار رئيس الجمهــــورية رقم ٥٧٠ لســـنة ١٩٦١ الــذى قضى بتعيينه ولأن المشرع حدد فى المادة ٦ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة طريقة ندبهم للعمل خارج أسلحتهم فخول لجنة الضباط سلطة اتخاذ القرار فى هذا الشــأن واخضــع قرارها لتصديق وزير الدفاع دون تدخل من سلطة أخرى ، ومن ثم فانه طالما أن شغل السيد المذكور للوظيفة المدنية لم يتم بهذه الطريقة وبالاداة المحددة بها فانه لا يجوز اعتبار تقلده لها قد تم عن طريق الندب ، فضلا عن ذلك فان هذا الافتراض مع بقائه فى الوظيفة المدنية عقب صدور قرار لجنة الضباط باحالته الى المعاش اعتبار من ١٩٦٢/١/٢ اذ ليس من المقبول أن تنتهى خدمة المنتدب فى عمله الاصلى ويبقى شاغلا للوظيفة التى أسندت اليه بطريق النــدب .

وبناء على ذلك فان قرار لجنة الضباط باحالة الســيد المذكور الى المعاش فى ١٩٦٢/١/٢ يكون قد صدر مبعد نقله الى عمل مدنى وانتهــاء خدمته بالقوات المسلحة وتبعا لذلك لا ينتج أثرا لانعدام محله .

وترتيبا على ما تقــدم ولما كان السيد/.. .. .. قد نقــل من القوات المسلحة الى وظيفة مدنية فى ١٩٦١/٦/٤ ولم يثبت أن نقله يرجع الى أسباب من شأنها المساس بالشرف أو بحسن الخدمة أو بالنظم العسكرية أو بأمن القوات المسلحة فانه يتعين اجابته لطلبه وتسوية معاشه بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

لذلك انتهى رأي الجمعيــة العمومية لقسمي الفتوى والتشريع الى اعتبار الضابط المعروضة حالته منقولا الى وظيفة مدنية اعتبارا من تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٦١ .

(ملف ٦٦/١/٢٥ — جلسة ١٩٨٠/١/٢٣)

قاعـدة رقـم (٥٣)

المبـــدا :

تسوية معاشات الضباط الذين انهيت خدمتهم بغير الطريق التأديبى فى الفترة من ١٩٥٣/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ على أسس تكفل تعويضهم عن انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين فى الخدمة .

ملخص الفتــوى :

مفاد المادة ١٢٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة اعادة تسوية معاشات الضباط الذين أنهيت خدمتهم بالقوات المسلحة فى الفترة من ١٩٥٣/٧/٢٣ حتى ١٩٧١/٥/١٥ عن طريق الفصل بغير الطريق التأديبى أو النقل بما يعادل ٤٪ أقصى مربوط مرتب او درجات اقرانهم الموجودين فى الخدمة فى ١٩٧٥/٨/٣٠ كأنها قضيت فى خدمة القوات المسلحة وسددت عنها الاقساط المستحقة فرضا . وأساس ذلك تعويض هؤلاء عن انفصالهم من الخدمة ومساواتهم بزملائهم الباقين فى الخدمة . ولا يجوز أن تحسب المدة السابقة على ١٩٧٥/٨/٣٠ ضمن مدة الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية لمن عمل منهم فى القطاع العام وذلك لانعدام الاساس القانونى لاستحقاق هيئة التأمينات الاجتماعية لخصـم وتحصيل الاشتراكات المنصوص عليها فى قانون التأمين الاجتماعى وعدم حصول الضابط على اية ميزة مقابل سداد الاشتراكات .

(ملف ٢٧/٢/١٨ — جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

الفصـــل الرابـــع

التطـــوع

قاعـــدة رقـــم (٥٤)

المبـــدأ :

متطوع بمصلحة خفر السواحل — الرابطة التى تربطه بالمصلحة رابطة قانونية لا عقدية — عدم سريان احكام قانون عقد العمل الفردى عليهـا .

ملخص الحـكم :

ان علاقة المدعى بمصلحة خفر السواحل وان افتتحت بتعهد يؤخذ عليه بالتطوع يعتمد من مديرها ، الا انها ليست علاقة عقدية ، فلا يسرى عليها قانون عقد العمل الفردى ، بل هى علاقة قانونية تنظمها القـوانين واللوائح .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

قاعـــدة رقـــم (٥٥)

المبـــدأ :

منح المتطوعين العسكريين الذين يعينون فى وظائف مدنية المعاهيـات التى حصلوا عليها اثناء تطوعهم فى اسلحة الجيش المختلفة — قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥١/٧/٢٩ فى هذا الشأن — شروط تطبيقه — سريان القرار على من عين من المتطوعين فى درجات كادر العمال .

ملخص الحـكم :

يبين من مذكرة اللجنة المالية المرفوعة الى مجلس الوزراء لاقرارها

بجلسة ٢٩ من يوليه سنة ١٩٥١ أن المجلس قد حرص على وضع قاعدة تنظيمية عامة أساسها الاصل القانوني العام الذى أرسى قواعده القضاء الادارى فى حكمه الصادر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الذى أشارت اليه مذكرة اللجنة المالية ، والذى كان باعثا على استصدار قرار مجلس الوزراء المذكور ، وهو عدم جواز خفض ماهية موظف أو مستخدم لمناسبة تعيينه فى وظيفة بالسلك المدنى استنادا الى أنه نقل اليها من السلك العسكرى ، طالما أن ماهيته فى السلك المدنى لم تتجاوز ربط الدرجة المقررة لوظيفته ، ومن ثم لا محل للقول بقصر حكم قرار مجلس الوزراء المذكور على من يتقاضون مرتبات شهرية أو عينوا على غير درجات كادر العمال — لا محل لذلك مع عموم عبارة قرار مجلس الوزراء وشمول مراميه ، فالعبرة فى توافر شروط القرار المذكور ، بأن يكون الموظف أو المستخدم من المتطوعين العسكريين الذين لهم مدة خدمة لا تقل عن خمس سنوات وعينوا فى وظائف مدنية تتفق مع مؤهلاتهم .

(طعن رقم ٨٧ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٥٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

انتهاء خدمة المتطوع العسكرية — قرار تجديد التطوع بمدة محددة موقوتة — انتهاء الخدمة حتما بتحقق واقعة انتهاء هذا الاجل دون حاجة الى قرار يصدر بذلك — كف يد المتطوع عن الوظيفة وتسلمه شهادة تادية الخدمة العسكرية — لا ينشىء مركزا قانونيا جديدا له بل هو مقرر لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه وعدم انصراف الادارة ، الى اعادة التجديد لمدة تالية — جواز مد الخدمة بعد ذلك بصدور قرار بهذا المد منشىء لرابطة جديدة — استيفاء المتطوع لشروط فى ذاته ، او افصاح الادارة عن النية فى التجديد اذا لم يقترن بقرار قاطع فى هذه النية — لا يرتب له حقا ازاء الادارة ولا يقيدها او يفرض عليها اى التزام قبله .

ملخص الحكم :

ان القرار القاضى بانهاء خدمة المدعى العسكرى ان هو الا قرار صدر تنفيذا لمقتضى قرار ٢ من يناير سنة ١٩٥٦ الذى حدد المدة المجددة لتطوع المذكور وجعل نهايتها فى ٢٤ من ابريل سنة ١٩٥٩ . واذ كانت مدة تجديد التطوع محددة وموقوتة على هذا النحو فى القرار الذى قضى بمد هذه الخدمة ، فانها تنتهى حتما بتحقق واقعة انتهاء الاجل المعين لها فى هذا القرار . وينبنى على ذلك لزوما ان تنقطع صلته بالدولة وعلاقته بالوظيفة العسكرية بحلول هذا الاجل بدون حاجة الى قرار يصدر بذلك . ولا يكون كف يده عن الوظيفة وتسليمه شهادة تادية الخدمة العسكرية منشئا لمركز قانونى جديد له ، بل مقررا لواقعة انتهاء مدة تجديد تطوعه ، وعدم انصراف نية الادارة الى اعادة التجديد لمدة تالية . وانما يجوز للادارة اذا شاءت ان تمد خدمته بعد ذلك . وفى هذه الحالة يتعين صدور قرار بهذا المد منشىء لرابطة جديدة بينه وبين الدولة . وما لم يصدر هذا القرار لا يكون له حق قبل هذه الاخيرة فى الاستمرار فى الخدمة لمجرد كونه مستوفيا شرائط التجديد ، أو لأن ادارة قد شرعت فى اتخاذ اجراءات تنبىء عن اتجاهها الى الموافقة على هذا التجديد ثم عدلت عن ذلك ، اذ ان استيفاء الشروط فى ذاته ، والافصاح عن النية فى التجديد اذا لم يقترن بالقرار القاطع فى هذه النية ، لا يرتب للفرد حقا ازاء الادارة ولا يقيد الادارة أو يفرض عليها أى التزام قبله .

(طعنى رقمى ٤ ، ٩١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

خدمة الافراد المتطوعين بالقوات المسلحة — نصوص المواد ١٨ و ٢١ و ٢٢ و ١١٢ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المنظم لقواعد خدمة افراد القوات المسلحة — اجازتها للهيئة الادارية المختصة تجديد هذه الخدمة متى استوفى المتطوع الشروط المتطلبة للتجديد — ترخص الادارة فى التجديد

بسلطتها التقديرية ، وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، ولا معقب عليها مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

ملخص الحكم :

يبين من مطالعة القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذى انتهت خدمة المدعى العسكرية فى ظل أحكامه انه نص فى المادة ١٨ منه على أن يتم تجديد الخدمة بموافقة هيئة الإدارة المختصة بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها فى المادتين ٢١ و ٢٢ من هذا القانون ، كما نص فى المادة ١١٢ منه على أن تنتهى الخدمة العاملة للمتطوعين الذين أتموا مدة تطوعهم اما لعدم رغبتهم فى التجديد أو لعدم تصديق هيئة الإدارة المختصة على ذلك . ومفاد هذه النصوص أن المشرع أجاز للهيئة الادارية المختصة تجديد مدة خدمة الفرد متى استوفى الشروط المتطلبة للتجديد ، وجعل الاصل فى التجديد فى هذه الحالة رخصة تملكها الادارة بسلطتها التقديرية وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ، فلها أن تجيب الفرد الراغب فى التطوع الى طلبه فى التجديد بعد انتهاء خدمته العسكرية اذا كانت شروط التجديد متحققة فيه ، دون الزام عليها فى ذلك ، كما لها ان ترفض هذا الطلب تبعا لدواعى العمل ولما تمليه عليها المصلحة العامة ، دون معقب عليها فى هذا الشأن مادام قرارها قد خلا من اساءة استعمال السلطة .

(طعنى رقمى ١ ، ١٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدا :

تجديد خدمة المتطوع — تقدير سنة بوساطة القومسيون الطبى قبل اجرائه — ليست له مقومات القرار الادارى فى خصوص هذا التجديد فلا يكسب حقا لازما فيه .

ملخص الحكم :

أن تقدير السن بواسطة القومسيون الطبى هو فى ذاته من الأعمال

التحضيرية التى تسبق تجديد خدمة الفرد وليثبت له مقومات القـــرار الادارى فى خصـــــوص هذا التجديد . وبهذه المثابة لا يكسب من قدرت سنه حقـــا لازما فى تجـديد مدة تطوعه ، ذلك التجـديد الذى هو من اطلاقات الادارة ولو استوفيت شروطه .

(طعن رقمى ٩ ، ٢٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٩)

قاعـدة رقـم (٥٩)

المبـــدا :

جواز التصريح للمتطوع بالقوات المسلحة بالزواج اثناء الخدمة .

ملخص الحـكم :

ليس فى زواج المدعى ، وهو متطوع بالقوات المسلحة ، ولا فى صدور التصريح اليه اى خروج على القانون ، اذ كل ما جاء من قيود بالنسبة للزواج لا يتعدى المجند الزاميا فقط بل ان القانون لم يحرم على مثل هذا المجند الزواج ، انما وضع له بعض القيود ابتغاء مصلحة عامة كشف عنهـا قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٧ وهى « ان نظام الجيش يفضل عدم الزواج (ولكنه لا يحـرمه) اثنـاء مدة الخـدمة الالزامية حتى لا تتعارض مسئوليات عائلة المجنـد مع دواعى الخـدمة العسكرية » . ويضاف الى ذلك ان المدعى حصل على الترخيص بعـد ان امتنعت الجهة الادارية فى بادىء الامر عن التصريح له به على اسـاس انه موسيقى من الدرجة الثانية وبعد ان استوفيت جميـع الاجراءات التى يتطلبها القانون ومنها احالته على الكشف الطبى لمعرفة لياقته الطبيـة للزواج .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٦)

قاعــدة رقــم (٦٠)

المبـــدأ :

القواعد الخاصة بروائب المتطوعين والواردة فى المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ وفى الأمر العسكرى رقم ١٧٤ الصادر فى ٢٣ من اغسطس ١٩٥٢ فى شأن تفسير قواعد صرف الماهيات والعلاوات المقررة بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ، وفى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وقرار وزير الحربية رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى اول ابريل سنة ١٩٥٧ — حكم العلاوة الاجتماعية للمتطوعين بموسيقى الجيش — منح هذه العلاوة لكل من موسيقى الدرجة الاولى وموسيقى الدرجة الثانية دون تفرقة بينهما لان القرار الوزارى الاخير لا يقيد العبارة المطلقة التى وردت فى القانون او فى قرار مجلس الوزراء المشار اليهما .

ملخص الحكم :

جاء فى المرسوم بقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ما يلى :

« مادة (١) يتبع فيما يتعلق بمرتبات صولات وصف ضباط وعساكر القوات المسلحة وبترقياتهم وعلاواتهم الاحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة (٢) على وزيرى الحربية والبحرية ، والمالية والاقتصاد ، وكل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون والعمل به اعتبارا من أول يولية سنة ١٩٥٢ » . وقد جاء تحت البند رابعا من أحكام هذا القانون ما يلى : « يمنح المتطوع ومجددى الخدمة من جميع الرتب لغاية صول من الدرجة الثانية علاوة قدرها ستة جنيهات سنويا كل سنتين وتبدأ فترة العلاوة من تاريخ التخرج من المدرسة بالنسبة للمتطوعين ومن تاريخ التجديد الاول بالنسبة الى مجددى الخدمة ومن تاريخ الترقى للدرجة الاولى بالنسبة للموسيقيين » .

وجاء بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ تحت البند رابعا والخاصة بالعلاوات الاجتماعية « (ا) المجندون : يمنح كل من الصف ضباط والعسكرى الالزامى علاوة اجتماعية قدرها ثلاثة جنيهات شهريا بشرط ان يكون متزوجا ومن ذوى الاولاد قبل تجنيده الزاميا ولا يحق للمجندين الذين يتزوجون اثناء الخدمة او من يجندون قبل ان يرزقوا اولادا صرف هذه العلاوة — وجاء تعليلا لهذه القيود فى المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء (ان نظام الجيش يفضل عدم الزواج اثناء مدة الخدمة الالزامية حتى لا تتعارض مسئوليات عائلة المجند مع دواعى الخدمة العسكرية) — (ب) المتطوعون ومجددو الخدمة : يمنح المتطوع او المجدد المتزوج علاوة اجتماعية قدرها جنيه شهريا » .

وقد جاء بالأمر العسكرى ١٧٤ الصادر فى ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فى شأن تفسير قواعد صرف الماهيات والعلاوات المقررة بالقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ ما يلى بالنسبة للعلاوة الاجتماعية : « يصرف للمتطوعين ومجددى الخدمة الذين ينطبق عليهم القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ علاوة اجتماعية بواقع جنيه واحد شهريا بالشروط الآتية :

(١) أن يكون متزوجا قبل صدور هذا الأمر وتصرف اليه العلاوة اعتباراً من ١٩٥٢/٧/١ .

(٢) أو يتزوج بعد صدور هذا الأمر وتصرف اليه العلاوة اعتبارا من الشهر التالى للزواج .

وجاء بقرار وزير الحربية ٣٤١ الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٥٧ فى شأن شروط التطوع بالخدمة للموسيقيين بالجيش بعد أن استعرض شروط التطوع ومدته ومدة الدراسة وكيفية الخدمة ما يلى وذلك فى البند ١٨ تحت عنوان العلاوات الدورية والاجتماعية وبدل التعيين والملابس وفى الفقرة (ب) « يمنح الموسيقى من الدرجة الاولى المتزوج اعانة اجتماعية قدرها جنيه واحد شهريا » .

ويؤخذ من ذلك جميعه أن العلاوة الاجتماعية التى قررها المرسوم بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ والتى تصلها قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧

من اغسطس سنة ١٩٥٢ والأمر العسكرى ١٧٤ الصادر فى ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٥٢ فى شأن ترك العلاوات والماهيات التى قررها المرسوم بقانون سالف الذكر لم تفرق فى العلاوة الاجتماعية بين الموسيقى من الدرجة الأولى او الموسيقى من الدرجة الثانية وان هذه التفرقة جاءت لأول مرة فى القرار الوزارى ٣٤١ لسنة ١٩٥٧ حيث جاء نص فيه على الاستحقاق من الدرجة الاولى وحده .

وبالنسبة لما جاء فى القرار الوزارى رقم ٣٤١ لسنة ١٩٥٧ والصادر فى ابريل سنة ١٩٥٧ من قصر العلاوة الاجتماعية على الموسيقى من الدرجة الثانية فان القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالأمر العسكرى رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٢ وكذلك قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٥٢ لم يفرق فى المعاملة بالنسبة للعلاوة الاجتماعية للزواج بين الموسيقى من الدرجة الثانية والموسيقى من الدرجة الاولى بل ان قرار مجلس الوزراء سالف الذكر قد ورد صريحا مطلقا عن هذه العلاوة دون أى تمييز بين الدرجتين واذن فليس للقرار الوزارى رقم ٣٤١ سنة ١٩٥٧ ان يضع هذه التفرقة لأنه صادر من سلطة ادنى لا يجوز ان تعدل من احكام صادرة من سلطة أعلي خاصة وان القرار الوزارى المذكور قد صدر بالاستناد الى المرسوم بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الذى لم يفوض وزير الحربية بوضع قواعد جديدة وانما جاء النص فيه مقصورا على تفويضه فى التنفيذ فقط .

(طعن رقم ٥٦٤ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٦)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

متطوع بمصلحة خفر السواحل — انتهاء مدة خدمته باعلانه عدم رغبته فى تجديدها وموافقة المصلحة على ذلك — مدى استحقاقه مكافأة عن مدة تطوعه فى مثل هذه الحالة — قياس حالته على حالة المستخدم المؤقت الذى

يحرم فى هذه الحالة من المكافأة المنصوص عليها فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ومن الاعانة المقررة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١٢/١٧ .

ملخص الحكم :

يبين من المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء التى وافق عليها بقراره الصادر فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ ومن المادة ٣٢ من قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ المنظمة لمكافآت المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال ومن احكام لائحة عمال المياومة المصدق عليها بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ المنظمة لهذه المكافآت بالنسبة لعمال اليومية — يبين أن هذه النصوص لم يرد بها ذكر للمتطوع فى خدمة مصلحة خفر السواحل ، فاذا جاز قياس وضعه على أى من هؤلاء فلا يعدو أن يكون مماثلا لوضع المستخدم المؤقت الذى يقطع رابطة التوظف بإرادته التى يعلنها بعدم رغبته فى تجديد مدة خدمته . وانهاء العلاقة على هذا النحو لا يعدو أن يكون فى حكم انهاء رابطة التوظف بالاستقالة . وغنى عن البيان أنه اذا كان الموظف لا يستحق أصلا أية مكافأة عند الاستقالة ، كما تنص على ذلك قوانين المعاشات ويردده قرار ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ السالف الذكر ، فان المتطوع الذى ينهى علاقته بالحكومة بعدم رغبته فى تجديد التطوع لا يكون له أصل حق فى المكافأة كذلك .

(طعن رقم ٣٥٠٢ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/٣/٢٨)

الفصل الخامس

الاستيداع والاستغناء عن الخدمة

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

يسرى نظام الاستيداع على جميع الضباط بما فيهم ضباط الطيران .

ملخص الفتوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا موضوع تطبيق نظام الاستيداع على الضباط الطيارين بجلسته المنعقدة فى ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتبين أن نظام الاستيداع مقرر بمقتضى الفقرة (هـ) من القسم الثانى من الامر العسكرى الخصوصى رقم ١٩٤ الصادر فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقد أفتت ادارة الرأى لوزارة الحربية والبحرية فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن هذا الامر لايزال قائما لم يلغ ضمنا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ولا بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين اذ لا تعارض بين نظام الاستيداع وبين ما تضمنته قوانين المعاشات من تعيين سن الاحالة الى المعاش فمجال كل من النظامين — نظام الاستيداع ونظام المعاشات — مختلف عن الآخر وأن هذا الأمر يسرى على جميع ضباط الجيش أيا كان السلاح الذى يتبعونه .

وعلى أثر ذلك تقدم بعض ضباط سلاح الطيران من رتبة القائمقام فما فوقها ممن اتموا المدة المقررة للبقاء فى فى الرتبة شكاوى الى الوزارة يطلبون فيها عدم تطبيق نظام الاستيداع عليهم كما تقدم الضباط الآخرون الذين هم أقل رتبة شكاوى يطلبون تطبيق هذا النظام لأن عدم تطبيقه سيقف حائلا دون ترقيتهم .

ويستند الضباط الطيارون من رتبة القائمقام فما فوقها فى عدم سريان نظام الاستيداع عليهم الى أن هذا النظام مقرر بالأمر العسكرى ١٩٤ وهذا

الأمر صدر ممهورا بتوقيع سبنكس باشا مفتش علم الجيش فى ذلك الوقت وسلاح الطيران انشىء بعد صدور هذا الأمر بمدة طويلة وانه سلاح مستقل عن الجيش . وان لهذا السلاح نظاما خاصا وقانونا خاصا بالمعاشات كما ان المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخص بمعاشات الضباط الطيارين قد اشارت الى عدم الأخذ بنظام الاستيداع فيما يختص بضـــابط سلاح الطيران نظرا الى حاجة هذا السلاح الى خدمات الضباط الاقدمين فى مرحلته الأولى .

اما ان هذا الأمر قد صدر المفتش العام للجيش هذه القواعد فى صورة امر باعتباره رئيسا لجميع القوات المسلحة . وقد جرى قضاء محكمة القضاء الادارى على اعتبار هذا الامر صحيحا نافذا والقول بأن هذا الأمر لا يسرى على سلاح الطيران لمجرد أن هذا السلاح لم يكن موجودا عند صدور ذلك الامر قول ظاهر الخطأ لان هذا الأمر يسرى على جميع ضباط الجيش أيا كان السلاح الذى يتبعونه ولا عبرة بوجود هذا السلاح عند صدور الأمر مادام انه يدخل فى مضمونه كلمة الجيش مثله كمثل البحرية سواء بسواء .

اما ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمعاشات الضباط الطيارين من عدم الأخذ بنظام الاستيداع بالنسبة اليهم فترة من الزمن فلا يكفى لتعديل الأمر العسكرى ١٩٤ بالنسبة الى ضباط سلاح الطيران لأن هذا الأمر لا يمكن تعديله الا بأداة تشريعية فى قوته أو اقوى منه . والقـــــانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٨ ذاته لم يتضمن أى نص خاص بتعديل أحكام الاستيداع فلا يمكن القول بحصول هذا التعديل بما ورد فى المذكرة الايضاحية وحدها اذ ليس للمذكرات الايضاحية قوة قانونية .

ولذلك انتهى راى القسم الى ان نظام الاستيداع المقرر بالفقرة « هـ » من القسم الثانى من الأمر العسكرى رقم ١٩٤ الصادر فى ٢ من نوفمــبر سنة ١٩٢٥ يسرى على جميع الضباط فى أسلحة الجيش المختلفة بما فيهم الضباط الطيارين .

(فتوى رقم ٥١١ فى ١٩٥١/٩/٢٥)

قاعـدة رقـم (٦٣)

المبـــدأ :

الاستغناء عن الخدمة وفقا لحكم المادة ١٠٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن الخدمة والترقيـــة لضباط الشرف والمســاعدين بالقوات المسلحة لا يعتبر احالة الى المعاش فى مفهوم المادة ١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة ـــ الاستغناء عن خدمة المساعد بالقوات المســلحة يحكمه نص المادتين ١٩ ، ٢١ من هذا القانون التى تعالج تسوية معـــاش من تنتهى خدمته بطريق الاستغناء .

ملخص الحــكم :

ومن حيث ان الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ، وتأويله ذلك لأنه يبين من استقراء أحكام القـــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن ، المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة أنه نص فى المادة ١٧ منه على تقسيم المعاشات الى ثلاثة أنواع أولهــا : معاشات ومكافآت التقاعد وانتهاء الخدمة والثانى : معاشات من تنتهى خدمتهم بقوة القانون . والثالث : معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية . ثم أورد القانون فى المواد التالية الاحــكام التفصيلية بــكل نوع من أنواع هذه المعاشات مما يستفاد منه أن المشرع أراد أن يختص كل نوع بأحكام خاصة ينفرد بها وتنطبق على المخاطبين بأحكامه دون سواهم ممن يندرجون تحت نوع آخر . واذ كان المدعى فى الطعن الماثل قد اســتغنى عن خدمتهم اعمالا لحكم المادة ١٠٧ من القـــانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين بالقــوات المسلحة فمن ثم فهو لم يحل الى المعاش ولا ينطبق عليه التالى حكم المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، وانما يسرى فى شأنه حــكم المادتين ١٩ و ٢١ من هذا القانون التى تعالج تسوية معــاش من تنتهى خدمته بطريق الاستغناء .

ومن حيث انه بالرجوع الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ يبين انه أورد في الفصل الثاني منه أنواع المعاشات فنص في المادة ١٧ منه على أن تنقسم المعاشات المنصوص عليها في هذا القانون الى الانواع التالية :

أولا : معاشات ومكافآت وانتهاء الخدمة . ثانية : معاشات من تنتهى خدمتهم بقوة القانون . ثالثا : معاشات من يتركون الخدمة لعدم اللياقة الطبية ، ثم أوضح في المواد التالية من هذا الفصل الاحكام المنظمة لكل نوع . وقد أورد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة حالات انتهاء الخدمة العسكرية لهؤلاء فنص في المادة ١٠٧ منه على أن « تنتهى الخدمة العسكرية العاملة للعسكريين بالقوات المسلحة باحدى الحالات الآتية : (ب) للمتطوعين : ١ — بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة العاملة . ٢ — وفاء مدة التطوع . ٣ — الاستغناء عن الخدمة ٤ — الاستقالة من الخدمة .

ويجوز لنائب القائد الأعلى للقوات المسلحة إنهاء خدمة المتطوع من ضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود باحالته الى المعاش . وتنص المادة ١١٩ من هذا القانون على أن « يستغنى عن خدمة المتطوع في احدى الحالات الآتية :

(أ) اذا ثبت عدم صلاحيته من الناحية الفنية أو العسكرية .

(ب) .. ..

(جـ) اذا رأت هيئة التنظيم والادارة للقوات المسلحة المختصة ذلك لأسباب تتصل بدواعي الصالح العام وتكون أوامر الاستغناء بالاستناد الى هذه المادة نهائية ولا تقبل الطعن او المراجعة » .

ويبين من استعراض الاحكام القانونية السالفة البيان ان المشرع أراد ان يختص كل نوع من أنواع المعاشات المشار اليها في القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بأحكام خاصة ينفرد بها وتطبق على

المخاطبين بأحكامها دون سواهم ممن يندرجون تحت نوع آخر ، وتأسيسا على ذلك يكون هذا القانون قد فرق بين المعاش الذى يستحقه المساعد المتطوع بالقوات المسلحة فى حالة الاستغناء عن خدمته وبين المعاش الذى يستحق فى حالة احالته الى المعاش اذ ينظم كل حالة احكاما تغاير الأخرى .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق أن المدعى فى الطعن الماثل من المساعدين المتطوعين بالقوات المسلحة الرئيسية وقد انهيت خدمته اعتبارا من ١٩٦٦/٣/١ بناء على راى شعبة التنظيم والادارة المختصة بالقوات الجوية لأسباب تتصل بدواعى الصالح العام حسبما يبين من كتاب هذه الشعبة رقم ٦١/٦٠/١ — ١٨٨٠/ ٤١٥٢/١ الصادر بتاريخ ١٩٦٦/٢/١١ ، وإذ تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه معدلة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ التى يطالب المدعى بتطبيقها على حالته على أنه « فى غير الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٣ اذا أحيل الى المعاش ضابط برتبة اقل من رتبة لواء أو احد ضباط الشرف والمساعدين .. بغير طلب منه وقبل بلوغه السن القانونية لانتهاء الخدمة يمنح لقصى معاش رتبته أو درجته الاصلية ما لم ينص على خلاف ذلك فى القرار الصادر باحالته الى المعاش .. » وكان الثابت من الاوراق على ما سبق بيانه أن المدعى لم يحل الى المعاش وانما استغنى عن خدمته اعمالا لحكم الفقرة جـ من المادة ١١٩ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، فمن ثم فان المادة ٢٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السالفة البيان لا تنطبق عليه وانما يسرى فى شأنه حكم المادة ١٩ من هذا القانون التى تنص على أن « يسوى المعاش باعتباره جزء واحد من أربعين جزءا من آخر راتب تقاضاه المنتفع وذلك عن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش .. » وهذا هو ما أعملته ادارة التأمين والمعاشات بالقوات المسلحة فى حالة المدعى .

يؤكد هذا النظر أن المادة ٢١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « من يحال الى المعاش بناء على طلبه يسوى معاشه على أساس اخر مربوط الرتبة أو الدرجة السابقة لرتبته أو درجته اذا لم يكن قد خدم مدة سنة على الاقل فى رتبته أو درجته الاصلية التى أحيل منها الى المعاش .. ويسرى هذا الحكم أيضا على المستغنى عن خدمتهم والمفصولين

والمطرودين من الخدمة » . ومن ثم فانه فى حالة ما اذا زادت مدة خدمة المستغنى عن خدمته فى رتبته الاصلية التى انهيت خدمته فيهـا بالاستغناء عن سنه — كما هو الحال فى حالة المدعى — سرت فى شأنه القاعدة العامة لتسوية المعاش المنصوص عليها فى المادة ١٩ من القانون المذكور .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تأويل القـــــانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/٤)

قاعـــدة رقــم (٦٤)

المبـــدا :

المادة (٦٣) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشـات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة نصت على استحقاق مبالغ التأمين فى حالتى الوفاة قبل بلوغ المشترك سن الخامسة والستين ، وانهاء خدمته بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة — المقصود بانهاء الخدمة فى هذا المجال هى الخدمة العسكرية دون الخدمة المدنية — اساس ذلك نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقيــة لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — يترتب على ذلك استحقاق التأمين فى حالة انهاء الخدمة العسكرية بسبب عدم اللياقة الطبية حتى ولو تضمن قرار انهاء الخدمة نقل المشترك الى وظيفة مدنية .

ملخص الحـــكم :

ان الثـــابت من الاوراق أن المدعى كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة وقد انهيت خدمته اعتبارا من ١٩٦٥/٥/١٦ ومن ثم فانه يخضع

لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شـان المعاشـات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، الذى عمـل به اعتبـارا من ١٩٦٤/٣/١ والذى يسرى على ضباط الشرف والمساعدين والمتطوعين من ضباط الصف والجنود وضباط الصف والجنود المجندين الموجودين فى الخدمة وقت العمل به ومن بينهم المدعى . وبالرجوع الى المادة ٦٣ من هذا القـانون يبين انها تنص على أن تستحق مبالغ التـأمين فى احدى الحالتين الآتيتين :

(أ) وفاة المشترك فى التأمين قبل بلوغه سن الخامسة والستين .

(ب) انهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة اذا نشأ عن عجز كلى . اما اذا كان العجز جزئيا استحق نصف مبلغ التأمين .

ويستفاد من الفقرة ب المشار اليها ان مبالغ التأمين المقررة طبقـا لأحكام هذا القانون انما تستحق فى حالة انهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية للخدمة واذ يخاطب هذا القانون وتسرى احـكامه عـلى العسكريين المنصـوص عليهم فى المادة ١ منه ومنهم ضباط الصف والجنود ومن بينهم المدعى — فمن ثم فان انهاء الخدمة المنصـوص عليهـا فى القانون المذكور انما هى الخدمة العسكرية العاملة ، يؤكد هذا النظـر أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الذى يحكم شروط الخدمة والترقية لهؤلاء قد أفرد الباب الثـانى منه « للخـدمة العسكرية وأنواعها وحالتها » ونص فى المادة ٧ منه على أن « الخـدمة اما أن تكون الزاما او بطريق التطوع » . وخصص القانون الباب الثـالث عشر « لانهاء الخدمة » ونص فى المادة ١٠٧ منه على أن « تنتهى الخدمة العسكرية العاملة للعسكريين بالقوات المسلحة باحدى الحالات الآتية :

(ج) للمجندين والمتطوعين :

١ — عدم اللياقة الطبية للخدمة العسكرية

٢ — .. ..

٣ — النقل الى وظيفة مدنية

٤ — .. .. »

ومؤدى النصوص القانونية السابقة ان عبارة « انهاء خدمة المشترك بسبب عدم اللياقة الطبية » التى وردت فى الفقـرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها انما تعنى انهاء الخـدمة العسكرية للمشترك بسبب عدم لياقته الطبية لهذه الخدمة . وتأسيسـا على ذلك ، فانه لا سند قانونيا لما ذهب إليه الحـكم المطعـون فيه من أن العبارة المذكورة هى عبارة عامة تجرى على اطلاقها ومن ثم يتعين لاستحقاق العسكريين المنصوص عليهم فى المادة ١ منه ومنهم ضباط الصف والجنـود التأمين طبقا للفقرة ب من المادة ٦٣ المشار اليها انهاء خدمة الفـرد العسكرى فى الدولة بصفة عامة سواء فى الوظائف المدنية أو فى الوظائف العسكرية — لا سـند لذلك — لأن هذا التفسير يخرج عن مدلول النص الذى يجب أن يفسر فى نطاق القانون الوارد فيه والذى يخاطب العسكريين دون المدنيين ويتناول الخدمة العسكرية دون الخدمة المدنية . ولا يتعارض هذا التفسير مع نظام التأمين ومرآميه وهى تأمين المشـترك من مخـاطر فقد العمل وتعويضه لمواجهة اعباء الحياة — حسبما ذهب الحكم المطعون فيه — ، أذ أن التأمين المشار أليه أن هو الا تأمين عسكرى يحقق ضمانا أكبر للمشترك لانه يقرر باستحقاق التأمين فى حالة عدم اللياقة الطبيـة للخدمة العسكرية فحسب دون ، اضافة شرط آخر لم يرد فى القـانون وهو اشتراط عدم اللياقة الطبية للخدمة بصفة عامة سـواء فى الوظائف المدنية أو العسكرية وهو ما يضيق من مجال اعمال النص المشار اليـه ، وينتقص بالتالى من حقوق المشترك بعد نقله الى وظيفة مدنية وخضـوعه بالتالى لنظام تأمين آخر .

ومن حيث انه يبين من الأوراق فى الطعن الماثل أن المدعى .. .. .. قد التحق بمدرسة ميكانيكا القوات الجوية فى ١٩٥٦/٩/١٢ وتخـرج فى هذه المدرسة بتـاريخ ١٩٥٩/٧/١٤ وفى ١٩٦٤/٥/١١ أصيب بمـرض الصرع فقررت اللجنة الطبية المختصة بالقوات الجوية فى ١٩٦٤/٩/١ :

١ — انه غير لائق للاستمرار فى الخدمة العسكرية .

٢ — انه مريض بالصرع الذى اصيب به اثناء الخدمة العسكرية .

٣ — ان هذا المرض عجز جزئى .

وبتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ صدر قرار وزير الحربية رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٦٥ بنقله الى وظيفة مدنية من الدرجة العاشرة الكتابية بالقوات الجوية .

ومن حيث انه قد استبان لهذه المحكمة من اطلاعها على ملف خدمة المدعى والخطابات المتبادلة بين الادارات المعنية بالقوات الجوية بشأن انهاء خدمته ، أنه وان كان قد صدر قرار وزير الحربية المشار اليه بنقله الى وظيفة مدنية الا ان سبب هذا النقل كان فى الحقيقة والواقع لعدم لياقته الطبية للخدمة العسكرية لاصابته بمرض الصرع الذى سبب له عجزا جزئيا حسبما هو ثابت فى تقرير اللجنة الطبية المختصة بالقوات الجوية فى ١٩٦٤/٩/١ السابق الاشارة اليه ، يؤكد ذلك ان كتاب رئيس شعبة التنظيم والادارة بالقوات الجوية رقم ٤/٥/ق/٦٦ المؤرخ فى ١٩٦٦/١/١١ المرسل الى ادارة المعاشات للقوات المسلحة ومعه أوراق المدعى جاء به أن سبب انهاء خدمة المدعى هو « نقله الى وظيفة مدنية بالقوات الجوية وذلك لعدم لياقته طبيا للخدمة العسكرية » . بل ان شعبة التنظيم والادارة المذكورة قد طلبت بعد ذلك بكتابها رقم ٤/٥/ط/١٦ المؤرخ فى ١٩٦٦/٢/١٦ الى فرع الافراد بالقوات الجوية الغاء قرار انهاء خدمة المدعى بنقله الى وظيفة مدنية واعتبار هذا الانهاء لعدم اللياقة الطبية حتى يمكن تسوية حالته على هذا اساس .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم ، واذ كان المستفاد من نص الفقرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ السابق بيانها أن استحقاق مبلغ التأمين منوط بتوافر شرطان اولهما : ان تنتهى خدمة المشترك العسكرية ، والثانى ، أن يكون سبب هذا الانهاء هو عدم اللياقة الطبية لهذه الخدمة ، وكان الثابت من الاوراق أن المدعى قد أنهيت خدمته العسكرية وأن سبب انهاء هذه الخدمة فى الحالة الماثلة كان لعدم لياقته الطبية لهذه الخدمة بسبب مرض الصرع الذى اصابه بعجز جزئى ، ومن ثم يكون قد توافر فى المدعى شرطا استحقاق التأمين عن هذا العجز وقدره

نصف مبلغ التأمين اعمالا لحكم الفقرة ب من المادة ٦٣ من القانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٦٤ السابقة البيان .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فقد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم القضاء بالغائه وباستحقاق المدعى نصف مبلغ التأمين المشار اليه مع الزام الجهة الادارية بالمصروفات .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

(فى نفس المعنى الطعنان رقما ٥٦٦ ، ١٠٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٤/٩)

الفصل السادس

المفقود والغائب اثناء العمليات العسكرية

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

قرار وزير الحربية باعتبار المفقود اثناء العمليات الحربية ميتا — هذا القرار يقوم مقام الحكم بموت المفقود — قرار وزير الحربية باعتبار احد افراد القوات المسلحة غائبا — قيام هذا القرار مقام الحكم باعتباره غائبا .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٩ من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن صندوق توفير البريد تنص على أنه « يجوز ايداع مبالغ باسم من هم تحت الولاية أو الوصاية أو القوامة كما يجوز ايداع مبالغ باسم غائب ، بشرط أن يقدم من يقوم بالايداع ما يثبت ولايته أو وصايته أو قوامته أو وكالته عن الغائب ، وتنظم اللائحة التنفيذية المشار اليها فى المادة ٢٥ طرق اثبات الولاية على القاصرين » وتنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذا القانون على أنه « ويكون هذا الدفتر — دفتر التوفير باسم الشخص الذى اودع المبلغ لحسابه بغض النظر عن شخص من يقوم بالايداع .

ومن حيث أن المادة ٩٨٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص على أن « تعين المحكمة النائب عن عديمى الاهلية أو الغائب او المساعد القضائى لمن تقررت مساعدته بعد أخذ رأى النيابة وذوى الشأن ، وعلى النيابة العامة أن تتخذ الاجراءات اللازمة لترشيح من يصلحون للنيابة .. الخ » وتنص المادة ٩٨٧ من القانون المذكور على أنه « لا تتبع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة اذا لم يتجاوز مال الشخص المطلوب حمايته خمسين جنيها أو مائة جنيه فى حالة

التعهد الا اذا دعت الضرورة لذلك ويكتفى بتسليم المال لمن يقوم على شئونه فاذا جاوزت قيمة المال هذا القدر فيما بعد الخمسين جنيها المذكورة .

ومن حيث ان الثابت من دفاتر التوفير الخاصة بالقصر المذكورين ان والدهم هو الذى قام بفتح هذه الدفاتر بصفته نائبا عنهم ولى وصى عليهم ، ومن ثم يعتبر هؤلاء القصر أصحاب الدفاتر المفتوحة بأسمائهم وبالتالى أصحاب الاموال المودعة بها ما لم يثبت العكس .

ولما كان والد القصر المذكورين اعتبر غائبا منذ العمليات الحربية الاخيرة بسيناء عام ١٩٦٧ وذلك حسبما جاء فى كتاب القوات المسلحة المؤرخ ١٩٦٩/٥/١٤ ، ومن ثم يعتبر غائبا دون حاجة الى حكم من المحكمة وذلك على اساس أن الغائب المذكور ضابط فى القوات المسلحة : وتنص الفقرة الاولى من المادة (٢١) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية معدلة بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن « يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده ، على انه بالنسبة الى المفقودين من افراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قرارا باعتبارهم موتى بعد مضى اربع سنوات ويقوم هذا القرار مقام الحكم » وطبقا لهذه الفقرة يقوم قرار وزير الحربية باعتبار المفقود من أفراد القوات المسلحة ميتا مقام الحكم بموته ، ومن ثم فانه من باب أولى يقوم قرار وزير الحربية باعتبار احد افراد القوات المسلحة غائبا مقام الحكم باعتباره غائبا .

ومن حيث أنه يبين من دفاتر التوفير الخاصة بالقصر المذكورين أن المبلغ المودع بكل دفتر لا يجاوز خمسين جنيها ومجموع المبالغ المودعة بالدفاتر كلها لا يجاوز مائة جنيه ، ومن ثم يكتفى بتسليم هذه المبالغ لمن يقوم على شئونهم دون حاجة الى استصدار حكم بتعيين النائب عن

القصر وذلك طبقا لحكم المادتين ٩٨٦ ، ٩٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالفتى الذكر .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان المبالغ المودعة بدفاتر التوفير الخاصة بالقصر أبناء .. .. يجوز صرفها لوالدتهم السيدة/.. .. .. دون حاجة الى استصدار حكم بتعيينها نائبة عنهم استنادا لحكم المادة ٩٨٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية وذلك اذا ثبت للهيئة انها هى القائمة على شئون القصر المذكورين ..

(ملف ٥٨/٣/٣ — جلسة ١٩٧٠/٢/٤)

الفصل السابع

المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض

الفرع الأول

سريان قوانين المعاشات العسكرية

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

معاشات عسكرية — المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ فى شأنها — ترتيبه معاشاً لبعض ورثة صاحب المعاش المتوفى — حقهم فى ذلك مستمد من القانون لا بطريق الارث .

ملخص الفتوى :

اعمالا للمادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاصة بالمعاشات العسكرية تنقسم المعاشات الى ستة أنواع ، منها المعاشات الممنوحة لعائلات من توفى من أصحاب المعاشات ، وقد نظمت منح هذا النوع من المعاشات المادة ٢١ وما بعدها من هذا القانون ، ومنها يبين أن القانون يرتب لبعض ورثة صاحب المعاش المتوفى ممن تتوافر فيهم شروط معينة معاشا مستقلا يستمد حقه فيه من القانون مباشرة فلا ينتقل اليه بطريق الارث من صاحب المعاش . ومن ثم فانه عند تطبيق المرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٢ (الذى يبطل كل زيادة استثنائية فى المعاش فيما يجاوز خمسة عشر جنيها شهريا) لا يجوز النظر الى مجموع المعاشات المقررة للورثة المستحقين فى المعاش باعتبارها معاشا واحدا ، بل يتعين أن ينظر الى معاش كل من هؤلاء المستحقين على حدة .

(فتوى رقم ١٥ فى ١٩٥٤/١/١٣)

قاعدة رقم ([illegible])

المبـــدا :

حدد كل من قانون المعاشـــات الملكية رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ وقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ طوائف الموظفين الذين تسرى عليهم احكامه . فلا يجوز ، بغير قانون خاص ، معاملة ضباط حرس الجمارك والمصايد المعاملين بقانون المعاشات الملكية ، بقـــانون المعاشات العسكرية .

ملخص الفتـــوى :

قد بحث قسم الراى مجتمعا تطبيق قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ على ضباط مصلحة خفر السواحل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ يونية سنة ١٩٤٠ وطلب وزارة الحربية والبحرية الرأى فى تطبيقه على ضباط حرس المصايد بجلسته المنعقدة فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤٩ وانتهى رأيه الى أنه بمقارنة نصوص القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمعاشات الملكية وعلى الاخص المواد ١ و ١١ و ١٨ و ١٩ بنصوص القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية وعلى الاخص المواد ١ و ٤ و ٦٤ و ٦٥ يتبين أن كلا من هذين القانونين قد حدد طوائف الموظفين الذين تسرى عليهم احـــكامه ولما كانت المادة ١٣٦ من الدســـتور تنص على انه لا يجوز تقرير معاش على خزانة الحكومة الا فى حدود القانون فانه لا يجوز بغير قانون خاص معاملة ضباط حرس الجمارك والمصايد المعاملين بقانون المعاشات الملكية بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ لأن المعاملة بهذا القانون مقصورة على ضباط الجيش البري والبحري وقوة الطيران الحربى بما فيهم الاطباء البيطرين والصيادلة العسكريين وكذلك صف ضباط وعساكر الجيش البرى والبحرى وقوة الطيران الحربي .

اما قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ يونية سنة ١٩٤٠ بتطبيق قانون المعاشات العسكرية على ضباط خفر السواحل مخالف للقـــانون خصوصا وان مصلحة خفر السواحل قد نكرت بين المصالح الملكية فى المادتين ٥٤ و ٦٥ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ويقتضى الامر لتصحيح الاوضـــــاع

القانونية أن يصدر قانون يرجع أثره الى تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء المشار اليه باجازة الوضع الحاضر ويمكن أن ينص فيه على سريان قانون المعاشات العسكرية على ضباط حرس المصايد والجمارك .

(فتوى رقم ٨٦/٤/٧/٢٠٠ — فى ١٩٤٩/٦/٢٨)

قاعـــدة رقـــم (٦٨)

المبـــــدأ :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية — انطباق احكامه على كل من حصل على عريضة ضابط من تاريخ صدوره ولو كان موظفا ملكيا قبل ذلك — انتفاع هؤلاء بمزايا ذلك القانون سواء فى مدد خدمتهم الملكية أو العسكرية .

ملخص الحـــكم :

يبين من استظهار المادة الاولى من المرســـوم بقـــانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية والمواد الاولى والثامنة والعشرين والخامسة من المادة الخمسين من المرســـوم بقـــانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، انها قد نصت جميعـــا فى جلاء على أن أحكام القانون الاخيرة هى وحدها — دون غيرها من القوانين واللوائح الأخرى — الواجبة التطبيق فى حق كل من حصل على عريضة ضـــابط ابتداء من تاريخ صدور ذلك القانون ، وانه لا يطبق أى قانون آخر فى هذا الشأن ، كما سوت هذه النصوص فى الحكم بين من كان ضابطا من بدء خدمته ومن كان موظفا ملكيا قبل حصوله على عريضة ضابط ، وجعلت المناط فى تطبيق أحكام هذا القانون الحصـــول على العريضة ، فهى قد اعتبرت الموظف الملكى الذى حصل على عريضة ضـــابط وكأنه ضـــابط من بدء خدمته دون أعتداد بسابقة خدمته الملكية ، ومن ثم لزم أن يطبق فى شأن قانون المعاشات العسكرية بكل ما فيه من مزايا ، ومنهـــا ما نص عليه فى المادة الرابعة (الخاصة بمدد الخدمة فى السودان) ، ســـواء

من مدة خدمته الملكية أم عن مدة خدمته العسكرية ، وهذا هو ما نصت عليه صراحة الفقرة الخامسة من المادة الخمسين .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٨)

قاعـــدة رقـــم (٦٩)

المبـــدا :

المادة الرابعة من القـــانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ — القول بقصر تطبيقها على من قضى مدة الخدمة بالسودان بصفة ضابط دون غيره — في غير محله .

ملخص الحـــكم :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ معدلة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٩ ، على ما يأتى : « الضباط الحائزون لرتب تـــرر لها ماهية خصوصية للسودان تكون تسوية معاشهم أو مكافآتهم باعتبـــار هذه الماهية الخصوصية وذلك فى الاحوال الآتية : (أ) اذا كان الضـــابط أثناء خدمته فى السودان أو وقت الحرب قد أحيل الى المعـــاش أو رفت بسبب عاهات أو أمراض أو جروح جعلته غير قادر على البقاء فى خدمة الجيش . (ب) اذا خدم الضابط سنتين كاملتين فى السودان ولا يدخل فى حساب السنتين المذكورتين فى الفقرة (ب) المدة التى تقضى فى السودان بالصفوف قبل حصـــول على مريضـــة ضابط ، ويبين من الاطلاع عـــلى هذه المادة ، ومن استظهار نصـــوص القانون الأخرى ، أنه لا وجه للقول بقصر الافادة من أحكام تلك المادة على من قضى المدة المنصـــوص عليهـــا فيها « بصفة ضـــابط » دون غيره ، اذ فى القول بذلك تخصيص بغـــير مخصص من النص ، ذلك أن الفقرة (ب) من المادة الرابعة جرى نصـــها كما يلى « اذا خدم الضابط فى السودان . والضـــابط فى مجال تطبيـــق أحكام قانون المعاشات العسكرية هو من كان كذلك عند تطبيق أحكام ذلك القانون عليه . ولم تنص المادة على أن تكون الخـــدمة فى الســـودان « فى وظيفة ضـــابط » ، والأصل أن المطلق يجرى على اطلاقه ما لم يرد

من النص ما يخصصه . ولو قصد الشـــارع الى غير ذلك لنص صراحة على ذلك ، كما نص فى المادة ٥٤ من قانون المعاشـــات العســكرية على كيفية معاملة الضباط المنقولين الى الخـدمة الملكيـة ، واحال فى بيـــان كافة معاملتهم فى خصوص المعـــاش الى المادة ١٨ من قانون المعاشـــات الملكية . وفضـــلا عن ذلك فان القول بغير ما تقـدم يؤدى الى أن يطبق فى حق الضبـــابط قانون المعاشات الملكية بالنسبة لمدة خدمته بالســـودان وقانون المعاشات العسكرية بالنسبة لما عداها ، وفى ذلك مخالفة صريحة لأحكام المادة الاولى من القـــانون الاول والمواد الاولى والثامنة والفقـــرة الخامسة من المادة الخمسين من القانون الثانى . كمـــا انه لا وجه من جهة أخرى لاستنباط حـــكم مخـــالف لصريح نص الفقـــرة « ب » ســـالفة الذكر بطريق القياس على ما نص عليه فى ختـــام المادة الرابعة من انه « لا يدخل فى حســـاب السنتين المذكورتين فى الفقـــرة « ب » المدة التى تقضى فى السودان بالصنوف قبل الحصول على عريضة ضـــابط » — لا وجه لذلك : (أولا) لأن هذا النص استثناء من الحكم العام ، والاستثناء لا يقاس عليه ولا يجوز التوسع فيه (وثانيا) لأن استثناء الصف الضابط والعساكر من أحكام المادة الرابعة لا يعتبر فى الواقع من الأمر اســـتثناء ، وانما هو تطبيق ســـليم لما نص عليه فى المادة الثانية من قانون المعاشـــات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ من انه « .... لا يجرى حكم الاستقطاع على الصف الضباط والعساكر . والخدمات التى لم يجر على مرتبهـــا حكم استقطاع السبعة والنصف فى المائة لا يجوز حســـابها فى تســـوية المعاش أو المكافأة .... » ، وما نص عليه فى الفقـــرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون المشار اليه من ان « ... مدة الخـدمة التى تقضيته بصفة صف ضـــابط او عسكرى لا تخولهم اى حق كان فى المعـــاش أو المكافأة » ، ومرد ذلك كله الى أن مدة خدمة الصف الضباط والعســـاكر ليست خدمة دائمة مما يستقطع عنهـــا احتياطى المعـــاش حتى تدخل فى تسوية المعاش .

(طعن رقم ٨٠٢ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/١٨)

قاعـدة رقـم (٧٠)

المبـــدأ :

المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — نصها على سريان أحكامه على القوات الفرعية بالقوات المسلحة لحين تقرير أحكام خاصة فى شأنهم — صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن معاشات القوات المسلحة — سريانه على الفئات التى حددتها المادة الاولى — عدم دخول رتبة مساعد أو ضمن هذا التحديد لدخول راتبها فى فئة الرواتب العاليـة — أثر ذلك استبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ١١٦ لسـنة ١٩٦٤ بالنسبة لمن يشغل هذه الرتبة وانطباق أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتـوى :

إن المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين تنص على سريان أحكامه على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصـوص عليها فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شـأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ، وذلك لحين تقرير أحكام خاصة فى شأنهم .

وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة وأصبح هو القانون الواجب التطبيق بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكامه دون القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

وقد حددت المادة الاولى من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر المنتفعين بأحكامه ونص فى الفقرة (ب) منها على الضباط الشرف والمساعدون والمتطوعون من ضباط الصف والجنود ومجندو الخدمة براتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية . ونص فى الفقرة ج على ضباط الصف والجنـود المجنـدون ومن فى حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية ثم نص فى عجز هذه المادة على أن يعتبر فى حكم المجندين الزاما ضباط الصـف

والجنود الذين يعاملون من الناحية المالية معاملة المجندين الزاما سواء كانوا متطوعين عاديين أو مجددى خدمة بالراتب العادى من المجندين الالزاميين أو من المتطوعين العاديين أو الطلبة المتطوعين بالمنشآت التعليمية للقوات المسلحة .

وإذ كانت القوات الجوية هي من القوات الفرعية طبقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة الاولى من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فلا تسرى الفقرة ج من المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالفة الذكر بالنسبة لها الا على ضباط الصف والجنود المجندين ومن فى حكمهم وهم من يعاملون من الناحية المالية معاملة المجندين الزاما سواء كانوا متطوعين عاديين أو مجددى خدمة بالراتب العادى من المجندين الالزاميين .

هذا وأن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذى نص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ على تطبيقه على ضباط الصف والجنود المجندين بالقوات المسلحة الفرعية اورد فى جدول فئات الرواتب الملحق به راتب المساعد الاول فى فئة الرواتب العالية مما يترتب عليه استبعاد تطبيق أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لمن يشغل هذه الرتبة وينطبق عليه أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

(فتوى رقم ٧٨ — بتاريخ ١٩٦٨/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٠ — تكييفه فى المادة الثالثة — الفئات التى تخضع له — تعرض المادة ٤٤ لحالة صاحب المعاش الذى سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية — نصها على معاملته فيما يختص بمدة خدمته المدنية الحكمية بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ —

شرط هذه المعاملة هو ان يكون معينا باحدى الوظائف بالميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة او احدى الفئات المشـار اليهـا فى المادة ٣ — امكان الاستفادة من هذه المعاملة فى ظل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشرط ان تكون المؤسسة التى يعمل بها من المؤسسات التى تطبق نظام موظفى الدولة او يصدر بانتفاع موظفيها به قرار من وزارة الخزانة — تخلف كل من هذين الشرطين فى رئيس مجلس ادارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة — ميزانية — مؤسسة عامة — المرجع فى تحديد وصف الميزانية هو سند انشاء الجهـة المراد وصف ميزانيتها — لا مجال للاجتهاد فى هذه الخصوصية .

ملخص الفتـوى :

سبق أن عرض على اللجنة الثالثة للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٧/٧/٢٤ أن قانون التأمينات الاجتماعية هو الواجب التطبيق على على السيد المهندس/.. .. .. خلال مدة رئاسته لمجلس ادارة مؤسسة ضـاحية مصر الجـديدة على أن يـكون له الحق فى طلب تحويل معاشه الى هيئة التامينات الاجتماعية التى أشارت اليها المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، واستندت اللجنة الثالثة فى رأيها الى أن السيد .. .. .. عين بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٦٢ رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة ضـاحية مصر الجديدة بمقتضى القرار الجمهـورى رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ ، وقد نص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وهو القانون وهو القانون القائم فى التاريخ المشار اليه فى المادة الثالثة منه على أن « يخضع لنظام المعاشـات من موظفى الاقليم المصرى الفئات الآتية :

(أ) المنتفعون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسـنة ١٩٥٦ وكذلك موظفو الطوائف والهيئات التى تقرر ضمها الى المنتفعين بأحكامه بقـرار من رئيس الجمهورية .

(ب) الموظفون الذين يعينون بعد العمل بهذا القانون فى الوظائف الدائمة أو الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة وميزانيات الجامع

الأزهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجلس المديريات وادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية .

ولما كانت المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر تنص على أنه « اذا كان صاحب المعاش سبق معاملته بأحكام قوانين المعاشات العسكرية ، عومل فيما يختص بمدة خدمته المدنية الجديدة بموجب المرسوم رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، ومن ثم فان شرط استمرار معاملة الموظف بالمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ، هو تعيينه فى احدى الوظائف بالميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة أو احدى الهيئات المذكورة بالنص .»

ولما كان المرجع فى تحديد وصف الميزانية هو سند انشاء الجهة المراد وصف ميزانيتها بحيث اذا ما وصف سند انشاء الجهة ميزانيتها بأنها مستقلة أو ملحقة وكان ذلك فى حدود القانون فانه لا مجال للاجتهاد فى هذه الخصوصية بعد ذلك .

وقد نص القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة القائم وقتئذ فى مادته الاولى على ان « للمؤسسات العامة شخصية اعتبارية » كما نصت المادة ١٥ منه على ان تكون للمؤسسات العامة ميزانيات خاصة بها ومفاد ذلك ان كل مؤسسة عامة تكون ميزانيتها مستقلة طبقا للقانون . ونظرا لأن القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة عامة لضاحية مصر الجديدة قد نص فى المادة الثالثة منه ، على ان تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشئون البلدية والقروية بالاقليم الجنوبى تسمى مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتعتبر أموالها أموالا عامة ونصت المادة الرابعة على أن يكون للمؤسسة المذكورة ميزانية مستقلة ، وفضلا عن ذلك قضت المادة السادسة من هذا القانون بأن مجلس ادارة المؤسسة سالفة الذكر هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها وله على الأخص وضع اللائحة الداخلية للمؤسسة ويبين فيها بوجه خاص اختصاصات مدير المؤسسة وينظم التوظف بها وكذلك النظم المالية والادارية والفنية دون التقيد بالنظم الحكومية ولذلك فان قوانين التأمين والمعاشات الحكومية لا تسرى على العاملين بمؤسسة

ضاحية مصر الجديدة كما أنها لم يصدر قرار جمهورى بضم هذه المؤسسة الى المنتفعين بأحكام هذه القوانين .

(فتوى رقم ٧٤٥/١/١٩٦٧ — جلسة ٢٧/١٢/١٩٦٧)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

ضباط القوات المسلحة — تعيين — معاش القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من احكام رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه — نصه فى مادته الاولى على جواز تعيين رعايا الدول العربية ضباطا فى القوات المسلحة — وجوب ان يقدر هذا الاستثناء بقدرة فينتج اثره فى نطاق التعيين وحده — عدم افادة رعايا الدول العربية الذين يعينون ضباطا فى القوات المسلحة من احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان المعاشات والمكافآت والتامين والتعويض للقوات المسلحة — التوصية بتعديل القانون المذكور على نحو يسمح بمعاملة رعايا الدول العربية الذين يعينون ضباطا بالقوات المسلحة معاملة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة فى مجال تطبيق هذا القانون .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تناول بالتنظيم القواعد والنظم الخاصة بخدمة الضباط العاملين فى القوات المسلحة ، وبديهى أن هذا التنظيم انما ينصرف الى المواطنين وحدهم باعتبار أنه لا يجوز تعيين ضباط بالقوات المسلحة من الاجانب ، ويؤيد ذلك ما نص عليه هذا القانون فى المادة ١٣٨ منه من أن تنتهى خدمة الضباط لأحد الاسباب الآتية : (١) .. .. ..

(٦) نقد جنسية الجمهورية العربية المتحدة ... » وبتاريخ ٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٨ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ بوضع استثناء من احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر ، ونص فى مادته الاولى على أنه « استثناء من احكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه يجوز ان يعين ضباطا بالقوات المسلحة رعايا الدول العربية من بين الفئتين الآتيتين متى اقتضت الضرورة تعيينهم .

١ — خريجى الكليات العسكرية بالجمهورية العربية المتحدة .

٢ — الحاصلين على الشهادات الجامعية ......

وتسرى على هذا التعيين كافة أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما عدا شرط التمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة » .

ومفاد ما تقدم أن الاصل فى تعيين ضباط القوات المسلحة أن يكون مقصورا على المواطنين دون الاجانب ، وذلك اصل مقرر فى جميع الوظائف على اختلاف أنواعها بحسبان أن تولى الوظيفة العامة هو اشتراك فى ادارة دفة الحكم فى الدولة بقدر ما تتيحه الوظيفة لشاغلها وتفرض عليه من مسئوليات وواجبات ، فذلك من قبيل الحقوق والتكاليف التى استقر القانون الدولى على قصرها بصفة عامة على أبناء الدولة دون الاجانب ، لكنه استثناء من ذلك أجاز المشرع تعيين رعايا الدول العربية ضباطا بالقوات المسلحة متى اقتضت الضرورة تعيينهم ، استجابة لدواعى هذ الضرورة واتساقا مع منطق الاواصر التى تربط بين جميع الدول العربية باعتبارها تشكل أمة واحدة وتعيش فى ظروف متقاربة .

ومن حيث أن تعيين رعايا الدول العربية ضباطا بالقوات المسلحة على النحو سالف الذكر ، وقد جاء استثناء من الاصل العام المقرر فى هذا الشأن فانه يتعين أن يقتصر هذا الاستثناء على ما قصره عليه المشرع وأن يقدر بقدره فينتج أثره فى نطاق التعيين وحده وفى مجال التشريع المستثنى منه دون غيره وبذلك فان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ جاء استثناء من أحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ومن ثم ينحصر دوره فى مجال هذا القانون ، فاذا تم التعيين ، فليس ثمة سند من التشريع لأن

يمد هذا الاستثناء الى احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ، فهذا القانون الاخير لم يتضمن نصا يبيح سريان احكامه على الاجانب ، كما ان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٨ لم يتضمن مثل هذا النص وانما جاء — كما سلف القول — باستثناء محدد بالتعيين فى خدمة القوات المسلحة دون ما يترتب على هذه الخدمة بعد انتهائها من آثار تتصل بالمعاشات وغيرها مما نظمه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن المقرر ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع فى تفسيره .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما تقدم فقد درج المشرع على وضع تنظيم خاص لتوظيف الاجانب وتحديد حقوقهم وحرص على النص فى جميع التشريعات التى تولت هذا التنظيم فى مختلف الوظائف على انه لا يجوز منح الاجنبى معاشا او مكافأة عن مدة خدمته ، وذلك كقاعدة عامة ، فقد نص المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٦ بشرط توظيف الاجانب فى مادته الاولى على أنه « لا يجوز اسناد اية وظيفة عامة مدنية كانت او عسكرية الى اجنبى الا فى احوال استثنائية .. » .. ثم نص فى المادة ١٢ على انه « لا يمنح الموظف الاجنبى أى معاش او اية مكافأة عن مدة خدمته » ، وكذلك فان قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نص فى المادة (٥٥) منه على انه « لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظفين والمستخدمين والعمال الاجانب وذلك عدا من يستظلون بقوانين خاصة » واخيرا نص قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن القواعد والنظم الخاصة باستخدام الاجانب فى الجمهورية العربية المتحدة فى المادة العاشرة على انه « لا يمنح الاجنبى عن مدة خدمته معاشا او مكافأة ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية منح مكافآت خاصة اذا اقتضت ذلك مبررات استثنائية . » .

ومن حيث أنه يخلص مما تقدم ان رعايا الدول العربية الذين يعينون ضباطا بالقوات المسلحة لا يخضعون للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يفيدون من احكامه على انه وان كان ذلك ، وكان رعايا الدول العربية اجانب فى مفهوم تشريعات الجنسية ، الا انهم لا شك يتميزون بوضع خاص يفرقهم من سائر رعايا الدول الاخرى فهم يرتبطون بمواطنى

الجمهورية العربية المتحدة يرتبطون بشتى من وحدة القومية واللغة والتراث ، وتماثل الظروف التى تحيا فيها الأمة والمبادىء التى يكافحون من أجلها ويضحون بكل ما يملكون فى سبيلها ، وهى وشائج قديمة متوثقة فى الماضى البعيد ، ولا تزال تزداد قوة وتقاربا يوما بعد يوم ومن أجل ذلك كانت هذه الدول برغم ما بينها من حدود أمة عربية واحدة يحيطها اطار القومية العربية وتتكاتف شعوبها وتتوثق صلاتها وتتحدد مبادئها وأهدافها ، ولا شك ان هذه الاعتبارات هى التى دعت المشرع الى أن يجيز تعيين رعايا الدول العربية ضباطا فى القوات المسلحة مع خطورة هذه الوظائف واتصالها الوثيق بسيادة الدولة وأمنها وهم اذ يعينون فى هذه الوظائف فانهم يتساوون مع المواطنين فيما يبذلونه من تضحيات نداء الوطن ونداء الأمة ، فالحرب اذا نشبت لا تفرق فى المشتركين فيها بين وطنى وآخر من رعايا الدول العربية وانها جميعهم فى التعرض للأخطار والتضحيات سواء ، ومن أجل ذلك كان من الواجب أن يسوى بينهم فى الحقوق مثلما يسوى بينهم فى الواجبات ، وان يمنح كل على سواء المعاشات والتأمينات والتعويضات المقررة بغير تفرقة .

ومن ناحية أخرى فانه اذا كان المشرع يقرر كقاعدة عدم منح الاجنبى معاشا أو مكافأة عن مدة خدمته فان مرد ذلك أن وضع الاجنبى فى البلاد واقامته بها محددة بفترة زمنية موقوتة ، وفوق ذلك فان الموظف الاجنبى يتقاضى مرتبا كبيرا تراعى فيه زيادة ملحوظة نظرا لاعتبارات معينة كاغترابه عن بلده وما يتوفر له من خبرة خاصة ، لكن رعايا الدول العربية الذين يعينون ضباطا بالقوات المسلحة يخضعون لاحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ شأنهم شأن الضباط من الوطنيين وذلك بصريح نص المادة الأولى من من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٨ سالف الذكر وقد تضمن ذلك القانون جدولا بمرتبات ورواتب الضباط ، ومن ثم فلا امتياز للضباط من رعايا الدول العربية على غيره من الضباط المواطنين فى هذه الناحية يبرر حرمانه من المعاش أو المكافأة .

وتلك جميعها اعتبارات تدعو الى تعديل التشريع بما يسمح بتوحيد المعاملة بالنسبة الى جميع ضباط القوات المسلحة من المصريين ومن رعايا الدول العربية فيما يتعلق بالافادة من أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى التوصية بتعديل القانون رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر على نحو يسمح بمعاملة رعايا الدول العربية الذين يعينون ضباطا بالقوات المسلحة معاملة الضباط من رعايا الجمهورية العربية المتحدة فى مجال تطبيق هذا القانون .

(ملف رقم ٢٠٥/١/٤٧ — جلسة ١٩٧١/٦/٩)

قاعــدة رقــم (٧٣)

المبــــدأ :

التعويضات العسكرية المحتفظ بها للافراد العسكريين المنقولين من مصلحة السواحل الى مصلحة امن الموانى طبقا للمادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ تستهلك مما يحصلون عليه فى المستقبل من علاوات الترقية وحدها اعتبــارا من تاريخ نقلهم — ترديد المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشان هيئة الشرطة ذات الحكم الذى تضمنته المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ كان لدفع اية شبهة قد تثور حول مدى الالتزام بهذا القرار باعتباره فى مرتبة تشريعية ادنى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة والذى يسرى فى شان افراد القوات المسلحة الفرعية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ — مقتضى ذلك ان ما قضت به المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ لا يعدو ان يكون من قبيل اقرار ما اتبع حيال هؤلاء الافراد تنفيذا لقــرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

ملخص الفتــوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لســـــنة ١٩٦٩ ينص فى المادة ٣ منه على أن « ينقل الى وزارة الداخليـــة الافراد العسكريون والمدنيــون

العاملون بادارة واقسام حرس الجمارك بمختلف الرتب والدرجات فيما عدا الضباط وضباط الشرف والمساعدين على أن يعامل العسكريون منهم وفقا لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ ويستمر العسكريون فى تقاضى رواتبهم الحالية كما يحتفظون بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات وعلاوات اضافية التي يتقاضونها على أن تستنفد مما يحصلون عليه فى المستقبل من علاوات الترقية » كما تنص المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة على أن « الافراد العسكريون المنقولون الى مصلحة الموانى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ يستمرون فى تقاضى الرواتب التى كانوا يتقاضونها عند نقلهم مع خضوعهم لاحكام قانون هيئة الشرطة ويحتفظون بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية من بدلات اضافية التى كانوا يتقاضونها على أن تستنفد مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات الترقية » ويتضح من هذين النصين انهما تضمنا حكما واحدا من مقتضاه أن يستمر الافراد العسكريون المنقولون الى مصلحة امن الموانى طبقا للقرار الجمهورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ فى تقاضى الرواتب التى كانت تصرف لهم عند نقلهم الى هذه المصلحة وبأن يحتفظوا بصفة شخصية بالتعويضات العسكرية التى كانت تمنح لهم من بدلات وعلاوات اضافية على أن تستنفد مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات ترقية ، ولذلك فان استنفاذ التعويضات العسكرية المحتفظ بها لهؤلاء العسكريين يقتصر على ما يحصلون عليه فى المستقبل من علاوات ترقية ، ولقد رددت المادة ١١٨ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ نفس الحكم الذى تضمنته المادة ٣ من القرار الجمهورى رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ دفعا لأى شبهة قد تثور حول مدى الالتزام بهذا القرار باعتباره فى مرتبة تشريعية أدنى من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة — والذى يسرى فى شأن افراد القوات المسلحة الفرعية بموجب القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٥ — بهذه المثابة فان ما تقضى به تلك المادة من استمرار هؤلاء الافراد فى تقاضى التعويضات العسكرية التى كانت تصرف لهم ابان فترة عملهم بحرس الجمارك مع قصر استنفادها مما يحصلون عليه فى المستقبل من علاوات ترقية لا يعدو أن يكون من قبيل اقرار ما اتبع حيالهم تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه .

وتأسيسا على ما تقدم فانه يتعين تطبيق الحكم الذى تضمنته المادة ٢١٨ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويضات العسكرية والعلاوات الاضافية التى يحصل عليها الافراد العسكريون المنقولون الى مصلحة أمن الموانى بوزارة الداخلية بصفة شخصية مما يحصلون عليه بعد ذلك من علاوات ترقية وذلك اعتبارا من تاريخ نقلهم .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن التعويضات العسكرية المحتفظ بها للافراد العسكريين المنقولين من مصلحة السواحل الى مصلحة أمن الموانى طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٩ تستهلك مما يحصلون عليه فى المستقبل من علاوات الترقية وحدها .

(ملف ٨٦/٢/٣٦٠ — جلسة ١٩٧٥/٤/٩)

قاعـدة رقـم (٧٤)

المبـــدأ :

معاشات الضباط العسكريين الذين ينقلون الى السلك المدنى — نص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ على تسويتها طبقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عن مدة الخدمة العسكرية — سريان هذا القانون يكون من تاريخ النقل الى الخدمة المدنية — تعديله بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ — عدم سريان هذا التعديل على من نقلوا الى السلك المدنى قبل نفاذه .

ملخص الفتـوى :

تنص المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أن « يسوى معاش الضباط الموجودين فى الخدمة العاملة وينقلون الى الخدمة الملكية بعد أن يكونوا قد اكتسبوا حقا فى

المعاش حسب قوانين المعاشات العسكرية باحدى الطريقتين المبينتين بعد حسب رغبتهم .

(أ) يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عند دخوله التخصصية الملكية ويضاف الى هذا المعاش جزء واحد من خمسين جزءا من ماهيته الاخيرة أو من متوسط الماهية فى السنة أو السنتين الاخيرتين حسب الحالة .

(ب) يسوى المعاش طبقا لاحكام هذا القانون عن مجموع مدة خدمتهم الملكية والعسكرية .

وتطبق أحكام قوانين المعاشات العسكرية عند حساب مدد الخدمة العسكرية .

اما اذا كان الضابط لم يكن قد اكتسب حقا فى المعاش عند قبوله فى الخدمة الملكية فيسوى معاشه أو مكافأته طبقا لاحكام الفقرة (ب) السابقة » .

ويستفاد من هذا النص أن المشرع أجاز تسوية معاش الموظف المنقول من السلك العسكرى الى السلك المدنى عن مدة خدمته العسكرية طبقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية وذلك استثناء من الاصل الذى يقضى بأن يكون حساب معاش الموظف الذى تغيرت صفة وظيفته من مدنية الى عسكرية أو بالعكس طبقا للقانون المتفق عليه مع هذه الصفة عند انتهاء خدمته وهو ذات الاصل الذى اكده المشرع فى الفقرة (ب) من هذه المادة ، ومن ثم يتعين اعمال هذه الرخصة فى اضيق الحدود .

ولما كانت المادة سالفة الذكر قد نصت فى الفقرة (أ) على ان يعمل حساب المعاش الذى يستحقه الضابط عن مدة خدمته العسكرية عند دخول الخدمة المدنية — ومقتضى ذلك أن تاريخ النقل الى الخدمة المدنية هو الذى يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية فى شأن مدة دخوله الخدمة المدنية — ومقتضى ذلك أن تاريخ النقل الى الخدمة المدنية هو الذى يحدد نطاق سريان قانون المعاشات العسكرية فى شأن مدة

الخدمة العسكرية ، اى ان المركز القانونى للموظف فى خصوص تسوية المعاش عن مدة الخدمة العسكرية انما يتحدد بهذا التاريخ تطبيقا للقانون المعمول به وقتئذ دون التعديلات اللاحقة ، الا اذا نص فيها على غير ذلك .

فعلى هذا المقتضى فان معاش الضباط عن مدة خدمتهم العسكرية الذين نقلوا الى السلك الدبلوماسى فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ انما يسوى وفقا لاحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ قبل تعديله بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٤ سالف الذكر .

(فتوى رقم ٦٣٣ — فى ١٩٦٠/٧/٣١)

الفـــرع الثـــانى

الضمائم والمدد الاضــافية

قاعــدة رقــم (٧٥)

المبــدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة اثناء مدد الحرب المشار اليها بالفقرة الاخيرة من المادة ٧٤ ثم تركوا الخدمة بها والتحقوا بالحكومة او القطاع العام قبل العمل بهذا القانون — افادتهم من حكم المادة ٧٤ من هذا القانون ومعاملتهم بالتالى معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ و ٧ من هذا القانون •

ملخص الفتــوى :

يستفاد من المواد ١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، من القانون المرافق للقرار الجمهورى بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتــأمين والتعويض للقوات المســلحة ، أن الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة او معها أو كانوا من افرادها اثنــاء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلســطين أو الاعتداء الثــلاثى والتحقوا بشركات القطاع العام قبل العمل بأحكام القانون المشار اليه يفيــدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم فانهم يعاملون من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ منه معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين عند انتهاء خدمتهم بصفة نهائية من خدمة الحكومة او القطـــاع العام ذلك أن عبارة « من خدم منهم بوزارة الحربية او بالقوات المسلحة أو معها أو كان من افرادها » الواردة فى الفقرة الاخيرة من المادة ٧٤ المشار اليها لا تنصرف الى العاملين المدنيين بالقوات المسلحة او بوزارة الحربيــة

وقت العمل بالقانون لأنهم يستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لمدد الحرب المشار اليها دون حاجة الى الاستناد الى الفقرة الاخيرة من هذه المادة والتى تصدق بها فئة أخرى غير الموجودين فعلا فى خدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة هى فئة من خدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معهما قبل العمل بالقانون المذكور وتقاعدوا بعد العمل به فهؤلاء يتساوون مع العاملين المدنيين الموجودين بخدمة وزارة الحربية أو القوات المسلحة عند العمل بالقانون فى الانتفاع بقاعدة الضم عن مدة خدمتهم خلال مدد الحرب المشار اليها .

وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم أيا كان قانون المعاشات المعامل به كل منهم .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى تأييد ما انتهت اليه اللجنة الأولى من أن حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والعمال المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معهما أو كانوا من أفرادها أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا القانون .

(فتوى رقم ١٠٦٠ — فى ١٩٦٧/١٠/٩)

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — نصه فى المادة ٧٤ فقرة ثالثة منه على معاملة الموظفين والعمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة من حيث الضمائم والمدد الاضافية معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين — النص على أن ينتفع

بحكم الفترة السابقة من خدم من هؤلاء الموظفين والعمال بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من أفرادها أثنـاء الحرب العالميـة الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى — تعبيرى « حملة فلسـطين » و « الاعتداء الثلاثى » — يختلفان عن حالة الحرب مع اسرائيل — حمـلة فلسطين والاعتداء الثلاثى لهما تاريخ محدد البدء والانتهاء بخلاف حالة الحرب التى لاتزال قائمة — لا محل للاستشهاد بالأمر الملكى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ باعتبار مدد الخدمة فى بعض المناطق فى اثناء حرب فلسطين مدد حرب — هذا الأمر صدر بناء على المرسـوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية الذى لا تفيـد الطالبة من احكامه هذا الأمر حدد مدة حملة فلســـطين من ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ الى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ وعندما اراد الخروج على هذه المدة بالنسبة لبعض القوات فى المناطق المجاورة لفلسطين استعمل تعبير « الحالة العسكرية القائمة بفلسطين » .

ملخص الفتـوى :

ان الفتوى السابق صدورها فى هذا الشأن بجلسة ١٢ من ينـــاير سنة ١٩٦٩ هى التى تتفق وصحيح حكم القانون ، فبالاضافة الى الاسباب التى بنيت عليها تلك الفتوى يلاحظ أن نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر قرر فى فقرته الثالثة معـاملة الموظفين والعمال المدنيين الذين يعمـلون بالقـوات المسـلحة من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصـوص عليهـا فى المادتين ٦ و ٧ معـاملة الافراد الاحتياط والمكلفين . كما قرر هذا النص فى فقرته الاخيرة أن ينتفع بحـكم الفقـرة السابقة من خدم من هؤلاء الموظفين والعمـال بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كان من افرادها أثنـاء الحرب العالميـة الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى .

فالمشرع قد استعمل تعبيرات محددة للمدد التى تحسب مضـــاعفة فى حساب المعاش أو المكافأة طبقا لنص الفقـرة الاخيرة من المادة ٧٤ وهذه

المدد المحددة هي التى قضيت اثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى .

ومن حيث ان « حملة فلسطين » بدأت فى ١٥ من مايو ١٩٤٨ وانتهت فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ كما أن « الاعتداء الثلاثى » كان خلال المدة من ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٥٦ الى أول مارس سنة ١٩٥٧ حسبما حدده القرار الجمهورى رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٧ وكلاهما يختلف كلية عن حالة الحرب بيننا وبين اسرائيل ، فالمشرع لم يستعمل فى نص الفقرة الاخيرة من المادة ٧٤ سالف الذكر عبارة حالة الحرب أو الحالة العسكرية القائمة فى فلسطين ، وانما لجأ الى استعمال تعبيرات اخرى ذات مدلول مختلف وهى حملة فلسطين والاعتداء الثلاثى وكلاهما بدأ وانتهى فى تاريخ محدد معلوم ولو أراد المشرع الاعتداد بحالة الحرب لنص على ذلك صراحة ولكان اتخذ من قيام هذه الحالة معيارا يتم على أساسه معاملة العاملين المدنيين بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة ، ومبررا لمضاعفة مدد خدمتهم فى حساب المعاش أو المكافأة ، اما وقد اقتصر على المدة التى استغرقتها حملة فلسطين وتلك التى وقع خلالها الاعتداء الثلاثى ، مع كون حالة الحرب لا تزال قائمة ، فقد دل بذلك على قصده واظهر ارادته صريحة فى الاعتداد بزمن حملة فلسطين والاعتداء الثلاثى دون حالة الحرب القائمة ، ومن ثم تعين — نزولا عند رغبة المشرع عدم الخلط بين حالة الحرب وبين حملة فلسطين والاعتداء الثلاثى مع وضوح الفارق بينها .

ومن حيث انه لا محل للاستشهاد بالأمر الملكى رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بتعديل الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٠ الخاص باعتبار مدد الخدمة التى قضيت فى بعض المناطق فى أثناء حرب فلسطين مدد حرب — لا محل للاستشهاد بهذا الأمر من ناحيتين ، فمن ناحية صدر هذا الأمر استنادا الى نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، وبديهى أن هذا المرسوم بقانون لا يسرى على السيدة/ .. .. .. ومن ثم فانها لا تفيد من أحكام هذا الأمر الملكى ، ومن ناحية أخرى فان هذا الأمر حدد مدة حملة فلسطين (وهو التعبير الذى استعمله نص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤) بأنها المدة من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ الى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، وعندما أراد أن يضع تعبيرا يجاوز به هذه المدة ويخص به القوات المسلحة فى المناطق

المجاورة لحدود فلسطين وفى الجزر المحتلة الواقعة فى البحر الاحمر ، فقد استعمل تعبيرا آخر هو « الحالة العسكرية القائمة بفلسطين » فدل بذلك على اختلاف هذه الحالة العسكرية وهى لازلت قائمة عن حملة فلسطين التى انتهت فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم فاذا استعمل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تعبير حملة فلسطين فانما يقصد المدلول الدقيق الواضح من هذا التعبير .

ومن حيث أن مدة خدمة السيدة/ .. .. .. بوزارة الحربية (ادارة الحاكم الادارى العام الفلسطينى) كانت خلال المدة من ٢٥ ابريل سنة ١٩٥٤ حتى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وهى مدة جاءت بعد انتهاء حملة فلسطين ، ولكن وقع خلالها الاعتداء الثلاثى ، ومن ثم فان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تسرى على فترة الاعتداء الثلاثى من مدة خدمتها فقط دون باقى المدة ويحق لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتواها الصادرة بجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٦٩ .

(ملف ٤٤٠/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

عدم جواز تنازل صاحب المعاش عن حساب ضمائم الحرب ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته فى شأن نظام المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض بالقوات المسلحة .

ملخص الفتوى :

أن المستفاد من نصوص القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض بالقوات المسلحة

ان ضمائم الحرب تعتبر من مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بغير توقيتها على طلب من صاحب الشأن ، ولا على مقابل يؤديه عنها ، وقد قصد المشرع من ذلك مضاعفة مدة الخدمة الحقيقية التى يضاعفها العامل ، حيث تتهدده اخطار الحرب وويلاتها ، تعويضا له عن هذه المخاطر ، ولا يكون لصاحب المعاش ان يطلب استبعاد مدة الحرب المضمومة وان ادى حسابها الى نقص فى جملة ما يتقاضاه من معاش واعانة غلاء بسبب ما تؤدى اليه زيادة قيمة المعاش من نقص فى تلك الاعانة ، ذلك أن هذه الاعانة تتميز عن المعاش فى وجودها ونطاقها وما يضاف منها الى معاش المتقاعد نفسه ، يختلف عما يضاف الى معاش المستحقين عنه ، مما لا يجعل النقص فى صافى المعاش امرا محتوما .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز اجابة السيد/ .. .. .. الى طلبه الخلص بعدم حساب ضميمة الحرب ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش .

(ملف ٨٦/٤/٥٩١ — جلسة ١٩٧٣/١/٣)

قاعـــدة رقـــم (٧٨)

المبـــدا :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — والواضح من نصوص هذا القانون ان العاملين المدنيين بوزارة الحربية أو القوات المسلحة او المنتدبين للعمل باحدى هاتين الجهتين يفيدون من حكم المادة ٧٤ منه ومن ثم يعاملون من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عليها فى المادتين ٦ ، ٧ منه معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين ويستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لمدد الحروب التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية — يترتب على ذلك انه لما كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر تنفيذا للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة

مدة الحرب اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ فان مقتضى ذلك افادة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية او المنتدبين للعمل بهاتين الجهتين من احكام القرار الجمهورى المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونيــة سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

ملخص الفتــوى :

ان المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب اعتبارا من ٥ يونيــة سنة ١٩٦٧ بالنسبة لجميع أفراد القوات المسلحة العاملين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ » وتنص المادة (١) من القــانون رقم ١١٦ لســنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشــات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة على أن « تسرى احكام هذا القانون على المنتفعين الآتين بعد والموجودين بالخدمة وقت العمل به ، والذين يعينون بعد صدوره ، وهؤلاء المنتفعون هم : أ ـــ . . ، . . ، . . ب ـــ الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المســـلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » كمـــا تنص المادة (٦) من القانون المشار اليه على أن « تضاف الضمائم الاتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش او المكافاة : أ ـــ مدة مساوية لمدة الخدمة فى زمن الحرب وتحدد مدد الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القـــائد الأعلى للقوات المسلحة افراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشـــتركوا فى الاعمال الحربية » واخيرا فان المادة ٧٤ من هذا القانون تقضى بأن « يعامل الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى الظـــروف العادية من حيث المعاش او المكافاة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها فى جميع الاحوال ، اما فى حالة العمليات الحربية او الحالات المنصـــوص عليها فى المادة ٣١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة على أساس خمسة اسداس آخر مربوط راتب الدرجة المدنيـــة التالية وتلك فى حالات العجز الكلى او الاستشهاد او الفقد اما فى حالات العجز الجزئى فيسوى المعاش بواقع النصف ، ويعاملون من حيث الضمائم والمدد الإضافية المنصوص عليها بالمادتين ٦ ، ٧ معاملة الافراد الاحتيـــاط والمكلفين ، وينتفع بحكم الفقرة السابقة من هذه المادة من خدم منهم بوزارة

الحربية او بالقوات المسلحة او معها او كان من افرادها اثناء الحرب العالمية الفائية او حرب فلسطين او الاعتداء الثلاثي ؛

والواضح من النصوص المتقدمة ان العاملين بوزارة الحربيـــة او القوات المسلحة او المنتدبين للعمل باحدى هاتين الجهتين يفيدون من حـكم المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم فانهم يعاملون من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصوص عليها فى المادة ٦ ، ٧ من هذا القـانون معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين ويستفيدون من قاعدة الضم بالنسـبة لمدد الحرب التى تحدد بقرار من رئيس الجمهورية ، واذ كانت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ الصادر تنفيذا للقـانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد قضت باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة مدة حرب اعتبارا من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ ، فان مقتضى ذلك ولازمه افادة العـاملين المدنيين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية او المنتدبين للعمل بهاتين الجهتين من احكام القرار الجمهورى المشار اليه واعتبار مدة خدمتهم منذ ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ مدة حرب .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن العاملين المدنيين بالقوات المسلحة ووزارة الحربية أو المنتدبين للعمل بهما يفيدون من احـكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ .

(ملف ٨٦/٤/٦٥٨ — جلسة ١٩٧٥/٦/٤)

قاعـــدة رقـــم (٧٩)

المبـــدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — سريان حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٧٤ من القانون المشار اليـــه على الموظفين والعمال المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية او بالقوات المسلحة او معها او كانوا من افرادها اثناء الحرب العالمية او حملة فلسطين او الاعتداء الثلاثى وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خـدمة

الحكومة والقطاع العام بعد العمل بهذا القانون — أثر ذلك أنهم يعاملون من حيث المعاش والمدد الاعتبارية المنصوص عليها في المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون معاملة الأفراد الاحتياط والمكلفين .

ملخص الفتوي :

استبان من المذكرة المرافقة لكتاب مدير عام الادارة العامة للشئون المالية والادارية المؤرخ ١٧ يولية سنة ١٩٦٨ ان الوكيل الدائم لوزير الشئون الاجتماعية أصدر القرار رقم ٧٢ بتاريخ ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥٤ بندب السيدة/.. .. .. الى وزارة الحربية — ادارة الحاكم الادارى العام الفلسطينى — وذلك للاشراف على شئون اللاجئات والسجينات بمنطقة غزة الفلسطينية . وقد وصلت غزة مساء يوم ٢٥ من ابريل سنة ١٩٥٤ وباشرت اعمالها بادارة الحاكم الإداري العام يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٥٤ لمصادفة يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٥٤ عطلة رسمية .

ومن حيث ان السيدة المذكورة لم تكن معاملة بقانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية اذ ان ادارة الفتوي لوزارة العمل قد استعلمت من الوزارة عن قانون المعاشات المعاملة به السيدة المذكورة وذلك بكتابها رقم ٦ المؤرخ ٩ ينساير سنة ١٩٦٩ فأداها مدير عام الادارة العامة للشئون المالية والادارية بوزارة العمل بكتابه رقم ٥٥/١ المؤرخ ١١ يناير سنة ١٩٦٩ ان السيدة المذكورة عوملت بأحكام قانون الادخار رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ والذى عمل به اعتباراً من ١ فبراير سنة ١٩٥٣ واستمرت معاملة بأحكامه حتى أدركها قانون المعاشات رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ والذى عمل به اعتبارا من الاول من اكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم صدر بعد ذلك قانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ الذى حل محله قانون المعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المعاملة به سيادتها حتى الآن . وعلى ذلك فلا وجه لتطبيق أحكام قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ عليها وانما تطبق عليها أحكام قوانين المعاشات النافذة فى حقها .

ومن حيث أن المادة الاولى من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن

« تسرى أحكامه على المنتفعين الذين أوضحتهم المادة المذكورة والموجودين بالخدمة وقت العمل به والذين يعينون بالخدمة بعد صدوره ومن بين هؤلاء الموظفون والعمـــال المدنيون الذين يعملون بالقوات المســلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون » .

وقد نصت المادة (٧٢) من هذا القانون على أن تضاف الضمائم ومدد الخدمة الاضافية المنصوص عليها فى المادتين (٦ و ٧) منه الى مدد خدمة الضباط وضباط الصف والجنود الاحتيــــاط من الموظفين العموميين فى حساب معاشهم أو مكافآتهم عنــد تقــاعدهم نهائيا من خــدمة الحكومة والقطاع العام .

كما نصت المادة (٧٤) منه على أن يعـــامل الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقـــا لقوانين المعاشات الخاضعين لها فى جميع الاحوال أما فى حالة العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ فيســـوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المســـلحة على أساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة التالية وذلك فى حالات العجز الكلى أو الاستشهاد أو الفقد أما فى حـــالات العجـــز الجـــزئى فيسرى بواقع النصف ويعاملون من حيث الضمائم والمدد الاضـــافية المنصـــوص عليها بالمادتين (٦ و ٧) معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين .

وينتفع بحكم الفقرة السابقة من هذه المـــادة من خـــدم منهم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها اذا كان من افرادها أثنـــاء الحـــرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى .

ومن حيث أنه يستفاد ممـــا تقـــدم أن الموظفين المدنيين الذين كانوا يعملون بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو معها أو كانوا من افرادهـــا أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى والذين كانوا بخدمة الحكومة أو القطاع العام وقت العمل بأحكام القانون المشار اليه يفيدون من حكم المادة (٧٤) من هذا القانون ومن ثم فانهم يعاملون من حيث الضمائم والمدد الاضافية المنصـــوص عليها فى المادتين (٦ و ٧)

منه معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين عند انتهاء خدمتهم بصفة نهـــائية من خدمة الحكومة أو القطاع العام ذلك ان عبارة « من خدم منهم بوزارة الحربية او بالقوات المسلحة او معهـــا او كان من افرادها » الواردة فى الفقرة الاخيرة من المادة ٧٤ المشار اليها لا تنصرف الى العاملين المدنيين بالقوات المسلحة او بوزارة الحربية وقت العمل بالقانون لانهم يستفيدون من قاعدة الضم بالنسبة لمدد الحرب الحرب المشار اليها دون حاجة الى الاستناد الى الفقرة الاخيرة من هذه المادة وانما تصد بها فئة اخرى غير الموجودين فعلا فى خدمة وزارة الحربيـــة او القوات المسلحة — هى فئة من خدم منهم بوزارة الحربية او بالقوات المسلحة او معها قبـل العمـل بالقانون المذكور وتقـــاعدوا بعد العمل به فهؤلاء يتساوون مع العـاملين المدنيين الموجودين بخدمة وزارة الحربية او القوات المسلحة عند العمل بالقانون فى الانتفاع بقاعدة الضم عن مدة خدمتهم خـــلال مدد الحـــرب المشار اليها — وهذا الحكم الجديد يسرى عليهم ايا كان قانون المعاشات المعامل به كل منهم .

ومن حيث ان السيدة المذكورة قد ندبت للعمل بوزارة الحربية ادارة الحاكم الادارى العام الفلسطينى خلال المدة من ٢٥ ابريل ســـنة ١٩٥٤ لغاية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٧ وقد وقع الاعتداء الثـــلاثى اثنـــاء مدة خدمتها هذه فان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تسرى على فترة الاعتـــداء الثلاثى من مدة خدمتهـــا فقط دون باقى المدة ويحق لها الانتفاع بحكم المادة ٧٤ من هذا القانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان حكم الفقـــرة الاخيرة من المادة ٢٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يسرى على الموظفين والعمـــال المدنيين الذين خدموا بوزارة الحربية او بالقوات المســـلحة او معهـــا او كانوا من افرادها اثناء الحرب العالمية الثانية او حملة فلسطين او الاعتداء الثلاثى وذلك عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة او القطـــاع العـــام بعد العمل بهذا القانون .

وعلى ذلك فان أحكام هذه المادة تنطبق فقط على الفترة التى وقع فيها الاعتداء الثلاثى من مدة خدمة السيد/.. .. .. اثنـــاء ندبهـــا للعمـــل

بوزارة الحربية (ادارة المحاكم الادارى القسم الفلسطينى) والفين من كامل مدة الخدمة :

(ملف ٨٦/٤/٤٤٠ — جلسة ١٩٦٩/١/١٢)

قاعــدة رقــم (٨٠)

المبــدأ :

المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية — احالة ضابط الى المعاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ ومنحه اقصى معاش الرتبة التالية لرتبته طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ — مقتضاه احتساب مدة خدمة افتراضية هى الفرق بين مدة خدمته الفعلية ومدة الخدمة التى تعطى للرتبة التالية اقصى معاش طبقا للمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه — ادخال هذه المدة فى تحديد المبلغ الذى يحول لحساب المنتفع طبقا لقــرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحويل احتياطى المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة فى المعاش .

ملخص الفتــوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصــادر فى ٢٥ من سبتمبر ســـنة ١٩٥٢ وقد نص على أن « يســوى معاش الضباط الذين اقتضت اعادة تنظيم القوات المسلحة ابعادهم على الوجه الآتى :

اليوزباشية : يمنح كل منهم اقصى معــاش ســاغ حسب مدة خدمته المحسوبة بمصر والسودان . فقد انطوى على حساب مدة خدمة فرضية لليوزباشية المنوه عنهم فى هذا القرار هى الفرق بين مدة خدمتهم الفعلية ومدة الخدمة التى تعطى الصــاغ اقصى معاش طبقــا لقــانون المعاشات المعاملين به ، وعلى ذلك فان هذه المدة الافتراضية تدخل فى تحديد المبلغ الذى يحول لحساب المنتفع تطبيقا للمادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية

رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش وحساب مدة الخدمة السابقة في المعاش ، الصادر تطبيقا لقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تنص على أن لا يجوز للعامل الذي يحول لحسابه المنتفع وفقا للجدول رقم (١) المرافق وذلك على الأسس الآتية :

أ — مدة الخدمة التي روعيت في تقدير المعاش أو المكافأة سواء أكانت مدة فعلية أو إضافية أو افتراضية .

ب — المرتب في تاريخ ترك الخدمة أو المرتب الذي سوى على أساسه المعاش أو المكافأة أيهما أكبر .

ومن حيث أن السيد/.. .. .. كان يعمل بالقوات المسلحة برتبة يوزباشي (نقيب) ومعامل بأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقد أحيل الى المعاش اعتبارا من ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ واستحق معاشا شهريا قدره ٣٠ جنيها و ٦٧٥ مليما وفقا لأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان منح اليوزباشي أقصى معاش صاغ طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ ينطوي على احتساب مدة خدمة افتراضية هي الفرق بين مدة خدمته الفعلية ومدة الخدمة التي تعطي الصاغ أقصى معاش طبقا لقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وتدخل هذه المدة في تحديد المبلغ الذي يحول لحساب المنتفع طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٨٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن قواعد تحويل احتياطي المعاش .

(ملف ٨٦/٤/٤٤٥ — جلسة ١٩٦٩/٢/٥)

قاعــدة رقــم (٨١)

المبــــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٥٦ لسنة ١٩٦٥ — نصه على اعتبـــار الخدمة فى الجمهورية العربية اليمنية خدمة حرب اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ — اعارة مستشار بمجلس الدولة الى اليمن مشرفا على مكتب المعونة الفنية للجمهورية العربية — حساب مدة اعارته مضاعفة فى معاشه باعتبارها قد قضيت فى خدمة الجمهورية العربية — عدم جواز حساب مدة اعارته لخدمة الجمهورية العربية اليمنية مضاعفة فى معاشه .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فى شــــأن المعاشات الملكية — وهو القانون المعامل به السيد المستشار ... — تقضى بأن المدة التى تقضى فى الحرب سواء كانت فى العسكرية البرية او البحرية أو قوة الطيران الحربى تحسب فى تسوية المعــــاش او المكافاة بالكيفية المقررة فى قانون المعاشات العسكرية ويعطى حــكم المدة التى تقضى فى الحرب كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون الذين يلحقون بالعمل فى منطقة حربية اثناء الحرب .

ومن حيث ان مدد الخدمة التى قضاها السيد المستشار .. .. .. فى اليمن يقع بعضها فى ظل العمل بأحكام قانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ والبعض الآخر فى ظل العمــل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة .

ومن حيث ان المادة التاسعة من القــــانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ تقضى بحساب مدة الخدمة فى زمن الحرب باعتبـــارها ضعف مقــدارها الحقيقى فى تسوية المعــاش او المكافاة وبأن يكون اثبات زمن الحــرب فى تطبيق هذه المادة بمقتضى امر ملكى من اخذ راى وزير الحربيــة تعيين

رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة فى الاعمال الحربية بحيث يتمتعون بهذا الحكم .

وتقضى المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بأن تضاف الضمائم الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش او المكافأة .

١ — مدة مساوية لمدة الخدمة فى زمن الحرب . وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ويحدد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة أفراد القوات المسلحة الذين يكونون قد اشتركوا فى الأعمال الحربية .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ ويقضى فى مادته الاولى بان « تعتبر الخدمة فى الجمهورية العربية اليمنية خدمة حرب اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة ان كل مدة يقضيها الموظفون المدنيون المعاملون بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الذين يلحقون بالعمل فى منطقة حربية فى خدمة الحكومة المصرية وتعتبر اليمن كذلك اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ تكون فى حكم المدة التى تقضى فى الحرب وتحسب مضاعفة فى المعاش ودون ما حاجة الى تحديد الافراد المستفيدين من هذا الحكم ذلك ان ما تنص عليه المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشار اليه من أن يصدر وزير الحربية قرارا بتعيين رجال العسكرية الذين يكونون اشتركوا مباشرة فى الاعمال الحربية مقصورة على رجال العسكرية ، أما المدنيون فانه يكفى لافادتهم من هذا الحكم أن يكونوا قد عملوا فى اليمن اعتبارا من ١٩٦٢/٩/٢٧ لأنه هذا التاريخ تعتبر خدمتهم فيها خدمة حرب طبقا للقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٦٥ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

ومن حيث أن المشرع أراد بتقرير هذه الميزة أن يعوض من يكلفون بالعمل وقت الحرب فى أماكن تتعرض لاخطارها عن الظروف غير العادية التى يعملون بها ، وذلك بمضاعفة هذه المدد عند حسابها فى المعاش وهذا يقتضى بطبيعة الحال أن تكون هذه المدد قد قضيت فى خدمة

الجمهورية العربية المتحدة ولحسابها لأنهـا الحكومة التى تتحمل بعبء هذه المزية أما اذا كانت هذه الخدمة قد قضيت لحسـاب حكومة أجنبية غير حكومة الجمهورية العربيـة المتحـدة فانهـا لا تحسب مضـاعفة فى المعـاش .

ومن حيث انه تأسيسا على هذا يتعين التفـرقة بين المدد التى قضاها المستشار .... فى اليمن فى خدمة الجمهـورية العربيـة المتحـدة فتحسب مضاعفة فى المعاش وبين المدد التى قضـاها سـيادته فى خدمة حكومة اليمن فلا تحسب فى المعاش .

ومن حيث أن المدة التى قضـاها سيادته مشرفا على مكتب المعونة الفنية للجمهورية العربية المتحدة اعتبارا من ٧ من اكتـوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ هى وحدها التى قضـاها فى خـدمة الجمهـورية العربية المتحـدة فى اليمن فتعتبر خدمة حرب وتحسب مضاعفة فى المعاش اما المدد التى قضاها مستشارا لمجلس رئاسة الجمهورية العربية اليمنية اعتبارا من ١٩٦٣/٣/٩ حتى آخـر فـبراير سنة ١٩٦٤ او معـارا للعمل بهـا اعتبارا من ٢٠ أغسطس سنة ١٩٦٦ فلا تحسب مضاعفة فى المعاش لأنها قضيت فى خدمة حكومة اجنبية .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حساب المدة التى قضاها المستشار ... مشرفا على مكتب المعـونة الفنية باليمن أعتباراً من ٧ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٥ مضاعفة فى المعاش .

(ملف ٨٦/٤/٤٧٦ — جلسة ١٩٧٠/٣/١٦)

قاعـدة رقـم (٨٢)

المبـدأ :

ندب العمال للعمل بالقوات المسلحة — لا يجوز حساب مدة الحـرب مضاعفة فى معاشهم او مكافآتهم — اساس ذلك — أن القـانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقـوات

المسلحة تقسم العاملين المدنيين إلى ثلاث فئات ، الاولى ، تشمل الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط من الموظفين العموميين ، والثانية تضم المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، اما الثالثة فتجمع الموظفين والعمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة — لا يندرج فى كنة الفئات الثلاث العامل المنتدب للعمل بالقوات المسلحة — لاختلاف الندب فى طبيعته عن التكليف — كما انه لا يقطع صلة العامل بالجهة المنتدب منها ليصبح من عداد العاملين بالجهة المنتدب اليها .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ينص فى المادة الاولى على انه « تسرى احكام هذا القانون على المنتفعين الآتيين :

(أ) ....

(هـ) المكلفون بخدمة القوات المسلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(و) الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة وفى حدود الاحكام الخاصة بهذا القانون » . وينص فى المادة السادسة منه على أنه « تضاف الضمائم الآتية الى مدة الخدمة الحقيقية عند حساب المعاش أو المكافأة :

(أ) مدة مساوية لمدة الخدمة فى زمن الحرب — وتحدد مدة الحرب بقرار من رئيس الجمهورية ..... » وينص فى المادة ٧٢ على انه « تضاف الضمائم ومدد الخدمة الاضافية المنصوص عليها فى المادتين (٦ و ٧) من هذا القانون الى مدة خدمة الضباط وضباط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين العموميين فى حساب معاشاتهم او مكافآتهم عند تقاعدهم نهائيا من خدمة الحكومة او انقطاع العمل ... » وتنص المادة ٧٣ على انه « تسرى احكام المواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢) على الافراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة » وتنص المادة ٧٤ على ان « يعامل

« الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافاة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لها ..... ويعاملون من حيث الضمانات والمدد الاضافية المنصوص عليها فى المادتين (٦ و ٧) معاملة الافراد الاحتياط والمكلفين » .

وتطبيقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ ونص فى المادة الاولى على أنه « تعتبر الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ بالنسبة لجميع افراد القوات المسلحة العاملين بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه » ونص فى المادة الثانية على أنه « يتحدد تاريخ انتهاء مدة الحرب بقرار يصدر من رئيس الجمهورية » .

ويستفاد من تلك النصوص أن المشرع قضى بأن تضاف الى مدة الخدمة الفعلية عند حساب المعاش او المكافاة مدة مساوية لمدة الخدمة فى زمن الحرب ، ومد هذا الحكم الى طوائف محددة من العاملين المدنيين القائمين بالخدمة فى القوات المسلحة وأناط المشرع برئيس الجمهورية اصدار قرار بتحديد مدد الحرب التى تحسب مضاعفة فى المعاش على النحو المتقدم .

ولقد اصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ باعتبار الخدمة بالقوات المسلحة خدمة حرب من ١٩٦٧/٦/٥ وحتى تاريخ انتهاء الحرب الذى يحدد بقرار لاحق ، وعليه فان من يندرج من المدنيين تحت احدى الفئات المبينة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ يصبح من حقه اضافة مدة مساوية لمدة خدمته التى أمضاها بالقوات المسلحة فى الفترة المبينة بقرار رئيس الجمهورية المشار اليه عند حساب معاشه أو مكافاته .

والعاملون المدنيون الذين قرر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حساب مدة الحرب مضاعفة فى معاشهم ينقسمون طبقا لنصوص هذا القانون الى ثلاث فئات — الاولى — وتشمل الضباط وضباط الصف والجنود والاحتياط من الموظفين العموميين . ويضم الثانية المكلفين بخدمة القوات المسلحة ، أما الثالثة فتجمع الموظفين العمال المدنيين الذين يعملون بالقوات المسلحة ـ

ومن البديهي ان العامل المنتدب فى الحالة المعروضة لا يندرج فى الطائفة الاولى التى تشمل الافراد الاحتياط فى مختلف الرتب من الموظفين العموميين كما أنه لا يندرج فى طائفة المكلفين لأن التكليف يختلف فى طبيعته عن الندب فهو نظام استثنائى متميز يختلف عما عداه من النظم المألوفة فى الخدمة العامة وبالتالى لا يختلط بالندب ، وبمقتضاه يلحق الفرد بخدمة القوات المسلحة جبرا عنه مراعاة للمصلحة العليا للبلاد . أما الندب فهو وسيلة عادية من الوسائل التى تقررها نظم الوظائف للاستعانة بالموظف للقيام ببعض الاعمال فى جهة غير جهته الاصلية شريطة أن تكون حاجة العمل بجهته الاصلية تسمح بذلك ، وأيضا فان التكليف يختلف عن الندب من ناحية مصدره وادائه والاشخاص الخاضعين له وآثاره — فهو نظام مقرر فى القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن التعبئة العامة المعدل بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٣ والذى يخول فى المادة (٨) منه مجلس الدفاع الوطنى سلطة تكليف كل أو بعض أفراد الطوائف المهنية المختلفة بالخدمة فى وزارة الحربية ، كما يمنح رئيس الجمهورية سلطة اصدار أمر بناء على المادة التاسعة بتكليف من تدعو الضرورة تكليفه من غير الطوائف التى يعينها الدفاع الوطنى — فلا يلزم اذن أن يكون المكلف وفقا لهذا النظام موظفا عاما ، ويترتب على التكليف منح المكلف العلاوات والبدلات العسكرية والميزات المقررة لحاملى الرتبة الاصلية المعادلة للمرتبة الشرفية الممنوحة له ، بينما يستند الندب بالنسبة للحالة المعروضة الى المادة ٤٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٢٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ كل فى نطاق اعمالها الزمنى ، ويختص الوزير أو رئيس الهيئة حسب الاحوال باجرائه على طلب الجهة المطلوب ندب الموظف اليها ، وهو نظام لا يطبق الا على موظف عام ولا يترتب عليه افادته من المزايا التى تمنح للعسكريين .

وبالمثل فان المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا يندرج فى الطائفة الثالثة التى لا تجمع سوى الموظفين والعمال المدنيين من موظفى وعمال وزارة الحربية ، وليس من شأن الندب أن يكسب المنتدب هذه الصفة ، لأن الندب لا يعدو أن يكون اجراء مؤقتا ليس من شأنه أن يقطع صلة العامل بالجهة المنتدب منها ليصبح فى عداد العاملين بالجهة المنتدب اليها ، ولا يجوز الحجاج بأنه يعمل فى ذات الظروف التى يعمل فيها العاملون المدنيون

بالقوات المسلحة كما يتعرض لذات المخاطر التى يتعرضون لها ذلك لأن مضاعفة مدة الحرب عند حساب المعاش انما هو حكم استثنائى عبئا ماليا على الخـزانة العامة ومن ثم لا يجوز مده الى طوائف أخرى لم يرد بها نص صريح عن طريق التوسع فى التفسير أو القياس .

وبناء على ما تقدم فان السيد/.. .. .. المعروضة حالته والـذى ندب فى المدة من ١٩٦٧/٦/٥ حتى ١٩٧٤/٢/١١ للعمل بالبريد العسكرى خلال الفترة التى اعتبرها قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧١ خدمة حرب لا يحق له الافادة من القـانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشـار اليه باضافة مدة مساوية لمدة ندبه الى المدة المحسوبة فى المعاش .

من أجل ذلك انتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العامل المنتدب للعمل بالقوات المسلحة لا ينـدرج فى عداد طوائف العاملين المدنيين الذى قرر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حسـاب مدة الحرب مضاعفة فى معاشاتهم أو مكافآتهم .

(ملف ٢٢٥/٦/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/٣/٩)

قاعـدة رقـم (٨٣)

المبـدأ :

احقيـة افراد القوات المسلحة الفرعيـة الذين انتهت خدمتهم قبـل ١٩٦٩/١/٢ فى الافادة من احكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بهـا فى تاريخ انهاء خدمة كل منهم وذلك وفقا لاسباب انتهاء الخدمة — احقيتهم فى حساب مدة الخدمة اثناء الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مضـاعفة فى المعاش — اساس ذلك القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشان التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الذى حل محل القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن البحث فيما اذا كان من حق المطعون اصلا لمصلحته والذى حل ورثته محله بعد وفاته ان تضاعف له عند حساب مدة خدمته فى المعاش مدة الحرب العالمية الثانية — الواقعة خلالها ، استنادا الى أحكام القوانين القائمة فى تاريخ انتهاء الخدمة لا جدوى منه لأنه ان صح أن له حقا فى ذلك فقد سقط بمقتضى حكم المادة ١١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ التى تسرى بحكم المادة ٢٠ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الذى عومل به . فيما لم يرد به نص خاص فيه ، اذ تقضى المادة ٥١ هذه بانه « لا يجوز المنازعة فى قيمة المعاش بعد مضى سنة واحدة من تاريخ الاخطار بربطه بصفة نهائية ، ويستثنى من ذلك الاخطاء المادية التى تقع فى الحساب عند التسوية » وكذلك الأمر بالنسبة الى الاستناد فى هذا الحق الى حكم المادة ٧٤/فقرة ٣ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، لانه من جهة ، فايد الصحيح فى أمرها ، وهو ما ذهب اليه المدعى نفسه ، انها ترديد لاحكام القوانين المعمول بها من قبله فى شأن اضافة مدد الحرب مضاعفة للموظفين المعاملين بقوانين المعاشات المدنية متى عاصروا تلك الحرب وعملوا خلالها فى مناطق عسكرية واعتبروا مشتركين فى المجهود الحربى سواء بالنص او بالاحالة الى قانون المعاشات العسكرية ، اذ المقرر فى جميعها أن تعطى حكم المدة التى تقضى فى الحرب كل مدة يقضيها هؤلاء ايضا اذا الحقوا بالعمل فى مناطق حربية خلالها ، وهو ما عبرت عنه المادة ٧٤ هذه بالعمل مع القوات المسلحة ، فقد سقط الحق فيه بنص المادة ٥١ من القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ سالفه الذكر . وبذلك اصبحت المنازعة غير مقبولة ، لأنها مطالبة بتعديل المعاش ، على أساس زيادة المدة التى حسب على اساسها .

ومن حيث أنه متى كان الأمر على ما تقدم . فلا محل لتعقيب الحكمين المطعون فيهما فيما اورده تبريرا لما اتجه اليه فى موضوع المنازعة من تقريرات قانونية بما فى ذلك ما لاحظه تقرير الطعن وقامت عليه اسبابه ، اذ لا جدوى من ذلك مادامت النتيجة التى خلص اليها تحمل على دعامة اخرى ، تؤدى الى عدم قبول الدعوى وهو يختزله رفضها فى النتيجة من حيث عدم اجابة المدعى الى طلبه .

ومن حيث انه وان كان ما سبق — الا انه قد صدر اثناء نظر الطعن امام هذه المحكمة القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض احكام القانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن التقاعد والمعاشات للقوات المسلحة الذى حل محل القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وتقضى المادة السادسة منه بأن يعامل أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٩/١/٢ والمستحقون عنهم بأحكام قوانين المعاشات العسكرية المعمول بها فى تاريخ انهاء خدمة كل منهم وذلك وفقا لأسباب انتهاء الخدمة على الا تقل عن الحد الادنى الوارد بهذا القانون اذ كان ذلك أصلح لهم وطبقا للمادة العاشرة منه يعمل بحكم المادة ٦ هذا من ١٩٦٨/٧/١ ومن ثم يكون للمرحوم ...... باعتبار أنه كان من افراد القوات المسلحة الفرعية المشار اليها حقا فى المعاملة بالقانون ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية المعمول به عند تركه للخدمة . ولذلك يفيد تبعا من حكم المادتين ٥ و ٦ منه فى شأن اضافة مدة مساوية لمدة الحرب لمن عمل منهم زمنها الى مدة خدمته الحقيقية عند حساب المعاش ، فتحسب له شأنه شأن سائر المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية ممن عاصروا الحرب العالمية الثانية ، وهم فى الخدمة ، مدتها بضعف مقدارها عند تقرير المدة المحسوبة فى المعاش بتحقيق مناط تقرير الافادة ، من هذه المزية فى حقه عملا بالأمر الملكى رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد زمنها من ١٩٣٩/٩/٣ حتى ١٩٤٥/٨/١٥ واعتبار القطر كله منطقة عسكرية ، وبقرار وزير الحربية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبار كل المعاملين بقوانين المعاشات العسكرية المعاصرين لها وهم فى الخدمة مشتركين فيها ، بمقتضى ما خصه به القانون من تعيين هؤلاء بقرار منه مما يترتب عليه حكم النص انتفاعهم تبعا من مزية اضافة مدة هذه الحرب مضاعفة فى المعاش . على أن اثر هذا الضم بالنسبة الى حالة المدعى محدود من حيث آثاره المالية بشرط عدم صرف فروق مالية عنه ، عن الفترة السابقة على ١٩٧٨/٧/١ اعمالا لنص المادة ١٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أنه من أجل ذلك — يتعين الغاء الحكمين المطعون فيهما والقضاء فى موضوع الدعوى بأحقية المدعى فى طلبه حساب مدة الحرب العالمية الثانية مضاعفة ضمن مدة خدمته المحسوبة فى المعاش ، واعادة

تعديل معاشه على هذا الاساس ، في تاريخ انهاء خدمته مع تعديل معاش ورثته المستحقين عنه تبعيا ، عملا بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ واعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ مع الزام المدعى عليها المصروفات عملا بالمادة ١٨٦ مرافعات لانه فضلا عن أن الأمر انتهى الى اجابة المدعى الى أصل طلبه ، رغم حد القانون من بعض آثار ذلك بالنسبة الى الفروق المالية ، بانهما ظلتا تنكران كل حق للمدعى فى هذه الاضافة حتى بعد القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر وحتى حجز الدعوى للحكم .

(طعن رقم ١١٢٦ لسنة ١٩ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدا :

حساب مدة الفصل كأنها قضيت بالخدمة متى كان قرار الفصل غير صحيح وتم سحبه لا وجه لاشتراط الوجود الفعلى بالخدمة لحساب المدة مضاعفة فى المعاش .

ملخص الفتوى :

المادة (٧٣) من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعامل العاملون المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة أو أية استحقاقات أخرى طبقا لقانون التأمين الاجتماعى أو لقوانين المعاشات المعاملين بها حسب الاحوال ... وتسرى عليهم أحكام المادتين (٨ ، ٩) من حيث الضمائم والمدد الاضافية وتحسب مدد الضمائم والمدد الاضافية ضمن المدة المستحق عنها التعويض المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة (١٩) من قانون التأمين الاجتماعى وينتفع بحكم الفقرة السابقة من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة والمعارون والمنتدبون والملحقون منهم للعمل بالقوات المسلحة خلال مدة عملهم بها وكذلك من خدم بوزارة الحربية أو بالقوات المسلحة أو كان من أفرادها والمعارون والمنتدبون والملحقون أثناء الحرب العالمية الثانية أو حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى أو حرب اليمن أو منذ عدوان يونيو ١٩٦٧ خلال مدة وجودهم الفعلى بها » .

ومفاد ذلك أن المشرع وضع أصلا عاما من مقتضاه معاملة العاملين المدنيين بالقوات المسلحة وفقا لأحكام قانون التأمين الاجتماعى على أن تطبق عليهم الأحكام الخاصة بحساب المدد الاضافية والضمائم ومنها مدد الحرب مدة مضاعفة فى المعاش أو المكافأة مع تطبيق هذا الحكم على من عمل بالقوات المسلحة خلال الحروب المبينة بالنص ومنذ عدوان يونيو ١٩٦٧ ومن ثم فان وجود العامل المعروضة حالته فى الخدمة بعد هذا العدوان يترتب عليه حتما حساب مدة خدمته خلال الفترة التالية له مدة مضاعفة فى المعاش ما لم تنتهى خدمته بسبب مشروع يقرره القانون فاذا كانت خدمة هذا العامل قد انهيت قبل بلوغه سن الخامسة والستين المحدد لاحالته الى المعاش فان سحب القرار الصادر بانهاء خدمته يترتب عليه بحكم اللزوم اعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب عليه من آثار ، ومن ثم تعتبر مدة الفصل كأنها قضيت فى الخدمة ، الأمر الذى يوجب وقد وقعت خلال مدة حرب حسابها مضاعفة فى المعاش وفقا لحكم النص ولا وجه لاشتراط الوجود الفعلى بالخدمة والتعرض للمخاطر بالنسبة لهذا العامل خلال تلك المدة اذ انه منع جبرا عنه بمقتضى قرار الفصل من المساهمة فى المجهود الحربى خلالها ، فضلا عن أن حساب تلك المدة على هذا الوجه انطباقهم كاثر من آثار السحب شأنها فى ذلك شأن باقى الآثار المترتبة عليه ومن بينها اعتبار مدة الفصل مدة خدمة حقيقية وليس من المقبول الاعتراف بهذا الأثر مع انكار وجهه الآخر المتعلق بحساب ذات المدة مضاعفة فى المعاش وفقا لحكم النص ، ذلك لأن جميع الآثار المترتبة على السحب تتحقق فى الواقع أو ترتب اعتبارا ان استحال تحقيقها واقعا كما انه ليس من المنطقى أن يشترط التحقق فى الواقع فيما هو بطبيعته أمر اعتبارى ، اذ يستحيل تطلب التحقق الواقعى بالنسبة لآثار تترتب بطبيعتها فى زمن مضى .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أحقية السيد/ .. .. فى حساب المدة من ١٩٧٣/٩/٧ الى ١٩٧٨/٩/٦ ضميمة حرب تضاف الى معاشه .

(ملف ٥٣٧/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١)

الفــرع الثــالث

معــاش الاصــابة

قاعـدة رقـم (٨٥)

المبـدأ :

ان المعاش الخاص الذى يقرر للضابط المصاب فى الخـدمة اما يكون تقريره مؤقتا ولا يفيد بصفة نهائية الا اذا تجاوز الضابط المصـاب سن الخمسين أو ثبت ان الجرح غير قابل للشفاء .

ملخص الفتـوى :

بالرجوع الى أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية يتبين أن المادة ٢٩ تقضى بمنح معاشات خاصة للضباط وصف الضباط والعسـاكر الذين يصـابون فى وقائع حربيـة أو فى خدمة أمر بهـا .

ثم بينت المادة ٣٠ طريقة الاصابات فقررت أنها تثبت بمعـرفة القومسيونات الطبية التى تعينها وزارة الحربية أما فى زمن الحرب فتثبت بتقارير رسمية من القيادة العسكرية وأنه يعمل تحقيق طبقا لقانون الجيش لمعرفة ما اذا كان الضابط أو الصف ضابط أو العسكرى كان وقت الاصابة فى خدمة أمر بها .

ثم نصت الفقرة الخامسة من هذه المادة على أن « المعاشات والمكافآت الخاصة الواردة ذكرها فى المادتين ٣١ و ٣٢ لا يجوز اعطـاؤها الا بعـد موافقة رأى لجنة مشكلة فى وزارة الحربية ومؤلفة من مندوب من هذه الوزارة ومندوب من الوزارة المالية ومن طبيبين من أطباء الجيش ، وتبدى هذه اللجنة رأيها بعد فحص الشهادة المعطاة من القومسيون الطبى وتقارير القيـادة العسكرية » .

ونصت الفقرة السادسة منها على انه « لا يجوز الطعن فى رأى هذه اللجنة امام اية محكمة كانت » .

ثم بينت المادة ٣١ طريقة تسوية المعاش الخاص بالنسبة الى الضباط وبينت المادة ٣٢ طريقة تسوية المعاش او المكافأة بالنسبة لصف الضباط والعساكر ، وقررت المادة ٣٣ اعتبار المرض او العاهة التى يصاب بها احد رجال الجيش فى وقائع حربية أو فى خدمة امر بها او بسبب حالة الطقس فى الجهة التى كلف الخدمة فيها بمثابة الجروح المنصوص عليها فى المادتين ٣١ ، ٣٢ .

ثم جاءت بعد ذلك المادة ٣٤ وقررت ان :

« المعاش الخاص الملوح بموجب الاحكام السابقة يقيد بصفة نهائية للضابط وللصف ضابط والعسكرى متى تجاوز سن الخمسين او ثبت ان الجرح او العاهة او المرض غير قابل للشفاء » .

« فيما عدا الاحوال التى يكون فيها عدم القابلية للشفاء ظاهرا يكون اثبات عدم امكان الشفاء بعد حصول الجرح او الاصابة بسنتين بواسطة قومسيون طبى الجيش او . . . . . . »

ثم نصت الفقرة الثالثة من هذه المادة على انه فى حالة ما اذا ثبت من الكشف الطبى ان صاحب المعاش قد شفى بشطب المعاش الخاص المرتب له ويمنح ما يستحقه من المعاش أو المكافأة على واقع مدة خدمته مضافا اليها ثلاث سنوات .

ويستفاد من هذه الاحكام ان المعاش الخاص الذى يقرر للضابط بمقتضى احكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ انما يكون تقريره مؤقتا ، ولا يقيد بصفة نهائية الا اذا تجاوز الضابط سن الخمسين او ثبت ان الجرح غير قابل للشفاء .

وقد بينت المادة ٣٤ طريقة هذا الاثبات فى حالة ما اذا لم يكن عدم امكان الشفاء ظاهرا فقررت أن عدم القابلية للشفاء يثبت بواسطة قومسيون طبى الجيش (او غيره من الهيئات) المنصوص عليها فى المادة بعد حصول الجرح او الاصابة بسنتين . ومعنى ذلك أن هذا الكشف لا يكون الا بعد احالة

الضابط الى المعاش وتقرير معاش خاص له ، والغرض منه هو شطب المعاش الخاص أو صيرورته نهائيا بحسب ما اذا كان الضابط قد شفى او لا .

فالقومسيون الطبى اذ يكشف عن المصاب عقب الاصابة وقبل الاحالة الى المعاش انما يقوم بالاختصاص المخول له بالمادة ٣٠ من قانون المعاشات العسكرية لا بالمادة ٣٤ منه . ومن ثم فانه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه فى هذه المادة الاخيرة .

(فتوى رقم ٣٨٣ — فى ١٩٥٢/٥/٣١)

قاعــدة رقــم (٨٦)

المبــدأ :

الطعن فى قرار قطع معاش الاصابة — تكييفه على انه طلب تعويض عن الاصابة غير سديد .

ملخص الحــكم :

ان الحــكم المطعون فيه ذهب على ما جاء باسبابه الى تكييف طلب المدعى بانه فى حقيقته طلب تعويض عن الاصابة بسبب اداء الخــدمة العسكرية . ومؤدى هذا التكييف أن يصبح القضــاء المدنى — بعد الغاء حظر التقاضى — هو صاحب الاختصاص بالفصل فى المنازعة دون محــاكم مجلس الدولة ، وهذا التكييف غير صحيح ، ذلك أن الثــابت من الاوراق أن المدعى يختصم القرار الصادر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٦٨ من هيئــة التنظيم والادارة بالقوات المسلحة بقطع معــاش المدعى الذى كان قد تقرر له اعتبارا من ١٧ من ديســمبر سنة ١٩٦٦ تأسيسا عــلى ما ثبت لدى الهيئة المذكورة من أن الاصــابة التى ادت الى رفت المدعى من الخــدمة العسكرية لعدم اللياقة الطبية فى ١٦ من ديســمبر سنة ١٩٦٦ كانت بغــير سبب الخدمة . واذا استهدف المدعى المنازعة فى قطع معاشه على النحو السالف البيان ولم تتضمن طلباته ثمة تعويضا عن اصــابته التى يقول انها كانت بسبب اداء الخــدمة العســكرية ، فان تكييف الحكم المطعون فيه لطلب المدعى بانه طلب تعويض عن اصابته بسبب اداء الخدمة العسكرية يكون غير سديد .

(طعن رقم ٣١٧ لسنة ١٥ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

الفـــرع الرابـــع

معاش المستشهد والمفقود

قاعـــدة رقـــم (٨٧)

المبـــدأ :

المعاش الذى يصرف لاسر الشــهداء والمفقودين اثناء العمليــات الحربية تطبيقا للقانون رقم ٢٨٦ لســنة ١٩٥٦ — معــاش قانوني عادي تستحق عنه اعانة غلاء المعيشة .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات التى تصرف لاسر الشهداء والمفقودين اثناء العمليات الحربية مرتبط بالمرســـوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ، ذلك أن المادة السابعة منه تنص على أن « تسرى على المستحقين المذكورين (فيه) باقى الشروط الواردة بالمرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية والتى لم ينص عليها فى هذا القانون » . كما يبين من استعراض نصوصه أن المعاش المقرر بمقتضى أحكامه هو نوع المعاشات التى تمنـــح بسبب الاصابة فى وقائع حربيـــة أو اثنـــاء الخـــدمة والتى نظمتها المواد من ٢٩ الى ٣٢ من المرســـوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ المشـــار اليه ، فالواقعة المنشئة للمعاش فى المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ، هى ذات الواقعة المنشئة للمعاش فى المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ وقد جاءت احـــكام القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ معدلة لحكم المادتين ٣١ ، ٣٥ السالفتى الذكر ، ذلك أن هاتين المادتين تنصان على الإصابات التى تقع أثناء العمليات الحربية لرجال القوات المسلحة فقط ، فرأى المشرع أن آثار الحرب لم تعد مقصورة على ميدان القتال بمعناه القـــديم مما يقتضى تعـــديل بعض أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ حتى تشمل فضلا عن رجال القوات المسلحة العاملين ، غيرهم من المدنيين

الذين يلحقون بخدمة تلك القوات ، والذين يجرى عليهم استقطاعات المعاش ويشاركون فى دفعها ، ووفقا لصدور القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ متضمنة فى مادته التاسعة الضباط وغيرهم ممن يصابون بذات الاصابات وهم ضباط الشرف والصولات والصف ضباط والعساكر المتطوعون ومجددو الخدمة وضباط الاحتياط والملحقون من موظفى الحكومة المدنيين والملحقون من غير موظفى الحكومة والمستخدمون الخارجون عن هيئة العمال وعمال اليومية وبذلك وسع نطاق سريان المادتين ٣١ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ — باضافة الطوائف المشار اليها الى رجال القوات المسلحة الذين كانوا يستحقون دون سواهم المعاش طبقا لاحكام المادتين سالفتى الذكر ، ثم اخذ بذات القاعدة المقررة فيه وهى استحقاق المعاش بسبب هذه الواقعة بغض النظر عن مدة الخدمة ، كما اقتبس منه الاحكام الواردة فى المواد من ٢٩ الى ٣٦ وهى الخاصة بتحديد مقدار المعاش .

ويخلص مما تقدم أن المعاش المقرر بمقتضى القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ هو معاش قانونى عادى ينظم احكامه هذا القانون على غرار المعاشات العادية التى تقررها القوانين المشار اليها .

ولما كان المعاش القانونى العادى هو وحده الذى يستحق عنه اعانة غلاء المعيشة ، طبقا لما انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، لذلك فان المعاش المقرر طبقا للقانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ تستحق عنه اعانة غلاء المعيشة بالنسبة والفئات المقررة .

(فتوى رقم ٢٢٤ — فى ١٩٥٩/٤/٥)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

افراد القوات المسلحة [illegible] — معاملتهم من حيث المعاش بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ فى شأن التأمين والمعاشات لموظفى الدولة فى الفترة

السابقة على نشر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ وقبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ـ أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه لم تكن تسرى على القوات المسلحة الفرعية الا فى الظروف العادية ـ اثر ذلك معاملة من يستشهد منهم فى الفترة المشار اليها بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

طبقا للمادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة تكون القوات المسلحة من قوات رئيسية ومن قوات فرعية وقوات اضافية ، وأن القوات الفرعية هى قوات السواحل وقوات الحدود والقوات البحرية بمصلحة الموانى والمنائر . وطبقا للمادة ٨٨ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ « تسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك الى حين تقرير أحكام خاصة فى شأنهم » .

وقد صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة ونص فى المادة الاولى على سريان أحكامه على :

(أ) الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

(ب) الضباط الشرف والمساعدون والمتطوعون من ضباط الصف والجنود ومجددو الخدمة براتب عال بالقوات المسلحة الرئيسية .

(جـ) ضباط الصف والجنود المجندون ومن فى حكمهم بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(د) الضباط وضباط الصف والجنود الاحتياط المستدعون للخدمة بالقوات المسلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(هـ) المكلفون بخدمة القوات المسلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

(و) الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى حدود الاحكام الخاصة الواردة بهذا القانون .

ويعتبر فى حكم المجندين الزاما ضباط الصف والجنود الذين يعاملون من الناحية المالية معاملة المجندين الزاما سواء كانوا متطوعين عاديين او مجددى خدمة بالراتب العادى من المجندين الالزاميين او المتطوعين العاديين او الطلبة المتطوعين بالمنشآت التعليمية بالقوات المسلحة .

ومن حيث ان مؤدى هذا النص ان احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ لم تكن تسرى فى الاصل عند صدوره على القوات الفرعية الا من كان من افراد هذه القوات من ضباط الصف والجنود المجندين ومن فى حكمهم المخاطبين بحكم الفقرة ج سالفة الذكر الى ان صدر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وبمقتضاه عدلت الفقرة ب من المادة الاولى من القانون الاخير المشار اليها بحيث اصبح نصها كالآتى :

« ضباط الشرف والمساعدين وذوى الرتب العالية من ضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة الرئيسية والفرعية » .

وقد عمل بهذا التعديل اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ عدا الاحكام الخاصة بضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والجنود ذوى الرتب العالية بالقوات المسلحة الفرعية فقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على العمل بها اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية .

وقد نشر فى العدد الصادر فى ٢ يناير سنة ١٩٦٩ .

ومن حيث أنه فى الفترة السابقة على نشر القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بالجريدة الرسمية ومن قبل صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ كانت تسرى على القوات الفرعية بالقوات المسلحة أحكام القانون رقم ٥٠

لسنة ١٩٦٣ فى شأن التأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين طبقا للمادة ٨٨ من هذا القانون التى كانت تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وذلك الى حين تقرير أحكام خاصة فى شأنهم » .

ومن حيث أن الاحكام الواردة فى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لم تكن تسرى على القوات المسلحة الفرعية الا فى الظروف العادية ، اذ تنص المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ على أن « يعامل الموظفون والعمال المدنيون الذين يعملون بالقوات المسلحة فى الظروف العادية من حيث المعاش أو المكافأة طبقا لقوانين المعاشات الخاضعين لهـا فى جميع الاحوال .

اما فى حالة العمليات الحربية والحالات المنصوص عليهـا فى المادة ٣١ فيسوى معاش الموظفين والعمال الذين يعملون بالقوات المسلحة على اساس خمسة أسداس آخر مربوط راتب الدرجة المدنيـة التالية ، وذلك فى حالات العجز الكلى أو الاستشهاد أو الفقد ، أما فى حالات العجـز الجزئى فيسوى المعاش بواقع النصف ... » .

ومن حيث أن حكم المادة ٧٤ سـالفة الذكر ينصرف الى المعـاملين بقوانين معاشات أخرى خلاف القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ، ومن هؤلاء المعاملين بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ سواء كانوا معاملين بأحكامه بحسب الاصل أو بموجب المادة ٨٨ منه أى من القوات الفرعية التى تخـاطب بأحكام هذا القانون فى الظروف العادية شأنها شأن الموظفين والعمـال والمدنيين اما فى حالات العمليات الحربية والحالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فيتعين تسوية معاشات افرادها طبقا لما نصت عليه المادة ٧٤ من هذا القانون ، وليس من المستسـاغ ، أن يعامل المدنى بالقوات المسلحة فى العمليات الحربية معاملة افضـل من افـراد القوات الفرعيـة والكل يخضع لقـانون المعاشـات المدنيـة رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى الظروف العادية أما فى حالات العمليات الحربية والحـالات المنصوص عليها فى المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فقد ارتأى المشرع أن يمنح المعاملين بقوانين معاشات أخرى عن الذين يعملون بالقوات

المسلحة او المستحقين عليهم مزايا افضل عند العجز الكلى او الجزئى او الاستشهاد او الفقد .

ومن حيث أن الشهيد .. .. .. كان متطوعا بسلاح الحدود فهو من القوات الفرعية التى تعامل فى الفترة السابقة على العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بأحكام القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٣ الا أن ذلك لا يصدق الا فى الظروف الطبيعية اما وقد استشهد فى العمليات الحربية بالجمهورية العربية اليمنية فى ١٩٦٥/٦/٦ فان معاشه يسوى طبقا لما نص عليه المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى سريان احكام المادة ٧٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على حالة الشهيد .. .. ..

(ملف ٤٧/١/٢٥ — جلسة ١٩٧٠/٧/١)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المعاشات التى تصرف لأسر الشهداء والمفقودين اثناء العمليات الحربية — منح معاش لورثة عامل مدنى من الضباط الاحتياط فقد اثناء العدوان الثلاثى ، بالتطبيق لاحكام القانون المذكور — اعادة تسوية المعاش المستحق لورثته طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — وجوب الاعتداد بتاريخ الفقد ومن ثم ربط المعاش على اساس المرتب المستحق فى هذا التاريخ .

ملخص الفتوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المعاشات

التى تصرف لأسر الشهداء والمفقودين اثناء العمليات الحربية — والمعمول به عند فقد السيد المذكور — تنص على أن « يصرف لمن يعولهم الشهيد أو المفقود مبلغ شهرى بصفة عاجلة يعادل ماهيته الاصلية الشهرية وذلك لمدة ثلاثة اشهر تبدأ من تاريخ استشهاده أو فقده » ..

وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « المفقودين (١) اذا لم يظهر المفقود حتى انقضاء الفترة المنصوص عليها فى المادة الاولى يمنح المستحقون فى معاشه معاشا شهريا مؤقتا يعادل ما يستحقون من معاش من مورثهم كما لو كانت وفاته قد ثبتت فاذا ما ثبتت وفاته مستقبلا يسوى معاشهم بصفة نهائية وذلك كله طبقا للاحكام الواردة فى هذا القانون (٢) ... » .

ويستفاد من ذلك أن المشرع أورد احكاما خاصة فيما يتعلق بحقوق ورثة المفقود المترتبة على فقده أثناء العمليات الحربية ، وهذه الاحكام لا تخرج فى جملتها — كما أوردت المذكرة الايضاحية للقانون آنف الذكر — عن اعتبار المفقود شهيدا الى أن يظهر على قيد الحياة . ومن ثم فان مدة الخدمة المحسوبة فى المعاش والتى يتم على اساسها ربط المعاش المؤقت ثم المعاش النهائى انما تتحدد بتاريخ الفقد ، وبالتالى بالمرتب المستحق فى هذا التاريخ .

ومن حيث أن المادة ١٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص بعد تعديلها — تسوية حالات المستشهدين ومن فى حكمهم والمفقودين فى العمليات الحربية من أفراد القوات المسلحة والاحتياط والمكلفين بالقوات المسلحة ومن افراد الحرس الوطنى وكتائب المقاومة الشعبية ومتطوعى الجامعة العربية الذين اشتركوا فى حملة فلسطين أو الاعتداء الثلاثى أو فى العمليات الحربية باليمن طبقا لاحكام هذا القانون ... » .

وتنص المادة ٨٠ مكررا (٥) من هذا القانون على انه « بخصوص تطبيق الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون يعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ الفقد بالنسبة للاحكام الخاصة بربط المعاش وتحديد المستحقين له . ويعتبر الاستشهاد أو الوفاة من تاريخ صدور القرار المشار اليه

فى المادتين ٣٨ و ٥٧ (وهو قرار وزير الحربية باعتبار المفقود شهيدا أو متوفى) بالنسبة لباقى الاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون فيما عدا ما أستثنى بنص خاص » .

ومن حيث ان مفاد هذه النصوص انه ولئن تعين اعادة تسوية المعاش المستحق عن المرحوم ... طبقا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — الا انه فيما يتعلق بالاحكام الخاصة بربط المعاش من حيثه مدة الخدمة والمرتب يجب الاعتداد فى ذلك بتاريخ الفقد الذى حدث فى ١٩٥٦/١٠/٢٨ .

ومن حيث ان الاحكام الواردة فى قوانين المعاشات العسكرية تعتبر احكاما خاصة فمن ثم فهى واجبة التطبيق بحيث لا يرجع الى الاحكام العامة للمفقود الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه عند تسوية معاش المرحوم .. .. .. يتعين الاعتداد بتاريخ الفقد ، وبالتالى يربط المعاش على أساس المرتب المستحق فى هذا التاريخ .

(ملف ٥١٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة يعتبر فى حكم المستشهد من يتوفى اثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية او التحام المواقع او بث وازالة الالغام او الانزال الجوى وكذا الحالات المشابهة التى يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ — يعتبر مستشهدا من يتوفى من افراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما بغير اهمال من المتوفى —

الخبرة فى تحديد ما يدخل تحت مدلول عبارة « نتيجة حوادث الانفجار عموماً » هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه .

ملخص الحكم :

ان المادة ١١٨ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن « تعاد تسوية المعاشات التى منحت للمستحقين عن المستشهدين والمفقودين اعتبارا من ١٩٤٨/٥/١٥ حتى تاريخ العمل بهذا القانون على اساس الفئات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق ، ولا تصرف أية فروق عن الماضى » وأن المادة (٧٥) منه تنص على أن « يعتبر مستشهدا فى حكم هذا القانون كل من يتوفى بسبب العمليات الحربية فى ميدان القتال او متأثرا باصابته بعد نقله منه . وينطبق على الفرد الأحوال المنصوص عليها فى المادة (٣١) منه متى تصدق له بالقيام بها مسبقا » . ويستفاد من نص المادة (٣١) فى ضوء المادة (٧٥) التى أحالت اليها انه يعتبر فى حكم المستشهد فى حكم هذا القانون ، من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية او اقتحام المواقع او بث وازالة الالغام أو الانزال الجوى ، وكذا الحالات المشابهة التى يصدر بها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . ولما كان نص المادة (٣١) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها هو ترديد لنص المادة (٣٠) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة اللتين نصتا على أن يعتبر مستشهدا فى العمليات الحربية كل من يتوفى أثناء مشروعات التدريب بالذخيرة الحية أو اقتحام المواقع أو بث وازالة الألغام أو أثناء الانزال الجوى وكذا الحالات المشابهة التى يصدر بها قرار من القائد العام للقوات المسلحة . وقد أصدر القائد العام للقوات المسلحة القرار رقم ٧٠ سنة ١٩٦١ تنفيذا لحكم المادة (٣٠) من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ والمادة (٢) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما بالحالات المشابهة التى يعتبر فيهما الفرد من القوات المسلحة مستشهدا ، بأن يعتبر مستشهدا من يتوفى من افراد القوات

المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما بغير اهمال من المتوفى . ولما كانت المادة (٣٢) من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على ان تظل سارية كافة القرارات والاوامر وكذلك التعليمــــات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية مادامت لا تتعارض مع نصوصه ، ولما كان القــرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يتعارض مع احكام القــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فمن ثم فانه يظل سارى المفعـــول وواجب التطبيق فى ظل هذا القانون ، وتأسيسا على ما تقــدم فان من يتوفى من أفراد القوات المسلحة نتيجة لحوادث الانفجار عموما بغير اهمال من هؤلاء الافراد يعتبر مستشهدا فى حكم هذا القانون .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المرحوم/.. .. .. الميكانيكى الجوى المتطوع بالقوات الجوية كان ضمن طاقم الطائرة اليوشن رقم ١١٤٥ واثناء قيامها يوم ١٩٦٠/١٢/٧ برحلة تدريبية مصدقا عليهـــا من الجهـــة العسكرية المختصة الى الواحات والاقصر واسوان سقطت هذه الطائرة شمــــال غرب الاقصر لسبب غير معلوم وارتطمت بأرض صخرية صلبة باندفاع أدى الى انفجارها ثم احتراقها . وجاء بتقـــرير مجلس التحقيق الذى شكل ، لتحقيق الحادث من العقيد طيار .... والرائد طيار .... والنقيب مهندس .... ان الطائرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة باندفاع مما أدى الى انفجارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مســـافة قدرها ١٥٠ x ١٠٠ متر تقريبا وهذه المساحة تدل على أن الطــــائرة انفجرت على الارض لانها مساحة صغيرة نسبيا ولأن بقايا الطائرة وجدت فى مكان التجمع تشمله هذه المســـــاحة وانه لا يمكن الجزم بسبب رئيسى للحــادث .

ومن حيث أن المستفاد من قرار القائد العام للقوات المســـلحة رقم ٧٠ لســــنة ١٩٦١ المشـــار اليه أن يعتبر مستشهدا من يتوفى من افـــراد القوات المسلحة نتيجة حوادث الانفجار عموما بغير اهمال المتوفى . ولما كانت المادة ٨١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تقضى بأن كل اصابة ينشأ عنها جرح أو عاهة أو وفاة يجب أن يجرى عنهـــا تحقيق بواسطة الجهات العسكرية المختصة لاثبات سبب الاصـــابة أو العاهة أو الوفاة ، وتصدق شعبة التنظيم والادارة المختصة على اجـــراءات مجلس

التحقيق . واذ قرر مجلس التحقيق فى حادث الطائرة التى توفى نتيجـة له مورث المدعين — وهو الجهة المختصة — ان هذه الطائرة قد انفجـرت على الارض اثر سقوطها ، فمن ثم فان تطبيق حكم هذا القرار على الواقعة المذكورة مؤداه أن المرحوم ..... مورث المدعين قد توفى نتيجة حادث من حوادث الانفجار هو انفجار الطائرة الحربية التى كان ضمن طاقمها أثنـــاء رحلة تدريبية مصدقا عليها من الجهة العسكرية المختصة ودون اهمال من المتوفى ، ولذلك يعتبر مستشهدا فى حكم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه . ويؤيد هذا النظر أن القرار السالف بيانه جاء مطلقا شاملا لحوادث الانفجار عموما يستوى فى ذلك أن يحدث الانفجـــار فى الجو أو ان يحدث على الارض وسواء حدث الانفجـار ذاتيا أم مسبوقا بارتطام ولا يهم سبب حدوث الانفجار اذ النص مطلق ومن ثم يجرى على اطلاقه .

ومن حيث انه لا وجه لما استند اليه الحكم المطعون فيه من أن حادث الطائرة المشار اليه لم يعرف سببه وانه لا يمكن التعويل على رأى اللجنة الفنية من أن الطائرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة مما أدى الى انفجارها ثم احتراقها للقول بأن الحادث وقع نتيجة انفجـار — لا وجه لذلك — لأن العبرة فى تحديد ما يدخل تحت مدلول عبارة « نتيجة حوادث الانفجار عموما » الواردة بالقرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر هو بوصف الحادث وكيفية وقوعه ، واذ قرر مجلس التحقيـق المختص فى محضر تحقيقه أن « الطائرة ارتطمت كلية على أرض صخرية صلبة باندفاع مما أدى الى انفجـــارها ثم احتراقها وتناثر أجزائها على مسافة تقدرها ١٠٠ x ١٥٠ متر تقريبا ، وهذه المساحة تدل على أن الطائرة انفجرت على الارض لأنها مساحة صغيرة نسبيا ولأن بقايا الطـــائرة وجدت فى مكان متجمع تشمله هذه المساحة » ، فانه يبين من الوصف المتقدم لكيفية وقوع الحادث أن مجلس التحقيق استخلص النتيجة الذى انتهى اليه استخلاصا سائغا من المعاينة التى أجراها لمكان الحادث ومن التحقيق الذى باشره ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب اذا أهدر النتيجة التى انتهى اليها مجلس التحقيق .

(طعن رقم ٥٧٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/١/٢)

الفــــرع الخــــامس

معاشــــات الضباط الاحــرار

قاعــدة رقــم (٩١)

المبــــدأ :

نص قراري رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ ورقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ على انه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى الموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهورين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكمل قيمة المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه اية زيادة نظــرا على صافى المرتب — المقصود بصافى المرتب هو ما يستحق العامل الموجود فى الخدمة من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات قانونا دون الاستقطاعات التى تمثل ديونا او التزامات شخصية على عاتق المؤمن عليه .

ملخص الفتــوى :

اما فيما يتعلق بالمســــائلة الثالثة فان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص على انه « لا يجوز الجمــــع بين مرتب الوظيفة والمعاش المقــرر بقرارى رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ ، رقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن منح معاشــــات للضباط الاحرار . على أنه اذا كان صافى مرتب الوظيفة الاساسى للموجود بالخدمة اقل من المعاش المقرر بالقرارين الجمهوريين المشار اليهما فيصرف له من المعاش ما يكمل قيمــة المعاش المقرر ويستنزل من جزء المعاش الجارى صرفه اية زيادة تطرأ على صافى المرتب » .

ومن حيث أن المقصود بصافى المرتب الاساسى الوارد بهذه المادة هو ما يستحق للعامل الموجود فى الخدمة من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب والاستقطاعات المقررة قانونا دون الاستقطاعات التى تمثل ديونا او التزامات شخصية على عاتق المؤمن عليه — مثل النفقة المحكوم بها من جهة الاختصاص أو ما يكون مستحقا عليه من مبالغ بسبب تادية اعماله او اقساط الاشتراك عن مدد الخدمة السابقة .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

أولا : عدم احقية السيد/.. .. .. فى صرف تعويض الدفعة الواحدة عن الفترة السابقة على ١٩٧٢/٧/٢٣ او فى استرداد حصة صاحب العمل السابق سدادها ، والى عدم اعفائه من الخضوع لنظام التأمينات ومن خصم اشتراكات المعاش عن المدة السابقة .

ثانيا : ان المقصود بصافى مرتب الوظيفة الاساسى هو ما يستحق له من مرتبه الاساسى بعد خصم الضرائب وغيرها من الاستقطاعات المقررة قانونا بما فيها اشتراكات التأمينات الاجتماعية دون اية ديون أو التزامات شخصية فى ذمته .

(ملف ٨٦/٤/٦٥٤ — جلسة ١٩٧٥/١٠/٢٩)

الفــــرع السـادس .

مــكافأة او منحـــــة

قاعـدة رقـم (٩٢)

المبـــدأ :

القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب او اجر او معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف اوالمستخدم اوصاحب المعاش — اقتصار الحكم الوارد فى المادة الاولى من القانون رقم ١ لســنة ١٩٦٢ على العـاملين المدنيين دون العسكريين — سريان الحكم الوارد فى المادة الثانية من القانون المشار اليه على كل من يتوفى من اصحاب المعاشات او العسكريين حتى تاريخ العمل بكل من : القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بصرف منحة ماليـة عاجلة فى حالتى انتهاء الخدمة والوفاة للضباط او ضباط الشرف والمتطـوع من ضباط الصف والعساكر ومجندى الخدمة منهم ، ورقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة .

ملخص الفتــوى :

يبين من استعراض الاحكام المتعلقة بمنحه الوفاة أن القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتـأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة سبق انظمة المعاشـات والخدمة المدنية فى تقــرير هذه المنحة اذ قضت المادة١١ منه بأن يصرف للضابط المستحق معاشـا عنـد إحالته الى المعـاش مكافأة ماليـة عاجلة تعـادل ما يتقاضاه من راتب وتعويضات عن شهر .

وبأنه فى حالة وفاة الضابط وهو بالخدمة تصرف ضعف هذه المكافأة بصفة عاجلة للمستحقين عنه ،

ولم يقرر هذا القانون هذه المنحة فى حالة وفاة صاحب المعاش من ضباط القوات المسلحة

ولما صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بشأن صرف مرتب أو أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو صاحب المعاش، عالج فى المادة الاولى منه حالة المتوفين من الموظفين المدنيين فنص على أنه « فى حالة وفاة أحد العاملين بقوانين المعاشات المشار اليها وهو بالخدمة تستمر الجهة التى كان يتبعها فى صرف صافى المرتب أو الأجر الشهرى الذى كان يصرف له بافتراض عدم وفاته وذلك عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له وفى المواعيد المقررة لصرف المرتبات أو الاجور خصما على البند الذى كان يتحمل بالمرتب أو الاجر أو من وفورات ميزانية تلك الجهات ويتم هذا الصرف الى شخص واحد يعينه الموظف أو المستخدم أو العامل فاذا لم يعين أحدا صرف الى الارملة أن وجدت فان تعددن قسم بينهن بالتساوى ومع ذلك فى حالة وجود أولاد قصر أو بنات غير متزوجات من غير الارملة يستحقون ما كان يستحق لوالداتهم فيما لو لم تكن قد توفيت أو طلقت ويصرف الاستحقاق الى الولى الشرعى أو المتولى شئونهم .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يكون فى الخدمة من موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين من غير المنتفعين بقوانين المعاشات المشار اليها » .

وعالج فى المادة الثانية منه حالة من يتوفى من أصحاب المعاشات فنص على أنه « فى حالة وفاة صاحب معاش تستمر الجهة التى كانت تصرف معاشه فى صرف صافى المعاش الشهرى الذى كان يصرف اليه بافتراض عدم وفاته وفقا لحكم المادة السابقة » .

وقد عمل بهذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى أول يناير سنة ١٩٦٢ .

وبذلك تقرر الحق فى منحة الوفاة طبقا للمادة الاولى لأول مرة بالنسبة لمن يتوفى من العاملين المعاملين بأحد قوانين المعاشات المشار اليها فى

ديباجة القانون ، وكلها أنظمة معاشات مدنية ، أو لغير المنتفعين بهـذه القوانين من « موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين ، كما حددهم نص الفقرة الثانية من المادة الاولى .

ولئن كان نص المادة الاولى قد اقتصر فى حكمه على العاملين المدنيين دون العسكريين الا أن نص المادة الثانية الذى قرر هذه المنحة فى حالة وفاة صاحب معاش أورد حكما عاما ينطبق على كل صاحب معاش فأوجب على الجهة التى كانت تصرف معاشه أن تستمر فى صرف المعاش الذى كان يصرف اليه بافتراض عدم وفاته ، وقد وردت عبارة النص مطلقة فى انطباق حكمها على كل صاحب معاش بغض النظر عن قانون المعاشات المعامل به اذا لم يقيد النص نطاق حكمه بقوانين المعاشات المشار اليها فى الديباجة أو بالاشخاص الذين يفيدون من نص المادة الاولى بل قيد الصرف فقط بأن يكون وفقا لأحكام المادة السابقة اى عن الشهر الذى حدثت فيه الوفاة والشهرين التاليين له .

ولعل سبب المسايرة بين نص المادتين الاولى والثانية من هذا القانون بالنسبة لمن يتوفى من الموظفين أو من أصحاب المعاشات وتطبيق حكم المادة الاولى على من يتوفى فى الخدمة من العاملين المدنيين وحدهم ، واطلاق نص المادة الثانية بالنسبة الى أصحاب المعاشات دون ما تخصيص ، أن هذه المنحة كانت مقررة من قبل بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه بالنسبة لمن يتوفى من الضباط أثناء الخدمة ولم تكن مقررة لمن يتوفى من أصحاب المعاشات منهم (وان كان القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض لضباط الشرف والمساعدين وضباط الصف والعساكر بالقوات المسلحة خلا من تقرير هذه المنحة للمعاملين بأحكامه الا أن ذلك كان ثغرة فى التشريع عالجها المشرع بعد ذلك فى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ بصرف منحة مالية عاجلة فى حالتى انتهاء الخدمة والوفاة للضباط او ضباط الشرف والمتطوع من ضباط الصف والعساكر ومجددى الخدمة منهم ، الذى رددت احكامه بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة) .

وفضلا عن ذلك فقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ما يفسر الاطلاق فى حكم المادة الثانية من هذا القانون ، اذ أوردت المذكرة اهداف هذا القانون وسياسة الدولة التى صدر عنها فجاء فيها « تهدف الدولة ببنائها للمجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الى تأمين الفرد بحيث يطمئن على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده ومن بين ما اتبعته الدولة فى هذا السبيل التوسع فى تطبيق نظام التأمين والمعاشات بحيث يصبح نظاما عاما يسرى على جميع الموظفين والمستخدمين والعمال .

وتمشيا مع هذه السياسة وحفاظا لكيان الاسرة بعد وفاة عائلها ونظراً لما تستلزمه تسوية معاشات او مكافآت المستحقين من تقديم مستندات معينة وما يتطلبه ذلك من وقت واجراءات قضائية وغيرها ، والى أن تعيد الأسرة ترتيب حياتها على أساس وضعها الجديد بعد وفاة عائلها فقد أعدت وزارة الخزانة مشروع القانون المرافق .. » .

خلاصة ما تقدم أن المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ تسرى على كل من يتوفى من أصحاب المعاشات المدنيين أو العسكريين حتى ١٩٦٤/٣/٢١ تاريخ العمل بكل من القانونين رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٤ ورقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية السيدة/.. .. .. أرملة المرحوم .. .. .. الضابط السابق بالجيش الذى توفى فى ١٩٦٣/٩/٢٤ فى صرف منحة الثلاثة شهور طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٦٠٤ — فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٩)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة والقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآة

والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — التكييف القانونى للمكافأة التى تستحق لحامل نجمة الشرف العسكرية وورثته طبقا لهذا القانون — هى مكافأة ذات طبيعة خاصة ، لا تخضع لاحكام المعاشات ، وانما تصرف بالكامل لحامل هذه النجمة اثناء خدمته وبعد احالته الى المعاش ، كما يجرى توزيعها بالكامل على المستحقين فى معاشه ، او على باقى المستحقين عند قطع المعاش عن احدهم ، وذلك بنسبة نصيب كل منهم فى المعاش ازاء الاخرين — المنازعة فى توزيع هذه المكافأة تعتبر من قبيل المنازعة فى التسويات — اثر ذلك — عدم تقيدها بمدة المنازعة المقررة بالنسبة الى المعاش .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شــأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة — المعدل بالقــانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ — تنص على أن « تمنح نجمة الشرف لأى ضــابط بالقــوات المسلحة أدى خدمات أو اعمالا استثنائية على التضحية والشـــجاعة الفائقة فى مواجهة العدو » ومن يمنح هذه النجمة يستحق مكافأة شــهرية قدرها عشرة جنيهات طوال مدة خدمته ، كمــا يخول عند احالته الى المعاش المزايا الآتيــــة :

١ — استحقاقه مكافأة شهرية مقدارها عشرة جنيهــات تؤدى بالكامل علاوة على معاشه او معاش ورثته .

ثم صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة — المعمول به طبقا للمادة ٣ من قانون الاصدار اعتبارا من ٢١ من مارس سنة ١٩٦٤ — وأورد حكما جديدا — لم يرد من قبل فى قوانين المعاشات العسكرية — اذ نص فى المادة ١١٦ منه على أن « تصرف كل قيمة المكافأة المقــررة لمن يمنح نجمــــة الشرف أو نوط الجمهــورية علاوة على ما يستحقه الفــرد أو المستحقون عنــه من معاش . وفى حالة وفاة صـــاحب المعاش أو احد المستحقين عنه أو عند قطع المعاش عن احدهم ، تصرف كل قيمة هذه المكافأة بالكامل للمستحقين

عن صاحب المعاش أو لباقى المستحقين ، ويوزع الباقى عليهم كل حسب نصيبه فى المعاش » .

ويبين من النصوص السابقة أن المكافأة المقررة لمن يمنح نجمة الشرف ، تعتبر من الميزات المادية لحامل نجمة الشرف ، وهى اثر من آثار المركز القانونى العام له ، بمعنى أنه يستمد حقه فيها من القانون مباشرة . واذا كان القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ — المشار اليه — قد قضى بأن هذه المكافأة تستحق لمن يمنح نجمة الشرف علاوة على مرتبه — أثناء مدة خدمته — فهى لا تعتبر جزءا من هذا المرتب ولاتتبعه فى أحكامه . كما أن المكافأة المشار اليها لا تتغير صفتها أو طبيعتها عند تقاعد حامل نجمة الشرف ، اذ انه يتقاضى هذه المكافأة بالاضافة الى معاشه ، ولكنها لا تعتبر معاشا ، ولا ترتبط بالمعاش من حيث الاحكام التى تنظمها ، بل تظل لها طبيعتها الخاصة بها ، باعتبار انها اثر من آثار المركز القانونى لحامل نجمة الشرف ، بينما أن المعاش يعتبر اثرا من آثار المركز القانونى العام للموظف المتقاعد يؤكد ذلك أن المعاشات العسكرية عددتها القوانين المنظمة لها على سبيل الحصر ولم تدخل ضمنها المكافأة سالفة الذكر .

كذلك لا تتغير طبيعة المكافأة المشار اليها ، عند استحقاقها لورثة حامل نجمة الشرف — بعد وفاته — بالاضافة الى معاشهم المستحق لهم عنه ، اذ تبقى لها طبيعتها الخاصة المستقلة عن المعاش . والمقصود بالورثة — فى تطبيق نص المادة ١٢٣ من القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وكما ورد فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون — هم المستحقون فى معاش حامل نجمة الشرف ، وقد أكدت المادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هذا المعنى ، اذ قضت بصرف كل قيمة هذه المكافأة بالكامل للمستحقين عن صاحب المعاش (حامل نجمة الشرف) ، أو لباقى المستحقين — عند قطع المعاش عن أحدهم أو بعضهم .

ويترتب على هذه الطبيعة الخاصة للمكافأة المشار اليها ، أنها تصرف بالكامل لحامل نجمة الشرف أثناء خدمته ، وبعد احالته الى المعاش كما تصرف كاملة — بعد وفاته — للمستحقين عنه فى المعاش ، أو لباقى المستحقين عند قطع المعاش عن احدهم وتوزع كل قيمة تلك المكافأة

على المستحقين فى معاش حامل نجمـــة الشرف ، وذلك بنسبة نصيب كل منهم فى المعاش ازاء الآخرين ، ويظل اســـتحقاقها قائمـــا ما بقى ســـبب استحقاق المعـــاش ، فاذا مازال سبب استحقاق المعـــاش عن احـــد المستحقين ، زال بالتالى حقه فى هذه المكافأة ، ويوزع نصيبه فيها على باقى المستحقين ، كل بنسبة نصيبه فى المعاش ايضا .

وان سبق بأن الحق فى المكافأة المشار اليها ، يستمد من القـــانون مباشرة ، باعتبارها اثرا من آثار المركز القانونى العام لحامل نجمة الشرف وأنها لا تختلط بالمعاش ولا ترتبط بالاحكام التى تنظمه ، ومن ثم فان المنازعة فيها انما تعتبر من قبيل المنـــازعة فى التسويات ، وبالتـــالى فان المنازعة فى توزيع قيمة هذه المكافأة على المستحقين فى معاش حامل نجمـــة الشرف لا يتقيد بمدة المنازعة المقررة بالنسبة الى المعاشات .

ولما كان قد صـــدر القـــرار الجمهورى رقم ٢٠٠٧ لســـنة ١٩٥٩ فى ١١ من نوفمـــبر سنة ١٩٥٩ — اى فى ظل العمل بأحكام القـــانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ســـالف الذكر بمنح اسم الشهيد ، الذى كان مشرفا اجتماعيا بمدرسة المعلمين ، بوصفه ضـــابط احتيـــاط ، نجمة الشرف العسكرية ، ومن ثم فانه يترتب على ذلك استحقاق ورثته المســـتحقين عنه فى المعـــاش لمكافأة شهرية مقدارها عشرة جنيهات تصرف بالـــكامل لهم علاوة على معاشهم — طبقا لحـــكم المادة ١٢٣ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ ، والمادة ١١٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — ولما كان الشهيد المذكور قد اســـتشهد عن ارملة ووالده ووالدة ، وكانت الزوجـــة قد قطع معاشها بسبب زواجها ، كمـــا وأن الوالد لا يستحق معاشـــــا بسبب كونه موظفـــا عاما ، ومن ثم فان كلا من الزوجة والوالد لا يعتبر من الورثة المستحقين فى معـــاش الشـــهيد المذكور ، وبالتـــالى فانهمـــا لا يستحقان نصيبا فى المكافأة سالفة الذكر .

ولما كانت الوالدة هى وحدها المستحقة فى معاشـــه ، فانهـــا تكون — وحدها — هى المستحقة للمكافأة المشار اليها ، ويتعين صرف كل قيمـــة هذه المكافأة بالكامل لهـــا هذا على أن يراعى أن كلا من الزوجة والوالد يستحق نصيبا فى المكافأة المشار اليها الى تاريخ زوال سبب اســـتحقاقه

فى معـــاش الشهيد المذكور ، ولذلك فان الزوجة تستحق نصيبها فى تلك المكافأة الى تاريخ قطع المعــاش عنها بسبب زواجهــا ، كمــا وأن الوالد يستحق نصيبا فى هذه المكافأة اذا كان قد استحق معاشا عن ابنه الشهيد فى فترة لم يكن فيها موظفا عاملا ، وبالتـــالى فاذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق فى معاش ابنه ، فانه يعود له حقه فى أن يتقـــاضى نصيبا فى المكافأة المشار اليها ، ويعاد فى هذه الحالة توزيع المكافأة بينـــه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه فى معاش الشهيد المذكور ازاء الآخر .

ولما كانت وزارة التربية والتعليم قد قامت بتوزيع المكافأة المشار اليها على غير الاساس السابق ايضاحه ، ومن ثم فانه يتعين اعادة اجراء هذا التوزيع بين المستحقين لمعـــاش الشهيد المذكور بنسبة نصيب كل منهم فى المعاش ، على أن يقف صرف نصيب الزوجة فى هذه المكافأة اعتبـــارا من تاريخ قطع المعاش عنهـــا ، كما يقف صرف نصيب الوالد له لعـــدم استحقاقه فى معاش ابنه الشهيد ، وبذلك تصرف كل قيمة المكافأة بالكامل الى الوالدة باعتبارها المستحقة الوحيدة فى معاش الشهيد المذكور . مع مراعاة أن اعادة توزيع المكافأة — على النحو السابق — لا يتقيد بمدة المنـــازعة المقـــررة بالنسبة الى المعاشات .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

١ — أن المكافأة المستحقة لحامل نجمة الشرف وورثته لا تعتبر معاشا ولا تخضع لاحكامه ، وانما تعتبر مكافأة ذات طبيعة خاصة ، ويجـــرى توزيعها بالكامل على المستحقين فى معاش حامل نجمة الشرف ، أو على باقى المستحقين — فى حالة قطع المعاش عن أحدهم أو بعضهم — وذلك بنسبة كل منهم فى المعاش ازاء الآخرين .

٢ — أن والدة الشهيد فى الحالة المعروضة هى وحدها التى تستحق كل قيمة المكافأة المشار اليها بالكامل ، وأن زوجة الشهيد المذكور تستحق نصيبا فى هذه المكافأة الى تاريخ قطع المعاش عنها بسبب زواجها ، وأن الوالد لا يستحق نصيبا فى المكافأة لعدم استحقاقه فى معاش ابنه الشهيد بسبب كونه موظفا عاملا ، وأنه اذا ما انتهت خدمة الوالد واستحق فى معاش ابنه ، فانه يعود له فى المكافأة ، فيعـــاد توزيعها بينه وبين الوالدة كل بنسبة نصيبه فى معاش ابنه ازاء الآخر .

٣ — ان اعادة توزيع المكافأة سالفة الذكر بين المستحقين فى المعاش ، لا يتقيد بمدة المنازعة المقررة بالنسبة الى المعاش .

(فتوى رقم ٥٣٣ — فى ١٩٦٤/٦/١٥)

قاعــدة رقــم (٩٤)

المبـــدا :

الحكم الذى تضمنته المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن المعاشات العسكرية من عدم جواز المنازعة فى المكافأة التى تصرف بناء على احكام هذا القانون بعد مضى ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة للحكومة ام بالنسبة للموظف ، لا يسرى على مطالبة الحكومة احد المعاملين بالقانون المذكور ما اداه اليه من مكافأة لا حق له فيها طبقا لاحكام اخرى .

ملخص الحـكم :

ان مورث المدعين وقد اســـتولى على مكافأة خدمة بدون وجه حق فانه يلزم بردها ما لم يكن قد سقط حق الجهة الادارية فى اســـتردادها ، ولا يجوز للمدعين الاستناد فى هذا الخصوص الى المادة ٤٦ من المرســـوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشـــات العســـكرية التى تقضى بعدم جواز المنازعة فى المكافأة التى تصرف بناء على احـــكام هذا القـــانون بعد مضى ستة شهور من تاريخ صرفها سواء بالنسبة للحكومة أم بالنسبة للموظف ، لأن نص المادة المذكورة انما يتعلق بالمبالغ التى تصرف كمكافأة طبقا لأحكام القانون المشـــار اليه ، فى حين أن المبلغ الذى صرف لمورث المدعين يعتبر مصروفا له بدون وجه حق ، وبالتالى فانه يخضع من ناحيـــة سقوط الحق فى استرداده لاحكام المادة ١٨٧ من القانون المدنى .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٦/٢)

الفــــرع الســـــابع

زيادة المعاشات

قاعــدة رقــم (٩٥)

المبــــدأ :

المادة ١١٩ المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان المعاشات والمكافآت والتامين للقوات المسلحة تنص على ان تزاد بمقدار ١٠٪ المعاشـــات التى استحقت لافراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التــأمين والمعاشات ـــ يستفاد من هذا النص ان مناط الافادة من حكمه أن يــكون اليه اى ان يكون قد سوى طبقا لاحكامه ـــ اذا كان المدعى معاملا اثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التامين والمعاشـــــات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين وعند احالته الى المعاش فى ١٩٦١/١/١٦ سوى معاشه طبقا لاحكام هذا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لا يكون قد ادركه لخروجه من الخدمة قبل تاريخ العمل به اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٣ ـــ نتيجة ذلك عدم افادته من حكم المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ملخص الحـــكم :

ان المادة ١١٩ التى اضافها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ الى مواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشـــات والمكافآت والتــأمين والتعويض للقوات المسلحة والتى يطالب المدعى للافادة من حكمها ـــ تنص

على أن (تزاد) بمقدار ١٠٪ (عشرة فى المائة) المعاشات التى استحقت لأفراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه سواء بالنسبة الى صاحب المعاش أو المستحقين عنه ، على الا يؤثر ذلك فى مقدار اعانة غلاء المعيشة المستحقة زيادة او نقصا — ويستفاد من هذا النص أن مناط الافادة من حكمه أن يكون المعاش قد استحق فعلا وفقا لاحكام قانون المعاشات والتأمين رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ أى أن يكون المعاش قد سوى طبقا لاحكامه ، أما اذا كان صاحب المعاش قد استحق معاشه أو سوى وفقا لاحكام قانون آخر فان هذه المادة لا تنطبق عليه او على المستحقين عنه .

ومن حيث أن المدعى ولئن كان يعتبر من عداد افراد القوات المسلحة اذ كان يعمل رقيب أول فى مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك . الا أنه كان معاملا اثناء خدمته بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين ، وعند انتهاء خدمته واحالته الى المعاش فى ١٩٦١/١/١٦ . سوى معاشه طبقا لاحكام هذا القانون ولم يدركه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لانه كان قد خرج من الخدمة قبل تاريخ العمل به الذى تقرر من أول يونيه ١٩٦٣ ، ومتى كان ذلك ولم يكن معاشه قد استحق أو ثبت تسويته طبقا لأحكام القانون المذكور فانه لا ينطبق عليه حكم المادة ١٩ السالفة الذكر ، ومن ثم يكون طلبه زيادة معاشه بمقدار ١٠٪ غير قائم على أساس سليم من القانون .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك لما يقوله المدعى أنه بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد أصبح ساريا عليه ومعاملا بأحكامه نظرا لأن القانون ٣٧ لسنة ١٩٦٠ قد اعتبر ملغيا وانتهى مفعوله بالنسبة اليه اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٣ — لا وجه لذلك ، اذ لو كان ذلك صحيحا لما نصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون اصدار القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على سريان أحكام القانون المرافق له على المستحقين عن المعاملين باحكام القوانين منها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة المذكورة على سريان بعض المواد على المستحقين عن المعاملين باحكام قوانين اخرى ، كما نصت الفقرة الاخيرة

من المادة ذاتها على سريان بعض المواد على أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين ، ولما كان الثابت أيضا أن المدعى من أصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وهو ليس مستحقا عن صاحب معاش فمن ثم لا ينطبق عليه حكم الفقرتين الاولى والثانية من المادة الرابعة — سالفة الذكر لأنهما تعالجان فقط حالات المستحقين عن أصحاب المعاشات ، كما أن ما أوردته الفقرة الاخيرة منها مقصور على افادة أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين من أحكام المواد التى ذكرتها هذه الفقرة وفى نطاقها فقط ، دون أن يؤثر هذا السريان الجزئى لبعض مواد القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى تحديد القانون المعامل به المدعى وهو القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .

ومن حيث أنه لا صحة لما قضى به الحكم المطعون فيه — بالطعن الراهن — من أن المدعى قد دخل فى دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ نظرا لما قضت به الفقرة الثانية من المادة ٨ من قانون اصداره من زيادة معاشات المعاملين بقوانين المعاشات اشار اليها فى المادة الرابعة — ومنها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — بمقدار الثلث — لا صحة لذلك لأن هذه الزيادة لم ترد الا فقط على أنصبة المستحقين عن المعاملين بهذه القوانين ، وذلك كما هو منصوص عليه صراحة فى الفقرة المذكورة ، ومن ثم لا تسرى الزيادة على أصحاب المعاشات أنفسهم ، وأن القول بغير ذلك فضلا عن مخالفته لأحكام هذا القانون ، فان محاولة مد حكم القانون على حالات لم يتناولها يعتبر من قبيل القياس الذى لا يصح أعماله فى القوانين التى ترتب أعباء مالية كقوانين المعاشات — التى لا يجوز القياس فيها او التوسع فى تفسيرها .

ومن حيث أنه مما يؤيد وجهة النظر المتقدمة أن المشرع قد أصدر بعد ذلك القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ونص فى المادة الثالثة على أن تزاد اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون المعاشات التى تصرف حاليا لأصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ .. وكذا معاشات المستحقين عن المعاملين بأحكام ذلك

القانون بمقدار الثلث .. وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون انه « رغبة فى تسريان هذه المزايا على العمال والمستخدمين الذين تركوا الخدمة فى الفترة بين تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تحقيقا للعدالة والمساواة فقد نصت المادة الثالثة على زيادة معاشاتهم أو معاشات ورثتهم التى تصرف حاليا وذلك بمقدار الثلث وهو ما يساوى الفرق بين حساب المدة السابقة فى المعاش بواقع (٧٥/١) على أن تنفذ التسوية وتزاد المعاشات على النحو المتقدم .. وقد طبق هذا القانون على المدعى وزيد معاشه بمقدار الثلث فرفع من ٣٦٢ر٦ الى ٤٨٢ر٨ اعتبارا من ١٩٦٤/١٠/١ كما أنه ليس معنى تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لان هذه المادة لم تتضمن تعديلا لاحكام هذا القانون ، بل جاءت فقط لمعالجة حالة من تركوا الخدمة خلال المدة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وقبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وذلك بزيادة معاشاتهم بمقدار الثلث كما فى حالة المدعى .

ومن حيث أنه ليس صحيحا كذلك ما قاله المدعى من انه قد أصبح من المعاملين بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حينما عدلت الفقرة الثانية من المادة ٢٦ منه بمقتضى المادة الاولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ لأنه طبق فى حكم المادة الثالثة من هذا القانون الاخير لأن الفقرة المذكورة بعد تعديلها سالف الذكر قد نصت على أن المنتفعين اذا كانوا لم يؤدوا عن الخدمة السابقة الاشتراكات المطلوبة حسبت فى معاشاتهم ومكافآتهم بواقع ثلثى النسب المنصوص عليها فى المادتين المذكورتين عن كل سنة من سنوات المدة المذكورة ، كما نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن « يسرى حكم المادة ٢٦ فقرة ثانية المنصوص عليها فى المادة السابقة على اصحاب المعاشات الذين تركوا الخدمة اعتبارا من اول يونية سنة ١٩٦٣ او المستحقين عنهم .. وهذا التعديل لا يسرى على المدعى لأنه — كما سبقت الاشارة — قد انتهت خدمته فى ١٩٦١/١/١٦ قبل أول يونيه سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وان المادة ٨٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « تسرى احكام هذا القانون على القوات الفرعية بالقوات المسلحة المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه ، وذلك الى حين تقرير

احكام خاصة فى شأنهم فانهـا تعنى فى الحقيقة أفراد هذه القوات الذين لا يزالون فى الخدمة وقت العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، ولذلك تسرى من هذا التاريخ أحكامه عليهم فقط دون أولئك الذين إنتهت خدمتهم قبل ذلك مثل المدعى .

ومن حيث أنه اذا كانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ قد قضت بنقل حقوق والتزامات صندوق التأمين والمعاشـات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون فانه ليس معنى ذلك — كما يقول المدعى سريان أحكامه على أصحاب المعاشات الذين سبقت معاملتهم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وخرجوا من الخدمة وسـويت معاشـاتهم طبقـا لأحـكامه قبل العمل بالقـانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل ان هذا الصندوق لا يعدوا أن يكون هذا فقط مجرد جهة تمويل وصرف للمعاشات سواء تلك التى تستحق طبقا لهذا القانون أو تلك التى سبق أن استحقت طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، كما أن المادة الاولى من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ حينما نصت على انشـاء الصندوق قضت بانشـائه لبعض الفئات ومنهم موظفوا ومستخدموا وعمال الدولة المربوطة مرتبـاتهم واجورهم أو مكافآتهم فى الميزانيـة العـامة للدولة ، أى الذين لا يزالون بالخـدمة .

ومن حيث أنه متى تبين ما تقدم فان دعوى المدعى تكون غير قائمـة على أساس سليم من القانون ، واذ ذهب الحكم المطعون فيـه مذهبـا مغـايرا ، بأن قضى بأحقية المدعى فى زيادة معاشـه بمقدار ١٠٪ طبقـا للمادة ١١٩ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٦٨ على اسـاس أنه يعتبر من أفراد القوات المسلحة الفرعية الذين استحقت معاشاتهم وفقـا لأحـكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان هذا الحكم يكون قد جانب الصواب وأخطـأ فى تأويل القانون وتفسيره ومن ثم يتعين الغاؤه والقضاء برفض الدعوى .

(طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٦)

قاعــدة رقــم (٩٦)

المبـــدأ :

المادة ١١٩ من القــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشــان المعاشات والمكافات والتامين والتعويض للقوات المسلحة المضافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ والتى قــررت زيادة المعاشــات المستحقــة لافراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لســــنة ١٩٦٣ بنســـبة ١٠٪ — يقتصر تطبيق هذه الزيادة على المعاشات التى استحقت وفقــا القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ دون سواه من قوانين المعاشــات السابقة عليــه .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المضــافة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام القــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن المعاشات والمكافآت والتامينــات والتعويض للقوات المسلحة تنص على أن تزاد بمقدار ١٠ ٪ « عشرة فى المائة » المعاشات التى استحقت لافراد القوات المسلحة الفرعية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه سواء بالنسبة الى صاحب المعاش أو المستحقين عنه على الا يؤثر ذلك فى مقدار اعانة غلاء المعيشة المستحقة زيادة أو نقصا .

وهذا النص واضح فى الدلالة على أن مناط الافادة من احكامه هو أن يكون المعاش ، مستحقا وفقا لاحــكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ دون سواه من قوانين المعاشات السابقة عليه ومن ثم يقتصر استحقاق الزيادة فى المعاش وفقا لاحكام هذه المادة على المعاملين بالقانون المذكور . واذا كان الثابت من الاوراق أن المدعى انتهت خدمته لبلوغه السن القانونية فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وســوى معاشه وفقــا لاحكام القــانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، باصدار قانون التأمين والمعاشات لمستخدمى الدولة وعمالها الدائمين فانه بهذه المثابة لا يفيد من احكام المادة ١١٩ من القانون رقم ١١٦

لسنة ١٩٦٤ المشار اليها ولا يحق له ان يتقاضى الزيادة فى المعاش المقرر بها .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن المدعى قد يدخل فى دائرة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بمقتضى المادتين ٤ و ٨ من قانون اصداره ذلك ان المادة ٤ المشار اليها يجرى نصها على النحو الآتى :

« تسرى أحكام القانون المرافق على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ » .

وتسرى أحكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ، ٣٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ من القانون المرافق والملاحظات المتعلقة بالجدول رقم ٣ المرفق بالقانون المذكور على المستحقين عن العاملين بأحكام القوانين رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ورقم ٢٨ لسنة ١٩١٣ ورقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ورقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر المشار اليها .

وتسرى احكام المواد ٢٧ و ٢٩ و ٣٦ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٢ و ٦٣ و ٢٩ و ٧٤ من القانون المرافق على أصحاب المعاشات المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين .

كما تنص المادة ٨/٢ المشار اليها على أنه « استثناء من أحكام المادة ٤ تزاد اعتبارا من أول الشهر التالى لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون ، أنصبة المستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها فى المادة ٤ بمقدار الثلث دون أن يترتب على هذه الزيادة ما يكون قد منح لهم من معاشات استثنائية ولا يسرى هذا الحكم الا بالنسبة للمستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات المشار اليها الذين نشأ استحقاقهم قبل العمل بهذا القانون .

ومن الواضح أن سريان احكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ وفقا لحكم الفقرة الاولى من المادة ٤ السالف ذكرها وزيادة المعاش بمقدار الثلث بالتطبيق لحكم الفقرة الثانية من المادة ٨ المشار اليها انما يقتصر وفقا للصريح نص هاتين الفقرتين على المستحقين عن المعاملين بقوانين المعاشات

المنصوص عليها فيها ومن بينها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أما أصحاب المعاشات ذاتهم فان نطاق سريان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأنهم محدد ومحصور فى دائرة المواد التى احالت عليها الفقرة الثالثة من المادة ٤ المشار اليها والتى يبين من استظهار نصوصها أنها لا تتناول الاحكام الموضوعية لتسوية معاشاتهم التى تمت وفقا لاحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ أو غيره من قوانين ، المعاشات بالتعديل أو الاضافة ومن ثم فان معاشات هؤلاء تظل خاضعة لكافة الاحكام الواردة فى القانون الذى عوملوا على اساسه .

وليس ادل على صحة هذا النظر أن اصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ لم تقرر زيادة المعاشات المستحقة لهم الا بموجب المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه والتى قضت بأن تزاد اعتبارا من اول الشهر التالى لانقضاء شهرين على تاريخ العمل بهذا القانون المعاشات التى تصرف حاليا لاصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ وكذا معاشات المستحقين عن المعاملين بأحكام ذلك القانون بمقدار الثلث وذلك دون أن يترتب على هذه الزيادة أى تأثير فى قيمة اعانة غلاء المعيشة المقررة لهم . ذلك أنه لو أن المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه يدخلون فى نطاق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ لما كان ثمت مقتضى لاصدار القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٦٤ بزيادة معاشهم اكتفاء بما نصت عليه المادة ٢/٨ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه اذ ذهب الى غير ذلك وقضى بسريان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على حالة المدعى رغم انه من أصحاب المعاشات المعاملين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠، وخوله بالتالى الحق فى الزيادة فى المعاش التى استحدثها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٨ يكون قد خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله ويتعين من ثم القضاء بالغائه وتأييد الحكم الصادر من المحكمة الادارية بالاسكندرية فى الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٨ ق فيما قضى به من رفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٨/٥/٢١)

الفـــرع الثـامن

الجمع بين معاشين او بين مكافاة ومعاش

قاعـدة رقـم (٩٧)

المبـدا :

القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون التامينات الاجتماعية — القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان المعاشـات والمكافآت والتـامين والتعويض للقوات المسلحة — الاصل طبقـا لاحكامهما هو حظر الجمع بين معاشين واستثناء يجوز الجمع فى حالات محددة فى كل منهما — وجوب تطبيق القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ دون القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ مادام ان احد المعاشين المستحقين هو معاش مستحق وفقاً لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — اساس ذلك ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ صدر لاحقاً القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ واللاحق ينسخ السابق فيما يتعارض معه ، كما ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص يقيد العام .

ملخص الفتـوى :

ان الفقرة الاخيرة من المادة ١٠١ من قانون التأمينات الاجتماعيـة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقـــانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « لا يجوز الحصول على اكثر من معاش وفقـا لهذا القانون او قوانين معاشـات أخرى ، فاذا استحق لشخص واحد اكثر من معاش أدى اليه المعاش الاكبـر » .

كما تنص المادة ١٠٢ من هذا القانون على أنه استثناء من أحكام حظر الجمع بين المعاش والدخل أو بين معاشين او اكثر المنصوص عليهـا فى هذا القانون يجوز الجمع فى الحالات الآتية :

١ — اذا لم يزد المجموع على عشرة جنيها شهريا .

٢ — اذا كان المعاشان يستحقان عن والدين .

٣ — . . . .

ومن حيث أن المادة ٧٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة تقضى بسريان أحكام بعض مواده ومن بينها المادتان ١٤ ، ٤٨ والجدول رقم (١) المرافق له على من يستحق معاشا ابتداء من تاريخ سريان أحكامه عن أصحاب المعاشات المعاملين بأحكام القوانين رقم ٥٩ لسنة ١٩٢٠ و ١٥٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٤٠ لسنة ١٩٥٨ و ٢٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ و ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

ومن حيث أن المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر تنص على أنه « لا يجوز للمستحقين عن المنتفع أو عن صاحب المعاش الجمع بين معاشين فاذا استحق لشخص منهم اكثر من معاش من الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدى اليه المعاش الاكبر » . على انه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين او اكثر فى الحالتين الآتيتين :

١ — اذا لم يزد المجموع عن ثلاثين جنيها ، فاذا زاد المجموع عن هذا القدر أدى المعاش بالقدر الذى يكمل هذا المجموع .

٢ — . . . .

ومن حيث أنه فضلا عن أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة صدر لاحقا للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فى شأن التأمينات الاجتماعية ، واللاحق ينسخ السابق فيما يتعارض معه ، فان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ هو قانون خاص وهو الواجب التطبيق مادام أن أحد المعاشين المستحقين هو معاش مستحق وفقا لاحكامه اذ أن النص الخاص يقيد النصوص العامة .

وعلى ذلك فانه يحق لكل من المستحقين عن المساعد اول ...... ان يجمع بين المعاش المستحق له طبقا لقانون المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض للقوات المسلحة سالف البيان وبين المعاش المستحق وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية المذكور وذلك فى حدود مبلغ ثلاثين جنيهـا لكل مستحق .

(فتوى رقم ٣٦٠ — فى ١٩٦٩/٤/١)

قاعـدة رقـم (٩٨)

المبـــدأ :

تعيين احد الضباط المتقاعدين باحدى المؤسسات العامة بمكافأة شهرية تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه عند احالته الى التقاعد مع الترخيص له فى الجمع بين تلك المكافأة وبين المعاش — حساب الاشتراك فى التامينات الاجتماعية على اساس المكافأة وليس على اساس مجموع المعاش والمكافأة .

ملخص الفتـوى :

عين السيد/ .. .. .. بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٣ نائبا لمدير عام المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة دون أن تحدد معاملته المالية . وفى ١٩٦٤/٦/٢٣ تقرر صرف خمسين جنيها شهريا اليه اعتبارا من تاريخ تسلمه العمل كسلفة تحت التسوية لحين صدور قرار بالترخيص له فى الجمع بين المعاش والمكافأة . ثم تقرر زيادة هذا المبلغ الى ستين جنيها شهريا اعتبارا من التاريخ المشار اليه .

وفى أول يوليو سنة ١٩٦٤ أوقف صرف معاشه البالغ ٩٣ جنيها و ٢٥٠ مليما فأصدر مدير عام المؤسسة قرارا بصرف سلفة شهرية اليه تعادل قيمة المعاش لحين تسوية حالته .

وبتاريخ ١٩٦٤/٣/٢٣ صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى فى مادته الاولى بأن يكون لنائب القائد الاعلى للقوات المسلحة

سلطة اصدار قرارات الجمع بين معاشات الضباط المتقاعدين وبين المرتبات التي يحصلون عليها من المؤسسة التابعة الاقتصادية للقوات المسلحة .

وتطبيقا لأحكام هذا القانون صدر قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٢ المتضمن صرف مكافأة شهرية للسيد المذكور تعادل الفرق بين المعاش المقرر له وبين ما كان يتقاضاه بالخدمة عند احالته الى التقاعد مع الترخيص له في الجمع بين تلك المكافأة وبين المعاش ومع تسوية حالته عن المدة السابقة في حدود تلك المعاملة بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة .

وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٣١ صدر قرار المؤسسة رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٥ بصرف مكافأة للسيد المذكور قدرها ٤٠ جنيها ٣١٠ مليما تعادل الفرق بين معاشه وبين ما كان يتقاضاه قبل الاحالة الى المعاش على أن ينفذ هذا القرار اعتبارا من شهر يوليو سنة ١٩٦٥ .

وبناء على ذلك قامت ادارة المعاشات بالقوات المسلحة بصرف معاشه اعتبارا من ١٩٦٤/٢/٢٣ ، تاريخ صدور القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر ، كما قامت المؤسسة بتحصيل الفرق بين السلفة التي كانت تصرف اليه بواقع ١٠ جنيها شهريا وبين المكافأة التي تقررت . ومن ثم سويت حالته على أساس أن ما صرف اليه خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٥/٣/٢٣ فقد صرف عنهما مكافأة قدرها ٤٠ جنيها و ٣١٠ مليما .

واستمر الوضع على النحو المتقدم حتى تقرر تسوية حالته اعتبارا من ١٩٦٨/١/١ على اساس وظيفة نائب مدير عام المؤسسة من الفئة الاولى بمرتب اجمالي قدره ١٢٥ جنيها شهريا . ومنذ هذا التاريخ أوقف صرف معاشه وقامت المؤسسة بالاشتراك عنه في هيئة التأمينات الاجتماعية على أساس هذا المرتب . واستمر الحال كذلك حتى انتهت خدمته بالمؤسسة في ١٩٧٠/٥/١ .

ولما طالب سيادته الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية عن

المدة السابقة من ١٩٦٣/٥/٢٣ حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ذهبت الهيئة الى انه يتعين أن يؤدى الاشتراك عن تلك المدة على أساس مجموع المعاش والمكافاة .

ومن حيث أن المادة الاولى من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالاجر : الاجر المنصوص عليه فى قانون العمل » .

وواضح من هذا النص ان قانون التأمينات الاجتماعية أحال فى تعرفه للأجر الى قانون العمل . ويقضى القانون الاخير فى مادته الثالثة بأن يقصد بالأجر كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه ..

ويبين من ذلك أن ثمة شرطا اساسيا يجب توافره فى الاجر وهو أن يعطى للعامل لقاء ما يؤديه من عمل .

ومن حيث أن المعاش لا يعدو ان يكون ايرادا عن مدة سابقة ولا يصرف لقاء العمل الذى يؤدى لدى رب العمل فمن ثم فانه بهذه المثابة لا يندرج وصف الأجر ولا يدخل فيه وانما يصرف لصاحبه اعمالا لأحكام قوانين أخرى ولأسباب بعيدة عن عمله الجديد لدى رب العمل . واذا كان هذا المعاش يدخل فى الاعتبار عند تحديد الأجر فالمرد فى ذلك الى ما اقتضته ارادة المشرع فى الاعتبار عند تحديد أجر فالمرد فى ذلك الى ما اقتضته ارادة المشرع عند تحديده لقواعد الجمع بين المرتب او المكافاة وبين المعاش ، وليس من شأن هذه القواعد أن تغير من طبيعة المعاش وتجعله جزءا من الأجر يظل مع تطبيقها محتفظا بخاصيته كايراد عن مدة سابقة .

ومن حيث أن الثابت ان السيد/.. .. .. كان يتقاضى من المؤسسة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة مكافاة مقدارها ستين جنيها خلال المدة من ١٩٦٣/٥/٢٣ الى ١٩٦٤/٣/٢٣ ، ثم أصبحت هذه المكافاة ٤٠ جنيها و ٣١٠ مليما من التاريخ الاخير حتى ١٩٦٧/١٢/٣١ ، فمن ثم فان الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية يجب أن يحسب على أساس هذه المكافاة وحدها .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى حساب الاشتراك فى التامينات الاجتماعية على أساس المكافاة التى كان يتقاضاه السيد المذكور من المؤسسة وليس على أساس مجموع المعاش والمكافاة .

(ملف ٥٢٥/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧١/١١/١٠)

الفـــرع التاســـع

الحـــرمان من المعـــاش

قاعـــدة رقـــم (٩٩)

المبـــدأ :

المادة ٥٥/٢من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية ــ مفادها حرمان العسكريين من المعـــاش اذا صـــدرت عليهم احكام من المجالس العسكرية او احدى المحاكم ــ احكام محكمة الثـــورة باعتبارها محكمة ذات سيادة ــ لا يترتب عليها هذا الاثر .

ملخص الفتـــوى :

لما كانت المادة ٢/٢٥ من المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية تنص على أن « كل صاحب معاش عسكرى صـــدر عليه حكم من مجلس عسكرى أو من احدى المحـــاكم العادية فى احـــدى الجرائم المنصوص عليها فى البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، أو الفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من الفصل الاول من قانون الجيش الصادر فى سنة ١٨٩٣ ، تسقط حقوقه ايضا فى المعاش أو المكافاة اذا كانت لم تصرف بعد » .

ومفاد هذا النص أن الاثر المترتب على الحكم ــ وهو الحـــرمان من المعاش ــ انما يكون بسبب الحكم على صاحب المعاش من مجلس عسكرى أو من محكمة عادية فاذا لم يكن الحكم صادرا من هاتين الجهتين . فانه لا يترتب عليه هذا الاثر .

ولما كانت محكمة الثورة محكمة ذات سيادة ، صدر بانشائها وتشكيلها قرارات من مجلس قيادة الثورة ، فلا يمكن اعتبارها مجلسا عسكريا ولا

محكمة عادية فى حكم المادة ٢/٥٥ المشار اليها ، وبالتالى لا يترتب على الحكم الصادر منها على احد العسكريين سقوط حقه فى المعاش .

(فتوى رقم ٩٦ بـ فى ١٩٥٧/٢/١٨) .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبـدا :

المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شان المعاشات والمكافات والتامين والتعويض للقوات المسلحة — نصها على ان كل من انتهت خدمته لادانته فى احدى الجرائم المخلة بالشرف والتى يصدر بتحديدها قرار من نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة (او من وزير الحربية الذى حل محله فى هذا الاختصاص سقط حقه فى ربع المعاش او المكافاة — اعتبار الحكم المنصوص عليه فى هذه المادة موقوفا حتى صدر هذا القرار وعدم سريانه الا على الوقائع اللاحقة لصدوره — عدم جواز الرجوع فى تحديد هذه الجرائم الى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى شان المعاشات والمكافآت والتامين والتعويض لضباط القوات المسلحة — اساس ذلك ان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وضع تنظيما لاحكام المعاشات وحالات سقوط الحق فيها فلا يجوز الرجوع الى احكام القانون السابق رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ فى هذا الشان — صدور حكم من محكمة الثورة فى القضية الخاصة بمحاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة بادانة عدد من الضباط بعضهم فى الخدمة والبعض الاخر فى التقاعد ويخضعون جميعا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ — عدم صدور القرار المنصوص عليه فى المادة ٩٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ حتى تاريخ ارتكابهم الجريمة التى ادينوا فيها بل وحتى تاريخ الحكم فيها — عدم جواز حرمانهم من المعاش المستحق لهم وفقا لاحكام القانون المذكور — استحقاقهم المعاش

من تاريخ انتهاء خدمة الذين كانوا بالخدمة ، ومن تاريخ وقف صرف معاش من كانوا فى المعاش بصرف النظر عن تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه فى المادة ٨٧ من القانون سالف الذكر متى كان هذا الطلب قد قدم فى الميعاد .

ملخص الفتــوى :

اصدرت محكمة الثورة حكمها فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصـة بمحاولة قلب نظام الحكم بالاستيلاء على قيـادة القوات المسلحة بادانة عدد من الضباط كان بعضهم فى الخـدمة والبعض الآخر فى التقـاعد ويخضعون جميعا لاحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة ، وصـدق رئيس الجمهورية على هذا الحكم فى ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٦٧ .

ومن حيث أن المادة ٩٧ من قانون المعاشـات والمكافآت والتـأمين والتعويض للقوات المسـلحة رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « كل من انتهت خدمته لادانته فى احدى الجرائم المخلة بالشرف والتى يصـدر بتحديدها قرار من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سقط حقه فى ربع المعاش أو المكافآت .. » .

ومن حيث أن القرار المنصوص عليه فى هذه المادة من نائب القـائد الاعلى للقوات المسلحة أو من وزير الحربية بعد تخويله اختصاصاته لم يصدر حتى تاريخ ارتكابهم الجريمة التى ادينوا فيهـا بل وحتى تاريخ الحكم فيها .

ومن حيث أن الاصل العام يقضى بنفاذ القوانين من تاريخ العمل بهـا ما لم يعلق القانون نفاذ بعض أحكامه على صدور لائحة تتضمن احـكاما مكملة له أو تحدد شروط أو أوضاع تنفيذ بعض أحكامه ففى هذه الحـالة يكون تنفيذ هذه الاحكام مرهونا بصـدور اللائحة بالقـدر الذى يتوقف عليه امكان تطبيقه .

ومن حيث أن الحكم بسقوط الحق فى ربع المعاش أو المكافاة المنصوص عليه فى المادة ٩٧ سالفة الذكر رهن بصدور قرار من نائب القائد الأعلى

أو من وزير الحربية الذى حل محله فى هذا الاختصاص بتحديد الجرائم المخلة بالشرف فان حكم هذه المادة يعتبر موقوفا حتى صدور هذا القرار ولا يسرى الا على الوقائع اللاحقة لصدور هذا القرار .

ولا يجوز الرجوع فى تحديد هذه الجرائم الى المادة ٦٥ من القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لضباط القوات المسلحة استنادا الى ما تنص عليه المادة الثانية من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه من أن « يلغى كل نص سابق لصدور هذا القانون وتظل سارية كافة القوانين والقرارات والاوامر وكذا التعليمات الواردة بلوائح الجيش والقوات البحرية والقوات الجوية بالجمهورية العربية المتحدة مادامت لا تتعارض مع نصوصه » ذلك أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ قد وضع تنظيما شاملا لاحكام المعاشات وأحوال سقوط الحق فيها فلا يجوز الرجوع لاحكام القانون السابق فى هذا الشأن .

وعلى ذلك فلا وجه لحرمان الضباط المعاملين بأحكام القاون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ من ربع المعاش أو المكافاة المستحقة لهم وفقا لاحكامه أيا كانت الحكمة التى صدر منها الحكم بادانتهم لعدم صدور قرار بتحديد الجرائم المخلة بالشرف ذلك أن الحرمان عقوبة ولا عقوبة بغير نص .

ومن حيث أنه وان كانت المادة ٨٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ توجب تقديم طلب صرف المبالغ المستحقة بموجب هذا القانون مؤيدا بجميع الاوراق والمستندات الى ادارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة أو المحافظة التابع لها وذلك خلال سنتين من تاريخ الوفاة او صدور قرار الاحالة الى المعاش أو انتهاء الخدمة والا سقط الحق فى المبلغ المستحق ، كما تنص المادة ٩٦ من هذا القانون على أن كل استحقاق قرره هذا القانون لا يطالب بصرفه خلال ثلاث سنوات من تاريخ استحقاقه أو تاريخ آخر صرف له يسقط الحق فيه ما لم يثبت أن عدم المطالبة بالصرف كانت له أسباب تبرره .

فانه وان كان صرف المعاش المستحق يجب أن يراعى فيه تقديم طلب على النحو المشار اليه الا أنه متى قدم الطلب فى الميعاد وبالاجـــراءات المنصوص عليها فى هذا القـــانون فان صـــاحب المعـــاش يتلقى حقه فى معاشه من القانون مباشرة ومن تاريخ انتهاء الخدمة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الضباط المعاملين بأحـــكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المحكوم عليهم من محكمــــة الثـــورة فى القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ الخاصة بمحاولة قلب نظام الحـــكم بالاستيلاء على قيادة القوات المسلحة لا يحرمون من المعاش المستحق لهم وفقـــا لاحكام القانون المذكور ســـواء منهم من كان فى الخـــدمة وقت ارتكاب الجريمة أو كان فى المعاش .

ويستحقون المعاش اعتبـــارا من تاريخ انتهـــاء خدمة الذين كانوا بالخدمة ومن تاريخ وقف صرف معاش من كانوا فى المعاش بصرف النظر عن تاريخ تقديم الطلب المنصوص عليه فى المادة ٨٧ من القانون ســـالف الذكر متى كان هذا الطلب قدم فى الميعاد .

(فتوى رقم ٤٢٥ — فى ١٩٦٩/٤/١١)

قاعـــدة رقـــم (١٠١)

المبـــدا :

ارملة الضابط التى قتلته عمدا تستحق معاشا عنه — ليس فى قوانين المعاشات العسكرية ما يحرم مثل هذه الزوجة القاتلة — نصيبهـــا فى المعاش او المكافأة — الأمر يحتاج الى تدخل تشريعى لمعالجة هذه النتيجة .

ملخص الفتـــوى :

ان أنظمة التأمين الاجتماعى والمعاشات العام منها او الخاص بطوائف من العاملين وان كانت فى حقيقتها نظما تأمينية خاصة الا وقد خصها المشرع بتنظيم قانونى خاص متكامل تنخضع له وحدة دون الاحكام التى تنظم عقـــد التـــأمين فى عمومه . وقد بين التنظيم الخـــاص قواعد تحـــديد وتحصيل

الاشتراكات واسباب استحقاق المكافآت والمعاشات وشروطها وموانع الاستحقاق منها فلا يجوز الرجوع فى شأنها الى الاحكام الخاصة فى عقد التأمين على الحياة ، ومنها حكم المـادة ٢/٧٥٧ من التقنين المدنى التى تقضى بسقوط استحقاق المستفيد اذا اعتدى على حياة المؤمن عليه . كما استظهرت الجمعية العمومية أن استحقاق المعاش انما ينشأ من القـانون مباشرة دون أن يمر بذمة المورث ، فلا يعتبر تركة بأية حالة . ومن ثم لا تسرى فى شأنه أحكام المادة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن المواريث ، كما لا تسرى فى شأنه احكام المادة ١٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية : ومفادها حرمان الوارث او الموصى له من الميراث أو الوصية اذا قتل المورث او الموصى عمدا عدوانا .

ومن حيث أن المادة ١١١ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والمقابلة للمادة ٤٤ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تقضى بعـدم جواز حرمان المنتفع أو صاحب المعاش أو المستحقين منه فى المعاش أو المكافأة لأى سبب من الاسباب .

وأمام صراحة هذا النص ووضوح عبارته فلا يجوز تأويله وصـولا الى حكم مانع من الاستحقاق . ويؤكد هذا النظر أن المشرع فى المادتين ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ فى شأن المعاشات العسكرية والمادتين ٥٥ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ فى شأن المعاشات الملكية كان يتناول بالتنظيم وقوع وسـقوط حق الموظف أو صـاحب المعـاش فى المعاش او المكافأة اذا حكم عليه فى بعض الجرائم المنصوص عليها فى هذين القانونين على سبيل الحصر وهى جرائم الغدر أو اختلاس أموال الحكومة او الرشوة أو التزوير فى أوراق رسمية دون غيرها من الجرائم . وهو ما اغفله المشرع فى التشريعات الاخيرة الواجبة التطبيق والمعمول بها حاليا . ولم تكن تتناول على اية حال سوى الجرائم المشار اليها على سبيل الحصر فلم يكن المعاش يسقط فى مثل الواقعة المعروضة . ويؤكد هذا النظر أيضا أن المشرع عندما أراد حرمان الوارث والموصى له والمستفيد فى عقد التأمين على الحياة كل فى مجاله لقتله المورث أو الموصى أو المؤمن عليه فانه نص صراحة على حرمانه . وفى جميع الاحوال فان الحرمان من الحق او سقوطه لا يكون الا

بنص خاص ، والأمر كذلك فى تقرير موانع نشوء الاســـتحقاق . وتلاحظ الجمعية أن المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخـــاص بالمعاشات الملكية والمادة ٥٧ من المرسوم بالقانـــون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص بالمعاشات العسكرية كانتا تقضيا بوقف استحقاق المعاش اثنـــاء مدة تنفيذ العقوبة الجنائية وقد خلت القوانين المعمول بها حاليا من نص مماثل مما يتعين معه صرف المعاش المستحق حتى خلال فترة تنفيذ العقوبة الجنائية مع مراعاة أحكام المادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

ومن حيث أنه وان بدت هذه النتيجة وان كانت هى التطبيق السليم لصريح النصوص القائمة والواجبة التطبيق والتى كان معمولا بهـــا فى ظل قوانين المعاشـــات المتعاقبة ، الا انها ولا شك قد تصدم الشعور القـــانونى السليم الذى يأبى أن تكون الجريمة سببا لافادة مرتكبها بميـــزة خاصـــة فى جرائم القتل العمد العدوان التى تؤدى الى ازهاق حياة الشخص الذى كانت وفاته سببا فى انتقال الميزة الى الجانى ، فلا يجوز أن يكون قتل الشخص الذى نشأ الاستحقاق بسببه سببا فى اســـتحقاق القـــاتل لأية ميزة عنه كالاستحقاق فى المعاش عن القتيل . وهو شعور قانونى قام عليه منذ القدم اصل عام من اصول النهم القانونى يقضى بألا يستفيد الشخص من جرمه : وهو مبدأ مقرر منذ القانون الرومانى وفى الشريعة الاســـلامية وغيرها من النظم القانونية ويجب تطبيقه فى قوانين الميراث والوصية وكذلك فى تنظيم عقد التأمين على الحياة فى التقنين المدنى المصرى . الا أن صراحة النصـــوص الحالية تقف عقبة أمام تطبيق هذا الاصل . وفى نفس الوقت فان المادة ١٧ من الدستور تنص على أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون فان الجمعية تدعو المشرع الى التدخل لوضع الحل الذى يراه متفقا مع أصول الادراك القانونى والتى تمنع أن يكون القتـــل سببا لافادة القاتل وفى نفس الوقت مع حكم المادة ١٧ من الدستور من الا يظل مواطن بغير مورد رزق فى حالات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيدة/ .. .. .. لمعاشها المستحق عن زوجها القتيل ، وبصرف القيمـــة المعينة طبقا للمادة ٢٥ رابعا من قانون العقوبات .

(ملف ٨٦/٤/١٠٠٢ — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

الفــرع العــــاشر

مســـــائل متنــوعة

قاعــدة رقــم (١٠٢)

المبـــدأ :

اعانات التقاعد التى تمنح للضباط تطبيقا للمادة ٥٥ من المرســوم التشريعى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ — لا تخضع لحسميات التقــــاعد (أى خصوماته) وذلك منذ تاريخ نفاذ هذا المرسوم لا منذ تاريخ الفتوى الصادرة بعدم الخضوع — اثر ذلك — يكون لمن خصمت منهم هذه الحسميات على خلاف القانون حق استردادها ما لم تكن قد سقطت بالتقادم .

ملخص الفتــوى :

اذا كانت اللجنة المختصة بالاقليم الشمالى قد ذهبت فى فتــوها الى ان الاعانة المالية التى تمنح للضابط المحال الى التقاعد لأول مرة طبقا لنص المادة ٥٥ من المرسوم التشريعى رقم ٤٦ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانون رقم ٣٠٠ بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ التى تنص على أن (يعطى الضــابط عند احالته الى التقــاعد لأول مرة اعانة مالية تعـــادل راتب شهرين متطوعين ولا يستفيد من هذه الاعانة الضباط المتقـــاعدين الذين أعيـــدوا او سيعادون الى الخدمة) هذه الاعانة تعطى للضابط كى لا يبقى محروما من مورد مالى خلال الفــترة التى تلى احالته الى التقاعد ولكنها لا تحسب ضمن الخدمات الفعلية التى تدخــل فى حساب التقاعد ، فلا يجوز أن يخصم منها أى شىء باسم العوائد التقاعدية وخاصة فان المادة الثانية من المرسوم التشريعى رقم ١٨ بتاريـــخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٠ الخاص بقانون التقاعد العسكرى يقضى أن يخصم سبعة فى المائة من رواتب العســـكرى أو من معاش التقاعد فقط فهــذه الاعانة ليست من الراتب حتى يسرى عليها حكم الخصم .

وعلى مقتضى ذلك تكون فتوى اللجنة المختصة المتقدم ذكرها نافذة من تاريخ العمل بالمرسوم التشريعى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، ومن ثم فلا تخضع اعانات التقاعد التى منحت وتمنح للضباط تطبيقا للمادة ٥٥ من هذا المرسوم لحسميات التقاعد ويكون لمن خصمت منهم حق استردادها الا اذا كان هذا الحق قد سقط بالتقادم .

لهذا انتهى الراى الى ان اعانات التقاعد التى منحت وتمنح للضباط تطبيقا للمادة ٥٥ من المرســـوم التشريعى رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٣ لا تخضـــع لحسميات التقاعد وذلك منذ تاريخ العمل بهذا المرسوم ويكون لمن خصمت منهم حق استردادها الا اذا كان هذا الحق قد سقط بالتقادم .

(فتوى رقم ٥٠٤ — فى ١٩٦١/٧/١٢)

قاعــدة رقــم (١٠٣)

المبـــدا :

المادتان ٦٩ و ١١٧ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ الخـــاص بالمعاشــات العســكرية — نصها على عدم جواز الطعن فى قرارات منح المعاشات العسكرية والتعويضات — القضاء بعدم دستورية هاتين المادتين — اثره — هذين النصين فيما انطويا عليه من عزل القضاء عن نظر هــذه المنازعات .

ملخص الحكم :

ان المحكمة العليا وقد قضت بعدم دستورية الفقرة الاخيرة من المادة ٦٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما نصت عليه من اعتبار قرارات اللجنة المنصوص عليها فى هذه الفقرة والخاصة بمنح المعاش والتامين الاضافى والتعويض عن حالات العجز المشار اليهــا

فى المادة المذكورة ، نهائية ولا يجوز الطعن فيها أمام اية جهة قضـــائية .
وبعدم دستورية المادة ١١٧ من القرار بقانون المذكور التى حظرت عـــلى
كافة الجهات القضائية النظر فى دعاوى التعويض الناشئة عن اصابة أو
وفاة أحد الافراد الخاضعين لاحكام هذا القانون فى الحالات التى نصت عليها
هذه المادة فان مؤدى هذا القضاء هو الغاء هذين النصين فيما انطويا عليه
من عزل القضاء عن نظر المنازعات المشار اليه واعتبارهما كأن لم يكونا منذ
تاريخ العمل بهما .

(طعن رقم ٣١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

الفصـــل الثـــامن

احـــكام عســـــكرية

قاعـــدة رقـــم (١٠٤)

المبـــدأ :

يجب الأخذ بالقواعد الواردة فى كتاب الاحكام العسكرية الذى يطلق عليه « قانون الاحكام العسكرية » لأنه ســيان أن تكون تلك القواعد قد صدرت قبل نفاذ الأمر العالى فى ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ فاصبح لها طبقـا للمادة الاولى منه قوة القانون أو تكون قد صدرت بعد هذا التاريخ وجرى عليها العمل طوال هذه المدة فأصبحت قواعد تنظيمية ملزمة انشاها العرف مادامت لا تخالف احكام القوانين القائمة وعلى ذلك فانه لا يجوز اجراء تحقيق ادارى مع العسكريين الا بمعرفة عسكريين على الوجه المبين بالكتاب ســـالف الذكـــر .

ملخص الفتـــوى :

بحث قسم الرأى مجتمعا بجلسته المنعقدة فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٢ اعتراض القيادة العامة للقوات المسلحة على قيام لجنة تحقيق مناقضات ديوان المحاسبة فى نفقات حملة فلســطين بالتحقيق مع الضباط وتبين أن القيادة تعترض على قيام اللجنة المشكلة بقرار من وزير الحربية والبحــرية بالتحقيق مع الضباط فى هذه المناقضات استنادا الى عدم جواز التحقيق معهم الا بواسطة مجلس تحقيق مشكل طبقا لقانون الاحكام العسكرية .

وبالرجوع الى القواعد المتعلقة بها بهذا الموضوع فى كتيب الاحــكام العسكرية الذى يطلق عليه قانون الاحكام العسكرية يتبين أن البند السابع عشر منه ينص على انه :

« يجوز فحص الادعاءات التى تقام على الضباط اما قبل ايقافه أو بعده حسب ظروف الحال وتفحص قضيته إما بصفة سرية بمعرفة ذوى الاهلية من رجال العسكرية أو بصفة قانونية بمعرفة قومندانه أو أمام مجلس تحقيق يشكل لهذه الغاية » .

ونص فى البند ٢٨٨ على أن :

« تشكل مجالس التحقيق بأمر قومندان كل قوة عسكرية لأجل مساعدته على ادراك حقائق كل مسألة يرغب فى معرفتهـــــا والوقوف على حقيقة وقائعها » .

وفيما يتعلق بتأليف هذه المجالس جاء فى البند أنه :

« يمكن تأليف مجلس التحقيق من أى عدد من الضباط من أية رتبـــة كانت ومن أى فرع من فروع الخدمة لكن العدد الذى يكفى عادة لتأليفه هو ثلاثة ضباط . وأقدم الضباط يتخذ الرياسة ويجب أن يكون ضابطا محـــاربا اذا وجد بين الاعضاء ضباط محاربون » .

وواضح من ذلك أن التحقيق مع الضباط لا يكون الا بواسطة عسكريين سواء كان المحقق فردا أو هيئة فهو اما أن يتم بواسطة ذوى الاهليـــة من رجال العسكرية أو بواسطة القائد أو بواسطة مجلس التحقيق المشـــكل طبقا للبند ٢٨٨ .

وأنه وان كان قانون الاحكام العسكرية لا يعتبر قانونا بالمعنى الصحيح الا أنه يلاحظ أن الامر العالى الصادر فى ٧ من يونية سنة ١٨٨٤ قد نص فى المادة الأولى منه على أن :

جميع الإجراءات التى اتخذتها المجالس العسكرية واقرها السردار لغاية الآن سواء كانت متعلقة بترتيب جيشنا أو بنظامه تعتبر معتبرة ومصدقا عليها بمقتضى أمرنا هذا .

تطبيقا لهذا النص تكون القواعد المتعلقة بنظام الجيش التى صدرت قبل هذا الأمر قوة القانون اما ما صدر بعد ذلك فانه يكون قد صدر بغير تفويض من المشرع ولا تلحقه صفة القانون .

الا أنه يلاحظ أن القواعد المتعلقة بالتحقيق اما تتعلق بمسائل ادارية لا يلزم أن يصدر بها قانون وقد أضطردوا العمل بها مدة طويلة مما يمكن معه القول أنها قد اصبحت قواعد تنظيمية انشأها العرف مادامت لا تخالف القوانين القائمة .

لذلك يجب الأخذ بهذه القواعد سواء كانت صادرة قبل ٧ من يونيه ١٨٨٤ أو صادرة بعد ذلك اذ لم يستدل القسم على تاريخ صدورها .

لذلك انتهى رأى القسم الى انه لا يجوز اجـراء تحقيق ادارى مع العسكريين الا بمعرفة عسكريين على الوجه المبين فى الكتيب المسمى قانون الاحكام العسكرية .

(فتوى رقم ١٧٣ — فى ١٩٥٢/٣/٦)

قاعـدة رقـم (١٠٥)

المبــدأ :

القواعد المنظمة لصف وعساكر مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك — هى القواعد الواردة بقانون المصلحة المالية والتعليمات المالية من رقم (١) الصـادرة فى ١٩١٠/٣/١ الى رقم (٥٩) الصـادرة فى ١٩٣٩/١٢/٣١ — انطباق قانون الاحكام العسكرية الصادر فى سنة ١٨٩٣ على مصلحة السواحل الملحقة بوزارة الحربية .

ملخص الحكم :

ان جميع صف وعساكر مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك ، واغلبهم من المتطوعين فى خدمة تلك المصلحة ، وهم من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، تطبق عليهم الاحكام الخاصة بهذه الفئة بقانون المصلحة الماليـة والتعليمات المالية من رقم (١) الصادرة فى اول مارس سنة ١٩١٠ الى رقم (٥٩) الصادرة فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ويطبق على مصلحة السواحل الملحقة بوزارة الحربية قانون الاحكام العسكرية الصـادر فى

سنة ١٨٩٣ وتنص المادة الثالثة منه على أن : « الإشخاص » الخاضعون للاحكام العسكرية هى المذكورون ادناه بوجه الاجمال : أولا — جميع الضباط الحائزين مرتبات كاملة أو ضباط البوليس أو البحرية أو خفر السواحل أو الاستيداع سواء أكانوا تابعين للقوات المنظمة أم لأية قوة من القوات العسكرية البرية أو البحرية لتى تشكل من وقت لى آخر . ثانيا : جميع ضباط وأنفار أية قوة من القوات المتقدم ذكرها » . وتجرى المادة (١٥٧) من قانون المصلحة المالية المصرية (طبعة الاميرية سنة ١٩١٤ ص ٤٦) — بما يأتى « يجوز لرؤساء المصالح أن يعينوا الخدمة الخارجين عن هيئة العمال ، وأن يعطوهم علاوات على ماهياتهم ، وان ينقلوهم وأن يرقوهم بحسبه مقتضيات العمل بشرط أن لا يتجاوز مربوط ميزانيتهم ... » كما تجرى المادة (١٥) من التعليمات المالية رقم (٦) الصادرة فى أول يوليو سنة ١٩١٢ بأنه « طلب من نظارة المالية معرفة الاحوال التى يجب فيها اعلان من ينظر فى رفته من المستخدمين الظهورات أو الخدمة الخارجين عن هيئة العمال قبل موعد الرفت بشهر . فبوجه عام يتحتم على النظارات ومصالح الحكومة الاعلان بالرفت قبل حصوله بشهر كلما دعت الحال لرفت مستخدم ظهورات أو عامل خارج عن هيئة العمال بسبب الغاء وظيفته أو انتهاء الاعمال أو عدم كفاءته للعمل المعين لأجله . ولا يكون الاعلان بالرفت قبل حصوله بمدة شهر إلزاميا اذا اضطر الحال الى رفت المستخدمين الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال فى الاحوال الآتية : أولا : لسوء السلوك . ثانيا : لمخالفة الأوامر . ثالثا : لعدم اللياقة للخدمة طبيا بشرط أن تكون المكافأة التى تمنح للمستخدم الظهورات أو العامل الخارج عن هيئة العمال الذى اتضح عدم لياقته للخدمة ، معادلة فعلا لماهية شهر على الاقل » .

(طعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٩)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء أكاديمية الشرطة خضوع طلبه تلك الإكاديمية لقانون الاحكام العسكرية الصادرة

بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في اطار ما نظمته نصوص قانون الاكاديمية — اذ عنى هذا القانون بتنظيم الهيئة التى تتولى تاديب الطلبة وطريقة تشكيلها والتصديق على احكامها ولم يسبغ حصانة عليها من الطعن القضائى ولم يحل فى شىء من ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية فى شان احــكام المحاكم العسكرية المشكلة طبقا له — حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل الطالب من اكاديمية الشرطة هو فى حقيقته قرار ادارى — الاثر المترتب على ذلك : اختصاص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

ملخص الحــكم :

ان مفاد المادة ١٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بانشاء أكاديمية الشرطة خضــوع طلبه تلك الاكاديميــة لقــانون الاحــكام العســكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ فى اطار ما نظمته نصوص قانون الإكاديمية ، واذ عنى هذا القانون بتنظيم الهيئة التى تتولى تأديب أولئك الطلبة وبين طريقــة تشكيلها والتصــديق على أحكامهــا ولم يسبغ حصانة عليهــا من الطعن القضائى كما لم يحل فى شىء ومن ذلك الى ما تضمنه قانون الاحكام العسكرية المشار اليه فى شأن أحكام المحاكم العسكرية المشكلة طبقا له .

ويكون حكم المحكمة العسكرية الصادر بفصل ابن المطعون ضده وفى حقيقته قرا ادارى تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل فى طلب الغائه .

(طعن رقم ٩٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٣)

الفصـــل التاســع

كليــــات عســـكرية

قاعـدة رقـم (١٠٧)

المبـــدأ :

نص المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية على تخويل مجلس الكلية سلطة تقديرية واسعة يترخص بموجبها فى تقدير مدى صلاحية الطالب للاستمرار فى الكلية وتقدير مقتضيات الصالح العام التى قد تحتم فصله من الكلية دون تحديد اى اطار او ضابط خاص يتعين على مجلس الكلية الالتزام به فى صدد ممارســة السلطة التقديرية فيما عدا الضابط العام الذى يحد كافة تصرفات الادارة وهو واجب عدم الانحراف بالسلطة — ممارسة مجلس الكلية الحربيـــة اختصاصه التقديرى بفصل طالب لفقدانه شرطا من شروط القبول بالكليـــة الحربية والاستمرار بها لعدم تدوينه البيانات الخاصة بما صدر ضد والده من احكام جنائية فى وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتمن على ارواح الجنود والمرؤسين له عند تخرجه وينال من صلاحيته للاستمرار فى الكلية — قرار مجلس الكلية فى هذا الصدد قد استهدف الصالح العام ولم ينطو على شائبة الانحراف بالسلطة — اساس ذلك ان تقدير خطورة اغفال ذكره هذه البيانات من الامور التى يشغل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا للسلطة التقديرية سواء كان هذا الاغفال متعمدا او بحسن نية — اعتباره بيانا جوهريا يترتب عليه اغفاله او الادلاء فى شأنه بمعلومات غير صحيحة مساءلة الطالب اداريا .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة العـــاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى

شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على أنه يجوز لمجلس الكلية ان يقرر فصل الطالب فى الحالات الآتية :

(أ) حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل بانضباط الكلية ولوائحها ولوابرها المستديمة .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(جـ) اذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

وواضح من هذا النص انه يخول مجلس الكلية سلطة تقديرية واسعة يترخص بموجبها فى تقدير مدى صلاحية الطالب للاستمرار فى الكلية ، ويدخل فى ذلك طبقا لاحكام الفقرتين ب ، جـ من النص المذكور تقدير مدى صلاحية الطالب للحياة العسكرية وتقدير مقتضيات الصالح العام التى قد تحتم فصله من الكلية ولم يحدد القانون اى اطار او ضابط خاص يتعين على مجلس الكلية الالتزام به فى صدد ممارسته السلطة التقديرية سالفة الذكر فيما عدا الضابط العام الذى يحد كافه تصرفات الادارة ، وهو واجب عدم الانحراف بالسلطة ولما كان الثابت من الاوراق ان مجلس الكلية الحربية اقام قراره بفصل نجل المدعى اعتبارا من ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٦ على أساس أنه فقد شرطا من شروط القبول بالكلية الحربية والاستمرار بها وذلك لعدم تدوينه البيانات الخاصة بوالده فى وثيقة التعارف مما يجعله غير مؤتمن على أرواح الجنود المرؤسين له عند تخرجه ، مقدرا فى ذلك ان اغفال نجل المدعى ذكر البيانات الخاصة بما صدر ضد والده من احكام فى بطاقة التعارف من شأنه أن يحول دون الاطمئنان اليه مستقبلا فى تحمل مسئوليات القيادة فى القوات المسلحة بعد تخرجه وينال بالتالى من صلاحيته للاستمرار فى الكلية أن مجلس الكليه اذ قدر ذلك مستهدفا الصالح العام فى اصداره القرار المطعون فيه ولم ينطو قراره على شائبة الانحراف بالسلطة ويكون قد مارس اختصاصه التقديرى فى هذا الخصوص ممارسة صحيحة لا محل للنعى عليه ، ولا وجه لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن القانون اذ لم يقيد القبول بالكلية الحربية أو الاستمرار فيها بأى قيد يتعلق بما عسى أن يكون قد صدر من أحكام جنائية ضد اقارب الطالب ، فان اغفال ذكر هذه البيانات فى وثيقة

التعارف التى يحررها الطالب عند التحاقه بالكلية لا يعتبر اغفالا لبيان جوهرى يؤثر فى استمرار انتظام الطالب بالكلية . ذلك أن تقدير خطورة اغفال ذكر هذه البيانات فى بطاقة التعارف المشار اليها من الامور التى يستقل مجلس الكلية بتقديرها اعمالا لسلطته التقديرية سالفة الذكر . فضلا عن انه لما كان الثابت من الاطلاع على بطاقة التعارف المشار اليها أنه قد خصص بها خانة لبيان الاحكام السياسية والجنائية أو المدنية أو المخالفات التى صدرت ضد الطالب أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة ، فانه يتعين على الطالب استيفاء بيانات هذه الخانة وأن يتوخى الدقة فى ذلك نزولا منه على واجب الامتثال لنظم الكلية التى تتمثل فيما أدرج بهذه البطاقة من بيانات يتحتم على الطالب استيفاؤها بكل دقة ، وأن الجهة الادارية — هى القوامة على الصالح العام — اذ حرصت بادراجها هذا البيان فى بطاقة التعارف على أن تحيط نفسها علما بما عسى أن يكون قد صدر ضد الطالب أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثالثة من احكام ، تقديرا منها لاهمية ذلك وضرورته ، فان هذا البيان يعتبر من ثم بيانا جوهريا يترتب على اغفاله أو الادلاء فى شأنه بمعلومات غير صحيحة مساءلة الطالب اداريا . ولا يؤثر فى سلامة القرار المطعون فيه وقيامه على سببه المبرر له قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أنه لم يقم دليل فى الاوراق على أن نجل المدعى ، المولود فى ٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ ، كان يعلم بالاحكام الجنائية الصادرة ضد والده خاصة وأن آخر تلك الاحكام صدر فى سنة ١٩٥٦ فى القضية رقم ١٥٤٣ لسنة ١٩٥٦ جنح قنا ، ذلك أن فضلا عن أن المدعى لم يثر هذا الوجه من أوجه الدفاع ، فان الشارع تركه لمجلس الكلية أمر تقدير الصالح العام الذى قد يحتم فصل الطالب من الكلية اعمالا لنص الفقرة (جـ) من المادة (١٠) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن ثم فان تقدير الخطورة الناشئة عن اغفال الطالب لهذا البيان ، سواء كان هذا الاغفال متعمدا أو بحسن نية أمر متروك تقديره لمجلس الكلية بلا معقب عليه فى ذلك من القضاء الادارى مادام قرار المجلس قد خلا من الانحراف بالسلطة ، وغنى عن البيان أن فصل الطالب من الكلية بسبب عدم ذكره الاحكام الصادرة ضد والده فى وثيقة التعارف سالفة الذكر ، ليس فيه ما يمس قاعدة شخصية العقوبة ، لأن فصل الطالب فى هذه الحالة لا يقصد به أخذ الابن بجريرة الأب ، وانما يقصد به تغليب الصالح العام المستهدف من ضرورة استيفاء هذا البيان .

ومن حيث أنه على ما تقدم يكون طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه غير قائم — بحسب الظاهر من الاوراق — على أسباب جدية تبرر اجابة المدعى اليه ، ويكون الحكم المطعون فيه ، اذ ذهب الى غير ذلك مخالفا للقانون ومن ثم يتعين الحكم بالغائه والقضاء برفض وقف التنفيذ والزام المدعى مصاريف الدعوى والطعن فيما يتعلق بهذا الطلب .

(طعن رقم ٤٠١ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٦/١٧)

قاعـدة رقـم (١٠٨)

المبـــدأ :

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاسـاسى للطلبـات العسكرية — حالات فصل الطالب من الكليات العسكرية — عدم الصلاحية للحياة العسكرية — قيامه على أساس عدم الامانة باخفاء الطالب لبيانات عن المدة بعدم ذكرها فى طلبى الإلتحاق وبطاقة التعارف — عدم علم الطاعن بها — ينفى عنه واقعة تضليل الكلية — الحكم برفض الدعوى — مخالفة ذلك لصحيح حكم القانون — الغـاء .

ملخص الحـكم :

تنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الأساسى للكليات العسكرية تنص على أنه — يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية فى الحالات الآتية :

(أ) حالة ارتكاب جريمة تخل بانضباط الكلية أو لوائحهـا وأوامرها المستديمة .

(ب) عدم الصلاحية للحياة العسكرية .

(جـ) اذا رأى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله .

ومفاد ما تقدم أن القرار المطعون فيه بفصل الطالب (الطاعن) من

الكلية الحربية قام على اساس عدم صلاحيته للحياة العسكرية بسبب عدم امانته باغفاله عن ذكر البيانات الخاصة بسبق الحكم على والده واعتقاله فى الخانة المخصصة لذلك بطلب الالتحاق بالكلية المقدم منه .

ومن حيث ان الركن الركيز فى وصف الطاعن بعدم الامانة المؤدى للقول بعدم صلاحيته للحياة العسكرية انما يؤثر اساسا على مدى ثبوت علم الطاعن — فى تاريخ تحريره لطلب الالتحاق وبطاقة التعارف — بسبق الحكم على والده فى جريمة احراز سلاح دون ترخيص واعتقاله للاشتباه فى الاتجار بالمخدرات .. ومدى تعمده اخفاء هذه البيانات تضليلا لادارة الكلية عن الحقيقة .

ومن حيث انه غير صحيح ما ذهبت اليه جهة الادارة من ان علم الطالب الطاعن بالواقعتين المشار اليهما مفترض ، لانهما وقعتا فى وقت لم يكن الطاعن قد بلغ سن التمييز بعد .

أضف الى ذلك أن الارجح فى الظن المعقول الا يخبر والده ولده . عن أشياء أو أحداث قد تشينه أو تؤذيه مما يكون قد واراه الزمن السحيق .

ومن حيث انه بالاضافة الى ما سبق فانه لو صح جدلا أن الطالب علم بتلك المعلومات واستمر هو ووالده الا يدون شيئا منها فى الاوراق ، وان ذلك من جانبها يحتمل التأويل الثانى لتعمد اخفاء هذه البيانات بغية تضليل الكلية عنها ، ولهذا التأويل له ما يسوغه قانونا . ولو كان الطاعن يعلم بتلك البيانات عن والده ، أن اثر ذلك بكل من طلبى الالتحاق وبطاقة التعارف فلا يحمل ذلك منهما بل انه من قبيل عدم الامانة ، وانما تأويله فى الاعتقاد الصحيح للمستند الى أحكام القانون بمحو هذه الوقائع واعتبارها بمضى المدة كأن لم تكن وزوال كافة آثارها .

ومن حيث أنه متى استبان ما تقدم ، فان وصف الطاعن بعدم الامانة المؤدي الى عدم صلاحيته للحياة العسكرية حسبما ورد كسبب للقرار المطعون فيه ، يكون قد استخلص استخلاصا غير سائغ من أصل لا تنتج هذا السبب قانونا وماديا الامر الذى يعيب ركن السبب فى هذا القرار ويحيله الى قرار غير مشروع حتيقى بالالغاء .

ومن حيث أنه وقد ذهب الحكم المطعون فيه الى غير ذلك فقضى برفضه الدعوى ، يكون قد جانب الصواب واخطأ فى تطبيق صحيح حكم القانون ، فيتعين الالغاء ...

(طعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قاعـــدة رقـــم (١٠٩)

المبـــــدأ :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن النظام الاساسى للكليات العسكرية والمادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربيـــة — التزام الطالب برد النفقات الدراسية فى حالة الاستقالة هو التزام اصلى يستند الى نص القانون — التزام ولى الأمر برد النفقات ليس التزاما اصليا دائما هو التزام تبعى يكفل به ولى الأمر الطالب فى التزامه برد النفقـــات — سريان احكام الكفالة التى توجب على الدائن ان يرجع بدينه عى المدين الاصلى قبل الرجوع على الكفيل يجوز للكفيل ان يدفع بالتجريد فى حالة الرجوع عليـــه اولا — لا يغير من ذلك ورود التزام ولى الأمر فى الاقرار مجردا من صفته ككفيل — اساس ذلك : صفته ككفيل واضحة من سبب الإلتزام والغـــرض منــــه .

ملخص الحـــكم :

المادة ١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على أنه « يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ، ويلزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكلفها اثناء المدة التى قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم استقالته » وتنص المادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية على أن « يشترط فيمن يتقدم للالتحاق بالكليـــة

. . . . — أن يقدم اقرارا كتابيا موقعــا منه ومن ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التى تكلفتها أثناء دراسته وذلك فى حالة أستقالته أو فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استنفاذ عدد مرات الرسوب . . . . » .

ومن حيث أنه يبين من احكام المادتين المشار اليهما ان التزام الطالب برد النفقات الدراسية فى حالة الاستقالة هو التزام اصلى يستند الى نص القانون ، اما التزام ولى أمره برد النفقــات المذكورة فهو يستند الى الاقرار الذى وقعه مع الطالب عند التحاقه بالكلية وهذا الالتزام وفقــا للتكييف القانونى الصحيح ، وبالنظر الى سببه والغرض المستهدف منه ، ليس التزام اصليا ، وانما هو التزام تبعى يكفل به ولى أمر الطالب فى التزامه برد النفقات ومن ثم تسرى عليه احكام الكفالة التى توجب على الدائن أن يرجع بدينه على المدين الاصلى قبل الرجوع على الكفيل وتجيز للكفيل أن يدفع بالتجديد فى حالة الرجوع عليه اولا ، ولا يغير من ذلك ورود التزام ولى الأمر فى الاقرار مجردا من صفته ككفيل لأن هذه الصفة واضحة من سبب التزام والغــرض منه ، والعبرة فى التفسير بالمعانى لا بالالفاظ والمعانى ، كما لا يغير ممــا تقدم كون التزام الطالب والتزام ولى أمره متضامنين ، فالتضامن لا يستلزم حتما التضامن وقد أشارت الى ذلك المادة ٧٩٢ مدنى التى حددت مسئولية الكفلاء عند تعددهم دون المساس بما تخلو لهم الكفالة من الحق فى الدفع بالتجريد اذ لم يرجع الدائن على المدين اولا .

ومن حيث أنه وقد أنتهى الحكم المطعون فيه الى الزام المطعون ضدهما برد النفقات الدراسية الاول بوصفه مدينا اصليا والثانى بوصفه كفيــلا ، فانه يكون متفقا وصحيح حكم القانون فى هذا الشأن ، ويتعين لذلك الحكم برفض الطعن مع الزام الطاعن بالمصروفات طبقا للمادة ١٨٤ مرافعات .

(طعن ٣٢٥٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعــدة رقــم (١١٠)

المبــــدا :

القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن انشاء المدارس الثانوية العسكرية

الداخلية — القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بشان النظام الاساسى للكليات العسكرية — المدارس العسكرية وان كانت قد انشات لاعداد طلبة حاصلين على شهادة الثانوية العامة ومؤهلين للخدمة فى القوات المسلحة الا ان الدولة ليست ملزمة بالحاق كل من يتخرج من هذه المدارس بالكليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات الكليات والمعاهد — المدارس العسكرية لها شروطها واوضاعها التى تختلف عن شروط واوضاع الكليات والمعاهد العسكرية — ما ينطبق فى شان الاستقالة من المدارس العسكرية يختلف عن اثر الاستقالة من الكليات والمعاهد العسكرية — انتظام الطالب بالمدرسة العسكرية وتخرجه منها والتحاقه بالكلية العسكرية — استقالته من الكلية العسكرية — لا وجه لالزامه بشىء من تكاليف الدراسة بالمدرسة الثانوية العسكرية وتقتصر المطالبة على تكاليف الدراسة بالكلية العسكرية فقط .

ملخص الحكم :

انه يبين من جماع ما تقدم ان النزاع يدور بين الطرفين حول مدى التزام المطعون ضدهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة الغرامة التى نصت عليها المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أن نص المادة ١ من القانون المذكور يقضى بأن تنشأ مدارس ثانوية عسكرية داخلية يحدد عددها وأماكنها وتوقيعات انشائها وزير الحربية وذلك بهدف امداد الكليات العسكرية بطلبة حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) ومؤهلين للخدمة فى القوات المسلحة ثقافيا وصحيا ونفسيا وتنص المادة ٢٧ على أن الدراسة بالمدارس العسكرية الثانوية الداخلية بالمجان بالنسبة للطلبة المتمتعين بجنسية جمهورية مصر العربية — ويجوز تحصيل رسوم مقابل الخدمات الاضافية التى تؤدى للطلبة وتأمينا للاجهزة والادوات التى يستخدمونها بالمدرسة .. وتنص المادة ٢٨ على أنه يجوز بقرار من مدير المدرسة وتصديق رئيس المجلس الأعلى قبول استقالة الطالب ، ويترتب عليها عدم صلاحية للقيد

بالمدارس الثانوية العسكرية الداخلية من جديد وعدم صلاحية للقبول بالكليات أو المعاهد العسكرية .

وتنص المادة ٢٩ على أن يسدد الطالب الذى يستقيل من المدرسة أو المفصول لسوء السلوك مائة جنيه كحدا أقصى عن كل سنة دراسية أو جزء منها أمضاه بالمدرسة طبقا لقرار مجلس ادارة المدرسة ولا يتمتع بالحق الوارد بالمادة ٣٠ الا بعد سداد هذا المبلغ اما الطالب الذى ثبت عدم لياقته الطبية أو الثقافية فيعفى من دفع تكاليف الدراسة .

وتنص المادة ٣١ على أن يلحق خريجو المدارس الثانوية العسكرية الداخلية الحاصلون على الشهادة المشار اليها فى المادة ٢٢ بالكليات العسكرية فى حدود احتياجاتها وبشرط استيفائهم شروط اللحاق بها .

وتنص المادة ٣٢ على انه لا تقبل طلبات اللحاق بالكليات أو المعاهد العسكرية ولا بالكليات الجامعية أو المعاهد العليا أو مراكز اعداد الفنيين من الطلبة الحاصين عى شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة من المدارس الثانوية العسكرية الداخلية الا بعد الحصول على موافقة كتابية بذلك من مكتب تنسيق القبول بالكليات العسكرية وفقا للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى فى هذا الشأن . وتنص المادة ١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ على أنه تعتبر الكليات الحربية والبحرية والجوية والدفاع الجوى كليات عسكرية غايتها اعداد وتخريج ضباط تتوافر فيهم الكفاءة والمؤهلات التكتيكية والفنية والعلمية والعسكرية للخدمة كقادة للوحدات الصغرى فى القوات المسلحة لجمهورية مصر العربية وتنص المادة ٥ على أن تتحمل الدولة نفقات تعليم وتدريب وكسوة واطعام وعلاج وايواء وانتقال الطلبة أثناء الدراسة ..... وتنص المادة ١١ على أنه يجوز استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلتزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكبدتها اثناء المدة التى قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ومفاد ما تقدم جميعه أن المدارس العسكرية وأن كانت قد أنشئت لاعداد طلبة حاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة (شعبة العلوم) مؤهلين للخدمة فى القوات المسلحة ثقافيا وصحيا ونفسيا الا أن الدولة ليست ملزمة بالحاق كل من يتخرج من هذه المدارس بالكليات والمعاهد العسكرية بل يظل ذلك رهنا باحتياجات الكليات والمعاهد واستيفاء من تحتاجهم هذه الكليات — والمعاهد للشروط

المقررة للالتحاق بكل منها وبعد اجراء عملية التنسيق المقررة للتسوية بها (المواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢) — وما دام الأمر كذلك فان هذه المدارس وبهذا الوضع لها شروطها واوضاعها التى تختلف عن شروط واوضاع الكليات والمعاهد العسكرية — من ثم فما ينطبق فى شأن الاستقالة منها يختلف عن ذلك الذى يترتب على الاستقالة من الكلية أو المعهد العسكرى » .

ومن حيث انه اذا كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاول قد التحق بالمدرسة الثانوية العسكرية وأمضى اختبار امتحاناتها وتخرج منها ثم التحق بالكلية الحربية فلا مجال لالزامه بشىء من تكاليف الدراسة بالمدرسة الثانوية أولا لأنه لم يرتكب شيئا مما ينطبق فى شأنه أحكام المادة ٢٩ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ وثانيا : لأنه قد اتم الدراسة فيها وفق شروطها ودون ما تقصير أو اهمال ، ودون أن تشترط عليه سداد شىء من تكاليفها على نحو ما يحدث فى مثل هذه الحالات ومن ثم فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذه النتيجة فانه يكون قد أصاب الحق فيما انتهى اليه محمولا على اسبابه وعلى ما أسلفنا من اسباب — وبالتالى يكون الطعن قد بنى على غير اساس سليم من القانون متعينا الحكم برفضه والزام الطاعن بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن ١٢٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية — قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية — انقطاع الطالب بعد دخوله الكلية باسبوع واستمرار تغيبه لمدة ثلاثة أشهر — حضوره واقراره بتغيبه بدون

ترخيص او عذر وانه يس لديه الرغبة فى الاستمرار فى الدراسة — صدور قرار مجلس الكلية بفصله — التزامه بسداد التكاليف والنفقات التى تحملتها الكلية طول مدة قيده بها من تاريخ دخوله حتى تاريخ صدور قرار الفصل — لا يجوز اسقاط مدة غيابه بدون اذن من النفقات الملزم بها — بغض النظر عن مدى افادة الطالب بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه — شغل الطالب مكانا بالكلية والتحاقه بها يستلزم تحمله بنصيب من النفقات والتكاليف خلال الفترة التى يعتبر فيها من عداد الطلبة حتى تاريخ صدور قرار الفصل .

ملخص الحكم :

المادة العاشرة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن النظام الاساسى للكليات العسكرية تنص على انه يجوز لمجلس الكلية أن يقرر فصل الطالب من الكلية فى الحالات : ا — حالة ارتكاب الطالب جريمة تخل بانضباط الكلية ولوائحها واوامرها المستديمة . ب — عدم الصلاحية العسكرية . جـ — اذا راى مجلس الكلية أن مقتضيات الصالح العام تحتم فصله . وفى جميع الاحوال يصدر قرار الفصل مسببا من مجلس الكلية بأغلبية أراء ثلث الاعضاء الحاضرين وذلك بعد سماع أقوال الطالب وتحقيق دفاعه ، ويجوز للطالب التظلم من قرار مجلس الكلية الى وزير الحربية ولا يعتبر قرار الفصل نهائيا الا بعد تصديق وزير الحربية ونصت المادة ١١ من هذا القانون على انه يجوز قبول استقالة الطالب بعد موافقة مجلس الكلية ويلزم الطالب بسداد النفقات الفعلية التى تكلفها اثناء المدة التى قضاها بالكلية حتى تاريخ تقديم الاستقالة ، كما نصت المادة ٢٤ من قرار نائب رئيس الوزراء ووزير الحربية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ باصدار اللائحة الداخلية للكلية الحربية على انه « يشترط فيمن يتقدم للالتحاق بالكلية الحربية أن يتقدم تعهدا كتابيا موقعا من ولى أمره بأن يرد للكلية التكاليف التى تكلفتها الكلية اثناء الدراسة وذلك فى حالة استقالته او فصله لسبب غير اللياقة الطبية أو استنفاد مرات الرسوب » .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن المطعون ضده الاول التحق بالكلية الحربية متعهدا مع المطعون ضده الثانى بسداد النفقات التى تنفق عليه وتتحمله الكلية طوال مدة وجوده بها فى حالة استقالته أو فصله لسبب آخر

غير عدم اللياقة الطبية أو تجاوز مرات الرسوب المسموح بها وقد انقطع المطعون ضده الاول عن الكلية اعتبارا من ١٩٨١/١/١٢ وبعد دخوله الكلية بسبعة أيام فقط حيث كان قد دخلها فى ١٩٨١/١/٦ ولم يعد للكلية الا يوم ١٩٨١/٤/١٥ حيث مثل أمام مجلس الكلية الذى واجهه بما هو منسوب اليه من تغيبه عن الكلية وبدون ترخيص واقر بما نسب اليه وقرر انه ليس لديه الرغبة فى الاستمرار كطالب بالكلية لعدم قدرته على التلاؤم مع الحياة العسكرية ، فقرر مجلس الكلية فصله كأن تسبب ارتكابه جريمة تأديبية تخل بانضباط الكلية ولوائحها وهى تغيبه عن الدراسة بها ومن ثم فانه يلتزم والمطعون ضده الثانى سداد التكاليف والنفقات التى تحملتها الكلية الحربية طوال مدة وجوده بالكلية طبقا لتعهدها المشار اليه واللائحة الداخلية للكلية الحربية والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

ومن حيث انه بالنسبة لقيمة النفقات التى تحملتها الكلية فان الثابت من النفقات المقدم منها أن جملتها ستمائة جنيه ، بواقع ستة جنيهات لليوم الواحد من تاريخ التحاق المطعون ضده الاول بالكلية فى ١٩٨١/١/٦ حتى تاريخ فصله فى ١٩٨١/٤/١٥ وهى التى يتعين الزام — المطعون ضدهما بأدائها للكلية الحربية ولا يجوز أن يستنزل من هذا المبلغ مقابل الايام التى غابها المطعون ضده الاول عن الكلية حسبما ذهب الى ذلك الحكم المطعون فيه اذ أن العبرة فيما يتعين الزام المطعون ضدهما به هو النفقات الفعلية التى تحملتها الكلية بغض النظر عن مدى افادة المطعون ضده الاول بهذه النفقات بسبب يرجع لخطئه هو بغيابه عن الكلية دون مبرر ودون اذن مخالفا بذلك النظام الاساسى للكلية ، اذ أن الكلية تتكبد هذه النفقات بمجرد التحاق الطالب بها منذ بداية العام الدراسى حتى لو تغيب الطالب عن الدراسة بعد ذلك فشغل الطالب مكانا بالكلية والتحاقه بها ، يستلزم تحمله بنصيبه فى التكاليف والنفقات التى تتكبدها الكلية هذه النفقات ليست هى التى تتكلفها الكلية خلال المدة ينتظم فيها فى الدراسة فعلا فقط وانما تلك التى يعتبر عنها الطالب من عداد طلبة الكلية ، حتى ولو كان متغيبا لأن الكلية تقوم بجميع الخدمات وتؤديها باعتباره شاغلا لمكان بها ، ولا يتوقف الكلية عن الاعتداد بمكان الطالب الا بعد فصله أو قبول استقالته أو بذلك لا يعد شاغلا لمكان بها أما قبل ذلك فان الطالب يمكنه أن يعود من تغيبه وينتظم فى الدراسة وهى هذه تكون الترتيبات والتجهيزات معدة له

كطالب بالكلية ولا يقدح في التزام الطالب بهذه النفقات ما ... وؤالده ان مجلس الكلية لم يقرر فصله الا بعد ثلاثة اشهر من تغيبه اذ ان فصل الطالب من الكلية يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمجلس الكلية وهو لا يلتزم بفصله لمجرد تغيبه اذ قد يبين ان تغيبه كان بعذر مقبول فلا يفصل خاصة وانه كان بمقدور المطعون ضده الاول تقديم استقالته من الكلية مادام انه غير قادر على التلاؤم مع الحياة العسكرية على ما قرر امام مجلس الكلية اما وانه لم يفعل فانه لايمكن نسبة خطأ الى مجلس الكلية لمجرد عدم اسراعه في فصل المطعون ضده عند بداية تغيبه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يلزم المطعون ضدهما بالتكاليف والنفقات التى تكبدتها الكلية الحربية مدة قيد المطعون ضده الاول كطالب بها وقصرها على المدة التى حضر الدراسة فيها فعلا فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يتعين معه تعديله والقضاء بالزام المطعون ضدهما بالتكاليف التى تحملتها الكلية الحربية طوال مدة قيد المطعون ضده كطالب بها وهى ستمائة جنيه مع الفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد مع الزامها بالمصروفات .

(طعن رقم ١١١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٥)

الفصـــل العـــاشر

مســـائل متنـــوعة

قاعـــدة رقـــم (١١٢)

المبـــدأ :

اختصاص القومسيون الطبى العسكرى العام بالقاهرة بتقدير سن العسكريين — توقيع ممثل القومسيون على التقدير الحاصل بمعرفة الهيئة المختصة — صحيح يتم به التقدير وفق القانون — عدم سبق تقـــديم ذوى الشأن شهادة بانه من سواقط القيد او توقيع الكشف من طبيب واحد وليس من ثلاثة — لا يزعزع من صحة التقدير او يبطله .

ملخص الحـــكم :

ان السلطة التى لها حق تقدير سن العسكريين هى القومسيون الطبى العسكرى العام بالقاهرة ، وهو مكون من رئيس وأعضـــــاء متخصصين فى فروع الطب المختلفة وأن توقيعات كل من رئيس القومسيون ومســـاعد مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية تعتبر معتمدة لانهما يمثلان هيئة القومسيون — فاذا كان الثابت أن تقدير سن المدعى قد حصـــل بمعرفة القومسيون الطبى العام بالقاهرة وأن الذى وقع على التقدير هو مســـاعد مدير الخدمات الطبية للمنطقة الشمالية بوصفه ممثلا لهيئة القومسيون فان هذا التقدير يكون قد تم وفق القانون وطبقـــا للحدود المرسومة فيه ، ولا وجه لما يثيره المدعى من أوجه للبطلان بحجة أن الذى أوقع الكشـــف عليـــه قومسيون مكون من طبيب واحد أو ان تقـــدير السن بمعـــرفة القومسيون لا يكون الا بعد تقديم شهادة ادارية تفيد بأن المطلوب تقـــدير سنه غير مقيد بدفاتر المواليد لا وجه لهذا لأن التقـــدير قد صدر من الهيئة المختصـــة بـــه ووقع عليـــه من يمثلها ولا يدحض من ذلك الزعم بأن الذى أوقع الكشف على المدعى طبيب واحد لا ثلاثة لأنه على فرض صحة هـــذا

الزعم فانه لا يشترط قانونا أن يقوم بالكشف على المدعى بصــدد تقـدير سنه ، أعضاء الهيئة المختصة بذلك جميعهم بل يكفى أن يكون أحــدهم. وأما القرار الذى يتخذ فمن المفروض أن جميعهم قد شـــاركوا فيه دون حاجة لتوقيعاتهم اذ يغنى عنهـا توقيع من ينوب عنهم ويمثـل الهيئة . كما وأن كون التقدير لم يكن مسبوقا بشهادة تفيـد أن المدعى من ســواقط القيد — لا يزعزع من صحة التقدير أو يبطله خصوصا ولم يرد مثل هـذا القيد فى القانون ولا يعدو أن تكون تعليمات وضعها القومسيون الطبى عنـد قيامه بتقدير السن حتى لا يرهق بمثل هذه الطلبـــات وحصرها فى أضيق الحدود عند عدم امكان الحصول على شهادة الميلاد أو مستخرج رسـمى منها . فاذا ما طلب منه تقدير حالة من حالات السن له أن يرفض التقـدير اذا لم توجد شهادة ادارية تفيد ان الشخص من ســواقط القيـد أو أن الظروف والملابسات توحى بامكان الحصول عليها — وحالة المدعى ولا شك وقت احالته الى القومسيون الطبى كانت توحى بعدم امكانه الحصــول على شهادة ميلاد باسمه الصحيح وبذلك فقد وجد المقتضى لتقدير ســنه الذى يتوقف عليه الاستمرار فى الخـدمة ، وهذا ما حدا بالقومسيون أن يقوم بتقدير ســنه دون أن يكون أمامه شـــهادة ادارية بأنه من ســواقط القيــد .

(طعن رقم ١١٧١ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٤)

قاعــدة رقــم (١١٣)

المبــدأ :

المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن الخدمة العسكرية والوطنية المعدل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ — نصها على تشكيل لجنة طبية عليا لاعادة الكشف على المجندين الذى لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية — اختصاصها بناء على تكليف مدير عام التجنيد باعادة الكشف الطبى على المجند الذى يتقدم بشكوى جدية مدعمة بالمستندات الكافية .

ملخص الفتـوى :

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعـدل بالقـانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٦٠ تنص على أنه (يلحق بمناطق التجنيـد قومسيون طبى خاص أو أكثر يؤلف من أخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن خمسـة ويصدر بتعينهم قرار من مدير ادارة التجنيـد) . وتكون قرارات هـذا القومسيون نهائية . ومع ذلك يجوز اذا دعت الاحوال وفى أى وقت بنـاء على أمر مدير ادارة التجنيد توقيع الكشف الطبى مرة ثانية على الاشخاص المنصوص عليهم فى الفقرة (ا) من البند أولا من المادة ٧ وفى الفقرة الثانية من المادة ٢١ . ويكون ذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا تشكل برئاسـة نائب مدير الخدمات الطبية لشئون التجنيـد وعضـوية ثلاثة أطبـاء اخصائيين لا تقل رتبة كل منهم عن رائـد يختارهم مـدير ادارة التجنيـد من أطبـاء القومسيون ممن لم يسبق لهم توقيـع الكشف على الشخص المعروض على هذه اللجنة . ويجوز لهذه اللجنـة بعد موافقة مدير ادارة التجنيد الاستعانة بطبيب أو أكثر من الاطباء الاخصائيين بادارة الخـدمات الطبية على أن يكون رأيهم استشاريا .

ومفاد هذا النص انه يجوز لمدير التجنيد أن يطلب اعادة الكشف الطبى أمام اللجنة العليا — التى بين النص تشكيلها — على الاشخاص المنصوص عليهم فى الفقرة (أ) من البند أولا من المادة ٧ من القانون المذكور ، وهؤلاء الاشخاص هم « من لا تتوافر فيهم شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنيـة » .

وعدم اللياقة الطبية لا يتصف بهـا فحسب من يقـرر قومسيون التجنيد عدم اللياقة طبيا بل يتصف بها أيضا من يتقرر تجنيده رغم عـدم توافر هذه الليـاقة لديه ، يؤيد هذا النظر ما جاء بمذكرة القانون الايضاحية تعليقا على المادة ١٥ المذكورة من أنه « نظرا لما ثبت فى العمـل من أن كثـيرا من الشكاوى ترد الى ادارة التجنيد تفيد أن شبانا اعفوا من الخـدمة بسبب عدم اللياقة الطبية مع أنهم لائقين لها أو أنهم غير لائقين وجنـدوا رغم ذلك ... لذلك روى اضافة فقـرة جديدة الى المادة ١٥ تنص عـلى جواز اعادة الكشف الطبى مرة ثانية على الاشـخاص المنصـوص عليهم

فى الفقرة (ا) من البند اولا من المادة ٧ وذلك بعرضهم على لجنة طبية عليا » .

ولا وجه لعقد الاختصاص باعادة الكشف الطبى على المجندين للقومسيون الطبى العسكرى العام استنادا إلى الأمر العسكرى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ لأن حكمه فى هذا الشأن لا يتفق وأحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ ، بل ان هذا القانون لم يشر اصلا الى القومسيون الطبى العسكرى العام ، ولم يذكر — فى معرض بيانه للجهات الطبية المختصة بأمر التجنيد — سوى القومسيونات الطبية الملحقة بمناطق التجنيد واللجنة الطبية العليا المنصوص على تشكيلها واختصاصاتها فى المادة ١٥ ، وتكون هذه اللجنة الجهة التى يطلب اليها مدير التجنيد اعادة الكشف الطبى على من لا تتوافر فيه شروط اللياقة الطبية للخدمة العسكرية والوطنية سواء كان ممن قرر قومسيون التجنيد عدم لياقتهم أو ممن قرر لياقتهم وهم غير لائقين كما سبق .

(فتوى رقم ٥٩٠ — فى ١٩٦٣/٦/٨)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

التخصيص للمنفعة العامة طبقا للمادة ٨٧ من القانون المدنى معدلة بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ يكون بالفعل او بمقتضى قانون او قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص — انتهاء التخصيص بذات الطرق طبقا للمادة ٨٨ مدنى — تخصيص ارض مملوكة للدولة للمنفعة العامة بمرسوم واعتبارها حديقة عامة — انتهاء هذا التخصيص بالفعل لارجاء تنفيذ المشروع وعدم تنفيذه حوالى ثلاثة عشر عاما — تخصيص هذه الارض بالفعل كناد للقوات المسلحة يؤدى الى احقية وزارة الحربية فى هذه الارض دون محافظة القاهرة .

ملخص الفتوى :

يبين من استعراض أوراق موضوع النزاع بين محافظة القاهرة ووزارة الحربية أن الارض المقام عليها ملاعب كرة القدم بالقلعة كانت من ضمن الاراضي التي كانت تضع يدها عليها القوات البريطانية ، فلما جلت هذه القوات عن القلعة تسلمت القوات المصرية الارض المذكورة واستخدمتها قوات الحرس الملكي ثم تسلمتها ادارة الاشغال العسكرية ، ثم صدر قرار مجلس بلدي مدينة القاهرة سنة ١٩٥١ (اعتمد من السيد وزير الشئون البلدية والقروية) ثم صدر به مرسوم قضى بتعديل خطوط التنظيم في منطقة القلعة اثناء وجود هذه الارض تحت يد القوات المسلحة ، بيد أن هذا التعديل قد أوقف بعد أن قامت البلدية بشوط في تنفيذه . ونزعت ملكياتها وأديت عنها تعويضات وبقيت هذه الارض تحت يد القوات المسلحة حتى سنة ١٩٥٥ حيث سمح لفرق محافظة القاهرة وفرق وزارة الشئون البلدية والقروية بالتدريب على هذه الارض ثلاثة أيام في الاسبوع الى أن صدر قرار محافظة القاهرة بتحويل هذه الارض من ناد للبلدية الى مركز للشباب في الحى ، وكان ذلك في سنة ١٩٦٣ ، وعند تنفيذه ادعت كل من المحافظة ووزارة الحربية تبعية هذه الارض لها .

ويبين مما تقدم أن الخلاف بين وزارة الحربية ومحافظة القاهرة لا ينصب على ملكية ارض ، ذلك أن الارض كانت تحت يد القوات البريطانية ، وبعد جلاء هذه القوات اصبحت مملوكة للدولة ملكية خاصة ، ومن ثم أصبح من الواجب قيدها في سجلات الاملاك ، هذا المبدأ الذى طبق أيضا عند تنفيذ اتفاقية الجلاء عن أرض الجمهورية ، تطبيقا لما جاء باللائحة الداخلية لمصلحة الاملاك الاميرية من أنه : « بالنسبة الى المنشآت والاراضى التى ستقوم باستلامها القوات المسلحة أو المصالح الحكومية ستقوم القيادة الشرقية باخطار مصلحة الاملاك الاميرية بكل ما يتم استلامه بمعرفة الجهات المصرية ، وقد صدرت التعليمات الى القوات المسلحة والمصالح الحكومية لتقديم جميع البيانات التى تطلبها مصلحة الاملاك لتتمكن من اداء واجبها » ومن هذا يتضح ان ملكية مصلحة الاملاك غير منكورة من وزارة الحربية ، ذلك ان هذه الوزارة ليست لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الدولة ، ولكنها فرع من فروع الدولة بتملك تيمل لمكيتها .

ومن حيث انه فى ضوء ما تقدم يبين أن الخلاف ينحصر فى تعيين الجهة المخصص لها أرض هذا الملعب . وهل هى وزارة الحربية أم محافظة القاهرة والتخصيص للمنافع العامة يكون بأحد الطرق المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من القانون المدنى بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتى تنص على أن : « تعتبر اموالا عامة العقارات والمنقولات التى للدولة أو للاشخاص الاعتبارية العامة والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص » . كما ينتهى التخصيص بنفس الطرق حسبما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون المدنى بعد تعديلها أيضا بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٤ والتى تنص على أن : « تفقد الاموال العامة صفتها بانتهاء تخصيصها للمنفعة العامة وينتهى التخصيص بمقتضى قانون أو قرار جمهورى أو قرار من الوزير المختص أو بالفعل أو بانتهاء الغرض الذى من أجله خصصت تلك الاموال للمنفعة العامة » .

ومن حيث أن الارض المقام عليها ملعب كرة القدم والثابت ملكيتها للدولة خصصت بمرسوم للمنفعة العامة باعتبارها حديقة عامة حسبما يبين من قرار التخصيص الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ومن خريطة التخطيط المرافقة للمرسوم ، ومن ثم تكون هذه الارض أصبحت من الاموال العامة التى تهيمن عليها بلدية القاهرة باعتبارها أنها المنوط بها القيام على المرافق العامة فى مدينة القاهرة .

ومن حيث أن هذا التخصيص للمنفعة العامة قد انتهى بالفعل ، ذلك لن محافظة القاهرة (بلدية القاهرة سابقا) قد أرجأت تنفيذ المشروع ولم تنفذه من تاريخ صدور المرسوم فى سنة ١٩٥١ للآن ، وقد مر على اعتماد المشروع ما يقرب من الثلاثة عشر عاما كما انها بتحويل الملعب الى مركز للشباب فى الحى تكون قد أقرت انتهاء التخصيص الأول .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان هذه الارض كانت مخصصة بالفعل كناد للقوات المسلحة العربية منذ الغاء الحرس الملكى حتى الآن ، وذلك مستفاد من المكاتبات المتبادلة التى قدمتها القوات المسلحة والتى يرجع تاريخها الى سنة ١٩٥٣ ، وكذا من الاتفاق المبرم بين وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الحربية بتخصيص بعض أيام لفرق وزارة

الشئون البلدية والقروية ومحافظة القاهـرة على التمرين فى الملعب ثلاثة ايام فى الاسبوع وهذا الاتفاق يؤيد وضع يد وزارة الحربيـة على هـذه الارض ، ذلك انها سمحت لفرق وزارة الشئون البلدية والقروية والمحافظة ببعض ايام ، ولو كانت المحافظة هى واضعة اليد لكان الوضع انقلب ، وكان السماح لوزارة الحربية بتمرين فرقها بعض الايام بالملعب .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أحقية وزارة الحربية فى ارض ملعب كرة القدم الكائن بجوار القلعة .

(ملف ٣٢/٢/١٤٢ — فى ١٩٦٥/٢/٦)

قاعـدة رقـم (١١٥)

المبـــدأ :

ضابط الاحتياط المستدعى للخدمة بالقوات المسلحة — تضع عنه الجهة العسكرية المستدعى اليها تقاريره العسكرية والمدنية .

ملخص الحـكم :

المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ بشأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط تقضى بأنه استكمالا لملفات الخدمة المدنية لضباط الاحتياط الذين يستدعون للخدمة بالقوات المسلحة يحرر قادتهم عنهم التقارير المدنيـة اللازمة طبقا للنظم المقررة فى هذا الشأن وترسل التقارير الى جهات عملهم المدنية ومقتضى ذلك النص أن الجهة التى يستدعى اليها ضابط الاحتيـاط تكون هى المختصة بوضـع التقارير المتعلقة بخدمته المدنية خلال فترة الاستدعاء بجانب اختصاصها بوضع التقارير العسكرية والتقارير المدنية المشار اليها فى هذه المادة هى التقارير السرية التى يعتد بها عند أجراء الجهة المدنية حركة الترقيات للعاملين بهـا .

(طعن رقم ١٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠)

قاعــدة رقــم (١١٦)

المبــــدا :

وضع المشرع بموجب احكام قراري رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ للقوات المسلحة نظاما خاصا بمقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجة من بيع مخلفاتها ومنتجاتها ومن ادائها خدمات للغير — صدور قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ ووضع نظام عام لكافة اجهزة الدولة مقتضاه ايداع حصيلة بيع المخزون السلعى الراكد لديها والخردة والكهنة بالبنك المركزى على ان توزع تلك الحصيلة على الجهات التى سحب منها المخزون او الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها — النظام الخاص الوارد بالقرارين رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ واجب الاعمال بعد صــدور القرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ — اساس ذلك — ان القاعدة العــامة توجب تقيد الحكم العام بالحــكم الخاص ولو كان الحــكم العام لاحقــا عليه طالما انه لم يقصد الغائه صراحة — نتيجة ذلك : اضافة بيع مخلفــات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحــكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطبــاق احــكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ ينص فى مادته الاولى على أن (تضاف حصيلة بيع مخلفات القــوات المسلحة الى ميزانية تلك القوات فى السنة التى تم فيها التصرف بالبيــع وذلك اســتبعادا من السداد للايرادات) .

كما ينص قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ في مادته الاولى على أن (تضاف حصيلة ما تنتجه القوات المسلحة من اصناف وما تؤدى من خدمات للغير الى بنود واعتمادات ميزانيـة هذه القوات بدلا من تسديدها الى الايرادات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ على أن (ينشأ حساب خاص بالبنك المركزى تودع به حصيلة بيع المخزون السلعى الراكد لمختلف اجهزة الدولة وتخصيص هـذه الحصيلة لتعويض الجهات التى سحب منها هذا المخزون على اساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم لتنفيذ خطة المخزون السلعى الراكد من مصروفات) .

وتنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على أن (ينشأ حساب خاص بالبنك المركزى تودع به حصيلة بيع الخردة والكهنة لمختلف اجهزة الدولة وتخصص هذه الحصيلة لتعويض الجهـات التى سحبت منها هذه الخردة على أساس سعر البيع بعد خصم ما يلزم لتنفيذ خطة تصريف الكهنة من مصروفات) . وتنص المادة الثالثة من هـذا القرار على الغاء كل حكم يخالف احكامه .

ويبين من تلك النصوص أن المشرع وضع بموجب أحكام قرارى رئيس الجمهـورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ للقـوات المسلحة نظاما خاصـا بمقتضاه تضاف الى ميزانيتها الحصيلة الناتجـة عن بيع مخلفاتها ومنتجاتها وعن أدائها خدمات للغير ، وبعد ذلك وضـع بالقرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ نظاما عاما لكافة اجهزة الدولة من مقتضاه ايداع حصيلة بيع المخزون السلعى الراكد لديها والخردة والكهنة بالبنك المركزى على أن توزع تلك الحصيلة على الجهـات التى سحب منها المخزون أو الخردة بعد خصم تكاليف تصريفها ، ولما كانت القـاعدة العـامة توجب تقيـد الحـكم العـام بالحكم الخـاص ولو كان الحكم العام لاحقـا عليه طالما انه لم يقض بالغائه صراحة ، فان الاحـكام التى تضمنها النظـام الخـاص بحصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة ومنتجاتها ومقابل ادائها خدمات للغير والوزارة بالقـرارين رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ تكون واجبة الاعمـال بعد صـدور القرارين رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ باعتبـار أن

للقرارين الاولين مجال تطبيق خاص ومغـــاير لمجـــــال تطبيق القـــرارين الاخـــــرين ومن ثم يتعين اضافة بيع مخلفـــات القوات المسلحة الى ميزانيتها ولا وجه للقول بأن المخلفات لا تشمل المخزون الراكد بغية الزام القوات المسلحة بايداع حصيلة بيعه لدى البنك المركزى من تاريخ العمل بالقرار رقم ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ لأن هذا المخزون يندرج فى المخلفـــات التى تشمله بعمومها واطلاقها كما تشمل الخردة والكهنـــة ، كذلك فـــان نص القرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٨ الذى الزم اجهزة الدولة بايداع حصيلة بيـــع الخردة ، والكهنـــة لدى البنك المركزى على الغـــاء كل حكم يخالف أحكامه ليس من شأنه الغاء الحكم الخاص باضافة حصيلة بيع الخردة والكهنـــة لدى القوات المسلحة الى ميزانيتها لأن مثل هذا الحكم الخاص لا يلغيـــه الا حكم خاص مثله يقرر ذلك بعبارات صريحة ومباشرة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اضافة حصيلة بيع مخلفات القوات المسلحة الى ميزانيتها بالتطبيق لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١٣٩٠ لسنة ١٩٦١ و ٤٧٦٠ لسنة ١٩٦٦ وعدم انطباق أحكام قرارى رئيس الجمهـــورية رقمى ١١٧٣ لسنة ١٩٧٥ و ٨٤ لسنة ١٩٧٨ على هذه الحصيلة .

(ملف ٦٧/١/٢٥ — جلسة ١٩٨٠/٤/٤٠)

قاعـــدة رقـــم (١١٧)

المبـــــــدا :

العامل المعاد تعيينه وكان يعمل بالقوات المسلحة لا تنطبق عليـــه أحكام المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ — اثر ذلك — تتحدد اقدميته اعتبارا من التاريخ المحدد بالقرار الجمهورى الصـــادر بتعيينه فى الوظيفة المدنية .

ملخص الفتـــوى :

ولما كانت المادة التاســـــعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ تنص

على أنه « استثناء من حكم المادة الخامسة يجوز اعادة تعيين العـــــامل فى وظيفته الســـابقة التى كان يشغلها أو فى وظيفة أخرى مماثلة فى ذات الوحدة أو وحدة أخرى وبذات الأجر الاصلى الذى كان يتقاضــــــاه اذا توافرت فيه الشروط المطلوبة لشغل الوظيفة وعلى أن لا يكون التقـــرير الاخير المقدم عنه فى وظيفته بتقرير ضعيف » .

وعلى الرغم من أن اعمال حكم تلك المادة يقتضى الاحتفـــاظ للمعنيين طبقا لحكمها بأقدميته فى وظيفته السابقة الا انها لا تنطبق على الحـــالة المعروضة ذلك لأن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لا تنطبق الا على العاملين بالجهـــاز الادارى للدولة الذى يتكون من وزارات الحـــكومة ومصالحها ووحدات الادارة المحلية ، وكذلك على العاملين بالهيئات العامة فيما لم تنص عليه اللوائح الخاصة بهم ، ولا تسرى احكام هـــذا القانـــون على العـــــاملين الذين تنظم شـــئون توظفهم قوانين خاصـــة فيمـــــا نصت عليه هذه القوانين ، وذلك طبقا لنص المادة الاولى من مواد الاصدار ، وكذلك فان التعــــريف الوارد بالمادة الثانيـــة من مواد الاصــــــدار لاصطلاح الوحدة الواردة فى هذا القانون قصره على الوزارات والمصالح العامة وكل جهـــاز يكون له موازنة خاصـــة بالوظائف ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة . ولقد جاءت تلك المادة استثناء من احـــكام المادة الخامسة من القـــــانون التى توجب الاعلان عن الوظائف الخالية ، ومن ثم فان هذه المادة تتناول احـــكام التعيين فى الوظائف الخاليـــة فى الوحدات التى تنطبق بشأنها احـــكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وكيفية اجراء هذا التعيين ، وبالتالى فانها لا تسرى الا على العـــاملين الخاضعين لاحـــكام هذا القانون فقط فى حالة اعادة تعيينهم فلا ينطبق حكمها على الحـــالة المعروضة لأن المعـــاد تعيينه كان يعمـــل بالقوات المسلحة ويخضع لقـــانون خاص ولا يسرى فى شأنه قانون العـــاملين المدنيين بالدولة .

واذ تنص المادة ١٢ من القـــــانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « يكون التعيين فى وظائف الادارة العليا بقـــرار رئيس الجمهــــورية ويكون التعيين فى الوظائف الأخرى بقرار من السلطة المختصة وتعتبر الأقدمية فى كل فئة من الفئات التى يتضمنها المستوى الواحد من تاريخ التعيين فيها » .

فان اقدمية المعروضـــــة حالته تتحدد اعتبــــارا من ١١/٦/١٩٧٤ التاريخ المحدد فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ الصادر بتعيينه فى وظيفة وكيل الديوان الجمهورى بدرجة وكيل وزارة .

(فتوى رقم ٤٤٩ — فى ١٦/٥/١٩٨١)

قاعـــدة رقـــم (١١٨)

المبـــدأ :

استحقاق الضابط لمرتبه التى كان يتقاضاه فى وظيفته المدنية قبل اعادته للخدمة بالقوات المسلحة .

ملخص الفتـــوى :

نظم المشرع فى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ اثر اعادة بعض الضباط السابقين الى الخدمة العـــامة بالقوات المسلحة تحدد صراحه الرتبـــة العسكرية والاقدمية التى يوضع فيها الضابط الذى يعاد للخدمة ، ثم نظم فى القانـــون رقم ٥٧ لســـنة ١٩٧٢ تحـــديد الراتب الذى يستحقه من الى الخدمة تنص على أن يمنح الضابط المعاد لخدمة القوات المسلحة فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التى أمضاها فى الرتبة بخدمته السابقة .

ومن حيث كان ذلك ما تقدم ، فانه لا وجه للرجوع للاحكام العـــامة المعمول بها فى نظام الوظيفة العامة والتى تجيز فى مثل هذه الحالة الاحتفاظ بمزايا الوظيفة المنقول منها الموظف اذا كانت تزيد على مرتب الوظيفـــة المنقول اليها لأنه لا اجتهاد مع صراحة النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم جواز احتفاظ الضابط المعروضة حالته بمرتبـــاته فى وظيفته المدنيـــة السابقة على نقله ومنحه فقط فئة الراتب المقابلة لمدة الخدمة الفعلية التى امضاها فى الرتبة العسكرية بخدمته السابقة .

(ملف ٥٩١/٣/٨٦ — جلسة ١٩/١/١٩٨٣) .

قاعــدة رقــم (١١٩)

المبـــــدأ :

المنــازعات الخاصــة بضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة لم يخضعها المشرع لاختصاص اللجان القضائية ويظل الاختصاص بها معقودا لمجلس الدولة والمنازعات الخاصة بضباط الشرف كانت خاضعة لاختصاص مجلس الدولة بدورها الى حين صدور القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ .

ملخص الحــكم :

أن المشرع قد عهد فى القوانين رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة ورقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ بشـــأن الطعن فى قرارات لجان الضباط بالقوات المسلحة ورقم ٧١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم وتحديد اختصاص اللجان القضائية بضباط القوات المسلحة — عهد فى القوانين المشار اليها بالنظر فى المنازعات الادارية الخاصة بالضباط العاملين بالقوات المسلحة الى تلك اللجان دون غيرها . على أن ما انتظمته هذه القوانين يتعلق بالمخاطبين بأحكام القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ وهم ضباط القوات المسلحة . ومن ثم فان الاثر المترتب على ذلك يتمثل فى انحسار اختصاص لجان ضباط القوات المسلحة عن ضبط المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ طالما أنه ليس ثمة نص فى القانون ينزع عن محـــاكم مجلس الدولة اختصاصها بنظر المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف ، فانه لا سبيل الى القول بسحب التنظيم الخاص بلجان ضباط القوات المسلحة على ضباط الصف المخاطبين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ وعلى ذلك بقى الاختصاص بنظر المنازعات الادارية الخلصة بضباط الصف منعقدا لمحاكم مجلس الدولة ولم يكن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن شروط الخدمة والترقية لضباط الشرف يخرج المنازعات الادارية الخاصة بالمخاطبين بأحكامه من اختصاص مجلس الدولة وقد جاء القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١

فاستحدث لأول مرة النص صراحة على اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف ويترتب على ذلك اختصاص مجلس الدولة ببحث مشروعية القرارات النهائية الخاصة بضباط الشرف الصادرة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ .

وقد الغى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ بشأن خدمة ضباط الشرف وضباط الصف والجنود بالقوات المسلحة المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٤ ، فاستحدث المادة ١٤٢ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ حكما جديدا مبناه اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة بالفصل فى المنازعات الادارية الخاصة بضباط الشرف طبقا لاحكام القانونين ٩٦ لسنة ١٩٧١ و ٧١ لسنة ١٩٧٥ . ثم حددت المادة ١٤٣ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ مجال الطعن بالالغاء على القرارات الإدارية النهائية التى تصدر بعد العمل بهذا القانون اعتبارا من ١٩٨١/٧/٢٢ ومن ثم فالأثر المترتب على ذلك هو :

اولا — منازعات ضباط الشرف لم تكن تدخل قبل العمل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ فى اختصاص اللجان القضائية لضباط القوات المسلحة .

ثانيا — القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨١ وحد المعاملة بين ضباط الشرف على نحو ما هو مقرر لزملائهم الضباط العاملين بالقوات المسلحة .

ثالثا — المنازعات الادارية الخاصة بضباط الصف والجنود لم يخضعها المشرع للجان القضائية لضباط القوات المسلحة ومازالت خاضعة لمحاكم مجلس الدولة بحسبانه الجهة القضائية صاحبة الولاية العامة فى نظر المنازعات الادارية .

رابعا — اختصاص مجلس الدولة بنظر المنازعات الادارية بضباط الصف والجنود يمتد ليشمل دعاوى التعويض المترتبة على هذه القرارات باعتبار أن الفرع يتبع الاصل ويحسبان أن طلب التعويض هو الوجه الآخر لطلب الالغاء وان كلا الطلبين يرتبطان ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(طعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٨ ، وطعن ١٣٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قومسيون طبى عام

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

مناقشة تفاصيل تقرير القومسيون الطبى العام — غير جائز لمحكمة القضاء الادارى طالما انه استخلص قراره استخلاصا سائغا مقبولا .

ملخص الحكم :

ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يناقش تفاصيل تقرير القومسيون الطبى العام طالما انه استخلص قراره استخلاصا سائغا مقبولا مما هو ثابت من وقائع الحالة المعروضة عليه .

(طعن رقم ١٦٨ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/٨)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

العامل الذى حصل على اجازة استثنائية باجر كامل بسبب مرضه بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ ورفض التوجه للقومسيون الطبى لتوقيع الكشف عليه — حق جهة الادارة فى تأجيل صرف مرتبه حتى يجرى الكشف الطبى — ما لم يكن مريضا بمرض نفسى او عقلى يجعله غير مسئول عن تصرفاته .

ملخص الفتوى :

من حيث أن المشرع فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ قد خص المصابين بأمراض معينة بعناية لما يحتاجونه من رعاية اجتماعية

خلال فترة المرض التى قد تستغرق أمدا طويلا ، فوضع لهم نظاما خاصا للاجازات المرضية يغاير فى أسسه وقواعده نظام الاجازات العام المقرر فى قوانين العاملين ، ويقتضى هذا النظام الخاص منح العامل المصاب باحدى الامراض المذكورة فى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ حقا وجوبيا فى اجازة استثنائية بمرتب كامل مهما استطالت مدة تلك الاجازة الاستثنائية التى لا تنتهى الا بشفاء المريض وعودته الى عمله او باستقرار حالته استقرار يمكنه من القيام بالعمل ، فاذا لم يتحقق اى منهما ظلت الاجازة قائمة بغير قيد زمنى فلا ينهيها بعد ذلك الا انتهاء الخدمة بأحد الاسباب الموجبة لانهائها غدا اللياقة الصحية ، ولقد افصحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٣ عن الحكمة المبتغاه من ورائه بأنها تحقيق الرعاية الاجتماعية لهؤلاء المرضى باعتبارها من واجبات الدولة وبناء على ذلك فانه اذا كان المشرع قد أوجب عرض المريض على الجهة الطبية المختصة لتوقيع الكشف عليه كل ثلاثة شهور فان الغرض من هذا الكشف ينحصر فى الوقوف على حالة المريض وتبين ما اذا كان قد شفى أو استقرت حالته فيعود الى العمل وتنتهى بذلك اجازته الاستثنائية ، ومن ثم فان امتناع العامل عن الاستجابة الى طلب الادارة عرض نفسه على الجهة الطبية المختصة ليس من شأنه ان يؤدى الى اعتباره منقطعا عن العمل انقطاعا يستوجب انهاء خدمته باعتباره مستقيلا لتخلف مناط الانقطاع فى حقه ، اذ هو لا يقوم بعمل حتى ينطبق عليه هذا الوصف ، ولتعارض احكام الانقطاع عن العمل مع اعتباره فى اجازة استثنائية ، ولأن المشرع حظر انهاء خدمته طوال مدة مرضه وحتى بلوغه سن الاحالة الى المعاش ، كما لا يجوز النظر الى رفضه عرض نفسه على القومسيون على انه يمثل مخالفة تأديبية تستوجب انزال العقاب عليه اذ لا يمكن القول بأنه قد اخل بواجبات وظيفته التى ابعده المرض عنها أو انه اتى عملا محرما عليه بوصفه موظفا عاما . بيد أن ذلك لا يعنى غل يد الادارة عن اتخاذ اى اجراء مقابل رفض العامل المريض توقيع الكشف الطبى عليه ، لأنه وقد أوجب المشرع عرض العامل المعتبر باجازة استثنائية بأجر كامل بالتطبيق لاحكام القانون ١١٢ لسنة ١٩٦٣ على الجهة الطبية المختصة كل ثلاثة شهور فانه يكون بذلك قد ربط بين إستمرار صرف الاجر وتوقيع الكشف الطبى وعليه يكون للادارة ان

تؤجل صرف مرتب العامل المريض الممتنع عن اجراء الكشف الطبى ما لم يكن العامل مصابا بمرض عقلى أو نفسى يؤثر على ارادته ويجعله غير مسئول عن تصرفاته .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى حق الجهة الادارية فى تأجيل صرف راتب العامل فى الحالة المعروضة حتى يجرى الكشف الطبى عليه ما لم يكن مريضا بمرض عقلى أو نفسى يجعله غير مسئول عن تصرفاته .

(ملف ٥٨٦/٣/٨٦ — جلسة ١٩٨٢/٥/١٩)

كـادر

قاعـدة رقـم (١٢٢)

المبـدأ :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ اغسطس سنة ١٩٥٢ بخصم الزيادات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لايزال قائما بكافة مشتملاته .

ملخص الفتـوى :

يبين من استعراض أحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ وفى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٣ أن لكل منهما مجـالا مختلفا وموضوعا مغايرا اذا صدر القرار الاول قاضيا بأن تخصم من اعانة الغلاء الزيادة المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد سواء كانت هذه الزيادة فى المرتبات أو فى فئات العلاوات بنوعيها اى علاوات الترقية والعلاوات العادية وذلك للتوفيق بين الرغبة فى تنفيذ أحكام الكادر الجديد من جهة وبين ما تقتضيه حالة الميزانية من عدم تحميلها أعباء جديدة من جهة أخرى .

وقد كان مقتضى تنفيذ أحكام هذا القرار أن تصرف علاوات الترقيات والعلاوات العادية بالفئات المحددة وفقا للقواعد التى كان معمولا بها من قبل . غير أن مجلس الوزراء لم يلبث أن اصدر قرارا فى ١٦ من سبتمبر يوقف الترقيات لغاية آخر يناير سنة ١٩٥٣ فلما انتهت هذه الفترة رأى المجلس فى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ اباحة الترقيات من أول فبراير . غير انه لما كانت الحالة المالية تحتم توخى الاقتصاد فى النفقـات فقد اقترحت وزارة المالية ووافقها مجلس الوزراء أن تخفض اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى الترقيات التى تتم من أول فبراير بمقدار علاوات الترقيـة من تاريخ استحقاقها حتى نهاية السنة المالية . وبذلك يكون مجلس الوزراء قد عدل عن قرار وقف الترقيات الصادر فى ١٦ من سبتمبر مما يعود بالموقف الى ما كان عليه قبل صدور هذا القرار — فتصبح الترقيات مقيدة بقيدين . القيد

الاول هو الذى تضمنه قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والقيد الثانى جاء به قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ومؤدى ذلك هو استمرار قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ جنبا الى جنب مع قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣، واعمال كل منهما فى مجاله الخاص فيسرى القرار الاول فى شأن الزيادة فى فئات علاوات الترقيات التى تضمنها الكادر الجديد فضلا عن سريانه فى شأن الزيادة فى العلاوات العادية والزيادة فى المرتبات ويطبق القرار الثانى على علاوات الترقيات بالفئات التى كانت سارية من قبل .

فاذا كان مجلس الوزراء قد رأى فى ٢٥ من فبراير للاسباب المبينة فى مذكرة اللجنة المالية الاكتفاء بخصم نصف قيمة علاوات الترقية من اعانة الغلاء بدلا من خصم كل مقدار العلاوة فان هذا القرار يكون بذلك قد حل محل قرار ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ الذى كان ساريا جنبا الى جنب مع قرار ١٨ اغسطس ١٩٥٢ كل فى مجاله ومن ثم يكون قرار ٢٥ فبراير ١٩٥٣ عديم الاثر على قرار ١٨ من أغسطس سنة ١٩٥٢ .

لذلك انتهى الرأى الى أن قرار ١٨ من اغسطس سنة ١٩٥٢ بخصم الزيادات المالية المترتبة على تنفيذ الكادر الجديد الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ مازال قائما بكافة مشتملاته .

(فتوى رقم ٢٨٤ — فى ١٩٥٣/٧/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبـدأ :

خصم مرتبات بعض الموظفين فى الكادر الكتابى على درجات مماثلة لدرجاتهم فى الكادر الادارى ثم ترقية موظفين آخرين الى الدرجات التى تخلفت عن هذا الخصم .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه

« تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للأولى وفنى وكتابى للثانية ، وتتضمن الميزانيـة بيانا بكل نوع من هذه الوظائف . ولا يجوز بغير اذن البرلمان نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر » . كما تنص المادة ٢٣ على أنه « مع مراعاة ما جاء بالمادة ٤١ لا تجوز ترقية موظف الا الى درجة خالية من نوع الوظيفة التى يشغلها فنية كانت أو ادارية أو كتابية . . . » .

والمادة ٤١ المشار اليها تنص على انه « تجوز الترقية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من الكادر الفنى المتوسط الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى فى حدود النسبة المخصصة للاختيار وبشرط الا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصة للاختيار ، ويعمل بهذه القواعد عند الترقية الى أية درجة اعلى . كما تجوز الترمية من أعلى درجة فى الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكتابى فيها الى الدرجة التالية لها فى الكادر الادارى فى حدود النسبة المخصصة للاختيار بشرط ألا يزيد نصيب ذوى المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المخصصـة للترقية بالاختيار » . وعلى ذلك فالقرارات الصادرة بخصم مرتبات بعض موظفى الكادر الكتابى على درجات مماثلة لدرجاتهم فى الكادر الادارى ثم ترقية موظفين آخرين الى الدرجات التى تخلفت عن هذا الخصم قد خلطت فى واقع الامر بين درجات هذين الكادرين ، وانطوت على نقل بعض موظفى الكادر الكتابى الى الكادر الادارى بلا تقيد بالشروط والاوضاع المقررة فى المادة ٤١ ، مما يعيب تلك القرارات ويبطلها .

(فتوى رقم ٣٨٢ — فى ١٩٥٥/٤/١٩)

قاعـدة رقـم (١٢٤)

المبـــدأ :

قيام قانون موظفى الدولة على اصل عام هو الفصل بين الكادرات الا فى احوال استثنائية وردت على سبيل الحصر — اثر ذلك — عدم جواز نقـل الموظف من وظيفة فنية (متوسطة) أو كتابية الى وظيفة فنية عالية او ادارية

فى غير هذه الاحوال ــ القرار الادارى الصادر بهذا النقل هو قرار معدوم يجوز سحبه فى اى وقت ــ سريان ذلك على موظفى المؤسسات العامة .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة الثانيـــــة من قانون نظـــــام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على أن « تنقسم الوظائف الداخلة فى الهيئـــــة الى فئتين : عالية ومتوسطة ، وتنقسم كل من هاتين الفئتين الى نوعين : فنى وادارى للاولى وفنى وكتابى للثانية ، وتتضمن الميزانية بيانا بكل نوع من هـــــذه الوظائف ولا يجوز بغير اذن من البرلمان نقــل وظيفة من فئة الى اخرى أو من نوع الى آخـــر » . ويستفاد من هذا النص أن تقسيم الوظائف والفصل بين الكادرين على النحو المبين فى المـــادة السابقة هو اصـــل عام من الاصول التى يقوم عليها قانون نظـــام موظفى الدولة ، بحيث تتميز كل فئة من فئات الوظائف بأحكام خاصة بها ، ولا يجوز بغير اذن من الســـلطة التشريعية نقل وظيفة من فئة الى أخرى أو من نوع الى آخر ..

غير انه ولئن كان هذا هو الاصـــل العـــام فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، الا ان المشرع خرج عليه فى حالات استثنائية وردت على سبيل الحصر ، وهى فى ذاتها تثبت الاصل سالف الذكر وتؤكده . ومن هذه الحالات ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤١ من هذا القـــانون ، التى تجيز استثناء ترقية الموظف من أعلى درجة فى الكادر الفنى المتوســـط أو الكتابى الى الدرجة التالية لها فى الكادر الفنى العالى أو الادارى ، بالشروط وفى الحدود المنصـــوص عليها فيهـــا . ومن تـــلك الحـــالات الاستثنائية ايضا ما ورد بالفقـــرة الاخيرة من المادة ٤٧ من القـــانون المذكور ، التى تقضى بانه فى حالة نقل بعض الدرجات من الكادر المتوســـط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات أو المصـــالح ، يجوز بقـــرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته .

ومقتضى ما تقدم جميعا هو انه لا يجوز قانونا نقل الموظف من وظيفة

فنية متوسطة أو كتابية الى وظيفة فنية عالية أو ادارية فى غير الحالات الاستثنائية المنصوص عليها على سبيل الحصر .

ولما كانت المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٥ فى شأن انشاء المعهد العالى للصحة العامة — تنص على أن « ينشأ بمدينة الاسكندرية معهد يطلق عليه اسم المعهد العالى للصحة العامة يكون هيئة مستقلة له الشخصية الاعتبارية ... » وتنص المادة الثانية على أن « يقوم المعهد بالدراسات العالية فى الصحة العامة على اختلاف شعبها وما يتعلق بها من أبحاث وتدريب » . كما تنص المادة ١١ على أن « يكون للمعهد ميزانية مستقلة تلحق بميزانية وزارة الصحة العمومية » . ويستفاد من ذلك أن المعهد المذكور يعتبر مؤسسة عامة ، اذ أنه يجمع بين عنصرى المؤسسات العامة ، وهما المرفق العام والشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة ، وما تستتبعه هذه الشخصية من استقلال مالى .

ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة تقضى بسريان احكام قانون الوظائف العامة على موظفى المؤسسة العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة فضلا عن أن القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه — والمعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٦ — لم يتضمن احكاما مغايرة لاحكام قانون نظام موظفى الدولة المتعلقة بالنقل من كادر لآخر — والسابق الاشارة اليها — ومن ثم يتعين تطبيق هذه الاحكام على موظفى المعهد ومستخدميه .

وبتطبيق الاحكام سالفة الذكر على حالة كل من السيدين المعروض حالتهما ، فان الثابت من الوقائع أن كلا من السيدين المذكورين حاصل على مؤهل متوسط ، وقد تم نقل كل منهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها ذلك قانونا ، وهو أمر مخالف لأصل جوهرى من الاصول العامة التى قام عليها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وهو الاصل الخاص بمبدأ الفصل بين الكادرات وشروط التعيين فيها ، ومن ثم يكون القراران

الصادران بنقل كل من السيدين المذكورين من الكادر الكتابى الى الكادر الادارى — دون الحصول على المؤهل العـالى اللازم للتعيين فى درجات الكادر الادارى وفى غير الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها النقل من احد الكادرين الى الآخر — باطلين بطلانا جوهريا يبلغ حد الانعدام ، ويجوز سحبهما — تصحيحا للاوضـاع — فى أى وقت ، دون تقيـد بالمواعيـد القانونية المقررة لسحب القرارات الادارية الباطلة .

(فتوى رقم ٣١٠ — فى ١٩٦٣/٣/٢٦)

قاعـدة رقـم (١٢٥)

المبـــدأ :

ان نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العـالى لا يستتبع حتما نقل شاغل الدرجة الى الكادر العالى — يجب ان يكون الموظف صالحا لولاية الوظيفة التى نقلت درجتها الى الكادر العالى حتى يتم نقله على الدرجة المنقولة — اذا لم يكن الموظف صالحا لولاية الوظيفة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجة ومعادلة لها .

ملخص الفتـوى :

ان القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة قسم الوظائف الداخلة فى الهيئة الى فئتين عالية ومتوسطة ، ووضع لكل فئـة منهما أحـكاما خاصة من حيث التعيين والترقيـة مما يترتب عليـه أن الاقدمية فى وظائف الكادر العالى تتميز عن الاقدميـة فى وظائف الـكادر المتوسط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة . ولذلك كان الاصـل انه اذا نقـل الموظف من الكادر الادنى الى مثـل درجته فى الـكادر الأعـلى فلا يستصحب معه عند النقل أقدميته فى الكادر الادنى .

الا أن الفقرة الرابعة من المادة ٤٧ من القـانون المذكور ، والمضافة بالقانون رقم ٥٨٦ لسنة ١٩٥٣ كانت تنص على أنه « فى حالة نقـل بعض الدرجات من الكادر المتوسط الى الكادر العالى بميزانية احدى الوزارات

أو المصالح يجوز بقرار من الوزير المختص نقل الموظف شاغل الدرجة المنقولة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى نفس درجته أو تسوية حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها » .

وجاء بالمذكرة الايضاحية تبريرا لهذا النص أن « حسالة العمل والمصلحة العامة تستدعى نقل وظيفة ما مدرجة فى الكادر المتوسط الى الكادر العالى وأن يتم هذا النقل فى قانون الميزانية نفسه ، وهذا النقل لا يستتبع حتما وبقوة القانون نقل من يقوم بعمل الوظيفة من أحد الكادرين الى الآخر ، فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بأعمال وظيفة فى الكادر العالى سواء من حيث الكفاية أو المؤهل .

ومفاد ذلك أن نقل الدرجة من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يتخلف عنه ، بالنسبة الى الموظف شاغل الدرجة المنقولة ، احد وضعين :

الاول — أن يكون الموظف صالحا لولاية الوظيفة التى نقلت درجتها الى الكادر العالى وفى هذه الحالة ينقل الموظف على الدرجة المنقولة .

والثانى — أن يكون الموظف المنقول درجته غير صالح لشغل الوظيفة سواء من حيث الكفاية أو المؤهل ، وفى هذه الحالة تسوى حالته على درجة متوسطة خالية من نوع درجته ومعادلة لها .

(فتوى رقم ٣٥٣ — فى ١ /١٩٧١/٥)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

الاصل الا يستصحب العامل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العالى اقدميته فى الكادر المتوسط — اذ تم نقل العامل الى الكادر العالى نتيجة لنقل درجته من الكادر المتوسط الى العالى فانه يحتفظ باقدميته فى الدرجة المنقول منها فى الكادر المتوسط دون الدرجات السابقة عليها .

ملخص الفتــوى :

نقل الموظف من الكادر المتوسط الى الكادر العــالى تبعا لنقـــل درجته ، وان اعتبر بمثابة التعيين فى وظائف الكادر العــالى ، الا أنه من ناحية الدرجة المــالية يعد نقــلا بحيث تحسب للموظف اقدميتـــه فى الدرجة من تاريخ حصوله عليها فى الكادر المتوســط ، اذ أن العبرة فى الترقيات والاقدميات بالدرجات المالية لا بالوظائف الا اذا كانت الدرجـة مرتبطة بالوظيفة بطريق التخصيص فى الميزانية .

فضلا عن ذلك ، فان حكمة استصحاب الاقدمية فى هذه الحـــالة ظاهرة من العدالة والصالح العام لان نقل الوظيفة بدرجتها قد استدعتهـا حاجة العمــل والمصلحة العامة ولانه وان كان نقل الوظيفـــة من الكادر المتوسط الى الكادر الاعلى لا يستتبع حتما وبقوة القـــانون نقل من يقوم بعملها الى الكادر الأعلى فقد لا يكون الموظف صالحا للقيام بعمل الوظيفة فى الكادر العالى سواء من حيث الكفاءة أو المؤهل فقد أجيز لكل وزيــر فى وزارته سلطة الترخيص فى نقــل أو عدم نقل كل موظف نقلت وظيفته بدرجتها الى الــكادر الأعلى ، ومن ثم فان الموظف الذى تثبت صــلاحيته للنقل الى الكادر الأعلى فى تلك الوظيفة ينبغى ألا تتأثر أقدميته فى الدرجة المنقولة بنقله الى الكادر الأعلى مادام قد تم ذلك تبعا لنقل الوظيفة بدرجتها تنظيما للاوضـــاع فى الوزارة أو المصلحة على الاســاس المتقدم ومادام ثبتت جدارة المنقول واهليته للنقل الذى هو بمثابة التعيين فى الوظيفة ذات الطبيعة الواحدة فى العمل .

واذا كان المستفاد من نص الفقـــرة الرابعة من المادة ٤٧ آنفة الذكر أن الموظف المنقول بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى يستصحب معه أقدميته فى الدرجة المنقــول بهـــا حسبما سبق البيـــان ــ الا أن هذا النص لا يستفاد منه أن الموظف يستصحب منه ايضا اقدميته فى الدرجـــة السابقة بمراعاة ان الاصل هو أن اقدميته فى وظائف الكادر العـــالى تتميز عن الاقدمية فى وظائف الكادر المتوســط حتى ولو كانت درجاتهما متماثلة وأن الخروج على هذا الاصل يستلزم نصا استثنائيا مثل الفقـــرة الرابعة المشار اليها . ومن المقرر أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوســـع فى تفسيره ، ومن ثم يجب الاقتصار على تطبيق الاستثناء المقرر بمقتضى الفقرة

الرابعة هذه فى الحدود التى ورد بها بحيث لا يتعدى الى الاقدمية فى الدرجة السابقة .

وغنى عن البيان أن المبادىء المتقدمة يظل معمولا بها فى ظل القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ نظرا لصدور القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع احكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

(فتوى رقم ٣٥٣ — فى ١٩٧١/٥/١)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدا :

ان تاريخ النقل من الكادر المتوسط الى الكادر العالى لا يتخذ اساسا لحساب الاقدمية فى الكادر العالى — العبرة فى ذلك بالاقدمية فى الدرجة التى تم النقل منها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى .

ملخص الفتوى :

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فانه اذا نقل احد العاملين بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ، ثم نقل بعد ذلك زميل له آخر بذات الاقدمية ، فانه لا يمكن التسليم بأن الأول يسبق الاخير فى ترتيب الاقدمية لمجرد اسبقيته عليه فى الوجود بالكادر العالى اذ طالما كان الثابت انهما تساويا فى المركز القانونى من حيث استصحاب اقدمية فى الكادر المتوسط فلا اعتداد عندئذ بتاريخ النقل ، وانما يتعين الرجوع الى الاقدمية فى الدرجة السابقة .

(فتوى ٣٥٣ — فى ١٩٧١/٥/١)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدا :

ترقية الى درجة اعلى فى الكادر العالى نتيجة لاستصحابه اقدميته فى

الكادر المتوسط — اعتباره اقدم من زميله الذى الذى نقل بدرجته من الكادر المتوسط الى العالى فى ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذات اقدميته فيها — اساس ذلك ان الاقدمية فى الكادر العالى متميزة عن الاقدمية فى الكادر المتوسط حتى ولو كانت الدرجات متماثلة .

ملخص الفتــوى :

ومن حيث انه فى حالة نقل أحد العاملين بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم بحكم استصحابه لأقدميته فى الكادر المتوســـط تمت ترقيتـــه الى درجـــة أعلى فى الكادر العـــالى ، فانه يكون سابقا فى ترتيب الاقدمية على زميله الذى نقل بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى درجة مماثلة للدرجة التى تمت ترقية الاول اليها متى تساويا فى أقدميـــة هذه الدرجة ، ذلك أن أقدمية الاول فى الدرجة الجديدة التى رقى اليها هى أقدمية بالكادر العالى فى حين أن أقدمية الثانى فى الدرجة المعادلة لهـــا هى أقدميته التى استصحبها استثناء بالكادر المتوسط .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا — أن العامل المنقول من الكادر المتوسط الى الكادر العـــالى لا يستصحب معه عند النقل أقدميته فى الكادر المتوســـط . غير انه اذا كان النقل مترتبا على نقل الوظيفة بدرجتها من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فان العـــامل المنقول نتيجة لذلك يحتفظ بأقدميته فى الكادر المتوســـــط واستصحاب الاقدمية فى هذه الحالة الاخيرة يقتصر على الاقدمية فى الدرجة التى تم النقل منها فقط ولا يمتد الى الدرجات السابقة عليها .

ثانيا — اذا نقل عاملان بدرجتيهما من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى تاريخين مختلفين وكانت أقدميتهما التى استصحباها عند النقل واحدة فى الدرجة التى نقلا منهـــا فلا يعتد فى تحديد الاقدمية بينهما بتـــاريخ نقلهما وانما يتعين فى هذه الحالة الرجوع الى الاقدمية فى الدرجة السابقة .

ثالثا — انه اذا نقل احد العاملين بدرجته من الكادر المتوسط الى الكادر العالى ثم رقى الى درجة أعلى فى الكادر العالى بحكم استصحابه لأقدميته ،

فانه يكون سابقا على زميله الذى نقل بعد ذلك (بدرجته) من الكادر المتوسط الى الكادر العالى فى ذات الدرجة التى رقى اليها الاول وبذات اقدميته فيها .

(ملف رقم ٢٥٥/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧١/٤/١٤)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدا :

يكفى لمعادلة وظائف ورتب الكادرات الخاصة بدرجات وظائف الكادر العام صدور قرار جمهورى بذلك — التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون — تدخل المشرع لاجراء التعادل لا ينشىء وضعا جديدا وانما يقرر وضعا سابقا — القرار الجمهورى الذى يصدر باجراء التعادل لا ينشى مراكز قانونية وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهاز الادارى بالدولة — اصدار التعادل بقرار يجعل امر التعديل سهلا ويكسب التعادل مرونة على عكس أصداره بقانون .

ملخص الفتوى :

ان التعادل يتم بين وظائف محددة بنص القانون ، ومن ثم فان التعادل بينهما يعد كشفا لحقيقة واقعة ، فلا يمكن القول بتساوى درجتين غير متساويتين فعلا والمشرع عندما يتدخل لاجراء التعادل لا ينشىء وضعا جديدا ، وانما يقرر وضعا سابقا وأن القرار الجمهورى الذى يصدر باجراء التعادل لا ينشىء مراكز قانونية ، وانما يؤدى الى توحيد التطبيق بالجهاز الادارى بالدولة وعليه فانه اذا ما تعدى القرار الجمهورى الواقع فانه عند اصدار القرار الفردى المطابق له سترجع المحكمة لنصوص القانون مباشرة وتلتفت عن تطبيق القرار وبالنسبة لنص المادة ٢ من المشروع والخاص بتجاوز نهاية المربوط فان مجال هذا الحكم يكون قانون التدظيف — فضلا عن ذلك فانه مما لا شك فيه

ان اصدار التعادل بقرار يجعل امر التعديل سهلا ويكتسب التعادل مرونة على عكس اصدارها بقانون .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه يكفى لتقرير التعادل بين الكادرات طبقا للقوانين المنظمة للوظائف العامة ، صدور قرار من رئيس الجمهورية وأن نص المادة (٢) من المشروع المقدم مجاله قانون التوظيف .

(ملف ٢٨/١/٥٨ — جلسة ١٩٧٩/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

الموظفون الداخلون فى الملاكات الخاصة الدائمة والمستخدمون — النظام الذى يطبق على كل من الفئتين بالاقليم السورى — يطبق نظام الموظفين الاساسى على الاول ، ويطبق المرسوم رقم ١٤٥٦ لسنة ١٩٥٨ الخاص بنظام الموظفين الاساسى دون قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على الآخرين .

ملخص الفتوى :

ان المستقر عليه فقها وقضاء أن الدولة فى قيامها على المرافق العامة تلجأ الى استخدام وسائل وادوات عدة ومتنوعة ، وتقوم بينها وبين ذوى الشأن علاقات قانونية تختلف فى طبيعتها وتكييفها بحسب الظروف والاحوال ، منها ما يدخل فى روابط القانون العام ومنها ما يندرج فى روابط القانون الخاص ، ومن بين تلك الوسائل والادوات الموظفون والمستخدمون والعمال والصناع ومن هؤلاء من تكون علاقته بالدولة علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح فتدخل بهذه المثابة فى نطاق القانون العام ومنهم من تكون علاقته بالدولة عقد عمل فردى فتندرج على هذا التكييف فى نطاق القانون الخاص ، كما استبان لهما أن مجال تطبيق قانون عقد العمل الفردى لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على اساس عقد عمل رضائى

بالمعنى المفهوم فى فقه القانون الخاص ، وليست خاضعة لتنظيم لائحى ، اذ من المقرر أن العلاقة التنظيمية العامة لا تدخل فى هذا النطاق العقدى بل تتميز بتكييفها المستقل ، رابطة من روابط القانون العام مصدرها القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن .

ولما كان المرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ بنظام المستخدمين الاساسى فى الاقليم السورى ينص فى المادة الاولى منه على أن « يطبق أحكامه على مستخدمى الدولة والمؤسسات العامة والحراس الليليين فى الشرطة غير الخاضعين لقوانين أو مراسيم أو أنظمة خاصة أو لعقود استخدام » ومن ثم فان من يعين من هؤلاء على مقتضى المرسوم المذكور تسرى عليه أحكامه دون أحكام قانون عقد العمل .

ولا وجه لاستنباط حكم مخالف من المواد ٢ و ٣ و ٢٣٧ من قانون العمل السورى رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ التى اجازت لعمال الدولة والمؤسسات العامة ومنهم المستخدمون أن يستفيدوا من هذا القانون دون تخصيص ، بمعنى أن هذه الاجازة تشمل من تربطه بالدولة منهم علاقة تنظيمية ، وهو حكم استمر قائما فى ظل قانون العمل الجديد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بعد أن نصت المادة الخامسة من قانون اصداره على أن يستمر العمل بالاحكام الخاصة بمستخدمى وعمال الدولة بالاقليم السورى والتى كان معمولا بها بمقتضى القانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٤٦ الى أن يصدر قرار رئيس الجمهورية بتطبيق أحكام هذا القانون عليهم ، ثم صدر قرار نائب رئيس الجمهورية رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠ ونص على أن تطبق أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والمؤممة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة — لا وجه لذلك — اذ من المسلم فى تأويل القوانين وتفسيرها أن مدلول النص على مقتضى قصد الشارع انما يجليه عند الابهام ويحدده أو يخصصه عند الاطلاق سائر النصوص ، وعبارات القانون الأخرى ، وبوجه خاص تلك التى تتضمن المبادىء الاساسية التى تقوم عليها السياسة التشريعية للقانون ، ولا جدال فى أن النصوص السابقة انما عنت فى تطبيق أحكام قانون العمل العلاقة التى تعتبر فى التكييف القانونى عقد عمل فردى أى التى مصدرها عقد رضائى فى نطاق القانون الخاص ، أما العلاقة التنظيمية

العـــامة فلا تدخل فى هذا النطاق كما سلف الايضاح بل تتميز بتكييفها المستقل كرابطة من روابط القانون العام مصدرها القوانين واللوائح ، فلا مندوحة ازاء هذا من أن يتحدد مدلول النصوص المتقدم ذكرها بهـــذا الاصل الواضح التحديد وأن تفهم عند التأويل والتطبيق على هذا الاصل المسلم بأن ينص تحـــديد المقصود بالمستخدمين الذى يسرى عليهم قانون العمـــل فى اصطلاح هذه النصوص بأولئك الذين تربطهم بالدولة عـــلاقة عقدية لا من تربطهم بها علاقة تنظيمية مثل المعينين طبقا للمرسوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ المنوه عنه .

لهذا إنتهى الراى ألى أن مستخدمى الدولة المعينين وفق أحـــكام المرســـوم رقم ١٤٥٩ لسنة ١٩٥٨ بنظام المستخدمين الاساسى وغيره من الانظمة الخاصة يخضعون فى علاقتهم بالدولة لهـــذه الانظمة دون قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(فتوى رقم ٥٤٠ — فى ١٩٦١/٨/٢)

كادر عمـــال اليوميـــة

قاعـــدة رقـــم (١٣١)

المبـــدأ :

قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١١/٢٣ فى شأن كادر العمال — افادة العامل منه — مناطه ان تكون حرفته واردة بالجـــداول المرافقة للكادر — وظيفته برشامجى من الحرف الواردة فى هذه الكشوف — اعتبار شاغلها فى وظيفة عامل دقيق من الفئة ٥٠٠/٣٠٠ مليم — احقيته فى العلاوة الدورية المقررة لدرجة عامل دقيق .

ملخص الفتـــوى :

ان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٤٤ فى شأن كادر عمال اليومية ، قسم هؤلاء العمال الى جملة فئات عينها وعين درجاتها وقواعد ترقياتها وعلاواتها ، وترك لوزارة المالية تحديد الوظائف أو الحرف التى يتمتع ممارسوها من عمال اليومية بأحكامه . وقد ارفقت وزارة المالية بكتابها الدورى رقم ف ٢٣٤ — ٥٣/٩ — الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ جداول حصرت فيها تلك الوظائف والحرف ، وقد تضمن هذا الكتاب نصا فى باب العلاوات مقتضاه أن تمنح العلاوات بصفة دورية فى مايو من كل سنة حسب الفترة المقررة فى كل درجة ..... الخ .

ومناط استحقاق الصانع أو العامل لتطبيق أحكام كادر العمال أن يكون عاملا بحرفة من الحرف الواردة بالجداول المرافقة للكادر المذكور . ووظيفة « برشامجى » هى من الحرف الواردة بالكشوف المرافقة لكادر العمال والذى يعتبر شاغلها عامل دقيق فى الفئة ٥٠٠/٣٠٠ مليم .

ولما كان قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح بعض العمـــال قضى بتسوية حالتهم على أساس منح كل منهم أجر قدره ٣٠٠ مليم يوميا من بدء

تعيينهم فى ١٩٤٨/١/١٤ ، باعتبارهم « برشامجية » وذلك بالتطبيق لقواعد كادر العمال بما يترتب على ذلك من آثار ، فانه يترتب على اعتبارهم شاغلين لهذه الدرجة فى التاريخ المذكور تمتعهم بكافة الآثار التى يخولها لهم شغلهم لها واهمها العلاوات الدورية . والعلاوة الدورية المقررة لدرجة عامل دقيق هى ٢٠ مليما تمنح له كل سنتين .

(فتوى رقم ٤١٤ — فى ١٩٥٧/٨/٨)

قاعـــدة رقـــم (١٣٢)

المبـــــدأ :

الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة أسطى — لا تكون مصحوبة بعلاوة ترقية — انطباق هذا الحكم سواء فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٤٤/١١/٢٣ أو فى ظل قراره الصادر فى ١٩٥١/٨/١٢ .

ملخص الفتـــوى :

أن البند الخاص بالترقيات الوارد بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ قد نص فى فقرته الثالثة على أنه « وكل من يرقى يمنح علاوة واحدة فاذا ظلت الاجرة مع ذلك اقل من بداية الدرجة المرقى اليها منح زيادة للوصول الى بدء الدرجة بحيث لا تجاوز الزيادة فى جملتها علاوتين من علاوات الدرجة المرقى اليها فاذا قلت أجرته بعد كل ذلك عن أول المربوط يمنح علاوة واحدة متكررة كل سنة (مع مراعاة مايو) الى أن تصل أجرته الى أول المربوط » .

ويستفاد من هذا النص أن الاصل فى الترقية طبقا لكادر العمال انهـــا لا تخول الحق فى الحصول على بداية الدرجة المرقى اليها بل تمنح العلاوات المتعددة بهذا الكادر حتى يبلغ الاجر بداية الدرجة كما أن علاوة الترقيـــة لا تمنح الا اذا كانت الترقية لدرجة مالية تزيد بدايتها عما يتقاضاه العامل المرقى ، ومن ثم فاذا تماثلت بداية الدرجة التى يشغلها العامل مع بداية الدرجة المرقى اليها فلا يمنح علاوة ترقية حيث أن أجره لن يقل عن بداية الدرجة الجديدة .

وبما أن كلا من درجة الصانع الممتاز ودرجة الاسطى كانت تنقسم فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ الى فئـات ثلاث متحدة فى البداية ، ومن ثم فلا يترتب على الترقية من درجة صـانع ممتاز الى درجة اسطى إستحقاق علاوة ترقية وهو ما ردده البند الثامن من كتاب المالية الدورى الصادر فى ١٦ من اكتـوبر سنة ١٩٤٥ بالنص فى فقرته الاخيرة على أنه « لتعادل درجة الصانع الممتاز مع درجة اسـطى لا يكون النقل من الاولى الى الثانية مصحوبا بعلاوة ترقية » .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٦ قد اقتصر على ادماج الدرجات الفرعية لدرجتى الصانع الممتاز والاسطى ولم يتضمن هذا القـرار أو كتاب المالية الدورى الذى صدر تنفيـذا له بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ ما يفيد الغاء القاعدة التنظيمية الخاصـة بتنظيم منح علاوات الترقيـة مما يتعين معه اعمـال هذه القـاعدة متى توافرت شروط تطبيقها .

ولما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ استحدث قاعدة جديدة من قواعد الترقية مؤداها أن تـكون الترقيـة من درجة صـانع ممتاز الى درجة اسطى ومن درجة اسطى الى درجة ملاحظ بالاختيار للكفاية وهذه القـاعدة مستقلة عن قاعدة استحقاق علاوة الترقية التى تترتب على الترقية ذاتها ، ذلك لان مجال اعمالها مقصور على تنظيم الترقية الى درجة أسطى لاعتبارات قدرها الشارع بالنسبة الى من يشغل هذه المهنة حتى يكون على قدر من الكفاية والخبرة يؤهله لشـغل درجة ملاحظ وهى أعلا درجات الكادر ، ومن ثم فهى مجرد ترقية أدبية وليست مالية لتساوى درجتها مع درجة الصانع الممتاز ، وهذا التنظيم فى طريقة شغل الدرجات منبت الصلة بالقواعد التى تحدد المرتبات فى الدرجات التى تتم الترقية اليها ومن بينها القاعدة الخاصة بمنح علاوة الترقية التى نص عليها قرار مجلس الوزراء الصـادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ والتى رددها كتاب المالية الدورى فى البند الثامن منه على نحو ما تقدم .

ولـما كانت وظيفة الصانع الممتاز حدد لها فى قـرار مجلس الوزراء الصـادر فى ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥١ الدرجة من (٣٦٠/٨٠٠ مليم)

بعلاوة (٤٠ مليما) كل سنتين ، كما حدد لوظيفة الاسطى ذات الدرجة والعلاوة .

وهذا التعادل بين هاتين الدرجتين يجعل الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى غير مصحوبة بعلاوة ترقية اذ أن الاجر المحدد للعامل فى الدرجة الاولى (صانع ممتاز) لا يقل عن بداية الدرجة التالية (اسطى) .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الترقية من درجة صانع ممتاز الى درجة اسطى لا تكون مصحوبة بعلاوة ترقية سواء بالنسبة الى من رقى فى ظل قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ او من رقى بعد تاريخ العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من اغسطس سنة ١٩٥١ .

(فتوى رقم ٧٢٣ — فى ١٧/١٠/١٩٥٩)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

تطبيق كشوف حرف (ب) الملحقة بكادر العمال على العمال الذين عينوا قبل اول مايو سنة ١٩٤٥ تاريخ العمل بهذا الكادر ، وكشوف حرف (أ) على من عينوا بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ — صدور قرار من مجلس الوزراء بعد ذلك فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعينين بعد اول مايو سنة ١٩٤٥ بدلا من كشوف حرف (أ) — وجوب نقل هؤلاء الى الدرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التى يستحقونها فى هذا التاريخ ودون مساس بما استحقوه فعلا قبل ذلك من اجور وان لم يوجد حق مكتسب فى اجر معين مستقبلا .

ملخص الفتوى :

أن كادر عمال اليومية المعمول به اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٤٥

كان يتضمن نوعين من الكشوف ، كشـــوف حرف (أ) وهذه تطبق بأثر مباشر من تاريخ نفاذ الكادر أى أنها تسرى على كل عامل يعين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وكشوف حرف (ب) وهذه تطبق على الموجودين بالخدمة أى الذين عينوا قبل هذا التاريخ مع تدرج حالتهم من بدء الخـدمة حتى تاريخ نفاذ الكادر .

وعلى مقتضى ذلك فقد تمت تسوية حالة المبخرين الذين عينوا قبـل أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لكشوف حرف (ب) وحددت هذه الكشـوف درجة صانع لا يحتـاج الى دقة (٢٠٠ — ٣٦٠ مليم) وصرفه لهم الفروق اعتبارا من هذا التاريخ أما العمال الذين عينوا بعد ذلك فقد جرت الادارة على تعيينهم وفقا لكشوف حرف (أ) وكانت هذه الكشـوف تحـدد لهم درجة صـانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ مليم) وذلك تنفيذا لكتاب الماليـة المـؤرخ ١٩٤٦/٢/١٠ الذى قضى بعـدم تطبيق كشوف حرف (ب) على الذين يعينون بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ وبذلك أصبح العمال الذين عينـوا بعد هذا التاريخ أحسن حالا من العمال الذين عينوا قبل ذلك اذ وضعت الطائفة الاولى فى درجة صانع دقيق ووضعت الفئة الثانية فى درجـة صانع لا يحتاج الى دقة .

وعندما صدر قرار مجلس الوزراء فى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٠ ويقضى بتطبيق كشوف حرف (ب) على العمال المعينين بعـد تاريخ نفاذ الكادر (١٩٤٥/٥/١) بحيث لا يكون هناك مجال لأعمال كشوف حرف (أ) بعـد ذلك ثار التسـاؤل عن مدى مساس هذا القرار على مراكز المبخرين بعد أن تحددت لهم مراكزهم على مقتضى كشوف حرف (أ) بعـد تاريخ نفـاذ الكادر فى درجة صـانع دقيق (٣٠٠ — ٥٠٠ مليم) وعما اذا كان يتعين تعديل حالتهم بوضعهم بدرجة صانع لا يحتاج الى دقة من تاريخ الغـاء كشوف حرف (أ) .

ومن حيث أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمهـا القوانين واللوائح فمركز الموظف من هـذه الناحية هـو مركز قانونى عام يجوز تغييره فى أى وقت وليس له أن يحتج بأن له حقا مكتسبا فى أن يعامل بمقتضى النظام القديم الذى عين فى ظله ومرد ذلك أن الموظفين العموميين

هم عمال المرافق العامة وبهذه المثابة يجب أن يخضع نظامهم القانونى للتعديل والتغيير وفقا لمقتضيات المصلحة العامة ويتفرع عن ذلك أن النظام الجديد يسرى على الموظف بأثر حال مباشر من تاريخ العمل به ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه اهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم قانونا أو لائحة الا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه كلائحة .

ومن حيث أنه بتطبيق هذه القاعدة على حالة المبخرين الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقة بكادر العمال تنفيذا لكتاب المالية الدورى رقم ٢٣٤/٩/٥٣ المؤرخ ١٩٤٦/٢/١٠ ثم صدر قرار مجلس الوزراء بعد ذلك فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ بالغاء كشوف حرف (أ) وتسوية حالة العمال الذين عينوا بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ على أساس قواعد وكشوف حرف (ب) بتطبيق القاعدة المشار اليها على هؤلاء العمال يبين أنهم لا يستطيعون الاحتجاج بحقهم المكتسب فى معاملتهم طبقا لقواعد وكشوف تقرر الغاؤها استنادا الى أن هذه القواعد كانت أصلح لهم ، وأنهم عينوا تعيينا سليما بمقتضاه بل يسرى عليهم قرار مجلس الوزراء المتقدم ذكره وذلك بتسوية حالتهم على الدرجات التى وردت فى كشوف حرف (ب) وطبقا لقواعد الكشوف .

وليس من شأن تطبيق هذه القاعدة الاخلال بحقهم المكتسب فى الاجر الذى استحقوه فعلا بتطبيق كشوف حرف (أ) عليهم منذ بدء تعيينهم ذلك لأنه اذا كان مركز الموظف بالنسبة الى مرتبه فى المستقبل هو مركز قانونى عام يجوز تغييره وتعديله فى أى وقت فان مركزه بالنسبة الى مرتبه الذى استحقه فعلا هو مركز قانونى ذاتى لا يجوز المساس به الا بقانون وهو أمر لا يتوافر فى هذه الحالة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المبخرين المعينين بعد أول مايو سنة ١٩٤٥ طبقا لقواعد وكشوف حرف (أ) الملحقة بكادر العمال بأن ينقلون تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ الى الدرجات المقررة لهم بكشوف حرف (ب) مع احتفاظهم بالأجور التى يستحقونها فى هذا التاريخ .

(فتوى رقم ٩٦٧ — فى ١٩٦١/١٢/١٨)

قاعــدة رقــم (١٣٤)

المبـــدا :

القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من اول يوليو ١٩٦٦ — اعتباره الدرجة التاسعة تاليــة للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة فى تطبيق احكامه وبالشروط المبينة فيه — فيما عدا هذا المجال لا تعتبر الدرجة التاســعة تالية للدرجتين المذكورتين ومن ثم لا تعتبر كذلك فى نطاق تطبيق احكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقيـــة قدامى العاملين .

ملخص الفتــوى :

أن المادة (٢٢) نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقــانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الملغى كانت تنص على أنه « اذا قضى العــامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر ، أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية ، أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية يمنــح أول مربوط الدرجة الاعلى أو عــلاوة من علاواتها أيهما أكبر ، ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق وأحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطهــا ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف .. » كما تنص المادة (١) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بشأن تطبيق حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين الذين كانوا خاضعين لــكادر عمــال اليومية اعتباراً من أول يولية ١٩٦٦ على أنه « يسرى حكم المادة (٢٢) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه على العــاملين الذين كانوا خاضعين لكادر عمال اليومية اعتبارا من أول يوليــو ١٩٦٦ » وتنص المادة (٢) من ذلك القانون على أنه « فى تطبيق حكم المادة السابقة على العاملين

المشار اليهم تعتبر الدرجات الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ هى الاساس فى حساب المدد المنصوص عليها فى المادة المشار اليها وفقا للدرجات الواردة بالجدول الاول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وفى حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة للدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٥٠/٢٥٠ مليم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/ ٣٠٠ مليم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة » كما تنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى العاملين على انه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة او ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين ، أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية ، أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية ، أو اثنتين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية — ولو تضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة — اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

ومن حيث انه يبين من نصوص القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، انه يتعين لامكان القول باعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشر — فى تطبيق الفقرة الثانية من المادة (٢) من ذلك القانون — توافر شرطين جوهريين هما :

١ — أن يكون العامل شاغلا احدى الدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٥٠/٢٥٠ مليم) أو الحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠٠ مليم) .

٢ — أن يرقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة (المعادلة لدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم) .

ومن حيث أنه متى كانت الدرجة ٥٠/٢٥٠ مليم بكادر العمال هى الدرجة المخصصة للصبية والاشراقات ، والدرجة ١٥٠/٣٠٠ مليم بهذا الكادر مخصصة لمساعدى الصناع وكانت الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم مقدرة للصناع أو العمال الفنيين فى الوظائف التى تحتاج الى دقة ، فمن ثم

لا تعتبر الدرجة التاسعة (المعادلة للدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم) تالية للدرجتين الحادية عشرة (١٥٠/٣٠٠ مليم) والثانية عشرة (٥٠/٢٥٠ مليم) بالنسبة للعمال العاديين وذلك اذا شغل احدهم هذه الدرجة بعد تعيينه ، وذلك لأن شغل هذه الدرجة بالنسبة الى هذه الطائفة من العمال لا تكون الا بالتعيين فيها بالترقية اليها وذلك لما هو مسلم به من أنه فى تطبيق أحكام كادر العمال لا تجوز الترقية الا الى الدرجة الأعلى فى ذات فئة الوظائف التى يشغلها العامل .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فانه متى كان الثابت من استعراض الحالات المشار اليها فى كتاب وزارة الرى أن العامل قد عين فى درجة عامل عادى فى سلك المستخدمين من خارج الهيئة (وهى الدرجة المعادلة للدرجة الحادية عشرة) وظل شاغلا لها الى أن عين فى درجة صانع دقيق ٣٠٠/٥٠٠ مليم بكادر العمال (المعادلة للدرجة التاسعة) فمن ثم لا تعتبر الدرجة الاخيرة التى عين فيها وهى الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم تالية للدرجة الحادية عشرة المعادلة لدرجة العامل العادى فى سلك المستخدمين الخارجين عن الهيئة فى مجال تطبيق نص المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ، وذلك بالنظر الى أن العامل لم يكن يشغل احدى الدرجات المخصصة بكادر العمال للصناع أو العمال الفنيين فى الوظائف التى تحتاج الى دقة ، والتى يجوز الترقية منها الى الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ مليم ، وبالتالى يعتبر شغله لهذ الدرجة الاخيرة من قبيل التعين المبتدأ فيها وليس بطريق الترقية اليها ، ولو لم يوجد فاصل زمنى بين المدة التى قضاها العامل فى الدرجة السابقة والمدة التى بدأت بتعيينه فى الدرجة الجديدة ٣٠٠/٥٠٠ مليم وتأسيسا على ذلك فان المدة التى قضاها مثل هذا العامل فى درجة العامل العادى لا تدخل ضمن المدد المنصوص عليها فى المادة (٢) من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أنه فى نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، فان الدرجة التاسعة لا تعتبر تالية للدرجتين الحادية عشرة والثانية عشرة ، وذلك دون اخلال بالاستثناء المقرر فى المادة (٢) من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ .

(ملف ٨٦/٤/٤٠٤ — جلسة ١٩٧٦/١٢/٨)

قاعـــدة رقـــم (١٣٥)

المبـــدأ :

المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ على العاملين المنقولين من كادر عمال اليومية — نصها على اعتبار الدرجة التاسعة العمالية تالية للدرجة الثانية عشرة والحادية عشرة اذا رقى العامل من أى منهما الى الدرجة التاسعة — التفسير التشريعى الصادر من المحكمة العليا بجلسة ٥ يونيو سنة ١٩٧١ كشف عن حقيقة قصـــد المشرع حيث ساوى فى شكل الدرجة التاسعة العمالية بين التعيين فيها او الترقية اليها وجعل التتالى فى الدرجات قائما فى الحالتين وذلك بشرط واحد مؤداه الا يكون هناك فاصل زمنى بين الدرجتين السابقة والتالية . نتيجة ذلك : احقية العامل فى حساب المدة التى قضاها بالدرجة (١٤٠/٣٠٠) (المعـــادلة للدرجة الحادية عشرة) ضمن المدد المنصوص عليها فى المادة الثانية من القـــانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى العاملين طالما لم يوجد فاصل زمنى بين الدرجتين الحادية عشرة والتاسعة .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ بتطبيق المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين المنقولين من كادر عمـــال اليومية تنص على انه تعتبر الدرجات الواردة بالجـــدول الملحق عليها فى المادة ٢٢ المشار اليها وفقا لتعادل الدرجات الواردة بالجـــدول الأول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العـــاملين إلى الدرجات المعادلة لدرجاتهم ، وفى حساب هذه المدد تعتبر الدرجة التاسعة المعادلة لدرجة ٥٠٠/٣٠٠ مليم

تالية للدرجتين الثانية عشرة (المعادلة للدرجة ٥٠/٢٥٠ مليم) والحادية عشرة (المعادلة للدرجة ١٥٠/٣٠٠ مليم) اذا رقى العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة .

كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧١ فى شأن ترقية قدامى العاملين على أنه « اذا قضى العامل خمس عشرة سنة فى درجة واحدة أو ثلاثا وعشرين سنة فى درجتين متتاليتين أو سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية أو اثنين وثلاثين سنة فى خمس درجات متتالية ولو قضيت فى مجموعات وظيفية مختلفة اعتبر مرقى الى الدرجة الأعلى من اليوم التالى لانقضاء هذه المدة ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقرير ضعيف .. » .

ومن حيث أن المحكمة العليا قد انتهت بجلستها المنعقدة فى الخامس من يونية سنة ١٩٧١ فى طلب التفسير رقم ١ لسنة ٢١ ق الى أنه مع عدم الاخلال بالقواعد الخاصة بعامل الدرجات تدخل المدد التى قضاها العاملون فى الدرجات المتتالية فى حساب المدد المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ سواء تم شغلها بطريق التعيين أو بطريق الترقية بشرط أن لا يكون هناك فاصل زمنى بين الدرجتين السابقة والتالية .

ومن حيث ان المستفاد مما تقدم أن المشرع قد وسع فى نطاق تطبيق قوانين ترقية قدامى العاملين كما أن نص المادة الثانية من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه كان يقضى باعتبار الدرجة التاسعة العمالية (المعادلة للدرجة ١٠٠/٥٠٠ مليم) تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة اذا رقى العامل من أى منهما الى الدرجة التاسعة ، مما جعل الرأى يتجه الى اعتبار الدرجة التاسعة تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة فى حالة ترقية العامل من احدى هاتين الدرجتين الى الدرجة التاسعة ، أما اذا شغل العامل هذه الدرجة بالتعيين فيها وليس بالترقية اليها فلا تعتبر تالية للدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة (فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى الثامن من ديسمبر سنة ١٩٧٩) .

ومن حيث أن التفسير التشريعى الصادر من المحكمة العليا بجلسة

٥ يونية سنة ١٩٧١ قد كشف عن حقيقة قصد المشرع وافصح عن نيته حيث ساوى فى شغل الدرجة التاسعة العمالية بين التعيين فيهما والترقية اليها وجعل التتالى فى الدرجات قائما فى الحالتين ولم يقصر التتالى على حالة الترقية من الدرجتين الثانية عشرة والحادية عشرة الى الدرجة التاسعة ، وقد ابرز التفسير التشريعى شرطا واحدا مؤداه الا يكون هناك فاصل زمنى بين الدرجتين السابقة والتالية .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان السيد/ .. .. العامل بمصلحة الميكانيكا والكهرباء عين فى الثالث عشر من مايو سنة ١٩٣٩ بوظيفة عامل عادى من الفئة ١٤٠/٣٠٠ مليم العمالية ، وانه بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٦٣ أعيد تعيينه بوظيفة سائق ديزل من الفئة ٣٠٠/٥٠٠ مليم العمالية ثم رقى الى الدرجة الثامنة المهنية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٠ طبقا لقواعد الرسوب الوظيفى ، فمن ثم تعتبر الدرجة التاسعة العمالية (٣٠٠/٥٠٠ مليم) تالية للدرجة الحادية عشرة العمالية (١٤٠/٣٠٠ مليم) ويتعين الاعتداد بالمدة التى قضاها فى تلك الدرجة ضمن المدد المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه ، طالما لم يوجد فاصل زمنى بين الدرجتين الحادية عشرة والتاسعة .

من أجل ذلك انتهت الجمعية العمومية الى أحقية السيد/ .. .. فى حساب المدة التى قضاها بالدرجة ١٤٠/٣٠٠ مليم (المعادلة للدرجة الحادية عشرة) ضمن المدد المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(ملف ٤٢٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض احكام كادر عمال اليومية المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ — مفاد أحكامها اعتبار كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة

والتنفيذ فى مجالى الاقامة والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة — حكم المادة ٨٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بسقوط حق العامل المستمد من قاعدة سابقة على نفاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقرر هذا الحق قضاء — لا يحول حكم المادة سالفة الذكر من اصدار وزير الصحة قراره بتصحيح قراراته الصادرة لتنفيذ قرار رئيس الجمهـورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ اتضح له اغفالها لبعض الاعمـال التى كان يتعين ادماجها فى وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور وذلك دون حاجة الى استصدار قانون جديد يعالج الحالة الماثلة — اساس ذلك — ان اغفال قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجها به لا يكون لشاغليها ثمة حق نشا وتكامل قبل العمل بالقانون المذكور يتاثر بمدة السقوط المنصوص عليها فى المادة ٨٧ المشار اليها .

ملخص الفتـوى :

أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ بشأن تعديل بعض أحكام كادر عمـال اليومية ، المعدل بقـرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ تنص على ان : « تدمج الوظائف التى تتضمن واجباتها ومسئولياتها القيام بملاحظة او تنفيذ اعمـال فنية صحية فى المجالات الوقائية أو العلاجيـة تحت وظيفة واحدة باسم (ملاحظ صحى) فى الدرجة ٣٠٠/٥٠٠ ببداية ٢٤٠ مليما المعادلة للدرجة التاسعة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ » .

ومفاد هذا النص أن المشرع سن معيارا موضوعيا اعتبر بمقتضـاه كل من كان قائما بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة او التنفيذ فى مجـالى الوقاية والعلاج شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، وقد وضع المشرع هذا المعيار بالتعديل الذى أدخله على قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٦٤ الذى لم يكن يدخل فى نطاق تلك الوظيفة الا اعمالا معينة على سـبيل الحصر وهو بذلك قد خرج من التخصيص الى التعميم ، الأمـر الـذى يوجب النزول على ارادته واعمال مقتضاها باعتبار جميع القائمين بعمل من تلك الاعمال شاغلين للوظيفة ، ومن ثم يلتزم وزير الصحة باعتبـاره

الجهة الادارية القائمة على تنفيـذ ذلك القرار بأن يدرج الوظائف التى ينطبق عليها ذلك المعيار فى نطـاق وظيفة الملاحظ الصحى ، فاذا أخطـأ فى ذلك أو اتضح له فى أى وقت أن ثمة وظائف ينطبق عليهـا المعيـار الموضوعى سـالف الذكر ولم تشملها القرارات الصادرة منه ، كان له بل ويتعين عليه أن يبادر الى تصحيح قراراته بمـا يجعلهـا تتفق مع القـاعدة التنظيمية العامة التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية المشار اليه .

ولا مجال للقول بأن المادة (٨٧) من القـانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين المدنيين بالدولة تحول دون ذلك ، اذ أن حـكم هذه المادة يقضى باسقاط حق العامل المستمد من قاعدة سابقة على نفـاذ القانون المذكور بمضى ثلاث سنوات من تاريخ العمل به ما لم يتقـرر هذا الحق قضاء ، أما فى الحالة المعروضة فانه ولئن كانت القاعدة التنظيمية العامة المقررة للمعاملين بقرار رئيس الجمهـورية رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ قد وضعت معيارا موضوعيا لمن يعد شاغلا لوظيفة ملاحظ صحى ، الا أن هذه القاعدة لا تعتبر قابلة للتطبيق بذاتها وانما يتوقف ذلك على صـدور قرار من الوزير المختص بتحديد الوظائف التى يتوقف عليها هذا المعيـار ، فاذا أغفل قرار الوزير بعض الوظائف التى كان يتعين ادراجهـا به ، فان شاغليها لا يكون لهم ثمة حق نشأ وتكامل قبل العمـل بالقانون المذكور يتأثر بمدة السقوط المنصوص عليهـا فى المادة (٨٧) منه ، وعلى ذلـك فان حـكم هذه المادة لا يحول بين وزير الصحة وتصحيح قراراته لتنفيـذ قرار رئيس الجمهورية اذا ما اتضح له اغفالها لبعض الاعمال التى كان يتعين ادماجها فى وظيفة ملاحظ صحى طبقا للمعيـار الموضوعى الذى تضمنه القرار المذكور ، وذلك دون حاجة لاستصدار قانون جديد يعـالج الحالة الماثلة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتـوى والتشريع الى أحقية العاملين القائمين بعمل فنى صحى يتعلق بالملاحظة والتنفيذ فى مجالس الوقاية والعلاج بوزارة الصحة فى الافادة من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٧ لسنة ١٦٩٤ والمعـدل بقرار رقم ١٧٣٦ لسنة ١٩٦٧ ، وذلك بقرار يصدر من وزير الصحة مصححا لقراراته الصادرة فى هذا الشأن .

(ملف ٨٦/٣/٥٠١ — جلسة ١٩٨٠/٤/٢) .

كسـب غير مشـروع

قاعـدة رقـم (١٣٧)

المبـدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ معدلا بالقرار رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ — تشـكيل لجـان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — يجب ان يصدر بها قرار من نائب رئيس الجمهورية او الوزير المختص بحسب الاحوال — تطبيق ذلك على بعض المؤسسات التابعة لوزارة الاسكان والمرافق — تعدد الهيئات التى تفحص الاقرارات الخاصـة بهـا يوجب تعدد هذه اللجان بقدر هذه الهيئات سواء فى ذلك الوزارة او المؤسسة الرئيسية التى تتبعها او ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية او هيئات او شركات او جمعيات .

ملخص الفتـوى :

ان المادة الاولى من قرار رئيس الجمهـورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بأن تشـكل لجـان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فى الوزارات والهيئـات والمؤسسات العـامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال .

وبما ان المؤسسة المصرية التعـاونية للاسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات والمؤسسة العـامة للاسـكان والتعمـير ، والمؤسسة المصرية للابنية العـامة قد وردت صراحة بالجـدول الملحق بقـرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعـة لوزارة الاسكان والمرافق ، فان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير

المختص فى حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فيما يتعلق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات والمؤسسات الفرعية . والامر على هذا النحو ايضا بالنسبة الى شركة مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات الادارية المختصة المنصوص عليها بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك الشركات لوزير الشئون البلدية والقروية ، ولا شك من ثم فى اختصاص وزير الاسكان والمرافق باصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات الكسب غير المشروع فى شأنها .

ومن حيث أنه فيما يختص بالمؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت الرياضية بمدينة نصر ، وادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ومؤسسة الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، قد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٣ بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق على ان تمارس تلك الوزارة مسئولياتها على النحو التالى .

١ — بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق بما فى ذلك النقل داخل المدن فى القطاعين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف العامة للخطة فى نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢ — الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التى تتولاها الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الأخرى فى القطاعين العام والخاص ومتابعة التنفيذ .

ومفاد هذا النص أن بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق والاشراف على تلك الشئون وعلى المؤسسات العامة القائمة بها ، قد نيط أمره بوزارة الاسكان والمرافق ، وانه يدخل فى عموم « المرافق » بصريح العبارة ، النقل داخل المدن فى القطاعين العام والخاص ، ولا ريب أنه مما يدخل فيها كذلك مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطاقة الكهربائية

الذى تتولاه ادارة الكهرباء والغاز بمدينة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهورية بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق المتقدم ذكره من تخويل وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين فيها تضمن ما نيط بهم من اختصاص الاشراف على القوى الميكانيكية والكهربائية ، وفى ذلك كله مقرونا بطبيعة نشاط المؤسسات المتقدمة وبعض مواد متفرقة وردت فى نصوص انشائها ما يقطع بتبعية تلك المؤسسات فى هذا المجال بدورها لوزارة الاسكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق من ثم بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فيما يتعلق بها .

ولما كانت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى فحص الاقرارات والبيانات المنصوص عليها فى المادتين الاولى والثانية من هذا القانون ، وكذا الشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع ، لجنة أو أكثر تشكل بقرار من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر ، على تشكيل لجان الفحص المشار اليها فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والشركات والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية أو الوزير المختص بحسب الاحوال ، ومفاد ذلك أن تتعدد هذه اللجان بتعدد الهيئات التى تفحص الاقرارات الخاصة بها سواء فى ذلك الوزارة أو المؤسسة الرئيسية التى تتبعها أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعية أو هيئات أو شركات أو جمعيات ، فتشكل من ثم لجنة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التى تتبعها كما تشكل لجنة خاصة بكل مؤسسة فرعية لفحص اقرارات الكسب غير المشروع فيها ، يؤيد هذا النظر أن لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع تشكل برئاسة مدير عام أو من فى درجة مماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة مندوب على الاقل ومراقب المستخدمين أو من يقوم مقامه وبديهى أن يكون مراقب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره فى المؤسسة الفرعية أو الشركة أو الجمعية أو الهيئة التابعة لها .

لذلك انتهى الرأى على ضرورة تشكيل لجنة لفحص اقرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة وأخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية

التى تتبعهـا ، كمـا تشـكل كذلك لجنـة خاصـة بكل مؤسسة فرعية او شركة او جمعية او هيئة تابعة للمؤسسة الرئيسية .

(فتوى رقم ٦٥٦ — فى ١٠/١٠/١٩٦٢) .

قاعـدة رقـم (١٣٨)

المبـدا :

مدى اختصاص وزارة الاسكان والمرافق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع بالنسبة الى المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات وما يتبعهـا من شركات المقاولة ، والمؤسسة العامة للاسكـان والتعمير وهى التى تتبعها مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ومؤسسة مدينة نصر ومؤسسة ضاحية المعـادى وشركة التعمير والمساكن الشعبية والشركة المصرية للمبـانى الحديثة (الشمس) والمؤسسة المصرية للابنية العامة ، وشركة مياه الاسكندرية ، وهيئة المنشـآت الرياضية بمدينة نصر ، ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وادارة النقل العـام لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، والمؤسسة المصرية للتعمير والانشـاءات السياحية — اختصاص وزير الاسـكان والمرافق اصدار قرارات تشـكيل هذه اللجـان باعتباره الوزيـر المختص .

ملخص الفتـوى :

قضت المادة الاولى من قـرار رئيس الجمهـورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٦٢ بأن تشـكل لجـان فحص اقرارات الكسـب غير المشروع فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العـامة والشركات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية او الوزيـر المختص بحسب الاحوال .

ولما كانت كل من المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان ، والمؤسسة المصرية العامة للمقاولات والانشاءات ، والمؤسسة العامة للاسكان والتعمير ، والمؤسسة المصرية للابنية العامة قد وردت صراحة بالجدول الملحق بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ كمؤسسات تابعة لوزارة الاسكان والمرافق ، فان وزير الاسكان والمرافق هو من ثم الوزير المختص فى حكم المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر فيما يتعلق بتشكيل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع لتلك المؤسسات وما يتبعها من الشركات والهيئات والمؤسسات الفرعية . والأمر على هذا النحو أيضا بالنسبة الى شركة مياه الاسكندرية اذ قد نص بالكشف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات الادارية المختصة المنصوص عليها بالقوانين رقم ١١٧ و ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ ، على تبعية تلك الشركات لوزير الشئون البلدية والقروية ولا شك حينئذ فى اختصاص وزير الاسكان والمرافق باصدار قرار تشكيل لجنة فحص اقرارات الكسب غير المشروع فى شأنها .

وفيما يختص بالمؤسسة المصرية للتعمير والانشاءات السياحية ومؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، وهيئة المنشآت الرياضية لمدينة نصر ، وادارة النقل العام لمدينة الاسكندرية ، ومؤسسة الغاز والكهرباء بمدينة الاسكندرية ، وقد نص قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٢ بمسئوليات وزارة الاسكان والمرافق على أن تمارس تلك الوزارة مسئولياتها على النحو التالى :

١ — بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق بما فى ذلك النقل داخل المدن فى القطاعين العام والخاص ، بما يتفق والاهداف العامة للخطة فى نطاق السياسة العامة للدولة وعرضها على رئيس الجمهورية لاعتمادها .

٢ — الاشراف على شئون الاسكان والتعمير والمرافق التى تتولاها الهيئات والمؤسسات العامة والجهات الأخرى فى القطاعين العام والخاص ومتابعة التنفيذ .

ومفاد هذا النص ان بحث واقتراح السياسة العامة للاسكان والتعمير والمرافق والأشراف على تلك الشئون وعلى المؤسسات العاملة القائمة بهـا ، قد نيط أمره بوزارة الاسـكان والمرافق ، وانه يدخل فى عمـوم « المرافق » بصريح العبارة ، النقـل داخل المدن فى القطـاعين العـام والخـاص ، ولا ريب أنه مما يدخل فيهـا كذلك مرفق توليد وتحويل وتوزيع الطـاقة الكهربائية الذى تتولاه ادارة الكهرباء والغاز بمدينـة الاسكندرية ويؤكد ذلك ما ورد بقرار رئيس الجمهـورية بمسـئوليات وزارة الاسكان والمرافق المتقدم ذكره من تخويل وكلاء الوزارة والوكلاء المساعدين فيها ضمن ما نيط بهم من اختصـاص الاشراف على القـوى الميكانيكية والكهربائية ، وفى ذلك كله مقـرونا بطبيعة نشـاط المؤسسات المتقـدمة وبعض مواد متفرقة وردت فى نصوص انشائها ما يقطع بتبعية تلك المؤسسات فى هـذا المجـال بدورها لوزارة الاسـكان والمرافق واختصاص وزير الاسكان والمرافق بتشكيـل لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع فيما يتعلق بها .

(فتوى رقم ١٢٥٦ — فى ١٣/١٠/١٩٦٢) »

قاعـدة رقـم (١٣٩)

المبـدأ :

اختصاص لجان فحص اقرارات الكسب غير المشروع — انفـراد كل مؤسسة أو هيئة او شركة او جمعية بلجنة خاصـة بها دون نظـر الى مؤسسة رئيسية او مؤسسة فرعية او التبعية واحدة لأخرى .

ملخص الفتـوى :

ان المادة الثانية من المرسـوم بقـانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الكسب غير المشروع تقضى بأن يتولى فحص الاقرارات والبيـانات المنصـوص عليها فى المادتين الاولى والثانيـة من هذا القـانون ، وكذا الشكاوى التى تقدم عن كسب غير مشروع ، لجنة أو اكثر تشـكل بقـرار من مجلس الوزراء ، كما تقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهـورية

رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ آنف الذكر ، بان تشكل لجـــان الفحص المشـــار اليها فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العـامة والشركـات المساهمة والجمعيات التعاونية بقرار من نائب رئيس الجمهورية او الوزير المختص بحسب الاحوال ، ومفاد ذلك ان تتعدد هذه اللجان بتعدد الهيئـــات التى تفحص الاقرارات الخاصـــة بها ســـــواء فى ذلك الوزارة او المؤسسة الرئيسية التى تتبعهـــا أو ما يتبع هذه المؤسسة من مؤسسات نوعيـــة أو هيئــــات او شركات او جمعيات ، فتشكل من ثم لجنـــة للكسب غير المشروع خاصة بالوزارة واخرى خاصة بالمؤسسة الرئيسية التى تتبعها كمـــا تشكل لجنة خاصـــة بكل مؤسسة فرعية لفحص اقرارات الكسب غير المشروع فيها ، ويؤيد هذا النظر ان لجـــان فحص اقرارات الكسب غير المشروع تشـــكل برئاسة مدير عام او من فى درجة مماثلة وعضوية عضو من مجلس الدولة بدرجة منـــدوب على الأقل ومراقب المستخدمين أو من يقـــوم مقـــامه ، وبديهى أن يكون مراقب المستخدمين بالمؤسسة الرئيسية غيره فى المؤسسة الفرعيـــة او الشركة او الجمعيـــة أو الهيئة التـــابعة لها .

لهذا انتهى الرأى الى ضرورة تشكيل لجنة لفحص اقرارات الكسب غير المشروع خاصة بالوزارة واخرى خاصـــة بالمؤسسة الرئيسية التى تتبعها ، كما تشكل كذلك لجنة خاصـــة بكل مؤسسة فرعيـــة أو شركة أو جمعية أو هيئة تابعة المؤسسة الرئيسية .

(فتوى رقم ١٢٥٦ — فى ١٣/١٠/١٩٦٢) .

كفـــــالة

قاعـدة رقـم (١٤٠)

المبـــدا :

التزام الكفيل تابع للالتزام الاصلى — انقضاء الالتزام الاصلى فى جزء منه ينبنى عليه انقضاء التزام الكفيل فى جزء مماثل — المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية — تطبيق لهذه القاعدة لا يجوز ان تنتزع الاعمال التحضيرية لقانون ما تفسيرا يتعارض مع مؤداه .

ملخص الفتـوى :

تقضى القواعــد المدنية بأن التزام الكفيل ان هو الا التزام تابع للالتزام الاصلى المكفول ، فاذا انقضى الالتزام الاصلى كله او فى جزء منه انقضى تبعا التزام الكفيل كله او فى جزء مماثل ايضا . أما ما تنص عليـــه المادة ١٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ الخاص بتسوية الديون العقارية — من أن الديون المضمونة بكفيل تكون محلا للتخفيض على ألا يحول هذا التخفيض دون رجوع الدائن على الكفيل — فليس المقصود منه الرجوع بكامل الدين على الكفيل ، وانما قصد به ازالة الشك باليقين فى بقاء الالتزام بالكفالة خشية ما قد يثار فى هذا الصدد من أن الالتزام بالكفـــالة قد انقضى بسبب قضاء التأمينات العينية كاملة غير منقوصة رغما عن تخفيض الدين مما لا يبرر ابقاء الكفالة جنبا الى جنب مع هذه التأمينات العينية . ولا وجه للتحـــدى بما جاء على لسان وزير المالية فى مجلس النواب أثناء مناقشة مشروع هذه المادة من انه يجوز فى كل الاحوال الرجوع على الكفيل سواء بقيمة كل الدين أم بالفرق بين قيمة الدين الاصلى وقيمته مخفضا ، لأنه لا يجوز أن تنتزع الاعمــــال التحضيرية لقـــانون ما تفســـيرا له يتعارض مع مؤداه وفحواه .

(فتوى رقم ٣٨٤ — فى ١٩٥٣/١١/٣) .

قاعــدة رقــم (١٤١)

المبـــدأ :

دفع بالتجريد — ليس للمدين ولا للكفيل المتضامن معه الحق فى ذلك .

ملخص الحــكم :

ان الحق فى طلب التجريد هو الكفيل العادى لا للمدين ذاته ، وان انتفاءه فى حالة الكفيل المتضامن مع المدين يسوغ للدائن الرجوع على ايهما شاء على حد سواء .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٦/١١)

قاعــدة رقــم (١٤٢)

المبـــدأ :

كفالة الموفد فى بعثة لا تمتد الى بعثة تالية مادامت ليست امتــدادا للبعثة الأولى .

ملخص الحــكم :

ان التزام الكفيــل انما يتحــــدد بما ارتضــــاه فى عقد الكفـــالة فلا يسوغ أن يتجاوز التزامه الشىء الذى تعهــد بكفـــالته الى شىء آخـــــر ولا الوقت الذى اراد الكفـــالة فى حـــدوده الى وقت آخـــر ، وبمـــراعاة أن عقد الكفالة ينبغى أن يفسر تفســـيرا ضيقا وأن يفسر الشــك فيــه لمصلحة الكفيل ، بحيث يمتنع أن تتجاوز الكفـــالة الحـــدود التى عقـــدت فيها ، ومن المسلم به كذلك أن التزامات الكفيــل الذى ارتضى الكفـــالة فى عقد معين لا تمتد الى تجديد العقد سواء أكان التجديد صريحـــا أو ضمنيا ما لم يظهر بوضوح أن نية الكفيل قد انصرفت الى استمرار بقـــاء التزاماته فى حالة التجـــديد .

ومن حيث أنه متى كان ثابتا أن البعثة الثانية التى أوفد فيهــــا

المدعى عليه الأول ابتداء من ١٩٥١/٩/١٣ لم تكن امتدادا لبعثته الاولى التى كان قد عاد منها نهائيا فى ١٩٥١/٥/٣ وكان واضحا ان الكفالة انصبت على البعثة الاولى وحدها ، وفات الادارة العامة للبعثات ان تطالبه بكفالة عن البعثة الثانية ، فان التزامات الطاعن تقتصر على رد نفقات التعليم عن البعثة الاولى فقط والتى بلغ مقدارها حسبما هو مبين فى بيان الحكومة المقدم بجلسة ١٩٧٤/٦/٢٢ ٤٦٦ مليم و ٣٦٥ جنيه واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب ، فانه يكون مخالفا للقانون حقيقا بالتعديل فيما تضمنه من الزام الطاعن بدفع نفقات البعثتين .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ١٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١٢/٧)

لائحة المخــازن والمشــتريات

قاعــدة رقــم (١٤٣)

المبـــدأ :

لائحة المخازن والمشتريات ــ فقد الاصناف وتلفهــا ــ الاحوال التى عددتها المادة ٣٤٠ من اللائحة لم ترد على وجه الحصر ــ جرد اللجنة للاصناف الموجودة فى مكان الحادث اجراء جوهرى ، ويجب ان يتم فورا وعاجلا ــ وجوب اغلاق المخزن او التحفظ على محتوياته تحفظا دقيقا ــ الاجراءات التى قررتهــا المادة ٣٤٠ من اللائحة فى هذا الشان جوهرية يترتب على اغفــالها البطلان دون حاجة الى نص ــ اساس ذلك واثــره عدم مساءلة امين المخــزن المتهم عن فقد بعض الاصناف اذا لم يتم الجرد الفورى ــ لا يغير من هــذا الحكم تاسيس المسئولية على نص المادة ٤٥ او ٢٣٩ من اللائحة .

ملخص الحــكم :

ان الاحوال التى عددتها المادة ٣٤٠ من لائحة المخازن والمشــتريات لتطبيقها كثيرة ، وهى تعنى وقوع حوادث من التى ذكرتها صراحة ، ومنها التلاعب او التبديد او اى حادث آخر ، وفى هذا اطلاق والمطلق يجــــرى على اطلاقه ، وفيها اشــــارة الى أن الحوادث المذكورة لم ترد على وجه الحصر والتحديد .

هذا وأن الفقرة « ب » منها تنص صراحة على أن واجب اللجنــة التى تكون هو أن تبدأ بجرد الاصناف الموجودة فى مكان الحــادث لحصر الاصناف الفاقدة أو التالفة ، وهذا اجراء جوهرى يجب اتباعه ، ومباشرته فورا يحقق فاعليته اذ يجب أن يكون فورا وعاجلا ولا يتراخى الا لســـبب قوى وفى هذه الحالة يجب اغلاق المخزن أو التحفظ على محتوياته تحفظــا دقيقا حتى لا تضيع المسئولية بين كثرة الايدى التى تمتد الى هذه العهــد بعد أن ترفع يد المسئول عنها .

والاجراءات التى رسمتها هذه المادة جوهرية ، واغفالها أو تجاهلها أمر بالغ الخطورة مادام الشارع استلزمها ؛ ولا يقال ان اغفالها لا يترتب عليه البطلان لعدم النص على صراحة فى متن المادة — اذ لا شــك فى ان المحكمة فى صدد تقدير ووزن مسئولية صاحب العهدة تأخــذ فى الاعتبار وفى المقام الاول منه سلامة الاجراءات القانونية ومدى مراعاتها وذلك للتعرف على قيام هذه المسئولية وتحديد ضوابطها ونطاقها وتحديد من يقع عليه عبؤها بعد ذلك كله .

وتطبيقا لما تقدم فان العجز الذى اثبته الجرد قد يرجع الى الاسباب التى ذكرها الحكم المطعون فيه وقد يرجع الى عوامل اخرى لا يمكن تحديدها على وجه الحصر كما أنه لا يمكن القاء مسئولية ما على المطعون ضــده على أســـاس المادة ٣٣٩ من اللائحة أو المادة ٤٥ منهـــا أو من نص قانونى آخر اذ ثبت أن يده رفعت عن العهدة فى ١٩٥٤/١٢/١١ ولم يحصل جرد لها الا فى ١٩٥٥/٢/١٠ كما أن الاسباب التى قيلت لتبرير التــأخير فى الجرد ليس من شانها أن تحول دون الجرد الفورى وهو الذى يحســم الامر حسما قاطعا والتراخى فيه يفتح ثغرات ويثير احتمالات كثيرة الأمــر الذى يؤدى بالمسئولية من أى نوع كانت ويجعل المحكمة مع عدم قيــام دليل آخر فى حالة يستحيل معها القاء عبء مسئولية الاشياء الفــاقدة على شخص او اشخاص معينين بالذات .

(طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/١٢/١٢)

لجنـــة اداريـــة

قاعـــدة رقـــم (١٤٤)

المبـــدأ :

مجلس تاديبى الطلاب المشكل من عناصر غير قضائية لا يخرج عن كونه لجنة ادارية ـــ مجلس التاديب الاعلى الذى استحدثـــه القانون رقم ١٥٥ لســـنة ١٩٨١ وناط به استئناف قرارات مجلس تاديبى الطلاب ، ـــ طبيعة قراراته ـــ هى قرارات ادارية وليست احكاما تاديبية ـــ نتيجـــة ذلك ـــ اختصاص محكمة القضاء الادارى بطلب الغائهـــا ، وعدم اختصاص المحكمة الادارية العليـــا بذلك .

ملخص الحـــكم :

ومن حيث أن البين من مطالعة نصوص القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات ـــ وهو الذى صدر فى ظله القرار المطعون فيه انه استبدل بنص المادة ١٨٣ من هذا القانون نصا يقضى بتشكيل مجلس تأديب الطلاب برئاسة عميـــد الكلية أو المعهد الذى يتبعه الطالب وعضوية كل من وكيل الكلية أو المعهد المختص واقدم اعضاء مجلس الكلية أو المعهد المختص . كما استبدل بنص المادة ١٨٤ من القانون المذكور نصا يجرى على انه « لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من مجلس تأديب الطلاب الا بطريق الاستئناف بطلب كتابى يقدم من الطالب الى رئيس الجامعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار وعليه ابلاغ هذا الطلب الى مجلس التأديب الأعلى خلال خمسة عشر يوما . ويشكل مجلس التأديب الأعلى على الوجه التالى :

ـــ نائب رئيس الجامعة المختص رئيسا .

ـــ عميد كلية الحقوق أو أحد الاساتذة بها .

... ـــ استاذ من الكلية او المعهد الذى يتبعه الطالب .

ويصدر باختيار الاساتذة الاعضاء قرار من رئيس الجامعة . وفى جميع الاحوال لا يجوز للحكم بوقف تنفيذ قرار مجلس تاديب الطلاب او مجلس التاديب الأعلى قبل الفصل فى الموضوع .

ومن حيث أن المستفاد من هذين النصين المعدلين انه لم يترتب عليها تغيير فى الطبيعة الادارية لقرارات تأديب الطـــلاب ، ذلك أن السلطة التى خولها المشرع أمر تأديب الطلبة هو محض سلطة ادارية تتمثل فى مجلس تأديب الطلاب المشكل من غير عناصر قضائية وبالتالى فهو لا يخرج عن كونه لجنة ادارية ، كما ان مجلس التاديب الأعلى الذى استحدثه القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٨١ المشار اليه وناط به استئناف النظر فى قرارات مجلس تأديب الطلاب ، لا يغاير فى طبيعته القانونية الطبيعة الادارية للمجلس الذى ينظر فى قراراته ، وممارسته مهمة التعقيب على هذه القرارات لا تجعل قراراته فى صدد هذه المهمة احكاما تاديبية بل تعد بحسب التكييف السليم لها من القرارات الادارية النهائية الصادرة من جهات ادارية ذات اختصاص قضائى ما ينعقد الاختصاص بالفصل فى الطعون المقامة بطلب الغائها لمحكمة القضاء الادارى عملا بنص البند (ثامنا) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة ، وهى ما يقتضى الحكم بعدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الدعوى الماثلة .

(طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٣٠ ق ـــ جلسة ١٩٨٥/١/٥)

قاعـــدة رقـــم (١٤٥)

المبـــدا :

القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين معدلا بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ ـــ ويجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع ان يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليـــا بعض التدابير ومنها الاستيلاء ـــ موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطا شكليا فى القرار لابد من استيفائه ـــ لم يشترط القانون الحصول

على موافقة اللجنة موعدا معينا — يستوى ان يكون صدور هذه الموافقة سابقا او لاحقا على صدور قرار وزير التموين بالاستيلاء — صدور موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء فى تاريخ لاحق لتاريخ صـــدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل — القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين — سلطة وزير التموين فى اصدار قرار الاستيلاء هى سلطة تقديرية تجد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى من اجلهـا شرع اصدار مثل هذا القرار والتى حددها المشرع فى المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — اذ تجاوزت سلطة وزير التموين فى اصدار قرار الاستيـلاء حدود الاهداف التى تغياها المشرع ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تموين البلاد وعدالة التوزيـع كان قراره معيبـا بعيب مخالفة القانون .

ملخص الحـكم :

المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون — معدلة بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ — تنص على انه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الاتية أو بعضها : ..... بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (هـ) الاستيلاء على اية مصلحة عـــامة أو خاصة أو اى معمل او مصنع أو محل صناعى او عقار او منقول ... » واستنادا الى هذا النص أصدر وزير التموين القرار رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٠/٨/٢١ بالاستيلاء على مطحن ضو بالعمرانية الشرقية قسم بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة لصالح شركة مطاحن جنوب القاهرة ، وقد أوضحت مذكرة وزارة التموين التى عرضت على لجنة التموين العليا بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ فى شأن الاستيلاء على المطحن المذكور دواعى اصدار هذا القرار ، اذ جاء فيها أنه ورد للوزارة كتاب مديرية تموين الجيزة متضمنا ان مطحن ضو بالعمرانية الشرقية ارتكب العديد من المخالفات التموينية وقيدت ضده ١٩ قضية تموينية ، بالاضـــافة الى كثرة تعطل المطحن ، وتبين أن أصحاب المطحن يتعمدون عدم اصلاح الاعطال لامكان الحصول على اذن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها وبناء على ذلك وافقت لجنة التموين العليا على اقرار ما تم من حيث قيام وزارة التموين باصدار القرار الوزارى

رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٨٠ بالاستيلاء على المطحن المشار اليه ، وذلك على النحو الوارد بمحضر اجتماع لجنة التموين العليا بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ .

ومن حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه ولئن كانت موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء تعتبر شرطا شكليا فى القرار من استيفائه ، الا أن القانون لم يشترط للحصول عليها موعداً معينا ، ومن ثم فسيان أن يكون صدور هذه الموافقة سابقا أو لاحقا للقرار الصادر بالاستيلاء ، بالتطبيق لحكم المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ، وعلى ذلك فان صدور موافقة لجنة التموين العليا على قرار الاستيلاء المطعون فيه فى تاريخ لاحق لتاريخ صدوره لا يعيب هذا القرار من ناحية الشكل طالما ان الثابت أن هذه اللجنة وافقت على قرار الاستيلاء عند عرضه عليها بجلسة ١٩٨٠/١٢/١٥ ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن موافقة اللجنة على قرار الاستيلاء فى تاريخ لاحق يصيب القرار من ناحية الشكل ، قد اخطأ فى تطبيق القانون فى هذا الخصوص .

ومن حيث انه بالنسبة الى مدى سلطة وزير التموين فى اصدار قرار الاستيلاء طبقا للمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فانه ولئن كان اصدار هذا القرار يدخل فى السلطة التقديرية لوزير التموين — بموافقة لجنة التموين العليا — الا أن هذه السلطة تجد حدها الطبيعى فى استهداف الاغراض التى من اجلها شرع اصدار مثل هذا القرار ، والتى حددها المشرع صراحة فى نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وهى ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ، فاذا جاوزت سلطة وزير التموين فى اصدار قرار الاستيلاء حدود الاهداف التى تغياها المشرع ، ابتغاء تحقيق هدف آخر لا يتعلق بضمان تموين البلاد وعدالة التوزيع ، فانه يكون قد خالف حكم القانون .

ومن حيث ان الواضح من الأوراق ان قرار الاستيلاء المطعون فيه يستند فى اصداره الى ان المطحن المستولى عليه ارتكب العديد من المخالفات التموينية وقيدت ضده ١٩ قضية تموينية ، بالاضافة الى كثرة تعطل المطحن

مما يؤدى الى نقص كميات الخبز المعروضة فى المناطق الكائن بها ، فضـــلا عن أن اصحابه يتعمدون عدم اصلاح الاعطال لامكان الحصول على اذن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها .

ومن حيث انه فيما يختص بالمخالفات التموينية المقيدة ضد المطحن ، فانه يبين من ظاهر الاوراق — وبالقدر اللازم للفصل فى طلب وقف تنفيـــذ القرار المطعون فيه دون التغلغل فى الموضوع أو المســـاس بطلب الالغاء — أن عدد من هذه المخالفات قيد شكاوى ادارية ، وان بعضها غير خاص بهذا المطحن وان البعض الآخر حكم فيه بالبراءة أو بالغرامة وان هذه المخالفات — فى مجموعها — ليس من شأنها أن تؤثر على الاهداف التى تغياها المشرع من تخويل وزير التموين سلطة اصدار قرار الاستيلاء وهى ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ، ومن ثم فانها لا تنهض سببا مبررا لاصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه .

ومن حيث أنه فيما يختص بكثرة تعطل المطحن مما يؤدى الى نقص كميات الخبز المعروضة فى المناطق الكائن بها ، وتعمد عدم اصلاح الاعطال بقصد الحصول على اذن بتوقف المطحن لبيع الارض المقام عليها ، فان جهة الادارة لم تقدم المستندات ولم تسق الادلة المؤيدة لذلك بل جاءت اقوالهـــا — فى هذا الخصوص — مرسلة دون سند يدعمها من الاوراق ، بل أن الظاهر من الاوراق ومن واقع الأمور يناقضها ، فمن بين المخالفات المنســـوبة الى المطحن لا توجد سوى مخالفة واحدة خاصة بانخفاض معدل الانتاج ، وهى المخالفة المقيدة برقم ٣٣٢ فى ١٩٧٩/٤/١٤ ، ولا يستدل من هذه المخالفة — الوحيدة فى نوعها — ان المطحن كثير التعطل او انه بان بسببيله لأن توقف عن الانتـــاج ، وقد يكون انخفاض معدل الانتاج راجعا الى سبب آخر غير تعطل المطحن ، وكما أن الثابت فى محضر الاستيلاء على المطحن تنفيذا للقرار المطعون فيه والمحرر بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض فى ١٩٨٠/٨/٢١ أن لمطحن وقت الاستيلاء عليه — كان قائما بالعمل فى انتاج الدقيق البلدى ، وأن العمل استمر به حتى تم طحن كل كميات القمح التى كانت موجودة فى المطحن وأجهزته ، واسفرت عملية الطحن عن انتاج كميات كبيرة من الدقيق والنخالة تسلمتها اللجنة المذكورة ، كذلك فانه لما كان الثابت أن المطحن كان مؤجرا للطاعن طالب التدخل وآخرين من مالكه المطعون ضده فى تاريخ

صدور قرار الاستيلاء عليه ، فانه من غير المنطقى ان يتعمـد مستأجرو المطحن عدم اصلاح أعطاله حتى يتوقف تماما عن الانتاج فيحصل مالكه على اذن بتوقفه ليتمكن من بيع الارض المقام عليهـا ، اذ ليس من مصلحـة المستأجرين فى شىء — بحسب التقدير العادى للامور — أن يتوقف المطحن المؤجر لهم عن الانتاج فى الوقت الذى مازالوا ملزمين باداء الأجـرة لمالكه . وعلى اية حال فلم يثبت أن المطحن توقف عن الانتاج فعلا او انه كان بسبيله الى ذلك عند اصدار قرار الاستيلاء المطعون فيه ، على وجه يؤثر فى ضمان تموين المناطق الكائن بها بالدقيق والخبز أو يخل بالعدالة فى التوزيع ، مما يقوم بها مبررا لاصدار هذا القرار ، فالاصل أن يكون سبب القرار حقيقيا لا وهميا ولا صوريا و يجوز أن يقوم السبب على مجرد الفرض والاحتمال ، والا فقد القرار أساسه القانونى ..

من حيث انه لما تقدم جميعا فان قرار الاستيلاء المطعون فيه — بحسب الظاهر من الاوراق لم يصدر فى نطاق الاهداف التى حددتها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسـنة ١٩٤٥ وهى ضمان تموين البلاد وتحقيق العدالة فى التوزيع ، وبالتالى يكون هذا القرار قد صدر بالمخالفة للقانون ، ويكون طلب وقف تنفيذه قد توافر فيه أحد ركنيه وهو ركن الجدية ، بالاضافة الى أن ركن الاسـتعجال فى هذا الطلب متحقق ايضـا ، لما يترتب على الاستمرار فى تنفيذ قرار الاستيلاء المطعون فيه من نتائج يتعذر تداركها فيما لو قضى بالغائه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بوقف تنفيذ هذا القرار .

(الطعنان ٩١١ و ٩١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة أول يونية ١٩٨٥)

لجنـــة اســتشارية

قاعـدة رقم (١٤٦)

المبـدأ :

لجنة استشارية — نصاب — اغفال النص على نصاب معين لصحة انعقاد لجنة استشارية — صحة انعقاد اللجنة باغلبية اعضـائها فى هذه الحـالة .

ملخص الحـكم :

اذا كان القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر بتشكيل لجنـة فنية لشئون عمـال وزارة الصحة من رئيس وثلاثة اعضـاء معينين باشخاصهم لم يحدد نصـابا معينا لصحة انعقـاد هذه اللجنة والا لكان اجتماعها غير قانونى وكانت قراراتها باطلة فان الاصل العام بالنسبة الى لجنة استشارية شأنهـا هكذا أن انعقادها باغلبية اعضائهـا يقع صحيحا وان قرارتها عند قيام عدم النص صراحة على بطلانها فى هذه الحـالة ، وعدم وقوع عيب جوهرى فيها تكون صحيحة كذلك ولا سـيما اذا كان اجتماعها — كما هو الشأن فى الحالة المعروضة — قد حضره ثلاثة أرباع أعضائها وهم الرئيس وعضوان ولم يتخلف سوى عضو واحد وأن القرار الذى اتخـذته ما كان ليتأثر من حيث النتيجة التى انتهى اليهـا رأى الأعضاء الثلاثة الحاضرين بصوت العضو الرابع الذى تخلف عن الحضور على الرغم من توجيه الدعوة اليه .

(طعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/١٥)

لجنــــة القطــن المصرية

قاعــدة رقــم (١٤٧)

المبــــدا :

اللجنة الدائمة للدعاية للقطن المصرى — شخصية اعتبارية — القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفــرض ضريبة لتمويل الدعــاية للقطن المصرى — انشاؤه للجنة الدائمة للدعاية — النص على تمتع اللجنــة بالشخصــية الاعتبارية وادارة اموال الدعاية والتصرف فيها — ذلك يستتبع ان تكون لها ذمة مالية مستقلة وتخصيص ميزانية مستقلة لها تلحق بوزارة التجارة .

ملخص الفتــوى :

ان المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٥١ بفرض ضريبــة لتمويل الدعاية للقطن المصرى تقضى بفرض ضريبة مقدارها عشرة مليمات عن كل قنطار من القطن الشعر يتم حلجه ، ومثلها لكل قنطار من القطن الشعر يتم كبسه كبسا بخاريا ، ومثلها عن كل قنطار من القطن يتم تصــديره . ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تخصيص المبالغ المحصلة من هذه الضريبة الدعاية للقطن المصرى فى الداخل والخارج . كما نصت المادة السادسة من هذا القانون على ان تنشأ بوزارة المالية لجنة دائمة تضطلع بمهمة الدعاية للقطن المصرى ، وتكون حلقة الاتصال بين مصر ومكاتب الدعاية والخبراء الفنيين ومستحدثاتها ، ويكون تشكيل هذه اللجنــــة بمرسوم .

وكذلك نصت المادة السابعة من القانون ذاته على أن « يكون لهــذه اللجنة شخصية اعتبارية وتتولى ادارة أموال الدعاية والتصرف فيها بما يحقق الاغراض المنشاة من أجلها طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية » .

ويبين من هذه النصوص أن لجنة الدعاية للقطن المصرى التى نصت على انشائها المادة السادسة من القانون المشار اليه ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، مما يستتبع أن تكون لها ذمة مالية مستقلة ، ولم يقف القانون عند هذا الحد ، بل خولها أيضا حق ادارة أموال الدعاية والتصرف فيها بما يحقق الاغراض المنشأة من أجلها ، طبقا للقواعد التى يضعها وزير المالية ، تلك الاموال التى خصصها ورصدها لغرض معين هو الدعاية للقطن المصرى فى الداخل والخارج ووكل الى اللجنة العمل على تحقيق هذا الغرض .

واستقلال اللجنة فى شخصيتها الاعتبارية وذمتها المالية على النحو المشار اليه الذى أفصح عنه القانون فى نصوصه سالفة الذكر ، هذا الاستقلال يستوجب تخصيص ميزانية مستقلة لهذه اللجنة تدرج فيها ايراداتها التى تتكون من حصيلة الضريبة المفروضة بالمادة الأولى من القانون وأن يتم التصرف فى هذه الايرادات وفق القواعد التى يصدر بها قرار من وزير المالية .

ومصلحة القطن التى تتبعها هذه اللجنة كانت ملحقة بوزارة المالية ثم الحقت بوزارة التجارة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٥٦ ، مما يقتضى نقل الاختصاصات التى كانت مخولة لوزير المالية فى هذا الصدد الى وزير التجارة .

(فتوى رقم ٣١٤ — فى ١٩٥٧/٦/٥) .

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدا :

لجنة القطن المصرية — تكييفها القانونى — هى مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

يبين من تقصى التشريعات المنشئة والمنظمة للجنة القطن المصرية أنه بتاريخ ٩ من اكتوبر سنة ١٩٤٢ صدر قرار من وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعام ١٩٤٢ ونصت المادة

الاولى منه على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنـــة القطن المصرية (١٩٤٢) يعهد اليها فى شراء القطن المطوح النـــاتج عن محصـــول موسم ١٩٤٣/٤٢ وتسلمه وبيعـــه للتصـــدير أو الاستهلاك المحلى وفى اتخـــاذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيـــع لحساب وزارة الماليـــة » وتضمن المادة ٢ منه تشـــكيل اللجنـــة وهو يضم من بين أعضائه وكيل وزارة الماليـــة لشئون القطن ووكيل وزارة الزراعة ومدير عام مصلحة الاملاك وخبـــير الحكومة المحلف ونصت المادة ٣ على ان « يكون للجنـــة ميزانيـــة مستقلة ويفتح لهـــا حســـاب خاص فى البنـــك الاهلى المصرى » ونصت المادة ٤ عـــلى أن « تمسك حســـابات اللجنـــة بحيث تظهـــر جملة الارباح والخسائر والعمليات التى باشرتها » ونصت المادة ٥ عـــلى أن « يعين وزير المالية مراقبا لحسابات اللجنـــة » ونصت المادة ٦ على انه « على مراقب الحسابات أن يتحقق من أن القرارات التى تصـــدرها وزارة المالية بشأن مهمة اللجنـــة باكملها وتوضـــع الحســـابات التى يصـــدق عليها المراقب تحت تصرف ديوان المحاسبة » واخيرا نصت المادة ٧ عـــلى أنه « لا يجـــوز للجنـــة اصـــدار القـــرارات الا اذا حضر اجتماعها ستة اعضاء على الأقل منهم ثلاثة من موظفى الحـــكومة .. وتبلغ القـــرارات التى تصدرها اللجنة لوزير المالية بمجرد صـــدورها ، ويجب الحصول عى تصديق وزير المالية على قرارات اللجنة المتعلقـــة باجراءات البيع لتكون نافذة » .

وظلت تصدر قرارات وزارية سنوية من وزير المالية يعهـــد فيهـــا للجنة القطن شراء القطن المطوح وتسلمه وبيعه للتصدير أو للاستهلاك المحلى وفى اتخـــاذ الاجراءات والعمليـــات اللازمة لهـــذا البيع لحسابه وزارة الماليـــة وذلك بالشروط والاوضاع المنصوص عليهـــا فى القـــرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشـــار اليه الى أن صـــدر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء يقضى باعادة تشكيل لجنـــة القطن المصرية جاء به أنه :

« بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء عـــلى أن تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليهـــا من اقطـــان محصول هذا العـــام ، كما تتولى أيضا بيعه بنفسها ولحسابها وذلك بواســـطة لجنـــة القطن المصرية اسوة بمـــا اتبع فى خلال سنوات الحرب الاخيرة » .

ولما كانت الحكومة ستبدأ فورا شراء محصول القطن للموسم الحالى طبقا للشروط والاوضاع التى وافق عليها مجلس الوزراء كما تعد العدة لبيع ما لديها من أقطان لتصدير للخارج والإستهلاك المحلى ترى وزارة المالية والاقتصاد اعادة تشكيل لجنة القطن المصرية على الوجه الآتى :

حضرة وكيل وزارة المالية والاقتصاد لشئون القطن رئيسا

حضرة وكيل وزارة الزراعة

حضرة مدير عام مصلحة الجمارك

حضرة مدير عام مصلحة القطن

حضرة رئيس اتحاد مصدرى الاقطان بالاسكندرية أو نائبه فى حالة غيابه

حضرة رئيس اتحاد تجار الداخل أو نائبه فى حالة غيابه

حضرة رئيس لجنة بورصة مينا البصل أو نائبه فى حالة غيابه ممثلان للمنتجين يختارهما وزير المالية والاقتصاد .

ونظرا لأهمية العمليات التى تقوم بها اللجنة وهى عمليات ذات صفة تجارية تتطلب تحديد المسئولية وسرعة البت ، فترى الوزارة الا تتقيد اللجنة المذكورة بالنظم والتعليمات المالية فيما يختص بتطبيق لوائح الحسابات والمخازن ونظم التعيين أو المستخدمين واجراءات الشراء والبيع وهو ما جرى عليه العمل فى اللجان السابقة وتمشيا فى ذلك مع العرف التجارى فى سوق مينا البصل مع خضوعها فى نفس الوقت لرقابة ديوان المحاسبة .

كما ترى وزارة المالية والاقتصاد تنظيما لادارة اعمال اللجنة المذكورة تقرير القواعد الآتية :

(أ) يكون للجنة القطن المصرية ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى .

(ب) تمسك حسابات اللجنة بحيث تظهر جملة الارباح أو الخسائر الناتجة من العمليات التى تباشرها لكل موسم من مواسم القطن على حدة .

(جـ) يعين وزير المالية والاقتصاد مراقبا لحسابات اللجنة ، على أن يتحقق من ان القرارات التى تصدر بشأن مهمة اللجنة قد نفذت بأكملها . وتوضع الحسابات التى يصدق عليها المراقب تحت تصرف ديوان المحاسبة .

(د) تصدر اللجنة قراراتها بأغلبية الاصوات وفى حالة تساوى الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتبلغ القرارات التى تصدرها اللجنة لوزير المالية والاقتصاد بمجرد صدورها ويجب الحصول على تصديقه على قرارات اللجنة المتعلقة باجراءات الشراء والبيع لتكون نافذة .

(هـ) يمثل اللجنة رئيسها أمام الجهات ذات الشأن .

(و) تحل هذه الجنة محل لجنة القطن المصرية التى اعيد تشكيلها .

(ز) يخول لوزير المالية والاقتصاد الحق فى اصدار القرارات اللازمة لحسن ادارة وتنظيم العمل باللجنة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك ان لجنة القطن المصرية تقوم على مرفق عام وهو شراء القطن المحلى وتسلمه وبيعه للتصدير او الاستهلاك المحلى وفى اتخاذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية .

وأن للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى وتمسك لها حسابات تظهر فيها الارباح والخسائر الناتجة من العمليات التى تباشرها لكل من مواسم القطن على حدة . وأن اللجنة تخضع للاشراف الحكومى الذى يتمثل فى :

(أ) رئاسة اللجنة المعقودة لوكيل وزارة الاقتصاد وعضويتها المعقودة غالبيتها لموظفين حكوميين .

(ب) السلطة الوصائية المقررة لوزير الاقتصاد فى التصديق على قرارات اللجنة المتعلقة بإجراءات الشراء والبيع وابلاغه بكافة قراراتها

وتخويله الحق فى إصدار القرارات اللازمة لحسن ادارة وتنظيم العمل باللجنة .

(جـ) الرقابة المفروضة لمراقب الحسابات الذى يعينه وزير الاقتصاد والذى عليه أن يتحقق من أن القرارات التى تصدر بشأن مهمة اللجنة قد نفذت بأكملها .

(د) رقابة ديوان المحاسبة .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن لجنة القطن المصرية تجمع بين الخصائص المميزة للمؤسسات العامة اذ تقوم على مرفق عام هو تسويق القطن وشرائه وبيعه لحساب الحكومة وتخضع فى ذلك للاشراف الحكومى ورقابته . ومن ثم فهى تعتبر مؤسسة عامة ، ولا يغير من ذلك أن المشرع لم يمنحها صراحة الشخصية المعنوية المستقلة ذلك أن الاعتراف بالشخصية المعنوية المستقلة قد ينص عليه صراحة وقد يستفاد ضمنا والاعتراف بشخصية معنوية مستقلة للجنة القطن المصرية مستفاد ضمنا من التنظيم الذى حدد لها على الوجه المتقدم وتدل عليه دلالة قاطعة استقلال ميزانيتها وتخويل رئيسها تمثيلها أمام الجهات ذات الشأن .

(فتوى رقم ٦٣٤ — فى ١٩٦١/١٢/١٠) .

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — مدى تطبيق قانون عقد العمل الفردى رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على موظفيها — عدم انطباقه عليهم — جواز استعارة بعض احكامه لتطبق باعتبارها من النظم اللائحية الداخلية للجنة — شرط ذلك الا تتعارض مع الصيغة التى تتميز بها روابط القانون العام او نص واجب التطبيق على موظفى هذه اللجنة .

ملخص الفتـوى :

ان القاعدة المستقرة ان مجال تطبيق قانون عقد العمل الفـــردى لا يكون الا اذا كانت العلاقة قائمة على اساس عقد رضائى بالمعنى المفهوم فى فقه القـــانون الخاص وليست خاضعة لتنظيم لائحى ، وذلك بصريح نص المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شـــأن عقد العمل الفردى التى قضت بأن « تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذى يتعهده بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت ادارة صاحب العمل او شركة فى مقابل اجر .. » وان ما جاء بالمذكرة الايضاحية من أن بين الطوائف التى لا تسرى عليهـــا أحـــكام القـــانون المذكور « موظفو ومستخدمو الحـــركة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية الداخلون فى الهيئة لأنهم يخضعون لأحـــكام القوانين واللوائح التى تنظم ما بينهم وبين الحكومة » انما هو تأكيد للأصل العام من أن علة اخراج هؤلاء من احـــكامه هى أن الرابطـــة التى تقوم بينهم وبين الحكومة أو الاشخاص الادارية والمراكز التى تنشأ لهم بسبب هذه الرابطة انما تخضع لتنظيم لائحى ، لانفرادها بطبيعة متميزة نظمتها الدولة تنظيما خاصا يتفق مع طبيعة عقد العمل الفردى ، ذلك ان المرافق العامة لا يتسنى لها أن تحقق الغرض المنشود منها اذا كانت خاضعة لقواعد القانون الخاص . ومن ثم كان الاصل فيها هو التنظيم اللائحى ، وكان عقد العمل الفردى هو الاستثناء ...

ومن حيث ان المشرع فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل قد اكد هذا المبدأ فنصت المادة ٤ منه على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على عمال الحكومة والمؤسسات العامة والوحدات الادارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة الا فيما يصدر به قرار رئيس الجمهورية » .

ومن حيث انه يخلص من ذلك الى ان الاصل فى قانون العمـــل انه لا يسرى على موظفى المؤسسات العـــامة وعمالها وانمـــا يخضعون للنظم اللائحية ، وهى كما قدمنـــا النظم التى يقررها مجلس ادارة المؤسسة أو القرار الصادر بانشائها ، وقانون الوظائف العامة فيما لم ينص عليـــه فى أى منهما .

ومن حيث انه بتطبيق ذلك على لجنة القطن المصرية يتعين القول بأن

الاصل فى موظفيها وعمالها انهم لا يخضعون لاحكام قانون عقد العمل الفردى ، وانما يخضعون للنظم اللائحية التى تضمنها قرار انشاء اللجنة التى يقررها لهم قانون موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص فى ذلك القرار أو تلك اللوائح .

ومن حيث انه على الرغم من ذلك فانه مادام مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على كافة شئونها ومنها شئون موظفيها ، ومن ثم يكون له سلطة تقديرية فى تقرير النظم التى يراها ملائمة لسير العمل بالمؤسسة وله تبعا لذلك أن يستعير من أحكام قانون عقد العمل ما يراه ملائما ، فتسرى عليهم هذه الاحكام ، الا انها لا تطبق عليهم فى هذه الحالة باعتبارها من أحكام قانون العمل ، وانما باعتبارها أحكاما لائحية قررها مجلس ادارة المؤسسة فتأخذ حكم هذه اللوائح ، فيكون تطبيقها مشروطا بان تتلائم وطبيعة سير المرفق وبألا تتضمن مخالفة لحكم من أحكام القانون على نحو ما قدمناه فى شأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالأجور الاضافية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على القرارات الصادرة من لجنة القطن المصرية والتى تتضمن أحكاما متفرقة فى شئون موظفيها لأنها لم تضع لها لائحة داخلية — أنها قررت — على سبيل المثال — باجتماعها فى ٣ من يناير سنة ١٩٥٢ « منح موظفيها أجرا اضافيا لا يزيد على ست ساعات عمل يوميا على أساس احتساب أجر الساعة الاضافية بساعة أصلية بحد أقصى قدره ربع المرتب وتقرر باجتماع ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ زيادته الى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى . أما بالنسبة لعمال اليومية فقد رأت الادارة وهم يعملون مع الموظفين نفس الساعات الزائدة منحهم أجرا اضافيا بواقع ٥٠ مليما للعامل و ٣٠ مليما للعاملة يوميا » .

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن اللجنة قد استعارت أحكام قانون عقد العمل الفردى فيما يتعلق بحساب أجر ساعات العمل الاضافية ، ولا تثريب عليها فى ذلك مادامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة سير المرافق العامة أو مع نص من نصوص القانون الواجبة التطبيق عليها ، ومن ثم يكون هذا القرار قد صدر صحيحا منتجا اثره — الا انه منذ العمل

بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه الذى استحدث قيوداً على منح هذه الاجور تسرى كما قدمنا على موظفى المؤسسات العامة ، منذ العمل بهذا القانون يتعين اخضاع الاجور التى تصرف للعمال والموظفين للقيود التى أوردها ذلك القانون ، ولو كانت هذه الاجور مطابقة لما أورده قانون العمل من احكام — لذلك فان القانون الواجب التطبيق فى هذه الحالة هو القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ منذ العمل بأحكامه .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان الاصل هو عدم انطباق قانون العمل على موظفى لجنة القطن المصرية وعمالها — ومع ذلك ليس ثمة ما يمنع من أن تستعير اللجنة بعض احكام قانون العمل على أن تطبق فى هذه الحالة باعتبارها من النظم اللائحية الداخلية للجنة يشترط تطبيقها الا تتعارض مع الصفة التى تتميز بها روابط القانون العام ، أو مع نص من نصوص القانون واجبة التطبيق على موظفى اللجنة وعمالها .

(فتوى رقم ٩٢٤ — فى ١٩٦١/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

موظفو لجنة القطن المصرية — الاجور الاضافية المستحقة لهم — تجاوز النسب والحدود بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور الاضافية — وجوب استرداد ما صرف زيادة وفقا للمادة ٨ من هذا القانون — حسن النية لا يشفع فى الرد ، بل ينتفى بثبوته القصد من ارتكاب الجريمة التى فرضها هذا النص على المخالفة .

ملخص الفتوى :

يترتب على القول بأن القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالأجور الاضافية واجب التطبيق على موظفى لجنة القطن وعمالها ، أن الاجور الاضافية التى كانوا يتقاضونها منذ العمل بأحكام القانون المشار اليه يجب أن تتحدد وفقا للنسب التى عينها ، وكل مبلغ صرف زيادة

عن الحدود التى عينها القانون المشار اليه يتعين استرداده وقد نظمت هذا الرد أحكام المادة ٨ من ذلك القانون التى تنص على أن « كل مخالفة لأحكام المواد الاولى والثانية والثالثة يعاقب مرتكبها بالفصل من الوظيفة ويصدر قرار الفصل من الجهة التابع لها شاغل الوظيفة العامة ، هذا علاوة على استرداد جميع المبالغ التى صرفت بغير حق أو خصمها مما هو مستحق للموظف » ومفاد هذا النص أن المبالغ التى تصرف للموظف علاوة على النسبة التى عينها القانون يتعين استردادها منه ، وبين القانون طريقة استردادها وهى خصمها مما هو مستحق للموظف .

ومن حيث انه لا وجه للتحدى بأن ما صرف الى هؤلاء الموظفين والعمال قد صرف اليهم بحسن نية ، ذلك أن حسن النية لا يشفع لهم فى هذا المقام الا أنه يعفيهم من العقوبة الواجب تطبيقها عليهم والتى تقضى بها المادة ٨ سالفة الذكر ، اذ ينتفى بثبوت حسن النية القصد من ارتكاب تلك المخالفة .

(فتوى رقم ٩٣٤ — فى ١٩٦١/١٢/١٠)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدا :

لجنة القطن المصرية — موظفوها وعمالها — صدور اللائحة الداخلية بشأنهم فى اول فبراير ١٩٦١ — صدور القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية — نصه على أن تحل هذه اللجنة محل اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩٥٢/١١/٢٦ وان يبقى موظفوها والقواعد السارية عليهم الى ان يتم اعتماد لوائح اللجنة — تقرير مجلس ادارة اللجنة فى١٩٦١/١٢/١٢ تطبيق لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — لا يعتبر قرارا قاطعا فى شأن اللائحة الواجبة التطبيق مادام قد تبين ان المجلس كان يهدف الى مجرد بحث موضوع مع

الاسترشاد بتلك اللائحة — مؤدى ذلك بقاء لائحة اول فبراير ١٩٦١ الخاصة بنظام موظفى وعمال اللجنة لحين وضع لائحة جديدة يتم اعتمادها من وزير الاقتصاد طبقا للمادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ .

ملخص الفتـوى :

يبين من تقصى التشريعات المنشـئة والمنظمة للجنـة القطن المصرية ، انه فى ٩ من اكتـوبر سـنة ١٩٤٢ صـدر قرار وزير المالية رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن لجنة القطن لعام ١٩٤٢ ، ونص فى مادته الاولى على أن « تؤلف لجنة تسمى لجنة القطن المصرية ، ويعهد اليها شراء القطن المحلوج الناتج عن محصول موسم ١٩٤٣/٤٢ « وتسلمه وبيعه للتصدير او للاستهلاك المحلى ، وفى اتخاذ الاجراءات والعمليات اللازمة لهذا البيع لحساب وزارة المالية » ، كما نص فى المادة الثالثة منه على أن « يكون للجنة ميزانيـة مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى » .

وقد ظلت تصدر بعد ذلك قرارات سنوية من وزير المالية ، يعهد فيها للجنة المذكورة بشراء القطن المحلوج وتسلمه وبيعه للتصدير او للاستهلاك المحلى وباتخاذ الاجراءات والقيام بالعمليات اللازمة لهذا البيع لحسـاب وزارة المالية ، وذلك بالشرط والاوضـاع المنصـوص عليها فى القـرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه . الى أن صدر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قرار من مجلس الوزراء ، يقضى باعادة تشـكيل لجنة القطن المصرية ، وقد جاء فى هذا القرار انه « بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على أن تقوم الحكومة بشراء ما يعرض عليها من اقطان محصول هذا العام كما تتولى ايضا بيعه ولحسابها وذلك بواسطة لجنـة القطن المصرية ، اسوة بما اتبع فى سنوات الحرب الاخيرة . ونظـرا لأهمية العمليات التى تقوم بها اللجنة — وهى عمليات ذات صفة تجـارية تتطلب تحديد المسئولية وسرعة البت — فترى الوزارة الا تتقيد اللجنة المذكورة بالنظم والتعليمات الماليـة فيمـا يختص بتطبيق لوائح الحسـابات ونظم التعيين للموظفين او المستخدمين . . . كما ترى وزارة الماليـة والاقتصاد — تنظيما لادارة اعمال اللجنة المذكورة — تقرير القواعد الآتية : — ا — يكون للجنة ميزانية مستقلة ويفتح لها حساب خاص فى البنك الاهلى المصرى » .

وفى أول فبراير سنة ١٩٦١ صدرت اللائحة الداخلية بشأن نظام موظفى وعمال لجنة القطن المصرية .

وفى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦١ صدر القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية ، ونص فى المادة الرابعة منه على أن « يختص مجلس الادارة برسم السياسية العامة التى تسير عليها اللجنة ، كما يختص باتخاذ كافة التدابير المؤدية الى تحقيق اغراضها ، ويتولى ادارتها وتصريف شئونها ، دون التقيد فى ذلك بالأنظمة المالية والادارية المتبعة فى المصالح الحكومية ، وللمجلس على الأخص : — ... د — اقتراح اللوائح الخاصة بتنظيم تعيين موظفى اللجنة وعمالها وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم وتأديبهم وفصلهم ، وعلى العموم كل ما يتعلق بتنظيم علاقتهم باللجنة واعتمادها من وزير الاقتصاد » . كما نص فى المادة ١٤ منه على ان « تحل اللجنة المنشأة وفق احكام هذا القرار محل لجنة القطن المصرية المشكلة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ فى حقوقها والتزاماتها قبل الغير ويستمر موظفوها فى خدمة اللجنة الجديدة على ان تحكم أوضاعهم وعلاقتهم بها ذات القواعد السارية عليهم ، وذلك الى ان يتم اعتماد لوائح اللجنة » .

وبجلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ قرر مجلس ادارة اللجنة المذكورة تطبيق لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى اللجنة وعمالها ، مع اعداد اللائحة الداخلية تطبيقا لما نص عليه فى اللائحة المشار اليها . وبجلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ قرر المجلس ان اللجنة — بحكم تكوينها بموجب القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ — لها طابع خاص ، ولا مانع من الاسترشاد فقط بلائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة كما قرر تشكيل لجنة فرعية لبحث مشروع اللائحة وتقديم تقريرها للمجلس . وبجلسة ١٦ من أغسطس سنة ١٩٦٢ وافق المجلس على دراسة المزايا التى تعود على الموظفين والعمال فيما لو طبق عليهم قانون المعاشات الجديد ، ثم أجرى مقارنة بين اللائحة المقترحة واللائحة السابق العمل بها (وهى لائحة أول فبراير سنة ١٩٦١ سالفة الذكر) وعرض النتيجة توطئة للبت فى هذا الموضوع . وبجلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ قرر مجلس

الادارة استمرار العمل بالاوضاع الحاليــة ، وهى الاسترشاد بلائحة المؤسسات العامة وبما يصدره مجلس الادارة من قرارات ، الى أن يقرر المجلس الوضع الذى يتخذ أساسا لاعداد لائحة نهائية على هدى لائحــة المؤسسات العامة وقانون المعاشات المزمع صدوره ، أو الاسترشاد بلائحة الشركات التابعة للمؤسسات العامة التى مازالت محل بحث الســلطات المختصة أيهما أكثر فائدة للموظفين والعمــال . وبجلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٦٣ قرر مجلس الادارة احالة المذكرة المقدمة اليه — بخصوص طلب الموافقة على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات التابعــة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العــاملين باللجنة — قرار احــالة هذه المذكرة الى السيد مستشار الرأى لوزارة الاقتصاد لدراسة هذا الموضوع ، وعرض نتيجة دراسته على المجلس فى اجتماعه القادم .

ومن حيث انه يبين ممــا تقدم ان مجلس ادارة لجنة القطن المصرية قد خول بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ سلطة وضع لوائح مالية وادارية لتنظيم علاقة اللجنة بموظفيها وعمالها دون التقيد بالنظم المتبعة فى المصالح الحكومية ، وبمقتضى هذه الســلطة أصدر مجلس ادارة اللجنة المذكورة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ اللائحة الداخليــة بشأن نظام موظفى وعمال اللجنة . ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ الذى أعاد تنظيم اللجنة ، وخول مجلس ادارتها سلطة اقتراح اللوائح الخاصــة بموظفيها وعمالها ، على أن تعتمد من وزير الاقتصاد ، والذى نص فى المادة ١٤ منه على أن يستمر العمل باللائحة الصــادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ بشأن معاملة موظفى اللجنة وعمالها ، وذلك الى أن يتم اعتماد اللوائح الجديدة للجنة الخاصة بنظام موظفيها وعمالها .

ومن حيث انه ولئن كان مجلس ادارة اللجنــة قد قــرر بجلســة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ تطبيق أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العــامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى اللجنة وعمالها ، الا انه عاد وأفصح بعد ذلك فى جلساته المتعاقبة عن انه انما كان يهدف الى مجرد الاسترشاد بتلك اللائحة والاهتداء بأحكامها فقط .

عند اعداد لائحة موظفى وعمال اللجنة وقد اكدت الاجراءات التى اتخذها مجلس الادارة فى اجتماعاته المتتالية بعد ذلك — من تشكيل لجنة فنية من أعضائها لدراسة المزايا التى تعود على موظفى اللجنة وعمالها فيما لو طبق عليهم قانون المعاشات الجديد ، وعمل مقارنة بين اللائحة المقترحة واللائحة المعمول بها — ان المجلس لم يصدر قرارا قاطعا فى شأن اللائحة الواجبة التطبيق على موظفى اللجنة وعمالها ، وانما كان بصدد دراسة اللائحة التى يمكن تطبيقها عليهم . ومن ثم فلا وجه للقول بأن ثمة لائحة خلاف لائحة أول فبراير سنة ١٩٦١ اقترحها مجلس ادارة لجنة القطن المصرية بنظام موظفيها وعمالها ، واعتمدها وزير الاقتصاد ، طبقا للبند (د) من المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، وانما حقيقة الأمر أن مناقشات كانت قد دارت بين أعضاء مجلس ادارة اللجنة بشأن اللائحة الواجبة التطبيق ، ولم تخلص هذه المناقشات الى وجوب تطبيق لائحة معينة . ومادام الأمر كذلك فان اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال اللجنة الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦٢ تظل سارية المفعول فى شأن العاملين باللجنة ، الى أن يتم وضع لائحة جديدة واعتمادها ، وذلك اعمالا لنص ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ المشار اليه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال لجنة القطن المصرية الصادرة فى أول فبراير سنة ١٩٦١ هى الواجبة التطبيق على العاملين بهذه اللجنة ، وأنها تظل سارية فى شأنهم الى أن يضع مجلس ادارة اللجنة لائحة جديدة يتم اعتمادها من وزير الاقتصاد — وفقا لنص المادة ١٤ من القرار الجمهورى رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦٢ .

(ملف ١١٩/٦/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١١/١٧)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

لجنة القطن المصرية — خضوعها لاحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧

فى شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال اللجنة المعمول بها من أول فبراير ١٩٦١ — صدور قرار من مجلس ادارتها يضم متوسط منحة الثلاثة اشهر التى درجت على صرفها للعاملين بها الى مرتباتهم — هو قرار صادر من غير مختص — اساس ذلك ان اختصاص مجلس الادارة بتقرير المنحة طبقا للمادة ١٦ من اللائحة الداخلية لا يسمح له بتغير طبيعة المنحة وذاتيتها بجعلها جزءا من المرتب تضم اليه وتصرف معه — مخالفة هذا القرار كذلك لحكم المادة ٧٣ من الدستور .

ملخص الفتوى :

ان لجنة القطن المصرية قبل الغائها بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ باعادة تنظيم الهيئات العامة فى القطن كانت مؤسسة عامة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية الا انها ليست من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ولم يصدر قرار جمهورى باعتبارها من المؤسسات العامة التى تخضع لاحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة أو باعتبارها من الهيئات العامة التى يسرى فى شأنها أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

ومن ثم تسرى على اللجنة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة واللائحة الداخلية لنظام موظفى وعمال اللجنة المعمول بها من أول فبراير سنة ١٩٦١ عملا بحكم المادة ١٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٦١ بانشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية وطبقا للاحكام القانونية السارية على اللجنة يختص مجلس ادارتها طبقا للمادة ١٦٥ من اللائحة المشار اليها بأن يقرر فى نهاية السنة المالية المنحة السنوية التى يرى منحها للموظفين والعمال .... الخ .

والمنحة لها طبيعة وذاتية خاصة تفترق بهما عن المرتب ، فالمنحة طبقا لنص المادة ١٦ من لائحة نظام موظفى وعمال اللجنة سنوية يقررها مجلس الادارة فى نهاية السنة المالية ولا تخفى الاعتبارات التى أوردت هذا

الفحص » وهذه المادة تسرى بسريان اللائحة اعمـــالا لحكم قرار رئيس الجمهـورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم لا يملك مجلس الادارة تغيير طبيعة المنحة وذاتيتها من كونها سنوية يقررها مجلس الادارة فى نهـــاية السنة المالية يجعلها جزءا من الراتب تضـم اليه وتصرف معه ومخالفة هذه المادة تنطوى فى الوقت ذاته على مخالفته لحكم المادة ٧٣ من الدستور الذى ينص على « يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التى تقرر على خزانة الدولة وينظم حالات الاستثناء منها والسـلطات التى تتولى تطبيقها » وذلك لأن مجلس الادارة غير من طبيعة المنحة بكونها سـنوية وذلك بأن جعلها دائمة مضـافة الى الراتب وفى الوقت ذاته فقد خالف مجلس الادارة حكم القانون بأن ابطل مفعـول المادة ١٦ من اللائحة فى المدة التالية على قراره ومن ثم يكون قـراره قد صدر ممن لا يملكه مخالفا للقانون .

لذلك انتهى الرأى الى عدم مشروعية القرار الصـادر من مجلس ادارة لجنة القطن المصرية بضم متوسط المنحة السنوية الى مرتبــات العاملين باللجنـــة .

(ملف ٣٣٦/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨)

لجنة شئون الاحزاب السياسية

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن نظام الاحزاب السياسية أوردت الشروط الواجب توافرها لتاسيس او استمرار اى حزب سياسى — يتعين ان تتوافر جميع الشروط للموافقة على تاسيس الحزب — اثر ذلك : يترتب على تخلف اى شرط من هذه الشروط قيام السبب المانع من الموافقة على قيام الحزب — هى شروط واجبة للموافقة على تاسيس الحزب عند قيامه وشروط صلاحية لاستمرار الحزب بعد قيامه فى مباشرة نشاطه — اذا تبين تخلف احد هذه الشروط او زواله كان لرئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية ان يطلب من المحكمة الادارية العليا بتشكيلها الوارد فى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ حل الحزب وفقا للاجراءات الواردة فى المادة ١٧ منه — للجنة شئون الاحزاب السياسية بعد صدور قرارها بالاعتراض على تاسيس الحزب ان تضيف اسبابا جديدة لقرارها متى كانت هذه الاسباب تتعلق بتخلف شروط اخرى اوجبها القانون وكانت هذه الاسباب قائمة وموجودة عند صدور قرارها بالاعتراض — الطعن امام المحكمة الادارية العليا فى القرار الصادر بالاعتراض على تاسيس اى حزب سياسى يبسط رقابة هذه المحكمة للتحقق من توافر كافة الشروط التى حددها القانون — الشرط الوارد فى البند سابعا من المادة الرابعة — مصادرته لحرية الراى الواردة فى المادة ٤٧ من الدستور — استخلاص المحكمة فيما تضمنه البندان ثانيا وسابعا من المادة الرابعة مخالفة لاحكام الدستور — وقف الطعن واحالة

الاوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية البندين — اساس ذلك : المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الحــكم :

عن السبب القائل بتخلف الشرط المنصوص عليه فى البند ثانيا من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية فى شأن الحزب الناصرى على قول بأن الحزب ليس متميزا فى برنامجه وسياساته تميزا ظاهرا عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فانه يبين من مطالعة أحكام المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية أنها أوجبت لتأسيس أى حزب سياسى توافر العديد من الشروط التى حددتها تلك المادة ، ومن هذه الشروط عدم تعارض — مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو اساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادىء الشريعة الاسلامية ومبادىء ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى ، وعدم قيام الحزب فى مبادئه و برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته او اعضــائه على اساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لســنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، ولا ريب أن هذه الشروط من الافاضة والشمول على نحو يجعل الاساسيات والاساليب والمبادىء والبرامج التى تقوم عليها الاحزاب السياسية ترد من معين واحد ونقيض مع نبع محدد ، الامر الذى يجعل التشابه بين مبادئها وبرامجها وأساليبها أمرا واردا ، وبالتالى يضحى اشتراط التمايز الظاهر بين هذه المبادىء والبرامج والاساليب هو أمر جد عسير على نحو يخرج بهذا الشرط من دائرة التنظيم الى مجال التقييد وينطوى على تعارض واضـــح لمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين الذى كفلته المادة الثامنة من الدستور ويخل بالمساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة على نحو يتعارض وحكم المادة ٤٠ من الدستور ، ووجه هذا التعارض أن ايراد هذا الشرط ينطوى على تفرقة بين المواطنين واخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى تأسيس الاحزاب السياسية لما ينطوى عليه من اباحة للبعض وحظر للبعض الآخر .

ولا يسوغ الرد على ذلك بأنه مادام ان حزبا قائما يقوم على ذات الاسس والمبادىء والاهداف التى يؤمن بها طالبو تأسيس حزب آخر فانه لا يمكن لهؤلاء تحت هذا الحزب الانضمام لهذا الحزب الآخر ، ذلك بفرض التسليم باعتناق هؤلاء لذات الاسس والمبادىء والاهداف الا انهم قد لا يؤمنون بقدرة وكفاءة القائمين على الحزب فى تحقيق هذه المبادىء وتلك الاهـداف وهذا فضلا عن ان انضمامهم الى الحزب القائم يجعل أمـر ترشيحهم لمجلس الشعب والشورى ، وقد اصبح الترشيح لهذين المجلسين عن طريق القوائم الحزبية رهينا بارادة وهدى قيادات الحزب ، وهنا يبرز عنه قيد جديد على حرية المواطن فى الترشيح وهو احدى الحريات السياسية التى كفلتهـا المادة ٦٢ من الدستور عندما نصت على أن للمواطن حـق الانتخاب والترشيح .

ومن حيث أن ما ساقته لجنة شئون الاحزاب السياسية فى دفاعها من أن الطاعن هو احد الموقعين على احد البيانات التى تضمنت دعوة الى تحبيذ وترويج اتجاهات تتعارض — مع معاهدة السلام مع اسرائيل وملحقاتها الأمر الذى يتعارض مع البند سابعا من المادة الرابعة من قانون تنظيـم الاحزاب السياسية ويفقد بالتالى الحزب الناصرى (تحت التأسيس) شرطا من الشروط اللازمة للموافقة على تأسيسه ، فان هذه المحكمة ترى فى الشرط الذى أورده البند سابعا من المادة الرابعـة سالفة الذكر من الا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقدم ادلة جدية على قيامه بالدعوة أو المشاركة أو التحبيذ أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادىء أو اتجـاهات أو أعمال تتعارض مع المبادىء المنصوص عليها فى البند سادسا من المادة المذكورة ومنها المبادىء التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معـاهدة السلام واعادة تنظيم الدولة فى ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٩ ، ترى المحكمة فى هذا الشرط مصادرة لحرية الرأى وهى احدى الحريات التى كفلها الدستور بما نصت عليه المادة ٤٧ منه من أن « حرية الرأى مكفولة ولكل انسـان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القـانون » ذلك انه وان كان يتعين على الدولة احترام تعاقدتها الدولية ومنها معاهدة السلام مع اسرائيل طالما كانت هذه المعاهدة قائمة ونافذة ، الا أن ذلك لا يعنى مصـادرة اى رأى مخالف لما تضمنته تلك المعاهدة ، متى كان ابداء هذا الرأى أو التمييز أو الترويج له قد تم فى حدود القانون وبالتالى فانه يستقر فى يقين هذه المحكمة ووجدانهـا أن

ايراد الشرط الوارد فى البند سابعا من المادة الرابعة من قانون تنظيم الاحزاب السياسية هو أمر يتعارض مع حكم المادة ٤٧ من الدستور .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان هذه المحكمة ترى فيما تضمنه البندان ثانيا وسابعا من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الاحزاب السياسية مخالفة لاحكام الدستور على النحو السابق بيانه .

ومتى كانت المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ تقضى بانه اذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى أثناء نظر احدى الدعاوى عدم دستورية نص فى قانون او لائحة لازم للفصل فى النزاع أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، ومتى كان ذلك وكان الفصل فى هذا الطعن يتوقف على الفصل فى مدى دستورية البندين ثانيا وسابعا من المادة الرابعة من قانون نظام الأحزاب السياسية سالف الذكر ، فمن ثم فقد تعين وقف هذا الطعن واحالة أوراقه الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية هذين البندين .

(طعن ٧٧٧ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٤) .

لجنة شـــئون الموظفين

قاعـــدة رقـــم (١٥٤)

المبـــــدأ :

انشاء لجنة شئون الموظفين — يكون فى كل وزارة كاصل عام وفقا لنص المـــادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته إنشاء لجنة فى كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الاقسام او الفروع المســتقلة الداخلة فى المصلحة — اثر ذلك — الاعتداد بالقرارات التى تصدرها اللجنة العامة فى الوزارة او المصلحة دون اللجان الفرعية .

ملخص الحـــكم :

ان المـــادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظـــام موظفى الدولة تنص على أن « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيها أعضاء » ويستفاد من ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة فى كل وزارة ويجوز انشاء لجنة فى كل مصلحة تابعة للوزارة بشكلة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيها اعضاء ، دون أن تنشأ فى الأقسام أو الفروع الداخلية فى المصلحة لجان أخرى ، ذلك لأن ايراد هذه الأقسام أو الفروع فى أبواب مستقلة فى ميزانية المصلحة لا يعنى اعتبارها مصالح عامة ، ولا يعدو الأمر أن يكون تنظيما للوظائف والدرجات لأن انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية المتبعة فى مثل هذه الأحوال .

وبهذه المثابة فان لجنة شئون الموظفين بالادارة العامة التى يراسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هى اللجنة التى لها الولاية فى شئون موظفى

المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الأصيل فى هذا الشأن ولا يترتب على ما يصدر من هذه اللجان الفرعية من تقدير أو ترشيح للموظف أى أثر قانونى يحتج به اذ العبرة بالقرارات التى تصدرها اللجنة العامة المشار اليها ، ومن ثم فان القرار الذى أصدرته لجنة شئون الموظفين بادارة المخازن والمشتريات بترشيح المدعى للدرجة الرابعة الكتابية المخصصة لوظيفة مساعد مراقب الحسابات لا يعتد به مادامت لجنة شئون الموظفين بالادارة العامة للهيئة قد رشحت للترقية اليها السيد / .... وهو الأول فى ترتيب أقدمية الدرجة الخامسة ويتلوه المدعى فيها .

(طعن رقم ٤٩٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/١٤) .

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

انشاء لجنة شئون الموظفين — يكون فى كل وزارة كأصل عام وفقا لنص المادة رقم ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — اجازته انشاء لجنة فى كل مصلحة تابعة للوزارة ، دون الأقسام والفروع المستقلة الداخلة فى المصلحة — أثر ذلك — الاعتداد بالقرارات التى تصدرها اللجنة العامة فى الوزارة أو المصلحة دون اللجان الفرعية — طبيعة ما تبديه هذه اللجان الفرعية من آراء فى تقدير كفاية الموظف .

ملخص الحكم :

تنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة على أن « تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين أعضاء ، ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة ، وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى أربعة من كبار موظفيها أعضاء » .

ومفاد ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة فى كل وزارة ويجوز

انشاء لجنة فى كل مصلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها اعضاء ، دون أن تنشأ فى الأقسام أو الفروع الداخلية فى المصلحة لجان اخرى ، ذلك لأن ايراد هذه الأقسام او الفروع فى أبواب مستقلة فى ميزانية المصلحة لا يعنى اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو الأمر ان يكون تنظيما للوظائف والدرجات لأن انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السليمة المتبعة فى مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة فان لجنة شئون الموظفين بالادارة العامة التى يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هى اللجنة التى لها الولاية فى شئون موظفى المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الأصيل فى هذا الشأن ولا يترتب على ما صدر من اللجان الفرعية من تقدير الكفاية أو ترشيح للموظف أى اثر قانونى يحتج به ، اذ العبرة بالقرارات التى تصدرها اللجنة العامة المشار اليها ، بيد أن لجنة شئون الموظفين الفرعية بادارة الحركة والبضائع ، وقد استمدت اختصاصها من القرار المتضمن انشاءها باعتبارها لجنة محلية فهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية يستأنس برأيها ، ورأيها استشارى فى تقدير الكفاية خاضع لرقابة واعتماد لجنة شئون الموظفين العامة ، فاذا اقترحت اللجنة الفرعية تقدير كفاية الموظف بأنه ضعيف ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فيعتبر ما قررته لجنة شئون الموظفين العامة بمثابة اقرار لما اقترحته اللجنة الفرعية مما يجب اعماله وترتيب الآثار القانونية عليه .

(طعن رقم ٩٢٩ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦١/٦/١٧)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

لا الزام على لجنة شئون الموظفين بتسبيب قراراتها .

ملخص الحكم :

ليس فى نصوص قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ما يوجب على لجنة شئون الموظفين ان تسبب قرارها ، أما ما جاء بلائحته التنفيذية فى هذا الشأن فلا يعدو ان يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل ،

دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطلان عند اغفاله ، هذا فضلا عن ان هذه اللائحة لا تملك أية اضافة فى التشريع من شأنها ترتيب بطلان لم يقرره القـــانون .

(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣) .

قاعــدة رقــم (١٥٧)

المبــــدا :

ليس بقانون موظفى الدولة ما يوجب على لجنة شئون الموظفين تسبيب قراراتها — نص اللائحة التنفيذية لهذا القانون فى هذا الشان لا يعدو ان يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل — لا بطلان على اغفال هذه اللجنة تسبيب قراراتهـــا .

ملخص الحــكم :

انه ولئن كانت نصوص قانون نظام موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ليس فيها ما يوجب على لجنة شئون الموظفين أن تسبب قراراتها ، وأن ما جاء بلائحته التنفيذية فى هذا الشأن لا يعـــدو ان يكون من قبيل التوصية لتنظيم العمل دون أن يكون المقصود هو ترتيب البطلان عنـــد اغفاله وهذا ما سبق لهذه المحكمة العليا أن قضت به وأكدته فى العديد من الأقضية التى تعرضت لقرارات لجنة شئون الموظفين .

(طعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٣٠)

قاعــدة رقــم (١٥٨)

المبــــدا :

اقتراح لجنة شئون الموظفين — شغل درجة ما — ارجاء الوزير شغلها — لا ضرورة لتسبيبه — اعتراض الوزير فقط هو الواجب التسبيب قانونا .

ملخص الحكم :

ان القول بانه كان على الوزير ان يبدى اسباب هذا الارجاء كتابة وان يعيد الأمر الى اللجنة لاعادة النظر فى اقتراحاتها على ضوء هذه الأسباب ، هذا القول مردود بأن قرارالوزير بارجاء شغل درجة فضلا عن انه ليس من القرارات التى أوجب القانون تسبيبها فان مثل هذا القرار يحمل فى طياته أسباب اصداره وهى عدم ملاءمة شغل الدرجة فى الوقت الذى اقترحته اللجنة وتقدير هذه الملاءمة — كما سلف البيان — مما تترخص فيه الادارة وحدها — اما القول أن الوزير كان عليه أن يعيد الاقتراحات الى اللجنة مشفوعة بأسباب هذا الارجاء فهذه الاعادة اجراء اوجبه القانون فى حالة اعتراض الوزير على اقتراحات اللجنة لأسباب معينة تبرر هذا الاعتراض ، اما اذا كان قرار الوزير ليس اعتراضا على مقترحات اللجنة وانما مجرد ارجاء لها فليس ثمة حاجة لأعادة المقترحات الى اللجنة لأعادة النظر فيها .

(طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٠/١١/١٢)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

تظلم من قرار الفصل مستخدم خارج الهيئة — لا الزام على لجنة شئون الموظفين بان تستدعى المستخدم المتظلم او تجرى تحقيقا مادامت ترى ان العناصر الثابتة بالاوراق كافية لاتخاذ قرارها .

ملخص الحكم :

لا الزام على لجنة شئون الموظفين عند نظر التظلم المرفوع اليها من مستخدم خارج الهيئة من القرار التأديبى الصادر بفصله ، بأن تقوم باستدعاء صاحب الشأن او باجراء تحقيق أو سماع اقوال او دفاع ، مادامت ترى أن العناصر القائمة تحت نظرها والثابتة بالاوراق كافية لاتخاذ

قرارها فى شـــأنه ، ومتى انتفى الالزام باتخاذ اجراء معين على ســـبيل الوجوب ، فان اغفاله لا يترتب عليه جزاء البطلان .

(طعن رقم ٦٣٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٣/٨)

قاعــدة رقــم (١٦٠)

المبـــدا :

المـــادة ٣٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة — الأصل على موجبها أن تنشا لجنة شئون الموظفين فى كل وزارة — جواز انشاء هذه اللجنة فى اية مصلحة تابعة للوزارة — ليس من قبيل ذلك اقسام او فروع المصلحة الواحدة وان وردت فى ابواب مستقلة بالميزانية — انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السليمة — لجنة شئون الموظفين بالادارة العامة التى يراسها مدير عام هيئة السكك الحديدية — هى صاحبة الولاية فى شئون موظفى المصلحة جميعا — لجان شئون الموظفين الفرعية الاخرى محض لجان تحضيرية استشارية .

ملخص الحـــكم :

تنص المـــادة ٢٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بنظام موظفى الدولة على أن تنشأ فى كل وزارة لجنة تسمى لجنة شئون الموظفين وتشكل من وكيل الوزارة المختص رئيسا ومن ثلاثة الى خمسة من كبار الموظفين ، ويجوز أن تنشأ لجنة مماثلة فى كل مصلحة ، وتشكل اللجنة فى هذه الحالة من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها ومفاد ذلك أن الأصل العام هو أن تنشأ لجنة فى كل وزارة ، ويجوز انشاء لجنة فى مصلحة تابعة للوزارة تشكل من مدير المصلحة رئيسا ومن اثنين الى اربعة من كبار موظفيها أعضـــاء ، دون أن تنشأ فى الأقســـام او الفروع فى ابواب مستقلة فى ميزانية المصلحة لجان اخرى ، ذلك لأن ايراد هذه الأقسام أو الفروع فى أبواب مستقلة فى ميزانية المصلحة لا يعنى

اعتبارها مصالح عامة ولا يعدو ان تكون تنظيما للوظائف والدرجات لأن انشاء المصالح العامة لا يتم الا طبقا للأوضاع القانونية السليمة المتبعة فى مثل هذه الأحوال ، وبهذه المثابة فان لجنة شئون الموظفين بالادارة العامة التى يرأسها مدير عام هيئة السكك الحديدية هى اللجنة التى لها الولاية فى شئون موظفى المصلحة جميعا وصاحبة الاختصاص الأصيل فى هـذا الشأن ، ولا يترتب على ما يصدر من اللجان الفرعية من تقـدير الكفاية او ترشيح للموظف اى اثر قانونى يحتج به ، اذ العبرة بالقرارات التى تصدرها اللجنة العامة المشار اليها بيد ان لجنة شئون الموظفين الفرعية بادارة الحركة والبضائع وقد استمدت اختصاصها من القرار المتضمن انشاءها باعتبارها لجنة محلية فهى والحالة هذه لجنة تحضيرية استشارية تستأنس برأيها ورأيها استشارى فى تقدير الكفاية خاضع لرقابة واعتماد لجنة شئون الموظفين بمثابة اقرار لمـا اقترحته اللجنة الفرعية مما يجب الموظف بأنه ضعيف ولم تعدل اللجنة العامة هذا التقدير فيعتبر ما قررته لجنة شئون الموظفين بمثابة اقرار لمـا اقترحته اللجنة الفرعية مما يجب اعماله وترتيب الآثار القانونية عليه .

(طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٥٦/٥/٩)

قاعـدة رقـم (١٦١)

المبـدأ :

وضع لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية يختلف عن وضع اللجان الأخرى فى المصالح والوزارات فلا تطبق عليهـا احكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فيما يتعلق بافتراض قيام القرار اذا مضت ثلاثون يوما من تاريخ عرض مقترحات اللجنة على الوزير دون اعتراض مسبب منه — اساس ذلك — هو عـدم اتصال لجنة شئون الموظفين بالسكك الحديدية بالوزارة مباشرة بعكس الحال فى الوزارات الأخرى .

ملخص الحـكم :

ان السياسة التشريعية التى تقوم عليها المـادة ٢٨ من القـانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ تفترض ان يكون الاتصال بين لجنة شئون الموظفين

وبين الوزير مباشرة حتى يمكن أن يستفاد من سكوت الوزير وعدم اعتراضه اعتراضا مسببا على قرار اللجنة ، قرار ضمنى بالموافقة على توصية اللجنة والحال جد مختلف ووجه القياس منتف بين هذا الوضع وبين سير الأمور فى التدرج الرئاسى فى شأن الترقية الى الدرجات التى يختص بها مجلس ادارة هيئة السكك الحديدية ومن بعده وزير المواصلات طبقا للقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ باختصاصات مجلس ادارة السكك الحديدية المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ، فلئن كان الوضعان متماثلين حتى الدرجة الرابعة التى يكون الاتصال فيها مباشرا بين لجنة شئون الموظفين والمدير العام للسكك الحديدية وهى الترقيات لغاية الدرجة الرابعة بالأقدمية فان الوضعين يفترقان بالنسبة للترقيات الى الدرجات الاعلى أو بالنسبة للترقية بالاختيار فى الدرجات الأولى ، فان السياسة التى قام عليها القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالسكك الحديدية فى هذا الخصوص تقوم على اعتبار الصلة المباشرة بين المدير العام وبين مجلس الادارة فهو الذى له حق البدء بالاقتراح ولا اتصال للجنة شئون الموظفين فى ذلك ، وهذا بحكم اللزوم يتنافى مع امكان افتراض صدور ضمنى بالموافقة على اقتراح لجنة شئون الموظفين بالتطبيق للمادة ٢٨ بمقولة مرور شهر على رفع اقتراحها دون اعتراض الوزير عليه اعتراضا مسببا مادام هذا القانون الخاص بالسكك الحديدية قد نظم تدرج الأمر فى نظر الترقيات المشار اليها تدرجا خاصا يبدأ من المدير العام الذى يعرض مباشرة على مجلس الادارة ثم تكون الصلة بعد ذلك مباشرة بين مجلس الادارة ووزير المواصلات كما أن المادة الرابعة منه نظمت هذه الصلة فجعلت قرارات مجلس الادارة فى هذا الخصوص غير نافذة الا بقرار يصدر من وزير المواصلات ولم تنص على امكان افتراض موافقة ضمنية على قراراتها لمرور مدة على رفعها اليه دون الاعتراض عليها اعتراضا مسببا كما هو الشأن فى قوانين أخرى مما يقطع بأن هذا الوضع الخاص يختلف عن الوضع العام فى المادة ٢٨ وأن محاولة المدعى فى دعواه تطبيق حكم المادة ٢٨ سالفة الذكر على هذا الوضع الخاص هى تحميل للأمر بما لا يطيقه وخروج عن مفهوم القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ فى نظامه الخاص للتدرج فى نظر الترقيات على الوجه سالف الايضاح .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/١٦)

لجنة قضــائية

الفصل الأول : اختصاص اللجان القضائية واجراءاتها

الفصل الثانى : قرارات اللجان القضائية

الفصل الثالث : الطعن فى قرارات اللجان القضائية

الفصـــل الأول

اختصاص اللجان القضائية واجراءاتها

قاعــدة رقــم (١٦٢)

المبـــدأ :

المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين العموميين — وجوب طرحها أولا على اللجان القضائية طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ — رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى — عدم قبــول الدعوى — قانون انشاء المحاكم الادارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعاوى اذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء الادارى ٠

ملخص الحــكم :

ان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بانشـــاء وتنظيم اللجان القضائية قـــد نص فى مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر فى المنـــازعـــات الخـــاصـــة بالمرتبات والمعـــاشـــات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، كما تضى فى الفقرة الثـــانية من مادته التاسعة بوجوب طرح المنازعة أولا على اللجنة القضائية وامتناع عرضها على محكمة القضاء الادارى الا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة . ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية هو منوط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، ووسيلة رفعها الى هذه المحكمة هى الطعن فى القرار الصادر من تلك اللجنة . ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بانشاء وتنظيم المحاكم الادارية ، ونص فى مادته الرابعة على أن « تختص المحكمة الادارية بالفصـــل فى المنازعات الخاصة بالمرتبـــات والمعـــاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين فى الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منهما » ، وبذلك أســـند الى هذه المحاكم اختصاص اللجان القضـــائية فى هذا الضرب من المنازعات . كما تضى فى مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنـــازعات

والطلبات المبينة بالمـادة السابقة الى محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة الا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الادارية وبشرط أن يكون الحكم قابلا للاستئناف على الوجه المبين بالمـادة العاشرة » . وبذلك استمرت هذه المنازعات غير جائز رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى والا كانت غير مقبولة . ومن ثم فان رفع الدعوى بعد نفاذ المرسوم بالقانون سالف الذكر والعمـل بأحكامه وذلك دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مـع أن موضوعها يتناول منازعة مما يدخل فى اختصاص هذه اللجنة يجعل هذه الدعوى غير مقبولة سواء فى ظل قيام اللجان القضائية أو بعد انشاء المحاكم الادارية التى حلت محل هذه اللجان .

(طعن رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق — جلسة ٢١ /١٩٥٦/١)

قاعـدة رقـم (١٦٣)

المبـدأ :

طلب حساب مدة الوقف عن العمل أو الفصل من الخدمة ضمن مدة الخدمة الفعلية مع صرف المرتب والعلاوة عنها — من قبيل طلبات التسوية لا الإلغاء — دخوله تبعا فى اختصاص اللجان القضائية متى كان قـد تم فى المجال الزمنى لسريان المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر بانشاء تلك اللجان .

ملخص الحـكم :

ان الطلبات المقدمة من المدعى بضم المدة التى وقف عن العمل خلالها مع صرف مرتبه عنها وما يترتب على ذلك من آثار ، هى — فى حقيقتها وبحسب تكييفها القانونى الصحيح — من قبيل المنازعات الخاصة بالمرتبات ، اذ يتناول موضوعها تسوية حالته بضم مدة خدمته — التى ذهبت الوزارة فى بادىء الأمر الى أنه كان مفصـولا خلالها ثم عادت فعدلت عن الفصل واعتبرتها مجرد مدة وقف عن العمل — مع صرف مرتبه وعلاواته الدورية عن هذه المدة ، ولم تنصرف هذه الطلبات قط الى الطعن بالإلغاء فى قرار فصله أو وقفه ، وبهذا الوصف فانهـا كانت تدخل فى اختصـاص اللجنة

القضائية طبقا لنص البند (أولا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وتنظيم اللجان القضائية .

(طعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٢٩)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

عدم اختصاص اللجان القضائية بالغاء القرارات الصادرة بالفصل .

ملخص الحكم :

طبقا لنص البند (ثانيا) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة ، حدد المشرع اختصاص اللجنة فى طلبات الالغاء بما كان منها خاصا بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح العلاوات ، ومن ثم يخرج عن اختصاصها القرارات الصادرة بالفصل .

(طعن رقم ٦١٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٢/١١) .

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

نص المادة ٨ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بانشاء وتنظيم اللجان القضائية على اصدار قرارها فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز أربعة أشهر من وقت تقديمه ، والا اعتبر فواته فى حكم قرار بالرفض — طبيعة هذا الميعاد تنظيمى — مخالفته — لا يترتب عليها البطلان أو زوال الاختصاص — اصدار اللجنة القضائية قرارا برفض التظلم لفوات هذا الميعاد — غير سليم .

ملخص الحكم :

ان الشارع حين نص فى المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وتنظيم لجان قضائية فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة على أن « تفصل اللجنة فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز أربعة اشهر من وقت تقديمه وتبلغ قرارها مسببا الى كل من الطرفين — ويعتبر فى حكم قرار بالرفض فوات الميعاد المذكور دون فصل فى التظلم » . لم يقصد أن يكون قرار اللجنة باطلا ان هو صدر بعد هذا الميعاد ، وانما رمى الى سرعة الفصل فى المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الامكان فنص هذه المادة نص تنظيمى أريد به حث اللجان القضائية على سرعة الفصل فى التظلمات التى تقدم اليها حتى لا يضار المتظلم من استطالة أمد التقاضى أمامها فأجاز له أن يعتبر انقضاء أربعة أشهر على تظلمه دون الفصل فيه بمثابة قرار بالرفض له أن يتقدم بعده الى محكمة القضاء الادارى بالطعن فى هذا القرار ولكن اذا تريث المتظلم وصبر استمر اختصاص اللجنة فى الفصل قائما حتى بعد فوات الأربعة الأشهر المذكورة لأن القانون لم يرتب على فوات هذا الميعاد زوال اختصاص اللجنة عن نظر التظلم المطروح أمامها وبهذه المثابة تكون اللجنة القضائية حينما قررت أن ميعاد الفصل فى التظلم رقم ٣١٣٠ لسنة ١ القضائية المقدم اليها من المدعى انتهى فى ٢١ من يولية سنة ١٩٥٣ وأصبح التظلم مرفوضا ضمنيا بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٣ ولا تملك اللجنة النظر فيه حيث انه أصبح من اختصاص محكمة القضاء الادارى — تكون اللجنة القضائية بقرارها هذا قد تنكبت الطريق السوى وغاب عنها نور الحق لما سلف من اعتبارات .

(طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦١/١/٧)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدا :

وكيل الوزارة هو الذى يملك ان يحدد موقف الادارة من التظلم المرفوع الى اللجنة القضائية والقرار الصادر منها فيه من حيث قبوله او الطعن فيه

فى الميعاد — الوزير هذه السلطة ايضا بحسبانه راس الجهـاز الادارى فى وزارته — ثبوت تسـليم قرار اللجنة القضائية الى مكتب الوزير — بـدء ميعاد الطعن من هذا التاريخ .

ملخص الحـكم :

يبين من استقراء نصوص المرسوم بقـانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية والمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة أن الشارع اراد ان يحتاط للأمر فيما يتعلق بالتظلمـات التى تقدم للجان القضائية أو الطعن فى القرارات التى تصدر منهـا ، فجعل المرد فى هذا الشـأن الى من يمكنه أن يحدد موقف الادارة من التظلم والاجابة عنه وكذا من القرار الصادر فيه من حيث قبوله او الطعن فيـه قبل فوات الميعاد ، فأوضح فى المادة الخامسة منه انه هو وكيـل الوزارة المختص . ولما كانت هذه المحكمـة عينها متحققة فى الوزير الذى هو راس الجهـاز الادارى فى وزاراته ، فمن ثم يكون ابلاغه بقـرار اللجنة القضـائية صحيحا منتجا آثاره ، وبالتالى اذا ثبت ان مكتب الوزير تسلم قرار اللجنة القضائية فى تاريخ معين فان ميعاد الطعن فيه يجـرى من هذا التاريخ .

(طعن رقم ١٦٦٠ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١٢/١٤)

قاعـدة رقـم (١٦٧)

المبـــدا :

صاحب الصفة فى تمثيل مجلس الدولة فى المنازعات من اختصـاص هذه اللجان هو رئيس مجلس الوزراء وليس رئيس مجلس الدولة — القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ .

ملخص الحـكم :

القـانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ بانشـاء وتنظيم لجان قضـائية فى الوزارات للنظر فى المنـازعات الخاصة بموظفيها قد نظم نظـر هذه

المنازعات طبقـا لاجراءات معينة وباوضاع خاصة ، فانشـأ لكل وزارة لجنة قضائية جعل اختصاصها بنظر المنازعات فى حدود الوزارة المشكلة فيها . واعتبر رياسة مجلس الوزراء بما يتبعها من هيئات ، منضمـة اليها ديوان المحاسبة ومكتبا البرلمان والجـامع الازهر والمعـاهد الدينية ، وزارة فى احكام هذا القانون ، ويقـوم كل من السكرتير العـام لمجلس الوزراء ورؤساء الهيئات المتقدمة الذكر مقام وكيل الوزارة فيمـا يتعلق بتطبيق الاحكام . ومقتضى ذلك أن تعتـبر رياسة مجلس الوزراء هى صاحبة الصفة الاصيلة لدى نظر هذه المنـازعات ، ويقوم رئيس مجلس الدولة بوصفه رئيسا لاحدى الهيئات التى تتبعهـا مقـام وكيل الوزارة فيما يتعلق بتطبيق أحكام القانون المشار اليه ، ومن ثم يكون حـكم المحكمة الادارية التى حلت محل اللجنة القضائية ، اذ صدر ضـد رياسة مجلس الوزراء (مجلس الدولة) ، مع أن المتظلم كان قد قدم تظلمه ضـد رئيس مجلس الوزراء وحده — ان الحكم المذكور يكون قـد استقام على الصفة القانونية الصحيحة فى نظر هذه المنازعة طبقا للاوضاع والاجراءات التى تضمنها قانون اللجان القضائية ، ويكون الطعن المرفوع عنه أمام محكمة القضاء الادارى باسم رئيس مجلس الوزراء ، وهو فى حقيقته استمرار للمنازعة واستئناف للحكم الصادر فيها ، قد رفع من ذى صفة .

(طعن رقم ٩٣١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/١/٤)

قاعـدة رقـم (١٦٨)

المبـدا :

المادة ٢١ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تاجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصـة والتصرف فيها — نصها على ان تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن اكله — انعقاد الاختصاص لها بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن اكله سواء اكانت فى صورة طلب الغاء القرارات الصادرة بتوزيع طرح النهر او تلك المتعلقة بهـذا التوزيع

ام فى صورة التعويض عن هذه القرارات او التعويض عن اكل النهر ـــ اعتبار القانون سالف الذكر من القوانين المعدلة للاختصـــاص ـــ سريان احكام هذا القـــانون على الدعاوى التى لم يكن قد تم اقفال باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل به ـــ عدم جواز احالة الدعوى الى اللجنـــة لان الاحالة لا تكون الا بين محكمتين .

ملخص الحـــكم :

ان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقـــارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها والذى عمل به وفقـــا لحكم المادة ٨٩ منه بعد انقضاء ثلاثة اشهر على نشره الذى تم فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٦٤ قد استحدث تنظيما جديدا فى شأن المســـائل المتعلقة بطرح النهر والتعويض عن اكله وقد نص فى المادة ٤٢ منه على أن تختص اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ـــ بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من اكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت بصيغة عامة مطلقة على اختصاص اللجنة المشار اليها بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض من أكله ومؤدى هذه المادة وقد نصت بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بتوزيع طرح النهر والتعويض عن اكله سواء أكانت فى صورة الغاء القرارات الصادرة بتوزيع طرح النهر او تلك المتعلقة بهذا التوزيع فى صورة طلب التعويض عن هذه القرارات او التعويض عن أكل النهر ولما كان موضوع المنازعة المشارة هو طلب الغاء القـــرار الادارى الصادر بالغاء قرار توزيع طرح النهر على المدعيين فان القـــرار المطعون فيه يكون بهذه المثابة من القرارات الادارية بتوزيـــع طرح النهر والتى أصبح الاختصاص بالفصل فيها منوطا باللجنة القضائية للاصلاح الزراعى منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر .

ومن حيث ان القانون المذكور وقد نص على تخويل اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى الاختصاص بالفصـــل فى المنازعات المتعلقـــة بتـــوزيع طرح النهر والتعويض عن اكله فانه يعد بهذه المثابة من القوانين المعـــدلة للاختصاص قصد به الشـــارع نزع الاختصـــاص الوظيفى لمجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى طلب الغاء القرارات الادارية المتعلقة بتوزيع

طرح النهر والتعويض عن اكله وناط الاختصاص بذلك الى جهة أخرى ولما كانت المادة الاولى من قانون المرافعات القديم والجديد على السواء — تقضى بأن تسرى قوانين المرافعات بأثر حال على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى وما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ثم اخرجت هذه المادة من النطاق المذكور الاستثناءات التى نصت عليها فى فقراتها الثلاث ومفاد أولاها عدم سريان القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة فى الدعوى ولما كان الأمر كذلك فان أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فى شأن تعـديل اختصاص المحـاكم تسرى على الدعاوى التى لم يكن قد تم اقفال باب المرافعة فيها قبل تاريخ العمل بهـذا القانون وهو على ما سلف بيانه بعد انقضاء ثلاثة أشهر على نشره الذى تم فى ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٤ . والدعوى الماثلة وان كانت قد اقيمت قبـل تاريخ العمل بالقانون المذكور الا انه لم يقفل باب المرافعة فيها الا بعد هذا التاريخ حيث قررت المحكمة بجلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٦٥ اصـدار الحكم بجلسة ٨ من يونية سنة ١٩٦٥ مع التصريح بمذكرات فى أربعـة اسـابيع وكان يتعين والأمر كذلك أن تقضى المحكمـة بعـدم اختصاصها بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى واذا اغفلت المحكمة أعمال مقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المذكور فانها تكون قد خالفت أحكام القانون الأمر الذى يتعين معه الغاء الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى .

ومن حيث أن المحكمة وان كانت قد انتهت الى القضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الدعوى الا انهـا مع ذلك لا تملك احالة الدعوى الى اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى المختصة بالفصـل فى المنازعة لأن الاحالة فى حالة الحكم بعدم الاختصـاص لا تكون طبقـا لحكم المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجـارية الا بين محكمتين سواء أكانتا تابعتين الى جهـة قضـائية واحدة أم الى جهتين واللجنـة القضائية للاصـلاح الزراعى ليست محكمة بالمعنى الذى عنـاه المشرع فى المادة المشـار اليهـا ولذلك فلا يجوز قانونا احالة الدعوى اليهـا والمدعون وشأنهم فى طرح النزاع على تلك اللجنة وفقـا للاوضاع التى حددها القـانون .

(طعنى رقمى ٩٨١ ، ١٠٨ لسنة ١١ ق — جلسة ١٩٧٣/٦/٣٠)

الفصـــل الثـــانى

قرارات اللجـــان القضـــائية

قاعـــدة رقـــم (١٦٩)

المبـــدا :

نص القانون على صدور قرارها فى ميعاد لا يجاوز اربعة اشهر من تاريخ تقديم التظلم اليها — لا بطلان على مخالفة هذا الميعاد .

ملخص الحـــكم :

ان الشارع — حين نص فى المادة الثامنة من القـــانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص باللجان القضائية على ان « تفصل اللجنة فى التظلم فى ميعاد لا يجاوز اربعة اشهر من وقت تقديمه ، وتبلغ قرارها مســـببا الى كل من الطرفين ، ويعتبر فى حكم قرار بالرفض فوات الميعاد المذكور دون فصل فى التظلم » — لم يقصـــــد ان يكون قرار اللجنة باطلا ان هو صدر بعد هـــذا الميعـــاد وانما يرمى الى سرعة الفصـــل فى المنازعات خلال الميعاد المذكور بقدر الامكان .

(طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٢٣)

قاعـــدة رقـــم (١٧٠)

المبـــدا :

صدور قرار من اللجنة القضائية بتسوية حالة الموظف بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء الصادرين فى ٢ و ٩ من ديسمبر ١٩٥١ — نص قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ على الغاء هذين القـــرارين

من تاريخ صدورها — ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة القضائية ملغى بقوة القانون بمجرد العمل بقانون المعادلات سالفة الذكر .

ملخص الحكم :

انه وان كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المذكور لم يكن قد أصبح نهائيا فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية والذى تضمن النص فى المادة الرابعة منه على أن تعتبر ملغاة من تاريخ صدورها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ وهى القرارات التى صدر قرار اللجنة القضائية مستندا اليها — الا أن ذلك ليس من شأنه اعتبار قرار اللجنة المشار اليه ملغى بقوة القانون بمجرد العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بل كان يتعين لالغائه او لكى تستبدل بالتسوية التى قضى بها تسوية مطابقة لاحكام ذلك القانون اما أن يطعن فيه فى الميعاد المحدد والذى قضى القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ باعتباره موقوفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وأما أن تتم التسوية وفقا لاحكام هذا القانون بأتفاق مع المدعى يتضمن تنازله عن قرار اللجنة القضائية الصادر لصالحه .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدا :

التنازل عن قرار من اللجنة القضائية — لا يفترض ولا يمكن استنتاجه من مجرد العلم بقرار ادارى تضمن تسوية حالة الموظف على وجه مخالف لما قضى به قرار اللجنة القضائية — مثال : تأشير الموظف بعبارة « علم مع الشكر » على قرار التسوية المشار اليه — لا يفيد تنازله عن قرار اللجنة القضائية .

ملخص الحكم :

انه وان كانت الجامعة قد قامت قبل أن يصبح قرار اللجنة القضائية بتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام قرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٢ و ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥١ نهائيا — بتسوية حالة المدعى وفقا لاحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الا أن مثار النزاع هو ما اذا كان المدعى قد قبل هـذه التسوية قبولا يتضمن نزوله عن قرار اللجنة القضائية وما رتبه له من حقوق تزيد على ما ترتبه له تسوية حالته وفقا لقانون المعادلات ام انه لم يصـدر منه ما يفيد هذا القبول والتنازل .

فاذا اقتصر الموظف على التأشير على القرار الصادر من الجامعـة بتسوية حالته بعبارة (علم مع الشكر) فان هذه العبارة لا يمكن أن تفيـد سوى علمه بتلك التسوية ولا يمكن أن يستخلص منها تنازله عن قرار اللجنة القضائية لان التنازل لا يفترض ولا يسوغ استنتاجه من مجرد علمه بقـرار تضمن تسـوية حالتـه على وجه يخالف من بعض نواحى التسـوية التى تضمنها قرار اللجنة القضائيـة .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١) .

قاعـدة رقـم (١٧٢)

المبـــدأ :

تنفيذ قرارات اللجنة القضائيـة — امتناع الجهة الادارية عن هـذا التنفيذ تنفيـذا كاملا — يعتبر قرارا اداريا سلبيا مخالفا للقانون — جواز الغائه والتعويض عنه .

ملخص الحـكم :

اذا كان قرار اللجنة القضائية قد أصبح نهائيا بفوات ميعاد الطعـن فيـه واكتسب قوة الشىء المقضى فيه فانه يتعين تنفيذه تنفيـذا كاملا غـير منقوص وامتناع الجهة الإدارية المختصة عن تنفيذه على هذا الوجه يعتبر

قرارا سلبيا مخالفا للقانون يحق للمدعى طلب الغائه والتعويض عنه وخير تعويض هو اعمال الآثار القانونية لقرار اللجنة القضائية .

(طعن رقم ٦٤٥ لسنة ٧ ق — جلسة ١٩٦٤/٥/٣١)

قاعــدة رقــم (١٧٣)

المبـــدا :

قرارات اللجان القضائية التى لم يطعن فيها فى الميعاد — لها قـوة الاحكام النهائية — امتناع العدول عنها او الغائها من جانبها او من المحاكم الاداريــة .

ملخص الحـكم :

يبين من استقراء نصوص المواد ٢ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء وتنظيم اللجان القضائية أنه قـد اسند الى تلك اللجان سـلطة فصل قضائى فيما ناط بها النظر فيه من منازعات وطلبات ، وجعل لقراراتها التى لم يطعن فيها فى الميعاد امام محكمة القضاء الادارى قوة الأحكام النهائية . وبهذه المثابة تستنفد اللجنة ولايتها باصدار قرارها ، فلا تملك الغاءه أو تعديله . فاذا كانت فعلت ذلك . أو فعلتـه المحكمة الادارية التى حلت محلها ، كان قرار اللجنة أو حكم المحكمة مخالفا للقانون ، لاستنفاذ ولايتها باصدار القرار الأول من جهة ، ولاهدار قـوة الشىء المحكوم فيه نهائيا أن كان قد انقضى ميعاد الطعن بالنسبة الى القرار الأول ولم يطعن فيه ، من جهة أخرى .

(طعن رقم ٦٦ لسنة ١ ق — جلسة ١٩٥٥/١١/٥)

قاعــدة رقــم (١٧٤)

المبـــدا :

قرار اللجنة القضائية فى طلبات المدعى بعدم الاختصاص لا يمنع من

قبول دعواه امام المحكمة الادارية المختصة فى ظل نفاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة — القول بسبق الفصل فى موضوع الدعوى — غير صحيح مادام ان اللجنة القضائية لم يسبق لها التصدى الموضوع بل اقتصر بحثها على مسالة الاختصاص .

ملخص الحكم :

مهما يكن من أمر فى شأن طبيعة طلبات المدعى موضوع التظلم المقدم منه ضد وزارة التربية والتعليم الى اللجنة القضائية الثالثة للوزارة المذكورة والذى سبق ان قضت فيه هذه اللجنة بجلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظره ، وأيا كان تكييف اللجنة لحقيقة هذه الطلبات وهو التكييف الذى انتهى بها الى تقرير عدم اختصاصها بنظر التظلم ، فان الدعوى الراهنة التى اقامها المذكور أمام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم لم تقم على الطعن فى قرار اللجنة القضائية المشار اليه ، بل هى فى الواقع من الأمر دعوى مبتداة للمطالبة بأصل الحق المدعى به استقلالا عن التظلم الذى كان مرفوعا أمام اللجنة القضائية والذى اصدرت اللجنة قرارها فيه بعدم اختصاصها بنظره ، بعد اذ سلم المدعى بقرار عدم الاختصاص هذا ولجأ بناء عليه الى عرض النزاع على المحكمة الادارية مجددا ، اذ لو قصد الى الطعن فى قرار اللجنة القضائية — اصرارا منه على اختصاصها — لرفع دعواه أمام محكمة القضاء الادارى لمناقشة مسألة الاختصاص مع مراعاة الميعاد القانونى المقرر للطعن فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية ولكن حقيقة الأمر انه بعد صدور قرار اللجنة القضائية فى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بعدم اختصاصها بنظر تظلمه وعلمه به فى حينه . اقام دعواه الحالية امام المحكمة الادارية لوزارة التربية والتعليم ، فى ظل نفاذ احكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة بعريضة اودعها سكرتيرية المحكمة فى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، طالبا فيها تسوية حالته بالتطبيق لأحكام كادر العمال ، وهى دعوى مبتدأة منبتة الصلة بتظلمه السابق الى اللجنة القضائية . ولما كان موضوع هذه الدعوى مما يدخل فى اختصاص المحكمة الادارية ، وكانت الدعوى فى ذاتها مقبولة شكلا ، فان حكم المحكمة الادارية المطعون فيه اذ قضى بعدم

جواز نظرها لسابقة الفصل فيها يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه. ويتعين القضاء بالغائه وبجواز نظر الدعوى وباعادتها الى المحكمة الادارية لوزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والارشاد القومى للفصل فيها مادام لم يسبق للجنة القضائية أن تصدت لموضوعها بالفصل فيه ، بل اقتصر بحثها على مسألة الاختصاص منتهيا الى التسلب منه دون التعرض لموضوع المنازعة ، ومن ثم لم يكتسب قرارها قوة الأمر المقضى فى هذا الخصوص .

(طعن رقم ٧٢٠ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/١/٢٧)

الفصــل الثالث

الطعن فى قرارات اللجان القضائية

قاعــدة رقــم (١٧٥)

المبـــدأ :

ميعاد الطعن فى قرارات اللجان القضائية — الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما هو الذى يوجه الى وكيل الوزارة المختص .

ملخص الحــكم :

أن الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن فى مثل الحالة المعروضة (طعن فى قرار صادر من اللجنة القضائية) طبقا لقانون اللجان القضائيــة — على حسب غرض الشارع منــه — هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، فقد نصت المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص باللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ على أن « يرسل رئيس اللجنة صورة التظلم الى وكيل الوزارة المختص فى خلال ثلاثة ايام من وقت تسلمه اياه ويجيب وكيــل الوزارة عنه كتابة فى ميعــاد لا يجاوز خمسة عشر يوما من وقت ابلاغه به .. » ونصت المادة التاسعة منــه على أنه لا يجوز « رفع المنازعات والطلبات المبينة بالمادة الثانية الى محكمة القضاء الادارى لمجلس الدولة الا بطريق الطعن فى هذه القرارات ولكل من الطرفين حق الطعن فى الميعاد المبين فى المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة »، وتنص المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن « ميعاد رفع الدعوى الى المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما تسرى من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به » . وظاهر من مجموع هذه النصوص أن الشـارع اراد ان يحتاط للأمر فيمـــا يتعلق بالتظلمات التى تقدم الى اللجان القضائيــة أو الطعن فى القرارات

التى تصدر منها ، فجعل المرد فى هذا الشأن الى من يمكنه أن يحدد موقف الادارة من التظلم والاجابة عنه ، وكذا من القرار الصادر فيـه من حيث قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، فافصح الشارع فى المادة الخامسة على انه هـو وكيل الوزارة المختص ، فلزم الا يجرى الميعـاد الا من يوم اعـلانه بالقرار .

(طعن رقم ١٢ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٣/٣١)

قاعـدة رقـم (١٧٦)

المبـدأ :

ميعاد الستين يوما — وقفه لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ كيفية حساب الميعاد اذا تخللته مدة الوقف .

ملخص الحـكم :

ان المادة ٢٠ من قانون المرافعات المدنيـة والتجارية تقضى بأنه اذا عين القانون للحضور او لحصول الاجراء ميعادا مقدرا بالايام أو بالشهور او بالسنين فلا يحسب منه يوم التكليف أو التنبيه او حدوث الامر المعتبر فى نظر القانون مجريا للميعاد وينقضى الميعاد بانقضاء اليـوم الاخير منه اذا كان ظرفا يجب أن يحصل فيه الاجراء ، اما اذا كان الميعاد مما يجب انقضاؤه قبل الاجراء فـلا يجوز حصول الاجراء الا بعد انقضـاء اليوم الاخير من الميعاد . فاذا كان الثابت أن قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قد ابـلغ الى الوزارة فى ١٦ من يونية سنة ١٩٥٣ ، وقبل أن ينقضى ميعاد الستين يوما المحددة لنظر الطعن نشر القانون رقم ٣٧٧ لسـنة ١٩٥٣ فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٣ الذى أوقف ميعاد الطعن لمدة سنة تبدأ من ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٣ ، (تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣) ، فان ايداع عريضة الطعن سكرتيرية محكمـة القضـاء الادارى فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٥٤ ، يكون — والحالة هذه — قد تم فى الميعاد القانونى محسوبا على مقتضى الضوابط والقواعد المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من قانـون المرافعات ، وبمراعاة سنة الوقف التى تتخلله .

(طعن رقم ١٠٩٥ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعــدة رقــم (١٧٧)

المبــــــدأ :

انقطاع ميعاد الاستئناف فى الدعاوى الادارية بطلب المســـاعدة القضائيـــة .

ملخص الحــكم :

إن ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — من حيث ما لطلب المساعدة القضائية من أثر قاطع لميعاد رفع دعوى الالغاء ، أو بالأحرى حافظ لـــه ومنسحب لحين صدور القرار فى الطلب سواء بالقبول أو الرفض — يصدق كذلك بالنسبة الى ميعاد رفع الاستئناف للمحكمة ذاتها ، لاتحاد طبيعـــة كل من الميعادين ، من حيث وجوب مباشرة اجراء رفع الدعوى أو الاستئناف قبل انقضائهما ، والأثر القانونى المترتب على مراعاة المدة المحددة فيهمـــا أو تفويتها من حيث قبول الدعوى أو الاستئناف أو ســـقوط الحق فيهما ، وبالتالى امكان طلب الغاء القرار الادارى او الحكم المستأنف أو امتنـــاع ذلك على صاحب الشأن المتخلف .

(طعن رقم ٨٢٥ سنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٥/٢١)

قاعــدة رقــم (١٧٨)

المبــــدأ :

الطعون فى قرارات اللجان القضائية وأحكام المحاكم الادارية قبل العمل بقانون مجلس الدولة الجديد رقم ١٦٥ لســنة ١٩٥٥ — استمرار الاختصاص فى شأنها لمحكمة القضاء الادارى — محل ذلك أن يكون الطعـــن أمامها شاملا النزاع برمته — اقتصار الطعن امام محكمة القضـــاء الادارى على مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع — اختصاص المحكمة الاداريـــة

بنظر الموضوع اذا كانت هى المختصة بنظره ، أو أصبحت مختصة طبقاً لنصوص القانون الجديد .

ملخص الحكم :

ان ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة من أن الطعون فى القرارات والأحكام الصادرة من اللجان القضائية أو المحاكم الادارية قبل العمل بهذا القانون تظل من اختصاص محكمة القضاء الادارى الى أن يتم الفصل فيها ، انما محله أن يكون الطعن المرفوع أمامها يشمل النزاع برمته ونقل اليها موضوع المنازعة الادارية ذاته ، الغاء كان أو غير الغاء ، أما لو كان قرار اللجنة القضائية أو حكم المحكمة الادارية قد اقتصر على الفصل فى مسألة فرعية غير متصلة بالموضوع ، كمسألة الاختصاص ، فان المحكمة الادارية تكون هى المختصة بنظر موضوع المنازعة اذا كانت هى المختصة بنظره أو أصبح ذلك من اختصاصها بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، دون أن يؤثر فى ذلك رفع الطعن أمام محكمة القضاء الادارى المقصور على المسألة الفرعية المتعلقة بالاختصاص .

(طعن رقم ٩٠٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/١/٢٦)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

منازعة فى مرتب او معاش او مكافأة — رفعها أمام اللجنة القضائية التى يجيز قانون انشائها استئناف احكامها أيا كانت قيمة الدعوى — صدور الحكم فيها من المحكمة الادارية التى لا يجيز قانون انشائها استئناف تلك الأحكام اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها — عدم جواز استئناف هذا الحكم اذا كانت قيمة الدعوى لا تجاوز هذا القدر — المادة ٣/٦ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

انه وان كان القرار الذى كان يصدر من اللجنة القضائية — حين قدم التظلم موضوع المنازعة اليها — مما يقبل الطعن وقتذاك أمام محكمة القضاء الادارى أيا كانت قيمة الدعوى وذلك طبقا لقانون انشاء اللجان القضائية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ، الا أنه بعد أن الغيت تلك اللجان وانشئت المحاكم الادارية بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ ، فان الأحكام الصادرة من هذه المحاكم فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت تكون نهائية اذا لم تجاوز قيمة الدعوى مائتين وخمسين جنيها ، أما اذا جاوزت قيمتها هذا النصاب أو كانت مجهولة القيمة ، جاز استئنافها أمام محكمة القضاء الادارى طبقا لنص المادة التاسعة من القانون المشار اليه بما فى ذلك الأحكام الصادرة منها فى الدعاوى التى من هذا القبيل المحالة اليها من اللجان القضائية ، وذلك عملا بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات المدنية والتجارية التى تقضى بعدم سريان القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، وسريانها بالنسبة لما صدر من الأحكام بعد تاريخ العمل بها ، أما الأحكام الصادرة فى التظلمات الخاصة بالطعن فى القرارات الادارية النهائية ، والمحالة اليها من اللجان والتى خولت المحاكم الادرية سلطة الفصل فيها بصفة وقتية بالحكم الانتقالى المنصوص عليه فى المادة ١٣ من قانون انشائها ، على الرغم من انه ليس لها اختصاص فى الالغاء بالنسبة للدعاوى الجديدة ، فان هذه الأحكام تظل قابلة للاستئناف أمام محكمة القضاء الادارى .

(طعن رقم ١٢٦ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٦/٩)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

مصلحة — الدفع بعدم القبول — طلب جامعة القاهرة من محامى ادارة قضايا الحكومة المختص بالطعن فى قرار صادر من اللجنة القضائية — تقرير

هذا المحامى بالطعن نيابة عن وزير المعارف العمومية وليس عن مدير الجامعة المذكورة ــ الدفع بعدم قبول هذا الطعن لانتفاء المصلحة ، فى غير محله .

ملخص الحـكم :

يبين من استقراء أحكام القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٠ باعادة تنظيم جامعة فؤاد الأول (القاهرة) أن المادة ٧ منه تنص على ان وزيـر المعارف هـو الرئيس الأعلى للجامعة بحكم منصبه ويتولى ادارة الجامعـة تحت اشرافه : (١) مدير الجامعة (٢) مجلس الجامعة . وله سلطة التصديق على بعض القرارات الصادرة من مجلس الجامعة (مادة ١٣) وهو الذى يتولى تعيين العمداء بعد اخذ رأى مدير الجامعة (مادة ١٤) .. كما انـه يتولى تعيين الاساتذة وسائر اعضاء هيئة التدريس فى الجامعة بنـاء على طلب مجلس الجامعة بعد اخذ رأى مجلس الكلية المختص أو مجلس المعهد المستقل المختص (م ٠ م) وينبنى على كل ما تقدم ان وزير التربية والتعليم من ذوى الشأن الذين يحق لهم قانونا الطعن فى قرارات اللجان القضائية ، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول لإنتفاء المصلحة فى غير محله ويتعين رفضه فاذا أضيف الى ذلك أن الطاعن اختصم فى تظلمه ابتـداء وزيـر المعارف العمومية بصفته الملحوظة فى ذلك القانون باعتباره الرئيس الأعلى للجامعة والمشرف على ادارتها ولم ينكر الطاعن ذلك واقربه فى اكثر من مناسـبة على التفصيل السابق شرحه فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رد هذا الدفع يكون قد أصاب الحقيقة للأسباب التى قام عليها .

(طعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٥ ق ــ جلسة ١٩٦٤/١/١٢)

قاعـدة رقـم (١٨١)

المبــدأ :

ميعاد الستين يوما ــ وقفة لمدة سنة فى الحالات المنصوص عليهـا بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ ــ الوقف لا يقتصر على قرارات اللجـان القضائية الصادرة قبل العمل بقانون المعادلات الدراسية ، بل يشمل مـا

يصدر بعده من قرارات بالتطبيق لاحكامه استنادا الى ما حل من نصوصه محل قرارات مجلس الوزراء المشار اليها بالمادة الرابعة منه .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ نص فى مادته الرابعة على انه « استثناء من حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ ، يعتبر موقوفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، ميعاد الطعن فى قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد الى قرار مجلس الوزراء المشار اليها فى المادة الرابعة من قانون المعادلات الدراسية سالف الذكر » . واطلاق النص على هذا النحو من التعميم لا يجعل حكمه فى وقف ميعاد الطعن لمدة السنة مقصورا على القرارات الصادرة من اللجان قبل صدور القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، بل يصرفه ايضا الى ما يصدر بعد ذلك من قرارات بالتطبق لهذا القانون متى كان أساس الحق المقضى به مستندا الى ما حل من نصوص القانون المذكور محل قرارات مجلس الوزراء المشار اليها فى المادة الرابعة منه ، وذلك للحكمة التى افصح عنها المشرع فى مذكرته الايضاحية ، وهى افساح الوقت أمام الحكومة لتتخذ اجراءات الطعن لكثرة عدد القضايا ، ولكى تتدبر موقفها من الموظفين اما بتسوية على مقتضى نصوص قانون المعادلات واما بطعن فى القرار أمام المحكمة ، ومن ثم فان وقف سريان ميعاد الطعن يصدق على قرار اللجنة القضائية الصادر لصالح المتظلم ، لاستناد هذا القرار الى نصوص القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ التى حلت محل قرار اول يولية سنة ١٩٥١

(طعن رقم ١٥٣ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

ميعاد الستين يوما — لمدة سنة بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ — قصر الوقف على قرارات اللجان القضائية الصادرة بالاستناد لقرارات مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/١٠/٨ واول يولية و ٢ و ١٩٥١/١٢/٩ .

ملخص الحكم :

أن القانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل لقانون المعادلات الدراسية قد نص فى المادة الرابعة منه على اعتبار ميعاد الطعن فى قرارات اللجان القضائية — استنادا الى قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى ١٩٥٠/١٠/٨ واول يولية و ٢ و ١٩٥١/١٢/٩ — موقوفا لمدة سنة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ومن ثم فاذا ثبت أن قرار اللجنة القضائية المطعون فيه قضى بتسوية حالة المدعى بالتطبيق لقواعد الانصاف الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٤/١/٣٠ ، فلا يجرى عليه حكم الوقف المنصوص عليه بالمادة سالفة الذكر ، بل يخضع لحكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٣ بانشاء وتنظيم لجان قضائية للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة ، ويكون هذا الميعاد ستين يوما من تاريخ تبليغ القرار لذوى الشأن ، كل فيما يخصه .

(طعن رقم ٤٧٨ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٧/٦/٨)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

الطعن فى قرارات اللجان القضائية — الاعلان الذى يبدأ منه ميعاد الطعن هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة بحسبانه من يملك تحديد موقف الادارة من القرار — توجيه الاعلان الى مدير مصلحة — ثبوت ان هذا الاعلان قد انتج الأثر المطلوب من الاعلان للوكيل ، وتحققت فيه حكمته — جريان ميعاد الطعن من اليوم التالى له .

ملخص الحكم :

انه وان كان الاعلان الذى يجرى منه سريان ميعاد الستين يوما المقررة للطعن فى قرارات اللجان القضائية طبقا لقانون اللجان المذكورة هو الذى يعلن الى وكيل الوزارة المختص ، الا أن الحكمة من ذلك أن يصل القرار الى من يمكنه ان يحدد موقف الادارة من القرار الصادر فى التظلم من حيث

قبوله أو الطعن فيه قبل فوات الميعاد ، ومن ثم اذا اتضح ان ابلاغ القرار الى مدير عام مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد انتج الاثر المطلوب من اعـلانه للوكيل ، اذ حددت المصلحة مركزها من قرار اللجنة القضائية فور وصولها اليها ، وبادرت بالكتابة الى ادارة قضايا الحكومة للطعن فى القرار ، وبذلك تحققت الحكمة من الاعلان ، فانه يتعين اعتبار تاريخ ابلاغ القرار الى مصلحة الميكانيكا والكهرباء مجريا لميعاد الستين يوما المقررة للطعن فى قرار اللجنة القضائية سالف الذكر .

(طعن رقم ٧٨٤ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٨/٢/١)

قاعـدة رقـم (١٨٤)

المبـــدا :

تجهيل صحيفة الطعن فى قرار اللجنة القضائية موضـوع الطعن — خلو رد الوزارة من توضيح هذا التجهيل — جزاء ذلك البطلان — حضور ممثل الجهة الادارية فى الدعوى لا يزيل هذا البطلان — تواؤم ذلك مع مـا تنص عليه المواد ١٤ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ و ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٧٩ و ٤٠٥ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

اذا كان الثابت أن بيانات صحيفة الطعن فى قرار اللجنة القضائيـة قد جهلت موضوع الطعن ، سواء من حيث اغفال تحديد القرار المطعـون فيه وتاريخه ، أو من ناحية ترك بيان موضوع التظلم الذى قضى فيه هـذا القرار أو من جهة عدم تعيين فحوى القرار أو المعنى الذى صدر به ، بل أوردت صحيفة الطعن عن قرار اللجنة القضائية بيـانات خاطئـة تضلل الأفهام عن حقيقة مضمون هذا القرار ومنطوقه ، وساقت له أسبابا غـير الأسباب الحقيقية التى بنى عليها ، ثم نسبت اليه تاريخا غير الذى صـدر فيه ، فقد ورد فى صحيفة الدعوى أن قرار اللجنة القضائية موضوع الطعن قد صدر برفض التظلم فى حين انه صدر بعدم اختصاص اللجنة القضائيـة

بالنسبة إلى احد الطلبات ، وبعدم قبول التظلم فيما يتعلق بطلب إلغـــاء قرارات الترقية ، وجاء في صحيفة الطعن ان القرار المطعون فيه قد أصدرته اللجنة القضائية في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ مع انه صدر منها في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ — اذا كان الثابت هو ما تقدم ، فان هذا كله قــد اعان على تجهيل القرار محل الطعن تجهيلا لم يجله جواب الوزارة المدعى عليها عن الدعوى ، فقد خلا ردها من توضيح ما خفى ، وتبين ما جهل من أمر ما جهل من أمر قرار اللجنة القضائية سالف الذكر ، وبعد اذ استبان لمحكمـــة القضاء الادارى وجه التخالف البين بين ما جعل موضوعا للطعن في صحيفته المودعة سكرتيرية محكمة القضاء الادارى في اليوم الأول من اغسطس سنة ١٩٥٤ ، وبين القرار الحقيقي الذى اصـــدرته اللجنة القضائيـــة لوزارة الأشغال في ٢٣ من يونية سنة ١٩٥٣ ، كان حقا عليها أن تورد في أســـباب حكمها المطعون فيه ما لابس بيانات صحيفة الطعن من تجهيل صارخ واغفال واضح للبيانات الجوهرية الواجب استيفاؤها لبيان موضوع الطعن ، وان تنتقل بعد ذلك — كما فعلت بحق — الى تقرير بطلانها ، والى القضـــاء بعدم قبول الطعن لبطلان صحيفته . وهذا الذى انتهى اليه الحكم المطعون فيه يتواءم مع ما فرضته المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٩ لســـــنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة من انه « يجب أن تتضمن العريضة — عـــدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومحال اقامتهم ، موضوع الطلب ، وبيانا للمستندات المؤيدة له . وان تقترن بصـــورة أو ملخص من القرار المطعون فيه .. » ، وما رددته المادة ٢١ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة من انه « يجب أن تتضمن العريضـــة — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم — موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ، ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب .. » ، ومـــا أوضحته المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من ان الاستئناف « يرفع بعريضة تقدم الى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره موقعة من محام مقبول للمرافعة ، وتشتمل — عدا البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المستأنف وتاريخه والأسباب التى بنى عليها الاستئناف وطلبات المستأنف .. واذا لم يحصل الاستئناف على الوجه المتقدم كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه » ،

ثم ما ارسته المادة ٧٩ من هذا القانون من قواعد لبطلان صحيفة افتتاح الدعوى ، والتي فرق بموجبها بين خطأ او نقص تبطل به تلك الصحيفة ، وبين خطأ أو نقص يجوز ان يترتب عليه الحكم ببطلانها ، ولهذا جرى نصها بما يأتى « اذا كان الخطأ او النقص فى بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه ان يجهل بالمحكمة أو بالمدعى أو بالمدعى عليه او بالمدعى به أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة ، فان وقع الخطأ او النقص فيما عدا ذلك من بياناتها جاز الحكم بالبطلان » . وعليه لا يكون شخوص الجهة الادارية فى الدعوى مزيلا لذلك البطلان المطلق ، وخاصة وأن هذه الجهة لم تبد جوابا فى موضوع الطعن فى قرار اللجنة القضائية لما احاط به من تجهيل . هذا الى أن حضورها فى ذاته ليس من شأنه ان يمحو ما شاب صحيفة الطعن من عيوب جوهرية تبطلها على الوجه الذى حسمته المادة ٢٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٣ ق — جلسة ١٩٥٩/١/٣)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

الطعن فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية من طرق الطعن العادية وفى حكم الاستئناف — اساس ذلك — الطعن فى هذه القرارات متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون ان يكون هناك قيد خاص يقيده او تكون ثمة اوجه معينة ينبغى توفرها وان هذا الطعن يرفع الى محكمة اعلا — اثر ذلك — جريان الاصل العام الذى يسرى على الاستئناف على هذا الطعن على نحو ما تنص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات .

ملخص الحكم :

أن الحكم المطعون فيه لم يصدر فى دعوى مبتداة وانما صدر فى طعن فى قرار صادر من لجنة قضائية ومثل هذا الطعن — كما يبين من مطالعة نصوص القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء لجان قضائية

فى الوزارات للنظر فى المنازعات الخاصة بموظفى الدولة — يعتبر من طرق الطعن العادية لانه متاح لكل خصم يتضرر من القرار دون أن يكون هنـــاك لرافعه اعتراض ما على القرار ومصلحة ما فى تعديله أو الغائه . ثم أن مثل هذا الطعن يرفع الى محكمة اعلا ، وبهاتين الخصيصتين يعتبر مثل هـــذا الطعن فى حكم الاســـتئناف فيجرى عليه الاصـــل العام الذى يجرى على الاستئناف على نحو ما تنص عليه المادتان ٤٠٩ ، ٤١١ من قانون المرافعات من كونه ينقل المنازعة الى محكمة القضاء الادارى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور قرار اللجنة القضائية المطعون فيه ، وما يترتب على ذلك من عدم قبول الطلبات الجديدة فى هذه الدرجة الاستئنافية .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعـــدة رقـــم (١٨٦)

المبـــدأ :

عدم جواز ابداء طلبات جديدة امام محكمة القضاء الادارى بمناســـبة الطعن امامها فى قرار اللجنة القضائية — على المحكمة ان تقضى بعدم قبول الطعن ولو من تلقاء نفسها — مثال بالنسبة لطلب تعويض لم يسبق طلبه فى مرحلة التظلم ويختلف موضوعه عن موضوع الطلب الاصلى .

ملخص الحـــكم :

فيما يتعلق بطلب التعويض فانه يعتبر طلبا جديدا بالنسبة الى الدرجة الاستئنافية لان المدعى لم يسبق أن طلبه فى مرحلة التظلم ، ولان موضوعه يختلف عن موضوع الطلب الاصلى ، اذ أن الطلب الاصلى يفترض قابليـــة القرارات الادارية المطعون فيها للالغاء ، كما أن المدعى كان يبتغى به التنفيذ ومن ثم يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله ولو من تلقاء نفسها جريا على الاصل العام الذى رددته المادة ٤٤١ من قانون المرافعات .

(طعن رقم ١٢٧٧ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٧/٥/٢٨)

قاعـــدة رقـــم (١٨٧)

المبـــــدا :

استئناف — صحيفة الاستئناف — العبرة فى صحتها هو بايراد بيـــان موضوعها بيانا لا يوقع من اعلنت اليه فى حيرة جدية — الخطا فى تاريخ الحكم المستانف او فى رقم الدعوى — لا يكون مدعاة للتجهيل بموضوع الاستئناف مادامت البيانات الاخرى التى تضمنتها صحيفته تكفى فى تحديد موضوعه .

ملخص الحـــكم :

أن صحيفة استئناف الحكومة قد اشتملت فى الواقع على بيان مجمل لموضـــوع الحـــكم المستأنف ، وللأسباب التى بنى عليها الاستئناف ، كما اوردت طلبات الحكومة فهـــى لا تجهل بالحكم المستانف ولا بما تنعاه عليه ولابالمستانف ضـــده . ومن المتفق عليه عدم التشـــدد فى مراعاة بيـــانات موضوعها بيانا لا يوقع من اعلنت اليه فى حيرة جدية ، وكفاية البيان الخاص بموضوع الاستئناف كفاية تنتفى بها الجهالة بالطعن أمر تقدره المحكمة ، ولا ريب فى أن مجرد الخطا فى تاريخ الحكم المستانف او فى رقم الدعوى الصادر فيها هـــذا الحكم لا يكون مدعاة للتجهيل بموضـــوع الاستئناف ، مادامت البيانات الاخرى التى تضمنته صحيفته تكفى — بما لا يدع مجالا لاى شك — فى تحديد موضوعه وتعيين الحكم المطعون فيه وعلى ذلك يكون الشـــــق الأول من منطوق الحكم المطعون فيه قد أصاب الصواب فيما قضى به من قبول الاستئناف شكلا .

(طعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤ ق — جلسة ١٩٦٠/٢/١٢)

لغـــة عربيـــة

قاعـــدة رقـــم (١٨٨)

المبـــدأ :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على وجـــوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات واللافتات فى اقليمى الجمهورية العربية المتحدة — سريانه منوط بتوافر شرطين — الاول : صدور المحرر من افراد مقيمين اقامة دائمة بالجمهورية او من هيئات تباشر نشاطها فيها او شركات لها فروع أو توكيلات أو مركز رئيسى بها ، والثانى : أن يكون المحرر معدا للاستعمال داخل الجمهورية — المستندات والمكاتبـــات والمحررات المتبادلة بين شركات البواخر والطائرات الاجنبية وبين فروعها او توكيلاتها بالجمهورية وتلك الخاصة بالاعمال التجارية والملاحية مع الخارج — عدم خضوعهـــا لحكم المادة الاولى السالف الذكر الا اذا كان مضمونها مما يدون فى ســـجلات أو دفاتر او محاضر يكون لمندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها .

ملخص الفتـــوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على انه « يجب أن يحرر باللغة العربية ما يأتى :

(١) المكاتبات والعطاءات وغيرها من المحررات والوثائق التى تلحق بها والتى تقدم الى الحكومة والهيئـــات العامة . واذا كانت هـــذه الوثائق محررة بلغة أجنبية وجب أن ترفق بها ترجمتها باللغة العربية .

(٢) السجلات والدفاتر والمحاضر وغيرها من المحررات التى يكون لمندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش او الاطلاع عليها :

بمقتضى القــوانين أو اللوائــح أو عقــود الامتيــاز أو الاحتكار أو التراخيص .

(٣) العقــود والايصالات والمكاتبات المتبــادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات او بينها وبين الافراد . ويجوز أن ترفق بها ترجمتها بلغــة اجنبيــة .

(٤) اللافتات التى تضعها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محالها ، على أن ذلك لا يمنع من كتابة هذه اللافتات بلغــــة اجنبية الى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجمــا وابرز مكانا منهــا » .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه تعليلا لاستعمال اللغة العربية فى كتابة المحررات — ان هذه اللغــــة « مظهر من مظاهر سيادة الدولة ، وهى لغة الدولة الرسمية ، وليس خافيا أن ازدهارها رهين بما تكفله لها الدولة من ضروب الحماية حتى لا تطغى عليها اللغات الاجنبية التى الف الناس والهيئات استعمالها فى المعاملات ، وكذلك حرصت الدول التى تحررت من السيطرة الاجنبية على حمــــاية لغتها بتقديمها على اللغات الاجنبية حتى لا تتوارى اللغة القومية لهــــذه الدول خلف اللغات الاجنبية . ولازالت اللغــة القومية تتصــدر غيرها من اللغات فى كل دولة ادركت ما للغة القومية من اثر فى توجيه الشــعوب .

وكان حريا باللغة العربية — وقد تخلصت البلاد من كل ربقة أجنبية — ان تأخذ مكانتها كلغة قومية بأن تقع فى مرتبة الصدارة من اللغات الاجنبية .

ولمــا كان الاتجاه هو الى تعميم الكتابة باللغة العربية باعتبــــارها مظهرا من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، فقد أعد مشروع القــــانون المــــرافق » .

ويستفاد من ذلك ان الغرض الذى تغياه المشرع من ايجاب تحــرير المحررات المشار اليها باللغة العربية هو تعميم استعمال هذه اللغة التى عملا على نشرها وحماية لها وتقديما لها على « اللغات الاجنبية التى ألف

الناس والهيئات استعمالها فى المحررات » إعتبارا بأنها لغة الدولة الرسمية ، ومظهرا من مظاهر القومية وسمة من سماتها ، وان استعمال هذه اللغـة مظهر من ظاهر سيادة الدولة على اقليمهـا .

ولمـا كان الاصل ان الدولة لا تباشر مظاهر سيادتها الا فى حـدود اقليمها فلا تجاوز القوانين التى تصدرها هذه الحدود ، وبعبارة أخرى فان هذه القوانين — ومن بينها القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليـه — يجب أن تطبق تطبيقا اقليميا على جميـع الموجودين على ارض الدولة سواء كانوا وطنيين أو اجانب دون مجاوزة حدود الاقليم الى خارجه .

ويخلص مما تقدم أن المشرع يشترط لسريان حكم المـادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على المحررات التى عددتها هذه المادة توافر شرطـين :

الأول : أن تصدر هذه المحررات من افراد مقيمين اقامة دائمـة بالجمهورية العربية المتحدة او من هيئات سواء كانت جمعيات أو مؤسسات عامة تباشر نشاطها فيها أو شركات لها فروعها أو توكيلات أو مركز رئيسى بهـا .

الثانى : ان تكون هذه المحررات معدة للاستعمال داخل الجمهـورية العربيـة المتحـدة .

وبتطبيق هذه القاعدة على المحررات المختلفة يبين أن المشرع لا يوجب تحرير المحررات الآتية باللغة العربية :

(١) المحررات التى تصدر من اشخاص لا يقيمون اقامة دائمـة بالجمهورية العربية المتحدة كالمقيمين بالخارج ، ومثلهم من يقيمون بالجمهورية العربية اقامة عارضة كالسياح مثلا ، فلا يتعين تحرير محرراتهم باللغـة العربيـة .

(٢) المحررات التى تصدر من الجمعيات أو الهيئات أو المنشـآت او الشركات الاجنبية التى ليس لها مركز رئيسى بالجمهورية وليس لهـا فروع أو توكيـلات فيهـا .

وهنا يتعين التفرقة — اذا كان لهذه الهيئات مركز رئيسى بالجمهورية أو فروع أو توكيلات بها — بين المحررات المتبادلة بينها وبين فروعهـا وتوكيلاتها وبين المحررات المتبادلة بين هذه الفروع أو التوكيلات أو المراكز الرئيسية الموجودة بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصالحها والهيئات والشركات والافراد المقيمين بالجمهورية .

فالمحررات الاولى — لا تجب كتابتها باللغة العربية لعدم توافر الشرطين المشار اليهما فى شأنها ، فهى أما أن تصدر من الشركة أو الهيئة فى الخارج الى فرعها أو توكيلها فى الجمهورية فيتخلف الشرط الاول وهو الوجود فى الجمهورية . أو تصدر من الفرع أو التوكيل الموجود فى الجمهورية الى الشركة أو الهيئة فى الخارج فيكون المحرر غير معد للاستعمال فى الجمهورية العربية ويتخلف الشرط الثانى .

على أنه يجب أن يلاحظ أنه اذا كان مضمون هذه المحررات مما يدون فى السجلات والدفاتر التى تلتزم هذه الفروع أو التوكيلات بالجمهورية بامساكها والتى يكون لمندوبى الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح أو عقود الامتياز أو الاحتكار أو التراخيص ، فانه يجب فى هذه الحالة تدوين البيانات التى تضمنتها هذه المحررات باللغة العربية اعمالا للبند (٢) من المادة الاولى من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

اما المحررات من النوع الثانى وهى المحررات المتبادلة بين هذه الفروع والتوكيلات ووزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات والجمعيات الموجودة بالجمهورية أو الافراد المقيمين بها — فيجب كتابتها باللغة العربية اذ قد توافر فى شأنها الشرطان سالفا الذكر ، فهى صادرة من هيئات موجودة بالجمهورية ، ومعدة للاستعمال بها .

(٣) المحررات والرسائل والوثائق التى تصدر من الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة واليونسكو ومحكمة العدل الدولية ، وذلك استنادا الى انها وان كانت قد تستعمل فى الجمهورية الا انها صادرة من هيئة موجودة بالخارج .

(٤) المحررات التي توجه الى الخارج من افراد مقيمين بالجمهورية أو شركات أو هيئات أو جمعيات موجودة بها ومثالها اوامر فتح الاعتماد الموجهة من بنك في الجمهورية الى آخر بالخارج أو من فرع هذا البنك في الجمهورية اليه بالخارج على التفصيل السابق بيسانه .

وعلى ذلك فانه بالنسبة الى المستندات والوثائق والمحررات المذكورة عاليها اما أن تكون مستندات ومكاتبات ومحررات متبادلة بين شركات البواخر والطائرات الاجنبية وبين فروعها أو توكيلاتها بالجمهورية ، واما أن تكون هذه المستندات والمكاتبات والمحررات خاصة بالاعمال التجارية والملاحية مع الخارج . وفي كلتا الحالتين لا يتعين تحريرها باللغة العربية لعدم توافر الشرطين : فهي اما أن تصدر من الشركات في الخارج الى بواخرها أو طائراتها أو توكيلاتها بالجمهورية فيتخلف الشرط الاول وهو الوجود في الجمهورية ، واما أن تصدر من هذه البواخر أو الطائرات أو الفروع أو التوكيلات الى الشركات في الخارج فيتخلف الشرط الثاني اذ انها لا تكون في هذه الحالة معدة للاستعمال بالجمهورية .

وكذلك الحكم بالنسبة الى المستندات والمكاتبات والمحررات الخاصة بالاعمال التجارية والملاحية مع الخارج ، اذ انها اما أن تصدر من هيئات أو افراد موجودين بالجمهورية وتعد للاستعمال في الخارج ، واما أن تكون صادرة من الخارج الى تلك الهيئات أو الافراد .

على انه يلاحظ — كما سبق البيان — انه اذا كان مضمون هذه المحررات أو المكاتبات أو المستندات جميعها مما يدون في سجلات أو دفاتر أو محاضر يكون لمندوبي الحكومة والهيئات العامة حق التفتيش أو الاطلاع عليها ، فانه يجب أن يكون تدوينها باللغة العربية .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — في ١٩٥٩/٧/٢٠)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

نص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على استثناء

الهيئات والمنشآت التى لا يكون مركزها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع او توكيل فيها — شمول تعبير « توكيل » وكلاء التوزيع والبيع — مدى التزام التوكيل بالجمهورية العربية المتحدة باستعمال اللغة العربية فى المحررات .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بوجوب استعمال اللغة العربية فى المكاتبات والاعلانات على ان « يستثنى من حكم الفقرات الثلاث الاولى من المادة السابقة الهيئات الدبلوماسية الاجنبية والهيئات الدولية وكذلك الافراد الذين لا يقيمون فى الجمهورية العربية المتحدة والهيئات والمنشآت التى لا يكون مركزها الرئيسى فى الجمهورية العربية المتحدة ولا يكون لها فرع او توكيل فيها » .

ويبين من هذه المادة ان سبب استثناء الهيئات الدولية والافرد المقيمين بالخارج والهيئات والمنشآت المشار اليها هو الوجود بالخارج وعدم الاقامة الدائمة بالجمهورية ، فالمشرع فى تقريره هذا الاستثناء انما يستهدى بالمعيار سالف الذكر ، ومن ثم يكون لفظ « التوكيل » الوارد فى المادة المذكورة شاملا وكلاء التوزيع والبيع الذين يوجدون فى الجمهورية وينوبون عن هيئات او منشآت او شركات موجودة بالخارج ، ففى هذه الحالة تعتبر تلك الهيئات والمنشآت والشركات موجودة بالجمهورية ، ومن ثم فلا محل لاستثنائها وتلزم بكتابة محرراتها باللغة العربية .

على انه يجب التفرقة فى اعمال هذا الالتزام بين المحررات المتبادلة بين الشركة او الهيئة بالخارج وفروعها او توكيلها بالجمهورية وهى التى لا يجب تحريرها باللغة العربية ، وبين المكاتبات والمحررات المتبادلة بين الفرع والتوكيل بالجمهورية ووزارات الحكومة ومصالحها والهيئات الموجودة فيها وهى التى يقتصر الالتزام عليها ويجب كتابتها باللغة العربية ، ذلك أن الشركة او الهيئة تعتبر موجودة داخل الجمهورية فيما يتعلق فقط بمكاتبات فرعها او توكيلها ، ففى هذه الحالة يتوافر الشرطان

المذكوران فالفرع أو التوكيل موجود بالجمهورية والمحرر أو المكاتبة تكون معدة للاستعمال بالجمهورية .

وغنى عن البيان أن التزام الشركة أو الهيئة بكتابة محرراتها الصادر من فرعها أو توكيلها بالجمهورية باللغة العربية مناطة أن تكون هذه المحررات متعلقة بالأمور التى تدخل فى اختصاص الفرع أو التوكيل بوصفه نائبا أو ممثلا للشركة ، اذ انها فى غير هذه الأمور لا تعتبر موجودة بالجمهورية ، ومن ثم فلا تحرر باللغة العربية .

وحاصل ما تقدم أن الفظ « التوكيل » الوارد فى المادة الثانية من القانون يشمل وكلاء التوزيع والبيع فى كل ما يتعلق بأعمال الشركة فى الجمهورية الخاصة بالتوزيع والبيع ومن ثم تلتزم بكتابة جميع محرراتها الصادرة من هؤلاء الوكلاء باللغة العربية ، وذلك بغض النظر عن تمتع أو عدم تمتع التوكيل بشخصية قانونية مستقلة عن شخصية الشركة .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — فى ١٩٥٩/٧/٢٠)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

البطاقات التى تلصق على البضائع المستوردة — الالتزام بتحريرها باللغة العربية وفقا لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ — وجوب تضمنها البيانات التجارية التى لها دخل فى تقدير قيمتها — عدم اشتراط القانون حجما معينا للكتابة التى تتضمنها هذه البطاقات — الاعلانات والبينات الخاصة بترويج البضائع المشار اليها — لا يلزم تحريرها باللغة العربية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ على أن « تكتب باللغة العربية البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة يتم انتاجها

بالجمهورية العربية المتحدة ، أما المنتجات والبضائع التى تستورد من الخارج فتلصق عليها بطاقة باللغة العربية ، تتضمن تحديد البيانات التجارية التى لها دخل فى تقدير قيمتها ، ويصدر بتحديد هذه البيانات قرار من وزير الاقتصاد والتجارة » .

وظاهر من هذا النص أن المشرع لم يشترط فى شأن البضائع المستوردة من الخارج الا شرطا واحدا ، وهو لصق بطاقة باللغة العربية عليها تتضمن البيانات التجارية التى لها دخل فى تقدير قيمتها والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ، وذلك حتى يتسنى تقدير الرسوم الجمركية التى تفرض عليها وغير ذلك من الرسوم والضرائب التى تفرض على أساس قيمة البضاعة .

فلا يشترط القانون حجما معينا للكتابة التى تتضمنها هذه البطاقة ذلك أن الشرط الخاص بحجم الكتابة العربية وظهورها ليس خاصا بهذه البطاقات ، وانما هو شرط استلزمه القانون فى المادة الثالثة بالنسبة الى العلامات التجارية التى تكون مكتوبة بلغة أجنبية . ومن ثم فلا يسرى القانون على البيانات الخاصة بالعناصر وارشادات الاستعمال أو بأى بيان آخر يظهر على وعاء المنتجات المستوردة للتداول داخل الجمهورية خلاف البيانات التى لها دخل فى تقدير قيمتها ويصدر بها قرار من وزير الاقتصاد والتجارة ، على أنها اذا كتبت باللغة العربية بجوار اللغة الأجنبية فلا يتعين أن تكون بحجم أكبر وأبرز مكانا من اللغة الأجنبية .

أما الاعلانات والبيانات الخاصة بترويج البضائع التى توزع فى الجمهورية فان القانون لم يعرض لها مادامت بعيدة عن المحررات أو المكاتبات أو المجلات أو الدفاتر بالمعنى الوارد فى المادة الاولى منه ، ومثلها مثل غيرها من المطبوعات المعدة للتداول بين الجمهور كالصحف والمجلات والكتب فيجوز أن تكون بلغة أجنبية ولا يتعين تحريرها باللغة العربية .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — فى ١٩٥٩/٧/٢٠)

قاعــدة رقــم (١٩١)

المبــــدأ :

اللغة العربية — بيع الادوية واستيرادها — وجوب التفرقة بينهما في تطبيق احكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتــوى :

في تطبيق احكام القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن وجــــوب استعمال اللغة العربية في المكاتبات واللافتات يجب التفرقة بين بيــــع الادوية واستيرادها ، فبيعها يخضع للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة دون القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ ، ذلك أن هــذا القانون لم يعرض لموضــوع بيع الأدوية .

أما فيما يتعلق باستيراد تلك الادوية فانه يخضع لكلا القانونين ، أى انه فضلا عما اشترطه القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في المادة ٦٥ منـــه يخضع استيراد الأدوية — باعتبارها منتجات مستوردة من الخارج — لحكم المادة ٤ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٨ التى تقدم ذكرها من حيث وجوب لصق بطاقة عليها باللغة العربية تتضمن البيانات التجارية التي لها دخل في تقدير قيمتها والتى يصدر بتحديدها قرار من وزير الاقتصاد والتجـــارة على التفصيل السالف ذكـــره .

(فتوى رقم ٤/٢/٥٨ — في ١٩٥٩/٧/٢٠) .

مـأذون

قاعـــدة رقـــم (١٩٢)

المبـــدا :

لائحة المأذونين الصادرة في ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ — مهمة لجنـة المأذونين مهمة تحضيرية لوزير العدل بالنسبة لتعيين المأذونين — ترشيح اللجنة لا يعتبر قرارا اداريا — اعادة الأوراق الى لجنة المأذونين لاعـادة السير في الاجراءات وفي الترشيح لا يعتبر امتناعا عن التصديق — القـرار الاداري هو القرار الايجابي الذي يصدر من وزير العدل بالتعيين .

ملخص الحـكم :

أن مهمة لجنة المأذونين لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر في ترشيح من يستحق التعيين في وظيفة المأذون بمراعاة استيفاء الاجراءات وتوافر الشروط وتحقق وجهـة الأفضلية — حسبما نصت عليه لائحة المأذونين بقرار من وزير العدل في ١٠ من يناير سنة ١٩٥٥ بمقتضى التفويض المرخص له فيه قانونا بالمادة ٣٨١ من المرسوم بقـــانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها التي تضمنت ضمن ما تضمنته النص على أن الوزير يضـــع « لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم وعددهـم وجميع ما يتعلق بهـم » .

وقد نصت المادة الثانية من تلك اللائحة على أن تشكل في كل محكمة ابتدائية شرعية لجنة من رئيس المحكمة أو نائبه ومن قاضيين من قضاتها تندبهما الجمعية العمومية كل سنة ، واذا غاب أحد القاضيين ندب الرئيس من يقوم مقامه — وتختص هذه اللجنة بالنظر في المسائل الآتية :

(أ) تقسيم المأذونيات (ب) ضم أعمال مأذونية الى أخرى (جـ) امتحان المرشحين للمأذونية (د) تعيين المأذونين ونقلهم وقبول استقالتهم (هـ) تأديب المأذونين . ونصت المادة الاولى على كيفية انشاء المأذونيات ، ونصت المادة الثالثة وما بعدها على الشروط العامة الواجب توافرها فيمن يعين مأذونا والاجراءات الواجب استيفاؤها فى ترشيحه واوجه الافضلية عند التزاحم فيما بين المرشحين ، وكيفية امتحانهم عند اللزوم الى غير ذلك من الشروط والاجراءات والافضليات الواجب على اللجنة مراعاتها . كما نصت اللائحة فيما نصت عليه على كيفية تأديب المأذونين والعقوبات التأديبية التى يجوز توقيعها عليهم والسلطة التي توقعها .

ومن ذلك يبين أن طبيعة قرار لجنة المأذونين — وما اذا كانت سلطتها فى اصداره قطعية أو لا تعدو أن تكون تحضيرية تختلف فى التكييف القانوني بحسب الاحوال . فقد تكون لها هذه السلطة أو تلك على حسب ما قصدته نصوص اللائحة : فعمل اللجنة فى تقسيم المأذونيات وضم أعمال مأذونية الى أخرى لا يعدو إن يكون عملا تحضيريا للوزير ، وكذلك عملها بالنسبة لتعيين المأذونين ونقلهم ، فظاهر من نصوص اللائحة أن مهمتها فى هذا الشأن لا تعدو أن تكون مهمة تحضيرية لوزير العدل تقف عند حد النظر فى ترشيح من يستحق التعيين قانونا ، وأن قرارها الذى تتوج به عملها فى هذا الشأن ليس هو القرار الادارى فى تعيين المأذون بالمعنى المقصود من القرار الادارى بخصائصه المعلومة وبخاصة أنه يعتبر ذا صفة تنفيذية فى هذا التعيين ، وانما القرار الادارى فى هذا التعيين هو القرار الصادر من وزير العدل ، والى ان يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية ، على عكس تأديب المأذونين فقد نظمته اللائحة تنظيما فى المواد ٤٣ وما بعدها بمقتضاه جعلت لرئيس المحكمة سلطة الانذار ، فاذا رأى ما وقع منه يستحق عقوبة اشد أحال الامر الى اللجنة التى لها أن توقع عليه عقوبة اشد كالوقف عن العمل والعزل . ونصت المادة ٤٦ على أن القرارات الصادرة بغير العزل نهائية ، أما قرارات العزل فتعرض على وزير العدل للتصديق عليها ، وله أن يعدلها او يلغيها مما يدل على أن سلطة رئيس المحكمة وسلطة اللجنة فيما يملكه كل منهما سلطة قطعية لا تعقيب لوزير العدل عليها فيما عدا حالة العزل فله أن يستأنف النظر فى قرار العزل بالتصديق او الالغاء حسبما يراه .

ويبين من المقابلة بين تلك الحالات المشار اليها أن سلطة اللجنة قد تختلف فى طبيعتها بحسب الاحوال وان مهمتها فى التعيين تقف فى واقـــع الامر عند حد التحضير ، فالترشيح لوزير العدل ، وان قراره هـــو الذى ينشىء المركز القانونى الخاص بالتعيين فى هـــذه الوظيفـــة ، فاذا بان من الأوراق أن الوزارة أعادت أوراق الترشيح للجنة المأذونين لاعادة الســـير فى الاجراءات وفى الترشيح لانها لاحظت أن مرشحها لا يحمل مؤهلا وان ثمت من المؤهلين من يطلب التعيين فى هذه الوظيفة — فلا يعدو أن يكون ذلك استمرارا للســـير فى عملية الترشيح كـــى يتــم على أساس الاستيعاب والشمول طبقا للقانون ، ولا يعتبر ترشيح اللجنة كما سلف القول قرارا اداريا ، وأن اعادة الأوراق بواسطة الوزارة لا يعتبر امتناعا عن التصديق بل الصحيح هو أنه لمـــا يصدر القرار الادارى بعد وهو القرار الايجـــابى الذى يصدر من وزير العدل بالتعيين .

(طعن رقم ٣ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٥٩/١١/٧)

قاعـــدة رقـــم (١٩٣)

المبـــــدأ :

قيام تعيين المأذون اساسا على رغبة اهالى الجهة عن طريق الانتخاب ولو كان احد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل المنصوص عليـــه باللائحة دون سائرهم .

ملخص الحـــكم :

يؤخذ من نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠ من لائحـــــة المأذونين الصادرة فى ٧ من فبراير سنة ١٩١٥ أن تعيين المأذون يقوم أساسا على رغبة أهالى الجهة المراد التعيين فيها بحسب نتيجة الانتخاب بـــين المرشحين لهذه الوظيفة ، سواء أكان المرشح من ذوى المؤهلات أم من غير الحاصلين عليها والذين أدوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة التاســـعة من اللائحة ، ولا يغنى عن وجوب تعرف رغبة الأهالى بطريق الانتخـــاب أن يكون أحد المرشحين هو وحده الحاصل على المؤهل دون ســـائرهم ،

اذ النصوص المشار اليها قاطعة فى الدلالة على أن انتخاب الأفلاق هو الأساس للتعيين فى هذه الوظيفة » .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨) .

قاعدة رقم (١٩٤)

المبـــدأ :

كيفية اجراء الانتخاب — عند تزاحم حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا يحملونه — اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة لا على دفعتين .

ملخص الحـكم :

درجت وزارة العدل — فيما يتعلق بانتخاب المأذونين اذا ما تزاحم حملة المؤهل مع غيرهم ممن لا يحملونه وادوا الامتحان المنصوص عليه فى المادة التاسعة من اللائحة — على اجراء الانتخاب بين جميع المرشحين مرة واحدة ، وهذا ما يؤخذ أيضا من منشورها رقم ٥ لسنة ١٩٥١ والكتاب الدورى رقم ٤٧ الصادر فى ٣٠ من يولية سنة ١٩٣٤ واستقرت على ذلك فى التطبيق ، ولم تأخذ بفكرة اجراء الانتخاب على مرتين أولاهما بين ذوى المؤهلات فان لم يفز احد منهم فيه اجرى مرة أخرى بينهم جميعا ، وهذا الذى درجت عليه الوزارة هو الفهم السليم الذى يتفق مع روح لائحة المأذونين ومراميها ويتسق مع حسن سير المرافق العام ، اذ يجب عند فهم مراد اللائحة تنزيهها عن العبث وتكرار الاجراءات بدون مقتض وحمل هذا المراد على السنن الذى يتفق وحسن سير المرافق العامة على نمط يتوافر فيه السرعة والتبسيط ، حتى لا يتعطل سير تلك المرافق بضياع الوقت عبثا وتكرار اجراءات لا داعى لها . ومن ثم فان المادة الرابعة من اللائحة اذ نصت على أنه « اذا لم يوجد فى جهة من يكون حائزا لاحدى الشهادات المتقدمة جاز انتخاب غيره ممن لا يكون حائزا للشهادة . . » واذ وردت بعد النصوص التى تقرر وجوب الانتخاب وتنظيمه فانها تقرر مبدأ تفضيل من يحمل مؤهلا على غيره عند التساوى فى نتيجة الانتخاب بعد اجرائه بينهم جميعا ، اذ يجب عندئذ على السلطة الادارية المختصة قبل

اصدار قرارها بالتعيين أن تنتخب — اى تختار على وجه التفضيل — صاحب المؤهل على غيره ، وهذا هو المقصود من تلك المادة وهو بلا شك يتفق مع روح اللائحة فى ضوء المصلحة العامة .

(طعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/١٢/٨)

القاعدة رقم (١٩٥)

المبدا :

اعتبار المأذون موظفا — عدم تقاضيه مرتبا او اجرا من ميزانية الوزارة — عدم استحقاقه ضم مدة خدمته فى المأذونية كاملة — امكان ضم نصف مدة الخدمة ان توافرت بقية الشروط التى تنص عليها قرارات مجلس الوزراء فى شأن ضم مدد الخدمة السابقة .

ملخص الحكم :

أنه ولئن كان المأذون موظفا عموميا يتبع وزارة العدل ويخضع لرقابتها وتوجيهها وللنظم الخاصة بوظيفته ، الا انه لا يتقاضى مرتبا او اجرا من ميزانيتها ، وبهذه المثابة لا يستحق ضم مدة خدمته فى المأذونية كاملة الى مدة خدمته اللاحقة بالتطبيق لقرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن ضم مدة الخدمة السابقة . ولكن قرارات مجلس الوزراء المشار اليها نصت على ضم نصف مدة الخدمة فى الهيئات والمؤسسات والجمعيات المنصوص عليها فى تلك القرارات ، مع انها ليست هيئات حكومية او شبيهة بالحكومية ، وذلك متى توافر شرط الاتحاد فى طبيعة العمل وسائر الشروط الاخرى . وطبيعى ان الموظف العمومى — الذى يعمل فى وزارة او مصلحة ويخضع لنظمها ولرقابتها وتوجيهها ، ولكنه لا يتقاضى مرتبا او اجرا من ربط ميزانيتها مما يمتنع معه ضم هذه المدة كاملة لخدمته اللاحقة — لا يمكن ، بحكم اللزوم وعلى هدى روح قرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر ، أن يكون أسوأ حالا من موظفى الهيئات والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية او الشبيهة بالحكومية ، بل يستحق ان تضم له نصف مدة خدمته السابقة الى خدمته اللاحقة متى اتحدت طبيعة العمل وتوافرت سائر الشروط الاخرى .

(طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٢ ق — جلسة ١٩٥٦/٢/٥)

قاعــدة رقــم (١٩٦)

المبـــــدا :

اتفاق عمل المأذون فى طبيعته مع عمل الكاتب .

ملخص الحــكم :

ان عمل المأذون هو توثيق عقود الزواج والطلاق ، وهو عمل كتابى دقيق ذو مسئولية ، بل يجمع الى ذلك جانبا فنيا من الناحية الفقهيـــــة . وليس من شك انه فى جانبه الكتابى بـــل وعلى الحد الأدنى منه يتفــق فى طبيعته مع العمل الذى يقوم به الكاتب من الدرجة التاسعة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٢ ق ـ جلسة ١٩٥٦/٢/١٥)

قاعــدة رقــم (١٩٧)

المبـــــدا :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ـــ عـــدم جواز الجمع بين وظيفــة المأذونية وبين اعمال التــدريس والاذان والامامة .

ملخص الفتــوى :

أن المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تنص على انـــه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى اكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة او فى الشركات والجمعيات ، أو المنشآت الاخرى » ويستفاد من هذا النص ان المشرع وقد عبر بكلمة « يعين » فانه يكون قـــد قصد الى معنى آخر من مجرد اسناد الوظيفة الى الشخص فليس كل من تسند اليه وظيفة يعتبر أنه معين فيها ، ذلك أن التعيين يفترض فى الشخص المعين دوام خدمته للجهة التى تتدم العمل وهذا هو الاصل المفروض فى التعيين ، أن تكون خدمته أو نشاطه خالصا للجهة التى يعمل فيها فـــاذا

ما اسندت الوظيفة الى شخص على غير مقتضى هذا الاصل المقرر فـــان اسناد الوظيفة في هذه الحالة لا يعتبر تعيينا وانما هو شغل للوظيفـــة وفرق بين مجرد شغل الوظيفة والتعيين فيها .

على انه لا نكتفى لانطباق الحصر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على الشخص ان يكون معينا بالمعنى المتقدم فى احدى الجهـــات التى تقدم العمل بل لابد أن يعتبر العمل الذى يقوم به وظيفة فى نص هـــذا القانون وقد انتهت الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أن الوظيفـــة فى مفهوم ذلك القانون هى وعاء لخدمة دائمة مستقرة فى جهة من الجهـــات التى وردت فى النص فى نظير مقابل . واذن فالعبرة فى الوظيفة هى بالخدمة ذاتها لا بالشخص الذى يقوم بالخدمة وطالما كانت الخدمة أو العمل موقوتا بطبيعته فلا يمكن اعتباره وظيفة فى المعنى الذى قصد اليه النص ، كما أن العبرة باستقرارها هى باستقرار الوظيفة فى كيان الجهة التى تقدم الخدمة استقرارا يؤكد لزومها للجهـــة كعنصر من عناصر تحقيـــق الغرض الذى تستهدفه وتسعى اليه أما عن المقابل فلا يشترط أن يكون مبلغا من النقود بل قد يكون ميزة عينيه أو حتى ادبية . ومن ثم وفى ضوء هذا النظر تـــكون اعمال التدريس والآذان والأمامة وظائف فى مفهوم القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هذا فضلا عما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا من اعتبار مؤذنى مساجد وزارة الأوقاف من الموظفين معينيين بها فذلك اعتبار وظيفة المأذونية من الوظائف العامة مما ينبنى عليه سريان الحصر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على المأذون الذى يجمع بين عمل المأذونيـــة وعمله مدرس وامام أو مؤذن فى نظير مقابل أيا كان هذا المقابل . ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٤٧ من لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل فى ٤ من ينـــاير سنة ١٩٥٥ باســـتثناء المأذونين الذين يجمعون وقت صدور ذلك القرار بين وظيفة المأذونية ووظائف التـــدريس أو الامامة والاذان بالمساجد من حظر الجمع المنصوص عليه فى المادة ١٢ من ذات اللائحة ، وما نص عليه الكتاب الدورى الصادر من وزير العدل فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ باستثناء المأذونين الذين كانوا يجمعون وقد صـــدور اللائحة بين وظيفة المأذونين وبين وظيفة المأذونية وحرفة الامامة أو قراءة القرآن الكريم أو البخارى من الحصر الوارد فى المادة ١٣ من اللائحـــة المشـــار اليها ، ذلك أن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ هـــو فى واقع الأمر

قانون خاص بمعنى او بعبارة وردت لكل شخص معين فى اكثر من وظيفة بصفة خاصة قصرت التعيين على وظيفة واحدة سواء الآن هذا الشخص يخضع لنظام قانونى يسمح له بالجمع أم لا يسمح . كما لا يغير من هذا النظر القول بأن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى على الفئات التى تخضع لنظام قانونى معين لمجرد أن المشرع لم يذكرها صراحة فى النص لان مؤدى هذا القول يقتضى من المشرع ان يعدد كل هذه الفئات الواحدة تلو الاخرى وهو ما تاباه الصياغة القانونيـــة .

وأخيرا فإن القول بعدم سريان أحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ على كل طائفة يسمح نظامها القانونى لاعضائها بالجمع بين أكثر من وظيفة يؤدى الى اهدار الحكمة التى تصدر من أجلها هذا القانون الا وهى افساح مجال العمل أمام المواطنين وتهيئة فرص العمل امامهم فلا يستأثر شـــخص واحد بعدد من الوظائف فى ذات الوقت الذى لا يجد شخص آخر عملا .

(فتوى رقم ٦٥٨ — فى ١٤/١٠/١٩٦٢) .

قاعـــدة رقـــم (١٩٨)

المبـــدأ :

قاعدة حظر الجمع بين وظيفتين وفقا للقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ — الجمع بين وظيفة المأذونية وبين حرفة القبانة العمومية او قراءة القـــرآن الكريم او البخارى — يجوز بشرط ان يقوم الشخص بمباشرة هذه الحرفة او المهارة لحسابه الخاص .

ملخص الفتـــوى :

انه عن حرفتى القبانة وقراءة القرآن الكريم او البخارى ، فـــــانه نظرا الى ان الشخص قد يباشر احدى هذه الحرف لحسابه الخاص دون أن يكون معينا فى جهة ما ومن ثم يعتبر فى خصوص قيامه بهذه الحرفة على هذا الوجه بمثابة رب عمل لا يسرى فى شأنه الحظر الوارد فى القـــانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ ، لهذا فانه يكون من المتعين النظر فى كل حالة على حـــدة .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى انه من الجمع بين وظيفة المأذونية وبين حرفة القبانة العمومية او قراءة القرآن الكريم أو البخارى فانه كلما كان الشخص يقوم بأحدى هذه الحرف لحسابه الخاص فان الحظر الوارد فى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ لا يسرى فى شأنه ومن ثم يجوز له الجمع بين وظيفة المأذون وبين أحدى هذه الحرف او اكثر .

(فتوى رقم ٦٥٨ — فى ١٩٦٢/١٠/١٤) .

قاعــدة رقـم (١٩٩)

المبــدأ :

حظر القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تعيين اى شخص فى اكثــر من وظيفة واحدة — الجمع بين المأذونية والتدريس يعتبر جمعا بين وظيفتين فى حكم هذا القانون — تحديد مهلة شهر لمن يسرى عليه القانون للاختيار بــين الوظيفتين — فوات المهلة دون اختيار يوجب الاحتفاظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

ملخص الفتــوى :

ان المادة الاولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ تحظر أن يعــين اى شخص فى اكثر من وظيفـــة واحدة سواء فى الحكومة او فى المؤسسات العامة او فى الشركات او الجمعيات او المنشآت الاخرى ، ولما كانت وظيفة المأذون تعتبر وظيفة عامة — وفقا لما استقر عليه رأى المحكمة الاداريــة العليا وما انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ٨ من ابريل سنة ١٩٦٣ فانه لا يجوز للمأذون أن يجمع بين وظيفتــى : المأذونيــة والتــدريس .

ومن حيث ان المادة الثانية من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشــار اليه توجب على كل موظف من الموظفين الحاليين ، يسرى عليه الحظــر المقرر فى المادة الاولى من القانون المذكور أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها

خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، فاذا انقضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين فيها قبل غيرها .

فاذا كان تعيين المدرس فى وظيفة مدرس بمدرسة اخوان ذكرى سابقا لتعيينه فى وظيفة مأذون ، ولم يختر الوظيفة التى يحتفظ بها فى الموعد المحدد . لذلك فانه يتعين الاحتفاظ له بالوظيفة الاولى وهى وظيفة مدرس دون وظيفة المأذون .

(فتوى رقم ٧٨٢ — فى ١٩٦٢/١١/٢٢) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

لائحة تاديب المأذونين الصادرة بقرار من وزير العدل فى ١٩٥٥/١/٤ — القرارات الصادرة من لجنة تاديب المأذونين بالانذار او الوقف عن العمل — هى قرارات نهائية تستنفد اللجنة ولايتها باصدارها ولا توجد سلطة رئاسية تملك التعقيب عليها فى هذا الشأن — اثر ذلك — عدم خضوع هذه القرارات للتظلم الوجوبى قبل الطعن فيها بالالغاء امام القضاء الادارى — اختلاف الحكم بالنسبة لقرارات اللجنة الصادرة بالعزل فيسرى عليها التظلم الوجوبى لكونها قرارات غير نهائية لضرورة عرضها على وزير العدل لاعتمادها او الغائها .

ملخص الفتوى :

ان المستفاد من احكام لائحة تأديب المأذونين الصادرة بقرار من وزير العدل بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ أن لجنة تأديب المأذونين مكونة من اعضاء دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية (مادة ٢) وأن رئيس المحكمة يحيل اليها المأذون ليحاكم أمامها عما يقع منه من مخالفات اذا رأى الرئيس أن هذه المخالفات تستوجب توقيع عقوبة اشد من الانذار وتسمع اللجنة أقوال المأذون المتهم وتحقق دفاعه وتصدر حكمها ببراءته أو ادانته

ومجازاته بالانذار أو الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة اشهر أو بالعزل (مادة ٤٣ ، ٤٤) وتعتبر قراراتها نهائية فيما عدا القرار بعقوبة العزل فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو يلغيه (مادة ٤٥) . وبذلك فان هذه اللجنة تباشر اختصاصا تأديبيا كمجلس تأديب عندما توقع على المأذون عقوبة الانذار أو الوقف عن العمل مدة معينة وتستنفذ ولايتها باصدار القرار بتوقيع أى من هاتين العقوبتين فيمتنع عليها تعديله أو الغاؤه ولا تعقب عليه هيئة رئيسية بالتعديل أو الالغاء ومن ثم لا يشترط التظلم الوجوبى من هذا القرار قبل الطعن فيه بالالغاء امام القضاء الادارى لعدم جدوى هذا التظلم اما قرار اللجنة الصادر بعزل المأذون فهو قرار غير نهائى يباشر فى شأنه وزير العدل سلطة رئاسية بالتصديق عليه او بتعديله أو الغائه ويجوز للوزير سحب قراره بالتصديق او التعديل فى الحالات التى يجوز فيها السحب ولذلك يتعين التظلم من هذا القرار قبل رفع دعوى الالغاء .

وعليه فان القرارات الصادرة من لجنة تأديب المأذونين بالانذار أو الوقف عن العمل لا تخضع للتظلم الوجوبى . أما قراراتها الصادرة بالعزل فانه يتعين التظلم من القرار الصادر من وزير العدل فى شأنها قبل رفع دعوى الالغـــاء .

(فتوى رقم ١٠٤٤ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

قاعـــدة رقـــم (٢٠١)

المبـــــدا :

تختلف طبيعة القرارات التاديبية التى تصدرها دائـــرة الاحـــوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بالمأذونين من حيث تكييفها القانونى بحسب نوع الجزاء الذى توقعه — قراراتها بتوقيع جزاء الانذار او الوقف عن العمل — قرارات قطعية لا معقب لوزير العدل عليها — قراراتها بتوقيع جزاء العزل — لا تعدو ان تكون اعمالا تحضيرية — سلطة وزير العـــدل

بالنسبة إليها لا تقف عند حد التصديق بل تشمل الى جانبه التعديل والإلغاء — القرار الذى يصدر بالعزل قرار ادارى — اثر ذلك — عدم اختصاص المحكمة الادارية العليا بنظر الطعن فى القرار المذكور مباشرة .

ملخص الحكم :

إن مفاد أحكام لائحة المأذونين الصادر بقرار وزير العدل فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٥ ان طبيعة القرارات التأديبية التى تصدرها دائـــرة الاحـــوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية فيما يتعلق بتأديب المأذونين ومن جهة كـــون سلطتها فى اصدارها قطعية او غير قطعية تختلف فى التكييف القانونى بحسب نوع الجزاء الذى توقعه الدائرة . فهى اذ توقع جزاء الانذار او الوقف عن العمل تكون قراراتها قطعية بما لا معقب عليها من وزير العدل أما حين توقع جزاء العزل فان قراراتها لا تعدو أن تكون اعمالا تحضيرية ليست لها أيـــة صفة تنفيذية . ذلك ان سلطة الوزير فيما يتعلق بالطائفة الاخيرة من القرارات لا تقف عند حد التصديق أو عدم التصديق عليها وانما تشمل التصـــــديق والتعديل والالغاء بمعنى أن الوزير يستأنف النظر فى عمل اللجنة ليصـــدر قراره بالتصديق او التعديل أو الالغاء حسبما يراه ويكون القرار الذى يصدره هو القرار الادارى بالمعنى المقصود من القرار الادارى بخصائصه المعلومة والى ان يصدر هذا القرار يعتبر ما تم مجرد أعمال تحضيرية .

ومتى كان ذلك ، وكان القرار الذى انصرف الطعن اليه هو القـــــرار الصادر من وكيل وزارة العدل بالتصديق على قرار دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية وهـــو قرار ادارى نهـــائى لسلطة تأديبية وليس قرارا صادرا من مجلس تأديب فان المحكمة الادارية العليا لا تكون مختصة بنظـــر الطعن فيه مباشرة .

(طعن رقم ١٣٢١ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٦/١١/١٩)

قاعـــدة رقـــم (٢٠٢)

المبـــدأ :

نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعـــديل بعض

احكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيــق على ان تتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقود الزواج والشهادات الطـلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين . حكم المادة ١٨ من لائحة المأذونين لا يتعارض مع حكم المادة سالفة الذكر فيما نصت عليــه من اختصاص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج والشهادات الطــلاق والرجعة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ـــ تطبيــق : توثيق مأذون اشهاد طلاق شخص أجنبى من زوجة مصرية ـــ خروجــه على حدود اختصاصه المحدد بالمادتين المذكورتين بعدم اخذه جانب الحذر بالقراءة بالنسبة ما يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ من لائحــة المأذونين المشار اليها ـــ ارتكابه مخالفة تأديبية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تقضى بان يتولى مكاتب التوثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا عقــود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين ، ورغما من أن لائحة المأذونين صدرت بناء على حكم المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بهـــا ، وعمل بها قبل تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ لســـنة ١٩٤٧ على الوجه السالف الذكر ، فان حكم المادة ١٨ من هذه اللائحة لا يتعارض مع حكم المادة الثالثة المشار اليها فيما نصت عليه من أن يختص المأذون دون غيره بتوثيق عقود الزواج واشهادات الطـــلاق والرجعــة والتصادق على ذلك بالنسبة للمسلمين من المصريين ، ودلالة هذين النصين اللذين وقعت فى ظلهما المخالفة المنسوبة الى الطاعن ، ان الاختصاص المنوط بالمأذون مقصور على توثيق عقود الزواج واشهادات الطـــلاق والرجعـــة والتصادق على ذلك بالنسبة للمصريين المسلمين ، واذ وثق الطاعن اشهاد طلاق شخص أجنبى من زوجة مصرية فانه يكون قد خرج على حدود اختصاصه المحدد بالمـــادتين المذكورتين ، ولا يغنيه الإحتجاج بما تنص عليه المادة (١٩) من لائحـــــة

المأذونين من أنه « لا يجوز [illegible] عقد الزواج اذا كان احد طرفيه غير مسلم او اجنبى » ذلك ان هذا النص لم يضف جديدا الى اختصاص المأذون وانما جاء تأكيدا لما تضمنته المادتان سالفتا الذكر من اختصاص المأذون بتوثيق عقد زواج المصريين المسلمين دون غيرهم . ولا نقبل تفسير سكوت هذه المادة عن النص على الحظر على المأذون فى توثيق اشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك اذا كان احد الطرفين غير مسلم أو اجنبى ، على انه اباحة له ، لان من شأن هذا التفسير اهدار قواعد الاختصاص التى حددتها المادتان الثالثة من قانون التوثيق ، ١٨ من لائحة المأذونين على الوجه المبين بها ، بغير سند قانونى . كما لا يسعف الطاعن ما نصت عليه المادة ٤٢ من لائحة المأذونين من الزام المأذون بأن يخطر العمدة او المديرية او المحافظة بما يوثقه من اشهادات الطلاق اذا كان من وقع عليه الطلاق اجنبيا ، ذلك لان مقتضى هذه المادة ان يختص المأذون بتوثيق اشهادات الطلاق الصادرة من مصريين مسلمين بايقاع الطلاق على اجنبى وليس العكس ، ولما كان الاشهاد مثار المساءلة التأديبية صادرا من أجنبى مسلم بتوقيع الطلاق على زوجته المصرية فانه ينأى بهذه المثابة عن نطاق المادة المذكورة ، هذا ، ومهما يكون من الامر فقد كان يتعين على الطاعن أن يأخذ جانب الحذر فلا ينفرد بتفسير نص المادة (١٩) من لائحة المأذونين تفسيرا يتعارض مع صريح نص المادة ١٨ منها والمادة الثالثة من قانون التوثيق دون استطلاع رأى رؤسائه تجنبا لما قد يترتب على هذا التفسير من الاضرار بمصالح ذوى الشأن على ما أوضحه الشاكى فى شكواه ضد الطاعن ، هذا ولا اعتداد بما ذهب اليه الطاعن من أن الليبى لا يعتبر أجنبيا بالنسبة لجمهورية مصر العربية فى ضوء أحكام ميثاق اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم مصر وليبيا وسوريا ، ذلك لان هذا الاتحاد لم يترتب عليه انقضاء الشخصية القانونية للدول المؤسسة لهذا الاتحاد بل ظلت قائمة وبالتالى يحتفظ المواطنون فى كل دولة من هذه الدول الثلاث بجنسيتهم الاصلية فى مواجهة باقى دول الاتحاد أو غيرها .

ومن حيث أن متى كان ذلك ما تقدم ، وكان اشهاد الطلاق محل المنازعة صادرا من ليبى فان توثيق هذا الاشهاد تختص به مكاتب التوثيق ، ويخرج من اختصاص الطاعن المحدد فى لائحة المأذونين المشار اليها ، ويكون الطاعن وقد قام بتوثيق اشهاد الطلاق المذكور قد خالف أحكام لائحة المأذونين

وابتناء على ذلك يكون القرار المطعون فيه قد صدر صحيحا مطابقا للقانون ولا وجه للنعى عليه ، بما يتعين معه رفض الطعن والزام الطاعن مصروفاته .

(طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٨/٢/٤)

قاعـــدة رقـــم (٢٠٢)

المبـــــــدا :

النص فى لائحـــة المأذونين على اشتراط الحصـــول على ترخيص من المصلحة التابع لها الموظف لامكان توثيق عقد الزواج — مشروعيته .

ملخص الفتـــوى :

أن تعديل المادة ٣٥ من لائحة المأذونين تعديلا مؤداه انه لا يجوز توثيق عقود زواج العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل ومصلحة الحدود أو الذين فى خدمة الجيش الا بترخيص من المصلحة التابع لها الموظف — أن هذا التعديل لا يمس حق الزواج بوصفه من الحقوق العامة ، وانما تنظم احكامه استعمال هذا الحق بالنسبة الى طوائف معينـــة من الموظفين وفقا لمقتضـــيات ، المصلحة العامة وذلك دون مساس بحق الزواج فى ذاته . ومن ثم فلا وجـــه للقول بانه يمس حقا من الحقوق العامة التى لا يجوز المساس بها الا بقانون .

(فتوى رقم ٤٤٢ — فى ١٩٥٧/٨/٢١)

مؤسسة خاصة ذات نفع عام

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدا :

مستشفى المواساة بالاسكندرية — مؤسسة ذات نفع عام لا مؤسسة عامة .

ملخص الحكم :

أن مستشفى المواساة هو فى اصل نشأته من خلق جمعية خاصة وليس من خلق الادارة وان المشرع اذ تدخل فيما بعد فى تنظيمه لم يعلن ارادته بوضوح فى جعله مؤسسة عامة . بل ولم يمنحه اى اختصاص من اختصاصات السلطة العامة . اما رقابة الادارة على المستشفى من النواحى الادارية والمالية فهى بالقدر الذى يفرض عادة على المؤسسات الخاصة ذات النفع العام ، مقابل ما تحصل عليه من اعانات وتسهيلات خاصة وليست من نوع السيطرة التى تمارسها الادارة بالنسبة للمؤسسات العامة . و من ثم فان المستشفى المذكور ليس من المؤسسات العامة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدا :

مؤسسة خاصة ذات نفع عام — قراراتها — لا تعتبر قرارات ادارية مما يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظرها — مثال : طلب احدى ممرضات مستشفى المواساة بالاسكندرية — الغاء قرار فصلها — خروجه عن ولاية القضاء الادارى .

ملخص الحكم :

ان مستشفى المواساة مؤسسة خاصة ذات نفع عام فلم تكون قرارات مديرها ليست من القرارات الادارية التى يختص مجلس الدولة بنظرها وبالتالى يكون طلب احدى المرضات الغاء قرار فصلها خارجا بطبيعته عن اختصاص القضاء الادارى التى حددها القانون على سبيل الحصر وفى ولاية مقيدة فى نظر .

(طعن رقم ٦٢٥ لسنة ٩ ق — جلسة ١٩٦٤/١١/٢١)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

معمل الرمد التذكارى — تكييفه القانونى — هو مؤسسة خاصة ذات نفع عام — قيامه على مرفق عام ، وتمتعه بشخصية اعتبارية مستقلة لا يجعل منه مؤسسة عامة .

ملخص الفتوى :

يبين من الرجوع الى ظروف انشاء معمل الرمد التذكارى انه بتاريخ ٦ من يناير سنة ١٩٠٣ وقف .... بعض أمواله للانفاق من ريعها على انشاء المستشفى عيون متنقلة يعالجون الفقراء بالمجان ويرشدونهم الى طرق الوقاية من أمراض العيون وقد ألف لهذا الغرض لجنة اقترحت على سبيل التجربة انشاء مستوصف متنقل فى اقليم الوجه البحرى يديره طبيب انجليزى يقوم بعلاج المرضى وتعليم الأطباء المصريين الملحقين بالمستوصف ثم انشىء بعد ذلك مستوصف آخر . ونظرا لان ريع المال المتبرع به لهذا الغرض لم يكف للوفاء بنفقات العلاج والتعليم فقد الحق المستوصفان بمصلحة الصحة وحول المال المتبرع به الى الحكومة المصرية على سبيل الاعانة ثم رؤى أن يضم الى هذا الموقف مال آخر وهبته جمعية الصليب الأحمر البريطانية للحكومة المصرية لتنشىء به معملا تذكاريا للأبحاث الرمدية والباثولوجية وتم الاتفاق بين الحكومة المصرية وبين المندوب

السامى البريطانى على أن يخصص الربع السنوى لكل من مال ......
.... ومال جمعية الصليب الاحمر فى حساب لدى وزارة الداخلية للشئون الصحية يطلق عليه الحساب المشترك لاعمال الرمد وتلتزم الحكومة المصرية بأن تدفع لهذا الحساب كل سنة مبلغا مساويا لريع مال الجمعية المذكورة ويعين وكيل الوزارة مدير المعمل التذكاري ويشترط أن يكون جراحا رمديا أوربيا وأن يصادق على تعيينه الشخص المختص بالاشراف على الهيئتين المشار اليهما ، كما يعين وكيل الوزارة باثولوجيا أوربيا للقيام بأعمال الأبحاث بذات الشروط التى يعين بها المدير ، ويعين الوكيل طبيبين مصريين مساعدين وباقى موظفى المعمل ولا يكون للمدير أو لغيره من موظفى المعمل الحق فى مكافأة أو معاش من الحكومة المصرية عند نهاية خدمتهم ، ويضع مدير المعمل الميزانية السنوية ويعرضها على وكيل الوزارة ووزير الداخلية لتقديمها الى المشرف على الهبة ويقدم وكيل الوزارة تقريرا سنويا الى رئيس الوزارة عن المعمل يلحق به كشف حساب وترسل صورة من التقرير الى المشرف المذكور وللمشرف أن يمتنع عن دفع ريع الأموال الى المعمل اذا لم تكن تستعمل طبقا للشروط المتفق عليها وللحكومة المصرية ذلك أيضا بالنسبة الى المبالغ الملتزمة بدفعها ويجوز للحكومة المصرية فى أى من الحالتين الاستمرار فى تأدية الأعمال بالمعمل على حسابها وعندئذ تقسم المبالغ الباقية بين الطرفين بنسبة ما دفعه كل منهما ، ولا تسرى على المعمل لوائح الحكومة الاعتيادية الخاصة بالرواتب والمشتريات والمخازن وغيرها ويعين مراجع مستقل غير تابع للمعمل لمراجعة الحسابات فى كل سنة — وقد ادخلت على الاتفاق بعض التعديلات من بينها أن ادارته أصبحت منوطة بلجنة ادارية تتشكل من عضوين مصريين أحدهما وكيل الوزارة رئيسا واثنين آخرين يعينهما المشرف على الهيئة .

ويستفاد مما تقدم أن معمل الرمد التذكاري لا يعدو أن يكون مؤسسة خاصة ذات نفع عام ، ذلك انه انشىء فى أول الأمر من ريع مال موقوف من أحد الافراد ثم أضيف الى مصادر الانفاق عليه ريع هبة الصليب الأحمر الدولى ومبلغ مساو له تدفعه الحكومة المصرية وكان يديره فى أول الامر طبيب أجنبى ثم أصبحت ادارته منوطة بلجنة مستقلة وتخضع حساباته لنوع من الرقابة يشترك فيها الشخص المكلف بالاشراف على المال الموقوف والهبة المشار اليها فيجوز له الامتناع عن اداء ريع الأموال المشار اليهما

اذ رأى انها لا تستعمل طبقا للشروط المتفق عليها ويجوز ذلك ايضا للحكومة المصرية ، وعندئذ لا يقوم المعمل بعمله ولا يخضع المعمل للنظم المـــالية الحكومية وليس لموظفيه الحق فى معاش أو مكافأة من الحكومة المصريـــة .

ولا وجه للقول بأن المعمل المشار اليه يعتبر مؤسسة عامة استنادا الى أنه يقوم على مرفق عام وهو علاج المرضى من أمراض العيون واعطاء دروس للأطباء الرمديين كما أنه يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لا وجه لهذا القول لان عناصر المرفق العام والشخصية المستقلة لا تكفى وحـــدها لاضفاء وصف المؤسسة العامة على الهيئة التى تتوافر فيها هذه العناصر بل يتعين لاعتبارها كذلك — وبالاضافة الى هذه العناصر — أن تـــكون السلطة العامة هى التى انشأتها ثم تولت ادارتها على نحو يجعل لهـــا الكلمة العليا فى توجيهها والاشراف عليها وهو أمر غير متوافر على نحـــو ما سبق بيـــانه .

لهذا انتهى الرأى الى أن معمل الرمد التذكارى مؤسسة خاصة ذات نفع عـــام .

(فتوى رقم ١٠٤٣ — فى ١٩٦٣/٩/٢٩)

مؤسسات عامة

الفرع الثانى والعشرين : مصروفات الانتقال .

الفرع الثالث والعشرين : الأجور الاضافية والمكافـــــآت التشجيعية .

الفرع الرابع والعشرين : مكافأة الانتاج أو البونص .

الفرع الخامس والعشرين : اعانة غلاء المعيشـــة .

الفرع السادس والعشرين : الحد الأقصى لما يتقاضاه العامل .

الفرع السابع والعشرين : الجمع بين المرتب والمعاش .

الفصـــل الأول

الاحكام العامة للمؤسسات العامة

الفــرع الأول

التطــور التشريعى لنظــام المؤسسات العامة

قاعــدة رقــم (٢٠٧)

المبـــدأ :

التطور التشريعى لنظام المؤسسات العامة ــ القانون رقم ٣٢ ســنة ١٩٥٧ ــ هذا القانون تناول احكامه كافة المؤسسات العامة سواء مــا يتولى منها مرافق عامة ادارية او ما يقوم على ادارة مرافق عامة اقتصادية ــ كانت الاشخاص الاعتبارية العامة التى يتم انشاؤها وفقا لاحكام هـــذا القانون يطلق على بعضها « المؤسسة العامة » وعلى بعضها الاخر وصف « الهيئة العامة » دون سند ظاهر ــ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى ــ المعيار الذى اخذ به القانون عنــد تحديد ما يخضع لاحكامه من المؤسسات العامة القائمة .

ملخص الفتــوى :

بالرجوع الى التطور التشريعى لنظــام المؤسسات العامة يبين أن المشرع أصدر بادىء الامر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى تناولت أحكامه تنظيم كافة المؤسسات العامة سواء ما يتولى منها مرافــق عامة اداريــة أو ما يقوم على ادارة مرافق عامة اقتصادية . وكانت بعض الاشـــخاص الاعتبارية العامة التى يتم انشاؤها وفقا لاحكام هذا القانون يطلق عليهـــا

اسم « المؤسسة العامة » فى حين كان يطلق على البعض الآخر وصف « الهيئة العامة » دون سند ظاهر .

غير أن المشرع ما لبث أن لاحظ أنه ينبغى وضع تنظيم خاص للمؤسسات العامة التى تتولى ادارة مرافق عامة اقتصادية فاصدر القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى الذى نص فيه على اعتبار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — المشار اليه بمثابة القانون العام الذى ينظم شئون كافة المؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ .

ولم يأخذ القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بمعيار موضوعى بحت عند تحديد ما يخضع لاحكامه من المؤسسات العامة القائمة وانما نص فى المادة الاولى منه على أن تسرى أحكامه على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليا ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية وهكذا لم يكن يكفى أن تمارس المؤسسة العامة نشاطا من الانشطة المشار اليها كى تعتبر من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فى تطبيق احكام ذلك القانون ، بل كان يتعين لاضفاء هذه الصفة عليها أن يصدر بذلك قرار من رئيس الجمهورية .

(فتوى رقم ١٠٣٤ — فى ١٩٦٩/١١/١٣)

الفـــرع الثانى

التكييف القانونى للمؤسسات العامة قبل العمـــل بالقـــانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

قاعـــدة رقـــم (٢٠٨)

المبـــــدا :

مؤسسات عامة ـــ تكييفها القانوني قبل العمـــل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة ـــ خلو التشريعات من اى تعريف لها ـــ خلط المشرع بينها وبين المؤسسات ذات النفع العام ـــ مقيـــاس التفرقة بينهما ـــ اسناد امره الى القضاء فى كل حالة على حدة .

ملخص الحـــكم :

أن التشريعات فى مصر قبل العمل بالقرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة قد خلت من اى تعريف للمؤسسات العامـــة . بل ان المشرع لم يحسن استعمال تعبير المؤسسات العامة ، فكان يخلط بينها وبين المؤسسات ذات النفـــع العام ، كما انه لم يلتزم خطة موحدة أو شكلا واحدا فى انشاء المؤسسات العامة فمنها ما نص صراحـــة عـــلى تكييفها القانونى واعتبارها مؤسسات عامة . ومنهـــا ما اجتزأ بمنحهـــا الشخصية المعنوية فى قانون انشائهـــا أو فى قانون لاحق دون النص صراحة على تكييفها القـــانونى .

وانه ولئن كان هذا الخلط والغموض من ناحية ، وخطورة النتـــائج التى تترتب على تحديد ما اذا كان الشخص المعنوى الذى يؤدى خدمات ذات نفع عام مؤسسة عامة أم لا من ناحية أخرى ، يقتضى اتخاذ مقيـــاس للتفرقة جامع مانع . الا أن ما سبق ابتداعه من مقاييس فى هذا الشـــأن فشل فى الوصول الى هذه الغاية اذ لم يصلح اى مقياس بذاته الا فى بعض

الحالات دون البعض الآخر . ومن ثم فلا مندوحة من ان يوكل أمر التكييف القانونى للمؤسسات وهل هى عامة أم لا الى تقدير القضاء فى كل حالة على حدة . والقضاء فى تقديره لكل حالة يستعين بالمقاييس المشار اليها فى مجموعها بوصفها علاقات تهدى الى حقيقة طبيعة المؤسسة . فهو يرجع فعلا الى النصوص التشريعية ان وجدت ليتعرف ما اذا كان المشرع قد اعلن بوضوح ارادته فيما يتعلق بطبيعة المؤسسة أم لا . ولا يجتزىء بذلك بل يستهدى بأصل نشأة المؤسسة وهل هى من خلق الادارة او من خلق الأفراد . كما يستأنس بمدى اختصاصات السلطة العامة التى تتمتع بها المؤسسة وهل لها مثلا حق فرض الضرائب والرسوم أم لا . ويستنير ايضا بمدى رقابة الادارة على المؤسسة من الناحيتين الادارية والمالية ثم يستنبط من كل أولئك وما اليه تقديره لحقيقة طبيعة المؤسسة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٥ م — جلسة ١٩٦٢/١٢/٨) .

الفــرع الثالث

ماهية المؤسسة وتكييفها القانونى

قاعــدة رقــم (٢٠٩)

المبــــدا :

مؤسسات عامة — تكييفها — هى مرافق عامة وقراراتها قــرارات ادارية وعمالها موظفون عموميون وعقودها ادارية اذا توافرت فيها اركان العقــد الادارى .

ملخص الفتــوى :

أن المؤسسات العامة فى الغالب مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية أو تعاونية ، وادارة المرفق العام بطريقة المؤسسة العامة هى نوع من طريق الادارة المباشرة ، ومن نتائج ذلك أن تكــون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هى قرارات ادارية ، وعمــــال المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين ، وأموالها تكون ملكــا للدولة والعقود التى تبرمهــا مع الأفراد أو الشركات تكون عقودا ادارية اذا توافرت فيها أركان العقــد الادارى .

(فتوى ٣٥٣ — فى ١٩٦٥/٣/٣١)

قاعــدة رقــم (٢١٠)

المبــــدا :

تنظيم المؤسسات العامة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والهيئات العامة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ — لم يلغذ اى من هذين القانونين

بمعيار موضوعى لتحديد ما يتعين اعتباره من المؤسسات العامة او الهيئات العامة فى تطبيق احكامه — مجال تطبيق كل من القانونين المذكورين — ان ايا من هذين القانونين لا يعتبر فى مقابلة الآخر القانون العام الذى يحكم الشخص المعنوى العام بحيث يخضع لاحكام ذلك الاصل اذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بادخاله فى نطاق القانون الآخر .

ملخص الفتوى :

وفى عام ١٩٦٣ راى المشرع ضرورة تنظيم الاشخاص الاعتبارية العامة التى تقوم على ادارة مرافق عامة اداريـة تنظيما يختلف عن تنظيم الاشخاص الاعتبارية التى تقوم على ادارة مرافق عامة اقتصادية فأطلق على النوع الاول اسم « الهيئات العامة » ونظمها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بينما أطلق على النوع الثانى اسم « المؤسسات العامة » ونظمها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى تعرضت مذكرته الايضاحية لبيان اوجه الخلاف بين النوعين .

وبالرغم من ذلك لم يأخذ اى من هذين القانونين بمعيار موضوعى لتحديد ما يتعين اعتباره من المؤسسات العامة او من الهيئات العامة فى تطبيق احكامه — وانما قضت المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بأن تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة فى تطبيق احكامه كما قضت المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة او المؤسسات العامة القائمة . وبالمثل نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون .

وبناء على ذلك استقر الراى على ان ايا من هذين القانونين لا يعتبر فى مقابله الآخر القانون العام الذى يحكم الشخص المعنوى العام بحيث يخضع لاحكام ذلك الأصل اذا لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بادخاله فى نطاق القانون الآخر . بمعنى أنه باستثناء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لا تسرى احكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ أو — القانون رقم

٦١ لسنة ١٩٦٣ على المؤسسات العامة القائمة الا بعد صدور القرارات الجمهورية المحددة لطبيعة كل منها والتى تعتبر مناط سريان احكام هذا القانون او ذاك تطبيقا لنص المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون المؤسسات العامة والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة .

(فتوى ١٣٤ فى — ١٩٦٦/١١/١٣) .

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — سريان احكامه على اية جهة وصفت بانها « مؤسسة عامة » طبقا لقرار انشائها او طبقا لاى قانون او قرار نافذ وذلك دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

ملخص الفتوى :

من حيث انه بتاريخ ١٥ من اغسطس سنة ١٩٦٦ صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام فنص فى المادة الأولى على أن « يعمل بأحكام القانون المرافق فى شأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام » ونصت المادة الثالثة على أن « على المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها القائمة وقت العمل بهذا القانون تعدل أوضاعها وفقا لاحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به ولرئيس الوزراء بقرار منه مد المهلة المنصوص عليها فى الفترة السابقة لمدة اقصاها ستة اشهر » ونصت المادة الخامسة على أن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون » . وقضت المادة ٩ بالغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ومن حيث ان مؤدى ذلك انه مادام هذا القانون قد قضى فى مادته الاولى بسريان احكامه على المؤسسات العامة دون أن يحدد تعريفا

للمؤسسة العامة أو يضع شروطا لاعتبارها كذلك كما كان عليه الحال في ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ فمن ثم فان اية جهة وصفت بانها « مؤسسة عامة » طبقا لقرار انشائها أو طبقا لاى قانون او قرار نافذ تعتبر ايضا مؤسسة عامة فى مفهوم أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك . ويتعين عليها طبقا لما قضت به المادة الثالثة من القانون ان تعدل اوضاعها وفقا لأحكامه خلال سنة من تاريخ العمل به .

ومن حيث انه لا يحتج فى هذا الصدد بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ كان يستلزم صدور قرار من رئيس الجمهورية لاعتبار الشخص المعنوى من قبيل المؤسسات العامة طالما لم يكن يدخل فى عداد المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى التى حددت بمقتضى قرار جمهورى ، وأنه لما كان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد حل محله فان الامر يقتضى ايضا ضرورة صدور مثل هذا القرار ، لا محاجة بهذا القول لأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ نص صراحة على الغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم تكون احكام هذا القانون الاخير قد سقطت جميعا فى مجال التطبيق القانونى بحيث لم يعد ثمة محل للتمسك بحكم المادة ٣ منه ، وانما يتعين اعمال حكم المادة الاولى من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الذى جاء من العموم والشمول بحيث يسرى على كافة المؤسسات العامة القائمة وقت صدور هذا القانون دون حاجة الى استصدار قرار من رئيس الجمهورية باضفاء صفة المؤسسة العامة عليها والا ما كان هناك جدوى من الغاء القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادام الوضع لن يتغير فى ظل أحكام القانون الجديد رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومن ثم فلا محل لتقييد حكم المادة الأولى المشار اليها او تخصيصه دون موجب أو مقتضى اذ الهدف من هذا القانون هو توحيد الوضع القانونى للمؤسسات العامة والشركات التابعة لها . وبغير ذلك يصبح الوضع غير مستقر ويكون هناك ازدواج لا مبرر له فى النظم والأوضاع التى تتبعها هذا المؤسسات والشركات .

ومن حيث انه مما يؤكد هذا النظر ويؤيده ان المادة الخامسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه نصت على أن « يحدد رئيس

الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة القائمة وقت العمل بهذا القانون » وفى ذلك يختلف القانون المذكور اختلافا جوهريا عن القانون السابق عليه رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى كان يقضى فى المادة ٣٥ بأن يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة او المؤسسات العامة القائمة حسبما سبق البيان ، وهذا الاختلاف يعنى انصراف نية المشرع فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ الى اخضاع كافة الاشخاص الاعتبارية العامة التى تضمنت قرارات انشائها النص على اعتبارها من المؤسسات العامة لاحكامه دون حاجة الى صدور قرار من رئيس الجمهورية بذلك ، اذ ان مثل هذا القرار لا حاجة اليه الا اذا اريد اضفاء وصف المؤسسة العامة على احدى الهيئات العامة القائمة .

(فتوى رقم ١٠٣٤ — فى ١٩٦٩/١١/١٣) .

الفــرع الرابــع

النظام القانونى للمؤسســة العامة

قاعــدة رقــم (٢١٢)

المبــدأ :

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ــ النظام القانونى للمؤسسة وفقا لاحكامه ــ التعارض بين النظام القانونى لؤسسة النقل العــام لمنطقة الاسكندرية المبين فى قانون انشائهــا وبين النظام القانونى للمؤسسات العامة ــ وجوب تعديل نظام مؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية على نحو يتفق واحكام القانون رقم ٣٢ لســنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتــوى :

يبين من مقارنة النظام القــانونى لمؤسسة النقل العام لمنطقــــة الاسكندرية بالنظام القانونى العام للمؤسسات الذى تضمنه قــــانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ أن ثمت تعارضا بين النظامين ، ذلك أن ادارة مؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتولاها مجلس الادارة والعضو المنتدب والمدير العام ، ويتولى مجلس الادارة اختيار احد العضوين اللذين يعينهمـــا وزير الشئون البلدية والقروية عضوا منتدبــــا لادارة المؤسسة وهو الذى يختص بتعيين المدير ويحدد اختصاصاته ، بينما يقضى قانون المؤسسات العامة بأن يتولى ادارة المؤسسة مجلس الادارة والمدير ويتم تعيينه بمعرفة الجهة الادارية المشرفة على المؤسسة طبقا لقــرار انشــائها ويكون مسئولا امام مجلس الادارة عن تنفيذ السياســــة التى يقررها المجلس لتحقيق أغراض المؤسسة ، كمــا أن قانون المؤسسات العــامة يجيز لمجلس الادارة أن يعهــد الى لجنة من بين أعضــائه بتولى بعض اختصــاصاته ، والمفهوم بداهــة أن اللجنة تؤلف من اكثر من شخص

واحـد ، فى حين أن قانون انشاء مؤسسة النقل العـام بمنطقة الاسكندرية يخول الاشراف على الادارة لعضو واحد هو عضو مجلس الادارة المنتدب .

وقد اقتضى اختلاف الهيئات المشرفة على ادارة المؤسسة فى كلا التشريعين على النحو السابق ان اختصاصات مدير المؤسسة المخولة له تطبيقا لقانون المؤسسات العامة موزعة فى ادارة النقل المشترك لمنطقة الاسكندرية بين العضو المنتدب وبين المدير .

ويخلص من ذلك ان ثمت تعارضا بين النظام القانونى لمؤسسة النقل العام لمنطقة الاسكندرية المبين فى قانون انشائها وبين النظام القانونى للمؤسسات العامة على النحو الوارد بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، واعمالا لحكم المادة الثانية من هذا القانون التى نصت على ان « يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بانشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام القانون المرافق » — يتعين تطبيق نصوصه دون نصوص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بانشاء ادارة النقل العام بمنطقة الاسكندرية فيما يتعارض من نصوصهما .

وعلى ذلك فان تعيين عضو مجلس ادارة منتدب ومدير عام لمؤسسة ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية يتعارض واحكام قانون المؤسسات العامة الواجب التطبيق فى هذه الحالة وتشير الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة بتعديل نظام هذه المؤسسة على نحو يتفق واحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٣١٣ — فى ١٩٥٩/٥/٧)

الفرع الخامس

اختصاص المؤسسة العامة

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

اذا كان المشرع الغى المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على بعضها لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانونى — اثر ذلك — ان للمؤسسة خلال فترة الابقاء ان تمارس اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابع لها — تطبيق — صدور قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق بزيادة راس مال شركة مصر للفنادق التابع للمؤسسة لا تثريب عليه لصدوره فى حدود الاختصاص .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام المعمول به اعتبارا من ١٩٧٥/٩/١٨ ينص فى المادة السابعة على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وتستمر هذه المؤسسات فى مباشرة هذا النشاط وفى مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالها بقرار من الوزير المختص تحويلها الى شركة عامة او ادماج نشاطها فى شركة قائمة ، ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير المختص بانشاء هيئة عامة تحل محلها او بأيلولة اختصاصها الى جهة أخرى » .

ومفاد ذلك انه لئن كان المشرع قد الغى المؤسسات العامة بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتهـا فى ١٨/٩/١٩٧٥ — تاريخ العمل بهذا القانون — وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالهـا تحديد وضعهـا القانونى ويكون لها اثناء تلك الفترة الحق فى ممارسة اختصاصاتهـا بالنسبة للوحـدات الاقتصادية التابعة لها الى ان تحول الى شركـة او يدمج نشاطهـا فى شركة او تحول الى هيئة او تمنح اختصاصاتهـا الى جهة اخرى بالأدوات التى حددهـا النص .

واذا قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتهـا وكان وزيـر السياحة قد اصدر فى ١٤/٣/١٩٧٦ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصريـة العامة للسياحة والفنادق فان مجلس ادارة المؤسسة يكون له حق ممارسة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القرار الذى صدر قبل انتهاء مدة الستة شهور التى نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الادارة سالف الذكـر الصادر بتـاريخ ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة راس مال شركـة مصر للفنادق التابعة للمؤسسـة قرارا صحيحا لصـدوره فى حدود الاختصـاص المخـول لمجلس ادارة المؤسسة برئاسـة الوزيـر المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القـانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذى يخول مجلس الادارة بهـذا التشـكيل الاختصاص بزيادة راس مال الوحدات الاقتصادية .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الصـادر بجلسة ٢٤/١١/١٩٧٥ بزيادة راس مال شركة مصر للفنـادق مع قصر الاكتتاب فى تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وان ملكيـة اسهم تلك الزيادة يؤول الى الشركة التى تحولت اليهـا تلك المؤسسة .

(ملف ٢٢/٢/٦٦ — جلسة ١٦/١٢/١٩٨١)

الفـرع السادس

المؤسسـات العامة ذات الطابع الاقتصـادى

قاعـدة رقـم (٢١٤)

المبـدأ :

المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى — معيـار اعتبارهـا كذلك طبقا للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ هو أن تمارس نشاطا تجاريـا أو صناعيا أو زراعيا أو ماليـا ويصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية — وجوب توافر الشرطين معا — تطبيق ذلك على الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية يؤدى الى عدم اعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى — الاحتجاج بذكر هذه الهيئة فى نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ — لا محل له مادام هذا القرار قـد صدر لانشـاء مجلس اعلى للمؤسسات المذكورة ولم يشر فيه الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ — اثـر عدم اعتبار الهيئة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى — عدم خضوع موظفيهـا لائحـة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وعـدم استفادتهـا من الاعفاء من رسوم الدمغة .

ملخص الفتـوى :

ان لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنـة ١٩٦١ تسرى طبقا لصريح نص المـادة الاولى من هذا القرار على موظفى المؤسسات العـامة ذات الطـابع الاقتصـادى . وغنى عن القول ان المرجع فى تحديد هـذه المؤسسات هو الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم هذا النوع من المؤسسـات وقد اوضحت المـادة الاولى من هذا القانون أن المؤسسات ذات الطابـع

الاقتصادى هى تلك التى تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا او ماليا ويصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية . وبذلك يكون القانون المذكور قد جنح فى تحديد هذه المؤسسات الى الاخذ بمعيار موضوعى وشكلى فى ذات الوقت فاوجب ان تكون المؤسسة العامة تباشر نشاطا اقتصاديا من نوع ما ذكرته المادة الأولى من القانون ، وان يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى . ويتضح من ذلك ان الخضوع لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المذكور وبالتالى اعتبار مؤسسة من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى لا يعتد فى ثبوته بطبيعة النشاط الذى تمارسه المؤسسة وحده اذ قد يكون نشاطها اقتصاديا ولا تخضع رغم ذلك لأحكام القانون سالف الذكر ، وانما يلزم لاعتبار مؤسسة ما من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ان تمارس نشاطا من نوع ما ذكرته المادة الأولى من ذلك القانون وان يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها كذلك .

ولئن كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بانشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة قد نصت على ان « ينشا مجلس اعلى للمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى الآتى بيانها .. الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية .. » الا انه يتعين قصر حكم هذه المادة على ما خصص من اجله ، ذلك ان الغرض من هذا الحكم هو انشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وليس الغرض منه تحديد المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فى تطبيق احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، واذا كانت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد اشارت الى اعتبار المؤسسات العامة التى ذكرتها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى فانها بذلك تكون قد اتجهت الى الاخذ بمعيار موضوعى فى تحديد المؤسسات التى يشملها المجلس الأعلى المشكل طبقا لاحكام هذا القرار وهذا امر بدهى ، اذ طالما ان الغرض من ذلك القرار هو تشكيل مجلس اعلى للمؤسسات ، فليس بلازم ان تكون المؤسسات الممثلة فيه من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى بالمعنى الذى قصدته المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المذكور ، وانما كل ما يهم فى هذا

الخصوص ان يكون المجلس الأعلى للمؤسسات شاملا لجميع المؤسسات التي تمارس نشاطا اقتصاديا .

وفضلا عما تقدم فانه كان من المتعين — حتى يمكن القول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد قصد الى اعتبار المؤسسات العامة الواردة بالمادة الأولى منه من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وأنه صدر تنفيذا لنص المادة الاولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ — ان يشار فى ديباجة ذلك القرار الى القانون المذكور واذا خلت تلك الديباجة من لمة اشارة الى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، فلا يتصور — والحال كذلك — اعتبار قرار رئيس الجمهورية المذكور مسبغا الطابع الاقتصادى فى مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ على المؤسسات العامة الواردة به ، اذ لا يسوغ — طبقا لقواعد التفسير السليمة — اعتبار قرار رئيس الجمهورية المشار اليه قد صدر تنفيذا — للمادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ رغم اغفاله الاشارة الى ذلك القانون — بديباجته ، وانما يؤدى هذا الإغفال الى وجوب التسليم بان ذلك القرار لم يأخذ بالمدلول الخاص للمؤسسات العامة ذلك الطابع الاقتصادى الذى أخذ به القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ وانما اعطى هذا التعبير معنى يقوم على الفكرة الموضوعية المستمدة من طبيعة نشاط المؤسسة ذاته .

ومما يقطع بصحة النظر المتقدم ان المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ بانشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة السالف الذكر قد أوردت المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى ضمن المؤسسات التى يشملها المجلس الأعلى المذكور غير انه قد صدر بعد ذلك فى أول يناير سنة ١٩٦٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية ونص فى المادة الأولى منه على أن : « تعتبر مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى طبقا لأحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه . المؤسسات العامة الصناعية الصغيرة » ويتضح من ذلك انه لو كان قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ قد قصد الى اعتبار هذه المؤسسة ذات طابع اقتصادى لما كانت هنالك حاجة الى النص على هذا الحكم فى تاريخ لاحق ، والا كان هذا الحكم

الأخير لغوا تعين تنزيه الشارع عنه . ولاوجه للاحتجاج بأن اسم المؤسسة المذكور كما ورد بالمادة الأولى من القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ مختلف عن الاسم الوارد بالمادة الأولى من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦١ مما يحتمل معه اختلاف كل من المؤسستين عن الأخرى . ذلك ان المادة ١٥ من هذا القرار قد نصت على ان « تحل المؤسسات العامة الصناعية الواردة فيها بعد محل الهيئات والمؤسسات العامة الموضحة قرين كل منها فيما لها من اختصاص وحقوق وما عليها من التزامات وينقل موظفوها ومستخدموها وعمالها الى المؤسسات المنشأة ... المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي بالصناعات الصغيرة محل المؤسسة العامة للتعاون الانتاجي » . ويبين من ذلك ان حلول التسمية الجديدة للمؤسسة المذكورة محل تسميتها القديمة لم تكن من شأنه ان يخلع عليها طابعها الاقتصادى ولو كان لها هذا الطابع فى الأصل اعمالا لمقتضى الحلول ومفهومه ومن ثم فلو اكتسبت تلك المؤسسة ذلك الطابع بنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ سالف الذكر ، لما كانت هناك حاجة الى تقرير هذا الحكم مرة أخرى فى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المذكور وهو ما يقطع بأن القرار الأول لم يجاوز فى غايته انشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة .

ومن جهة أخرى فانه لما كان يبين من استقراء احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ المشار اليه انه انما صدر لانشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة الوارد ذكرها فى المادة الأولى منه وكيفية تشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته ، ولما كان ذات الموضوع الذى نظمه ذلك القرار قد اعيد تنظيمه بعد صدور قوانين يولية الاشتراكية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم فى تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة وقد صدر كلا القرارين فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ . وكان من القواعد المسلمة فى الغاء التشريع ، ان الالغاء كما يكون صراحة بنص فى أداة تشريعية من ذات مرتبة الأحكام الملغاة ، فانه يستفاد من تدخل المشرع باعادة تنظيم ذات الموضوع تنظيما جديدا مغايرا ومختلفا عن تنظيمه السابق — لما كان ذلك فانه يكون من المتعين القول بأن قرارى

رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ ، ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ السالف الاشارة اليهما قد الغيا قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، باعتبارهما قد تناولا بالتنظيم الجديد ذات الموضوع الذى كان ينظمه هذا القرار الأخير ومن ثم فلا يجوز استناد الى هذا القرار لاعتبار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى .

ويخلص مما تقدم جميعا انه لا يترتب على صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٦١ ، بانشاء مجلس اعلى للمؤسسات العامة ، اعتبار هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، فى تطبيق احكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ومن ثم فلا تسرى على موظفى وعمال هذه الهيئة احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وانما يخضعون لاحكام قرار رئيس الجمهورية برقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين بالهيئة المذكورة ولائحته التنفيذية ، اللذين يظلان قائمين لا تلغيهما احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها .

ويؤكد ذلك انه فى أول يناير سنة ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩٢ لسنة ١٩٥٩ بنظام موظفى الهيئة المذكورة ، ولما كان صدور القرار الجمهورى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٢ فى تاريخ لاحق على تاريخ صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ومن ثم يزول الاعتقاد باعتبار نظام موظفى الهيئة المذكورة ولائحته التنفيذية ملغيين بصدور لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة .

هذا ومن ناحية أخرى فان الهيئة المذكورة لا تستفيد من حكم المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ التى تقضى باعفاء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى من رسوم الدمغة .

(فتوى رقم ٢٩٠ — فى ١٦/٣/١٩٦٣)

قاعـــدة رقـــم (٢١٥)

المبـــدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العـــامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ــ اثرهما على قوانين ونظم المؤسسات والهيئات العامة القائمة وقت صدورها عـــدم سريانهما على المؤسسات والهيئات العامة القائمة الا بعـــد صدور القرارات الجمهورية المحـــددة لطبيعة كل منها باستثناء المؤسســـات ذات الطابع الاقتصادى التى تخضـــع للقانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتـــوى :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العـــامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة ، بمـــا تضمناه من تنظيم قانونى للمؤسسات والهيئات العامة قد تخالفه أو تتعارض معه انظمة القائم من هذا النوع أو ذلك ، مما يقتضى العمل على توفيـــق أوضـــاع هذه المؤسسات والهيئات بما يتلاءم من احكـــام هذين القانونين .

هذا التوفيق يتطلب الوقوف على طبيعة الهيئات والمؤسسات القائمة وما يعتبر منها مؤسسة عامة ، فان المشرع لم يشـــأ أن يترك هذا لمحض التفسير والتكييف العارض بل استلزم صدور قرار جمهورى يحدد هـــذه الطبيعة وهو ما نصت عليه المـــادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة بقولها « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العامة والمؤسســـات العامة القائمة » وهو ما يستشف منه جواز اعتبار اية مؤسسة قائمـــة هيئة عامة أو العكس ، ومن ثم فان تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة المشـــار اليه معلق على صدور قرار رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة التى تخضع لأحكامه من بين المؤسسات والهيئات العامة القائمة وقت صدوره ، وعلى هذا لا يمكن القول بتطبيق هذا القانون فوريـــا الا

بالنسبة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى التى اعتبرها القانون سالف الذكر مؤسسات عامة فى تطبيق أحكامه اذ نصت المادة ٣٤ منه على ان « تعتبر المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون مؤسسات عامة فى تطبيق احكام هذا القانون على أن تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة الى حين صدور اللوائح الجديدة ، ففيما عدا هذا النوع من المؤسسات العامة القائمة لا يمكن اضفاء هذه الصفة على اية مؤسسة أو هيئة عامة قائمة . الا بعد صدور القرار الجمهورى » الذى يحدد طبيعة كل منها طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر. كما أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة قد تضمن نصا مماثلا لنص المادة ٣٥ من قانون المؤسسات العامة ، وهو نص المادة ١٨ الذى يقرر « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئة عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون » ولذلك فتطبيق أحكامه على الهيئات العامة القائمة لا يمكن أن يسبق صدور القرار الجمهورى الذى يحدد طبيعتها ، ومن ثم تظل نظم الهيئات العامة القائمة ولوائحها الداخلية سارية المفعول الى أن تتحدد طبيعتها بالقرار الجمهورى الذى استلزمته المادة سالفة الذكر .

وان القول بتطبيق أحكام القانونين الجديدين قبل صدور القرارات الجمهورية التى تحدد طبيعة المؤسسات العامة والهيئات العامة طبقا لنصوصهما فوق أنه يخالف نصوص المواد ٣٤ ، ٣٥ من قانون المؤسسات العامة و ١٨ من قانون الهيئات العامة ، فانه كذلك يؤدى الى ارتباك عملى واختلال فى سير نشاط هذه المؤسسات والهيئات القائمة ، لأن ما قد يطبق عليها قانون المؤسسات العامة قد يصدر القرار الجمهورى باعتبارها هيئة عامة ، وهذه نتيجة لا يقرها المنطق القانونى ولم يقصدها المشرع باصداره هذين القانونين الذى هدف بهما الى وضع حد لفوضى الخلط بين الهيئات العامة والمؤسسات العامة وهو أمر يتطلب دراسة وبحث نشاط كل ما هو قائم منها لتحديد طبيعته تبعا لنوع النشاط الذى تمارسه .

وبناء على ما تقدم — وباستثناء المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى — لا تسرى أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار

قانون المؤسسات العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة القائمة ، الا بعد صدور القرارات الجمهورية المحددة لطبيعة كل منها التى تعتبر مناطق سريان أحكام هذا القانون أو ذاك ، تطبيقا لنص المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون المؤسسات العامة والمادة ١٨ من قانون الهيئات العامة ، ومن ثم تبقى لهذه المؤسسات والهيئات العامة نظمها الحالية وتظل الهيئات التى تتولى ادارتها على تشكيلها القائم تمارس اختصاصها الى أن تصدر القرارات الجمهورية التى تحدد ما يعتبر منها مؤسسة عامة وما يعتبر هيئة عامة .

(فتوى رقم ١١٤٤ — فى ١٩٦٣/١٠/١٩)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

تكييف مؤسسة عامة بانها ذات طابع اقتصادى — يتطلب شرطين : أن تمارس نشاطا ذا طبيعة اقتصادية وان يصدر قرار جمهورى باعتبارها ذات طابع اقتصادى — مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدها قرار رئيس الجمهورية ... » .

ومفاد هذا النص ان احكام اللائحة المشار اليها لا تسرى الا بالنسبة الى موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وموظفى وعمال المؤسسات العامة التى يصدر بتحديدها قرار جمهورى .

وقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى على أن « تسرى احكام هذا

القانون على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا او صناعيا أو زراعيا أو ماليا ، ويصدر بتحديد هذه المؤسسات قرار من رئيس الجمهورية » .

ويستفاد من هذا النص ان المشرع يشترط لاعتبار المؤسسة العامة ذات طابع اقتصادى بتوافر شرطين معا :

الأول : ان تمارس المؤسسة العامة نشاطا تجاريا او صناعيا او ماليا .

الثانى : أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية باعتبار المؤسسة العامة التى تباشر هذا النوع من النشاط مؤسسة ذات طابع اقتصادى .

ومن حيث انه لم يصدر قرار جمهورى باعتبار مؤسسة مصر الجديدة مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى ومن ثم فلا تعتبر متصفة بهذا الوصف ويمتنع تبعا لذلك خضوعها لأحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقرار رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى .

(فتوى رقم ٥٢١ — فى ١٩٦٣/٥/٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة — اعتباره المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدوره مؤسسات عامة فى تطبيق احكامه — ابقاؤه المؤسسات العامة الأخرى والهيئات العامة القائمة بوصفها السابق الى ان يصدر قرار جمهورى بتحديد ما يعتبر منها مؤسسة عامة فى تطبق احكامه — نص المادة ٢/٣٤ على حكم وقتى يقضى ببقاء اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة

«الى حين صدور اللوائح الجديدة — سريان هذا الحكم الوقتى على جميـع المؤسسات القائمة ومنها البنك المركزى المصرى — اثـر ذلك — استمرار تطبيق البنـك لاحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد فيه نص فى لوائحه طبقـا لحكم المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — هو اعمـال سليم للحكم الوقتى لا يؤثـر فى صحته الغاء هذا القانون الاخير .

ملخص الفتـوى :

ان المشرع قد نص فى المـادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة على الغـاء احكـام القوانين رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ورقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ورقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العـامة التعاونية وكل حكم يخالف أحكـام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشـار اليه وأجاز للسـيد رئيس الجمهوريـة ان يصدر قرارات بانشاء مؤسسات عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطا صناعيا او تجاريا أو زراعيا أو ماليا أو تعاونيا ، وأنه اعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مؤسسات عامة فى تطبيق أحكامه بحيث تخضـع لهـذه الأحكام . ورغبة منه فى تحديد ما يعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق احكام هذا القانون فيما يتعلق بالهيئات العامة والمؤسسات العامة القائمة وقت صدوره خول السـيد رئيس الجمهورية فى المـادة ٣٥ منه سلطة تحديد ما يعتبر منهـا مؤسسـة فى تطبيق احكامه ، اى أنه أبقى على المؤسسات العامة والهيئات العامة القائمة وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بوضعهـا السابق هيئـة عامة أو مؤسسـة عامة الى أن يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد ما يعتبر منهـا مؤسسة عـامة فى تطبيق احكام القانون المذكور ونظرا الى ما ورد فى المـادة الثانيـة من مواد اصـدار القـانون رقم ٦٠ لسـنة ١٩٦٣ من النص على الغـاء القوانين رقـم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ ورقم ٢٦٥ لسـنة ١٩٦٠ ورقم ٢٦٧ لسـنة ١٩٦٠ المشـار اليها فقـد تضمنت الفقـرة الثانيـة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ حكما وقتيـا . يقضى بان تظل اللوائح الحالية للمؤسسات قائمة الى حين صدور اللوائح الجديدة وقـد جـاء

هذا النص لتحكم حالة المؤسسات العـامة بوجه عام سواء المؤسسات العامة المعتبرة كذلك فى تطبيق احكام هذا القانون او المؤسسات العـامة القائمة وقت العمل بأحكامه والتى لم يصدر بعد قرار من رئيس الجمهورية باعتبارهـا مؤسسـات عامة خاضعة لتلك الأحكـام ولمـا كان البنك المركزى المصرى المنشأ بمقتضى القانون رقم ٢٥٠ لسـنة ١٩٦٠ لم يصدر قرار جمهورى باعتباره مؤسسة ذات طابع اقتصادى كما لـم يصدر قرار جمهورى باعتباره مؤسسة عامة فى تطبيق أحكـام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشـار اليه فانه يظل قائما بوصفه مؤسسة عامـة وتبقى لوائحه الحالية سارية بحالتها الى حين صدور اللوائح الجديدة واذا كـان البنك المذكور يطبق فى شأن موظفيـه أحكام قانون الوظائف العامة فيمـا لم يرد فى شـأنه نص خاص فى لوائحه وذلك اعمـالا لنص المـادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العـامة وكانت اللوائح التى جرى على تطبيقهـا — بوصفه مؤسسة عامة — تظل قائمة ومعمولا بهـا فى ظل سريان أحكـام القانون رقم ٦٠ لسـنة ١٩٦٣ بمقتضى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ منه الى أن تصـدر اللوائح الجديدة فان استمرار تطبيق البنـك لحكم المـادة ١٣ من القـانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بصفة وقتيـة على الرغم من الغـاء القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من تاريخ العمـل بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يكون اعمالا لحكم القانون على الوجه الصحيح .

(فتوى رقم ٢٩٦ — فى ١٩٦٦/٣/١٣)

قاعـدة رقـم (٢١٨)

المبـدأ :

مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى — اعفاؤها من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية — دخول انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصناعية فى عداد اموال هـذه المؤسسات طبقا للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — يترتب عليه اعفـاء ناتج تلك الأموال من الضريبة — الاحتجاج بأن القرار الجمهورى رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ قـد الغى أو عـدل القرار رقم ١ لسـنة ١٩٦٢ غير سليم .

ملخص الحكم :

ان المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى معدلة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان : « تعفى المؤسسات المشار اليها فى المادة الاولى (وهى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى) من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (المشار اليه) وذلك فيما عدا المؤسسات التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بناء على توصية وزير الخزانة باستمرار خضوعها للضريبة المذكورة » .

وتنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — فى شأن المؤسسات العامة الصناعية على أن تتكون أموال المؤسسات العامة الصناعية من :

١ — انصبة الحكومة فى رؤوس أموال ما يتبع المؤسسة من شركات وجمعيات تعاونية ومنشئات .

ويبين من هذين النصين أن انصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات التى تتبع المؤسسات العامة الصناعية تدخل فى عداد اموال تلك المؤسسات ، ومن ثم يعفى ناتج تلك الأموال من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هذا ما لم يكن قد صدر قرار من رئيس الجمهورية باستمرار خضوع احدى هذه المؤسسات للضريبة المذكورة .

ولا يسوغ القول بأن ما ورد بنص المادة ٢ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ليس الا امتدادا للعناصر التى يتكون منها رأس مال المؤسسات العامة الصناعية ومن ثم فلا تنتقل ملكية تلك الأموال الى المؤسسات المشار اليها ، وذلك انه يكفى أن يكون ما ورد بهذا القرار تعدادا لعناصر راس مال كل من تلك المؤسسات حتى يمكن القول بأنها تدخل فى عداد أموالها وتعفى تبعا لذلك من الضريبة المشار اليها .

كذلك لا محل للقول بأن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ بتحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة قد تعرض للقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بالتعديل أو الالغاء — اذا قضى فى المادة ٢ منه بأن يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية — ذلك أن ثمت فارقا بين بيان الأموال التى تدخل فى الذمة المالية للمؤسسة العامة ، وبين تحديد رأس مال المؤسسة ، فبيان الأموال التى تدخل فى الذمة المالية للمؤسسة العامة ، وهو تعداد العناصر التى يتكون منها رأس مال المؤسسة ، وهو البيان الذى استلزمت المادة ١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة أن يشتمل عليه القرار الصادر بانشاء المؤسسة العامة ، وهو ما تكفل به — بالنسبة الى المؤسسات العامة الصناعية — القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

اما تحديد راس مال المؤسسة العامة فالمقصود به تحديد مقدار راس مال المؤسسة وهو ما عناه المشرع فى المادة ٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه بنصه على أن « يصدر بتحديد رأس مال المؤسسة العامة قرار من رئيس الجمهورية » ولم يصدر قرار بتحديد رأس مال أى من تلك المؤسسات بعد ، ذلك أن ثمت عناصر تدخل فى تكوين هذا الرأس مال لم ينته تقويمها بعد ولا يمكن تحديد مقدارها . تدل على ذلك ما نصت عليه المادة ٢ من القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه من أن « تقوم الأصول التى يتكون منها رأس مال المؤسسة طبقا للمادة السابقة لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص ، وعلى اللجنة أن تنتهى من مهمتها فى ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ تشكيلها » ومن ثم فان القرار رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه لم يلغى القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولم يعدله ، بل على العكس اكد ماورد به من حيث تحديد عناصر راس مال المؤسسات العامة الصناعية وشمولها لانصبة الحكومة فى الشركات التابعة لها فنص فى المادة ١ على أن « يتكون رأس مال المؤسسات العامة من (١) انصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات والمنشآت التابعة لها .... » وهو ترديد لما ورد فى المادة ٢ من القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ — ولا محل للقول بأن ملكية أنصبة الحكومة فى الشركات تنتقل الى المؤسسات العامة التى تتبعها

تلك الشركات الا بعد صدور القرار بتحديد مقدار راس مـــال المؤسسة ، ذلك أن ثمت فارقا بين ملكية المـــال وبين تقدير قيمته .

ولا يحتج فى هذا الصدد بما اتبعه المشروع بالنسبة الى مؤسسة مصر اذ نص فى المادة ٢ من القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦١ على أن « يتكون راس مال المؤسسة المـــذكورة من انصبة بنـــك مصر فى رؤوس اموال الشركات المساهمة وتنتقل ملكيـــة تلك الانصبة الى المؤسسة من تاريخ العمل بهذا القرار » ذلك ان بنك مصر يعتبر مؤسسة عامة وفقا للقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، وقـــد انشأ المشرع مؤسسة عامة اخـــرى هى مؤسسة مصر واراد ان ينقل ملكيـــة انصبة المؤسسة الأولى فى الشركات التابعة لها الى المؤسسة الثانية ، ومن ثم نص على ذلك صراحة ، وهى حالة تختلف عن حالة انشاء المؤسسات العامة الصناعية وتعداد اموالهـــا التى تتكون من انصبة الحكومة فى الشركات التابعة لها .

لذلك انتهى رأى الجمعيـــة العمومية الى اعفـــاء ناتج نصيب الحكومة فى أسهم الشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى القانون رقم ١٤ لســـنة ١٩٣٩ . وذلك تطبيقا لحكم المـــادة ٢١ من القـــانون رقـــم ٢٦٥ لســـنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العـــامة ذات الطابع الاقتصادى معدلة بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٨٣٩ — فى ١٩٦٢/١٢/٨)

الفــرع الســابع
التصرف بالمجــان فى العقارات المملوكة للمؤسســة العامة والنزول عن اموالهــــا المنقولة

قاعــدة رقــم (٢١٩)

المبــــدأ :

التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للمؤسسات العامة والنزول عن اموالها المنقولة — دخوله فى اختصاص مجلس ادارة المؤسسة — استصدار قرار بذلك وفقا للمادة الاولى من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتــوى :

يستفاد من نصــــوص المواد ٦ و ٧ و ٨ من القــــانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ان مجلس الادارة هو السلطة العليا فى كل مؤسسة فهو المهيمن على شئونهـــا المصرف لامورها والمختص برسم السياسة العامة التى تسير عليها وبالاشراف على شئونها المالية والادارية والفنية وباصدار القرارات المتعلقة بهذه الشئون .

ولما كان التصرف بالمجــان فى اموال المؤسسة أو تأجيرها بايجار اسمى او بايجار دون ايجار المثل هو من صميم شئونها المالية فان مجلس الادارة يكون هو الجهة المختصة باقتراح التصرف او التأجير المشار اليه فى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة .

ولما كانت هيئـــة قناة السويس مؤسسة عامة تقوم على مرفق الملاحة بالقنــــاة وقد صدر بتنظيمها القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٧ فعلى هـــدى ما تقدم يختص مجلس ادارتهـــا باقتراح التصرف بالمجان فى أى مال من أموالها او تأجيره بايجـــار اسمى او بايجار دون ايجار المثل ويصدر بهـــذا التصرف قرار من رئيس الجمهورية اذا جاوزت قيمة المــــال المتنازل عنه ١٠٠٠ جنيه ومن مجلس الادارة اذا لـــم تجاوز قيمته هذا الحد وذلك بعد موافقة اللجنة المالية فى كلتا الحالتين .

(فتوى رقم ٢٤٣ — فى ١٩٦٠/٣/١٩)

الفــرع الثامن

المؤسسة المتبوعة والمؤسسة التابعة

قاعــدة رقــم (٢٢٠)

المبــدأ :

مؤسســات عــامة ــ مدى تأثير طبيعة المؤسسة المتبوعة على المؤسسة التابعة ــ عدم التلازم بين طبيعة هذه او تلك ــ استقلال كل منهما بوصفها وتكييفها طبقا لنظامهــا ــ اساس ذلك ــ مثال : بالنسبة لمؤسسة ضاحية مصر الجديدة وعدم اعتبارها مؤسسة ذات طــابع اقتصادى رغم تبعيتهــا فترة ما للمؤسسة العــامة التعاونيــة للاسكان .

ملخص الفتــوى :

ان مؤسسة ضاحية مصر الجديدة وقد كانت تتبع المؤسســة العامة التعاونية للاسكان وهى من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى طبقــا للقرار الجمهورى رقــم ١٦٥٧ لســنة ١٩٦١ لا يؤدى الى اعتبــار مؤسسة مصر الجديدة ذات طابع اقتصادى ذلك لأن القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ جعــل مؤسسة ضــاحية مصر الجديدة تابعــة للمؤسسة المصرية العامة للتعمير والاسكان وقــد حلت هذه المؤسســة الأخيرة محل الأولى ولم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادى ومع ذلك فان صدور قرار جمهورى باعتبار المؤسسة العامة التعاونية للاسكان مؤسسة ذات طابع اقتصــادى لا يكفى بذاته للقول بأن المؤسسات التابعة لها ذات طابع اقتصادى ايضا اذ ان لكــل من هذه المؤسسة والمؤسسات التابعة لهــا اختصاصها والمستقل وكيانهــا القــانونى القــائم بذاته ــ فالمؤسسة العــامة التعاونية للاسكان انشئت بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦١ وتتولى المؤسسة مباشرة الأغراض والاختصاصات المقررة بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شــأن

المؤسسات العامة التعاونية وهى الاشتراك فى رسم السياسة العامة للقطاع التعاونى والاقتصادى القومى وتنمية القطاع التعاونى بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية والاشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال . ومن ثم فاختصاص المؤسسة المذكورة هو رسم سياسة الاسكان التعاونى ووضع تخطيط لها والاشراف على الجمعيات التعاونية القائمة بهذا النشاط وتدعيم تلك الجمعيات فنيا وماليا . وعلاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات التابعة لها فى هذه الحالة هى ذات العلاقة القائمة بين كافة الجهات الادارية المشرفة على المؤسسات سواء كانت هذه الجهات وزارات أو مؤسسات عامة وهى لا تعدو فى عمومها دور التخطيط ورسم السياسة والاشراف والرقابة على المؤسسات التابعة دون تدخل فى مزاولة النشاط الفعلى لتلك المؤسسات . أما المؤسسات التابعة فهى التى تقوم بالنشاط الفعلى فى الاسكان فى الدائرة المحدودة لكل منها . وفضلا عن ذلك فان لكل من المؤسسة سالفة الذكر والمؤسسات التابعة لها استقلال عن الأخرى فى شخصيتها الاعتبارية وميزانيتها الخاصة بها .

(فتوى رقم ٥٢١ — فى ١٩٦٣/٥/٨)

الفـرع التاسـع

الميزانيـة

قاعـدة رقـم (٢٢١)

المبـدا :

قانون انشاء المؤسسة هو المرجع فى تحديد وصف ميزانيتهـا ، وما اذا كانت مستقلة او ملحقة ، ام انهـا ميزانية هيئة عامة اخرى — القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن المؤسسات العامة — تأكيده هذا النظر .

ملخص الفتـوى :

ان المرجع فى تحديد وصف ميزانية المؤسسة هو قانون انشائهـا ، فهو الذى يحدد ان كانت ميزانية مستقلة او ملحقة مما تخضع لأحكام المادة ١٠٥ من الدستور ، ام انها ميزانية هيئة اخرى ممـا تخضع لاحـكام المـادة ١٠٦ من الدستور .

يؤيد هذا النظر ، أن المشرع قد نظم المؤسسات العامة اخيرا بتشريع عام هو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بشـأن المؤسسات وقد جاء بالمذكرة الايضاحية لهذا القانون ايضاحا للمـادة ١٥ التى تنص على استقلال . ميزانيـات المؤسسات العـامة عن ميزانية الدولة ، أن هـذا الاستقلال نتيجة طبيعية للنظـام اللامركزى لهـذه المؤسسات . كمـا جاء بهـا أن « ميزانية المؤسسة العامة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، وأن كان هذا القرار يجب أن يسبق بموافقة مجلس الأمـة طبقـا لأحكـام الدستور » .

(فتوى رقم ٤١١ — فى ١٩٥٧/٨/٤) .

قاعـــدة رقـــم (٢٢٢)

المبـــدأ :

مؤسسات عامة — ميزانياتها — خضوعها لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ فى شـــأن القواعد الواجب اتباعهـــا فى الميزانيات المستقلة او الملحقة — ليس فى نصوص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العامة ما يؤدى الى الخروج على هذه الأحكام .

ملخص الفتـــوى :

يبين من استقراء نصوص المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ من القـــانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة — أن ميزانيـــات المؤسسات العامة تعتبر من الميزانيـــات المستقلة عن ميزانية الدولة ، والمؤسسة العامة شخص من اشخاص القانون العام تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا او زراعيا أو ماليا او تعاونيا ولهـــا ميزانية مستقلة تعد على نمط ميزانيات المشروعات التجارية ومتى كانت ميزانيات المؤسسات العـــامة ميزانيات مستقلة ، فانه يجرى فى شأنهـــا ما يجرى فى شـــأن الميزانيات المستقلة ، وقـــد نص الدستور المؤقت — الذى صدر القانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ المشـــار اليه فى ظله — فى المـــادة ٣٤ منه على أن :

« الميزانيات المستقلة والملحقة تجرى عليها الأحكام الخاصة بالميزانية العامة » . وهذا الحكم مردد ايضـــا بنص المادة ٨٠ من الدستور الحالى .

ومن مقتضى هذا النص أن الميزانيـــات المستقلة (وهى ميزانيات المؤسسات العامة) شأنها شأن الميزانية العامة للدولة يجب عرضهـــــا على السلطة التشريعية لاقرارها ، كمـــا ان القواعد المتبعة فى اعـــداد وتحضير مشروع ميزانية الدولة تسرى على مشروعات الميزانيات المستقلة وكذا الميزانيات الملحقة ، ومن ثم يتعين عرضهـــا على وزارة الخزانـــة لبحثهـــا وابداء ما يعن لهـــا من ملاحظات عليها توطئة لتقديمهـــا لمجلس الأمة لاقرارهـــا .

وبالجملة تسرى فى شأن ميزانيات المؤسسات العامة القواعد المقررة بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ بشأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة أو الملحقة — والذى صدر تنفيذا للمادة ٣٤ من الدستور المؤقت ، وقضت المادة الاولى من ذلك القانون بضرورة قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة باعداد مشروعات ميزانياتها وحساباتها الختامية وعرضها على وزارة الخزانة التى تتولى تقديمها الى السلطة التشريعية فى المواعيد المقررة دستوريا .

اما المادة الثانية من ذلك القانون فقد قضت بعدم جواز قيام الهيئات العامة ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة والتى تخرج اليها الحكومة عن جزء من مالها بطريق الاعانة — بترحيل اية مبالغ من سنة مالية الى سنة مالية اخرى طبقا للقواعد التى يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

هذا واحكاما للرقابة المالية على تنفيذ ميزانيات الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، وحتى تستخدم الاعتمادات التى تدرج فى هذه الميزانيات فى اغراضها المخصصة من اجلها على النحو المرجو ، فقد نصت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه — على ضرورة موافقة وزارة الخزانة على اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ الميزانيات المستقلة أو الملحقة قبل اصدارها . كما قضت المادة الرابعة بأن يتبع الوزارة المذكورة مراقبو ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على اعمال الحسابات بالهيئات المذكورة وان يكون لهم حق التوقيع الثانى على الشيكات واذون الصرف .

وقد اوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه أن من المبادىء الاساسية التى تقوم عليها الميزانية مبدأ وحدة الميزانية ، ومقتضاه أن تضمن كافة ايرادات الدولة ومصروفاتها وثيقة واحدة . والغرض من هذه القاعدة هو أن تعرض الميزانية فى صورة بسيطة بحيث يتيسر لمن يريد الوقوف على المركز الحقيقى للدولة من الوصول الى غايته دون أن يضل الطريق فى السعى وراء الحسابات المستورة ، أو فى جمع شتات النفقات والايرادات المتناثرة فى ميزانيات منفصلة وبالتالى تكون رقابة السلطة التشريعية على اعمال السلطة التنفيذية سهلة ميسورة .

واشارت المذكرة الايضاحية أيضا الى أن وظائف الدولة لـم تعـد مقصورة على تلك الوظائف التقليدية التى كانت تتمثـل على الأخص فى توطيد الأمن فى الداخل واقامة العدالة بين الناس والذود عن البـلاد ضد العدوان الخارجى . بـل تنوعت هذه الوظائف وتشعبت واتسعت دائرة اختصاصات الدولة وامتد أثرها الى مختلف النواحى الاقتصـــــــادية والاجتماعية ، وذلك نتيجة للالتزامات المتزايدة التى يلقيهـا عليها واجبها حيال افراد المجتمـع — وكان أن تولى عدد من الأجهزة الحكومية القيام بمشروعات ذات صـفة تجارية أو صناعية أو مباشرة نشاط يتسم بطابع الاستثمار المـالى أو الاشراف على أداء خدمات اجتماعية او ثقافية . ولكى تؤدى هذه الاجهـزة الحكومية مهمتهـا وفقـا لمقتضيات طبيعة اعمالها وتكون قادرة على بلوغ أهدافها مع تحقيق الرقابة التى تتلاءم مـع طبيعتها وانظمتهـا والوقوف على نتائج نشاطهـا ، فقد جرى العمـل على أن يكون لكل من هذه الأجهزة ميزانيـة ملحقة بميزانية الدولـة أو تصدر مستقلة عنهـا .

ويبين مما تقدم أن القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ انما صدر فى شـأن القواعد الواجب اتباعها فى الميزانيات المستقلة او الملحقـة وهى ميزانيات المؤسسات والهيئات العامة التى رأى الشارع أن يخصها بميزانيـــة خاصة تلحق بميزانية الدولة أو تصدر مستقلة عنهـا . وليس فى أحكام القانون رقم ٦٠ لسـنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسســات العامة ما قـد يؤدى الى الخروج على قواعد واحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ فيمـا يتعلق بالمؤسسات العامة . فالقانون الأخير صدر فى ظل احكام القانون رقم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة الملغى ، وكانت المؤسسات تباشر نشاطا تجاريا أو زراعيا أو تعاونيـا او صناعيا او ماليا أو تشرف على أداء خدمات اجتماعية او ثقافية — ولما صدر قـانون المؤسسات العامة الحالى (رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣) قضى ايضا بأن يكون للمؤسسة ميزانية مستقلة . والنشـاط الذى تمارسه المؤسسات لـم يتغير ، وطبيعة العمـل فيها كما هى ، وفى شئون الميزانية لاتختلف الأحكام الواردة فى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ عنهـا فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى حتى يسوغ القول بأن ميزانيات المؤسسات العامة أصبحت

لا تخضع للقواعد المنصوص عليها فى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، والعبرة بكون الميزانية مستقلة أو ملحقة ، بحيث تكون كذلك فهى تخضع لنص الدستور الذى يقضى بأن يجرى فى شأنها ما يجرى فى شأن الميزانية العامة للدولة ، ولما كان القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ انما صدر تنفيذا لحكم الدستور ليضع القواعد التى يجب اتباعها فى شأن الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، ولم يصدر قانون بالغائه صراحة أو ضمنا ولازالت دواعيه قائمة ، فانه يسرى على ميزانيات المؤسسات العامة ويتعين التزام أحكامه فى شأنهما .

وبناء على ذلك فان كل ميزانية مستقلة أو ملحقة تخضع لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ ، وطالما أن ميزانيات المؤسسات العامة ميزانيات مستقلة ، كما هو مقرر بنص الفقرة الثانية من المادة الأولى وبنص المادة ١٦ — من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه . فانها — والحال كذلك — تخضع لأحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ الذى صدر استنادا الى المادة ٣٤ من الدستور المؤقت والمردد حكمها فى المادة ٨٠ من الدستور الحالى . واعتماد ميزانية المؤسسة العامة بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لما هو منصوص عليه فى المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ليس الا خطوة تمهيدية فى سبيل عرض الميزانية الخاصة بالمؤسسة على السلطة التشريعية ليجرى فى شأنها ما يجرى على الميزانية العامة للدولة .

ولذلك فانه لا محل للقول بأن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ لم يشر فى ديباجته الى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ . اذ أن عدم الاشارة ليس معناه عدم تطبيق أحكامه فى شأن الميزانيات المستقلة أو الملحقة ، فهو تشريع قائم لا يجوز الغاؤه الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن ميزانية المؤسسة المصرية للبترول — باعتبارها ميزانية مستقلة — تخضع لاحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ .

(ملف رقم ١١/١/٨٧ — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

الفـــرع العـــاشر

مديرو ادارة مراقبة حسابات المؤسسات العامة ونوابهم

قاعـــدة رقـــم (٢٢٣)

المبـــدأ :

مؤسسات وهيئات عامة وما يتبعها من شركات وجمعيات ومنشآت — القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم مراقبـــة حسابات المؤسسات والهيئات العـــامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها — مديرو ادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة ونوابهم ومراقبـــو الحسابات المعينون وفقـــا لاحكـــام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ المشـــار اليه — لا يجوز لهم الجمـــع بين وظائفهم وبين اى عمـــل آخـــر ، كما لا يجوز لهم مباشرة اعمال او اداء خدمات للغير باجـــر او بغير اجر — اثـــر ذلك : عـــدم جواز ندبهم للاشتراك فى لجان تقييم الشركـــات او المصانع التابعة لهـــا لادماجهـــا فى شركات اخرى او لشرائهـــا من الغير ، وعـــدم جواز اشتراكهم فى لجان فحص وتحقيق بعض المخالفـــات المالية ما لـــم يكن ذلك داخلا فى اختصـــاص وظائفهم بحكم القانون .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ٤٤ لســـنة ١٩٦٥ فى شـــأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيـــات والمنشآت التابعة لهما تنص على أن « تنشـــأ لكل مؤسسة او هيئـــة من المؤسسات العامة والهيئات العامة المشار اليها فى المادة الســـابقة ادارة تختص بمراقبة حسابات المؤسسة أو الهيئـــة وما يتبعهـــا من شركات ومنشآت وجمعيات تعاونية وفحص ميزانياتها ومراكزها المالية وحساباتها

الختامية وابداء الملاحظات بشأن سلامة نظامها المحاسبي وصحة دفاترها وسلامة اثبات وتوجيه العمليات فيها بما يتفق مع الأصول المحاسبية السليمة في تحقيق النتائج المالية .

ولها على الأخص ما يأتي :

اولا — بيان ما اذا كانت حسابات الوحدة محل المراجعة تتضمن كل ما تنص القوانين والأنظمة على وجوب اثباته فيها وما اذا كانت الميزانية تعبر بوضوح عن المركز المالي الحقيقي للوحدة محل المراجعة في ختام المدة المالية محل الفحص وما اذا كان حساب الأرباح والخسائر وحساب الايرادات والمصروفات عن تلك المدة وذلك كله وفقا لقواعد المحاسبة المتعارف عليها .

ثانيا — اعتماد اجراءات الجرد بالوحدة محل المراجعة والاشراف عليه والتأكد من أن الجرد والتقويم قد تم وفقا لهذه الاجراءات وللأصول المرعية ، وتجب على هذه الادارة أن تشير في تقريرها الى كل تغيير يطرأ على أسس وطرق التقويم والجرد .

ثالثا — ابداء الرأي فيما اذا كانت المخصصات التي كونتها الوحدة كافية لتغطية كافة الالتزامات والمسئوليات والخسائر المحتملة مع بيان ما اذا كان هناك احتياطيات لم تظهرها الميزانية .

رابعا — ايضاح ما يكون قد وقع اثناء السنة المالية من مخالفات لاحكام القوانين أو النظم على وجه يؤثر على نشاط الوحدة محل المراجعة أو على مركزها المالي او على أرباحها مع بيان ما يكون قد اتخذ في شأن ذلك وما اذا كانت المخالفات لا تزال قائمة عند اعداد الميزانية .

كما تقوم الادارات بالنسبة للجهات التي تراقب حساباتها بمباشرة غير ذلك من اختصاصات الجهاز المركزي للمحاسبات التي يعهد بها اليها » .

وضمانا لمباشرة هذه الادارة اختصاصاتها ومسئولياتها المنوه عنهـا بحيدة تامة وبعيـدا عن اى تأثر حرص المشرع على أن يبعدها عن كـل المؤثرات فنص فى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ سـالف الذكر على أن « تلتزم الادارات بالعمـل وفق تخطيط وبرامج عمل محددة يعتمدها الجهـاز المركزى للمحاسبات » .

ونص فى المادة السابعة على أن « يعين مدير الادارة ونوابهم ومراقبو الحسابات بقرارات جمهورية بنـاء على اقتراح رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ولا يجوز ندبهم للعمل بادارات أخـرى بالمؤسسة او الهيئة كما لا يجوز نقلهم اليها الا بموافقتهم وكذلك يحظر تعيينهم فى الشركـات والجمعيات التعاونية والمنشآت التى تشرف عليهـا المؤسسة أو الهيئـة الا بعد مضى ثلاث سنوات على تركهم العمل فى ادارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة أو الهيئة » .

ونص فى المادة التاسعة على انه « لا يجوز لمديرى الادارات ونوابهم ومراقبى الحسابات أن يجمعـوا بين وظائفهم وبين اى عمل آخـر كمـا لا يجوز لهم مباشرة أعمال أو اداء خدمات للغير بأجر أو بغير اجر » .

وأورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٤ لسـنة ١٩٦٥ سـالف الذكر الغرض من ايراد النصوص المتقـدمة بأنه « توفيرا للضمـانات والحصـانات اللازمة لهؤلاء الموظفين » و « رغبة ابعاد المظنة عن شاغلى الوظائف الهامة بالادارات » كما جاء بها تعليقا على المـادة التاسـعة سالفة الذكـر التى حظرت على مديرى الادارات ونوابهـم ومراقبى الحسابات الجمع بين وظائفهم وبين اى عمل آخـر أن النص « استبعد مساعدى مراقبى الحسابات خشية أن ينصرف مفهوم المادة الى تحـريم قيامهم — وهم يشغلون وظائف ليست كبيرة نسبيا — بأعمال حكوميـة أخرى تقتضى الضرورة تكليفهم بالاشتراك فيهـا مقابـل مكافأة محدودة لا اثر لها على قيامهم بأعمالهم الأصلية لبعدها عن نطاق هذه الأعمـال »

ومؤدى ما تقـدم ان الحظـر الوارد فى المادة التاسعة بالنسبة لمن عنتهم هو حظر مطلق فلا يجـوز تكليف هؤلاء العاملين بالاشتراك فى لجان

تقييم بعض الشركات أو المصانع التابعة لاحدى الشركات لادماجهـا فى شركات أخرى أو لشرائهـا من الغير اذ ان هذه الاعمال تخرج عن نطاق وظائفهم الاصلية وتمس القانون لمباشرتهم وظائفهم .

اما غير ذلك من اختصاصات نلط بها القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أو تدخل اصلا فى وظائف الجهـاز المركزى للمحاسبات كدراسة الأوضاع المالية بالمؤسسة أو الكشف عن المخالفات الماليـة بهـا فان قيام مديرى هذه الادارة ونوابهم ومراقبى الحسابات بهـا انما يدخـل فى وظائفهم الأصلية ولا يتقاضون عنهـا بسبب ذلك اجرا أو مكافأة أصلية أو اضافية أو بدل حضور او اى ميزة مالية اخرى على أن يكون قيامهم بها وفـق تخطيط وبرامج العمل التى يعتمدها الجهـاز المركزى للمحاسبات أو بتكليف من الجهاز طبقـا للمادتين الثانيـة والرابعـة من القـانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجـوز لمديرى ادارات مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة ونوابهم ومراقبو الحسابات المعينون وفقا لأحكام القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ أن يجمعـوا بيـن وظائفهم وبين اى عمل آخر كمـا لا يجوز لهم مباشرة اعمـال أو اداء خدمات للغير بأجر أو بغير أجـر .

وعلى ذلك فلا يجوز ندبهم للاشتراك فى لجان تقييم الشركـات أو المصانع التابعة لهـا لادماجهـا فى شركات اخرى أو لشرائهـا من الغير ، كما لا يجوز اشتراكهم فى لجان فحص وتحقيق بعض المخالفات المالية ما لم يكن ذلك داخلا فى اختصـاص وظائفهم بحكم القانون .

(فتوى رقم ٦٥٥ — فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

الفصـــل الثـــاني

العاملون بالمؤسســـات العامة

الفـــرع الأول

التعيين

قاعـــدة رقـــم (٢٢٤)

المبـــدأ :

اعتبار المؤسسات العامة من أشخاص القانون العام وموظفـــون عموميون تربطهم بجهة الادارة التابعين لها علاقة لائحية وليست تعاقدية — لا يخل بهذه الصفة اللائحية للعلاقة تحرير عقد استخدام مع الموظفين طالما كان هذا العقد مستندا الى أوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره — تصرف المؤسسة بانهاء العقـــد على خلاف احكامه خطأ موجبا لتعويض الموظف عن الضرر الذى اصابه بسبب هذا التصرف الخاطىء .

ملخص الحـــكم :

ومن حيث انه ولئن كانت علاقة المدعى بالمؤسسة المدعى عليهـــا علاقة تنظيمية عامة تحكمهـــا القوانين واللوائح اعتبارا بأن المؤسســـات العامة تعد من أشخاص القانون العـــام ويعتبر موظفوها عموميون تربطهم بجهة الادارة التابعين لها علاقة لائحية وليست تعاقدية ، الا انـــه لا يخل بهذه الصفة اللائحية للعلاقة تحرير عقـــد استخدام بشأنها طالمـــا كان هذا العقد مستندا الى أوضاع تنظيمية عامة تسوغ تحريره : ولما كـــان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسســات العامة ، والذى كان يسرى وقت صدور القرار بانهاء خدمة المدعى على العاملين بهذه المؤسسات عملا بأحكـــام

القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة ، قد نص فى المادة ٦٦ منه على أنه « يجوز تعيين عاملين لأعمال مؤقتة أو عرضية سواء من المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية أو الأجانب — ويضع مجلس ادارة الشركة القواعد التى تسرى فى هذا الشأن مع مراعاة الأحكام الخاصة بتوظيف الاجانب ، على أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » ، وكان الثابت أن الدفاع عن المؤسسة المدعى عليها لم يحدد العقد المبرم بين المؤسسة وبين المدعى باعتباره النظام القانونى الذى ارتضته المؤسسة لضبط العلاقة اللائحية القائمة بين الطرفين وفقا للنص المتقدم ذكره . وجرى هذا الدفاع فى جميع مراحل الدعوى على البنك بهذا العقد بحسبانه أساس هذه العلاقة وسندها فان التطابق القائم بين العقد المذكور وبين نموذج عقد الاستخدام المرافق لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فى شأن الموظفين المؤقتين المخاطبين بأحكام المادة ٢٦ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة . هذا التطابق القائم بين العقد وبين النموذج المذكور . الذى وضع أصلا لتنظيم علاقة الدولة — لا المؤسسات العامة — لعمالها المؤقتين ، لا يصح ان يكون سندا لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد تطبيق العقد المذكور فى مجال العلاقة التى تربط المدعى بالمؤسسة المدعى عليها ، طالما ان هذه المؤسسة قد استعارت شروط نموذج عقد الاستخدام المشار اليه وارتضتها أساسا لتنظيم العلاقة اللائحية التى تربطها بالمدعى عملا بسلطتها المقررة فى المادة ٦٦ من اللائحة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الاشارة اليها .

هذا ومن ناحية أخرى فان المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه تنص على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متمما لعقد العمل » . وتنص المادة الثانية على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر هذه اللائحة والتعليمات التى تصدرها الشركة فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءا متمما للعقد المبرم

بين الشركة والعامل » ومفاد هذين النصين ، ان الطبيعة اللائحية للعلاقة التى كانت تربط المؤسسات العامة بالعاملين فيها لا تتابى مع تحرير عقود عمل مع هؤلاء العاملين . وان هذه العقود التى تعتبر جزءا متمما للنظام اللائحى الذى يضبط هذه العلاقة ، واجبة التطبيق فيما قد يرد بها من شروط تكون أكثر سخاء للعاملين المشار اليهم . ومن ثم لا يكون صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من القول باستبعاد الاحكام التى تضمنها عقد الاستخدام المبرم مع المدعى من مجال العلاقة الوظيفية القائمة بين الطرفين فيما تضمنه من شروط تتعلق بتجدد العقد فى حالة عدم الاخطار بالرغبة فى أنهائه فى خلال المواعيد القانونية التى حددتها شروط العقد المذكور .

ومن حيث انه بناءا على ما تقدم فان البند « ٨ » من المادة ٥٦ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وان كانت قد نصت على « انتهاء العقد محدد المدة » باعتباره أحد اسباب انتهاء الخدمة بالنسبة للعاملين المشار اليهم ، الا أن الثابت فى الحالة المطروحة ان مدة العقد المبرم مع المدعى لم تنته فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ على ما ذهبت اليه المؤسسة المدعى عليها وجاراها فيه الحكم المطعون فيه — وانما الثابت ان هذه المدة تجددت لمدة اخرى مساوية تنتهى فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ عملا بنص البند الاول من العقد المذكور الذى جرى نصه على أن مدة العقد سنة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٦ (ما لم تنتهى قبل ذلك بالكيفية المذكورة بعد ويتجدد لمدة أخرى مساوية لتلك المدة ما لم يعلن احد الطرفين الآخر قبل نهاية المدة بشهر برغبته فى انهاء هذا العقد ويستمر ، التجديد بعد ذلك بالشروط نفسها) . ومادام العقد قد تجدد وفقا لهذا البند لعدم قيام المؤسسة بالاخطار عن رغبتها فى انهائه قبل انتهاء مدته بشهر اذ قد تراخى هذا الاخطار على ما هو ثابت فى الأوراق حتى ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٦ فانه يكون من حق المدعى أن يستمر فى الخدمة حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ ما لم تقرر المؤسسة لاسباب مبررة تخضع لرقابة القضاء — فصله بالتطبيق لنص البند الخامس من العقد أو انهاء العقد اعمالا للرخصة المخولة لها بالبند السابع منه ، وهو ما لم تلجأ اليه المؤسسة بالنسبة الى المدعى أو تدعيه .

ومن حيث انه لا ينال من النظر المتقدم ان الاذن التنفيذي رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من ادارة شئون العاملين بالمؤسسة المدعى عليها تعيين المدعى لمدة سنة واحدة تبدأ من اول يوليو سنة ١٩٦٥ وتنتهي بنهاية السنة المالية ١٩٦٦/٦٥ ذلك أن هذا الاذن التنفيذي الذي لا يعدو في حقيقته ان يكون اجراءا تنفيذيا لذات العقد المبرم مع المدعى ليس له — في ضوء ما سلف الاشارة اليه من احكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أن يعدل من شروط هذا العقد أو يقيدها اذ ان العقد المذكور هو وحده المرجع في ضبط العلاقة القائمة بين الطرفين وفي التعرف على نية المؤسسة المدعى عليها دون الاذن التنفيذي المنوه عنه .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم يكون تصرف المؤسسة المدعى عليها بانهاء العقد على خلاف احكامه خطأ موجبا لتعويض المدعى عن الضرر الذي أصابه بسبب هذا التصرف الخاطيء وتقدر المحكمة هذا التعويض بمبلغ ٢٢٠ جنيها للاسباب التي اقامت عليها المحكمة الادارية لرئاسة الجمهورية تقديرها لهذا التعويض . واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فمن ثم يتعين الحكم بالغائه والقضاء باحقية المدعى في تعويض قدره مائة وعشرون جنيها عن الاضرار التي اصابته بسبب انهاء المؤسسة العقد بغير مراعاة لتجديده مدة سنة اخرى تنتهي في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧ ، مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن رقم ١١٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٢) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

ادراج وظائف ذات ربط ثابت بميزانية احدى المؤسسات — تعيين العامل على احدى هذه الوظائف لا يعني استحقاقه كامل الربط المقرر لها وانما تترخص في ذلك الجهة الادارية وفقا للقوانين واللوائح المنظمة لشئون التعيين ولا يستحق العامل سوى المرتب الذي يحدده قرار تعيينه اذ ان مجرد تعيينه في احدى هذه الوظائف لا ينشيء له حقا في تقاضي الربط

المدرج لها بالميزانية وانما المرجع فى ذلك الى القواعد القانونيــة المنظمة للتعيين فيها والقرارات الادارية الفردية التى تصدر بالتعيين وفقا لهــا .

ملخص الحــكم :

ومن حيث أن الطعن بني على سبب مؤداه أن مفهوم الربط الثابت فى الميزانية وجود درجات تسمح بالتعيين عليها . ولا يعنى ذلــك ان الموظف الذى يعين على احدى الوظائف ذات الربط الثابت يستحق كامل الربط المقرر لها ، وانما معناه ان تترخص الجهــة الاداريــة فيمــا دون ذلــك فورود وظائف ومرتبات فى الميزانية لا ينشىء حقــا مباشرا للموظف فى الميزانية بــل ان تحديد مرتبه ، بعــد تعيينه ، مرهون بجدول المرتبات كحد اقصى لا يجوز تجاوزه .. ولذلك فان الحكم محل الطعن يخالف الواقــع والقانون وقضاء المحكمة الادارية العليــا .

ومن حيث انه يبين من ملف خدمة المدعى انه عين بموجب القــرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من عضو مجلس الادارة المنتدب للهيئة العامة للبترول فى ١٩٥٧/٦/٢ بماهية أساسية شهرية قدرها تسعة جنيهــات لمدة ستة أشهر تحت الاختبار اعتبارا من تاريخ تسلمه العمــــل فى ١٩٥٧/٥/٢٨ ، على أن يمنح على ما نص عليه فى المادتين ٢ر٣ مكافأة بمة يصــل بمجموع ما يتقاضاه الى خمسة عشر جنيها شهريا شاملا اعانة الغلاء وجميع العلاوات الاضافية الاخرى ، ووضع اعتبارا من ١٩٥٨/٧/١ فى درجة كاتب بأول مربوطها وقدره تسعة جنيهات شهريا اعتبارا من ١٩٥٧/٥/٢٨ ودرج مرتبه بالعلاوات بمقتضى القرار رقم ٢٨٣ لســنة ١٩٥٨ بتسوية حالات موظفى الهيئة على الدرجات الواردة فى ميزانيتهــا للســنة المالية ١٩٥٩/١٩٥٨ بعد تحديد فئاتها بداية ونهاية ، بدلا من الوضع السابق عليها برصد ربط ثابت اجمالى لكل وظيفة — وفى ١٣/١/ ٦٣ ضمت للمدعى فى الدرجة التى وضع عليها مدة خدمته الســابقة عــلى تعيينه بالهيئة والتى قضاها بوزارة العدل من ١٩٥٤/٤/٣٠ حتى تركــه العمــل بها فى ١٩٥٧/٥/١٧ قبل تعيينه بالهيئة وذلك طبقا لاحكــام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شــأن حســاب مدد العمــل السابق فى الدرجة والمرتب وأعيد حساب مرتبة ودرجته ، بحيث منــح الدرجة التالية بأول ربطهــا فى ١٩٦١/١٠/٣٠ .

ومن حيث إن المدعي لا يعدو موظفا معين على غير درجة ، في الفترة المشار اليها في وظيفة كاتب ، المدرج لهـا في ميزانيـة الهيئة للبترول اعتماد اجمالي حسب على اساس تقدير ربط ثابت ، يجرى الصرف منه على من يعين عليه من الموظفين في حدود العدد المعين في الميزانية على أن يمنح كل منهم ما يستحقه من راتب طبقا للقوانين واللوائح المنظمة للتعيين في هذه الوظائف ، والتي ينشـأ عنهـا الحق في تقاضي هذا المرتب حسبما تعينه احكامهـا ، واليها يستند المركز القانوني الذاتي للموظف الـذي ينشأ بمقتضى القرار الفردي الذي صدر بتعيينه لهـا وبه يتحدد مركـزه القانوني في الوظيفة بأثاره من مختلف النواحي ومنهـا تحديد المرتب الذي يستحقه عنـد قيامه بأعبائهـا بمقدار ما تنص عليه تلك القوانين واللوائح من تقدير لهـذا المرتب ابتداء وانتهـاء او تدرجا بالعـلاوات الدوريـة الى الدرجـات الاعلى من درجات جداول الوظائف والدرجـات والمرتبات التي تضمنهـا والتي يرصـد الاعتماد المالي اللازم في الميزانيـة لادائها عند تحقق السبب الموجب لاستحقاقهـا اذ الميزانية بحسب طبيعتهـا لا تتضمن اية قواعد موضوعية في الخصوص وهي في تقديرها لمجموع الرواتب او مفرداتها تبلغ لمـا تقرره القوانين واللوائح المنظمة لقـواعد التوظف منها ما تعلو بتحديد المرتبات . ويقتصر دور الميزانيـة فيمـا يتعلق بجانب المصروفات وكقاعدة عامة ، على اجـازة صرف الاعتمـادات المقررة في الاغراض المبينة بها فيما رصدت وخصصت من اجله دون تجاوز على أن يجرى الصرف ذاته متى تحقق موجبه وفقـا للقوانين واللوائح المنظمة لموضوعه والتي ينشـأ عنهـا وتستند اليهـا العقود والمراكـز القانونيـة التي هي تترتب عليهـا الحقوق المستوجبة لالتزام الجهـة الادارية المنفقـة في اصلهـا اذ الامـر في الميزانية لا يعدو مجرد تعيين للمصارف وتحديد للمصارف وتحـديد للنفقات التي يجرى الصرف منهـا وعلى هذا فان اعتمادها في ميزانية جهة ادارية للصرف منها في باب رواتب الموظفين الذين يعينون على وظيفة معينة ، ولا ينشـأ منه بذاته حق هؤلاء في تقاضي الرواتب المعتمدة وانمـا المرجع في ذلك اصلا الى القواعـد القانونية المنظمة لشئون التعيين فيها والقرارات الادارية الفردية التي تصدر بالتعيين وفقا لهـا .

ومن حيث انه على مقتضى ما سبق — فما كان مرتب المدعي المعين

على غير درجة قد حدد بما نص عليه فى قرار تعيينه فيما يخصم به على الاعتماد المخصص للتعيين فى مثل وظيفته والوارد فى ميزانية الهيئـة فى السنة التى عين فيها بربط ثابت فهو اذن لا يستحق أكثـر من هذا الراتب. ومن ثم فان دعواه والحالة هذه تكون على غير اســاس خليقة بالرفض موضوعا ويكون حكم محكمة القضاء الادارى محل الطعن مخالفا للقانون فيما قضى به من استحقاقه لاكثـر من هذا الراتب .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن فى محله ويتعين لذلك الحكـم بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الدعوى والزام المطعون ضـــده المصروفـات .

(طعن رقم ٧٧٩ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٨/١٢/١٧) .

قاعـدة رقـم (٢٣٦)

المبـــدا :

صدور قرار جمهورى بتعيين الموظف فى احدى المؤسســات العامة أو احدى الشركات — اعتباره انتهـاء بطريق الفصل بقرار جمهـورى وليس من قبيل الاستقالة .

ملخص الفتـوى :

نصت المـادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لســنة ١٩٥١ فى شــان نظام موظفى الدولة تنص على ان « تنتهى خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة لاحـد الاسباب الآتية :

(١) بلوغ السن المقررة لترك الخدمة .

(٢) عدم اللياقة للخدمة صحيا .

(٣) الاستقالة .

(٤) العزل او الاحالة الى المعاش بقرار تأديبى .

(٥) الفصل بسبب الغاء الوظيفة .

(٦) الفصل بمرسوم او امر جمهورى او بقرار خاص من مجلس الوزراء .

(٧) فقد الجنسية المصرية .

(٨) الحكم عليه فى جناية أو فى جريمة مخلة بالشرف .

(٩) الموت » .

ومفاد هذا النص ان المشرع قد حدد حالات انتهاء خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تحديدا واردا على سبيل الحصر ، ومن ثم يتعين معرفة سبب انتهاء خدمة الموظف الذى يصدر قرار بتعيينه فى احدى المؤسسات العامة والشركات .

ومن حيث ان هذا الموظف الذى يصدر قرار جمهورى بتعيينه عضو مجلس ادارة منتدبا ، يعتبر هذا القرار قد تضمن امرين أولهما انهاء خدمته فى وزارة الخزانة والثانى تعيينه عضو ادارة منتدب للشركة المذكورة وبذلك تكون خدمته فى الحكومة قد انتهت بقرار جمهورى اى بطرق الفصل طبقا للبند ٦ من المادة ١٠٧ من قانون موظفى الدولة .

ولا وجه للقول بأن خدمة مثل هذا الموظف قد انتهت بالاستقالة استنادا الى أن طلبه تسوية معاشه عن مدة خدمته فى الحكومة وانتقاله بقرار تعيينه فى الشركة المذكورة يعتبر بمثابة تقديم طلب استقالة ، لاوجه لهذا القول .

اولا : لأن امتثاله لتنفيذ هذا القرار وطلب تسوية معاشه لا يمثل ارادة حرة له فى ترك خدمة الحكومة اذ أن ثمت التزام ادبى على عاتقه بتنفيذه حتى لا يتخلف عن القيام بخدمة عامة تستلزمها النظم الحديثة فى الدولة وهى نظم تقتضى الاستعانة بخبرات موظفى الدولة فى مختلف الهيئات والمؤسسات .

ثانيا : ان قبول الاستقالة قرار ادارى يتطلب توافر سببه أولا وهو تقديم طلب الاستقالة ومن ثم فلا يجوز القول بان امتثال الموظف المذكور لقرار تعيينه فى الشركة المشار اليها وطلب تسوية معاشه عن مدة خدمته فى وزارة الخزانة يعتبر طلبا للاستقالة لان مقتضى هذا القول أن يكون السبب فى قرار قبول الاستقالة لاحقا على القرار ذاته .

ثالثا : ان رأى الجمعية قد استقر على ان الموظف الذى يعين فى مؤسسة عامة يسرى على موظفيها قوانين المعاشات يظل معاملا بقانون المعاشات الذى كان معاملا به قبل تعيينه فى المؤسسة العامة وتعتبر مدة خدمته فى كل من الحكومة والمؤسسة العامة مدة متصلة فى خصوص تسوية معاشه وأساس هذا الرأى هو أن مثل هذا الموظف لا يعتبر مستقيلا من الحكومة ، ومن ثم فان التسوية فى المعاملة تقتضى عدم اعتبار الموظف الذى يعين فى مؤسسة عامة لا ينتفع موظفوها بقانون المعاشات أو فى احدى الشركات مستقيلا من الحكومة .

رابعا : ان تخفيض المعاش فى حالة استقالة الموظف مبنى على أن تركه خدمة الحكومة بعد ان استقل بارادته ارادة الحكومة فى انهاء خدمته يخل بالاسس الحسابية للمعاش مما يقتضى تخفيضه فى هذه الحالة ، اما بالنسبة الى الموظف الذى يعين دون سعى منه فى احدى المؤسسات العامة أو الشركات تحقيقا للنظم الحديثة فى الدولة على نحو ما سبق بيانه فلا يكون ثمة أساس لتخفيض معاشه .

(فتوى رقم ٥٤١ — فى ١٩٦٣/٥/١٨) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

الفقرة الثانية من المادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ — اجازت للعامل بالمؤسسة او الوحدة الاقتصادية ان يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة

او الوحدة الاقتصادية المعلن عنهـا وتجاوز فئة وظيفته ـ هذه الطريقة لشـغل الوظائف تتنافى مـع الترقية وتعتبر من قبيل التعيين الجديد .

ملخص الفتـوى :

انه بالنسبة للحالة الاولى الخاصـة بالسـيد ... ، فان هـذا العامل لا يعتبر مرقى الى الوظيفة المعين بها وانما يعتبر معينا تعيينـا جديدا مما يترتب عليـه من آثار فى خصوص تحديد المرتب الذى يتقاضاه وموعد علاوته الدورية ، ذلك ان المشرع بعد ان اورد فى صدر المـادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالقطـاع العـام الأصل العام فى الترقية وهو أن تكون الوظيفة خالية وفى الفئة الاعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفيا لشروطها ، عاد فاورد حكمـا جديدا تضمنته الفقرة الثانية من المادة المذكورة اضيف بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسـنة ١٩٦٧ ، بمقتضاه أجيز للعامـل بالمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أن يتقدم لشغل وظيفة داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية أعلن عنها وتجاوز فئة وظيفته وذلك اذا توافرت فيه شروط شغل الوظيفة المعلن عنهـا ، وهذه الطريقة لشغل الوظائف تتنافى مع الترقية للأسباب الآتية :

١ ـ ان الترقية تكون الى الفئة الأعلى مباشرة وهو اصـل عام رده المشرع فى صدر المادة ١٦ سالفة الذكـر فى حين ان الفقرة الثانيـة من هذه المادة تجيز للعامل أن يتقـدم لشـغل وظيفة تجاوز فئة وظيفته دون تقيد بالفئة التالية لهـا مباشرة .

٢ ـ أن المشرع استلزم فى شغل الوظيفة أن يتم عن طريق مسابقة عامة يعلن عنها التزاما بذات النهج الذى قرره المشرع فى التعيين طبقـا للمادة ٥ من لائحة نظام العاملين بالقطـاع العام وسوى فى ذلك بين التعيين من خارج المؤسسة ومن داخلهـا .

٣ ـ ان الفقرة الثانية من المادة ١٢ سالفة الذكـر لا تفيد صراحة ولا ضمنا أن العامل المعين بمقتضاها يعتبر مرقى ، بل وردت بها عبارة « ان يتقدم لشغل وظيفة اعلن عنها » وعبارة « اذا توافرت فيـه شروط شغل

الوظيفة المعلن عنها » وهما عبارتان تماثلان العبارات التى وردت بخصوص التعيين فى المــادة ٥ و ٦ من لائحة نظام العــاملين بالقطــاع العام حيث استعمل المشرع لفظ يشغل بمعنى يعين .

وقد يقال بأن الفقرة الثانية من المادة ١٢ وقد وردت استثناء من الفقرة الاولى الخاصة بالترقية ولذا فان التعيين بمقتضاها يعتبر ترقيــة من نوع خاص ولو كان يعتبر تعيينا جديدا لاوردها المشرع ضمن نصوص اللائحة الخاصة بالتعيين ، ولكن هذا القول مردود بأن المشرع لم يلتزم تجميــع الاحكام الخاصة بالتعيين فى مكان واحد من اللائحة بدليل انه اورد فى الفقرة الثانيــة من المادة ٢٩ نظام العمــل بالقطعة أو الانتاج أو العمولة وهو تعيين من نوع خاص ضمن الفصل الخاص بحوافز الانتــاج كذلك لا يجوز الاحتجاج فى هذا الشأن بما ورد فى المذكرة الايضاحية للتفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ من أن التعيين طبقا للمادة ٢/١٢ لا يعتبــر تعيينا جديداً ولا نقلا فى حكم المادتين ٧ و ٢٣ من اللائحة ، لأن ما ورد فى المذكرة الايضاحية لــم يرد له صدى فى التفسير التشريعى ذاته الذى لم يتعرض للتكييف القــانونى للتعيين بــل اكتفى بتقريــر الحكم بجواز التقدم لشغل وظيفة اعلى ، هذا فضلا عن أن المقصود بالتفسير التشريعى بيان أن التعيين طبقا للمــادة ٢/١٢ من اللائحة ليس مقصوراً على العاملين داخل المؤسسة أو الوحدة الاقتصــادية بل يشمل ايضا العــاملين فى المؤسسة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لهــا وبالعكس وانه فى الحالتين استثناء من حكم المادة ٧ من اللائحــة التى تقضى بعــدم جواز التعيين بوظائف المؤسســات العــامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا فى وظائف ذات فئات لا تجاوز فئاتهم الاصلية وبمرتبات لا تجــاوز مرتباتهم الأصــلية ويكون التعيين على خــلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، اما العاملون الذين لــم يتركوا الخدمة فيجوز نقلهم وفقا لقواعد النقل المقررة فى هذا الشأن .

(فتوى رقم ١٣٦٣ — فى ١٩٧٠/١٠/٢٧) .

الفـرع الثـانى

الترقيـة

قاعـدة رقـم (٢٢٨)

المبـــدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقـم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ــ جعلت مناط الترقيـة الى وظائف الفئـات من السادسة الى الاولى هو الاختيار على اساس الكفاءة على أن تؤخذ التقارير الدورية فى الاعتبار ــ اجراء الترقية دون اعتداد بالتقارير الدورية يجعلهـا مخالفة للقانون .

ملخص الحـكم :

ان مفـاد نصوص المواد ١٦ و ١٧ و ٢٠ من لائحة نظام العـاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على المؤسسات العامة بموجب القـرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ــ مفاد هذه النصوص أن مناط الترقية الى وظائف الفئات من السادسة الى الأولى هو الاختيار على اســاس الكفاءة وعلى أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير عناصر الكفاءة بين المرشحين للترقية التقارير الدورية التى يخضع لها جميـع العاملين عدا اعضاء مجلس الادارة والتى أوجبت اللائحة اعدادها على الوجه المبين فى مادتها السادسة عشر ، واذ كان الثابت من الأوراق أن الجهة الادارية الطاعنة لـم تضع تقارير دورية عن عام ١٩٦٥ عن العاملين من الفئة الثانية ومن بينهم المطعون ضده فان الترقيات التى أجرتها فى ٢١ من مايو سنة ١٩٦٦ من تلك الفئة الى وظائف الفئة الاولى تكون قد أجريت دون مراعاة لهذا الاجراء الذى أوجبته صراحة نصوص اللائحة المشار اليها وبالتالى دون أن تأخذ بالتقاريـر

الدورية فى الإعتبار عند تقدير عناصر الكفاءة بين المرشحين للترقية الأمر الذى يجعل هذه الترقيات مشوبة بعيب مخالفة القانون .

ومن حيث انه لا وجه لما ذهبت اليه الجهة الادارية الطاعنة من أن لجنة شئون العاملين حين اجتمعت للنظر فى ترقية المرشحين للفئة الأولى انضم اليها مديرو العموم بالمناطق المختلفة وذلك للأسترشاد بآرائهم فى اختيار الأصلح من المرشحين للترقية وأنها بذلك تكون قد قامت هى بتقدير كفاية المرشحين ويكون لهذا التقدير قوته القانونية ، لا وجه لذلك مادام قد ثبت أن لجنة شئون العاملين بقطاع التوزيع بالجهة الادارية الطاعنة لم تضع — بالاسترشاد أو بغير الاسترشاد بمن انضم اليها من مديرى العموم بالمناطق — تقارير دورية عن العاملين بالفئة الثانية المرشحين لوظائف الفئة الأولى وأن فى ذلك اغفال من جانبها لاجراء جوهرى تطلبه الشارع صراحة ليكون عنصرا له قوته واعتباره عند تقرير مرتبة الكفاية للاختيار ، ولا يغير من ذلك ما قررته الطاعنة — فيما قدمته من أوراق بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٧٢ — من أن بعض المرقين الى الفئة الاولى فى الحركة المطعون فيها وضعت عنهم تقارير دورية عن عام ١٩٦٤ وأن البعض منهم قد نقل منها الى جهات أخرى وأن البعض الآخر لا توجد بملفات خدمتهم التقارير المطلوبة ، طالما أن ذلك يؤكد ما سبق أن قررته من اغفالها لوضع تقارير دورية عن العاملين المذكورين .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

سريان احكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ تطبيقا لمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — نص المادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة المشار اليها من مقتضاه الاخذ بنظام توصيف وتقييم الوظائف وأن نفاذ

هذا النظام منوط بصدور قرار مجلس الوزراء باعتماد جداول تعادل وظائف المؤسسة — نتيجة ذلك — تجميد المركز الوظيفي للعاملين بالمؤسسات العامة إعتبارا من ١٩٦٣/٥/٩ وعدم جواز ترقيتهم او منحهم علاوات دورية الى ان يتم التعادل — صدور قرار مجلس ادارة المؤسسة العامة فى ١٩٦٤/٧/١٢ بتسوية حالات المساعدين الفنيين بها قبل اعتماد جداول تقييم وظائف العاملين فى ١٩٦٤/١٢/٢٨ — تضمن هذا القرار ضم مدة خدمة للعاملين الذين شملهم على خلاف اللائحة — بطلانه .

ملخص الحكم :

إنه يبين من الإطلاع على ملف خدمة المدعى إنه حصل على دبلوم المدارس الصناعية الثانوية سنة ١٩٥١ وعين فى ١٩٥٢/٨/١٠ « معاون حركة لاسلكي » بالدرجة الثامنة بالكادر الفني المتوسط بالهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية ، ورقى الى الدرجة السابعة « مساعد فنى لاسلكي » فى ١٩٥٥/١٠/٣٠ ثم نقل إلى المؤسسة المدعى عليها إعتبارا من ١٩٦٢/٧/١ على وظيفة درجة سابعة بالكادر الفنى المتوسط ، ورقى للدرجة السادسة من ١٩٦٢/١٠/١٦ ، وفى ١٩٦٥/٦/٣٠ سكن المدعى على وظيفة « مساعد مشرف » فئة سابعة طبقا لجدول توصيف وتقييم وظائف المؤسسة ورقى للفئة السادسة من ١٩٦٨/١٢/٣٠ . كما تبين من مطالعة قرار مجلس ادارة المؤسسة المدعى عليها الصادر فى ١٢ من يوليه سنة ١٩٦٤ أنه نص على « الموافقة على اعتبار المساعدين الفنيين معينين جميعا باجور توازى بداية مربوط الدرجة السابعة وذلك من تاريخ بدء التعيين الاول لكل منهم مع عدم صرف فروق عن الماضى وبحيث لا يترتب على ذلك سوى ان يحتسب لكل منهم مدة خدمته السابقة على حصوله على الدرجة السابعة فى اقدمية هذه الدرجة الأخيرة بحيث ينتظم ترتيب اقدمياتهم مع التواريخ الفعلية لتعيينهم » . وفى ١٣ من مارس سنة ١٩٦٥ صدر قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية بتسوية حالات المساعدين الفنيين على الاساس المتقدم تنفيذا لقرار مجلس الادارة السابق . الأمر الذى يستفاد منه ان هذا القرار انما قضى بضم مدة خدمة سابقة لكل من المساعدين

الفنيين المشار اليهم هي مدة خدمته السابقة على حصوله على الدرجة السابعة في أقدمية هذه الدرجة .

ومن حيث انه بالرجوع الى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسة العامة للسينما والاذاعة والتليفزيون المعمول به من ٨ يناير سنة ١٩٦٣ تبين انه ينص في المادة (٢) منه على أن هذه المؤسسة هي من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي ولها الشخصية الاعتبارية فمن ثم يسرى على العاملين احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام اللائحة المذكورة على العاملين في المؤسسات العامة .

ومن حيث ان المادة (٦٣) من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة في حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقيمها وتصنيفها في فئات » . كما تقضي المادة (٦٤) بأن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة في الجدول المشار اليه بالمادة السابقة ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذي ويمنح العاملون المرتبات التي يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية » . فانه يبين مما تقدم ان اللائحة المذكورة اخذت بنظام توصيف وتقييم الوظائف وان شغل الوظيفة منوط بتوافر شروط شغلها المقررة بجداول تقييم وتوصيف وظائف المؤسسة ، وان نفاذ هذا النظام منوط بصدور مجلس الوزراء باعتماد جداول تعادل وظائف المؤسسة ، ومن ثم فانه يتعين ترتيبا على ما تقدم تجميد المركز الوظيفي للعاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وعدم جواز ترقيتهم أو تسوية حالتهم أو منحهم علاوات

جورية الى ان يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات . وانه لا يجـوز لمجلس ادارة المؤسسة ان يصدر بقرار منه احكاما تخالف الأحكام المتقدمة الصادرة بأداة اعلى مرتبة هى القرار الجمهورى المشـار اليه .

ومن حيث ان قرار مجلس ادارة المؤسسه المدعى عليهـا السابق الاشارة اليه الصادر فى ١٢ من يوليه سنة ١٩٦٤ بتسوية حالات المساعدين الفنيين بهذه المؤسسة والذى يطالب المدعى بتطبيقة على حالته انما صدر بعد سريان لائحة نظام العاملين بالشركـات المشـار اليهـا على العاملين بهذه المؤسسة وقبل اعتماد جداول تقييم وظائف العاملين بهـا الذى صدق عليه من مجلس الوزراء فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، فمن ثم فان القرار المذكور يكون قـد خالف أحكام هذه اللائحة لصدوره فى الفترة التى يتعين تجميد أوضاع العاملين بالمؤسسة خلالهـا لحين اتمام التعادل ، واذ صدر القرار التنفيذى رقم ٧٤ فى ١٣ من مارس سنة ١٩٦٥ — وقبـل تسـكين العاملين بالمؤسسة فى وظائفهم طبقا لجداول التعادل الذى تم فى ٣٠ من يوليه سنة ١٩٦٥ — وقضى هذا القرار بتسوية حالات المساعدين الفنيين ويضم مـدد خدمة سابقة لهم رغم عـدم جواز هذا الضـم بعد سريان لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها على هؤلاء العاملين والتى لا تعرف نظام ضم مدد الخدمة السابقة ، فان القرار التنفيذى المشـار اليه يكون قـد صدر باطلا لمخالفته للقانون ، وذلك لأن هذا النظـام انما ينطبق على العاملين فى الحكومة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمـل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدميـة الدرجة الصـادر تنفيذا للمادتين ٢٣ و ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظـام العاملين من موظفى الدولة وهمـا تشريعان لا ينطبقان على العاملين بالمؤسسات العامة .

(طعن رقم ٦٣٢ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٧/٥/١٥) .

قاعـدة رقـم (٢٣٠)

المبـدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ صحح قـرارات المؤسسات العامة بترقيات العاملين او منحهم عـلاوات فى الفتـرة من

١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جدوال وتقييم وظائف المؤسسات العامة — الترقيات التى تتم بعد اعتماد جداول وتقييم وظائف المؤسسات العـامة لا يلحقهـا التصحيح (*)

ملخص الحـكم :

لا وجه لما قد يثار من القول قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٧ لسنة ١٩٦٧ قد صحح قرارات المؤسسات العامة بترقيـات العاملين فيهـا الصادرة فى فترة التجميد ، ذلك لانه يبين من الرجوع الى القرار الجمهورى المذكور انه نص فى المـادة الاولى منه على أنه ، استثناء من احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما تعتبر صحيحة القرارات الادارية الصادرة بترقيات او بمنح علاوات للعاملين بالمؤسسات العامة فى الفترة من ١٩٦٤/٧/١ حتى تاريخ اعتماد جداول تعادل وتقييم وظائفهـا » . وذلك لحكمة معينة كشف عنها المشرع فى المذكرة الايضاحية لهـذا القرار مؤداها أن مقتضى اعمال حكم المادة ٦٤ من لائحة الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ هـو تجميد أوضاع العاملين لحين اتمام تقييم وظائفهم ومعادلتها والامتنـاع عن ترقيتهم أو منحهم علاواتهم ، واذ صدرت بعض القرارات على خلاف هذه القاعدة فقد رؤى استصدار قرار جمهورى باعتبار هـذه القرارات التى صدرت فى الفترة التى حددهـا هذا القرار صحيحة استثناء بهدف عـدم الاضرار بمن صدرت لهم القرارات وعدم زعزعة مراكزهم . واذ كـان الثابت من الأوراق أن اعتماد جداول تقييم وظائف المؤسسة العامة المدعى عليهـا قد تم فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ بينمـا أجريت حركة الترقيات المطعون فيها بالقرار رقم ٥١٦ لسنة ١٩٦٥ فى ١٤ من أغسطس سـنة ١٩٦٥ أى فى تاريخ لاحق للفترة المحددة لتصحيح قرارات الترقية الصادرة خلالها ، فمن ثم يظل القرار المطعون فيه باطـلا لا يلحقه التصحيح الذى حدد لـه فترة معينة استثناء من أحكام القانون .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ١٦ ق — بجلسة ١٩٧٥/٥/١٨) .

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ :

المادتان ٣٥ ، ٣٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ نصهما على جواز اعارة العامل بموافقة الجهة المختصة بالتعيين لمدة اقصاها سنتان مع شغل وظيفته بصفة مؤقتة على ان تخلى عند عودته وجواز ايفاد العاملين فى بعثات أو منح دراسية — اثر ذلك عدم جواز شغل فئات المعارين والمبعوثين بالترقية لما تتسم به من طابع الدوام يتنافى مع التاقيت — لا محل للاستناد الى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لاختلاف صياغة المادة (٣٥) المشار اليها عن صياغة المادة (٤٦) من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتوى :

ان المادة ٣٥ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « تكون اعارة العامل بموافقة الجهة المختصة بالتعيين لمدة اقصاها سنتان ، ويجوز بقرار من مجلس الادارة تجاوز هذه المدة فى حالة الاعارة للخارج اذا دعت ضرورة العمل الى ذلك وتتحمل الجهة المعار اليها بالالتزامات المالية المتعلقة بالمعار وتدخل مدة الاعارة فى حساب المعاش أو المكافأة ويجوز شغل وظيفة المعار بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودته .

وتشترط موافقة العامل كتابة على الاعارة » .

وتنص المادة ٣٧ على أنه « يجوز ايفاد العاملين فى بعثات أو منح دراسية بناء على ترشيح رئيس مجلس الادارة وفقا للقواعد والنظم المعمول بهما فى شأن العاملين المدنيين بالدولة .

كما يجوز منحهم وفقا للقواعد المذكورة اجازات دراسية .

الا بالبعثات التدريبية تتم طبقا لنظام الوحدة واحتياجات العمل بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة لهذا النظام » .

ومن حيث انه ولئن كان المشرع وهو يرخص فى شغل وظيفة المعار بصفة مؤقتة قد أورد النص مطلقا فلم يخصص هذا النص بأن يكون شغل الوظيفة بطريق التعيين دون الترقية ، الا أن طبيعة الترقية تقوم أصلا على الدوام اذ ليست هناك ترقية بصفة مؤقتة ، وبالتالى فى حين يوجب النص أن تخلى الوظيفة عند عودة العامل المعار وهذا لا يتأتى الا اذا شغلت الوظيفة بطريق التعيين المؤقت أو الندب وهو بطبيعته مؤقتا ولهذا كان نص المادة ٢٩ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المقابلة لهذا النص يقضى بأنه « ويجوز للشركة عند الضرورة شغل درجة المعار بعقد محدد المدة » .

ولا محل للاستناد الى التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٥ لقانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى ينص فى المادة الثالثة منه على « أن مقتضى حكم الفقرة الاولى من المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أنه عند اعارة أحد العاملين يجوز شغل وظيفته بدرجتها وذلك سواء عن طريق التعيين فيها أو الترقية عليها بقرار من السلطة التى تمارس حق التعيين » وذلك لاختلاف صياغة المادة ٣٥ من لائحة نظام العاملين فى القطاع العام الصادر به القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ عن صياغة المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ الذى صدر هذا التفسير التشريعى فى صددها اذ ان المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه تنص على أنه « ... عند عودة العامل المعار يشغل وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او يشغل أى وظيفة خالية من درجتها او يبقى فى وظيفته الاصلية اذا كانت خالية او يشغل أى وظيفة خالية من درجتها او يبقى فى وظيفته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته فى أول وظيفة تخلو من نفس الدرجة » فى حين أن المادة ٣٥ من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام سالفة الذكر تنص على اخلاء وظيفة العامل بالقطاع العام لا يعرف هذا النوع من الدرجات .

ومن حيث انه بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها من ان يكون ايفاد العاملين فى بعثات أو منح دراسة وفقا للقواعد والنظم المعمول بها فى شأن العاملين المدنيين بالدولة انما تقصد الأحكام المتعلقة بالترشيح للبعثات والمنح الدراسية وشروط منح الاجازات الدراسية والاجراءات التى تتبع فى هذه الأحوال والمعاملة المالية وغيرها مما نص عليه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم البعثات والاجازات الدراسية والمنح بالجمهورية العربية المتحدة ، ولم يتقصد المشرع الاحالة فى شغل وظيفة المبعوث الى ما ينص عليه قانون العاملين المدنيين بالنسبة لشغل وظيفة المبعوث خلال بعثته .

ومع ذلك فقد صدر قرار التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٩ لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وينص فى مادته الاولى على أن « يكون شغل وظائف اعضاء البعثات بصفة مؤقتة طبقا لحكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه بطريق التعيين دون الترقية » .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز شغل وظائف المعارين والمبعوثين الى الخارج من العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للهندسة الاذاعية بطريق الترقية عليها .

(فتوى رقم ٧١٢ — بتاريخ ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ :

التأشير الوارد بالموزنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ والذى يجيز للمؤسسة العامة اعادة تقييم وظائفها بشرط موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة وعدم مجاوزة الاعتمادات بالدرجة للمرتبات بميزانية المؤسسة — قيام احدى المؤسسات باعادة تقييم وظائفها او استحداث وظيفة جديدة دون الحصول على

موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع راى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — بطلان ذلك الاجراء ومن ثم لا تصح الترقية على الوظيفة المعاد تقييمها ولا يتحصن القرار الصادر بها من الالغاء بفوات ميعاد الطعن بالالغاء لانعدام المحل الذى ورد عليه .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القطاع العام كما نظمه القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ورقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين فيه ، كانت المؤسسة العامة تختلف فيه عن الشركات التابعة لها من وجوه يقتضيها اختلاف ماهيتها القانونية عن تلك الشركات ، وينص على تلك الوجوه بعضها فى قوانين القطاع العام وبعضها الآخر فى سائر القوانين وتتكامل احكام تلك الوجوه ولا يجرى فسخ بينها . بينما كانت الموازنة التخطيطية للشركة وهيكلها التنظيمى تنفذ قرارتها بعد اعتماد مجلس ادارة المؤسسة العامة والوزير المختصين ، كانت موازنة المؤسسة العامة من الموازنة العامة للدول لا تنفذ الا بعد موافقة السلطة التشريعية على اعتماداتها المختلفة بقانون ربطها ، ولا يجوز ، اذا ما فوضت تلك السلطة فى تعديل بعض تلك الاعتمادات ، أن يتوسع فى محل هذا التفويض ولا أن يتجاوز عن شىء من شروطه فاذا رخص التأشير الوارد بالموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١/١٩٧٢ فى اعادة تقييم الوظائف بالمؤسسات العامة ، وكان مما يشترطه لذلك موافقة وزارة الخزانة بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة مع مراعاة عدم مجاوزة الاعتمادات للمرتبات ، فتلك شروط ثلاثة تميزه ، يمنع احدهما من أن يزيد تعديل الوظائف شيئا فى اعتماد مرتباتها الكلى ويبقى التعديل بالتغيير المتبادل فى مفردات الوظائف المعتمدة بغير زيادة فى اعباء الموازنة العامة ، ويكفل الشرطان الاخران لقرار التعديل ان يؤخذ فى اعداده بالطريقة التى اتبعت فى اعداد الاعتماد الذى يتناول عناصره بالتغيير ، من موافقة وزارة الخزانة عليه بمشروع الموازنة العامة متفقا مع السياسة الاقتصادية الاجتماعية التى تصدر عنها تلك الموازنة ، ومن الاستئناس برأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فيما يقتضيه حسن تنظيم الوظائف فى

ترتيبها وتقييمها بالمؤسسة العامة ومدى تحققه فيما اقترحه مجلس ادارتها تعديلا لما ارتآه الجهاز من قبل عند أعداد الموازنة . ويترتب على ذلك ان اعادة تقييم الوظيفة التى لم يحظ بموافقة وزارة الخزانة او الذى لم يؤخذ راى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة فى مناسبته ، يكون قرار الوزير المختص الصادر باعتمادها مجاوزا التفويض ومخالفا القانون ، وبصدوره باطلا لا توجد الفئة المالية المعدلة للوظيفة التى تصدها ولا تصح ترقية عليها ولا يتحصن القرار الصادر بها من الالغاء بفوات ميعاد وذلك لانعدام المحل الذى ورد عليه . واذ كان هذا فان الفئة ٤٠٠/١٨٠٠ التى صدر بها قرار وزير الاسكان اذ لم تستوف موافقة وزارة الخزانة ورأى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، تعتبر غير قائمة قانونا وتكون ترقية المدعى عليها غير صحيحة مما يذر القرار الصادر بسحبها سليما لاوجه لما قضى به الحكم المطعون فيه من الغائه ، وبرفض الدعوى والزام المدعى المصروفات .

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٦/٢٨) .

الفـرع الثالث

تسـوية الحالة

قاعـدة رقـم (٢٣٣)

المبـــدأ :

قرر رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن سريان لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقـــرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة — يتعين على المؤسسة العامة تنفيذ ما ورد بالمادتين ٦٣ و ٦٤ من اللائحة المشـار اليها فى شأن توصيف وتعادل الوظائف واتباع القواعـــد التى وضعتهـا اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة عند تسوية حالات العاملين بها — العامل الذى تتوافر فيه الشروط المتطلبة للوظيفة وكان يشغلهـا فعلا يستمد حقه فى ان يتم تسكينه عليها ومنحه الفئة المالية المقررة لهـا من أحكام اللائحة والقواعد الصادرة تنفيذا لهـا مباشرة — القـرار الذى تصدره المؤسسة العامة بنقل العاملين بهـا الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم التى كانوا عليها فى ١٩٦٤/٧/١ دون اعتداد بالوظيفـــة التى التى يشغلهـا العامل يكون باطـلا ويتعين الحكم بالغائه — على الجهـة الادارية بعد ذلك ان تقوم بتسوية حالة العاملين طبقا للقواعد السليمة — لا يجوز القضاء الادارى فى هذه الحالة ان يتصدى بتسوية حالة المدعى والا جاوز حدود اختصاصه بان يحل نفسه محل جهة الادارة فى القيـام بعمـل عليها ان تجريه ويخضع لرقابة القضاء الادارى — مثال — طلب المدعى بأحقيته فى تسوية حالته بتسكينه فى احدى الفئات المالية استنادا الى

استمداده هذا الحق من احكـام رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ المشـار اليه والقواعد الصادرة تنفيذا لـه — ثبوت مخالفـة المؤسسة العامة لهذه القواعد بقرارهـا القائم على اساس الاعتـداد بالدرجات التى كان عليهـا العاملون بهـا فى ١٩٦٤/٧/١ — يتعين الحكم بالغاء هذا القرار دون تصدي المحكمة لاجراء التسوية .

ملخص الحـكم :

صـدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة العـاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وتقرر سريان هذه اللائحـة على العاملين بالمؤسسات العـامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، وقـد جاء بالمذكرة الايضاحية لهـذا القرار انه « نظرا لان طبيعة العمـل بالشركات والمؤسسات العـامة التى تشرف عليهـا متشابهة ، كما أن العاملين فى كليهما يباشرون نفس التخصص الفنى والاقتصـادى المتعلق بشئون الانتـاج والتسويق والتمويل وغيرها ، ورغبة فى ازالة الفوارق بين العاملين فى قطـاع واحد خاصـة وانهم يعملون فى ظروف واحدة لتحقيق اهداف مشتركة ، لذلك رؤى توحيـد المعاملة لجميـع العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لهـا » .

ومن حيث أن لائحة العاملين المشـار اليهـا تنص فى المادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفـة وتحديد واجباتهـا ومسـئولياتها والاشتراطـات الواجب توافرها فيمـن يشغلها وتقييمهـا وتصنيفها فى فئات ، ويعتمد هذا الجدول بقرار مـن مجلس ادارة المؤسسات المختصة . . . » وتنص المادة ٦٤ على أن « تعادل وظائف الشركـة بالوظائف الواردة فى الجدول المشـار اليه بالمـادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمـل بهذا القرار ولا يترتب على حصول العامـل على الاجر الذى يمنح له بالتطبيق لاحكـام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرئاسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى فى كل شركة ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هـذا القرار الا بعـد

التصديق عليه من المجلس التنفيذى ، ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هـذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى ، ويمنح العاملون المرتبات التى يحـددهـا القرار الصادر بتسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة الماليـة التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بمـا فيهـا اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة ؛ على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحـون مرتباتهم التى يتقاضونهـا فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة بمـا يحصـل عليه العامـل فى المستقبل من البدلات أو عـلاوات الترقيـة » .

ومن حيث انه تنفيذا لأحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ سالفتى الذكـر يتعين على كل مؤسسـة اتباع الخطوات الآتية :

أولا : توصيف وظائفها وتحديد واجباتهـا ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرهـا فيمن يشغلهـا ، ثم تقييم هذه الوظائف وتصنيفهـا فى فئات فى حدود جدول المرتبات المرافق للائحة العاملين المتقـدم ذكرها .

ثانيا : معادلة وظائفهـا بالوظائف الواردة فى جداول التقييم المشار اليها ، ثم عرض هذه الجداول على مجلس الوزراء للتصديق عليهـا وتعتبر نافذة المفعول من تاريخ هـذا التصديق .

ثالثا : تسوية حالات العاملين بهـا طبقا للجداول المعتمدة بتعادل الوظائف وذلك اعتبارا من السنة المالية التالية ، وتتم التسوية بمطابقة الاشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من يشغلهـا فعلا ، فاذا ما توافرت فيه هذه الاشتراطات أصبح مستحقا للمرتب المحدد للفئـة المالية المقررة للوظيفة .

وقد وضعت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلستهـا المنعقدة فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ القواعد التى تتبع عند تسوية حالات العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لهـا لتحقيق المبادىء التى

استهدفها المشرع من وضع لائحة العاملين ، وباستقراء هذه القواعد يتبين انها تقوم على الاسس الآتية :

(أ) الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها قبل التقييم والوظيفة المعادلة لها بعد التقييم والفئة المالية التى قدرت لها ، وذلك حتى يمكن وضع الشخص المناسب فى العمل المناسب وبالأجر المناسب .

(ب) ضمان وحدة المعاملة والمساواة بين العاملين فى الشركات والمؤسسات .

(جـ) الأخذ فى الاعتبار بالمراكز الفعلية لشاغلى الوظائف الحالية وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ، ذلك أن العبرة بشغل الوظيفة بصفة فعلية وممارسة اعمالها التى بها يكتسب الخبرة التى ينعكس اثرها على الوظيفة التى تقرر صلاحيته لهـا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم انه اذا توافرت فى العامل الشروط المتطلبة للوظيفة التى ثبت انه كان يشغلها فعلا ، تلك الشروط التى يراعى فيها مستوى المؤهل الدراسى ومدة الخبرة العملية التى تقدر بعدد من السنوات قضيت فى مزاولة عمل يتفق مع طبيعة اعمال هذه الوظيفة ، فانه من ثم يستحق تسكينه عليها وبالتالى منحه الفئة المالية المقررة لها وهو فى ذلك يستمد حقه مباشرة من لائحة العاملين وكذا القواعد الصادرة تنفيذا لهـا .

ومن حيث ان المؤسسة الطاعنة بعد أن قامت باعداد جداول تقييم وتعادل وظائفها وصدق عليها مجلس الوزراء فى ٢٨ من ديسمبر ١٩٦٤ فانها عند التطبيق حادت عن الطريق القويم وطرحت جانبا القواعد القانونية السليمة التى كان يجب عليها اتباعها عند تسوية حالات العاملين بهـا ، ولجأت الى طريقة النقل الحكمى التى تقرر اتباعها بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة الخاضعين لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك بنقل العاملين بهـا الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم .

ومن حيث أنه لا وجه بعد ذلك الى ما استندت اليه المؤسسة فى

اجراء التسوية على اساس النقل الحكمى من انها كانت تقوم بتنفيذ تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، ذلك أن هذا الجهاز وان كان مختصا — طبقا لقانون انشائه — بعمليات ترتيب الوظائف بالاجهزة المختلفة والتنسيق بينها واجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة ، الا انه وهو بصدد مراجعة اجراءات التعادل لا يستطيع ان ياتى بقاعدة جديدة تخالف الأحكام الواردة فى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من شانها التفرقة بين العاملين بالمؤسسات العامة من جهة ، فيتم تعادل وظائف هؤلاء بالتطبيق لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط واوضاع نقل العاملين الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والذى يعتد بالدرجة المالية التى يشغلها العامل ، وبين العاملين بشركات القطاع العام من جهة اخرى فيطبق فى شأنهم احكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى يعتد بالوظيفة التى يشغلها العامل ، لا يجوز ذلك مادام أن القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — وهو اداة تشريعية تعلو فى التدرج تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة — قد قضى بسريان احكام لائحة العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة دون تفرقة فى هذا الصدد ، وذلك ضمانا لوحدة المعاملة والمساواة بين الفريقين .

ومن حيث ان المؤسسة الطاعنة اذ اصدرت الأمر الادارى رقم ٧٠١ فى ١٩٦٤/١٠/١٢ متضمنا نقل العاملين بها الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم التى كانوا عليها فى أول يونيه ١٩٦٤ — اى على اساس النقل الحكمى — دون ما اعتداد بالوظيفة التى يشغلها العامل ، فانها تكون قد خالفت بذلك احكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ويكون قرارها المذكور باطلا لفساد الاساس الذى قام عليه ، ويتعين من ثم الحكم بالغائه على أن تقوم الجهة الادارية بتسوية حالة العاملين طبقا للقواعد القانونية السليمة التى سبقت الاشارة اليها بمراعاة الوظيفة التى يثبت لديها ان العامل كان يشغلها ، وذلك من واقع ما يحتويه ملف خدمته من أوراق وقرارات ادارية تكون قد صدرت فى شأنه ، وفى ضوء ما قد يقدم من مستندات تعين فى هذا الصدد مع توافر الشروط المتطلبة من

بمؤهل دراسي ومدة خبرة ، على ان يؤخذ في الاعتبار المراكز الفعلية لشاغلي الوظائف وعدم المساس بالحقوق المكتسبة ، وذلك كله حسبما رأته في بادىء الامر اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة كما سلف بيانه .

ومن حيث انه عما قضى به الحكم المطعون فيه من تسوية حالة المدعى على النحو الوارد به فانه من المسلم ان القضاء الادارى لا يسلط رقابته على اعمال الادارة الا حيث يكون ثمة تصرف قد صدر منها أولا وذلك حتى يتسنى له بعد ذلك بحث مدى مشروعية هذا التصرف ، اذ كى تعمل المحكمة رقابتها هذه يتعين بادىء ذى بدء أن تفصح جهة الادارة عن ارادتها باجراء تسوية حالة المدعى وتسكينه على الوظيفة التى يثبت لديها انه كان يشغلها وأن تتحقق من أن الشروط المتطلبة قد توافرت في حالته ، فلا يجوز اذن للقضاء الادارى من تلقاء نفسه أن يتصدى بداءة لذلك ، وان فعل ذلك يكون قد جاوز حدود اختصاصه واحل نفسه محل جهة الادارة في القيام بعمل عليها ان تجريه هى أولا وتحت مسئوليتها بمراعاة تطبيق القواعد القانونية السليمة ، ويكون تصرفها بعد ذلك خاضعا لرقابة القضاء الادارى للتحقق من مدى مشروعيته ومطابقته لاحكام القانون ، واذ خالفت محكمة القضاء الادارى ذلك في حكمها المطعون فيه بان اجرت تسوية حالة المدعى فانها تكون قد جانبت الصواب ، ويكون الحكم في هذا الشق قد خالف القانون ومن ثم يتعين تعديله والقضاء بالغاء القرار رقم ٧٠١ لسنة ١٩٦٤ فيما تضمنه من نقل العاملين بالمؤسسة نقلا حكميا الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم في أول يولية ١٩٦٤ على أن تسوى حالاتهم طبقا لجداول تقييم وتعادل الوظائف بها وفق لاحكام المادتين ٦٣ و ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مع الزام الجهة الادارية المصروفات .

(طعن ١٧٨/ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٦/٦/٢٧) .

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبـــدأ :

القواعد التى وافقت عليها اللجنة الوزارية والادارة والشـــئون

التشريعية فى ١٩٦٥/١١/٥ بتقسيم بند المكافآت الشاملة بالمؤسسات العامة الى درجات وتسوية حالة العاملين المعينين بمكافآت وذلك بوضعهم على الدرجات المنشأة — قواعد آمره لا تملك المؤسسات العامة ان تمتنع عن تسوية حالة احـد العاملين بها اذ انها لا تترخص فى ذلك اثـر ذلك صحة الحكم الصادر من المحكمة بالزام جهة الادارة باتخاذ ما يلزم من اجراءات لتسوية حالة المدعى على وظيفة مناسبة وفقا للقواعد المشار اليها دون ان يكون فى ذلك تدخلا من المحكمة فى اختصاص جهة الادارة وحلولها محلها .

ملخص الحـكم :

ومن حيث أن الطعن يقوم على ان محكمة القضاء الادارى قد جاوزت اختصاصها مما تضمنه الحكم المطعون فيه بتكليف جهة الادارة باتخـاذ الاجراءات لتقرير وظيفة مناسبة للمدعى فى هيكلها التنظيمى ثم تسـوية حالته عليها ، اذ ان المحكمة تكون بذلك قد حلت محل جهة الادارة فى اتخاذ هذا الاجراء ، وفضلا عن ذلك فانه لا يمكن وضع العامل على فئة ماليـة معينة الا اذا وجدت فئة مالية وتوافر فى العامل شروط التعيين فيها وصدر قرار ادارى ممن يملكه ، ومن ثم فانه تعين اعتماد المبلغ اللازم لانشـاء هذه الفئة لا يمكن وضع العامل على فئة ولمـا كان عمل المدعى كصحفى بادارة العلاقات ، وكان الهيكل التنظيمى للمؤسسة التى عمل بها لا يسمح بوجود وظيفة صحفى لعدم الحاجة اليها ، كما انه يستحيل وضعه فى وظيفة لا تتوافر فيه شروط شغلها وأن عدم وجود فئة مالية بالميزانية لوظيفـة صحفى ، وعدم جواز استحداث وظيفة جديدة لا يتطلبها نظام العمل قـد حال دون وضع المدعى على فئة مالية أو استحداث وظيفة له .

ومن حيث أن قرار ربط الميزانية لاعمال السنة المالية ١٩٦٧/٦٦ قد ورد به التأشير التالى « يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركـزى للتنظيم والادارة تحويل اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة الى درجات أو فئات وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيـم والادارة والشئون التنفيذية بشرط الا يترتب على هذا التحويل اية تكاليف اضـافية وبجلسة ١٩٦٦/١١/٥ اعتمدت اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون

التنفيذية بناء على ما تم الاتفاق عليه من وزارة الخزانة والجهاز المركزى للتنظيم والادارة — قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة فى المؤسسات العامة ونقل العاملين عليها إلى الفئات الجديدة ، وأصدرت وزارة الخزانة الكتاب رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ بقواعد تقسيم اعتمادات الاجور الشاملة إلى فئات ونقل العاملين المعينين عليها الى الفئات الجديدة فى المؤسسات العامة ونصت هذه القواعد فى البند أولا : الخاص بتقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة إلى وظائف دائمة على أن :

١ — تحدد الوظائف التى يشغلها فعلا العاملون المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقا لما هو ثابت بملف خدمتهم فاذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

٢ — إذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئوليتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة بالمؤسسة والمصدق عليها فى جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية والإشتراطات المحددة لهذه النظائر .

٣ — اذا لم توجد لبعضها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها جداول التقييم — اتبعت الاجراءات الخاصة باستحداثها وظائف تطبيقا للقرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٢ » ونصت فى البند ثانيا الخاص بنقل العاملين على أن « .

١ — يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التى حددت لوظائفهم طبقا للبندين رقمى ٢ ، ٣ من قواعد تقسيم المكافآت الشاملة اذا توافرت منهم إشتراطات شغل هذه الوظائف ، ويشترط الا يوضع العامل على فئة مالية إعلى من الفئة المالية التى وضع عليها من يتساوى معه فى التأهيل والخبرة الشاملة لوظيفة مماثلة .

٢ — ٣٠٠٠٠ — ٤٠٠٠ — ٥٠٠ — ٦٠٠٠ — ....

تعتبر أقدمية العامل فى الوظيفة المنقول إليها إعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه أيهما أقرب » .

ومن حيث أنه تبين مما تقدم أن القواعد المشار اليها قد تضمنت تحويل إعتمادات المكافآت الشاملة إلى فئات ونقل المعينين على هذه

الاعتمادات الى فئات الوظائف المماثلة للوظائف التى كانوا يقومون بعملها فى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ صدور موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية على تلك القواعد ، فاذا لم يوجد فى الهيكل التنظيمى للمؤسسة وظائف مماثلة اتخذت الاجراءات — لاستحداث وظائف جديدة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ والعبرة فى تحديد وظيفة العامل التى كان يقوم بعملها فى ١٩٦٦/١١/٥ بما هو ثابت بملف خدمته ، فان خلا ملف الخدمة من ذلك حددت الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الاوراق ان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء قد ارسل الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى الكتاب رقم ١٧٢٨ بتاريخ ٦٦/٢/٨ متضمنا نقل المدعى من مؤسسة اخبار اليوم اليها ، وقد اصدر نائب مدير المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى القرار رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠ بنقل المدعى من مؤسسة اخبار اليوم الى المؤسسة المذكورة بمكافأة شاملة مقدارها ٥٠ ج شهريا مع الحاقه بادارة العلاقات العامة اعتبارا من تاريخ استلامه العمل فى ١٩٦٦/٢/٢٦ وفى ١٩٦٧/٥/٢٧ صدر القرار رقم ١٦١ وينص على ان يقوم المدعى بأعمال مدير ادارة العلاقات العامة اثناء غيابه وتكون له سلطاته وبناء على ذلك لا يكون المدعى قد قام بعمل وظيفة صحفى منذ تسلمه العمل بالمؤسسة المنقول اليها وانما كان يقوم بأعمال وظيفة بادارة العلاقات العامة حتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ موافقة اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية على قواعد تقسيم اعتمادات الاجور الشاملة بالمؤسسات الى فئات ، ولما كان ملف خدمة المدعى قد خلا من بيان نوع هذه الوظيفة او مسئولياتها ، ومن ثم يتعين تحديد هذه الوظيفة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة على ان ينقل المدعى الى الوظيفة المماثلة لها فى هيكل المؤسسة التنظيمى ، او تتخذ الاجراءات لاستحداث هذه الوظيفة وتسوية حالة المدعى عليها اذا لم يكن لها مثل ذلك الهيكل ولا وجه للقول بأن من شان ذلك ان تحل المحكمة نفسها محل جهة الادارة فى صميم اختصاصها ، ذلك لان حق المدعى فى التسوية بوضعه على الوظيفة المناسبة ومنحه فئتها مستمد فى القواعد التى وافقت عليها اللجنة الوزارية فى ١٩٦٦/١١/٥ ، وهى قواعد آمره توجب على المؤسسات العامة التخلص

من اعتمادات الاجور الشاملة بتقسيمها الى درجات ونقل العاملين اليها ، ولا تملك المؤسسات العامة أن تترخص في ذلك فتمتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وتستبقى العاملين المعينين على تلك الاعتمادات دون تسوية حالاتهم طبقا للقواعد الصادرة في هذا الشأن بناء على تأشير الميزانية ومراعاة لاوضاعها ، كما أنه لا وجه للقول بأن عدم تسوية حالة المدعى بوضعه على فئة وظيفته دائمة مرده الى عدم وجود الاعتماد المالى اللازم لذلك ، لان الثابت أن القواعد المشار اليها قد نصت على تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة الى فئات وظائف دائمة ، ومن ثم لا تكون تسوية حالة المدعى من شأنها استحداث وظيفة جديدة دون تدبير المصرف المالى اللازم ، اذ يتم تدبير المصرف المالى لهذه الوظيفة من اعتماد المكافآت الشاملة بقصد التأشيرات الميزانية المشار اليه .

(طعن رقم ٥٨١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٧٩/٤/٢٩)

قاعــدة رقــم (٢٢٥)

المبـــدأ :

الكتابان الدوريان لوزارة الخزانة رقما ٣٣ لسنة ١٩٦٥ و ٩ لسنة ١٩٦٧ بشأن تقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة المدرجة في ميزانية المؤسسات العامة الى فئات — القواعد التي تضمنها الكتابان المذكوران في هذا الشأن تقضي بتقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة الى وظائف دائمة ثم تحديد الوظائف التي يشغلها فعلا المعينون على هذه الاعتمادات — اذا كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة حددت لها الفئات المالية المحددة لهذه النظائر — يوضع الخاضعون لهذه القواعد على هذه الفئات اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف — تعتبر اقدمية العامل في الوظيفة المنقول اليها من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه ايهما اقرب أو من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة .

ملخص الحـكم :

ان الكتابين الدوريين لوزارة الخـزانة رقمى ٣٢ لسـنة ١٩٦٦ و ٩ لسنة ١٩٦٧ قد تضمنا قواعد تنظيمية عامة اقرتها اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة بجلسة ١٩٦٦/١١/٥ لتقسيم اعتمادات المكافآت والاجور الشاملة المدرجة فى ميزانيات المؤسسات العامة الى فئات وذلك استنادا للتأشيرات العامة المرافقة لقرار ربط ميزانية الاعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ التى اجازت لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل هذه الاعتمادات الى درجات أو فئات وفقا لقواعد موحدة تعتمد من اللجنـة الوزارية المذكورة بشرط الا يترتب على هذا التحويل اية تكاليف اضافية ، وجاء بهذه القواعـد .

اولا : تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة الى وظائف دائمة :

١ ــ تحدد الوظائف التى يشغلها فعلا العاملون المعينون على بنـد المكافآت الشاملة وفقا لمـا هو ثابت بملف خدمتهم ، فاذا لم تكن الوظيفة ثابتة بملف الخدمة حددت بقرار من مجلس ادارة المؤسسة .

٢ ــ اذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتها ومسئولياتها نظـائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها فى جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ثانيـا : نقل العاملين :

١ ــ يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التى حددت لوظائفهم طبقا للبندين رقمى ٢ و ٣ من قواعد تقييم المكافآت الشاملة اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط لا يوضع العـامل فى فئة مالية اعلى من الفئة المالية التى وضع عليها من يتساوى معـه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة ..

٦ ــ تعتبر اقدميـة العامل فى الوظيفـة المنقول اليها اعتبـارا من ١٩٦٤/٧/١ ، أو تاريخ تعيينه ايهما أقرب .

وجاء بالكتاب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ الصـادر

فى ٢٦ من ابريل ١٩٦٧ ان اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة وافقت على ان تسويات هؤلاء العاملين بنقلهم على الفئات المقررة لوظائفهم يتم بالنظر الى الوظائف التى يشغلونها وقت صدور قرار اللجنة الوزارية السابق فى ٥/١١/١٩٦٩ ، وتتحدد أقدمياتهم فيها بحيث ان العاملين الذين لم تكن تتوافر فى شأنهم فى ١/٧/١٩٦٤ شروط شغل الوظيفة التى تمت التسوية عليها وانما توافرت فيهم هذه الشروط فى الفترة التالية لهذا التاريخ حتى ٥/١١/١٩٦٩ فهؤلاء يثبتون فى الوظائف التى تمت تسويتهم عليها وتحدد اقدمياتهم فيها من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفة متى كانوا شاغلين لها فى هذا التاريـــخ .

ومن حيث انه يبين من احكام هذين الكتابين انها تقضى بتقســـــيم اعتمادات المكافآت الشاملة فى ميزانيات المؤسسات العامة الى وظـــائف دائمة ثم تحدد الوظائف التى يشغلها فعلا العاملون المعينون على هـــذه الاعتمادات ، واذا كانت لهذه الوظائف نظائر ضمن الوظائف الدائمـــة للمؤسسة والمصدق عليها فى جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئـــات المالية المحددة لهذه النظائر ، ويوضع الخاضعون لهذه القواعد على هذه الفئات اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط الا يوضع العامل فى فئة مالية أعلى من الفئة التى وضع عليها من يتساوى معه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة ، وتعتبر اقدمية العامل فى الوظيفة المنقول اليها من ١/٧/١٩٦٤ او من تاريخ تعيينه أيهما اقرب او من تاريخ توافر شروط شغل الوظيفـــة .

ومن حيث أنه تطبيقا لهـــذه الاحكام فى المنازعة الماثلة يتعين النظر فى أربعة أمور « أولها » تحديد الوظيفة التى يشغلها المدعى فى المؤسســـة « وثانيها » تبين ما اذا كانت هذه الوظيفة مقيمة فى جدول تقييم الوظائف للمؤسسة أو لها نظير و « ثالثها » التحقق من مدى توافر اشتراطات شغل الوظيفة فى المدعى للبت فى مدى أحقيته فى أن يمنح الفئة المالية المقـــررة لها « ورابعها » تحديد أقدميته فى هذه الفئة اذا كان مستحقا لها .

ومن حيث انه عن تحديد الوظيفة التى يشغلها المدعى فى المؤسسة فان الثابت من اوراق الطعن ان المدعى نقل بقرار من مدير المؤسسة بتاريخ

١٠/٣/١٩٦٢ من وظيفة المراقب العام المساعد للشئون المالية والحسابات بمؤسسة التأمينات الاجتماعية للعمل بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية بوظيفة محاسب بمكتب محاسبة الشركات بالمؤسسة بمكافأة شهرية شاملة اعانة الغلاء قدرها ٨٢٫٥٠٠ ج على ان يتولى رئاسة هذا المكتب ، وشغل بالفعل بعد ذلك وظيفة « مدير ادارة محاسبة الشركات » اعتبارا من ١٩٦٤/٦/٣٠ وأصبح مرتبه الشامل ٨٧٫٥٠٠ ج ومن ثم تكون الوظيفة المذكورة هى التى يشغلها المدعى عند نفاذ الاحكام الواردة فى الكتابين الدوريين المشار اليهما .

ومن حيث انه عن تقييم هذه الوظيفة فى جدول تقييم الوظائف المؤسسة فان الثابت من الرجوع لجداول التقييم والتعاون الخاصة بالمؤسسة والمصدق عليها من مجلس الوزراء فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، ان وظيفة « مدير ادارة محاسبة الشركات » وردت فى هذه الجداول ومقيمة بالفئة الثانية كما جاء بالبيانات الخاصة بهذه الجداول تحت عنوان الوظائف الحالية المقابلة « عدد ١ مكافأة شاملة « دائمة » بمرتب ١٠٩٠ جنيها سنويا واسم الوظيفة « مدير ادارة ١ » ومحولة من بند المكافآت الشاملة الى وظيفة دائمة ، وان هذه الجداول اعدت على اساس وضع العاملين المعينين على بند المكافآت الشاملة فى الفئات التى تعادل مجموع مكافآتهم مع مراعاة الوظيفة التى يقومون بأعبائها طبقا لجداول المعرفة النظرية والخبرة العملية كما ورد فى هذه البيانات امام اسم المدعى أن ، الوظيفة التى كان يؤدى عملها فعلا فى ١٩٦٤/٦/٣٠ « مدير ادارة محاسبة الشركات . » والدرجة فى ١٩٦٤/٦/٣٠ « مكافأة شاملة » والوظيفة المقررة فى التقسيم « مدير ادارة محاسبة الشركات » والفئة المالية المقابلة « ثانية شخصية بالخصم على بند المكافآت . وهذا كله قاطع فى الدلالة على ان الوظيفة التى يشغلها المدعى مقيمة فى جداول التقييم الخاصة بالمؤسسة ، والفئة المالية المقررة لها هى الثانية .

ومن حيث انه عن مدى توافر اشتراطات شغل الوظيفة المذكورة فى حق المدعى فان جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية السابق اقراره من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة قد حدد شروطا موحدة لشغل وظائف الفئة الثانية وهى مؤهل عال يتناسب وطبيعة العمل وخبرة ١٤

سنة او مؤهل متوسط يتناسب مع طبيعة العمل وخبرة ٢١ سنة او مؤهل اقل او الصلاحية بدون مؤهل وخبرة ٢٩ سنة — فأما بالنسبة لشرط المؤهل فان الثابت أن المدعى حاصل على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية فى عام ١٩٥١ ومن المقرر وفقا لقضاء المحكمة الادارية العليا بجلسة أول مايو سنة ١٩٧٢ فى الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٧٢ — ان الحاصلين على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية قبل عام ١٩٥٢ يعتبرون من حملة الدبلومات العالية استنادا لقرارى مجلس الوزراء فى ٢ و ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ اللذين قررا منحهم الدرجة السادسة بماهية ٥٠٠ر١٠ ج وهو ذات التقدير الذى قرره قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ولا يؤثر فى ذلك ما قد يستفاد من حكم المحكمة الادارية العليا بجلسة ١٩٧١/١٢/١٩ فى الطعن رقم ٨٣٠ لسنة ١٣ ق من أن المؤهلات المقررة لها الدرجة السادسة المحددة بمرتب شهرى ٥٠٠ر١٠ ج ليست من بين المؤهلات الجامعية ولا من الشهادات العالية لان قانون المعادلات يعطى حملة المؤهلات الجامعية والشهادات العالية اقدمية اعتبارية نسبية مقدارها ٣ سنوات على أصحاب المؤهلات الاقل الذين تقررت لهم الدرجة السادسة المخفضة ، ذلك ان جدول المعرفة النظرية والخبرة العملية المعمول به فى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لا يعرف — كما سبق البيان — سوى المؤهلات العالية والمؤهلات المتوسطة والمؤهلات الاقل ، ومن ثم لا مندوحة من ادراج المؤهلات الأعلى من المتوسطة من المؤهلات العالية لعدم امكان ادراجها فى المؤهلات المتوسطة لأن الجدول لا يعرف نوعا وسطا بين المؤهلات العالية والمتوسطة — هذا عن شرط المؤهل أما عن شرط الخدمة اللازم فالثابت أن المدعى عمل فى حسابات الحكومة ثم فى حسابات الشركات المساهمة ثم فى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من سنة ١٩٥٦ مما يجعله مستوفيا لشرط الخبرة ايضا ويكون المدعى مستحقا أن يشغل الفئة المالية الثانية المقررة لوظيفة « مدير محاسبة الشركات » التى يشغلها بالفعل ، خصوصا وان الثابت من الرجوع لميزانية المؤسسة عن السنة المالية ١٩٦٩/٦٨ أن بند المكافآت الشاملة قد جرى تخفيضه من ١٩٩٠٠ عن عام ١٩٦٧ الى ١١٧٠ ج عن عام ١٩٦٨ الامر الذى يفيد أن جميع العاملين المعينين بالمؤسسة على بند المكافآت الشاملة قد تمت تسوية حالاتهم بوضعهم على فئات طبقا لقواعد تقسيم المكافآت فيما عدا المدعى وحده لان المبلغ المدرج بالميزانية أمام

البند المذكور يعادل المرتب الشامل للمدعى فقط ، الامر الذى يفصح بأجلى بيان عن مخالفة المؤسسة لمبدأ المساواة امام القانون ، اذ ما تماثلت المراكز القانونية .

ومن حيث أنه وقد بان فيما سبق أن المدعى يستمد حقه فى تسوية حالته من احكام القانون فانه يسوغ للقضاء الادارى أن يقضى بهذه التسوية اذا تراخت أو امتنعت جهة الادارة عن اجرائهـا فى حقه على النحو السالف الذكر ومن ثـم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب وجه الحق فيما قضى به من احقية المدعى فى الفئة الثانية وتسوية مرتبه على هذا الاساس ، الا أنه بالنسبة لتحديد اقدميته فى هذه الفئة ، فان المدعى لا يعتبر مستوفيا لشروط شغل وظيفة مدير ادارة محاسبة الشركات المقرر لها الفئة الثانية الا بعد قضاء مدة الخبرة اللازمة لشغل هذه الوظيفة وهى ١٤ سـنة من تاريخ حصوله على المؤهل فى سـنة ١٩٥١ ومن ثـم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى التاريخ الذى حدده لاستحقاق المدعى لهـذه التسويـة ويتعين تعديله فيما انتهى اليه فى هذا الشـأن بحيث يسـتحق المدعى الفئة الثانية بعد انقضاء ١٤ سـنة على حصـوله على دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية فى عام ١٩٥١ .

(طعنى رقمى ٢٠٢ ، ٢١٤ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٨/٣/٥) .

قاعـدة رقـم (٢٣٦)

المبـدأ :

تحديد الفئة المالية للعامل المنقول من اعتمادات المكافآت الشاملة يرجع فيه الى جداول توصيف الوظائف بالمؤسسة وتقييمها لتحديـد الوظيفة التى تماثل عمـل المنقول بواجباتها ومسئولياتها — استحداث وظيفة مماثلة فى حالة خلو جداول المؤسسة من وظيفة نظيره لعمل المنقول — لا يجوز ان يسبق العامل المنقول صاحب الوظيفة النظيرة فى ترتيب الأقدمية بفئتها .

ملخص الحكم :

ومن حيث أن المنازعة تتحصل كما يبين من الأوراق في ان المطعون ضده رفع الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ٢٢ ق بصحيفة اودعها قلم كتاب محكمة القضاء الادارى يوم ١٩٦٨/٥/٢١ طلب فيها الحكم بقبول الدعوى شكلا وفى الموضوع بالغاء قرار الهيئة الطاعنة رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من وضعه فى الفئة السادسة وبأحقيته فى الفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية والزام الهيئة المصروفات . وأبدى المدعى انه حصل على بكالوريوس الزراعة سنة ١٩٥٧ وعين فى الهيئة وكان اسمها حينئذ المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة فى وظيفة اخصائى نحل بمكافأة شاملة مقدارها ٣٠ جنيها زيدت بعدها الى ٣٢٫٥ جنيها ، وقد قيمت وظيفته بالفئة الخامسة فى جداول تقييم الوظائف المعتمدة ، وقد حولت اعتمادات المكافآت الشاملة الى فئات تطبيقا لكتاب وزارة الخزانة الدورى رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ والمفسر بكتاب الخزانة الدورى رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ ، واصدرت المؤسسة القرار رقم ٢٩٤ فى ١٩٦٧/١٠/٩ بوضع المدعى على الفئة الخامسة من ١٩٦٦/٤/٣٠ ، وقدم تظلما من هذا القرار طالبا تحديد أقدميته من ١٩٦٤/٧/١ ومنحه العلاوة التى يستحقها فى ١٩٦٧/١/١ ، ولم ترد المؤسسة على التظلم بل اصدرت القرار رقم ٣٨٧ فى ١٩٦٧/١٢/٢٧ بالغاء القرار رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٧ وبوضع المدعى الفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ ، وبادر المدعى بالتظلم من هذا القرار ، مستندا الى أن القرار السابق تحصن بفوات الستين يوما وأنه لا وجه لمقارنته بالسيد / ... لاختلاف عناصر مركزه القانونى عن المدعى ، فهو حاصل على ليسانس الحقوق ويشغل وظيفة بادارة شئون العاملين ، فلا يتساوى مع المدعى فى التأهيل والخبرة وشغل وظيفة مماثلة . وردت الجهة الادارية بأن المؤسسة قامت بتحديد وظائف المعينين على مكافآت شاملة بجلسة ١٩٦٧/١/٣٠ تمهيدا لوضعهم على الفئات المقررة لوظائفهم ، ولم تكن المؤسسة قد سوت حالات العاملين بها الموضوعين اصلا على درجات طبقا لجدول التعادل ، ورات ان تجرى هذه التسوية مع تحويل اعتمادات المكافآت الشاملة الى فئات ، وحددت للمدعى الفئة الخامسة من ١٩٦٦/٤/٣٠ اسوة باحد زملائه الذى يشغل

تلك الفئة . ولكن السيد / . . . . تظلم من وضع خريجى ١٩٥٧ على الفئة الخامسة ، لأنه تخرج سنة ٥٥ وشغل الدرجة السادسة من ١٩٥٧/٧/١٥ ورقى الى الدرجة الخامسة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٨ ، وقد انتهت المؤسسة الى اتخاذه أساساً للقياس بالنسبة الى خريجى سنة ١٩٥٧ وصحح قرار تسوية حالة المدعى ومنح العلاوة المستحقة فى ١٩٦٧/١/١ ، وطلبت الادارة رفض الدعوى والزام المدعى المصروفات . وفى جلسة ١٩٧١/٢/١ قضت المحكمة للمدعى بالفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ ، واقامت قضاءها على أن قرار ربط ميزانية الإعمال للسنة المالية ١٩٦٧/٦٦ تضمن تأشيراته لا يجوز لوزارة الخزانة بالاتفاق مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة تحويل إعتمادات المكافآت والأجور الشاملة الى درجات أو فئات وفقاً لقواعد موجدة تعتمد من اللجنة الوزارية للتنظيم والادارة والشئون التنفيذية بشرط الا يترتب على هذا التحويل اية تكاليف اضافية ، وقد اعتمدت هذه اللجنة ما تم الإتفاق عليه بين الوزارة والجهاز من قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت والأجور الشاملة فى المؤسسات العامة الى فئات ونقل العاملين عليها الى الفئات الجديدة ، وصدر بتنفيذها كتاب دورى وزارة الخزانة رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، وينص البند (٢) من القسم الأول منها على انه اذا كانت للوظائف التى يشغلها فعلاً المعينون على بند المكافآت الشاملة وفقاً لواجباتها ومسئولياتها نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة والمصدق عليها فى جداول تقييم الوظائف حددت لها الفئة المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر ، وينص البند (٣) على انه اذا لم توجد لبعض تلك الوظائف نظائر اتبعت الاجراءات الخاصة باستحداث وظائف طبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ ، ونص البند (١) من القسم الثانى من تلك القواعد على أن « يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التى حددت لوظائفهم طبقاً للبندين ٢ و ٣ من القسم الاول اذا توافرت فيهم إشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط الا يوضع العامل على فئة مالية أعلى من الفئة المالية التى وضع عليها من يتساوى معه فى التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة » ، ونص البند (٦) على أن تعتبر اقدمية العامل فى الوظيفة المنقول اليها اعتباراً من ١٩٦٤/٧/١ أو من تاريخ تعيينه أيهما أقرب . وقد توافرت فى المدعى طبقاً لهذه القواعد شروط شغل وظيفة اخصائى ثان من الفئة الخامسة

لانها تتطلب مؤهلا فنيا عاليا ومدة خبرة لا تقل عن خمس سنين ، والمدعى حاصل على بكالوريوس الزراعة وله مدة خدمة سابقة بوزارة الادارة المحلية بوظيفة اخصائى نحل من سنة ١٩٥٨ ، وقد وضعته المؤسسة على هذه الوظيفة بادارة التفتيش الفنى وارجعت اقدميته فيها الى ١٩٦٦/٤/٣٠ لان زميله الذى قيدت عليه حالته فى الفئة الخامسة من هذا التاريخ فوضع المدعى تاليا له تطبيقا للقواعد المشار اليها ، غير أن هذه التسوية قد اعادت وضع المدعى بالفئة السادسة من ١٩٦٤/٧/١ بناء على طعن السيد / .... المتخرج قبل المدعى ، ولكن اذ يختلف مؤهل المدعى الزراعى عن مؤهله فى الحقوق ويعمل المدعى اخصائى نحل بينما يعمل صاحبه بادارة شئون العاملين ، فان الاختلاف فى نوع المؤهل وطبيعة العمل بين الاثنين لا يدع وجها للقياس بينهما لان المقصود من هذا الشرط ليس مجرد التساوى فى الحصول على مؤهل فنى عال وانما المقصود وحدة المؤهل ايضا والاتفاق فى طبيعة العمل الذى تتولد عنه الخبرة لشاغل الوظيفة المماثلة ، واذا حدد الكتاب الدورى لوزارة الخزانة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ اقدمية المنقولين من اعتمادات المكافآت الشاملة فى الوظائف التى عينوا فيها من ١٩٦٤/٧/١ من توافرت له شروط شغل الوظيفة فى هذا التاريخ او من تاريخ توافرها بعد ذلك وحتى ١٩٦٦/١١/٥ تاريخ اعتماد قواعد التحويل اليها ، فان المدعى يستحق الفئة الخامسة من ١٩٦٤/٧/١ لتوافر شروط شغل وظيفتها فيه من قبل ذلك .

ومن حيث ان للطعن على ذلك الحكم وجهين اولهما انه اهدر قاعدة الا يسبق المطعون ضده زميله السيد / .... المتخرج قبله ومدة خبرته اكبر من المدعى ووظيفتاهما متماثلتان فى مستوى المسئولية بالمؤسسة كلها ، ولا يتصور أن يكون مقصودا بالتماثل تطابق الوظيفتين ، والا اقتضى الامر استحداث الوف من القواعد التنظيمية لتحكم ذوى المؤهلات المتساوية الذين يشغلون وظائف متباينة او شاغلى الوظائف المماثلة لمختلف المؤهلات ، ولاهداف الفكرة التى يقوم عليها نظام التوصيف والتقييم وهى ربط الموظف بالوظيفة وتحقيق المساواة بين ذوى المراكز القانونية الواحدة . الوجه الثانى للطعن ان فى اعادة تسوية حالات العاملين بالمؤسسات العامة بعد أن استقرت أوضاعهم منذ سنين من الاعباء المالية ما تنوء به الميزانية العامة للدولة فى الظروف الراهنة .

ومن حيث انه يبين من قرار المؤسسة رقم ١٩٤ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٩ انه صدر بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٣٥٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وعلى كتابى وزارة الخزانة الدوريين رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليهما وعلى ميزانية المؤسسة للسنة المالية ٦٧/٦٨ المتضمنة ادارج ١٢٥ فئة لتسوية حالة المعينين على اعتمادات المكافآت الشاملة (٨ رابطة — ٢١ خامسة ....) مقابل الغاء اعتماد النوع ٢ المعينين بمكافآت شاملة ، وتضمنت المادة الاولى من القرار نقل المدعى (برقم ١٦) الى الفئة الخامسة وتاريخ اقدميته بها من ١٩٦٦/٤/٣٠ ويلى السيد / ..... فى الاقدمية . ويبين من القرار رقم ٣٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٧ انه صدر بناء على الطعن المقدم من السيد / ... بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠ ونص على أن يلغى القرار رقم ٢٤٩ المشار اليه فيما تضمنه من نقل المدعى وزملائه الى الفئة الخامسة بالاقدمية المبينة فيه وينقل الى الفئة السادسة باقدميته من ١٩٦٤/٧/١ ويلى السيدة / ... كما يبين من قرار المؤسسة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١ انه صدر لتحديد وظائف العاملين بالمؤسسة وقد تضمن وضع المدعى « برقم ١١٥ » فى الفئة السادسة بوظيفة اخصائى ثالث بادارة التفتيش ، ووضع السيد / ... (برقم ٩٩) فى الفئة الخامسة بوظيفة رئيس وحدة عمل « ب » بادارة شئون العاملين ووضع السيدة / .... « برقم ٧٣ » بالفئة الخامسة بوظيفة اخصائى ثان بادارة التفتيش ومؤهلاتها بكالوريوس زراعة سنة ١٩٥٧ وماجستير فى العلوم الزراعية سنة ١٩٦٥ . وقد جاء بتظلم المدعى انه اقدم منها فى خدمة الحكومة اذ دخلتها فى ١٩٥٨/١٠/١٨ وبتداها هو فى ١٩٥٨/١/١٤ وقد حددت اقدميتها فى الفئة الخامسة من ١٩٦٤/١/١٨ بينما تأخرت اقدميته فى تلك الفئة الى ١٩٦٦/٤/٣٠ قبل ان يعاد الى الفئة السادسة . واشار بكتاب المؤسسة رقم ٢٥٧٤ فى ١٩٦٨/٤/٩ الى ما ورد فى كتاب الجهاز المركزى للتنظيم والادارة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٠ من أن معنى الزميل فى تطبيق قواعد تسوية حالات العاملين المعينين على بند المكافآت الشاملة هو التساوى فى مستوى المؤهل ونوع العمل معا فتكون المقارنة

بين افراد العاملين في مجال عمل من نوع واحد كالاعمال الفنية او الاعمال الادارية او الاعمال الكتابية " .

ومن حيث إن ما نصت عليه قواعد تقسيم اعتمادات المكافآت الشاملة من تحديد فئات مالية لوظائف العاملين المنقولين مساوية لفئات نظائرها في الواجبات والمسئوليات من الوظائف الدائمة وانه اذ لم توجد نظائرها ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة بجداول التقييم استحدثت وظائف لاولئك العاملين ، يجري من بعده وفي نطاقه ما ورد في البند (١) من قسم نقل العاملين من أن يوضع الخاضعون لهذه القواعد على الفئات المالية التي حددت لوظائفهم اذا توافرت فيهم اشتراطات شغل هذه الوظائف ويشترط الا يوضع العامل على فئة مالية اعلى من الفئة المالية التي وضع عليها من يتساوى معه في التأهيل والخبرة الشاغل لوظيفة مماثلة . وبذلك يقوم تحديد الفئة المالية للعامل المنقول من اعتمادات المكافآت الشاملة على جانبين ، أولهما جانب موضوعي يرجع فيه الى جداول توصيف وظائف المؤسسة وتقييمه لتحديد الوظيفة التي تماثل عمل المنقول بواجباتها ومسئولياتها فان خلت الجداول من وظيفة نظير لعمل المنقول تعين استحداث وظيفة تناسبه ، فلا يجوز أن يقاس على نطاق مستوى الوظائف بالمؤسسة ، فلا يقاس عمل فني زراعي على غير وظيفة فنية زراعية ولا تعتبر وظيفة ادارية نظيرة لمثل ذلك العمل الفني الزراعي والجانب الآخر شخصي يتعلق بالعامل في نفسه وفي نسبته الى اقرانه ، فلا تترتب له الفئة المحددة للوظيفة المماثلة لعمله الا اذا توافرت له شرائط شغلها من مستوى التاهيل وطول الخبرة وفي نسبته قضت القواعد الا يوضع المنقول في فئة مالية اعلى من فئة شاغل الوظيفة المماثلة الذي لا يقل عن المنقول مؤهلا ولا خبرة ، واذ ينطوي السبق في ترتيب الاقدمية في نطاق الفئة المالية ذاتها على سبق الى استحقاق من الفئة الاعلى بالترقية ، فان العامل المنقول لا يجوز أن يسبق صاحب الوظيفة النظيرة في ترتيب الاقدمية بفئتها . واذ صدر القرار رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه بوضع المدعي في الفئة الخامسة باعتبارها المحددة للوظيفة المماثلة لعمله الفني الزراعي وجعل اقدميته من ٢٠/٤/١٩٦٦ ليلي زميلا يسبقه بالوظيفة المماثلة ، واذ لم يثبت ان المدعي يفضل ذلك الزميل بوجه يمنع القياس بينهما وكانت السيدة / .....

التى طلب المــــدعى قياسه عليها حاصلة بعد بكالوريوس الزراعة على مؤهل اعلى لا يحمله المدعى مما يمنع المقارنة بينهما ، فتكون تســـوية حالة المدعى التى تضمنها ذلك القرار صحيحة فى القانون . ويكون القرار رقم ٣٨١ لسنة ١٩٦٧ المشار اليه اذ حدد فئة المدعى بالقياس على وظيفة بادارة شئون العاملين لا تماثل عمله متضمن تسوية تخالف القــانون . ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب فى أحقية المدعى فى الفئة المــالية الخامسة ويتعينا تعديله فيما قضى به من جعل الاقدمية من ١٩٦٤/٧/١ لتكون من ١٩٦٦/٤/٣٠ واذ خسر المدعى بذلك بعضا من طلباته ، فتلزمه المحكمة المصروفات المناسبة ، وتقدر بثلث مصروفات الدرجتين .

(طعن رقم ٣٠ لسنة ١٧ ق — جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠)

قاعــدة رقــم (٢٣٧)

المبــــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لســنة ١٩٦٣ — تقريره سريان احكام لائحة نظام العاملين فى الشركات التابعــة للمؤسسات العامة ، العاملين بالمؤســـسات العــامة — معادلة وظائف المؤسسات العامة ، بالوظائف التى ترد فى الجدول الذى يوضع طبقا للمادة ٦٢ من هـــذه اللائحة — بقاء اوضاع العاملين فى هذه المؤسسات على ما هى عليه من حيث المرتبات فى الفترة السابقة على التعادل ، عدم جواز ترقيـــــة العاملين المشار اليهم او منحهم علاوات ، خلال هذه الفترة — القـــول بتطبيـــق الاحكام الســـارية قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الى ان يتم التعادل — غير صحيح .

ملخص الفتــوى :

فى ٢٩ من ابريل ســـنة ١٩٦٣ صـــدر القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان لاحكام لائحة نظــام العاملين بالشركات التابعــة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

على العاملين فى المؤسسات العامة ، ونص فى المـــادة الاولى على أن « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة .. » . ونص فى المادة الرابعة على أن « يلغـى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ، ونص فى المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وقد نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

ومفاد هذه النصوص أن أحكام لائحة نظـــام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبارا من ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وذلك طبقا لصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار . كما وأنه اعتبارا من التاريخ سالف الذكر ، يلغى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ومن ثم لا تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسات العـــامة — اعتبـــارا من التاريخ المذكور — أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العـــامة المشار اليها ، وما يكملها من الاحكام المطبقة فى شـــأن العاملين بالدولة (موظفى الدولة) ، سواء فى ذلك أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شأن نظام موظفى الدولة ، أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ولا يســـوغ الاستناد الى ما ورد فى المـذكرة الايضاحية للقــرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ، من أن « الاحكام الحالية الخاصة بالتعيينات والترقيات والاحكام المـــالية الاخرى ستظل نافذة ومعمولا بها حتى يتم تعادل الوظائف .. » للقول باستمرار تطبيـــــق أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقـــرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — وما يكملها من الاحكام المطبقة فى شأن موظفـــى

الدولة ذلك ان المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ تقضت بالغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار ، وجاء فى المذكرة الايضاحية لـه أن المادة الرابعة تقضت بالغاء القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، وانـه بطبيعة الحال ينصب الالغاء على القرار المشار اليه وما ادخل عليه من تعديلات ، كما تضمنت هذه المادة النص صراحة على الغاء كل ما يخالف احكام هذا القرار (٨٠٠ لسنة ١٩٦٣) . واذا كان نص المادة الرابعـة من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ واضحا وصريحا فى الغـاء القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ (وما ادخل عليه من تعديلات)، فانه لا يجوز اللجوء الى المـذكرة الايضاحية للقـول بالابقـاء على احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بهذا القرار ، اذ لا يجوز الاستناد الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية مع صراحة النص . هذا فضلا عن أن المذكرة الايضاحية ذاتها قد افصحت عن الغاء القـرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وما ادخل عليه من تعديلات وكل حكم يخالف احكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ولا وجه للاستناد الى القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة التى كانت تطبق حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة والقوانين المعدلة له ، وذلك للقول بأن القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ مازال موقوف الاثر الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات ، وأن الاحكام والقواعد المطبقة فى شأن موظفى الدولة هى التى مازالت سارية فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة . لا وجه لذلك إذ أن القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه قد صدر فى خصوص منح العلاوة الاستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة — فحسب — دون أن يهدف المشرع به الى الافصاح عن وقف سريان أحكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، بل على العكس من ذلك فقد اشار القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ فى ديباجته الى القـرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظـام العاملين بالشركات بسريان لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بالمؤسسات العامة ، ولم يشر فى الديباجة الى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ فى شـأن نظـام

موظفى الدولة ، او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ — باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . هذا كما أن المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ قضت بمنح العلاوة الاستثنائية الى العاملين فى المؤسسات العامة التى تطبق — حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ — نظام المرتبات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ولم تقصد هذه المادة المؤسسات العامة التى كانت تطبق الاحكام والقواعد الواردة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، وغنى عن البيان أن نظام المرتبات الواردة فى لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والذى كانت تطبقه المؤسسات العامة حتى صدور القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — مماثل لنظام المرتبات الواردة فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ . وليس معنى استمرار المؤسسات العامة فى تطبيق هذا النظام — بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والى أن يتم تعادل الوظائف بها — ان تستمر فى تطبيق جميع الأحكام والقواعد المقررة فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، ثم الاحكام والقواعد المقررة فى القانون ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فيما يتعلق بسريان احكام لائحة نظام العاملين رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، وان توقف اعمال احكام القرار الجمهورى رقم بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بها . ولو أن المشرع هدف الى ذلك ، لما أصدر القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح علاوة أستثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة ، اكتفاء بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين بالدولة الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية ، الذى قضى فى المادة الرابعة منه بمنح العاملين بالدولة علاوة اضافية من علاوات الدرجة المنقولين اليها ، وأنما نص المشرع على عدم تطبيق احكام هذا القرار الاخير على العاملين بالمؤسسات العامة — تبعاً لعدم تطبيق جميع الاحكام والقواعد الخاصة بالعاملين بالدولة عليهم — فأصدر فى شأن منحهم علاوة اضافية (استثنائية) قرارا خاصا بهم ، هو القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

ولا يسوغ القول باعمال قواعد موظفى الدولة فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة ، فيما لم يرد به نص خاص ، ذلك أن احكام لائحة

تنظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — والمعدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — التى كانت تقضى بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة ، قد الغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، لم يتضمن نصا يحيل الى القواعد المطبقة فى شأن موظفى الدولة فيما لم يرد فيه نص خاص فى القواعد المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات العامة ، على نحو ما ورد فى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ، وما كان منصوصا عليه فى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ولا وجه للقول بأن عدم تطبيق أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وما يكملها من الاحكام والقواعد المطبقة فى شأن العاملين بالدولة ، الى أن يتم تعادل الوظائف بالمؤسسات العامة ، يترتب عليه عدم وجود قواعد تنظم مسائل التوظف فى تلك المؤسسات اذ أن نص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ صريح فى سريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة . واذا كان تطبيق الاحكام الخاصة بالتعيينات والترقيات والعلاوات والاحكام المالية الاخرى ، طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها ، على العاملين بالمؤسسات العامة . موقوفا على معادلة وظائف تلك المؤسسات بالوظائف الواردة فى الجدول المرافق للائحة العاملين بالشركات ، فان ذلك يتفق مع هدف المشرع من تجميد الوضع المالى للعاملين فى المؤسسات العامة . كما هو كائن فى الشركات التابعة لتلك المؤسسات . الى أن يتم تعادل الوظائف . وتسوى حالات العاملين طبقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها .

ولما كانت القواعد المطبقة فى شأن العاملين بالدولة (موظفى الدولة) لا تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة . اعتبارا من تاريخ

العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تبعا لالغاء لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة سالفة الذكر ، وعدم وجود نص فى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ يحيل الى تلك القواعد — ومن ثم فانه لا أساس لاعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن قواعد وشروط وأوضاع نقل العاملين بالدولة الى الدرجات المعادلة لدرجاتهم الحالية — والصادر استنادا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة — فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة .

ويترتب على تطبيق لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين بالمؤسسات العامة ، طبقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، سريان حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة — التى تقضى بأن تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى جدول الوظائف والمرتبات الذى يضعه مجلس ادارة كل شركة فى حدود الجدول المرافق للائحة ، طبقا لنص المادة ٦٣ منها ، وبأن يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة ، وذلك بصفة شخصية ، حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة — فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة . ومقتضى ذلك هو أن مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة ، التى كانوا يتقاضونها فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بما فيها اعانة غلاء المعيشة ، تظل على ما هى عليه دون تغيير ، الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات ، وتسوى بذلك حالات العاملين بها . ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة على الوجه السابق ، عدم جواز ترقيتهم او منحهم علاوات دورية ، او اجراء اى تغيير فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى أن يتم التعادل . وذلك على نحو ما انتهى اليه راى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ ، بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الخاضعين لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، توحيدا للمعاملة بين جميع العاملين فى المؤسسات العامة

والشركات التابعة لها ، وهو ما هدف اليه المشرع من سريان لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين فى المؤسسات العامة .

ونظرا الى انه يترتب على هذه النتيجة تجميد الوضع المالى للعاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات الامر الذى يضير هؤلاء العاملين ، نتيجة عدم ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية ، لذلك توصى الجمعية العمومية بمعالجة هذا الوضع بتشريع ، الى أن يتم التعادل وفقا لما سبق أن أوصت به بالنسبة الى العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة العلاوة الاضافية (الاستثنائية) التى قررها لهم القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ، وذلك على اساس أن هذا القرار يتضمن استثناء من الاحكام السابقة ، باداة تشريعية مماثلة . على ان يطبق هذا القرار فى حدود ما ورد به — وهو منح العلاوة الاضافية — دون التوسع فى تفسيره أو تأويله ، أو الاستناد اليه فى غير مجاله .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ما ياتى :

أولا — انه اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى فى شأنهم — اعتبارا من ذلك التاريخ — احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملها من الاحكام والقواعد المطبقة فى شأن العاملين بالدولة (موظفى الدولة) ، سواء فى ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

ثانيا — انه يتعين طبقا لنص المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، تجميد

الوضع المالى للعاملين بالمؤسسات العامة ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، وعدم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية او التغيير فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، وذلك الى ان يتم تعادل الوظائف بتلك المؤسسات وتوصى بمعالجة هذا الوضع بتشريع هذا مع مراعاة منح العاملين بالمؤسسات العامة العلاوة الاضافية (الاستثنائية) التى قررها القرار الجمهورى رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر ، طبقا للشروط والاحكام الواردة بهذا القرار .

ثالثا : لا اساس لاعمال احكام القرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ المذكور فى شأن العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لمواد البناء والحراريات ، ومن ثم يكون القرار الصادر من هذه المؤسسة — بمعادلة الدرجات المالية الواردة بميزانيتها بالدرجات المالية فى الجدول الملحق بالقرار الجمهورى رقم ٢٢٦٤ لسنة ١٩٦٤ — قرارا غير مشروع ، ويتعين العدول عنه .

(ملف رقم ١٠٣/٦/٨٦ — فى ١٩٦٤/١١/٢١)

الفــرع الرابــع

ضــم مــدد الخــدمة الســابقة

قاعــدة رقــم (٢٣٨)

المبــدأ :

القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسات العامة — نصــه على تطبيق القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على العاملين بالمؤسســات العامة — الغاؤه بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ الذى حل محله القــانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ فالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — خلو هذه القوانين من مثل هــذا النص — عــدم سريان قوانين التوظف على العاملين بالمؤسسات العامة — القرار رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ عدم سريانه عليهم .

ملخص الحــكم :

انه ولئن كان قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانــون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ قد نص فى المادة ١٣ على ان « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة كما نصت لائحــة نظــام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فى مادتها الاولى على أن يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام أحكام القــوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ، ولئن كان ذلك الا أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٧ باصــدار قانون المؤسسات العامة قد نص فى مادته الثانية على أن « يلغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ » كما حدد هذا القانون فى مادته السابعة اختصاصات مجلس ادارة المؤسسة ومنها اصدار القرارات المتعلقــة بتعيين العاملين

بالمؤسسة وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود اللائحة العامة للمؤسسات » وفى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ صدر القرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسة العامة ونص فى مادته الاولى على أن « تسرى أحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة » ونص فى المادة الرابعة على أن « يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وكل حكم يخالف أحكام هذا القرار » ونص فى المادة الخامسة على أن « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره » وقد نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية فى ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ . ومفاد هذه النصوص أن أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد سرت على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من ٨ من مايو سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه وذلك طبقا لصريح نص المادتين الاولى والخامسة من هذا القرار كما رنه اعتبارا من التاريخ سالف الذكر الغى القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة كما الغى كل حكم يخالف احكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم لا تسرى فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من التاريخ المذكور احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها وما يكملها من الاحكام المطبقة فى شأن العاملين المدنيين بالدولة سواء فى ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فانه ليس صحيحا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أعمال قواعد نظام موظفى الدولة فى شأن العاملين بالمؤسسات العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص ذلك ان احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات التى كانت تقضى بسريان تلك القواعد على العاملين بالمؤسسات العامة قد الغيت بمقتضى نص المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ حسبما سلف بيانه كما ان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى

رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد خلت من نصوص تنظم ضم مدد الخدمة السابقة كما أن قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — لم يتضمن نصا يحيل الى القواعد المطبقة فى شأن موظفى الدولة لم يرد فيه نص خاص فى القواعد المنظمة لشئون العاملين بالمؤسسات العامة على نحو ما ورد فى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ وما كان منصوصا عليه فى قانون المؤسسات العامة الصادرة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الملغى .

ولما كان القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة انما صدر استنادا الى نص المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة فلا يطبق الا على العاملين الخاضعين لاحكام هذا القانون ولا يسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، ومن ثم فلا يكون ثمة أساس قانونى لضم مدة خدمة المدعى السابقة على تعيينه بالمؤسسة التعاونية الاستهلاكية الحاصل فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ والتى قضاها بوزارات التربية والتعليم والاصلاح الزراعى والزراعة وتكون الدعوى غير قائمة على اساس سليم من القانون متعينا رفضها واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب يكون قد اخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ويتعين من ثم الحكم بالغائه وبرفض الدعوى مع الزام المدعى بالمصروفات .

(طعن رقم ١٤٣٥ لسنة ١٣ ق — جلسة ١٩٧٤/٥/٢٦)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ بتعديل نص المادة ٦٦ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٢ فى شأن قواعد خدمة الضابط الاحتياط بالقوات المسلحة — اعتبار مدة الاستدعاء بالاحتياط السابقة على التعيين مدة خبرة تحسب فى اقدمية الفئة المعين عليها العامل — لا أساس للقول

بقصر سريان احكام هذا القانون على الحالات التى تنشا بعد العمل به — أساس ذلك ان الاصل فى قواعد ضم مدد الخدمة السابقة إنها تسرى على فئتين الاولى القائمة وقت نفاذها والثانية الحالات التى تجـد مستقبلا — القول بغير ذلك فيه تفويت للغرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب عليه ان يصبح الموظف الاقدم فى وضع اسوا من الموظف الاحدث .

ملخص الحـكم :

ومن حيث ان الطاعن يستند فى طلبه اعتبار مدة استدعائه بالاحتياط السابقة على حصوله على المؤهل العالى مدة خبرة فى وظيفة بالمؤسسة الى نص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه آنفا ، وهو نص صريح وقاطع ومطلق فى الفقرة الاخيرة منه (والمقصود بذلك ان فترة استدعاء ضباط الاحتياط تعتبر مدة خبرة وتحسب فى اقدمية الفئة التى يعين فيها ضابط الاحتياط فى القطاع العام) . واذا كانت الفقـرة الاخيرة المشـــار اليها قد أضيفت الى القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ وذلك بالقانون رقـم لسنة ١٩٧١ الذى نشر بالجريدة الرسمية بعددها الصادر بتـــاريخ ١٩٧١/٣/١٨ ، فليس من شأن ذلك حرمان الطاعن من الافادة من هــذا التعديل بحجة الاثر المباشر للقانون الذى يقصر سريانه على الحالات التى تنشأ بعد العمل به وذلك انه — فى مجال تطبيق قواعد ضم مدد الخــدمة السابقة — الاصل أنها تسرى على فئتين الاولى الحـالات القائمة وقت نفاذها والثانية الحالات التى تجد مستقبلا ، وهذا كله هو مقتضى الاثـر المباشر للقانون المشار اليه ، وهو ما يتفق بصفة أساسية مع قصد الشارع الذى يصدر تشريعات ضم مدد الخدمة لعلاج الحالات القائمة فى المقـام الاول ثم لعلاج ما يستجد منها مستقبلا ، وفى القول بعكس ذلك تفـويت للغرض من اصدار تلك التشريعات مما يترتب عليه كذلك ان يصبح الموظف الاقدم فى وضع اسوأ من المـوظف الاحدث بحجـة انه يخرج من عـداد المخاطبين بتشريع ضم الخدمة السابقة ، واذ كان الطـاعن قـد عين فى المؤسسة المطعون ضدها فى تاريخ سابق على نفاذ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ ومن ثم فانه كان من موظفى المؤسسة وقت نفاذه وبذلك يفيـد من الحكم الذى قرره ذلك التعـديل .

ومن حيث انه عن المصروفات فان الطاعن لم يكن له اصل حـــق فى ضم مدة خدمته بالاحتياط محل النزاع الى مدة خدمته بالمؤسســة التى عين بها اما القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ الذى خوله حق اعتبار مــدة خدمتـه كضابط احتيــاط مــدة خبرة فقد نشر فى الجريدة الرســمية فى ١٩٧١/٣/١٨ اى بعد صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم فانه يتعين الزام الطاعن بالمصروفات عملا بحكم المادة ١٨٥ مرافعات .

(طعن رقم ٣ لسنة ١٨ ق — جلسة ١٩٧٧/٢/١)

الفـــرع الخامس

الرواتب والأجور الاضافية والبدلات والمكافآت

اولا — مرتب

قاعـــدة رقـــم (٢٤٠)

المبـــدأ :

رئيس مجلس ادارة مؤسسة تابعة لمؤسسة أخرى — هو مـــوظف بذات المؤسسة التى يرأس مجلس ادارتها وليس موظفا فى المؤسســـة المتبوعة — لا يغير من ذلك صرف مبالغ له من المؤسسة المتبوعة طـــالما ان ذلك يتم بوصفه عضوا بمجلس ادارتها وان المؤسسة التى يعمل بها هى التى تتحمل مرتبه كرئيس لمجلس ادارتها — وورود المرتب بميزانيـــة المؤسسة العامة المتبوعة لا يغير من الامر متى كان ذلك نتيجة قواعـــد حسابية بين المؤسستين وتتعلق بالمصروفات الاداريـــة .

ملخص الفتـــوى :

نص القـــرار الجمهـــورى رقم ١٥٦٩ لســـنة ١٩٦٢ على تعيين السيد / ...... رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ولا يغـــير من ذلك ورود مرتبـــه بميزانيـــة المؤسســـة العـــامة المتبوعة ، اذ تبـــين ان ذلك نتيجـــة لقواعـــد حسابية بين المؤسسة العامة وتوابعها وتتعلق بالمصروفات الادارية — وقد تولى كتاب الادارة العامة للمعاشات المؤرخ ١٩٦٧/٣/٤ دراسة الميزانيـــة ، فقد تضمن أنه مدرج بميزانية مؤسسة ضاحية مصر الجديدة فى السنتين الماليتين ١٩٦٤/٦٣ ، ١٩٦٥/٦٤ ضمن الباب الاول بند (١) للدرجـــات الدائمة والمؤقتة مبلغ ١٢٥٠٠٠ جنيه وتأشر على هذا البند بما يلى : يدرج اعتماد هذا البند بصفة اجمالية على أن يوزع خلال السنة بالاتفاق بـــين

وزارة الخزانة وديوان الموظفين ويتضمن ١٥٠٠ جنيه لرئيس مجلس الادارة . كما ادرج بها فى السنتين المشار اليهما بالباب الثانى ضمن المصروفات التحويلية مبلغ ١٢٧٥ جنيه مرتب بدل تمثيل وتأمين ومعاش رئيس مجلس الادارة مستبعدة من الباب الاول ، يؤيد ذلك ما جاء بكتاب المؤسسة العامة للاسكان والتعمير المؤرخ ١٩٦٧/١/٢٧ من أن مؤسسة ضاحية مصر الجديدة كانت تقوم بسداد مرتب سيادته ضمن باب (٤) موارد أخرى ، وأن مرتبه لم يكن مدرجا ضمن المصروفات بميزانية المؤسسة العامة للاسكان والتعمير عن السنة المالية ١٩٦٤/٦٣ وبالرجوع الى ميزانية هذه المؤسسة عن السنوات المشار اليها وجد أن المبلغ المدرج بها مخصص لمكافاة اعضاء مجلس الادارة ، وما صرف للسيد المذكور من هذا البند كان باعتباره عضوا بمجلس ادارة المؤسسة العامة للاسكان والتعمير وليس كرئيس لمجلس ادارة مؤسسة ضاحية مصر الجديدة ، ويستفاد من ذلك ان هذه المؤسسة الاخيرة كانت تتحمل مرتبه بصفته رئيسا لمجلس ادارتها .

وقد رأت الجمعية العمومية ان فتوى اللجنة الثالثة سالفة الذكر صحيحة مطابقة للقانون للاسباب التى قامت عليها وانتهت الى تأييدها أما عن اعتراض السيد المهندس / .. .. عليها استنادا الى فتوى الجمعية العمومية الصادرة بجلستها المنعقدة فى ١٩٦١/١/٢٤ بالنسبة لحالة السيد المهندس / .. .. الذى كان يشغل وظيفة مراقب عام مصلحة الاموال المقررة وكان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٦٥ ثم عين وكيلا لمؤسسة صندوق طرح النهر وأكله والذى ارتأت فيها الجمعية العمومية استمرار انتفاعه بهذا القانون فان هذا الاعتراض مردود بأن الجمعية العمومية انتهت الى هذا الرأى فى فتواها سالفة الذكر تأسيسا على أن القرار الجمهورى رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٥٨ بانشاء مؤسسة صندوق طرح النهر وأكله لم يتضمن تنظيما خاصا لحالة تقاعد موظفيها ، وأن لائحتها الداخلية لم تتضمن أى تنظيم خاص فى هذا الشأن ، بل انها لحالت صراحة فى هذا الخصوص الى القواعد الخاصة بمعاشات موظفى الدولة ، مما يفيد استمرار معاملة موظفى هذه المؤسسة بقوانين المعاشات الحكومية فى حين أن الامر على خلاف ذلك بالنسبة للمؤسسة ضاحية مصر الجديدة التى عين السيد

المنتدب / .. .. رئيساً لمجلس ادارتها بالقرار الجمهوري رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٦٢ ذلك أن المادة السادسة من قانون انشاء مؤسسة ضاحية مصر الجديدة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٦٠ خول مجلس ادارتها وضع قواعد التوظف بها وتنظيم المسائل المالية والادارية دون التقيد بالنظم الحكومية ، وقد استعار مجلس الادارة بعض أحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ لتطبيقها بصفة مؤقتة الى أن يتم وضع اللائحة الداخلية فأصدر في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦١ قرارا بسريان أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى المؤسسة الى أن يتم وضع اللائحة الدائمة لها دون التقيد بجداول المرتبات الواردة به ولا يعدو ذلك الا أن يكون لائحة مؤقتة استعار لها مجلس الادارة بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بصفة مؤقتة مما لا يمكن معه القول بأن المؤسسة يسرى عليها أحكام قانون الموظفين وينبنى على ذلك أن لا تسرى على موظفيها قوانين المعاشات الحكومية وانما يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى تأييد فتوى اللجنة الثالثة بجلستها المنعقدة فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٦٧ .

(فتوى رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٨/١/٧)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن عدم جواز تعيين اى شخص فى الهيئات والمؤسسات العامة او الشركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافأة سنوية او بمرتب سنوى قدره ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية — هذا الحظر كما يسرى فى خصوص تحديد المرتب عند بداية التعيين يسرى كذلك بعده ومن ثم فان كل زيادة وصلت بمكافأة الشخص الى الحد المحظور بغير قرار من رئيس الجمهورية تفقد سند استحقاقها ويتعين اعتبارها حقا خالصا للمؤسسة — مقتضى ذلك انه

يمتنع قانونا على الشخص تقاضى ما على لحسابه بالامانات من هـــذه المبالغ — لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ الذى رفع حكم الحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بالنسبة الى العاملين الذين تصل مرتباتهم الى ١٥٠٠ جنيه فاكثر متى كان تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة فى القوانين واللوائح المطبقـة عليهم — اساس ذلك ان رفع الحظر وفقا لحكم هذا القانون لا تنصرف الى ما منح على خلاف حكم القانون وفى تاريخ سابق على نفاذه .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ نص فى مادته الاولى على أنــه « لا يجوز تعيين اى شخص فى الهيئات او المؤسسات او شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافاة سنوية او بمرتب سنوى قــدره ١٥٠٠ جنيه فاكثر الا بقــرار من رئيس الجمهورية ويقع باطلا كل تعيين يتــم على خلاف ذلك ويلزم المخالف بأن يؤدى المكافآت او المرتبات التى حصل عليها الى خزانة الدولة » وبتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٦٩ صـــــدر قــرار رئيس الجمهــورية رقــم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ — الــذى عــين السيد / ... . بالفئة العالية طبقا لاحكامه — ونص فى مـــادته الثالثة على أن « تحدد مرتبات السادة المشار اليهم على الوجه الآتى : العاملون المعينون بادارات مراقبة الحسابات بالمؤسسات العامة بمكافاة شاملة تحدد مرتباتهم بقيمة ما يتقاضونه من مكافآت شاملة فى تاريخ العمل فى تاريخ العمل بهذا القرار مع عدم الاخلال بما يلى :

(أ) من لم تبلغ مكافآتهم الشاملة أول مربوط الفئة المعينين عليهـــا فى تاريخ العمل بهـــذا القرار يستمر تقاضيهم لمـــا يحصلون عليه من مكافآت شاملة كمرتبات على ان يمنحوا أول مربوط هذه الفئة اعتبـــارا من أول السنة المالية التاليـــة .

(ب) من تتجاوز مكافآتهم الشاملة نهاية ربط الفئة المعينون عليها يحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على ان تستهلك الزيادة ممـــا يحصلون عليه فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

وبتاريخ ١٨ اغسطس سنة ١٩٦٩ نشر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ باضافة مادة جديدة برقم ٢ مكرراً الى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ السالف الذكر ، تقضي بأنه « لا تسري الاحكام السابقة بالنسبة الي العاملين الذين تصل مرتباتهم الي ١٥٠٠ جنيه فاكثر اثناء الخدمة وذلك متى كان تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة فى القوانين واللوائح المطبقة عليهم » .

ومن حيث ان السيد / .. .. .. يخضع في تعيينه لاحكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ الذى حظر التعيين بالهيئات والمؤسسات العامة او شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمرتب قدرة ١٥٠٠ جنيه فأكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية ، وهذا الحظر كما يسرى فى خصوص تجديد المرتب عند بداية التعيين يسرى كذلك بعده حرصا علي عدم فوات حكمته بطريقة أو بأخرى ، ومن ثم فان كل زيادة وصلت بمكافأته الى الحد المحظور بغير قرار من رئيس الجمهورية ، تفتقد سند استحقاقها ويتعين اعتبارها حقا خالصا للمؤسسة ، وعلي مقتضى ذلك فانه يمتنع قانونا عليه تقاضى ما على لحسابه بالامانات من هذه المبالغ كما لا يسوغ الاعتداد بهذه الزيادة بالنسبة لتحديد مرتبه فى تطبيق أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه إذ انها زيادة غير مشروعة يعتبر تقريرها وعدمه سواء بسواء فى التطبيق الصحيح لحكم القانون .

ومن حيث انه لا يغير من هذا النظر الاحتجاج بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٩ الذى رفع حكم الحظر المنصوص عليه فى القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ بالنسبة الى العاملين الذين تصل مرتباتهم الى ١٥٠٠ جنيه فأكثر متي كان تقرير الزيادة مستندا الى القواعد الواردة في القوانين واللوائح المطبقة عليهم ، ذلك أن رفع الحظر وفقا لحكم هذا القانون مقصور على الزيادة المشروعة التى تطرأ على المرتب بعد نفاذه فى ١٨ من اغسطس سنة ١٩٦٩ ولا تنصرف الى ما نتج علي خلاف حكم القانون وفى تاريخ سابق كما هو الشأن فى الحالة المعروضة علي ما يبين من الوقائع السابق تفصيلها .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم أحقية السيد / .. .. .. مدير ادارة مراقبة الحسابات بالمؤسسة المصرية

المالية المستحقات الحكومية فى صرف الزيادة التى اجتبت بمكافاته بالمخالفة لاحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦١ ، والإعتداد فى تسوية حالته — طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٥٢ لسنة ١٩٦٩ — بما كان يتقاضاه من مكافاة بدون هذه الزيادة .

(ملف رقم ٥٩٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٥/٢/٢٢) .

قاعــدة رقــم (٢٤٢)

المبـــدا :

مؤسسات عامة وشركات مساهمة — جامعات — مرتبات — عـدم جواز تعيين اى شخص فى الهيئات او المؤسسات العامة او شركات المساهمة بمكافاة او مرتب سنوى قـدره ١٥٠٠ جنيهـا فاكثر الا بقـرار من رئيس الجمهورية طبقا لاحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٤ — سريان هــذا الحكم على الجامعات باعتبارها مؤسسات عامة .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الاولى من هــذا القانون على انه « لا يجوز تعيـين اى شخص فى الهيئات او المؤسسات العامة او شركات المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمكافاة سنوية او مرتب سنوى قـدرة ١٥٠٠ جنيها فاكثر الا بقرار من رئيس الجمهورية . ويقع باطلا كل تعيين يتم على خلاف ذلك . ويلزم المخالف بأن يؤدى المكافآت او المرتبات التى حصل عليها الى خزينة الدولة » وتنص المادة الثانية على انه « على الجهات المشار اليها فى المادة الاولى ان تتقدم بطلب استصدار القرارات الجمهورية اللازمة لتطبيـق احكام المادة السابقة على الموظفين الحاليين وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذا القانون » .

ومفاد هذين النصين ان اى شخص يراد تعيينه بأحد الهيئـــــات او المؤسســات العامة او شركاتها المساهمة التى تساهم فيها الدولة بمرتب او مكافاة تبلغ ١٥٠٠ جنيها فان كان معينا قبل العمل بالقانون المشار اليه وجب استصدار هذا القرار خلال مدة معينة لاستمراره فى الخـــدمة .

وتعتبر الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة مؤسسات عامة ذلك ان كلا منها تقوم على مرفق عام وهو مرفق التعليم العالى وتتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ولها ميزانيـــة مستقلة عن ميزانيـــة الدولة وتتبـــع فى حساباتها وادارة اموالها التى تعتبر اموالا عامة القواعد المتبعة فى حسابات الحكومة وادارة اموالها ورئيسها الاعلى هو وزير التعليم العالى بحـــكم منصـــــبه .

لذلك يكون القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه واجب التطبيق على موظفى الجامعات بما فيهم العمداء واعضاء هيئة التدريس والموظفين الاجـــانب .

لا وجه للقول بان قانون الجامعات قانون خاص لا يعدله القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ وهو قانون عام لعدم ورود نص صريح بذلك وان وظائف العمداء واعضاء هيئـــة التـــدريس وظائف متميزة ذات طبيعـــة خاصة لا يشغلها الا من توافرت فيهم شروط خاصة وباجراءات خاصة تنفرد بهـــا الجامعات ، لا وجه لهذا القول لان القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ هـــو فى واقع الامر قانون عام بالنسبة الى كل جهة يصدق عليها وصف الهيئـــة او المؤسسة العامة او شركة المساهمة التى تساهم فيها الدولة يتضـــمن احكاما معدلة لنظم التعيين فيها ايا كانت هذه النظـــم وســـواء اكانت فى الاصل متفقة مع النظم العامة للتوظف او لم تكن كذلك .

ولا يغير من هذا النظر عدم الاشارة فى القانون رقم ١٥٣ لســــنة ١٩٦١ الى قانون الجامعات ذلك أن العبرة هى بما يستفاد من نصـــوص القانون ذاته من احكام وذلك بغض النظر عن الاشارة فى الديباجة الى قانون بعينه او اغفال الاشارة اليه . واذا كانت ثمت مفارقات تطرأ على تطبيق هذا القانون على الجامعات على النحو الذى اوضحته الوزارة فان السبيل الى ازالة هذه المفارقات هو تعديل القانون .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى سريان حكام القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٦١ على الجامعات فى الجمهورية العربية المتحدة .

(فتوى رقم ٤٠٢ — فى ١٩٦٢/٦/١٤)

ثانيا — اجر اضافى

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبـدأ :

احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية — تطبيقها على المؤسسات العامة — منوط بتطبيق احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — مثال بالنسبة لمؤسسة الطاقة الذرية .

ملخص الفتـوى :

تنص المادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة على انه « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافاة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تاديتها فى غير اوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء .

كما يجوز للوزير المختص منح الموظف مكافاة مالية مقابل خدمات ممتازة اداها وذلك طبقا للقواعد التى تحدد بقرار من مجلس الوزراء .

ولمجلس الوزراء كذلك تقرير رواتب اضافية للموظفين وتحديد شروط منحها » — واستنادا الى هذا النص صدرت عدة قرارات من مجلس الوزراء نظمت قواعد منح المكافآت للموظفين عن الاعمال الاضافية ، وقد صدر آخر هذه القرارات فى ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٥٤ ونص فى مادته الاولى على أن « تكون المكافآت المنصوص عليها فى الفترة الاولى من المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ طبقا للقواعد الآتية : .. » كما نص فى مادته الثانية على أن « تكون المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٥ سالفة الذكر طبقا للقواعد الآتية ر ... » ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية وأشار فى ديباجته الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ سالفة الذكر

والى قرار مجلس الوزراء المشار اليه ، ونص فى مادته الاولى على ان يستبدل بنص المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء المشار اليـه النص الآتى : « وتكون المكافآت المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفى الدولة طبقا للقواعد الآتية : .. » ، ونص فى المادة الثالثة على انه « لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الاضافية فى كل مصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين فى المصلحة أو الادارة التى يعمل فيها هؤلاء الموظفـون » .

ويستفاد من هذه النصوص أن قرارات مجلس الوزراء والقـرار الجمهورى الخاصة بتنظيم موضوع منح المكافآت للموظفين عن الاعمـال الاضافية صدرت كلها استنادا الى المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، ومن ثم فان نطاق تطبيـق أحكامها يتحدد بنطاق تطبيق قانون نظام موظفى الدولة ، فتسرى على الموظفين الخاضعين لهذا القانون وتنحصر عن غيرهم من الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين أخرى ، ويترتب على ذلك أن القاعدة التى تنص عليها المادة الثالثة من القرار الجمهورى سالف الذكر ، تسرى على جميع المصالح والادارات التى يسرى على موظفيها القانون رقم ٢١٠ لسنـة ١٩٥١ المشار اليـه .

واذا كانت المؤسسات العامة طبقا للتكييف القانونى الصحيح هى مصالح عامة ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فانها تدخل فى مفهوم عبارة نص المادة الثالثة من القرار الجمهورى ويسرى عليها الحظر المنصوص عليه فيها بشرط أن تكون خاضعة فى تنظيـم شئون موظفيها لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الـدولة .

واذا كانت المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣٢ لسنـة ١٩٥٩ بأصدار قانون المؤسسات العامة تنص على أن « تسرى على موظفـى المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص فى القـرار الصـادر بانشـاء المؤسسـة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » . فان القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٥٩ الذى ينظـم

قواعد منح الاجور الاضافية لموظفى الدولة كافة يسرى على موظفى الهيئات والمؤسسات العامة اذا لم يرد فى القرار الصادر بانشائها أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة تنظيم مخالف لهذا القرار . أما اذا تضمن ذلك القرار أو هذه اللوائح نظاما خاصا بالاجور الاضافية ، فان هذا التنظيم الخاص يكون هو الواجب التطبيق فى شأنها ولا يسرى عليها الحظر الوارد فى المادة الثالثة من ذلك القرار والذى يقضى بعدم جواز زيادة الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الأعمال الاضافية فى كل مصلحة أو ادارة على ١٠ ٪ من المصلحة أو الادارة التى يعملون فيها .

وليس من ريب فى أن مؤسسة الطاقة الذرية تعتبر مؤسسة عامة اذ جمعت بين عنصرى المؤسسات العامة ، فهى تقوم على مرفق عام ، كما انها ذات شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة ، ومن ثم فان أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ، ومنها ما نصت عليه المادة الثالثة عشرة المشار اليها ، تسرى عليها ولهذا فان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية تسرى على موظفى المؤسسات العامة الا اذا كانت تخضع فى هذا الخصوص لنظام خاص وارد فى القرار الصادر بانشائها أو اللوائح التى يضعها مجلس ادارتها .

(فتوى رقم ٢٩٦ فى ١٩٥٩/٤/٥)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

مؤسسات عامة — موظفوها والمعارون اليها والمنتدبون بها طول الوقت الذين يشغلون وظائف تعادل مرتبات الدرجات الثالثة فما فوقها — عدم جواز منحهم اجورا اضافية عن الاعمال الاضافية فى غير اوقات العمل الرسمية .

ملخص الفتوى :

ان نظام الاجور التى تمنح للموظفين عن اعمال اضافية يؤدونها فى

غير أوقات العمل الرسمية يدخل فى ضمن نظم التوظف التى يختص رئيس الجمهورية ومجلس ادارة المؤسسات العامة بوضعها ، فان لم يعرض لتنظيمها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة أو مجلس الادارة تعين اتباع قواعد منح هذه الاجور الواردة بقانون نظام موظفى الدولة والتشريعات المكملة فى هذا الخصوص .

وينص قانون نظام موظفى الدولة فى المادة ٤٥ على القاعدة الاصلية المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية ونحواها انه يجوز للوزير المختص ان يمنح الموظف مكافأة عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليه تأديتها فى غير أوقات العمل الرسمية طبقا للقواعد التى يحددها مجلس الوزراء ، وتنفيذا لهذا النص صدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٦ من اكتوبر ١٩٥٥ بقواعد منح المكافآت الاضافية والخدمات الممتازة ثم عدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية وعدل هذا القرار الاخير بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ .

وقد نصت المادة الاولى من هذا القرار الاخير على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية اجور عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليهم تاديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ، ويسرى ذلك ايضا على موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها » .

وتسرى بالنسبة لموظفى الجهات المذكورة فى الفقرة السابقة الاحكام المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ سالف الذكر . ونصت المادة الثانية من القرار على أن « تلغى النصوص والنظم المعمول بها فى الجهات المبينة بالمادة الاولى المخالفة لاحكام المادة السابقة » .

ويتبين من هذين النصين ان المشرع وهو فى هذا الخصوص رئيس الجمهورية الذى يختص اصلا باصدار قرارات بانشاء المؤسسات العامة وبوضع النظم الخاصة بها ومنها نظم التوظف على اختلاف تفاصيلها ، أن المشرع يستهدف اخضاع موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة للاحكام العامة المنظمة لموضوع منح الاجور الاضافية لكافة موظفى الدولة

وهى الاحكام المبينة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يسرى هذا التنظيم على كافة المؤسسات العامة حتى ما كان خاضعا منها لتنظيم خاص للاجور الاضافية ذلك ان القرار المذكور يلغى هذه التنظيمات الخاصة المغايرة لاحكامه فى خصوص موضوع منح الاجور الاضافية .

ولهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن مقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ الغاء كافة النظم الخاصة بالاجور الاضافية التى كانت تتبعها المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الصادر بانشائها قرار من رئيس الجمهورية وسريان أحكام القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ معدلا بالقرار رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ عليها ، وعدم جواز منح موظفى هذه المؤسسات أو من يعارون اليها او ينتدبون بها طول الوقت الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات الثالثة فما فوقها اية أجور عن الاعمال الاضافية التى يطلب اليهم تاديتها فى غير أوقات العمل الرسمية زيادة على مرتباتهم الاصلية التى يتقاضونها من المؤسسة وتسرى هذه الاحكام على مؤسسة الابنية العامة بوصفها مؤسسة عامة .

(فتوى رقم ٨٥١ فى ١٩٥٩/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

القراران الجمهوريان رقما ١٥٦ و ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية — مجال تطبيقهما — مدى سريانهما على موظفى المؤسسات العامة — مثال بالنسبة لموظفى الهيئة العامة لتعمير الصحارى والموظفين المنتدبين او المعارين للعمل بها طول الوقت .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن الاجور الاضافية ينظم موضوع الاعمال الاضافية التى تعتبر امتدادا للاعمال

الأصلية وذلك دون الأعمال الاضافية التي تؤدى في غير المصلحة أو الادارة التي يتبعها الموظفون أي أن العمل الاضافي الذي تعنيه نصوص القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ انما هو العمل الاضافي المتصل بالعمل الاصلي الذي تقتضي الوظيفة الحكومية أداءه بحيث يكون امتدادا لهذا العمل ، وهذا الوصف لا يتوافر اذا باشر الموظف بصفة أصلية عملا لا يعتبر امتدادا لعمله الاصلي اذ انه في هذه الحالة انما يقوم بعمل أساسي آخر يعد مستقلا عن عمله الأصلي والقرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ ليس الا تعديلا للقرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ وبذلك يتحدد مجال تطبيقه بمجال تطبيق القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ أي أنه لا يسرى على الموظفين الذين يؤدون أعمالا اضافية تعتبر امتدادا للأعمال الاصلية .

ولما كان القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد جعل الحد الاقصى للمكافأة عن الاعمال الاضافية ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف لا يمكن تقديرها بعدد الساعات فيمكن منحه المكافأة في حدود ٣٠ ٪ من المرتب الشهري كما جعل القرار الحد الاقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت عن الاعمال الاضافية في كل مصلحة أو ادارة هو ١٠ ٪ من عدد موظفي المصلحة أو الادارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون ثم جاء القرار الجمهوري رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ وحظر منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها أية اجور عن الاعمال الاضافية التي يطلب اليهم تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية كما نص صراحة على سريان هذا الحكم على موظفي المؤسسات العامة والهيئات المستقلة ، الذين يتقاضون مرتبات مساوية لمرتبات الدرجات المشار اليها مع سريان أحكام القرار الجمهوري رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على موظفي هذه الهيئات أيضا .

ولما كان الموظفون المعارون أو المنتدبون للعمل طول الوقت بالهيئة قد اصبح عملهم الاصلي هو العمل في الهيئة ، فان تأديتهم اعمالا اضافية بها يعتبر اداء لعمل اضافي يكمل العمل الاصلي وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين ادمجت الجهات والمصالح التي كانوا يعملون بها في الهيئة أما الموظفون المنتدبون للعمل في الهيئة بنفس الوقت فهؤلاء يؤدون

فى الهيئة اعمالا مثيلة المماثلة بعملهم الاصلى وفى جهة غير الجهة التى يعملون بها اصلا .

لذلك انتهى الرأى الى أنه يجوز منح الموظفين المعارين أو المنتدبين للعمل طول الوقت فى الهيئة مكافأة عن الاعمال الاضافية فى حدود احكام القرارين الجمهوريين بمعنى أن المعار أو المنتدب الى وظيفة فى الهيئة يعادل مرتبها مرتب الدرجة الثالثة أو ما فوقها ، لا يمنح اية أجور عن الاعمال الاضافية وكذلك الحال بالنسبة الى الموظفين الذين ادمجت الجهات والمصالح التى كانوا يعملون بها فى الهيئة ، أما بالنسبة الى الموظفين المنتدبين للعمل فى الهيئة بعض الوقت فيجوز منحهم مكافأة عن الاعمال الاضافية دون التقيد بأحكام القرارين المشار اليهما ، ومع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الذى وضع حدا اقصى لهذه المكافآت وهو ٣٠ ٪ من المرتبات والاجور الاصلية ويرد الموظف ما زاد على هذا الحد الى خزانة الدولة .

(فتوى رقم ٣٤٨ — فى ١٩٦٠/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

انطباق القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت الاضافية التى يتقاضاها الموظفون العموميون على موظفى لجنة القطن المصرية .

ملخص الفتوى :

... انه عن خضوع موظفى اللجنة للقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ فى شأن الاجور والمرتبات والمكافآت التى يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة على مرتباتهم الاصلية ، فان هذا الموضوع سبق للجمعية العمومية أن أبدت رأيها فيه فى جلستها المنعقدة فى ١٩ من اغسطس سنة ١٩٥٩ ويقضى بسريان احكام القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه على موظفى

اللجنة وذلك تطبيقا للمادة الخامسة من هذا القانون التى حددت مدلول لفظ « الموظف » فى تطبيق هذا القانون فنصت على أن « يقصد بالموظف فى تطبيق احكام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال الدائمون أو المؤقتون بالحكومة أو بالهيئات والمؤسسات العامة .. » .

(فتوى رقم ٩٣٤ فى ١٩٦١/١٢/١٠)

قاعـدة رقـم (٢٤٧)

المبـدأ :

العاملون بالمؤسسات العامة — خضوع هؤلاء العاملين فى شأن الاجر الاضافى لاحكام القرارين الجمهوريين رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ورقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ — مؤدى ذلك عدم حصولهم على الاجر الاضافى الا فى الحدود والاوضاع الواردة فيهما ومن بينها عدم جواز تقريره للعاملين من الدرجة الثالثة فما فوقها — لا يغير من هذا الحكم نص المادة ٣٣ من لائحة العاملين بالشركات التى تسرى عليهم — اساس ذلك ان هذا النص العام تقيده الاحكام الخاصة الواردة بالقرارين المشار اليهما — لا محل للرجوع الى احكام قانون العمل التى تشير اليها المادة ٣٣ من اللائحة .

ملخص الفتـوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ينص فى المادة الاولى منه على انه « لا يجوز منح الموظفين من الدرجات الثالثة فما فوقها الذين يعملون فى الحكومة بفروعها المختلفة اية أجور عن الاعمال الاضافية التى يطلب تاديتها فى غير أوقات العمل الرسمية ، ويسرى ذلك ايضا على موظفى المؤسسات العامة والهيئات المستقلة الذين يتقاضون مرتبات معادلة لمرتبات الدرجات المشار اليها : وتسرى بالنسبة لموظفى الجهات المذكورة فى الفترة السابقة الاحكام المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ ... » ومقتضى هذا النص — الواجبة

اعماله لعدم الغائه صراحة او ضمنا — هو ان احكام القرارين الجمهوريين رقمى ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ المشار اليهما تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة ، ومن ثم تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة للحوم — باعتبارها مؤسسة عامة وفقا للقرار الجمهورى رقم ٣١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر بانشائها .

ولا يؤثر فى ذلك كون لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — والتى تسرى على العاملين بالمؤسسات العامة اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ — تنص فى المادة ٣٣ منها على ان « يحدد مجلس ادارة الشركة ايام العمل فى الاسبوع وساعاته وفقا لمقتضيات العمل . ويمنح العامل اجرا اضافيا عن الساعات التى يعملها فيما تجاوز ساعات العمل المقررة قانونا ، وذلك دون الاخلال بالاحكام الواردة فى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليهما » ذلك ان ما تضمنه القرار الجمهورى رقم ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ من نص خاص — لا يزال قائما ونافذا ، لسريان احكامه واحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩ على العاملين فى المؤسسات العامة — يعتبر قيدا على النص العام الذى تضمنته المادة ٣٣ من اللائحة سالفة الذكر ، بحيث لا يجوز منح الاجور الاضافية للعاملين بالمؤسسات العامة ، الا فى الحدود وبالاوضاع والشروط المنصوص عليها فى القرارين الجمهوريين المذكورين ، دون الرجوع فى ذلك الى احكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١١٥٩ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان احكام القرارين الجمهوريين رقمى ١٥٦ ، ١٣٢٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاجور الاضافية ، تسرى على العاملين بالمؤسسة العامة للحوم .

(ملف رقم ٨٦/٤/٤٣٢ — جلسة ١٩٦٥/١١/٣)

ثالثا — بدل طبيعة العمل

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

الاستمرار فى صرف بدل طبيعة العمل المنصوص عليه بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ فى ظل تطبيق أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وعدم جواز الجمع بين هذا البدل وبدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

ملخص الفتوى :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ قضى فى مادته الاولى بمنح العاملين بالمؤسسات والهيئات و[illegible] التابعة لوزارة الاصلاح الزراعى بدل طبيعة عمل بحد أقصى ٥٠ ٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمحافظات سيناء والبحر الاحمر ومرسى مطروح والمحافظات الواقعة جنوب أسيوط وبحد اقصى ٤٠ ٪ من المرتب الاساسى لمن يعملون بمناطق الاصلاح بمحافظات الوجه البحرى والوجه القبلى حتى محافظة اسيوط وكذلك من يعملون بمديرية التحرير ووادى النطرون ، ونصت الفقرة الثانية من تلك المادة على شمول هذا البدل لبدلات (الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب) ولما كان المستفاد من أحكام هذا القرار أنه يمنح العاملين الذين حددهم بدلا ينطوى فى حقيقته وبموجب صريح نص الفقرة الثانية من مادته الاولى على بدلات متعددة تختلف فى طبيعتها ومسمياتها — وهى بدلات الاقامة والخطر والعدوى والتفتيش والصحراء والاغتراب — وكان هذا القرار يمثل أحكاما خاصة لا تطبق الا على العاملين بهيئات وشركات الاصلاح الزراعى فى مناطق معينة فان أعمال احكامه لا تتأثر بأى نص عام يتناول البدلات التى نص عليها طالما لم يقرر هذا النص العام الغاؤه صراحة .

واذا اقتصر نص المادة ٤٠ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على تحديد نسبة معينة من بداية الاجر مقدارها ٤٠ ٪ كحد اقصى لبدل المخاطر ، واجازت منح بدل اقامة وبدل حرمان من مزاولة المهنة وبدلات خاصة للعاملين بفروع الشركة بالخارج ، فان حكمها لا يؤثر فى تطبيق احكام القرار رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يتعين منح البدلات المنصوص عليها فيه للعاملين الذين تتوافر فى شأنهم شروط استحقاقها طبقا لحكم مادته الاولى ، ولا يؤثر فى ذلك تغير بداية ونهاية الاجر بمقتضى احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، لان هذا القرار يمنح البدل بنسبة من الاجر الاساسى وليس من بداية ربط الدرجة ، وتبعا لذلك فانه لما كان هذا القرار يشمل بدل المخاطر فانه لا يجوز الجمع بين استحقاق البدل المقرر به وبين بدل المخاطر المنصوص عليه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ والذى ينظم استحقاق هذا البدل بصفة عامة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استمرار تطبيق قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٦٣ على العاملين المبينين به فى ظل تطبيق القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعدم جواز الجمع بين المقرر به وبين بدل المخاطر الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٩ .

(ملف ٩١١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨٤/٥/١٩)

رابعــا ـــ بــدل صرافة

قاعــدة رقــم (٢٤٩)

المبـــدأ :

موظفو المؤسسات العامة ـــ استفادتهم ، طبقا للمادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى كان يسرى عليهم ، من الاحكام السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشانه نص خاص فيها ـــ سريان القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٣ بمنح بــدل صرافة على صيارفة المؤسسة العامة تبعا لذلك ـــ الغاء القرار رقم ١٥٢٨ لســـنة ١٩٦١ بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ لا يؤثر فى استمرار استحقاقهم هذا البدل ـــ اساس ذلك النص على استمرار تقاضيهم مرتباتهم الحـــالية .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ على أن « يمنح صيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية بالوزارات والمصالح بدل صرافة قدرة ثلاثة جنيهات شهريا » ، وتنص المادة الثانيــة على أن « يمنــح صيارفة الخزانات الفرعيــة بالوزارات والمصالح الذين يقومون بعمل الصرف بصفة أصلية طوال الشهر وكذلك صيارفة مصـــلحة الاموال المقررة بدل صرافة قدره جنيهان شهريا » .

وهذا القرار صدر وعمل به فى ظل سريان قرار رئيس الجمهـــورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على موظفى المؤسســة المصرية العامة لتعمـــير الصحارى باعتبارها من المؤسســات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

وبما أن المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لســـنة ١٩٦١ فى شأن نظام موظفى وعمال المؤسســات العامة كانت تنص على أن « يسرى على موظفى المؤســسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظـــام

احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشـــانه نص خاص فى هذه اللائحـــة » .

ومن حيث أن أحكام بدل الصرافة الواردة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ لا تعدو أن تكون نظاما من النظم الساريه على موظفى الدولة ، فتسرى على موظفى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصـحارى عملا بنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لســـنة ١٩٦١ وعلى ذلك يستحق صيارفة هذه المؤسسة بدل الصرافة المذكور من تاريخ تقريره طالما أن اللائحة الصادرة بالقرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لم تتضمن نظاما مخالفا لمـا قرره القرار رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ .

واذا كان القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد الغى بمقتضى قـــرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ الذى طبق على موظفى المؤسسات العامة نظاما جديدا هو ذلك المقرر بقرار رئيس الجمهـورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولم يتضمن هذا القرار الاخير نصا مشابها لنص المـــادة الاولى من القرار رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الذى أسفر تطبيقه عن سريان نظام بدل الصرافة على صيارفة المؤسسة ، أن كان ذلك الا انه ليس من شأنه أن ينقطع استحقاق صيارفة المؤسسة لبدل الصرافة المذكور ، ذلك لان المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ نص على أن يستمر الموظفون المعاملون بأحكامه فى تقاضى مرتباتهم الحالية بمـــا فيها اعانة الغلاء حتى يتم تطبيق الاحكام الواردة بهذا القرار عليهم — ومن مقتضى ذلك ان صيارفة المؤسسة وقد استحقوا بدل الصرافة من تاريخ تقريره فانهم يستمرون فى تقاضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

لهذا أنتهى راى الجمعية الى ان صيارفة المؤسسة المصرية العـــامة لتعمير الصحارى يستحقون بدل الصرافة المقرر بقرار رئيس الجمهـوريه رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ من تاريخ تقريره ويستمرون فى تقاضيه بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ طبقا لنص المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١

(فتوى رقم ٢٠٤٧ — فى ١٩٦٣/١١/١٢) .

خامسا — بدل تمثيل

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

نص المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على جواز منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية بالمؤسسة بمقتضى قرار من مجلس الادارة — عدم جواز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل طبقا لنص هذه المادة الا اذا كان عضو مجلس الإدارة مديرا للمؤسسة او نائبا للمدير او مديرا عاما مساعدا او مديرا لادارة بالمؤسسة فانه يجوز حينئذ صرف بدل تمثيل بالفئات المحددة بهذه المادة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ ، اما بعد العمل به فلا يمنح احد من اعضاء مجلس الادارة بدلا سوى مدير المؤسسة الذى تقابل وظيفته فى الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

ملخص الفتوى :

ورد فى مشروع ميزانية المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير فى الباب الاول من المصروفات الخاص بالمرتبات والاجور والمكافآت تحت البند « جـ » رواتب . مبالغ مخصصة كراتب تمثيل للسادة رئيس مجلس الادارة ومدير عام المؤسسة واعضاء مجلس الادارة ، تصرف فى حدود القوانين المقررة . وبجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ وافق مجلس ادارة المؤسسة على تقرير مبلغ ٦٠٠ جنيه سنويا تصرف مشاهرة كبدل تمثيل مؤقت لكل من السادة اعضاء مجلس الادارة ، فيما عدا السيد مدير عام المؤسسة فيكون البدل بالنسبة اليه ٨٠٠ جنيه ، على ان يصرف البدل من تاريخ صدور القرار بتعيينهم اعضاء فى مجلس الادارة ، وذلك الى ان يتم تحديد مرتبات نهائية لهذا البدل .

ولما كانت المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة تقضى بأنه يجوز لمجلس الادارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية ، وكان مجلس ادارة المؤسسة مشكلا من اعضاء متفرغين يشرف كل منهم على قطاع من قطاعات المؤسسة بصفة مستمرة ، لذلك فقد ثار التساؤل عما اذا كان يمكن صرف بدل التمثيل لاعضاء مجلس ادارة المؤسسة بصفة مؤقتة ، على أن يسوى فيما بعد عند اعتماد الميزانية أو عند صدور القواعد المنظمة لصرف البدل ، شأنه فى ذلك شأن المرتبات التى يتقاضاها اعضاء المجلس ، الى حين صدور القواعد المحددة لصرف مكافآت العضوية .

وقد صدر قرار السيد رئيس الجمهورية فى ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتماد ميزانية المؤسسة بما فى ذلك المبالغ التى قررت فى البند « ج » رواتب لمواجهة رواتب تمثيل مجلس الادارة ، كما وردت فى مشروع الميزانية ، على أن يكون صرف هذه المبالغ طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة .

ويثور التساؤل عن مدى جواز صرف بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة والخصم به على البند (ج) رواتب المدرج بميزانية المؤسسة .

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٢٧ من يونية سنة ١٩٦٢ فاستبان لها أن المؤسسة المذكورة تعتبر طبقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٦٠٧ لسنة ١٩٦١ من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ومن ثم فان جميع ما تضمنته لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — من أحكام — تسرى على موظفى وعمال هذه المؤسسة ، وذلك تطبيقا لنص المادة الاولى من القرار الجمهورى باصدار اللائحة سالفة الذكر .

ومن حيث أن المادة ١٧ من اللائحة المشار اليها تنص على أنه « يجوز لمجلس الادارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف الرئيسية فى حدود الفئات الآتية :

مدير المؤسسة ٨٠٠ جنيه سنويا .

نائب المدير أو المدير العام المساعد ٦٠٠ جنيه سنويا .

مـــدير إدارة ٣٦٠ جنيها سنويا .

ويجوز لمجلس الادارة منح بدل تمثيل لبعض الوظائف بمقررات ادنى مما ورد فى الفقرة الأولى .

ومفاد هذا النص ان منح بدل التمثيل يكون — وفقا للفقرة الاولى — لوظائف رئيسية معينة ورد ذكرها على سبيل الحصر فى صدر المـــادة المذكورة ، وهى وظيفة مدير المؤسسة ونائبه والمدير العـــام المســـاعد ومدير الادارة وليس لمجلس الادارة سلطة مطلقة فى منح هؤلاء الموظفين ما يرى تقريره من مبالغ كبدل تمثيـــل ، بل ان سلطته محدودة بالفئـــات المقررة فى المـــادة سالفة الذكر وهى على التوالى ٨٠٠ جنيه ، ٦٠٠ جنيه ، ٣٦٠ جنيهـــا سنويا .

وعلى ذلك فان سلطة مجلس الادارة فى منح بدل التمثيـــل بالنســـبة الى الوظائف الرئيسية مقيدة بأن يقرر البدل لبعض هذه الوظائف وليس كلها ، بل وللبعض الذى ورد ذكره على سبيل التحديد دون غيره . كمـــا أن هذه السلطة مقيدة بفئات البدلات السابق بيانها ، بحيث لا يجـــوز تجاوزها . ومن ثم فانه لمـــا كان اعضاء مجلس الادارة لم يرد ذكرهـــم ضمن الوظائف الرئيسية التى يجوز منح شـــاغليهـــا بدل تمثيـــل ، فانه لا يجوز منحهم هذا البدل . على أنه اذا كان المدير العام داخلا فى تشكيل مجلس الادارة ، أو كان أحد أعضاء مجلس الادارة هو فى ذات الوقـــت نائبا للمدير أو مديرا مســـاعدا أو مديرا لادارة المؤسسة ، فليس ثمـــة ما يمنع فى هذه الحالة من منحه بدل التمثيـــل المقرر بالمـــادة ١٧ المشار اليها وفى حدود الفئات المبينة بها ، وهو اذ يتقاضى هذا البدل فانما يتقاضـــاه بصفته الاخيرة ، لا بصفته عضوا لمجلس الادارة .

وقد صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بتعـــديـــل بعض احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وقضى فى المـــادة الاولى منه بأن

يستبدل بنص المادة ١٧ من اللائحة المذكورة النص الآتى : « يكون منح بدل التمثيل لوظيفة رئيس مجلس الادارة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويكون لعداها من الوظائف الرئيسية وفقا للشروط والاوضاع المقررة بالنسبة لما يقابلها من الوظائف الحكومية » وتقضى فى المادة الثانية بالغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لأحكام المادة ١٧ المشار اليها .

ومقتضى ذلك انه اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار يتعين لتقرير بدل تمثيل بالنسبة الى اعضاء مجلس الادارة الذين يشغلون وظائف رئيسية بالمؤسسة ان تتوافر فيهم الشروط والاوضاع المقررة قانونا لنظرائهم فى الوظائف الحكومية .

وقد قضت المادة الثالثة من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ بأن يستبدل بجدول الدرجات والمرتبات والوظائف المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الجدول الآتى :

الوظائف العليا (التوجيهية) .

رئيس مجلس الادارة .

مدير المؤسسة	مدير عام (رئيس مصلحة) .
نائب المدير أو مدير التنفيذ	مدير عام أولى .

ولما كانت وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام هى أدنى الوظائف الحكومية المقرر لها قانونا بدل تمثيل ، ومن ثم فانه لا يجوز منح بدل تمثيل الا لمن هو فى وظيفة مدير المؤسسة وهى الوظيفة التى يقابلها فى الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام ، اما من عدا مدير المؤسسة من الوظائف الرئيسية فانه لا يجوز منح شاغليها بدل تمثيل . ومن ثم فانه لا يجوز منح اعضاء مجلس ادارة المؤسسة — الذين يشرفون فى الوقت ذاته على القطاعات المختلفة بالمؤسسة — بدل تمثيل اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، وذلك فيمن عدا مدير عام المؤسسة الذى يعتبر فى ذات الوقت رئيسا لمصلحة عامة هى المؤسسة .

ولا يسوغ الاستناد الى القرار الصادر من مجلس ادارة المؤسسة بجلسة ٦ من يناير سنة ١٩٦٢ بالموافقة على تقرير بدل تمثيل لأعضاء مجلس الادارة ، ذلك ان هذا القرار انما صدر بالمخالفة لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المشار اليها ، والتى حددت سلطة مجلس الادارة فى منح بدل تمثيل بوظائف رئيسية معينة وردت على سبيل الحصر فى هذه المادة ، وليس من بين هذه الوظائف اعضاء مجلس ادارة المؤسسة . ومن ثم فان هذا القرار يكون باطلا ، ويتعين عدم التعويل عليه فى هذا الشأن ، وقد تأكد هذا البطلان بصدور القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ونصه فى مادته الثانية على الغاء جميع القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العامة بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ المشار اليها .

كما أنه لا يغير من هذه النتيجة صدور قرار جمهورى بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٦٢ باعتماد ميزانية المؤسسة بما فى ذلك المبالغ التى قررت فى البند « جـ » رواتب لمواجهة بدل التمثيل ، ذلك انه بالرجوع الى ميزانية المؤسسة يتبين أنه ورد فى البند « جـ » رواتب السالف ذكره — مبلغ ٨٨٤٠ جنيها رواتب تمثيل وبدل حضور جلسات مجلس الادارة ، ويكون الصرف طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة، والواضح إن المبلغ المذكور انما يواجه نوعين من الرواتب ، لأول هو بدل التمثيل ، والثانى هو بدل حضور جلسات مجلس الادارة ، وقد علق صرف كل من هذين النوعين من الرواتب على أن يكون ذلك طبقا للنظام الذى يضعه مجلس ادارة المؤسسة . ولما كانت سلطة مجلس الادارة فى منح بدل التمثيل محدودة طبقا للمادة ١٧ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة ، ومن ثم فانه لا يجوز لهذا المجلس منح بدل تمثيل الا فى الحدود التى بينتها المادة المذكورة ، ولا يكون فى صدور قرار رئيس الجمهورية باعتماد الميزانية تخويل لمجلس الادارة فى منح بدل تمثيل لاعضاء مجلس الادارة بالمخالفة لاحكام المادة ١٧ من اللائحة سالفة الذكر .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز منح إعضاء مجلس ادارة المؤسسة بدل تمثيل وذلك تطبيقا لحكم المادة ١٧ من لائحة نظام

موظفى وعمال المؤسسات العامة . على انه اذا كان احد اعضاء مجلس الادارة يشغل احدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة والمحددة بالمادة ١٧ المذكورة قبل تعديلها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — كأن يكون مديرا للمؤسسة او نائبا للمدير او مديرا عاما مساعدا او مديرا للادارة بالمؤسسة — فانه يجوز منحه بدل تمثيل بالفئات المحددة بهذه المادة ، وذلك الى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى الاخير . اما اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار ، فلا يمنح من اعضاء مجلس الادارة بدل تمثيل سوى مدير المؤسسة — الذى تقابل وظيفته فى الحكومة وظيفة رئيس مصلحة من درجة مدير عام .

(فتوى رقم ٥٥٦ — فى ١٩٦٢/٨/٢٩)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدا :

عدم احقية العامل فى الاحتفاظ ببدل التمثيل الذى كان يتقاضاه اثناء انتدابه باحدى المؤسسات العامة بعد الغائها بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتوى :

من حيث أنه طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ المشار اليهما فان العاملين بالمؤسسات الملغاة ينقلون بفئاتهم واقدمياتهم ، ويحتفظون فى الجهات المنقولين اليها بما كانوا يتقاضونه من مبالغ او مزايا كانت تصرف لهم لقاء عملهم الاصلى ، ومن ثم يستبعد ما كانوا يتقاضونه بصفة عارضة أو مقابل اعمال اضافية تخرج عن نطاق العمل الاصلى للعامل .

ولما كانت الاحكام المتعلقة بالندب الواردة فى المادة ٢٧ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ تقضى بأنه يجوز ندب العامل بالقيام مؤقتا بعمل وظيفة اخرى فى نفس مستوى وظيفته

او فى وظيفة تعلوهـــا مباشرة فى نفس الوحدة التى يعمـــل بها أو فى وحدة اخرى اذا كانت حـــالة العمـــل فى الوظيفة الاصلية تسمح بذلك ، وكـــان مفاد ما تقدم ان الندب او انهـــاء خدمته او غير ذلك ولا يكسبه حقـــا فى استصحـــاب مزايا الوظيفة المنتدب اليهـــا ، ويبقى وضع العـــامل فى وظيفته الاصلية هو الاســـاس الذى يتحدد به مركزه الوظيفى عند النقل ، بغض النظر عن الوظيفة التى كان يشغلهـــا بصفة عارضـــة عن طريق الندب ، فيستصحب العامـــل المنقول كافة العناصر الرئيسية لمركزه الوظيفى فى وظيفته الاصلية من فئة واقدمية ومرتب وبدلات ولـــم يخرج المشرع عن هذا الاصل بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات الملغـــاة ، فنص على نقلهم باقدمياتهم وفئاتهم الى الجهـــات التى يتقرر نقلهم اليهـــا .

وترتيبا على ذلك فان ندب المعروضة حالته الى وظيفة مدير عـــام ادارة الرأى والتحقيقـــات بالمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتنميـــة الاراضى يعتبر منتهيا قانـــونا بانقضاء تلك الوظيفة بمجرد الغاء المؤسسة ذاتهـــا ، وبالتالى زوال موجب استحقاق بدل التمثيل المقرر لهـــا من تاريخ تلك الالغـــاء وقبل نقله الى الهيئـــة العامة للاصلاح الزراعى ، وعليه يقتصر حقه فى الاحتفاظ بالمزايا المقررة لزميله الشاغل لذات وظيفته فى فئة الاصليـــة .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريـــع الى عدم احقية العامل فى الحالة الماثلة فى الاحتفاظ ببدل التمثيل الذى كـــان يتقاضاه بوظيفته التى كان منتدبا اليها بالمؤسسة العامة المنقول منهـــا طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقـــانون رقم ١١٢ لســـنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨٥٤ — جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٤) .

قاعـــدة رقـــم (٢٥٢)

المبـــدأ :

يستحق العـــامل المنقول من المدنية بدل التمثيـــل حتى بعد نقله منها على شريطة ان يكون قد شغل قبل منح الوظيفة المقرر لها بدل التمثيل .

ملخص الفتـــوى :

من حيث أن احتفاظ العامـــل المنقول من احدى المؤسسات العــامة الملغـــاة ببدل التمثيل مشروط بأن يكون قـــد استحقه فعلا وصرف اليه قبل نقله من المؤسسة ، اذ فى هذه الحالة فقط يتحقق قصـــد المشرع المتمثل فى عدم الاخلال بالمستوى المالى للعاملين بالمؤسسات الملغاة ، ولما كـــان استحقاق بدل التمثيل منوط بشغل احدى الوظائف المقرر لها هذا البدل ، فانه لا يجوز الاحتفاظ ببدل تمثيل للعامل الذى لم يشغل احدى هذه الوظائف قبل نقله . ومن ثم فان المعروض حالته قد نقل من المؤسسة وهو غــــير مستحق لبدل التمثيل ولم يصرف له مثل هذا البدل قبل نقله . فانه لا يجوز القول بالاحتفاظ له بهذا البدل . ولا يغير من ذلك صدور قرار بتعيينـــه باحدى الوظائف المقرر لها بدل تمثيل بالمؤسسة ، لان هذا القـــرار صدر بعد نقله من المؤسسة وانقطعت صلته بها وخروجه من عـــداد العاملين فيها . كما وان التراخى فى تسلم العمل بعـــد صـــدور قـــرار النقل من شأنه التأثير فى تاريخ النقل الذى يتحدد بتـــاريخ صدور قراره ، لان قرارات النقـــل تعتبر نافذة بمجرد صدورها لذلك فهى تقطع صـــلة العامل بالجهـــة المنقول منهـــا بأثـــر فورى لا يحول دونه استمرار العامل بعض الوقت بالجهـــة المنقول منهـــا حتى اتمام اجراءات اخلاء طرفـــه .

لذلك انتهى رأى الجمعية العموميـــة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم استحقاق العامل فى الحالة الماثلة لبدل التمثيل .

(ملف رقم ٨٦/٤/٨٠٨ — جلسة ١٩٨٠/٣/١٩)

الفــرع السادس

اعــانة غــلاء المعيشــة

قاعــدة رقــم (٢٥٣)

المبـــدأ :

اعانة غــلاء المعيشــة ـــ سريان ذات الاحكام المطبقــة بشأنها على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قوانين تنظيم هـــذه المؤسسات ـــ قواعد التخفيض النسبى من هذه الاعانة وتثبيتهــا ، وخصم فرق الكادرين قواعد موضوعية دائمة تشكل جزءا من التنظيم العــام لهذه الاعانة ـــ سريانها على موظفى عمال هذه المؤسسات العــامة ذات الطابع الاقتصــادى .

ملخص الفتــوى :

ان المــادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقــانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ نصت على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العــامة احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد به نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعهــا مجلس الادارة » ونصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى على أن « تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون احكام قانون المؤسسات العامة » . ونصت المادة الاولى من القـــرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظــام موظفى وعمــال المؤسسات العــامة على أن « تسرى احكام النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ويلغى كل حكم يخالف احكام هذا النظام بالنسبة الى هذه المؤسسات » ونصت المادة الاولى من اللائحة المذكورة على ان « يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هـــذا النظام

احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيمـا لم يـرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة ... » ونصت المـادة ١٥ من هذه اللائحـة على أن « تسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العـامة قواعد غلاء المعيشـة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميهـا وعمالهـا .... » .

ويبين من النصوص سالفة الذكـر ، أنه — طبقا لأحكـام قـانون المؤسسات العامة الصـادر بالقـانون رقم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — تسرى على موظفى المؤسسات العـامة ذات الطابع الاقتصادى احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولـة ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص . واذا جاءت لائحة نظـام موظفى وعمال المؤسسات العامة — المشار اليها — خالية من أى نص ببيـان القواعد التى تحسب على اساسها اعانة غلاء المعيشـة لموظفى وعمال المؤسسات العـامة الذين تسرى فى شأنهم تلك اللائحة ، فان مقتضى ذلك هـو الرجوع الى قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها وهو ما قضت به المادة ١٥ من تلك اللائحة فى عبارات واضحة وصريحة . وبناء على ذلك يطبق فى شـأن موظفى وعمال المؤسسـات العامة ذات الطابع الاقتصـادى — فى ظل العمـل بأحكـام اللائحـة سالفة الذكـر — كافة القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غـلاء المعيشة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميهـا وعمالهـا ، ومن بين هـذه القواعد ما تضمنه احكـام قرارات مجلس الوزراء الخاصـة بالتخفيق النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وبالخصم منها بما يعادل الخمسين الذى طرأ على مرتبات موظفى الدولة بموجب القـانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ (فرق الكادرين) .

أما فيما يتعلق بالفترة السابقة على العمـل بلائحة نظام موظفى وعمـال المؤسسات العامة سالفة الذكـر — وطبقا لنص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة الصـادر بالقـانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ — فان

القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غـلاء المعيشـة ، والمقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميهـا وعمالهـا — والمشـار اليها — انما تسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسات العامة ، التى يرد فى القرار الصادر بانشائها أو فى اللوائح التى يضعها مجلس ادارتهـا نص خاص يتناول بالتنظيم القواعد التى تحسب على أساسها اعانة غلاء المعيشة فيها .

وليس ثمت ما يدعوا الى النظر فى القواعد الحكومية المنظمة لاعانة غلاء المعيشة — السابق الاشارة اليها — سعيا الى تحديد ما يلائم منها وضع المؤسسات العامة وما لا يلائمه ، ذلك أن سريان أحكام قـانون الوظائف العامة — أو احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة — على موظفى المؤسسات العامة ، انما تقرر بالنظر الى وضع هـؤلاء الموظفين باعتبارهم موظفين عموميين وفقا لمـا أفصحت عنه المذكـرة الايضاحية لقانون المؤسسات العامة الصادر بالقـانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومؤدى ذلك أن الدافـع الى تقرير سريان احكـام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة ، على موظفى المؤسسات العامة ، وهـو المساواة بينهم فى المعاملة ، الأمر الذى لا يتأتى الا اذا خضعوا جميعـا الى نفس النظم والقواعـد ، بغض النظـر عن الظروف التى تحكـم الميزانيـة العامة للدولة أو ميزانيـة المؤسسات العامة ، وما اذا كانت الاولى توجب اجراء تعديل فى فئات أو نسب اعانة غلاء المعيشـة ، مما قد لا تصادفه الثانية .

كما وانه ليس مقبولا ما يقال من أن الاحالة الواردة فى القوانـين واللوائح المنظمة لوضع موظفى المؤسسات العـامة ، انما تنصرف الى الاحكام والنظم ذاتها المطبقة على موظفى الدولة ، بغض النظر عن تفصيلاتها التطبيقية التى قد تقتضيها ظروف مالية معينة — ذلك ان الصحيح هو أن الاحالة تنصرف الى القواعد والنظم على الوجه وبالضرورة التى يتم بهـا تطبيقهـا على موظفى الدولة طالمـا كان ما استهدفه المشرع هو المسـاواة بين موظفى المؤسسات العامة وموظفى الحكومة ، باعتبارهم جميعـا موظفين عموميين .

ولا يستقيم من ناحية أخرى القول بأن قواعد التخفيض النسبى من اعانة غلاء المعيشة وتثبيتها وخصم فرق الكادرين ، اجراءات اقتضتهـا

ظروف ميزانية الدولة ولا تنطبق لذلك على موظفى المؤسسات العامة ، الذين يحصلون على مرتباتهم من ميزانيات لم تحط بها تلك الظروف — ذلك أن مؤدى هذا القول ان القواعد المشار اليها تكون مؤقتة ، ويكون اعمالها مرهونا باستمرار الظروف التى أوجبتها ومن المبين أن هذه النتيجة لا تطابق الواقع القانونى أو الواقع المادى التطبيقى فتلك القواعد والنظم اتصفت بالدائمية ، لا بالتوقيت المرتبط بظروف الميزانية التى تقررت فى ظلها ، وبذلك اضحت تعديلات موضوعية دائمة لقواعد صرف اعانة غلاء المعيشة بما يشكل جزءا من التنظيم العام الدائم لهذه الاعانة .

(فتوى ٧٠٨ — فى ١٩٦٥/٨/١) .

الفــرع السابع

التــاديب

قاعــدة رقــم (٢٥٤)

المبـــدا :

الأصل فى التأديب انه مرتبط بالوظيفة ــ مؤدى ذلك انه اذا انقطعت رابطة التوظف لم يعد للتاديب مجال ــ ليس فى لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المطبقة على المؤسسات العامة نص يجيز تتبع العامــل بالمساءلة التاديبية بعد انتهــاء خدمته .

ملخص الحــكم :

بالرجــوع الى لائحة نظـــام العـــاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى سرت على العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهوريـــة رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى شـــأن اصدار لائحة نظام العاملين بالمؤسسات العامة والتى تحكم الواقعة الماثلة ، يبين أنهـــا جاءت خلوا من اى نص يجيز تتبـــع العامـــل بالمســـاءلة التأديبية بعـــد انتهـــاء خدمته .

والأصل فى التأديب انه مرتبط بالوظيفة بحيث اذا انقضت رابطـــة التوظف لم يعد للتأديب مجال ما لم يقض المشرع استثناء بغير ذلك كمـــا هو الشأن بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة .

(طعن رقم ٢٦ لسنة ١٣ ق ــ جلسة ١٩٧٢/١٢/٢) .

قاعـــدة رقـــم (٢٥٥)

المبــــدا :

قرار مجلس ادارة المؤسسة بوصفه جمعية عمومية باعتماد ميزانية الشركة واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة لا اثــر لـــه على الدعوى التأديبية ــ اذا تولت النيابة الاداريـــة التحقيق فى المخالفـــات قبل ان تتخذ النيابة الادارية قرارا نهائيا فى التحقيـــق الذى بداته والا تسبقها برأى .

ملخص الحـــكم :

ان قرار مجلس ادارة المؤسســة بوصـــفه الجمعيـــة العموميـــة العادية للشركة باعتماد ميزانية الشركة واخلاء طرف اعضاء مجلس الادارة لا اثر له على الدعوى التأديبية وانه وقد تولت النيابة الادارية التحقيق فى المخالفات المنسوبة الى الطاعن فما كان يجوز على اية حال للجهـــة التى يتبعهـــا أن تتصرف فى شـــأن مسئوليته عن المخالفـــات المذكورة قبـــل أن تتخذ النيابة الادارية قرارا نهائيـــا فى التحقيق الذى بداته والا تسبقها برأى والا كان فى ذلك مصادرة للنيـــابة الاداريـــة فى رأيهـــا وتعطيـــلا لاختصـــاص أصـــيل اضفاه عليهـــا القانون .

(طعون ارقام ١٣٥ ، ١٥٥ ، ١٦٦ ، ١١٧ لسنة ١١ ق ــ جلســة ١٩٦٨/٦/١) .

قاعـــدة رقـــم (٢٥٦)

المبــــدا :

السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التاديبية على العاملين بالمؤسسة العامة ــ المـــادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ بنظـــام العاملين فى الشركات المطبق على العاملين بالمؤسسات العـــامة ــ نصهـــا على ان يضع مجلس الادارة نظاما داخليـــا للتحقيق ولائحـــة

الجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها بمراعـــاة عـــدم الاخـــلال باحكـــام القانون رقم ١١٧ لســـنة ١٩٥٨ والقـــانون رقم ١٩ لســـنة ١٩٥٩ ـــ انعقاد الاختصـــاص لرئيس مجلس ادارة المؤسسة بتوقيـــع الجزاءات التاديبية بصفة مؤقتة لحين وضع مجلس الادارة اللائحة المذكورة ـــ تقيد سلطته فى هذا الشان بذات القيـــد الخاص بعـــدم الاخلال باحكام القانونين المذكورين .

ملخص الفتـــوى :

وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لســـنة ١٩٦٣ المشار اليه على أن تسرى أحكـــام لائحة نظـــام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادر بهـــا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة .

وتنص المادة ٥٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ فى شأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العـــامة على أن « يضع مجلس ادارة الشركة نظاما داخليـــا للتحقيق يكفل تهيئة الفرصة للعامـــل لابداء أقواله فيما نسب اليه » .

كما يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ويحـــدد السلطة المختصة بتوقيعها بالنسبة الى المستويات المختلفة ، وذلك مع عدم الاخلال بأحكام القـــانون رقم ١١٧ لســـنة ١٩٦٨ والقـــانون رقم ١٩ لســـنة ١٩٥٩ المشار اليهمـــا .

وتعتمد هذه اللائحة بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ومن حيث انه يؤخذ من هذا النص ان المشرع عهد الى مجلس الادارة بوضع نظام داخلى للتحقيق ولائحة للجزاءات مع تحديد السلطة المختصة بتوقيعها بمراعاة عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ومقتضى هذه الدعوة من المشروع لمجلس الادارة ان يبادر المجلس الى اجراء (مؤداه) بوضع هذه اللائحـــة على النحو المتقدم ..

والى أن يضع مجلس الادارة اللائحة المذكورة ويحدد فيها السلطة المختصة بتوقيع الجزاءات التأديبية بالنسبة الى المستويات المختلفة ينعقد الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات بصفة مؤقتة لرئيس مجلس الادارة طبقا للمادتين ٦ ، ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة التى تنص أولاهما على أن يتولى ادارة المؤسسة العامة :

(١) مجلس ادارة المؤسسة .

(٢) رئيس مجلس الادارة .

كما تنص ثانيتهما على أن « يتولى رئيس مجلس ادارة المؤسسة ادارتها وتصريف شئونها وفقا للاحكام التى تضمنها قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة وتحت اشراف الوزير المختص » .

على أن يراعى فى ممارسة رئيس مجلس الادارة لهذا الاختصاص عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة والقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل وهو القيد الوارد فى المادة ٥٥ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على حق مجلس الادارة فى وضع لائحة الجزاءات وتحديد السلطة المختصة بتوقيعها والذى يصدق من باب أولى على حق رئيس مجلس الادارة فى توقيع هذه الجزاءات ريثما يتم صدور اللائحة التى أوجب القانون على مجلس الادارة وضعها .

لذلك انتهى الرأى الى أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى هو الذى يملك مؤقتا — والى أن يضع مجلس ادارة المؤسسة اللائحة الخاصة بالجزاءات وفقا لما أوجبه قرار رئيس

الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٥٥ منه والتى يتعين المبادرة بوضعها — سلطة توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالمؤسسة المذكورة بمراعاة لحكم القوانين الصادرة فى هذا الشأن على الوجه المتقدم .

(ملف رقم ٨٦/٢/١١٥ — جلسة ١٩٦٦/٣/٢) .

قاعـــدة رقـــم (٢٥٧)

المبـــدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة — اختصاص مجلس الادارة المحدد فى المادة الثانية منه مقصور على تحديد المختص بتوقيع الجزاءات فى الحالات المحددة به وباصدار قرارات الوقف عن العمل — انعقاد الاختصاص المحكمة التأديبية وحدها اذا جاوز مرتب العامل ١٥ جنيها واستوجبت المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب خمسة عشر يوما — لا يلزم لممارسة المحكمة التأديبية هذا الاختصاص ان تكون النيابة الادارية هى التى تولت تحقيق المخالفة — اساس ذلك انه لا تلازم بين اختصاصات المحكمة التأديبية وبين اختصاص النيابة الادارية فى التحقيق .

ملخص الفتـــوى :

أن المادة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات الخاصة تنص على أن « يحدد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة أو الهيئة أو الشركة أو ممن يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لاتجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ،

وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هـذا الحد والتى ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفـة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل .

وان المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة احكام المواد التالية تسرى على موظفى المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها فى المادة (١) احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » . وهذا الباب الثالث هو الخاص بالمحاكم التأديبيـة وقد تناولت المواد التالية للمادة هذه تشكيل المحاكم التأديبية للجهـات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التى لها توقيعها .

ويؤخذ من نصوص هـذه المواد جميعا ان اختصاص مجلس ادارة المؤسسة أن الهيئة أو الشركة أو من يتولى الادارة فيها حسب الاحـوال مقصور على تحديد المختص باصدار قرارات الوقف عن العمل بتوقيـع الجزاءات على :

١ — العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شـهريا مهما كان مقدار العقوبة التى تستوجبها المخالفـة .

٢ — العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيها اذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وان مجلس الادارة أو متولى الادارة يملك فى سـبيل تحديد المختص بتوقيع العقوبات المتقدمة تشكيل هيئة تأديب خاصة .

أما حيث يجاوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر جنيها شهريا وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المـرتب خمسة عشر يوما فينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات الادارية المختلفة أو هيئات التأديب الخاصة .

وغنى عن البيان ان لائحـة نظـام العاملين بالشركات التابعـة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة

١٩٦٤ ما كانت لتمس اختصاص المحاكم التاديبية فى شئون هؤلاء العاملين ، بل انها نبهت فى المادة ٥٥ منها الى وجوب « عدم الاخلال بأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ » الخاص باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية وهو ما اكده نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

ولا يبين من نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أو قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ان ثمة تلازما بين الاختصاصات التى تمارسها المحكمة التاديبية وبين اختصاص النيابة الادارية فى شأن التحقيق او ان شرط ممارسة المحاكم التاديبية لهذه الاختصاصات ان تكون النيابة الادارية هى التى تولت التحقيق فى المخالفة ، بل يستوى ان تتولاه النيابة الادارية او الجهة الادارية المختصة .

لذلك انتهى الرأى الى انه لا يشترط لممارسة المحاكم التاديبية اختصاصاتها المنصوص عليها فى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ أن تكون النيابة الادارية هى التى تولت تحقيق المخالفة ، بل يستوى فى ذلك ان تكون قد تولته النيابة الادارية او الجهة الادارية المختصة .

(ملف ٨٦/٦/١٠٨ — جلسة ١٩١٦/٩/٧)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التاديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة — اختصاص السلطات الإدارية بالمؤسسة فى فصل العامل الذى لا يجاوز مرتبه خمسة عشر جنيها شهريا — مقيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر تنفيذا لنص المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١

لسنة ١٩٥٩ — اساس ذلك ان هذا الحكم اكثر سخاءا ثم يسرى على العاملين بالمؤسسة العامة فى ظل القرارين الجمهوريين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — صدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام — مؤداه ان فصل العامل بالمؤسسة طبقا للمادة ٦٠ منه يخضع لحكم المادة ٦٤ من ذات النظام ومن ثم يتعين عرضه على اللجنة المنصوص على تشكيلها فيها .

ملخص الفتـوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تنص على ان « يحدد بقرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب الاحوال من يختص بتوقيع الجزاءات على الموظفين المشار اليهم فى المادة السابقة الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا ، وبالتصرف فى المخالفات التى تقع من الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم هذا الحد والتى ترى فيها النيابة الادارية حفظ الاوراق او ان المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما وباصدار قرارات الوقف عن العمل » .

وان المادة الثالثة من القانون ذاته تنص على انه « مع مراعاة احكام المواد التالية تسرى على موظفى المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها فى المادة (١) احكام الباب الثالث من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه » وهذا الباب الثالث هو الخاص بالمحاكم التأديبية للجهات الخاضعة للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ والجزاءات التى يجوز لها توقيعها .

ويؤخذ من استظهار نصوص هذه المواد جميعا ان اختصاص مجلس ادارة المؤسسة او الهيئة او الشركة او من يتولى الادارة فيها حسب الاحوال مقصور على تحديد المختص باصدار قرارات الوقف عن العمل وتوقيع الجزاءات على :

أ — العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا أيا كان مقدار العقوبة التى تستوجبها المخالفة .

٢ — العاملين الذين تزيد مرتباتهم على خمسة عشر جنيها شهرية اذا كانت المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الخصم من المرتب عن مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما .

أما حيث يجاوز مرتب العامل المنسوبة اليه المخالفة خمسة عشر جنيها شهريا وتستوجب المخالفة توقيع جزاء يجاوز الخصم من المرتب خمسة عشر يوما ، فينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية وحدها دون غيرها من السلطات الادارية المختلفة .

وهذا هو ما سبق أن انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

وغنى عن البيان أن اختصاص السلطات الادارية بالمؤسسات العامة فى فصل العاملين الذين لا تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا انما يتقيد بضرورة العرض على اللجنة المشكلة بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ ببيان العقوبات التأديبية وقواعدها واجراءات تأديب العمال الصادر تنفيذا لحكم المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، اذ تنص المادة السادسة من هذا القرار معدلة بقرار وزير العمل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ على انه « اذا رأت ادارة المنشأة التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر أن المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليها قبل أن تصدر قرارا نهائيا بذلك عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

(أ) مدير منطقة العمل المختص أو من يندبه — رئيسا

(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية الفرعية أو النقابة العامة حسب الاحوال . — اعضاء

(ج) ممثل لصاحب العمل .

ويسري حكم الفترة السابقة على حالات الفصل المنصوص عليها في المادة ٧٦ من قانون العمل » .

وتنص المادة السابعة من القرار المذكور على ان « تتولى اللجنـــة المشار اليها فى المادة السابقة بحث كل حالة تعرض عليها وابلاغ ادارة المنشأة رايها فيها وذلك فى ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ احالة الاوراق اليها . وللجنة فى سبيل اداء مهمتها سماع اقوال العامل والاطلاع على كافة المستندات والبيانات التى ترى لزومها ، ويجب عليها ان تحرر محضرا تثبت فيه ما اتخـــذته من اجراءات وما سمعته من اقوال وراى كل عضـــو من اعضائها الثلاثة مسببا ، وتودع صورة من هذا المحضر ملف العامل وتسلم صورة اخرى لكل من منطقة العمل المختصة وعضو اللجنة النقابيـــــــة بالمنشأة أو النقابة الفرعية او النقابة العامة حسب الاحوال » .

كما تنص المادة من القرار ذاته على ان « كل قرار يصدر بفصـــــل احد العمال خلافا لاحكام المادتين السابقتين يكون باطلا » .

ومرد ذلك الى ان هذه الاحكام بتوفيرها ما كفلته من ضمانات للعاملين فى خصوص تاديبهم تعد اكثر سخاء .

ومن ثـــم تصدق بهـــذا الوصف على العاملين بالمؤسسات العـــامة بالتطبيق لحكم المادة الاولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، وهى التى تنص على أن « يسرى على العاملين بالشركات الخاضعين لاحـــكام هذا النظام احكام قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقـــة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يكون اكثر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هذا النظام جزءا متمما لعقد العمل ، وذلك بحسبان ان هـــذا النظام الاخير قد سرى على المؤسسات العامة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

اما اعتبار من ٢٨ من اغسطس سنة ١٩٦٦ ، تاريخ العمل بنظـــام العاملين بالقطـــاع العام الصادر بـــه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، فان فصل المؤسسة لاحد العاملين بها فى الحدود التى تملكه

فيها هذا الفصل بالتطبيق للمادة ٦٠ من هذا النظام ، انما يخضع لحكم المادة ٦٤ من النظام ذاته التى تنص على انه « اذا راى رئيس مجلس الادارة ان المخالفة التى ارتكبها العامل تستوجب فصله تعين عليه قبل ان يصدر قرارا نهائيا بالفصل عرض الامر على لجنة تشكل على الوجه الآتى :

(أ) مدير مديرية العمل المختص او من يندبه — رئيسا

(ب) ممثل للعمال تختاره اللجنة النقابية — اعضاء

(ج) ممثل للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية حسب الاحوال .

لذلك انتهى الرأى الى انه حيث تكون الجهة الادارية فى المؤسسة العامة مختصة بفصل العاملين بها على التفصيل المتقدم فانها تلتزم فى هذا الشأن بقرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ آنف الذكر والقرارات المعدلة له ، او بأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بحسب الاحوال على ما سلف بيانه .

(ملف ١٢١/٢/٨٦ — جلسة ١٩٦٦/٩/٢١)

الفـــرع الثامن

النقـــــل

قاعـــدة رقـــم (٢٥٩)

المبـــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقـــرير استثناء من لائحة العاملين بالقطاع العام ــ نصه على ان العامل المنقول من جهـــــة تطبق نظام العاملين المـــدنيين بالدولة الى احـــدى المؤسسات العامة او الوحدات الاقتصادية التابعة لها يستحق ثلثى العلاوة المقررة له فى أول يناير التالى لحصوله على علاوته الدورية فى جهته الاصلية ــ شرط ذلك ان يكون نقل العامل تبعا لالغاء « الوحدة الادارية » التى كان يعمل بهـــا او ضمها او تحويلها الى مؤسسة عامة او وحدة اقتصادية تابعة لهـــا ــ المقصود بتعبير « الوحدات الادارية » فى ضوء الحكمة من اصدار القـــرار المـــذكور ــ اتساع مدلول هـــذا التعبـــير ليشمل ، الى جانب الوزارة او المصلحة ، الادارة او الفرع او القسم مادام لاى منها كيان محدد ومـــادام النشاط الذى يقوم عليه قد نقل الى القطاع العام .

ملخص الفتـــوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ بتقـــرير استثناء من لائحة العاملين بالقطاع العام ينص فى مادته الاولى على ان « تمنـــح نسبة الثلثين من قيمة العلاوة الدورية المقررة ، للعاملين الذين كانوا يعملون فى جهات تطبق نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه ثم نقلوا الى احدى المؤسسات العامة أو أحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها التى كان يسرى فى شأن العاملين بهـــا

احكام قرارى رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ورقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار نظام العاملين بالمؤسسات العامة او تطبق نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه ، تبعا لالغاء الوحدات الادارية التى كانوا يعملون بها أو ضمها او تحويلها الى مؤسسات عامة أو وحدات اقتصادية تابعة لها طبقا للقوانين واللوائح وذلك فى أول يناير التالى مباشرة لحصولهم على علاواتهم الدورية فى جهاتهم الاصلية » .

ومفاد هذا النص أن العامل المنقول من جهة تطبق نظام العاملين المدنيين بالدولة الى احدى المؤسسات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها يستحق علاوة الدورية المقررة له فى أول يناير التالى مباشرة لحصوله على علاوته الدورية فى جهته الاصلية ، وذلك اذا كان نقله تبعا لالغاء الوحدة الادارية التى كان يعمل بها او ضمها او تحويلها الى مؤسسة عامة او وحدة اقتصادية تابعة لمؤسسة عامة .

ومن حيث ان عبارة « الوحدات الادارية » التى وردت فى النص المشار اليه ، قد يضيق مدلولها فيقتصر على الوزارات والمصالح العامة ، وقد يتسع ليشمل فضلا عن الوزارات والمصالح ، والهيئات العامة والفروع والادارات والاقسام المختلفة للجهاز الادارى للدولة متى كان لكل منها كيان محدد داخل الوزارة أو المصلحة ولتحديد المدلول الذى قصد اليه المشرع من هذه العبارة فى هذا المجال يتعين الوقوف على الحكمة من اصدار القرار المذكور ، وهى كما يبين من نصه ومن مذكرته الايضاحية ، رفع الغبن الذى يقع على العامل نتيجة تغيير موعد علاوته الدورية من أول مايو فى كل عام حسبما يحدده نظام العاملين المدنيين بالدولة ، الى أول يناير من كل عام حسبما تحدده لوائح العاملين فى القطاع العام ، وهذه الحكمة كما تتوافر فى حالة نقل العامل نتيجة الغاء الوزارة او المصلحة التى يعمل بها ، تتوافر أيضا فى حالة نقله نتيجة الغاء الادارة او الفرع أو القسم الذى يعمل به ، مادام لهذه الادارة أو الفرع أو القسم كيان محدد ومادام النشاط الذى يقوم عليه قد نقل الى القطاع العام ، فالعامل فى الحالتين نقل بغير ارادته ولدواع تتعلق بالمصلحة العامة وحدها .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان مشروع تنظيم الانتاج الزراعى بمحافظات البحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية والمنيا واسوان ؛ كان تابعا لوزارة الزراعة وله اعتمادات فى ميزانيتها .

وتنفيذا لقانون ربط الميزانية العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٦٩/١٩٧٠ الغيت الاعتمادات المخصصة لهذا المشروع وكذلك الدرجات المخصصة للعاملين به من ميزانية وزارة الزراعة مقابل ادراجها بميزانية المؤسسة بما يبين منه أن مشروع تنظيم الانتاج الزراعى فى هذه المحافظات الست قد تميز بكيان مستقل من حيث الاعتمادات والدرجات المخصصة للعاملين به ومن ثم فانه يعتبر بهذه المثابة وحدة ادارية فى مفهوم أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ سالف الذكر ، وبالتالى فان العاملين به الذين نقلوا تبعا لالغائه ، الى المؤسسة المذكورة ، يستحقون ثلثى العلاوة الدورية المقررة لهم فى اول يناير سنة ١٩٧٠ .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ان العاملين الذين نقلوا من وزارة الزراعة الى المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة فى الحالة المعروضة يستحقون ثلثى العلاوة الدورية المقررة لهم فى اول يناير سنة ١٩٧٠ .

(ملف ٨٦/٣/٢٦٩ — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

النقل من احدى المؤسسات العامة الملغاة الى وظيفة بالحكومة يتم بقرار من رئيس الجمهورية ، فاذا كان قد صدر على هذا النحو صحيحا فهو لا يجوز المبادرة الى تعديله بقرار من الوزير بما ينبىء بان المقصود بالقرار الاخير كان مجرد الايذاء .

ملخص الحكم :

نقل احد العاملين باحدى المؤسسات العامة الملغاة طبقا لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام والحاقه بوزارة الزراعة وشغله منصب وكيل الوزارة بها ثم صدور قرار لاحق من وزير الزراعة بعد يومين من تعيينه وزيرا للزراعة وتعديل قرار سلفه بجعل نقل المدعى الى الهيئة العامة لمشروعات التعمأ لتنمية الزراعية بدلا من وزارة الزراعة يعتبر خروجا على أحكام القانون وتجاوزا لحدوده واختصاصاته ، اذ ما كان يجوز له قانون أن يسحب قرارا صحيحا بنقل المدعى الى وزارة الزراعة وأن يعد له بعد انقضاء المهلة المنصوص عليها فى القانون المذكور ،وبعد أن أصبح من عداد العاملين الشاغلين لاحدى وظائف الادارة العليا بها مما كان يتطلب وفقا لحكم المادتين ١٢ ، ١٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ صدور قرار من رئيس الجمهورية وليس مجرد قرار من الوزير المختص ويبين من ذلك أن القرار لم يستهدف الا ايذاء المدعى والتنكيل به ، ويضحى بهذه المثابة جزاءا متنعا ومن ثم يستوجب الالغاء .

(طعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ :

نقل احدى العاملات من دار التعاون للطبع والنشر الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى فى وظيفة معادلة لوظيفتها التى كانت تشغلها من حيث المستوى — عدم استحقاقها تعويضا عن هذا النقل — لا يغير من ذلك حرمانها من عمولة تسويق الاعلانات لصحف دار التعاون على اساس ان هذه العمولة ليست من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية .

ملخص الحكم :

ومن حيث ان القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ يقضى بأن تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات المطبقة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين

فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة « وقد عمل بهذا القـــرار الجمهورى من تاريخ نشره فى ١٩٦٣/١٠/٣ ثم صدر القرار الجمهـــورى رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل حكم القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بحيث اصبحت بعد التعديل « تسرى احكام لائحة نظام العـــاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص وقد نشر هـــذا القرار فى ١٩٦٤/٧/٢٨ . واذ نظمت المدعية من جمعية تعاونيـــــــة عامة مملوكة للدولة بالكامل الى المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى وكان نقلها بادارة القرار الوزارى والقرار الصادر من مجلس ادارة الجمعية التعاونية العامة — فان هذا النقل يخضع لاحكام القـــرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ طبقا لاحكام القرارين الجمهـــوريين رقمى ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ و ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وتقضى لائحة نظـــــام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى المادة ٢٨ بانه لا يجوز نقل العامل أو ندبه من جهة الى اخرى — أو من عمل الى اخر فى المستوى ذاته سواء كان ذلـــك الادنى من الوظـــائف بقرار من الســـــلطة المختصة بالتعيين فى كل من داخل الشركة أو الى شركة أخرى .. ويتم ذلك بالنسبة لشاغلى الوظائف الشركتين ... ولا يجوز نقل العامل من شركة الى أخرى اذا كان النقـــل يفوت عليه دوره فى الترقية بالاقدمية ما لم يكن النقل بناء على طلبـــه . « ولئن كان صحيحا ما ذهب اليه الحـــكم المطعون فيـــه من أن نائب رئيس الوزراء الزراعة والرى ووزير الاصـــلاح الزراعى واستصلاح الاراضى ووزير الزراعة لا يملك سلطة نقل المدعية من الجمعية التعاونيـــــــة العامة للطبع والنشر التى يشرف عليها بموجب القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢١ الا ان الثابت إن المدعية نقلت من الجمعية التعاونية المذكورة بقرار مجلس ادارة الجمعية التعاونية للطبع والنشر الصادر فى اليوم التالى مباشرة ليوم صدور القرار رقم ٢ لسنة ١٩٦٥ وكان ذلـــك فى ١٩٦٥/٤/٢٥ ، هذا فضلا عن القرار الذى اصدرته المؤسسة العـــامة للائتمان الزراعى والتعاونى بالحاق المدعية بخدمتها بالفئة السابعـــــة بمرتبها السابق ومقداره ٢٦ ج شهريا . ومجلس ادارة الجمعية التعاونية العامة المنقولة منها المدعية هو طبقا لحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٣١٧

لسنة ١٩٥٦ في شأن الجمعيات التعاونية السلطة العليا فى ادارة شئون الجمعية وعلى ذلك يكون القرار الصادر من مجلس ادارة الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر فى ١٩٦٥/٤/٢٢ بنقل المدعية الى المؤسسة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى قرارا قد صدر ممن يملك قانونا سلطة اصداره والاصل هو جواز نقل العامل نقلا مكانيا من جهة الى اخرى او داخل الوحدة او الى وحدة اخرى بشرط أن يكون ذلك فى المستوى ذاته ويشترط عدم تفويت دون العامل فى الترقية بالاقدمية — اذا كان النقل من وحدة الى وحدة اخرى — ما لم يكن الفصل بداء على طلب الموظف نفسه ولم يثبت من الأوراق أن نقل المدعية من الجمعية التعاونية العامة للطبع والنشر (دار — التعاون) الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى وقد فوت عليها دورها فى الترقية بالاقدمية فى الجمعية التعاونية المذكورة أو انه كان الى مستوى وظيفى ادنى من المستوى الوظيفى الذى كانت تشغله فى الجمعية التعاونية سالفة الذكر ، والثابت أن المدعية احتفظت بمرتبها الاساس ومقداره ٢٦ جنيها شهريا عند النقل وقد وضعت فى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى على وظيفة من الدرجة السابقة بمرتبها فى ١٩٦٥/٤/٢٨ ورقيت الى الفئة السادسة فى ١٩٦٨/١/١ والى الفئة الخامسة فى ١٩٧٠/١/١ بمرتب شهرى ٣٥ ج شهريا ولم يثبت من الاوراق أن نقل المدعية قصد به ابعادها من العمل فى مجال الصحافة كما لم يشترط القانون أن يبنى النقل على واقعة يستوجب تدخل الاداره لاجرائه — كما جاء فى اسباب الحكم المطعون فيه لان اساس هذا التصدير هو اعتبار النقل جزاء تأديبيا بينما هو اجراء مشروع أصلا مادام النقل الى وظيفة من مستوى الوظيفة المنقول منها ولا يفوت على العامل المنقول دور فى الترقية — بالاقدمية المطلقة من الجهة المنقول منها ولئن ترتب على نقل المدعية الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى حرمانها من عمولة تسويق الاعلانات لصحف دار التعاون بمتوسط يزيد على خمسائة جنيه سنويا عن كل من سنتى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ فان هذه العمولات ليست من خصائص الوظيفة المنقولة منها المدعية والتى تعوض عنها أن حرمت منها بسبب النقل المكانى او النوعى مادام النقل قد راعى مستوى الوظيفة الذى كانت المدعية تشغله فضلا عن عدم تفويت دورها فى الترقية بالاقدمية المطلقة فى الجهة المنقول اليها ومؤدى ذلك كله أن القرار الصادر بنقل المدعية قد صدر ممن يملكه قانونا مستوفيا شروط النقل طبقا لحكم

المادة ٢٨ من القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بوحدات القطاع العام من حيث أنه — أى قرار النقل كان الى وظيفة من المستوى ذاته للوظيفة المنقول منها ولم يترتب عليه تفويت دور المدعية فى الترقية بالاقدمية المطلقة ، من حرمان المدعية من عمولات تسويق الاعلانات الصحف دار التعاون فلا يجوز منها لان هذه العمولات ليست من خصائص الوظيفة ومقرراتها القانونية وعلى ذلك يكون قرار نقل المدعية من دار التعاون الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى من ١٩٦٥/٤/٢٨ الى ١٩٧٢/٥/١ قد جاء مصادفا صحيح حكم القانون والاصل أن الادارة لا تسأل بالتعويض عن — قراراتها الادارية المعروضة تعسف ركن الخطأ لسبب مشروعية هذه القرارات ومن ثم يكون طلب المدعية الحكم لها بالتعويض من الاضرار التى أصابتها من جراء القرار الصادر بنقلها على غير — اساس سليم من القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام وزارة الزراعة ودار التعاون ، للطبع والنشر بأن تدفعا متضامنين تعويضا مقدارة ثلاثة الاف جنية (٣٠٠٠ جنية) للمدعية عن الاضرار التى أصابتها من جراء نقلها من دار التعاون للطبع والنشر الى مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى ويكون هذا الحكم فى غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض دعوى المدعية والزامها بالمصروفات .

(طعنى رقمى ٣٤٢ ، ٣٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .

الفــرع التاســع

المــزايا التى يحتفظ بها العاملون المنقــولون من المؤسسات العامة الملغاة

قاعــدة رقــم (٢٦٢)

المبــدأ :

نص المادة ٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام على الغاء المؤسسات العامة التى تمــارس نشاطا بذاتها مع نقل عمالها الى جهات اخرى ـ تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ باضافة فقرة جديدة لها باحتفاظ هؤلاء العاملين بعد نقلهـم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مادية وعينية ـ يدخل فى تــلك المزايا العلاج الطبى بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسسات التى كانت تتبع نظاما لعلاج العاملين بها ـ احقيتهم فى الاحتفاظ بقيمته اذا لــم يكن بالجهة المنقولين اليها نظام مماثل للعلاج الطبــى .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقــــانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على أنه « تلغى المؤسسـات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاته ...

ويستمر العاملون بهذه المؤسسـات فى تقاضى مرتباتهم وأجورهــم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهــــات ذات الشأن بنقلهم بأقدميتهم وبفئاتهم ....

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيــل ومتوســـط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وارباح وأية مزايا

مادية او عينية اخرى خلال عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر » .

ومن حيث ان قصد المشرع قد اتجه وفقا لصريح هذا النص الى الاحتفاظ للعامل بمتوسط المزايا المادية او العينية التى كان يحصل عليها من المؤسسات الملغاة ، فانه يدخل فى تلك المزايا العلاج الطبى الذى كان يتمتع به العامل قبل نقله من المؤسسة فيكون له الحق فى الاحتفاظ بقيمته اذا لم يكن بالجهة المنقول اليها نظام مماثل للعلاج الطبى .

ومن حيث أنه لا يسوغ القول بعدم جواز احتفاظ العامل بمتوسط ميزة العلاج الطبى استنادا الى ان افادة العامل منها أمر غير مستقر وغير دائم لتوقفه على مرض العامل والى تعذر حساب متوسطها لعدم وجود حد ادنى لها مما يؤدى الى اختلاف مقدارها من شخص الى آخر . ذلك لان المشرع قد قرر الاحتفاظ بمتوسط المزايا خلال عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ وهذا يعنى أنه قصد الاحتفاظ بالمزايا غير الدائمة لذلك لجأ الى حساب ما يحتفظ به العامل على اساس المتوسط المنصرف له خلال عامين كاملين ومن ثم فانه يكون قد استبعد شرط الدوام والاستمرار .

وأيضا فانه لا وجه للحجاج بتعذر حساب ميزة العلاج المجانى ، لان هذه الميزة مقرر لها مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثم فان حسابها يكون على اساس متوسط نصيب الفرد من هذا المبلغ فى السنتين المذكورتين بالنص وذلك بقسمة هذا المبلغ على جميع المنتفعين بنظام العلاج الطبى فى كل سنة ثم استخراج متوسط نصيب الفرد فى السنتين .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن العلاج الطبى يعتبر ميزة يجب الاحتفاظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة الى الهيئة العامة للاستعلامات طالما انه لا يوجد بها نظام مماثل للعلاج الطبى وأن حساب هذه الميزة يكون على اساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذى كان مخصصا للعلاج بالمؤسسة المنقول منها .

(ملف ٨٦/٤/٧٧٤ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦)

قاعــدة رقــم (٢٦٣)

المبـــــدأ :

النص على الغاء المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها مع نقل عمالها الى جهات اخرى — تعديلها بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ باضافة فقرة جديدة لها تقضى باحتفاظ هؤلاء العاملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايا مادية وعينية — وجوب النظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتها بمثيلتها فى الجهة المنقولين اليها — احتفاظ العاملين بالميزة التى لا يوجد مثيلهــا فى الجهة المنقولين اليها — بالميزة الاكبر فى حـــالة وجود مثيلها وجوب ان تكون المزايا المادية والعينية تقابل العمل الاصلى للعامل وان تكون مستندة الى قواعد صرف لها صفة العمومية — يخــرج من نطاق المزايا التى يجب الاحتفاظ بها للعامل كل مبلغ لا يقابل عمــله الاصلى ويشمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف الانتقال الفعليـــــة ومكافآت التدريب والتدريس وبدل حضــور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والاجور الاضـــافية .

ملخص الفتــوى :

ان المـــادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لســـنة ١٩٧٥ — المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ تنص على انه « تلغى المؤسسات العـــامة التى لا تمارس نشاطا بذاتهــــا ... »

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانــوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وأرباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهـــة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له أيهما أكبر .

ومن حيث انه طبقا لصريح هذا النص فان المشرع لم ينظر الى مجموع المكافآت والحوافز والارباح والمزايا المادية والعينية التى كان يتقاضاها العامل المنقول من المؤسسات الملغاة عند تحديد ما يحتفظ به منها بعد نقله ، وانما نظر الى كل منها على حدة مقارنة بمثيلتها فى الجهة المنقول اليها ذلك لانه قرر ابتداء احتفاظه بتلك المزايا بصفة شخصية ولم يقيد هذا الحكم الا بقيد عدم الجمع بينها وبين ما يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها — وهذا يعنى احتفاظه بالميزة التى لا يوجد مثيلها فى تلك الجهة على وجه الانفراد — واذا وجدت ميزة مماثلة استحق العامل الميزة الاكبر بغض النظر عما اذا كان ذلك سيؤدى الى زيادة مرتبه عما كان يحصل عليه فى المؤسسة المنقول منها ، ولقد كان فى مكنة المشرع أن يحد من هذا الاثر بالنص صراحة على عدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل فى الجهة المنقول اليها عما كان يتقاضاه فى المؤسسة المنقول منها ، وطالما انه لم يضع هذا القيد فانه لا يسوغ استنباطه عن طريق التفسير بالمخالفة لصريح النص .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فان على الوكالة أن تحسب مرتب العاملين المنقولين اليها من المؤسسات الملغاة على اساس النظر الى كل ميزة كانوا يتقاضونها من تلك المؤسسات على وجه الانفراد ومقارنتها بمثيلتها فى الوكالة فاذا زادت عليها احتفظ له بها وان قلت عنها استحقها بالفئة المقررة بالوكالة ، واذا لم يوجد بالوكالة ميزة مماثلة احتفظ بالميزة التى كان يتقاضاها بالمؤسسة ، ولو ادى كل ذلك الى زيادة مرتبه فى الوكالة عما كان يتقاضاه فى المؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بمتوسط ما كان يحصل عليه من حوافز وأرباح واية مزايا مادية او عينية أخرى خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ولما كان النص قد عدد الحوافز والارباح والمكافآت التى تتفق فى أنها تقابل العمل الاصلى الذى يقوم به العامل وفى صفة العمومية بالنظر الى قواعد صرفها وأردف عليها المزايا المادية والعينية الاخرى فان ما ذكره المشرع اجمالا من مزايا يجب ان يكون من ذات جنس ما عدده على وجه الانفراد بأن تقابل المزايا المادية والعينية أيضا العمل الاصلى للعامل كما يجب ان يثبت لها ذات الوصف بأن تكون مستندة الى قواعد صرف لها صفة العمومية .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه لا يجوز الاحتفاظ ببدل الانتقال الثابت لانه تعويض اجمالى عما يتكبده العامل من نفقات تقتضيها انتقالاته فى وقت عمله لاداء اعمال وظيفته فهو يقابل نفقات ينفقها العامل فى سبيل ادائه لعمله وليس نتاجا لهذا العمل لذلك لا يجوز القول بانه كان يتقاضاه فى مقابل عمله .

كما لا يسوغ لذلك السبب الاحتفاظ بمصاريف الانتقال الفعلية لانها تقابل نفقات يتحملها العامل فى انتقالاته اثناء ادائه لعمله فهى لا تقابل العمل ذاته وكذلك لا يجوز الاحتفاظ للعامل بمكافاة التدريب والتدريس وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والأجور الاضافية لأنها لا تستحق فى مقابل العمل الأصلى للعامل وانما فى مقابل عمل اضافى يقوم به ويغاير عمله الأصلى .

ومن حيث أنه بناء على ذلك لايجوز الاحتفاظ لكل من السيد / .... والسيدة / ...... ببدل الانتقال ومصاريف الانتقال ومكافآت التدريب والتدريس وبدل حضور اللجان والجلسات ومكافآت التحكيم والاجور الإضافية اذا كانا قد تقاضيا مثل هذه المبالغ فى المؤسسة المنقولين منها .

ومن حيث أن العاملين بالوكالة يحصلون على بدل طبيعة عمل ومنحه شهرية دائمة وحوافز غير مستمرة ويتمتعون بنظام علاج طبى فان العاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة الى الوكالة لا يحق لهم الاحتفاظ بالمزايا المماثلة التى كانوا يحصلون عليها من تلك المؤسسات الا اذا كان كل منها على حدة يزيد بالمقارنة بمثيله عما هو مقرر بالوكالة .

ومن حيث أن السيد / ...... والسيدة / ...... كانا يحصلان من المؤسسة المنقولين منها على مكافآت ويتمتعان بنظام للرعاية الرياضية والاجتماعية ونظام للعلاج الطبى فان لهما الحق فى الاحتفاظ بالمكافآت وبمتوسط قيمة نصيب الفرد من المبلغ المخصص للنشاط الرياضى والاجتماعى بالمؤسسة لعدم وجود مثيل لهما بالوكالة ، أما العلاج الطبى فانه لما كانت الوكالة تتبع نظاما للعلاج الطبى فانهما يتبعان به بالوكالة ولا يحتفظان بما يقابل ميزة العلاج الطبى بالمؤسسة وايضا

فانهمـــا اذا كانا قـد حصلا على بدل طبيعة عمل من المؤسسة فانهمـــا لا يحتفظان به الا اذا كان متوسطه يزيـد على بدل طبيعة العمـل المقرر بالوكالة — ولكن لا يجوز لهما الجمع بين البدلين .

ومن حيث ان السيدتين / ..... و ..... كانتا تحصـلان من المؤسسة المنقولين منها على مكافآت واجر اضافى ويتمعان بنظـام للعلاج الطبى وان الثانية كانت تحصـل على حوافز ، فانهما يحتفظان بمتوسط المكافآت اما ميزة العلاج الطبى فانهمـا لا يحتفظان بمقابل لهـا طالما أن الوكالة تتبع نظاما للعلاج الطبى ، ولا يحتفظان كذلك بالأجر الاضـافى ، أما الحوافز التى كانت تحصل عليهـا السيدة / ..... فانه نظرا لوجود مثيل لهـا بالوكالة فانها تمنح متوسط ما كانت تتقاضـاه من المؤسسة اذا كان يزيد على الحوافز التى يتقرر منحهـا بالوكالة والا منحت الحوافـز التى تصرف بالوكالة .

ومن حيث انه لم يثبت أن السيد / ..... كان يتقاضى اية مـزايا من المؤسسة المنقول منهـا فانه لا يستحق سوى المزايا المقررة بالوكالة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : انه فى تطبيق المادة الثامنة من القـانون رقم ١١١ لسـنة ١٩٧٥ المعدل بالقـانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظـر الى كل ميزة عـلى حدة ومقارنتهـا بمثيلتهـا فى الجهـة المنقول اليها العامل .

ثانيا : انه يخرج عن نطاق المزايا التى يجب الاحتفاظ بهـا للعامل كل مبلغ لا يقابـل عمله الاصلى ويشـمل ذلك بدل الانتقال الثابت ومصاريف الانتقال الفعليـة ومكافآت التدريب والتدريس وبدل حضـور اللجـان والجلسـات ومكافآت التحكيم والأجور الاضافية .

ثالثا : انه يجب الاحتفاظ للعاملين المعروضـة حالتهم بمتوسـط ما عدا ذلك من المزايا التى لا يوجد مثيل لهـا بالوكالة او التى يزيد متوسطها على ما هو مقرر بالوكالة وذلك على النحو السالف ذكره .

(ملف رقم ٧٧٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) .

قاعــدة رقــم (٢٦٤)

المبــــدأ :

نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى شــأن بعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام على الغاء المؤسسات العــامة التى لا تمارس نشاطا بذاتهــا مــع نقل عمالها الى جهات اخرى — تعديلها بالقــانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ باضافة فقرة جديدة لهــا تقضى باحتفاظ هؤلاء العاملين بعد نقلهم بمتوسط ما كانوا يحصلون عليه من مزايــا مادية وعينية — منح العامل اجازة خاصــة بدون مرتب فى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ المتخذين اساسا لحساب متوسط المزايا استحقاقه المزايا التى منحت لزميله وفقا لمعيار موضوعى بان يحتفظ بمــا يحتفظ به زميله من مزايا لهــــا صفة العمومية بالنظر الى قواعد صرفهــا وذلك عن الفترة التى تغيب فيهــــا بسبب تلك الاجازة .

ملخص الفتــوى :

ان المادة الثامنة من القــانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقــانون رقم ١١٢ لســـنة ١٩٧٦ تنص على أنـــه « تلغى المؤسسات العــامة التى لا تمارس نشاطا بذاتهــا .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تقاضى مرتباتهم وأجورهــم وبدلاتهم الى أن يصدر قرار من الوزيــر المختص بالاتفــاق مع الجهـــات ذات الشأن بنقلهم بأقدمياتهم وبفئاتهم ....

كما يحتفظ العاملون المنقولون بمــا كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منهــا من حوافز ومكافآت وارباح وأية مزايا مادية أو عينية أخرى عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصـــــفة شخصية مع عدم الجمع بين هذه المزايا ومــا قــد يكون مقررا من مزايــا مماثلة

في الجهـة المنقول اليهـا العامل وفى هذه الحالة يصرف لـه ايهمـا أكبر » .

ومن حيث انه طبقا لصريح هذا النص فان المشرع لـم ينظر الى مجموع المكافآت والحوافز والارباح والمزايا المادية والعينية التى كـان يتقاضاها العـامل المنقول من المؤسسـات الملغـاة عند تحديد ما يحتفظ به منها بعد نقله ، وانمـا نظر الى كل منها على حـدة مقارنة بمثيلتهـا فى الجهـة المنقول اليها ذلك لانه قرر ابتـداء احتفاظه بتلك المزايا بصفة شخصية ولم يفيد هذا الحكم الا بعـدم الجمع بينها وبين ما يكـون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهة المنقول اليها وهذا احتفاظه بالميزة التى لا يوجد مثيلها فى الجهة المنقول اليهـا على وجه الانفـراد فاذا وجدت ميـزة مماثلة احتفظ العامـل المنقول بالميزة الأكبر بغض النظر عما اذا كان ذلك سيؤدى الى زيادة مرتبه فى الجهة المنقول اليها عمـا كان يحصل عليـه فى الجهة المنقول منهـا — ولقد كان فى مكنة المشرع أن يحد من هذا الأثـر بالنص صراحة على عـدم جواز زيادة ما يتقاضـاه العامل فى الجهـة المنقول اليهـا عمـا كان يتقاضـاه فى الجهـة المنقول منهـا ، وطالما انه لم يضع هذا القيد فانه لا يسوغ استنباطه عن طريق التفسير .

ومن حيث انه تطبيقا لمـا تقدم فانه يجب حسـاب مرتب العاملين المنقولين من المؤسسـات الملغـاة على أساس النظر الى كل مبلغ على وجـه الانفراد ومقارنته بمثيله فى الجهـة المنقول اليهـا فاذا زاد عليه احتفظ له بما كان يتقاضـاه بالمؤسسة وان قـل عنه استحقه بالفئة المقررة بالجهة المنقول اليهـا ولو ادى ذلك الى زيادة مرتبه فى مجموعه عمـا كان يتقاضاه بالمؤسسة .

ومن حيث أن النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بمتوسط ما كان يحصل عليه من حوافز ومكافآت وأرباح واية مزايا مادية أو عينية أخرى خـلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ولمـا كان النص قـد عدد الحوافز والمكافآت والأرباح التى تتفق فى أنها تقابل العمل الاصلى الذى يقوم به العامل وفى صـفة العمومية بالنظـر الى قواعد صرفهـا وأردف عليهـا المزايا الماديـة والعينية الأخرى فان ما ذكره المشرع اجمالا من مزايا يجب أن يكون من ذاته

جنس ما عدده على وجه الأفراد . بأن تقابل المزايا المادية والعينية العمل الاصلى للعامل كما يجب أن يثبت لهـا ذات الوصف بأن تكون مستندة الى قواعد صرف لهـا صفة العمومية .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان العامل فى الحالة الأولى المذكـورة بالوقائع لا يحتفظ بالمكافأة الشهرية عن اللجان الدائمة التى كانت تصرف له بالمؤسسة لأنها غير ناتجة عن العمل الأصلى وانما عن عمل اضافى ، أما المكافأة التشجيعية التى كان يحصل عليها بالمؤسسة فانه يحتفظ بهـا ان زادت عن المكافأة التشجيعية المقـررة بمصلحة الضرائب والا فـانه يستحق المكافأة الأخيرة فقط ، كما انه يستحق تكاليف العلاج الطبى لعدم وجود مثيل له بالمصلحة ، وعلاوة على ذلك يستحق ما يصرف بالمصـلحة من المكافآت عن الجهود غير العادية وبدل طبيعة العمـل وبدل الانتقـال مع ملاحظة ان العامل يستحق هذا البدل المقرر بمصلحة الضرائب بغض النظر عمـا اذا كان مماثلا أو غير مماثل للمزايـا المقررة بالمؤسسة لانه لا يدخل فى نطاق تلك المزايا باعتباره تقديرا اجماليـا لمصروفات الانتقـال التى يتكبدهـا العامل فى سبيل اداء عمله وليس نتاجا لهـذا العمل .

ومن حيث أن المشرع قصد بنص المادة ٨ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسـنة ١٩٧٦ عـدم الحاق أى ضرر للعـامل نتيجة لالغـاء المؤسسة التى كان يعمـل بهـا فان وجود العامل خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بأجازة خاصـة بدون مرتب لا يجوز أن يحرمه من المزايا التى كانت مقررة بتلك المؤسسة ولا يجوز أن يؤدى الى أن يقـل مرتبه عن مرتب زميله المنقول من ذات المؤسسة لذلك فانه يجب تحديـد متوسط المزايا التى يحتفظ لـه بها على اساس معيار موضوعى بأن يحتفظ بما يحتفظ به زملاؤه من مزايـا لهـا صفة العمومية بالنظـر الى قواعـد صرفهـا .

وبناء على ذلك فان العاملة المعروضة حالتها بالوقائع فى المسـألة الثانية والتى حصلت على أجازة خاصـة بدون مرتب خلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ المتخذين اساسا لتحديد متوسط المزايـا تحتفظ بالمزايـا الاكبـر أو غير المماثلة التى حصـل عليهـا زميلهـا الذى كان يشـغل بالمؤسسة وظيفة مماثلة لوظيفتهـا ومن ذات فئتهـا .

أما العامل الذى كان باجازة خاصـــة بدون مرتب وعاد خلال عـــام ١٩٧٦ فانه يحتفظ بالمزايـــا الأكبر والغير مماثلة التى منحت لزميله فى عـــام ١٩٧٤ وفى المدد السابقة على تسلمه العمـــل من عام ١٩٧٥ عـــلاوة على المزايا التى حصـــل عليهـــا بنفســـه خلال عـــام ١٩٧٥ بعد تسلمه العمـــل .

ومن حيث أن قصـــد المشرع قـــد اتجه وفقا لصريح نص المادة ٨ من القـــانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقـــانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ الى الاحتفاظ للعامل بمتوسط المزايـــا المادية أو العينية التى كـــان يحصل عليهـــا من المؤسسات الملغـــاة فانه يدخل فى تلك المزايـــا العلاج الطبى الذى كان يتمتع به العامل قبل نقله من المؤســـســـة فيكون لـــه الحق فى الاحتفاظ بمـــا يقابله اذا لـــم يكن بالجهة المنقول اليهـــا نظـــام مماثـــل للعلاج الطبى .

ومن حيث انه لا يسوغ القول بعدم جواز الاحتفاظ للعـــامل بمتوسط ميزة العلاج الطبى استنادا الى أن افادة العامل منهـــا أمر غير مستقر وغير دائم اذ يتوقف على مرض العامل والى أنه يتعذر حساب متوسطها لعـــدم وجود حـــد ادنى لها مما يؤدى الى اختلاف مضارها من شـــخص لآخر ، ذلك لأن المشرع قـــد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا ولو كانت غـــير دائمة لذلك لجأ الى حسابهـــا على أساس متوسط ما صرف منهـــا خـــلال سنة عامين كاملين ومن ثـــم فان المشرع يكون قـــد استبعد شرط الـــدوام والاستقرار .

ومن حيث انه لا وجه للحجاج بتعذر حساب ميزة العلاج الطبى لان هذه الميزة مقرر لهـــا مبلغ محدد بالمؤسسة ومن ثـــم فان حسابها يكون على أساس نصيب الفرد من هذا المبلغ فى السنتين المذكورتين بالنص .

ومن حيث انه تطبيقا لـــا تقدم فان العامل الذى كان يتمتع بالمؤسسة المنقول منهـــا بنظـــام للعلاج الطبى أيا كان حده الاقصى أو الادنى تحسب له قيمة هذه الميزة على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ المخصص بالمؤسسة للعلاج ، واذا كان يخصم من مرتبه بالمؤســـسة ١٪ مقابل العلاج

فان قيمة هذه النسبة تستنزل من نصيبه فى المبلغ المخصص للعــلاج ، واذا نقل هذا العامل الى جهة لا تقدم خدمة العلاج احتفظ بقيمــة هــذه الميزة مقدرة على النحو السابق ، اما اذا نقــل الى جهــة تقــدم هــذه الخدمة فانه يتمتع بنظــام العلاج بالجهــة المنقول اليهــا ولا يحتفظ بمــا يقابــل نظام العلاج المماثل بالمؤسســة — سواء فى ذلك أن يكون من مقتضى نظــام العلاج الجديد خصم نسبة معينة من مرتب العامل أو أن يكون تمتعه به بغير خصم من مرتبه ولا مجال فى صدد ميزة العلاج الطبى باعتبارهــا ميزة مادية للمقارنة بين قيمة الميزتين توصــلا لتحديد القيمة الاكبر ذلــك لان التماثــل والتطابق بتحقق فى هــذا النوع من المزايــا المادية بمجــرد وجودهــا بغض النظر عن قيمتهــا النسبية او التقديرية .

من أجل ذلك أنتهى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : انه فى تطبيق المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يجب النظر الى كل ميزة على حدة ومقارنتهــا بمثيلتهــا فى الجهــة المنقول اليهــا العامل وان المزايا التى يجب الاحتفاظ بهــا هى تلك التى تنتج عن العمــل الاصلى للعــامل مباشرة وبذلك يخرج منهــا مكافآت حضور اللجــان .

ثانيا : ان العامل الذى منح اجــازة خاصــة بدون مرتب فى عــامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ — المتخذين أســاسا لحساب متوسط المزايــا يستحق المزايــا التى منحت لزميله وفقــا لمعيار موضوعى وذلك عن الفترة التى تغيب فيهــا بسبب تلك الأجازة .

ثالثا : ان العلاج الطبى يعتبر ميزة بالنسبة للعاملين المنقولين من المؤسســات التى كانت تتبع نظاما لعــلاج العاملين بهــا وان حســاب مقابــل هذه الميزة يجب ان يتم على أساس متوسط نصيب الفرد من المبلغ الذى كان مخصصا للعلاج بالمؤسسة واذا كانت المؤسســة تخصم من العامل نسبة ١٪ من مرتبه تستنزل هذه النسبة من نصيبه واذا نقل العامل الى جهة لا يتمتع العاملون فيهــا بنظام للعلاج احتفظ بقيمة هذه الميزة مقدرة

على هذا النحو ، اما اذا نقل الى جهة تطبق نظاما للعلاج الطبى اياً كان فحواه فانه يتمتع بهذا النظام ولا يحتفظ بمقابل لميزة العلاج التى كان يتمتع بها بالمؤسسة الملغاة .

(ملف رقم ٥٨/٢/٢٢ — جلسة ١٩٧٧/١١/١٦) .

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدا :

نص المادة (٨) من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على الغاء المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها مع عمالها الى جهات أخرى باقدمياتهم وفئاتهم مع احتفاظهم بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وارباح واية مزايا مادية او عينية اخرى عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ بصفة شخصية — اقتصار النص على العاملين باقدمياتهم وفئاتهم — العامل الذى يعاد تعيينه فى وظيفة ذات فئة وظيفية اعلى من تلك التى كان يشغلها لا يجوز له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من مكافآت وحوافز ومزايا عينية أو نقدية .

ملخص الفتوى :

ان القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام ينص فى مادته الثامنة معدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ على أن « تلغى المؤسسات العامة التى لا تمارس نشاطا بذاتها وذلك تدريجيا خلال مدة لا تجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .... » .

ويستمر العاملون بهذه المؤسسات فى تقاضى أجورهم وبدلاتهم الى

أن يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفـاق مع الجهات ذات الشـأن بنقلهم بأقدمياتهم وفئاتهم الى الشركـات العامة أو جهات حكومية أو الجهاز المركزى للمحاسبات أو الادارة المحلية خلال مدة لا تجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما يحتفظ العاملون المنقولون بمـا كانوا يتقاضـونه من بدلات تمثيـل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه من حوافز ومكافآت وارباح واية مزايا مادية او عينية أخرى خلال عامى ٧٤ ، ١٩٧٥ وذلك بصـفة شخصية مع عـدم الجمع بين هذه المزايا وما قـد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهـة المنقول اليهـا العامـل ، وفى هـذه الحـالة يصرف لـه أيهمـا أكبر » .

ومن حيث أنه ولئن كان الأصل أن بدلات التمثيل والحوافز والمكافآت والأرباح لا يجوز الاحتفاظ بهـا للعامـل المنقول ولا يستصحبها معه عند نقله الى جهة أخرى ، وانما يخضع للنظـام المعمول به بالجهـة التى نقل اليهـا ، الا أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المشـار اليه ورد على خلاف هذا الأصل واستثناءا منه حيث قرر احتفاظ العاملين المنقولين من المؤسسات العـامة الملغـاة بمـا كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيـل ومتوسط مـا حصلوا عليه من حوافـز ومكافآت وارباح واية مزايا ماديـة أو عينيـة اخـرى خـلال عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، وذلك بصـفة شخصية ، وبهـذه المثابة فانه لا يجوز توسيع نطاق هذا الاستثناء أو القياس عليه ؛ خاصـة وانه يرتب اعباءا ماليـة .

ومن حيث أن القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر اقتصرت نصوصه على العاملين المنقولين دون غيرهم واكـد المشرع قصده هذا نبين انهم المنقولين باقدمياتهم وفئاتهم ، فمن ثـم فان من عداهم يتعين الرجوع بشأنهم الى الأصـل العـام .

ومن حيث أن العامـل الذى يعاد تعيينه فى وظيفة ذات فئة وظيفيـة أعلى من تلك التى كان يشغلهـا لا يجوز اعتباره فى حكم المنقول لاختلاف أحكام كل من النقـل والتعيين عن الآخـر ، وأهمهـا أن النقـل لا يكون الا الى وظيفة ذات فئة وظيفية مماثلة لتلك التى كان يشغلهـا قبل نقله وبذات أقدميته فضـلا عن اختلاف اجراءات كل منهمـا .

ومن حيث إنه لما كان الثابت أن قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٦٥ لسنة ١٩٧٥ قد تضمن تعيين السيدين المذكورين فى وظائف ذات فئات وظيفية أعلى من تلك التى كانا يشغلانها بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية قبل الغائها ، فقد كانا بوظائف من الفئة الأولى وتقرر تعيينهما بوظائف من الفئة العالية ، ومن ثم فان أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ لا تسرى فى شأنهما ، وبالتالى فانه لا يجوز لهما الاحتفاظ بما كانا يتقاضيانه من مكافآت وحوافز ومزايا عينية أو نقدية ، بالمؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العامة لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم أحقية السيدين ..... و .... فى الاحتفاظ بمتوسط ما كانا يتقاضيانه من مكافآت وحوافز ومزايا عينية أو نقدية .

(ملف رقم ٤٥٩/٣/٨٦ — جلسة ١٩٧٨/٤/٥) .

قاعـدة رقم (٢٦٦)

المبـدأ :

نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ معدلا بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ يستفاد منه ان المشرع نص الى عدم الاضرار بالعامل نتيجة لالغاء المؤسسة المنقول منها فقرر الاحتفاظ له بالمزايا التى كان يتقاضاها قبل نقله دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين مع احتفاظه بالميزة الاكبر ولو ادى الى زيادة فى مرتبه بالجهة المنقول اليها — عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعامل مما يطرأ على مرتبه من زيادة بالجهة مستقبلا — اساس ذلك — عدم ورود النص على قيد الاستهلاك صراحة — المزايا التى كانت مقررة فى المؤسسة الملغاه وتلك المقررة فى الجهة التى نقل اليها العامل — اجراء هذه المقارنة يتوقف على طبيعة كل ميزة وسبيل ادائها —

يترتب على ذلك التماثل بين المزايا العينية يتحقق بمجرد توافر نوع منهـا بغض النظر عن محتواه فى كلا الجهتين — اثر ذلك — عدم جواز الاحتفاظ للعامل بمقابل ميزة العلاج الطبى الشامل له ولاسرته التى كان يتمتع بهـا فى المؤسسة الملغـاه اذا وجد نظـام التأمين الصحى بالجهة المنقول اليها تخوله حق العلاج وحده .

ملخص الفتـوى :

المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقـانون رقم ١١٢ لسـنة ١٩٧٦ تنص على أن « تلغى المؤسسات العـامة التى لا تمارس نشـاطا بذاتها .. ويستمر العاملون بهـذه المؤسسات فى تقاضى مرتباتهم واجورهم وبدلاتهم الى ان يصدر قرار من الوزير المختص بالاتفاق مع الجهات ذات الشأن بنقلهم باقدمياتهم وبفئاتهم .

كما يحتفظ العاملون المنقولون بما كانوا يتقاضونه من بدلات تمثيـل ومتوسط ما كانوا يحصلون عليه منها من حوافز ومكافآت وارباح واية مزايا مادية أو عينية أخرى خلال عامى ٧٤ و ١٩٧٥ وذلك بصفة شخصية مـع عدم الجمع بين هذه المزايا وما قد يكون مقررا من مزايا مماثلة فى الجهـة المنقول اليها العامل وفى هذه الحالة يصرف له ايهما اكبر .

ومفاد هذا النص أن المشرع قصد الى عدم الاضرار بالعامل نتيجـة لالغاء المؤسسة المنقول منها ، فقرر الاحتفاظ له بالمزايا التى كان يتقاضاها قبل نقله ، دون ما قيد الا قيد عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين ، مع إحتفاظه بالميزة الاكبر ولو أدى ذلك الى زيادة فى مرتبه بالجهة المنقول اليها .

وتطبيقا لما تقدم فانه لا يجوز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعـامل مما يطرأ على مرتبه من زيادة مستقبلا ، لعدم ورود النص على قيد الاستهلاك صراحة ، فضلا عن أن فى خضوع تلك المزايا لقاعدة الاستهلاك تجميـد لمرتب العامل ، الامر الذى يهدر ما قصد اليـه المشرع من عـدم الخاق له بالميزة الاكبر ولو نتج عن ذلك زيادة فى مرتبه .

(فتوى رقم ٩٩٤ — فى ١٩٧٩/١٠/٢٣)

قاعــدة رقــم (٢٦٧)

المبـــدأ :

المقصود من نص المادة الثامنة من القانون رقم ١١١ لسـنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ عدم الاضرار بالعامل نتيجة الغاء المؤسسة المنقول منها فقررت الاحتفاظ له بالمزايا التى كان يتقاضاها بصفة شخصية — يجب النظر الى كل ميزة على حدة مقارنة بمثيلتها فى الجهـة المنقول اليها مع ما يترتب عليه من بقاء كل منها متمتعة بذاتها ومتميزة عن المرتب فلا تندمج فيه ولا تعد عنصرا من عناصره فى مفهوم قوانين العاملين وبالتالى لا تخضع لاستقطاع احتياطى المعاش عنها — اما بالنسـبة لمدى اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك فى التامين فان احـكام قانون التامين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ معـدلا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى التى تحدد ذلك فى ضوء نص البند (ط) من المادة الخامسة من ذلك القانون — احتفاظ العامل بهذه المزايا فى حالة نقله الى جهة ثالثة مع اجراء مقارنة بينها وبين مثيلاتها بالجهة المنقـول اليها للمرة الثانية لتحديد ما يحتفظ به منها .

ملخص الفتـوى :

ولمـا كان النص قد قرر الاحتفاظ للعامل بالمزايا بصفة شـخصية واستوجب النظر الى كل ميزة على حده مقارنة بمثيلتها فى الجهة المنقـول اليها ، فان مؤدى ذلك أن تبقى كل ميزة محتفظة بصفتها كميزة قررهـا المشرع وتظل بالتالى متمتعة بذاتيتها وتميزها عن المرتب فلا تندمج فيـه ولا تعد عنصرا من عناصره .

وبناء على ذلك فان تلك المزايا لا تعتبر جزءا من المرتب فى مفهـوم قوانين العاملين ، ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع احتياطى معاش

عنها . اما مدى اعتبارها عنصرا من عناصر اجر الاشتراك فى التأمين فانه لما كانت المادة الخامسة بند (ط) من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن : « فى تطبيق احكام هذا القانون يقصد : (أ) ... (ط) بالاجر : ما يحصل عليه المؤمن عليه من مقابل نقدى لقاء عمله الاصلى سواء كان هذا المقابل محددا بالمدة أم بالانتاج أم بهما معا . ويدخل فى حساب الاجر العمولات ، الوهبة متى كانت تستحق طبقا لقواعد منضبطة وفقا لما يحدده وزير التأمينات ، وكذلك البدلات التى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على ما يعرضه وزير التأمينات ، ولا تدخل فى حساب الاجر الاجور الاضافية والمنح والمكافآت التشجعية ونصيب المؤمن عليه فى الارباح » فان التعريف الوارد فى هذا النص لاجر الاشتراك هو الذى يحدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءا منه من عدمه ، ومن ثم يتعين بحث كل ميزة على حدة فى ضوء احكام هذا التعريف .

(فتوى رقم ٩٩٤ — فى ١٩٧٩/١٠/٢٣) .

قاعـدة رقـم (٢٦٨)

المبـدا :

المقصود بالمزايا التى يحتفظ بها للعامل فى حالة نقله من المؤسسة العامة الملغاه هى تلك التى ترتبط بالعمل الاصلى مباشرة وتكون نتاجا له ، ومن ثم تستبعد منها المزايا التى تمنح على سبيل المجاملة او الخدمة التى تقدم رعاية للعامل — مثال تصريح الركوب المجانى ، النشاط الرياضى والاجتماعى — بالنسبة لميزة العلاج الطبى فانه لا يحتفظ العامل بمقابل ميزة العلاج الطبى الشامل له ولاسرته التى كان يتمتع بها فى المؤسسة الملغاه اذا وجد نظام للتامين الصحى بالجهة المنقول اليها يخوله حق العلاج حتى ولو كان ذلك لشخصه فقط دون اسرته .

ملخص الفتوى :

ولما كان مؤدى احتفاظ العامل بالمزايا بصفة شخصية ؟ وما قصد اليه المشرع من عدم الاضرار به نتيجة لالغاء المؤسسة ، الا يتأثر احتفاظه بالمزايا فى حالة النقل التالى فيظل محتفظا بها ، غير انه يتعين نزولا على حكم النص اجراء مقارنة جديدة بين المزايا المحتفظ له بها وتلك المقـــررة بالجهة التى نقل اليها للمرة الثانية للتحديد ما يحتفظ بــه منها وخاصة وان المشرع لم يشترط عدم تكرار النقل لاستمرار الاحتفاظ بالمزايا .

ولما كان النص عندما عدد المزايا التى يحتفظ بها العامل اورد تلك التى ترتبط بالعمل الاصلى مباشرة وتكون نتاجا له ، فمن ثـم يستبعد من نطاقها تلك التى تمنح على سبيل المجاملة او الخدمة التى تقدم رعـــاية للعامل . وتطبيقا لذلك يستبعد من المزايا تصريح الركوب المجانى لانـه يمنح للعامل على سبيل المجاملة ، وكذلك النشاط الرياضى والاجتماعى لانه يمثل خدمة تقدمها جهة العمل للعامل ، وليس ثمة ارتباط بين اى منهـــا وبين العمل المنوط بالعامل ولذلك فانه لا يجوز اعتبارها من بين المـــزايا التى عناها القانون والتى قرر الاحتفاظ بها للعامل .

واما بالنسبة الى ميزة العلاج الطبى فان النص يقرر المقارنة بـين متوسط المزايا التى كانت مقررة فى المؤسسة الملغاة وتلك المقررة فى الجهـة التى نقل اليها العامل ومن ثم فان اجراء هذه المقارنة يتوقف على طبيعـة كل ميزة وسبيل ادائها ، وعليه فان التماثل بين المزايا العينية يتحقـــق بمجرد توافر نوع منها بغض النظر عن محتواها فى كلا الجهتين .

ومفاد ذلك ان مقارنة ميزة العلاج الطبى وهى ميزة عينية بمثيلتهـا فى الجهة المنقول اليها العامل انما تتم بالمقابلة بينهما دون اعتبار لمحتـوى كل منهما ، ومن ثم فان العامل الذى يفيد فى الجهة التى نقل اليها بنظـام التامين الصحى يخوله وحده حق العلاج لا يحق له الاحتفاظ بمقابل لميـزة العلاج الطبى التى كان يتمتع بها فى المؤسسة الملغاة وتشمل توفير العلاج له ولاهله .

لذلك انتهــى راى الجمعية العمومية لقسمى الفتــوى والتشريع الى مــا يأتى :

اولا : عدم جواز استهلاك المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسة الملغاة بالتطبيق لاحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المعــدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ .

ثانيا : ان أحكام قانون التامين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ هى التى تحدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءا من أجر الاشتراك فى التأمين ، ومن ثم يتعين بحث طبيعة كل ميــــزة على حده فى ضوء تلك الاحكام .

ثالثا : احتفاظ العامل بالمزايا فى حالة نقله تاليا مع إجراء مقارنة بينها وبين مثيلاتها بالجهة المنقول اليها للمرة الثانية .

رابعــا : ان تصريح الركوب المجانى والرعاية الاجتماعية والنشاط الرياضى لا تعتبر من المزايا التى يحتفظ بها للعامل ولو لم تقابلها ميــــزة مماثلة فى الجهة المنقول اليهــــا .

خامسا : عدم جواز الاحتفاظ للعامل بمقابل لميزة العلاج الطبــــى الشامل له ولاسرته التى كان يتمتع بها فى المؤسسة الملغاه اذا وجد نظام للتامين الصحى بالجهة المنقول اليها يخوله حق العلاج وحده .

(فتوى رقم ٩٩٤ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٩)

قاعــدة رقــم (٢٦٩)

المبــــدأ :

المزايا التى يحتفظ بها العامل المنقول من المؤسسات الملغاة عــــدم اعتبارها جزءا من المرتب — اثر ذلك — الاصل عدم خضوعها لاســتقطاع احتياطى المعاش — القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشان التامين الاجتماعى حدد المزايا التى تعد جزءا من اجر الاشتراك فى التامين — اثر ذلك — النظر الى كل ميزة على حده فى ضوء احكام القانون المذكور .

ملخص الفتـوى :

أن المشرع قضى بالاحتفاظ بصـفة شخصية للعـامل المنقـول من المؤسسات الملغاة ببدل التمثيل ومتوسط ما كان يحصل عليه فى خـلال عامى ١٩٧٥/١٩٧٤ من حوافز ومكافآت وارباح واية مزايا مادية أو عينية اخرى بشرط عدم الجمع بين ميزتين متماثلتين فان وقع التماثل احتفظ لـه بالميزة الاكبر ، ومن ثم فان تلك المزايا المحتفظ بها للعامل بصفة شـخصية تظل فى حالة مقارنة دائمة بمثيلتها فى الجهة المنقول اليها العامل ، وتبعـا لذلك تظل كل منها محتفظة بذاتيتها وتميزها فلا تندمج فى مرتبه الاساسى المحدد وفقا لاحكام قانون العاملين المطبق عليه ولا تعتبر جزءا منه فى مفهوم هذا القانون وبالتالى لا تخضع لاستقطاع احتياطى المعاش وفقا لهـذا المفهوم بيد أنه لـما كان قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد حدد أجر الاشتراك الذى تحسب على أساسه قيمة الاشتراك فى التـأمين وادخل فيه بجانب الاجر الاساسى المحدد بالمدة الاجر المحدد بالانتـاج الذى اعتبر منه حوافز الانتاج ومكافآت زيادة الانتاج ان تتوافر فى نظـام منحها شروط محددة كما ادخل فيه العمولات والوهبة أن استحقت طبقـا لنظام متكامل والبدلات التى يحددها رئيس مجلس الوزراء واستبعد منه صراحة الاجور الاضافية واعانة غلاء المعيشة والمنح والمكافآت التشجيعية ونصيب المؤمن عليه من الارباح ، فان مدى اعتبار المزايا المحتفظ بهـا للعاملين المنقولين من المؤسسات الملغاة جزءا من اجر الاشتراك يخضـع لتلك الضوابط وحدها ومن ثم يتعين النظر فى هذا الصدد الى كل ميـزة على حدة فى ضوء هذا المفهوم الخاص لاجر الاشتراك .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييـد فتواها الصادر بجلسة ١٩٧٩/١٠/١٣ التى انتهت الى أن المزايا المحتفظ بها للعاملين المنقولين من المؤسسات الملغاه لا تعتبر جزءا من المـرتب فى مفهوم قوانين العاملين ولا تخضع وفقا لهذا المفهوم لاستقطاع الاشتراك فى المعاش وان أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ هـى التى تحدد ما اذا كانت تلك المزايا تعد جزءا من اجر الاشتراك فى التأمين ومن ثم يتعين النظر الى كل ميزة على حدة فى ضوء تلك الاحكام .

(ملف ٦٢/٢/٢٢ — جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

الفــرع العاشر

مســـائل متنـــوعة

قاعــدة رقــم (٢٧٠)

المبـــدأ :

مؤسسات عامة — موظفوها — القواعد التى تسرى عليهم — هـى احكام قانون نظام الوظائف العامة كاصل عام الا اذا كان هناك تنظيـــم خاص — هذا التنظيم يكون بقرار رئيس الجمهورية بانشاء المؤسســة او باللوائح التى يضعها مجلس ادارتها .

ملخص الفتوى :

تنص المادة السابعة من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ على أن مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليا ويختص بما يأتى : ١ — ٢٠٠٠ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم ومعاشهم وفقا لاحكام هـذا القانون وفى حـدود قـرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة ، كما تنص المـادة الثالثة عشرة من ذات القانون على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة احـــكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى القرار الصـــادر بانشـاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » .

ويستفاد من هذين النصين أن الاصل بالنسبة الى موظفى المؤسسات العامة أن يسرى فى شأنهم التنظيم الوارد بقانون نظام موظفى الدولة الا اذا اقتضت طبيعة نشاط المؤسسة تنظيما مغايرا لهذا النظام العام ، فاذا تضمن هـذا التنظيم الخاص قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء

المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة فى هذا الصدد ، وفى كلتا الحالتين الاخيرتين يتبع التنظيم الخاص دون نظام موظفى الدولة .

(فتوى رقم ٨٥١ — فى ١٩٥٩/١٢/٦)

قاعـــدة رقـــم (٢٧١)

المبــــدأ :

مؤسسات عامة — موظفوها عموميون — خضوعهم لاحكام قانون الوظائف فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصـــادر بانشائها أو فى لوائحها الداخلية انطباق هذه الاحكام بالنسبة لموظفى لجنة القطن المصرية .

ملخص الفتــوى :

ان القاعدة المسلمة ان موظفى المؤسسات العامة موظفون عموميون ذلك انهم تتوافر فيهم خصائص الموظف العام وهو أن يعهد اليه بعمل دائـم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او احد اشخاص القانون العام ومن ثـم تسرى عليهم أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خـاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس ادارتها وهذا ما اكدته المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ اذ نصت على أن « تسرى على موظفى المؤسسات العامة أحكام قانـــون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشـــاء المؤسسة واللوائح التى يضعها مجلس الادارة وجاء بالمذكـرة الايضاحيـــة لهذا القانون تعليقا على تلك المادة أنه : « ونظرا لمـا يترتب على اعتبـــار المؤسسة شخصا من اشخاص القانون العام من اعتبار موظفيها موظفين عموميين فقد عنى بالنص على أن تسرى عليهم الاحكام العامة فى شـــأن التوظف التى تسرى على موظفى الحكومة فيما لم يرد فيه نص خـــاص فى قرار انشاء المؤسسة أو لوائحها الداخلية التى قد تقضى طبيعـــة العمل فى المؤسسة تضمينها احكاما خاصة » .

ومن حيث انه لا يجوز الاحتجاج فى هذا الصدد بأن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة لا يسرى على لجنة القطن

المصرية لانه لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها مؤسسة عامة ، لا يجـوز الاحتجاج بذلك لان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ لم يورد تعريفا محـددا للمؤسسات العامة وانما اكتفى ببيان نظامها القانونى والمالى وبررت ذلك المذكرة الايضاحية بأنه .. ولم يضع المشرع تعريفا جامدا للمؤسسات العامة نظرا لمـا ترتب على تطور فكرة المؤسسات العامة ونظامها واحكامها من اتساع نطاق هذه الفكرة فاصبحت تشمل انواعا عديدة من المؤسسـات مما يجعل من المستحسن أن يدع تعريف المؤسسة العامة للفقه والقضـاء لترك الباب مفتوحا لمـا قد ينشأ من أنواع جديدة من المؤسسات العـامة يقضى الصالح العام بتطبيق قواعد القانون العام بشأنها .. » ولمـا كانت لجنـة القطن المصريـة تتوافر فيها الخصائص المتفـق على انها مميزة للمؤسسـات العامة على التفصـيل الذى قدمناه . ومن ثـم فانها تعتبر مؤسسة عامة وتخضع للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه دون حاجة الى صدور قرار جمهورى بأعتبارها كـذلك .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان موظفى لجنة القطن المصرية وهى مؤسسة عامة يعتبرون موظفين عموميين يخضعون لاحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى القرار الصـادر بأنشائها أو فى لوائحها الداخليـة .

(فتوى رقم ٩٣٤ — فى ١٩٦١/١٢/١٠) .

قاعـدة رقـم (٢٧٢)

المبـدأ :

المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة — نصها على عدم قبول الطلبـات المقدمة راسا بالغاء القرارات الادارية المشار اليها فيها قبل التظلم منهـا الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئيسية — سريان هذا النص على طلبات الالغاء المقدمة من العاملين بالمؤسسات العامة — اساس ذلك انهم موظفون عموميون — اثر ذلك خضوع تظلماتهم لاحـكام قرار رئيس الوزراء الصادر فى ١٩٥٥/٤/٦ .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة ١٢ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « لا يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالنظر فى الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .. ولا تقبل الطلبات الاتية (١) ... ، ٢) الطلبات المقدمة رأسا بالغاء القرارات الادارية المنصوص عليهـــا فى البندين (ثالثا) و (رابعا) عدا ما كان منها صادرا من مجالس تأديبيـــة والبند (خامسا) من المادة (٨) وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الاداريـــة التى أصدرت القرار أو الى الهيئات الرئيسية ، وانتظار المواعيد المقـــررة للبت فى هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقـــرار من رئيس الجمهورية » وتنفيذا لمـــا قضت به هذه المـــادة صدر القـــرار الجمهورى رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى مادته الاولى على العمـــل بأحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيـــان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه . وقد نصت المادة الاولى من قرار مجلس الوزراء آنف الذكر على أن « يقدم التظلم من القرار الادارى الى الوزير المختص وذلك بطلب يقدم اليه مقابل ايصال أو بكتاب موصى عليه بعلم وصول » كما نصت المـــادة الخامسة من هـــذا القرار على أن « يتولى فحص التظلمات مفوضـــو الدولة بالوزارات والمصـــالح أو من ينتدبهم الوزراء ومديرو المصالح لهذا الغرض . وتعرض نتيجة الفحص على الوزير فى ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب » .

ولمـــا كان العاملون بالمؤسسات العامة موظفين عموميين ، يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بنظر الطعون المقدمة منهم فى القـــرارات الادارية الصادرة فى شأنهم ، وكان قانون المؤسسات العامة الصـــــــادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بنظام العاملين فى المؤسسات العامة ، لم يتضمنا طريقا للفصل فى التظلمات الادارية التى تقدم من هـــؤلاء العاملين فان أحكام قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ ببيان اجراءات التظلم الادارى وطريقة الفصل فيه — وهو الذى قضى القرار الجمهورى رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٩ باستمرار العمل بأحكامه — تكون هى الواجبة الاعمال فى شأن التظلمات الادارية التى تقدم من العاملين فى المؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٢٨٢ فى ١٩٦٦/٤/١٤)

قاعــدة رقــم (٢٧٣)

المبــدأ :

تظلم اداري ـ الحكمة منه ـ العاملون بالمؤسسات العامة ـ سلطة البت في التظلم الاداري ـ هي الجهة التي تملك سحب القرار المتظلم منه او العدول عنه سواء كانت هي مصدرة القرار او الجهة الرئيسية ـ تخويل الوزير المختص هذه السلطة طبقا لذلك في تظلمات العاملين في الوزارات والمصالح العامة ـ عدم انطباق هذا الوضع على المؤسسات العامة ـ اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومجلس الادارة ذاته بحسب الاحوال بالبت في تظلمات العاملين بالمؤسسة ـ لا اختصاص للوزير الذي تتبعه المؤسسة في هذا الشأن .

ملخص الفتــوى :

ان الحكمة من التظلم الاداري ، هي اعطاء جهة الادارة فرصــة مراجعة نفسها ، والتثبت من شرعية تصرفها ومدى مطابقته للقانون ، قبل مخاصمتها أمام القضاء ، حتى اذا ما رأت أن المتظلم على حق في تظلمـه ، عدلت عن القرار المتظلم منه ، مما يقتضي أن يكون لجهة الادارة مكنــة العدول عن هذا القرار . وتأسيسا على ذلك فان سلطة البت في التظلـم انما تكون للجهة التي يدخل في اختصاصها سحب القرار المتظلم منـه او العدول عنه ، سواء كانت هي التي اصدرت القرار ، او كانت هــي الجهة الرئاسية بالنسبة الى الجهة التي أصدرته ، اذا كانت لها ـ بحكم اختصاصها ـ سلطة سحب القرار المتظلم منه او العدول عنه .

وأنه ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من ابريل ســـنة ١٩٥٥ آنف الذكر ، قد ناط بالوزير المختص سلطة البت في التظلمــات الادارية التي تقدم من العاملين في الوزارات والمصالح العامة ، باعتباره مصدر القرار المتظلم منه ، أو السلطة الرئاسية لمصدره ، الذي يمـلك

سحب هذا القرار أو العدول عنه ، الا ان هذا الوضع لا يصدق بالنسبة الى المؤسسات العامة ، حيث تقتصر سلطة الوزير المختص — وفقا لاحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — على الاشراف والتوجيه واعتماد القرارات الصادرة من مجلس ادارة المؤسسات العامة التابعة له ، ولا يدخل في اختصاصه اصدار القرارات الادارية المتعلقة بشئون العاملين في هذه المؤسسات ، ومن ثم لا يدخل في اختصاصه سحب تلك القرارات أو العدول عنها ، وتبعا لذلك لا تكون له سلطة البت فيما يقدم بشأنها من تظلمات .

ولذلك تكون سلطة البت في التظلمات الادارية التى تقدم من العاملين في المؤسسات العامة فيما يصدر من قراراتها بشأنهم من اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة الذى يتولى ادارتها وتصريف شئونها — طبقا لنص المادة الثامنة من قانون المؤسسات العامة المشار اليه — ويعتمد القرارات الصادرة من لجان شئون الافراد في خصوص العاملين بالمؤسسات وفقا لنص المادة الرابعة من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والسارية في شأن العاملين بالمؤسسات العامة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ . كما تدخل سلطة البت في تلك التظلمات ايضا في مجلس ادارة المؤسسة ذاته ، باعتباره السلطة العليا المهيمنة على شئون وتصريف امورها واقتراح السياسة العامة التى تسير عليها ، وبوصفه صاحب صفة في اصدار القرارات المتعلقة بشئون العاملين فيها لنص المادة السابقة من قانون المؤسسات العامة آنف الذكر وذلك تأسيسا على أن كلا من رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومجلس ادارة المؤسسة ، يملك سلطة اصدار القرارات الادارية المتعلقة بشئون لعاملين في المؤسسة ، ومن ثم يملك سلطة سحب هذه القرارات أو العدول عنها .

لهذا انتهى الرأى الى ان سلطة البت في التظلمات الادارية التى تقدم من العاملين في المؤسسات العامة ، لا تدخل في اختصاص الوزير الذى تتبعه المؤسسة ، وانما يملكها كل من مجلس ادارة المؤسسة أو رئيس هذا المجلس بحسب الاحوال .

(ملف رقم ١٠/١/٦٨ — جلسة ١٩٦٦/٣/١٦)

قاعــدة رقــم (٢٧٤)

المبــــدأ :

الاحكام الواجبة التطبيق على موظفى المؤسسات العامة فيما لم يرد به نص خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة او اللوائح التى يضعهـــا مجلس الادارة ـــ هى احكام قانون الوظائف العامة طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ـــ سريان نظـــم الدرجات وقواعد المرتبات والعلاوات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ على موظفى المؤسسات التى لم تصدر لوائح التوظف الخاصة بها او تلك التى صدرت خلوا من تنظيم ما فى هذا الصدد .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة على أنه « تسرى على موظفى المؤسســـــات العامة احكام قانـــون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشـــاء المؤسسة او اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » ويبين من هذا النص انه ما لم يرد حكم خاص فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة أو فى اللوائح التى يضعها مجلس الادارة فان القاعدة هى المساواة بين موظفى الحكومة ، وبين موظفى المؤسسة العامة فى صدد ما يخضعون له من القواعد القانونيـــــة المنظمة للوظيفة العامة ، ومن هذه القواعد ما تضت به أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة باعتبار أن هذا القـــــانون يمثل التشريع الاساسى للوظائف العامة لمـــا تضمنه من تنظيم شامل لعلاقة الحكومة بموظفيها ، سواء بالنسبة الى شروط تعيينهم وطريقة اختيارهم ، أو بالنسبة الى بيان حقوقهم وواجباتهم واحوال انتهـــــاء خدمتهم . وعلى مقتضى ذلك فان ما تضمنه هذا القانون من تنظيـــــم لدرجات الموظفـــين ومرتباتهم وعلاواتهم يسرى على موظفى المؤسسات العامة التى لم تصدر لوائح التوظف الخاصة بها . أو صدرت خلوا من تنظيم فى هذا الصدد ، ولا يغير من هذا النظر القول بأن قواعد الدرجات والمرتبات التى تضمنهـــا

القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار اليه ، هي قواعد خاصة بموظفي الحكومة وحدها ولا تطبق على موظفى المؤسسات العامة ، لانها تفترض لتطبيقها أوضاعا معينة مستمدة من التنظيم المالى والادارى الذى تسير عليه الحكومة وهذه الاوضاع قد لا تتوافر فى المؤسسات العامة — لا يغير القول المذكور من هذا النظر ، ذلك لانه فضلا عن مخالفته لصريح نص المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، فمن شأنه أن يؤدى الى تحلل تلك المؤسسات من كل قاعدة منضبطة فى شأن موظفيها ؛ الامر الذى يتعارض مع حسن سير المؤسسة العامة باعتبارها قائمة على ادارة مرفق عام ، وما يقتضيه ذلك من وجوب خضوعها لقواعد تنظيمية فى علاقتها بموظفيها ، بحيث لا يترك الامر لمحض تقدير القائمين على ادارتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان نظام الدرجات وقواعد المرتبات والعلاوات التى تضمنها القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، تسرى على موظفى المؤسسات العامة التى لم تصدر لوائح التوظف الخاصة بها أو أصدرت خلوا من تنظيم فى هذا الصدد .

(فتوى رقم ٧٥٦ — فى ١٩٦١/١٠/١٥) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

تكييف المركز القانونى لرئيس مجلس ادارة المؤسسة فى ظل القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — اعتباره موظفا عاما — لا يؤثر فى ذلك عدم خضوع المؤسسة لاحكام القانون المذكور — عدم جواز الجمع بين مرتبه كرئيس مجلس ادارة وبين معاشه السابق — عدم تغير هذه النتيجة عند تحويل المؤسسة الى شركة — اساس ذلك ان الحظر يسرى ايضا على رؤساء مجالس ادارة الشركات طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتــوى :

ان القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ باصدار قانون المؤسسات العــامة قد قضى بأن يتولى ادارة المؤسسة العامة مجلس الإدارة ورئيس مجلس الادارة ، وأناط برئيس مجلس الادارة الاختصاصات التى كانت منوطــة بمدير المؤسسة فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، واستتبع ذلك أن أصبح رئيس مجلس الأدارة على رأس الوظائف بالمؤسسة وحدد له مرتب فى جدول الوظائف ، ومن ثم فانه لم يعد متفقا مع هذه الظروف القــــول بان رئيس مجلس الأدارة لا يعتبر موظفا عاما . ولا يرد على ذلك بأن ثمة مؤسسات لم تخضع للتنظيم الجديد ، ومنها مؤسسة مدينة نصر ، وذلك اعتبار رؤساء مجالس ادارة المؤسسات العامة موظفين بها ، ومن ثــم يتعين أن يكون تكييف المركز القانونى لرؤساء مجالس ادارة المؤسســات العامة متفقا مع هذا الاتجاه ولو كانت المؤسسة لا تخضع لهذا التنظيـــم الجديد ، ذلك ان عدم خضوع بعض المؤسسات العامة للتنظيم الجــديد الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ليس فى واقع الامر الا عـــــدم خضوع مؤقت فاما أن تخضع هذه المؤسسات لهذا التنظيم او تخضـــع للتنظيم الخاص بالهيئات العامة وهذا ما تقضى به المادة ٣٥ من القــانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ المشار اليــه والتى تنص على ان — يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئات العــامة والمؤسسات العامة القائمـــة .

ومن حيث أنه متى كان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يعتبر موظفـــا عاما على رأس الوظائف بالمؤسسة ، وأصبح رئيس مجلس المؤسســـة يقوم مع مجلس إدارة المؤسسة بإدارتها ، وانيطت به الاختصاصات التى كانت منوطة لمدير المؤسسة فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، وهــو تبعا لذلك وتحقيقا له أصبح متفرغا ، فانه يتعين — والحالة هذه — الا يجمع بين مرتبــه كرئيس لمجلس ادارة المؤســـة وبين معاشه ، ويكون القرار الصادر بوقف صرف معاشه سليما ومطابقا للقانون .

هذا ولا يقدح فى هذا النص ولا يغير منه أن مؤسسة مدينة نصر قد اصبحت اخيرا شركة تابعة للمؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير ، وذلك ان رؤساء مجالس ادارة الشركات العامة يعتبرون عاملين بهـــذه الشركات وعلى رأس الوظائف بها اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهو تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٢ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ولا يجوز لهـــم الجمع بين المرتب والمعاش طبقا لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ ولهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز للسيد رئيس مجلس ادارة مؤسسة مدينة نصر الجمع بين مرتبة كرئيس مجلس ادارة وبين المعاش .

(ملف ٧٩/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٨)

الفصل الثالث

احكام خاصة ببعض المؤسسات العامة

الفرع الأول

المؤسسة الاقتصادية

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — رئيس مجلس ادارتها واعضاؤها — لا يعتبرون موظفين عامين على خلاف موظفيها وعمالها فانهم يعتبرون كذلك .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية ان المادة الأولى من هذا القانون تنص على أن « تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الاقتصادية وتكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتلحق برئاسة الجمهورية » ، وتنص المادة ١٥ على أن « يشكل مجلس ادارة المؤسسة من عدد من الاعضاء يصدر بتحديد عددهم ومرتباتهم وبتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية » كما تنص المادة ١٦ على أن « لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة المؤسسة » وتنص المادة ٢٣ على ان « يصدر رئيس الجمهورية لائحة عامة بنظام المؤسسة تتضمن بوجه عام ما يأتى : ٣ — قواعد تعيين وترقية الموظفين ومكافآتهم وعلاواتهم وتأديبهم دون التقيد بالقواعد التى تسرى على موظفى الحكومة » .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية باللائحة العامة للمؤسســة فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ ونص فى مـــادته الأولى على ان « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف امورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليهـا » ، وقـد نصت المـادة ١٥ على ان « يكـون للمؤسسة لائحة لترتيب الوظائف وتقسيم العمـل ، وجدول للمرتبـات والأجور ووصف كل وظيفة مصدق عليهـا من مجلس الادارة » ، ونصت المادة ١٦ على أن « يكون التعيين فى الوظائف الرئيسية بقرار من مجلس الادارة بناء على عرض رئيس المجلس ،وفى غير هـذه الوظائف يكـون التعيين بقرار من رئيس المجلس طبقـا لأحكام اللائحة الداخلية لشئون الموظفين بالمؤسسة وبعـد اخـذ راى لجنة شـئون الموظفين » .

وتنص المـادة الاولى من اللائحة الداخلية للمؤسسة على أن « تسرى احكام هذه اللائحة وملحقاتها وجميـع التعديلات التى تطرأ عليها عـلى جميـع موظفى المؤسسة » ، كمـا تضمنت نصوصهـا قواعـد تعيين الموظفين ونقلهم والوظائف وترتيبها والعلاوات والاقدميات واعانة غـلاء المعيشـة والمرتبات والتقـارير السنوية .

وتنص المـادة السادسة من قانون المؤسسات العـامة رقـم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ وهو القـانون العـام المنظم للمؤسسـات العامة على أن « يتولى ادارة المؤسـسات العامة : (١) مجلس ادارة المؤسسة . (٢) مدير المؤسسة .

ويبين قرار رئيس الجمهورية بانشاء المؤسسة تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار اعضائه وعزلهم وطريقة تعيين المدير وعزله وكذلك الأحكام الخاصـة بمكافآتهم كمـا يحدد المـدة التى يباشرون فيهـا عملهم بالمؤسسة » .

وقد حددت المـادة السابعة من هـذا القـانون اختصاص مجلس الادارة ، اذ نصت على ان « مجلس ادارة المؤسسة هو السلطة العليـا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة العامة التى تسير عليهـا ،وله أن يتخذ ما يراه لازما من القرارات لتحقيق الغرض الذى قامت

من اجله وذلك وفقا لاحكـام هذا القـانون وفى الحدود التى يبينها قـرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة ويختص بما ياتى :

(١) اصدار القرارات واللوائح الداخلية والقرارات المتعلقـة بالشئون المالية والادارية والفنية للمؤسسة وتحديد اختصاصات المديـر مع مراعـاة ما هو منصوص عليـه فى هـذا القانون .

(٢) وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى المؤسسة وعمالهـا وترقياتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكـام هذا القـانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة .

(٣) الموافقة على مشروع الميزانيـة السنوية للمؤسسة .

(٤) النظر فى كل ما ترى الجهة الادارية أو المديـر عرضه عليـه من المسائل الخاصة بادارة المؤسسة وتنظيم العمل بهـا وكل ما يؤدى الى تحقيق الغرض الذى انشئت من اجله » .

ويستفاد مما تقدم أن القائمين على المؤسسة الاقتصادية طائفتان ميز المشرع بينهما وخص كلا منهمـا بتنظيم قانونى يختلف فى احداهمـا عنه فى الأخرى ، فالطائفة الأولى — تنظيم رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذين يمثلون السلطة العليا المهيمنة على شئونها ورسم السياسة العامة لادارتها واستغلالها ، وهؤلاء لا يعينون على سبيل الدوام بل يشغـلون مناصب مجلس الادارة لاجل موقوت عملا بالاصل العام المقرر فى شـأن اعضاء مجلس ادارة المؤسسات العـامة فى المادة السادسة من قـانون المؤسسات العـامة رقم ٣٢ لسـنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفـرغ والانقطـاع له ، كمـا انهم لا يخضعون لاى نظام من نظم التوظف بالمؤسسة أو غيرها من نظم التوظف العامة . والطائفـة الثانية — تنظيم موظفى المؤسسة وعمالها ، وهؤلاء تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تتفق فى كثير من احكامهـا وقوانين التوظف العـامة فهم موظفون عموميون تتوافـر فى شأنهم شروط الموظف العـام ، فهم يقومون على سبيل الدوام باعمالهم فى خدمة المرفق بحيث ينقطعون لتأديتهـا ويتفرغون لهـا ويشغلون وظائف تدخل فى التنظيم الادارى للمرفق .

وفضلا عمـــا تقدم فان المشرع الدستورى قــد فرق بين الموظفين العموميين وبين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة فى صدد تنظيم حظــر الجمــع بين عضوية مجلس الامة وبين ممارسة بعض الاعمال ، فقد نصت المــادة ١١٤ من دستور سنة ١٩٥٦ ، وهى مطابقة للمادة ٤٠ من الدستور المؤقت ، على انه « لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظائف العامة . ويحدد القــانون أحوال عــدم الجمــع الاخــرى » وقــد بين القــانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة هذه الاحوال ، فنصت المادة ٢١ منه على انه « لا يجوز الجمع بــين عضوية مجلس الامة وعضوية المجالس الممثلة للوحدات الاداريــة ولجــان العمد والمشايخ » ونصت المادة ٢٤ منه على انه « لا يجوز لاى عضــو من اعضاء مجلس الامة ان يعين فى مجلس ادارة شركــة مساهمــة أثنــاء مدة عضويته الا اذا كان أحد المؤسسين لهــا » ، كمــا نصت المادة ٢٥ على انه « يعتبر فى حكم اعضاء مجالس ادارة الشركــات المساهمة من يعهــد اليه بادارة شركات التوصية بالأسهم وكذلك مديرو الشركات ذات المسئولية المحدودة واعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا تجاريا أو صناعيــا او زراعيــا او ماليا » .

ويبين من هذه النصوص ان المشرع نص فى صلب الدستور على مبدأ عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الامة وتولى الوظــائف العامة وذلك اعمالا لمبدأ الفصــل بين السلطات وهو أصل من الاصــول الدستورية فى النظم الديمقراطية ، اما احوال عدم الجمع الاخرى فقد فوض المشرع العادى فى تحديدها بقانون ، وقــد صدر هذا القانون محددا تلك الاحوال ، ومن بينهــا حالة عدم الجمــع بين عضوية مجلس الامة وعضوية مجالس ادارة التى تمارس نشاطا تجاريــا او صناعيا أو زراعيــا أو ماليــا ، وحكمة الشركــات المســاهمة وما فى حكمهــا من مجالس ادارة المؤسسات العامة عــدم الجمع فى هذه الاحوال تختلف عن حكمة عدم الجمع بين عضويــة مجلس الامة وتولى الوظائف التى تقــدم ذكرهــا — ذلك لانهــا تقوم على كفالة استقلال اعضاء مجلس الامة فى تأدية رسالة النيابة عن الامة ومــا يقتضــيه من رقابــة السلطة التنفيذيــة ، ثــم البعد بهم عن مواطن الشبهــات .

ومقتضى ما تقدم ان المشرع يميز بين الموظفين العموميين وبين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة فى هذا الصدد ، وخص كل طائفة بنص خاص جاء احدهما فى صلب الدستور وهو الخاص بالموظفين العموميين والآخر فى قانون عادى ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة الى احدى الطائفتين عنها بالنسبة الى الاخرى . ولو كان المشرع يرى أن اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة موظفون عموميون او فى حكم الموظفين العموميين لما كانت ثمت حاجة الى النص عليهم فى نص خاص اكتفاء بنص المادة ١١٤ من الدستور الخاص بالموظفين العموميين .

ولما كانت المؤسسة الاقتصادية تقوم على مرفق اقتصادى خطير هو توجيه الاقتصاد القومى نحو خير البلاد وذلك برسم سياسة استغلال أموال الحكومة فى النشاط الاقتصادى سواء باشتراك فى الشركات المساهمة أو بانشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية ، ومن ثم يسرى فى شأنها حكم عدم الجمع المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة .

ويخلص مما تقدم أن رئيس مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية وأعضاءها وان كانوا يقومون بخدمة مرفق عام على النحو المتقدم ، الا انهم لا يعتبرون موظفين عموميين لاختلاف مركزهم القانونى عن مركز الموظف العام ، أما موظفو المؤسسة وعمالها فانهم يعتبرون موظفين عموميين .

(فتوى رقم ٦٣٦ — فى ١٩٥٩/٩/١٩) .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

المؤسسة الاقتصادية — ممثلوها فى الشركات والمؤسسات العامة — عدم اعتبارهم موظفين عامين .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة ٧ من القــانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شــأن المؤسسة الاقتصادية على أن « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثلون فى مجالس ادارة الشركات التى يكون لهــا نصيب فى راس مالهــا .

ويكون لممثلى المؤسسة فى مجالس الادارة ما لســائر أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم أن يتقدموا الى كل من مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهــات المتعلقة بادارة شــئون الشركات » .

كما نصت المادة ١٤ منه على ان « يكون للمؤسسة الاقتصادية ممثل فى مجالس ادارة المؤسسات العامة التى تتولى المؤسسة الاقتصاديــة توجيه نشاطهــا وفقا لحكم الفقرة (ج) من المادة الرابعة .

ويكون لممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس الادارة ما لســائر اعضاء المجلس من سلطات وحقوق ولهم ان يقدموا الى مجلس الادارة التوجيهــات المتعلقة بادارة شئون المؤسسة العامة » .

ويستفاد من هذين النصين ان ممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات والمؤسسات العامة يعتبرون نوابا عن المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة هذه الشركات والمؤسسات العامة ، شأنهم فى ذلك شأن أعضاء مجلس ادارة الشركة أو المؤسسة العــامة التى يمثلون المؤسسة الاقتصادية فى مجلس ادارتهــا ، ومن ثم فانهم لا يعتبرون موظفــين عموميين .

(فتوى رقم ٦٣٦ — فى ١٩٥٩/٩/١٩) .

قاعــدة رقــم (٢٧٨)

المبــــدا :

المؤسسة الاقتصادية — الغرض من انشائهــا بالقــانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ — ايلولة انصبة الحكومة فى رءوس اموال الشركات المساهمة الى هذه المؤسسة قاصر على الشركات المساهمة فى الاقليم المصرى .

ملخص الفتــوى :

ان المادة الثانية من القــانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية تنص على أن « يتكون رأس مال المؤسسة من :

(أ) انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة .

(ب) رؤوس اموال المؤسسات العامة التى يكون من أغراضهــا مباشرة النشاط التجارى او الصناعى او الزراعى او العقارى والتى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية » .

(أ) تنميــة الاقتصــاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمالى .

(ب) وضع سياسة استثمار اموال المؤسسة وتوجيهها فى المنشآت المشار اليهــا فى المادة الثانية .

(ج) القيــام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والاشراف على المؤسسات العامة الاخرى التى يصدر بتعيينها قرار من رئيس الجمهورية وذلك بمــا يحقق مصلحة الاقتصاد القومى ووضع البرامج الكفيلة وتنظيم مشاركة الحكومة والهيئات العامة والخاصــة فى هذا الشأن » .

وتنص المادة ٩ على انه « اذا كانت حصة المؤسسة فى رأس مــال احدى الشركات لا تقل عن ٢٥ ٪ كان لرئيس مجلس ادارة المؤسسة حق طلب اعادة النظر فى كل قرار يصدره مجلس الادارة او الجمعيــة العمومية خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه به والا اعتبر القرار نافذا .

اما اذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليـــــه مجلس الادارة او الجمعيــة العموميــة على حسب الاحوال باغلبية ثلثى الاصوات على الاقل » .

وتقضى المادة ١٣ بأن « يكون تعيين رئيس مجلس الادارة او العضو المنتدب او المدير العــام فى الشركــات التى تملك المؤسسة الاقتصادية ٢٥ ٪ على الاقل من رأس مالها بقرار من رئيس الجمهورية من بين ثلاثة يرشحهم مجلس ادارة الشركة بعد اخذ راى مجلس ادارة المؤسســة » .

وجاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ أن « من انجع الوسائل لوضع الخطط الكفيلة بتنظيم الاقتصاد القومى أن يعهد الى هيئة موحدة برسم سياسة استغلال اموال الحكومة فى النشاط الاقتصادى سواء بالاشتراك فى الشركات المساهمة أو بانشاء مؤسسات عامة اقتصادية تجارية أو صناعية وكافة الوسائل الاخرى المؤدية الى التنمية الاقتصادية للدولة وهى من اهم الوسائل لرفع مستوى المعيشة . ولا شك ان اموال الدولة وغيرها من اشخاص القانون العام التى تستغل فى النشاط التجارى والصناعى والزراعى والعقارى ووجوه النشاط المشابهة تساهم بدور فعال فى تلك التنمية الاقتصادية وهى من اهم الاهداف التى ترمى الى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة . ولذلك فقد اصبحت الحاجة ماسة الى مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة تنتقل اليها ملكية انصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة وكذلك رؤوس اموال المؤسسات العامة التجارية او الصناعية أو الزراعية أو العقارية حتى يمكن لهذه المؤسسة ان تتولى ادارة تلك الاموال ادارة كفيلة بالسير بالاقتصاد القومى فى الطريق السليم ووضع خطط موحدة للنشاط الاقتصادى للدولة بدلا من أن تتعدد الجهات التى تتولاها رسم السياسة الاقتصادية فيمتنع بذلك الاضطراب واختلاف الاتجاهات الاقتصادية التى تسيطر على السياسة الاقتصادية العامة للدولة .. الخ » .

ويستفاد من مجموع النصوص المشار اليها فى ضوء المذكرة الايضاحية للقانون :

اولا : ان الهدف الذى تستهدفه المؤسسة الاقتصادية هو توجيه اموال الدولة واستثمارها على نحو يكفل تقدم اقتصادها واطراد نموه ورفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى .

ثانيا : ان الهيئات الرئاسية القائمة على شركات المؤسسة تعين باداة مصرية وهى قرار من رئيس الجمهورية يصدر بتعيين رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو مدير الشركة بعد اخذ رأى مجلس ادارة المؤسسة على النحو المبين تفصيلا بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار اليها .

ثالثا : ان سلطة الاشراف والرقابة على الشركات التى تساهم فيها المؤسسة بحصة لا تقل عن ٢٥ ٪ من راس المال موكولة الى رئيس مجلس ادارة المؤسسة وذلك عن طريق طلب اعادة النظر فى قرارات مجالس ادارة هذه الشركات أو جمعياتها العمومية خلال موعد محدد . وفضلا عن ذلك فان الرقابة فى المسائل المالية للشركات المذكورة موكولة الى ديوان المحاسبة .

ومقتضى ما تقدم ان نشاط المؤسسة الاقتصادية فى استغلال أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة تحقيقا للأغراض التى انشئت من أجلها لا يجاوز الشركات المساهمة فى الاقليم المصرى تلك التى تؤثر مباشرة فى تقدم الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة والتى تخضع لسلطان التشريع فى الجمهورية العربية المتحدة ورقابة الهيئات الرئاسية فى المؤسسة من الناحية الادارية وسلطتها فى تعيين الرؤساء القائمين على هذه الشركات كما تخضع لرقابة ديوان المحاسبة من الناحية المالية على نحو ما سلف بيانه .

(فتوى رقم ٨٩٥ — فى ١٩٥٩/١٢/٢٤) .

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدا :

أيلولة انصبة الحكومة فى راس مال شركة ابار الزيوت الانجليزية المصرية اليها — يستتبع حتما انتقال الحقوق المالية وغير المالية التى تتضمنها اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسسة الاقتصادية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية على ان « يتكون رأس مال المؤسسة من : —

« ١ — أنصبة الحكومة فى رؤوس اموال الشركات المساهمة .. »
وتنفيذا لهذا النص آلت أنصبة الحكومة فى راس مال شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسسة الاقتصادية اعتبارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تاريخ العمل بهذا القانون ، وقام البنك الاهلى بتسليم الاسهم التى تمثل هذه الانصبة الى بنك الاسكندرية لحفظها لديه لحساب المؤسسة

وذلك فى ١٨ من يونيـــة سنة ١٩٥٧ حسبما يستفاد من كتاب البنك الاهلى الى المؤسسة رقم ٦٠ م (١٤) المؤرخ ٢٠ من يولية ســـنة ١٩٥٧ ، واوردت هذه الاسهم محفظة الاوراق المالية الخاصــــة بالمؤسسة .

ومن حيث ان الشركات التجارية على اختلاف انواعها (عدا شركات المساهمة) تكتسب الشخصـــية الاعتبارية بمجرد تكوينها ، وذلك يستتبع استقلالها بذمة مالية قائمة بذاتهـــا وتتلقى هذه الذمة الحصص التى يقدمها الشركاء على سبيــل التمليك ، فلا يبقى لهم بعد تقديمهـــا الا مجــرد حق لدى الشركة فى الحصول على نصيب من الربح اثنـــاء قيامهـــا ونصيب من موجوداتهـــا عند حلهـــا وتصفيتهـــا .

ومن حيث ان الاسهم التى تصدرها شركات المساهمة تمثل الحصص التى يقدمهـــا الشركاء للشركة سواء أكانت حصصا نقدية أم عينية ، وهذه الاسهم من طبيعة منقولة وتظل محتفظة بهذه الطبيعة الى حين تصــفية اموال الشركة وتقسيمها ، وتتمثل الاســـهم فى صكوك تعطى للمساهمين وهى اداة اثبـــات حقوقهم واستعمالهـــا لدى الشركة ، تلك الحقوق التى تندمج فى الصك اندماجا تاما بحيث يكون مالك الصـــك هو صــــاحب الحق فيمـــا يخوله من مزايا على اختـــلاف صورها ، وبحيث يصبح هذا الصك اداة لازمة لاستحقاق هذه المزايا فلا يؤول الى غير مالـــك الصك ، وعلى مقتضى ذلك فان انتقـــال حصـــة الحكومة فى راس مـــال شركـــة آبار الزيوت الانجليزية المصرية الى المؤسســة الاقتصادية يستتبـــع حتما انتقـــال الحقوق المـــالية وغير الماليـــة التى تتضمنهـــا اسهم الحكومة فى هذه الشركة الى المؤسســة الاقتصادية .

(فتوى رقم ٥٥ — فى ١٩٦٠/٦/١٢) .

قاعـــدة رقـــم (٢٨٠)

المبـــــدأ :

ارباح اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصريـــــة التى انتقلت ملكيتها من الحكومة اليها تطبيقا للمـــادة ٢ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧

اعتبارا من ١٩٥٧/١/١٤ — هى من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

ملخص الفتــوى :

ان من المسلم ان الذمة المـالية للشركة تتلقى الارباح التى تحققهـا الشركة وان حق المسـاهم فى الارباح انمـا ينشأ ويصبح دائنا للشركـة بنصيبه فيها باجتماع الجمعية العمومية للشركة واصدار قرارهـا بتوزيع الارباح ، وقبل اتخاذ هـذا الاجراء لا يكون للمساهم قبل الشركـة الا حق احتمالى ، ومن ثـم فلا يلتزم بتوزيـع الأرباح على المسـاهمين الا من تاريخ صدور قرار الجمعية بتوزيعهـا أو من التاريخ الذى تحدده لاجراء هـذا التوزيـع .

ومن حيث ان الحراسة التى آلت اليها سلطة الجمعية العمومية قررت فى يولية سـنة ١٩٥٧ صرف توزيعات مقدارها عشرة قروش عن السـهم الواحد من اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية مقابـل تقديم الكوبون رقم ٤٠ اذ ان حق المساهمين لم يتقرر فى هذه الارباح الا من هذا التاريخ ، وهو تاريخ لاحق لايلولة ملكية اسهم الحكومة الى المؤسسة ، ومن ثم فان للمؤسسة الاقتصادية وقد آلت اليهـا ملكية هذه الاسـهم منذ ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ الحق فى الارباح التى قررت الحراسة فى يولية سنة ١٩٥٧ توزيعها على المساهمين فى هذه الشركة ، ولا يقدح فى هذا النظر ما يقال من ان الارباح الموزعة قد حققتهـا الشركة فى السنة المالية ١٩٥٦ أى قبل انتقال ملكية الاسهم من الحكومة الى المؤسسة ، ذلك لانه لا يعتد فى هذا الصدد بالسنة المالية التى تحقق الربح خلالهـا لتصرف الربح الى من كان يملك السهم فى هذه السنة وانما يعتد بملكيـة السهم عند تقرير توزيع الارباح فلا يستحق الربح الا من يملك السهم فى هذا التاريخ دون من كان يملكه خلال السنة التى تحقق فيهـا الربح والقول بغير ذلك يعنى البحث عمن كان يملك السهم فى الماضى كمـا أنه يؤدى الى نتائج مستعصية كما لو كان السهم لحامله وكمـا لو قررت الجمعيـة العموميـة ترحيل ارباح سـنة معينة الى سنة مقبلة كى تضاف الى ارباحهـا ، ويؤيد هـذا النظر ان المـادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقـانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ تنص على أن « تتولى وزارة التجارة والصناعة وضع

النموذج للعقد الابتدائى لشركات المساهمة ونظامها ولا يجوز مخالفته الا لاسباب ضرورية يقررها وزير التجارة والصناعة .

(٢) ويصدر بهذا الانموذج مرسوم بعد موافقة قسم الراى مجتمعا بمجلس الدولة » .

وقد صدر هذا المرسوم ونشر فى الوقائع المصرية فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ونص فى المادة ١٧ منه على ان تدفع حصص الارباح المستحقة عن الاسهم التى لحاملها الى حامل الكوبون وتدفع المبالغ التى تستحق فى حالة قسمة موجودات الشركة الى حامل السهم ومادامت الاسهم اسمية فآخر مالك لها يقيد اسمه فى سجل الشركة يكون له وحده الحق فى قبض المبالغ المستحقة عن السهم دون اعتداد بالسنة المالية التى تحققت فيها الارباح الموزعة .

ومن حيث ان العقد الابتدائى لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية فضلا عن أنه لم يتضمن اى نص مخالف للقاعدة المتقدمة فانه ينص فى البند ١٠٢ منه على انه لن يترتب على نقل ملكية الاسهم انتقال الحق فى اى ربح يعلن عنه قبل قيد هذا التحويل فى السجل ويؤدى ذلك ان الحق فى الارباح ينتقل الى آخر مالك للسهم بمجرد قيد اسمه فى سجل الشركة وهو الاجراء الواجب لنقل ملكية السهم .

وعلى هدى ما تقدم فان ارباح اسهم شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية التى انتقلت ملكيتها من الحكومة الى المؤسسة الاقتصادية تطبيقا للمادة الثانية من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ اعتبارا من ١٤ من يناير سنة ١٩٥٧ تكون من حق المؤسسة ولو كانت عن سنوات سابقة على هذا التاريخ .

(فتوى رقم ٥٠٥ — فى ١٩٦٠/٦/١٢)

قاعـدة رقـم (٢٨١)

المبـدا :

ممثلو المؤسسة الاقتصادية فى مجـالس ادارة الشركـات — المبالغ التى يستحقهـا هؤلاء الممثلون فى مجالس ادارة تلك الشركـات نظير تمثيلهم فيها — ايلولتها الى المؤسسات العـامة وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التى تصرف من خزائنتهـا اليهم .

ملخص الفتـوى :

تنص المـادة ١٢ من القـانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شـأن المؤسسة الاقتصادية على ان :

« تؤول الى المؤسسة الاقتصادية المبالغ التى تستحق لمندوبيها فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المرتبات او المكافآت التى تصرف من خزانتهـا الى هؤلاء المندوبين » .

وتنص المادة ١١ من القانون رقم ٢٦٥ لسـنة ١٩٦٠ بتنظيـم المؤسسات ذات الطابع الاقتصـادى على ان « تؤول الى كل مؤسسـة المبالغ المستحقة لممثليهـا فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وللمؤسسة ان تحدد المرتبات أو ملكافآت التى تصرف من خزانتهـا الى هؤلاء الممثلين » .

ويستفاد من هذين النصين المتماثلين اللذين يتضمن احدهمـا التشريع المنظم للمؤسسة الاقتصادية وتضمن الآخر التشريع المنظم للمؤسسـات ذات الطابع الاقتصادى ان المشرع قـد حرص على قطع اية صلة مالية بين الشركات التى تسـاهم فيهـا المؤسسة الاقتصادية أو اية مؤسسة ذات طابع اقتصادى وبين ممثلى هذه المؤسسـات فى تلك الشركات ، فقضى فى عبارة صريحة قاطعة بأن تؤول الى المؤسسة المبالغ التى تستحق لممثليها فى مجالس ادارة الشركات بأية صورة كانت ، وخول المؤسسة دون الشركات

حق تحديد مرتباتهم ومكافآتهم على ان تصرف اليهم من خزانتهـا لا من خزانة الشركات ، وحكمة هذا التنظيم حرص المشرع على الا يـدع للشركات سبيـلا على ممثلى المؤسسات لديهـا وهم القوامون على تنفيـذ القـانون العاملون على تحقيق الاهـداف العـامة التى يستهدفهـا المشرع من تدخل القطاع العـام فى ميادين النشاط الاقتصادى التى كانت مقصورة على القطاع الخاص فقصر عن بلوغ هذه الاهداف ، وغنى عن البيان ان قطـع هذا السـبيل على الشركـات يكفل نهوض هؤلاء الممثلين برسالتهم الخطيرة على اكمل وجه فى استقلال وحصانة وحرية تامة .

وعبارة النصين المشـار اليهمـا فى خصوص ايلولة المبالغ التى تستحق لممثلى المؤسسات فى الشركات الى تلك المؤسسات قد جاءت عـامة شاملة مطلقة بحيث تتناول اى مبلغ يحصـل عليه ممثل المؤسسـة لدى الشركة باية صورة كانت وسـواء حصـل عليه مباشرة من الشركة التى يمثل المؤسسة لديهـا أم من شركة اخرى يمثـل لديهـا تلك الشركة ، والقول بغير ذلك يهدر الحكمـة التى تغياها المشرع من القاعدة الآمـرة التى تضمنهـا النصان سالفا الذكـر ويجعل للشركات سبيلا على هؤلاء الممثلين بمنحهم مكافآت أو مرتبـات عن طريق تمثيلهـا لدى شركـات اخرى ممـا يخل باستقلالهم وحريتهم وحصانتهم فى القيـام بواجباتهم .

واختيار احدى الشركات ممثل المؤسسة فى مجلس ادارتهـا لتمثيلها فى مجلس ادارة شركة اخرى لايتم بصفـة الشخصـية بل يقوم اساسا على تمثيله المؤسسة فى مجلس ادارة الشركة الاولى فلولا هذا التمثيـل لـم تكن له صفة عضو مجلس ادارة هذه الشركـة ولا حق فى تمثيلهـا لدى ايـة شركة اخرى .

ويخلص من كل ما تقـدم ان المبالغ التى يستحقها ممثلو المؤسسـة الاقتصـادية او اية مؤسسة ذات طابع اقتصادى لدى اية شركة نظيـر تمثيلهم هذه الشركة فى مجلس ادارة شركة اخرى تؤول الى المؤسسة ، شانهـا فى ذلك شأن المبـالغ التى يستحقونهـا فى الشركة التى يمثلون المؤسسة فى مجلس ادارتهـا .

لهـذا انتهى الرأى الى ان المبالغ التى تستحق لممثلى المؤسسة الاقتصادية فى مجالس ادارة الشركات المساهمة نظير تمثيلهم هـذه الشركات فى شركات أخرى تؤول الى المؤسسة الاقتصادية التى تقوم بدورهـا بتحديد المرتبات والمكافآت التى تصرف لهؤلاء الممثلين من خزانتها .

(فتوى رقم ٥٦٩ — فى ١٩٦١/٨/١٠)

قاعـدة رقم (٢٨٢)

المبـدأ :

المؤسسة الاقتصادية — التفرقة بين الوضع القانونى لرئيس واعضاء مجلس ادارتهـا وبين موظفى المؤسسة وعمالهـا — رئيس واعضاء مجلس الادارة يشغلون مناصبهم لاجل موقوت عملا باصـل عام مقرر بالمادة السادسة من قانون المؤسسات العـامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ له — عدم خضوعهم لاى نظـام من نظم التوظف بالمؤسسة او غيرها من نظم التوظف — اختلاف الوضع بالنسبة لموظفى المؤسسة وعمالها الذين يعتبرون موظفين عامين تنظم قواعـد توظيفهم لائحة خاصـة — التفرغ الكامل فى نطاق المؤسسات العامة هو الاساس فى اضفاء صـفة الموظف العام — التفرغ المقصود هو التفرغ القانونى الذى يتم بقـرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الادارة — عـدم صدور قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ احـد اعضاء مجلس الادارة لوظيفة معينة — لا يمكن اعتباره من الموظفين بالمؤسسة وخاصة ان الاعمال التى اسندت اليه لا يدل اغلبهـا على وظيفة معينة بالمؤسسة كان يقوم باعبائهـا — عدم استفادته من نظـام تامين الشيخوخة الخاص بموظفى المؤسسـة الاقتصـادية .

ملخص الفتـوى :

ان القائمين على المؤسسة الاقتصادية قبـل التصفية طائفتان ميـز

المشرع بينهما وخص كلا منهما بتنظيم قانونى يختلف فى احداهما عنه فى الأخرى ، فالطائفة الأولى تنتظم رئيس وأعضاء مجلس ادارة المؤسسة الذين يمثلون السلطة العليا المهيمنة على شئونها ورسم السياسة العامة لادارتها واستغلالها وهؤلاء لا يعينون على سبيل الدوام بل يشغلون مناصب مجلس الادارة لأجل موقوت عملا بالاصل العام المقرر فى شأن اعضاء مجلس ادارة المؤسسات العامة فى المادة السادسة من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولا يقتضى عملهم التفرغ والانقطاع له كما انهم لا يخضعون لاى نظام من نظم التوظف بالمؤسسة أو غيرها من نظم التوظف العامة ، والطائفة الثانية تنتظم موظفى المؤسسة وعمالها وهؤلاء تنظم قواعد توظيفهم لائحة خاصة تتفق فى كثير من احكامها وقوانين التوظف العامة فهم موظفون عموميون تتوافر فى شأنهم شروط الموظف العام كافة ، فهم يقومون على سبيل الدوام بأعمالهم فى خدمة المرفق بحيث ينقطعون لتأديتها ويتفرغون لها ويشغلون وظائف تدخل فى التنظيم الادارى للمرفق — كذلك ميز المشرع بين الموظفين العموميين وبين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بصدد تنظيم حظر الجمع بين عضوية مجلس الامة وممارسة بعض الاعمال ، وخص كل طائفة بنص خاص جاء احدهما فى صلب الدستور (المادة ١١٤ من دستور ١٩٥٦ والمادة ٤٠ من الدستور المؤقت سنة ١٩٥٨) وهو الخاص بالموظفين العموميين والآخر فى قانون عادى هو القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ باصدار قانون عضوية مجلس الامة ، وتختلف حكمة عدم الجمع بالنسبة الى احدى الطائفتين عنها بالنسبة الى الاخرى ، ولو كان المشرع يرى أن اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة موظفون عموميون أو فى حكمهم لما كانت ثمة حاجة الى النص عليهم فى القانون المشار اليه اكتفاء بنص الدستور الخاص بالموظفين العموميين — ومن ثم فان رئيس واعضاء مجلس ادارة المؤسسة الاقتصادية لا يعتبرون موظفين عموميين .

ومن حيث انه سبق للجمعية العمومية أن انتهت الى النتيجة المتقدمة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٩ ، كما سبق لها أن ارتأت ايضا بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ أن التفرغ الكامل فى نطاق المؤسسات العامة هو الاساس فى اضفاء صفة الموظف العام على اعضاء مجالس ادارة هذه المؤسسات بحيث اذا لم

يتحقق هذا التفرغ بالنسبة الى اى من هؤلاء الاعضاء ما أمكن سحب تلك الصفة عليه ، وقد انتهت الجمعية العمومية الى ان عضو مجلس ادارة البنك الاهلى المصرى الذى صدر قرار جمهورى بتعيينه عضوا متفرغا لشئون القضايا بالبنك مقابل مرتب سنوى علاوة على مكافأة العضوية يعتبر موظفا عاما بهذا البنك وتطبق فى شأنه اللوائح والنظم الخاصة بموظفى البنك .

ومن حيث أن التفرغ الكامل الذى اعتدت به الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ هو التفرغ القانونى الذى يتم بقرار من السلطة المختصة بتعيين عضو مجلس الادارة نظرا لما يترتب عليه من ثبوت صفة الموظف العام ، وهو غير متوافر فى الحالة المعروضة حيث لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتفرغ السيد /... لوظيفة معينة ، هذا بالاضافة الى أن الاعمال التى أسندت اليه لا يدل اغلبها على وظيفة معينة بالمؤسسة الاقتصادية كان يقوم بأعبائها .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن السيد / ... لا يعتبر موظفا بالمؤسسة الاقتصادية فى الفترة التى عين فيها عضوا بمجلس ادارة المؤسسة المذكورة ومن ثم فلا يطبق عليه بشأنها نظام تأمين الشيخوخة الخاص بموظفى المؤسسة الاقتصادية .

(ملف رقم ٤٥١/٤/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٠/٢١)

الفــــرع الثـــانى

مؤسســـات زراعية

اولا — مؤسســـة مديرية التحرير

قاعـــدة رقـــم (٢٨٣)

المبـــدأ :

مؤسسة مديرية التحرير — القواعد التى تنظم شئون موظفيهـــا وتوقيع عقوبة الفصـــل عليهم — هى احكـــام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء المؤسسة ، وكذلك اللائحة المالية ولائحة التوظف الخاصتين بهـــا الصادرتين بقرار من مجلس الوزراء فى ١٩٥٥/٣/٢ — صدر قرار جمهورى فى ١٩٥٧/١١/٣ بادماج المؤسسة فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى وبالغـــاء قانون انشائهـــا — من آثارة الغاء اللائحة المالية للمؤسسة وتلك الخاصة بالتوظف من تاريخ صدور هذا القرار ، وسريان كافة الاحكام واللوائح التى تنظم الهيئة — هذه الاحكـــام هى القانون رقم ٦٤٣ لســـنة ١٩٥٥ بشـــان الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى ، وقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٧/٧/١٠ بتعديل بعض احكامه ثم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخليـــة للهيئة — مثال : قرار فصـــل احد مهندسى مؤسسة مديرية التحرير الصادر فى ١٩٥٩/١٢/١ من وكيـــل وزارة الاصلاح الزراعى بصفته مشرفا عاما على المديرية بمقتضى قـــرار صادر من مجلس الادارة — استناده الى الاحكـــام واللوائح التى تنظم الهيئة — صدوره من مختص .

ملخص الحكم :

فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء مؤسسة مديرية التحرير وجاء فى مادته الاولى « تنشأ مؤسسة عامة تسمى (مؤسسة مديرية التحرير) وتقوم تباعا بتهيئة أجزاء من منطقة الصحراء الغربية حسبما يقرره مجلس الوزراء لتكون مديرية باسم مديرية التحرير ، وتتولى جميع الأعمال الخاصة بالتوسع الزراعى والصناعى والعمرانى لتحقيق هذا الغرض ويكون لهذه المؤسسة شخصية اعتبارية » ونصت المادة الرابعة منه على أن « يقوم بادارة المؤسسة مجلس ادارة يشكل من اثنى عشر عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء . ويقوم مجلس الادارة بجميع التصرفات اللازمة لتحقيق غرض المؤسسة دون التقيد بالنظم او الرقابة المالية والادارية المتبعة فى المصالح الحكومية وذلك فى حدود اللائحة المالية ولائحة التوظف اللتين يضعهما المجلس ويصدر بهما مرسوم » . وجاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون « ويبين هذا المشروع أن المؤسسة يديرها مجلس ادارة مكون من اثنى عشر عضوا ويبين طريق تعيينهم او اختيارهم وكيفية اجتماعهم ومدى سلطات مجلس الادارة وسلطات رئيس مجلس الادارة ويحدد المشروع الوضع المالى من ان المؤسسة تدير أموالها بنفسها دون التقيد بلوائح ونظم الحكومة ، مع خضوعها المباشر لمجلس الوزراء من حيث تقديم مشروع الميزانية اليه .. الخ » . وواضح مما جاء فى مواد هذا القانون أنه يهدف الى البعد بالمشروع عن الاداة الحكومية قدر المستطاع الا فيما يختص باختيارها لمن تعهد اليهم ادارة المشروع . وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ أصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة المالية ولائحة التوظف لمؤسسة مديرية التحرير وجاء فى مادته الأولى « يعمل باللائحة المالية ولائحة التوظف لمؤسسة مديرية التحرير المرافقتين من تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ولمجلس الادارة اصدار القرارت المنفذة لاحكامها » . واختص الباب السادس من لائحة التوظف بالعقوبات التأديبية فنص فى المادة ٣٠ على الجزاءات التى يجوز توقيعها على الموظفين وهى تبدأ بالانذار ، ثم بالخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام ثم تنتهى فى البند السادس بالفصل مع الحرمان من المكافاة . ونصت المادة ٣١ من اللائحة على أن : « للرئيس المباشر

توقيع الجزاء المنصوص عليه فى البند أولا من المادة السابقة (الانذار) كما يجوز له توقيع الجزاء المنصوص عليه فى البند ثانيا (الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام) بعد موافقة عضو مجلس الادارة المنتدب . ويصدر بالجزاءات المنصوص عليها فى باقى البنود قرار من مجلس تأديب بشكل من ثلاثة أعضاء تعينهم الجهة المنوط بها تعيين الموظف وفقا للمادة الاولى من هذه اللائحة » . وفى المادة ٣٢ : « يصدر قرار مجلس التأديب مسببا ويبلغ الى الموظف خلال أسبوعين من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول » . وقالت المادة ٣٣ من اللائحة « القرارات التأديبية نهائية » ولكن حدث فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ أن صدر قرار رئيس الجمهورية بادماج مؤسسة مديرية التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى واستندت ديباجة هذا القرار على القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء مؤسسة مديرية التحرير ، وعلى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى المعدل بالقرار رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧ . ونصت المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٩٥٧/١١/٣ على أن « تدمج مؤسسة مديرية التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى » . ونصت المادة الثانية منه على أن « يلغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء مؤسسة مديرية التحرير ويعمل بذلك من ١٩٥٧/١١/٣ » وواضح من ذلك أن المشرع لاعتبارات قدرها الغى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ وما الحق به من لائحته المالية والخاصة بالتوظف وذلك ابتداء من ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، ومادامت مؤسسة مديرية التحرير قد ادمجت من هذا التاريخ فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى فانه لا جدال فى أن تسرى عليها كافة الأحكام واللوائح التى تنظم هيئة الاستصلاح هذه مما يتعين معه تقصى أوضاعها . ففى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ بانشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى وتشكل من السيد وزير الزراعة رئيسا ومن وزراء المالية والاقتصاد والاشغال وغيرهم أعضاء . وتختص الهيئة بتحقيق الأغراض التى نصت عليها المادة

الثانية من هـذا القـانون وفى طليعتهـا حصر الأراضى البـور القابلة للإصلاح ورسم السياسة العامة لاستصلاحها وزراعتهـا وتعميرهـا .
ونصت الفقرة الثانية من المـادة الثالثة من هـذا القـانون على انـه « لا تخضع الهيئة فى ادارة أموالهـا ولا فى حساباتهـا للقوانين والتعليمات التى تجرى عليهـا الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لهـا ميزانية الدولة » وجاء بالمـادة الرابعة من هذا القانون « يكون للهيئة لائحة داخليـة تصدر بقرار منهـا بعد موافقـة مجلس الوزراء » وفى ٢٥ من أكتوبـر سنة ١٩٥٥ أصدرت الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى قرارا باللائحـة الداخلية للهيئـة استنادا الى القـانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ وبنـاء على موافقة رأى مجلس الوزراء وجاء فى المـادة الوحيدة من هـذا القرار « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى المرافقة لهذا القرار وذلك من تاريخ نشرة فى الجريدة الرسمية » . ونصت هذه اللائحة الداخلية على انشـاء مكتب تنفيذى للهيئة وبينت اختصاص هـذا المكتب ، كما نصت على وظيفـة « عضـو الهيئـة الدائمة » وجاء فى المـادة الثامنة من اللائحة « تنتدب الهيئة الدائمة أحد اعضائهـا ليكون عضوا منتدبا وتكون له الاختصاصات الآتية : (١) ...... (٢) تعيين الموظفين وفصلهم من الخدمة وترقيتهم ومنحهم العلاوات الدورية ونقلهم وكذلـك ندبهم واعارتهم من الوزارات والجهـات الحكومية وغيرهـا . وتحـديـد المرتبات والأجور المستحقة لهم وذلك كله وفقا للنظـام الـذى تقـرره الهيئة الدائمة » . ثـم حدث بعد ذلك فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ، أن صدر القـانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشـأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، فنص فى المـادة الثانية منه بعد تعديلهـا بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ على ان « يكون للهيئة مجلس ادارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، ويصدر قرار من رئيس الجمهوريـة بتعيين المدير العام للهيئة وبتحديد المرتبات والمكافآت التى تمنح له » . ونصت الفقرة الثانية من هذه المـادة الثانية على أن « يعين بقرار من مجلس الوزراء العضو المنتدب للاشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقـا لمـا تبينه اللائحة الداخلية » . والمـادة السادسة من هـذا القـانون

رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ تنص على انه « لا تخضع الهيئة فى انظمتها وحساباتها وادارة اموالها وقواعد تعيين موظفيها وترقياتهم وتأديبهم وسائر شئونهم للقوانين واللوائح والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة .. » وتحدثت المادة السابعة من هذا القانون عن اللائحة فقالت « يصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة الداخلية للهيئة وتتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها فى جميع شئونها وعلى الأخص فى ادارة وتنظيم اعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاون اليها » وقد عدلت هذه المادة السابعة بقرار من رئيس الجمهورية صدر فى ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٧ فأصبح نصها يجرى بالآتى : « يعد مجلس الادارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها وتنظم اعمالها وحساباتها ونظام موظفيها وتشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ... » وقد صدرت هذه اللائحة التى استلزمت صدورها هذه المادة ، بقرار من رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٠ لسنة ١٩٦٠ باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى (ونشرت بالجريدة الرسمية فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ العدد رقم ٣٠٠) وجاء بالمادة الأولى منه « يعمل باللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى المرافقة لهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أن « تلغى اللائحة الداخلية للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى المؤرخة فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ وكل قرار يخالف أحكام اللائحة المرافقة » ومفاد هذا النص ان لائحة ١٩٥٥/١٠/٢٥ ظلت سارية المفعول منذ تاريخ صدورها حتى الغاها القرار رقم ٢٢٧٠ الصادر فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ تاريخ صدور اللائحة الجديدة والتى لا تسرى احكامها بطبيعة الحال على وقائع هذه الدعوى التى تحكمها قواعد وبنود لائحة ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ . فالمطعون عليه عين بمديرية التحرير فى أبريل سنة ١٩٥٦ وصدر قرار الاستغناء عن

خدمانه وهو القرار المطعون فيه ، فى اول ديسمبر سنة ١٩٥٩ فلا يحكم وضعة الا القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ واللائحة الداخلية الصادرة فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩٥٥ بعد صدور قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٥٧/١١/٣ بادماج مؤسسة مديرية التحرير فى الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى والغاء القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ بانشاء مؤسسة مديرية التحرير ولائحتها الداخلية الصادرة فى ٢ من مارس سنة ١٩٥٥ على النحو السالف تفصيله .

(طعن رقم ٢٣ لسنة ٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٩)

ثانيا — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى وهيئة مديريـة التحرير

قاعـدة رقـم (٢٨٤)

المبـــدأ :

القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير — شرط استحقاق العامل لهذه التسوية هو ان يكون فى خدمة المؤسسة او الهيئة المشـار اليهما فى اول يولية سنة ١٩٦٣ — لا يحول دون استحقاق التسوية عدم كفاية الدرجات والاعتمادات الواردة فى الجدولين المرافقين للقـانون المشـار اليه لتسوية حالات جميـع العاملين بالمؤسسة — على المؤسسة او الهيئة اتخاذ الاجراءات المعتادة لتدبير المصرف المالى اللازم فى الميزانية السنوية — اسـاس ذلك — حق العاملين المذكورين مستمد من القـانون مباشرة والقرار الصادر بالتسوية هو اجراء تنفيذى لحكم القانون — تأخـر صدور هذا القرار بسبب عدم وجود الاعتمادات المالية لا يترتب عليه تعديل احكام القـانون .

ملخص الفتـوى :

ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى وهيئة مديرية التحرير ، ينص فى المادة الاولى منه على أن « تسـوى حالات موظفى وعمـال كـل من المؤسسة المصرية العـامة لتعمير الاراضى وهيئة مديرية التحرير الموجودين فى الخدمة فى ١٩٦٣/٧/١ على الدرجات والاعتمادات الموزعة وفقا للجدولين رقمى ١ ، ٢ المرافقين لهذا القـانون وطبقا للأحكـام الواردة فيهما » .

ومن حيث ان المادة الأولى سالفة الذكر تضمنت شرطا وحيدا لاستحقاق العامل لتسوية حالته على مقتضى أحكام القانون ، هو أن يكون فى خدمة المؤسسة او الهيئة المشار اليهما فى أول يولية سنة ١٩٦٣ بغض النظر عما اذا كانت الدرجات والاعتمادات الواردة فى الجدولين المرافقين للقانون تكفى لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة او الهيئة او انها لا تكفى لبعضهم ، ذلك ان الدرجات والاعتمادات المذكورة هى المصرف المالى العاجل الذى دبره المشرع لمواجهة تكاليف تنفيذ أحكام القانون فور صدوره ، فاذا لم تكف هذه الدرجات والاعتمادات لتسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة أو الهيئة وجب على كل منهما اتخاذ الاجراءات المعتادة لتدبير المصرف المالى اللازم فى الميزانية السنوية طبقا للقواعد المالية المقررة فى هذا الشأن حتى لا يتعطل تنفيذ أحكام القانون .

ومن حيث أنه لا يجوز الاحتجاج بأن المشرع حدد تكاليف تنفيذ القانون المشار اليه ولم ولم يشأ تجاوز الدرجات والاعتمادات الواردة فى الجدولين المرفقين به ، ذلك أن المشرع لم يقصد تسوية حالات بعض العاملين دون البعض الآخر وانما قصد تسوية حالات جميع العاملين بالمؤسسة او الهيئة الموجودين فى خدمتها فى أول يولية سنة ١٩٦٢ حسبما يبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه حيث ورد بها ما يلى « حين صدرت ميزانية المؤسسة .. للسنة المالية ١٩٦٣/٦٢ ادرج بكل منهما اعتماد اجمالى بالباب الأولى أجور مؤشرا امامه بأن يخصص لتسوية حالات الموظفين (والعمال الحاليين ويتم توزيعه بالاتفاق مع ديوان الموظفين وموافقة وزارة الخزانة وصدور قرار جمهورى ... الخ » .

ومن حيث أن حق العاملين المذكورين فى تسوية حالاتهم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه مستمد من هذا القانون مباشرة ، اما القرار الذى يصدر باجراء التسوية فلا يعدو أن يكون اجراء تنفيذيا لأحكام القانون ، لا يترتب على تأخر اصداره بسبب نفاذ الدرجات والاعتمادات الواردة بالجدول المرفق بالقانون او لأى سبب آخر ، تعطيل

احكام القانون المذكور او اهدار حق العاملين فى ان تسوى حالاتهم طبقـــا لأحكـــامه .

لهذا انتهى رأى الجمعيـــة العمومية الى أحقية جميـــع العـــاملين بالهيئة الذين كانوا فى خدمة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى فى أول يولية سنة ١٩٦٢ فى تسوية حالاتهم طبقـــا لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى الهيئة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتدبير المصرف المالى لتسوية حالات العاملين الذين لـــم تكفهم الاعتمادات الواردة فى الجدول الملحـــق بالقـــانون المذكور .

(ملف رقم ٢٤٤/١/٨٦ — جلسة ١٩٧٠/١٢/٢٣)

ثالثا — المؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعي

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

عاملون بالمؤسسة المصرية العامة للتعمير الزراعى — قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة — قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شان تسويات العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها — صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى بمنح العاملين بالمؤسسة علاوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٥ وتصديق وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى على هذا القرار — صدور قرار آخر من مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بمنح العاملين بها عدوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٦ وعرضه على نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى للتصديق عليه — تقريره اجراء مقاصة بين العلاوات التى صرفت للعاملين بالمؤسسة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٥ والعلاوات التى استحقت لهم اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ — قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنح العاملين بها علاوات دورية فى اول يناير سنة ١٩٦٥ — هو قرار مخالف للقانون ويتعين سحبه دون التقيد بميعاد وذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه الوزير — لا يكفى فى هذا الخصوص القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى باجراء المقاصة لصدوره من غير مختص —

استحقاق العاملين بالمؤسسة العلاوة الدورية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٦ — اساس ذلك من احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ المشار اليهما .

ملخص الفتوى :

فى ١٦ من يناير سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى منح العاملين علاوة دورية اعتبارية من أول يناير سنة ١٩٦٥ ، وصدق السيد وزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى على هذا القرار ، وفى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ قرر مجلس ادارة المؤسسة منح العاملين العلاوة الدورية التالية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

ولما عرض القرار على السيد نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى للتصديق عليه قرر أن يخصم من هذه العلاوة ما سبق أن صرفه العاملون من نسب من العلاوة السابقة ، فتظلم العاملون من هذه المقاصة .

ومن حيث أن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكامها على العاملين بالمؤسسات العامة هى التى تسرى على الواقعة المعروضة والتى صدر القرار بمنح العلاوات المشار اليها فى ظلها .

وقد نصت المادة الثانية من القرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر على ابقاء لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، وبالغاء كل نص يخالف احكام النظام المرافق له وان لا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكامه .

ومن حيث ان المادة ٦٣ من اللائحة سالفة الذكر تنص على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى

بحدود الجدول الموافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات ... » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة ... » .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فان مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والتى يحكمها نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هى عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى أن يضع مجلس ادارة المؤسسة أو الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالمؤسسة أو بالشركة فى حدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف المؤسسة أو الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه ، وتتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين ، ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها على الوجه السابق ، عدم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية ، أو اجراء أى تغيير فى اعانة غلاء المعيشة المستحقة لهم ، الى أن يتم التعادل وتسوى بذلك حالاتهم ، وهذا ما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ ينص فى المادة الاولى منه على أنه « استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين فى الشركات تحدد اقدمية العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى الفئات التى سويت حالتهم عليها بعد التعادل

اعتباراً من اول يوليو سنة ١٩٦٤ على الا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهذا التعادل .... » .

وبذلك يكون قد انفسح المجال بعد صدور هذا القرار الجمهورى بما تضمنه من استثناء على القواعد السابقة عليه لمنح العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاواتهم الدورية بعد التاريخ الذى حددت فيه القرار أقدمياتهم فى الفئات التى سويت حالتهم عليها ، اى بعد أول يوليو سنة ١٩٦٤ مع عدم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بالتعادل .

ومن حيث ان المادة ٢٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المشار منح العلاوات او عدم منحها وبانه يتعين فى جميع الاحوال اعتماد اليها تقضى بأن يقرر مجلس ادارة الشركة فى ختام كل سنة مالية مبتدأ قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة ، وبأن تمنح العلاوة الدورية السنوية فى أول يناير من كل عام وفقا للفئات الواردة بالجدول المرفق .

وتقضى المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بأنه فى تطبيق النصوص الواردة باللائحة سالفة الذكر يكون لمجلس ادارة المؤسسة الاختصاصات المقررة فى تلك اللائحة لمجلس ادارة الشركة وبأن الاختصاصات المقررة فيها لمجلس ادارة المؤسسة يباشرها الوزير المختص .

ومؤدى هذه النصوص استحقاق العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى علاواتهم الدورية فى أول يناير سنة ١٩٦٦ ، أى بعد مضى سنة على التاريخ الذى ارتدت فيه اقدمياتهم فى الفئات التى سويت حالتهم وبمراعاة اول يناير .

وينعقد الاختصاص بمنحهم هذه العلاوات لمجلس ادارة المؤسسة على أن يعتمد القرار من الوزير .

ومن حيث ان المحكمـــة الادارية العليـــا سبق ان قضت بأن التصرف بمنح العلاوة الدورية عند حلول موعدهـــا لا يتضمن شـــيئا من مقومات القرار الادارى لان استحقاق تلك العلاوة مستمد من حكم القـــانون رأسا مادام ظاهر الحال البادى فى خصوصها انه لم يقم مانع من هذا الاستحقاق واذن فلا يستقيم القول بتحصن استحقاق هذه العلاوة بانقضاء ستين يوما دون الرجوع فيها ذلك لان الادارة لم تنشىء للموظف بهذا المنح مركزا قانونيـــا بالمعنى المقصود من البند الثالث من المادة الثامنة من القـــانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شـــأن تنظيم مجلس الدولة (جلسة ٢٤ مايـــو سنة ١٩٦٤ ــ الطعن رقم ١٧٨٩ لسنة ٦ ق و ٧٥٤ لسنة ٧ ق) .

ومن حيث ان مجلس ادارة المؤسسة قد اصدر قرارا بمنح العاملين بالمؤسسة علاواتهم الدورية فى أول ينايـــر سنة ١٩٦٥ أى قبل الموعـــد الذى يستحقون فيه العلاوة الدورية طبقـــا للمـــادة ٢٤ من لائحة نظـــام العاملين بالشركات ولقرار رئيس الجمهوريـــة رقم ٢٧٠٩ المشار اليهما ، فان مجلس الادارة بهـــذا القرار لـــم ينشىء للعاملين بهذا المنح مركـــزا قانونيـــا بالمطابقة لاحكام القانون ، ومن ثـــم لا يتحصن هذا القرار بفوات المواعيد القانونية ويجوز سحبه دون تقيد بأى ميعاد على ان يصدر قرار السحب من مجلس ادارة المؤسسة ويعتمد من الوزيـــر المختص ، ولا يكفى فى هذا الخصوص قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيـــر الاصلاح الزراعى باجراء المقاصـــة بين العلاوة التى استحقت للعاملين فى اول يناير سنة ١٩٦٦ وبين تلك التى صرفت لهم دون حق اعتبارا من اول ينـــايـــر سنة ١٩٦٥ ، ذلك أن الســـيد نائب رئيس الوزراء ووزيـــر الاصـــلاح الزراعى وان كان يعتبر الوزيـــر المختص الذى يملك اعتماد قرارات مجلس ادارة المؤسســة الا ان سلطة فى هـــذ الشأن وصائية فهو يعتمد القرار مبتدأ فى هذا الشأن . واذا ما اعتمد قرار مجلس ادارة المؤسســة استنفذ الوزيـــر اختصاصه وأصبح القرر نافذا لا يجوز الرجوع فيه الا بقرار جديد تتبع فيه الاجراءات التى يقضى بها القانون من صدوره من مجلس ادارة المؤسســة ثم اعتمـــاده من الوزيـــر ، ولا يملك الوزيـــر بعـــد اعتماد القرار تعديله أو سحبه أو الغاؤه اذ القرار الصادر منه بهذا التعديل أو السحب او الالغـــاء يعتبر قرارا جديدا لا يملك اصداره ابتداء ، وهو ما ســـبق أن انتهت اليه الجمعية العموميـــة للقســـم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلستهـــا المنعقـــدة فى ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٨ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان العاملين بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الاراضى يستحقون علاواتهم الدورية اعتباراً من اول يناير سنة ١٩٦٦ وان قرار مجلس ادارة المؤسسة بمنحهم العلاوات الدورية اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٥ هو قرار مخالف للقانون ويتعين سحبه دون التقيد بميعاد وذلك بقرار من مجلس ادارة المؤسسة يصدق عليه الوزير ، ولا يكفى فى ذلك القرار الصادر من نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح الاراضى باجراء المقاصة بين العلاوات التى استحقت لهم بقرار المؤسسة سالف الذكر وتلك التى استحقت لهم فى اول يناير سنة ١٩٦٦ لصدوره من غير مختص .

(فتوى رقم ٤٧١ بتاريخ ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٩) .

رابعا — مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى

قاعــدة رقــم (٢٨٦)

المبــــدأ :

عدم اقتصار مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى فى ادائها لوظائفها على التخطيط والمتابعة وممارستها نشاطا معينا بذاته ليس من شانه ان تسرى على العاملين بهــذه المؤسسة الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بشركات القطــاع العــام الواردة بالمــادة ٥٩ من قــــانون المؤسسات العامة وشركات القطــاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ — مقتضى اعتبار المؤسسة العامة فى حكم الوحدة الاقتصادية فى صدد تفســير الفقرة الاخيرة من المادة ٧ من القــانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ لا يعنى ان تسرى عليهــا الاحكــام الخاصة بشركات القطــاع العام وعلى الاخص المتعلقة بتوزيع الارباح على العاملين بهــا — اساس ذلك انه يترتب على الطبيعة الاساسية كوحدة قابضة تعذر تجزئة اختصاصاتها المنصوص عليهـــا فى المادة ٣ من القــانون المذكور وتمييز الجزء الذى ياخذ حكم الوحدة الاقتصادية الامر الذى يحول دون انطباق الاحكــام المميزة كنــوع بذاته من الوحدات الاقتصادية اذا كان التعارض مع الطبيعة المتقدمة مثـــل الأحكــام الخاصــة بتوزيــع الارباح على العاملين بشركات القطاع العام .

ملخص الفتــوى :

ان المــادة (١) من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ بانشــاء المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنــوك التابعة لهــــا بالمحافظات تنص على ان يحول بنك التسليف الزراعى الى مؤسســـة عامة هى « المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى » ويكــون مركزهـــا القــاهرة .

وتقوم هذه المؤسسة بالتخطيط المركزى للائتمان الزراعى والائتمان التعاونى فى الجمهورية فى حدود السياسة العامة للدولة وتتولى تمويل هذا الائتمان وتوفير كافة المواد اللازمة للانتاج الزراعى كما تقوم بما تكلفها به الدولة من اعمال وخدمات تتصل بهذه الاغراض ، كما تنص المادة (٧) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أن (تمارس المؤسسات العامة نشاطها بواسطة ما يتبعها من وحدات اقتصادية ومع ذلك يجوز أن يعهد اليها القرار الصادر بانشائها بمباشرة نشاط معين .

وفى هذه الحالة تعتبر فى تطبيق احكام هذا القانون فى حكم الوحدة الاقتصادية التابعة وذلك بالنسبة للنشاط الذى تمارسه بالذات .

ومن حيث أن مقتضى اعتبار المؤسسة العامة فى حكم الوحدة الاقتصادية فى صدد تفسير هذه الفقرة الأخيرة لا يعنى أن تسرى عليها الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام وعلى الاخص تلك المتعلقة بتوزيع الارباح على العاملين بها ، ذلك لان الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة حسبما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه متعددة الانواع فهى تشمل الشركات والجمعيات التعاونية والمشروعات تحت التاسيس والمنشآت التابعة للمؤسسات العامة ومن ثم فلو قيل بسريان الاحكام الخاصة بشركات القطاع العام بما فيها الحكم الوارد بالمادة ٥٩ من القانون والمتعلق بتوزيع الارباح على العاملين بالمؤسسات التى يعهد اليها بمباشرة نشاط معين لكان ذلك تغليب للأحكام الخاصة بنوع معين من الوحدات التابعة دون الأحكام الخاصة بباقى الوحدات بغير سند من القانون الامر الذى قد يدعو الى القول بانطباق تلك الاحكام جميعها على ما تنطوى عليه من تناقض وتباين مما يفضى الى وضع شاذ يأباه القانون ومن ثم فان ما يتفق مع قصد المشرع ويقره المنطق القانونى هو اخضاعها للأحكام العامة التى تخضع لها كافة الوحدات على اختلاف انواعها دون تلك المتعلقة بنوع متميز بذاته منها ومن ثم فلا يسرى فى شأن المؤسسة التى من هذا القبيل

حكم المادة : ٥١ المشار اليها والوارد فى الكتاب الثانى من القانون والخاص بشركات القطاع العام وفضلا عن ذلك فانه يترتب على الطبيعة الاساسية للمؤسسة كوحدة قابضة تعذر تجزئة اختصاصها المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون المذكور وتميزه عن الجزء الذى يأخذ حكم الوحدة الاقتصادية كما يستحيل حسابيا اجراء هذه التجزئة الأمر الذى يحتم الا يطبق على المؤسسات التى من هذا القبيل الا ما لا يتعارض مع طبيعتها من احكام ويحول بالتالى دون انطباق الاحكام المميزة لنوع بذاته من الوحدات الاقتصادية اذا كان من شأنها التعاون مع الطبيعة المتقدمة ومثال ذلك الأحكام الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام أو تلك المتعلقة بتمثيلهم فى مجالس الادارات .

وفضلا عما تقدم فان الحكم الوارد بالمادة ٥٩ المشار اليها والذى يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء تخصيص جزء من نصيب العاملين فى الارباح لتوزيعه على العاملين فى بعض الشركات التى لا تحقق ارباحا أو تحقق ارباحا قليلة لأسباب خارجة عن ارادتها هو حكم استثنائى فلا يتوسع فى تفسيره ولا يقاس عليه طبقا للقواعد الأصولية ، ومن ثم فهو قاصر على الشركات ولا ينصرف الى المؤسسات العامة التى تباشر نوعا من النشاط الذى يدخل اصلا فى اختصاص تلك الوحدات بغير نص فى القانون .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم فانه وان كانت مؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى لا تقتصر فى ادائها لوظائفها على مجرد التخطيط والمتابعة ولكنها تمارس نشاطا معينا بذاته الا أن ذلك ليس من شأنه سريان الأحكام الخاصة بتوزيع الأرباح على العاملين بشركات القطاع العام الواردة بالمادة ٥٩ من الكتاب الثانى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على العاملين بها .

من اجل ذلك إنتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان الاحكام الخاصة بتوزيع الارباح على العاملين بمؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى .

(فتوى رقم ٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨) .

قاعــدة رقــم (٢٨٧)

المبـــدأ :

المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى ـــ هى من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى طبقـــا للقرار الجمهورى رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر بانشائهـــا ـــ اثـــر ذلك خضوعها لاحكـــام قـــــانون المؤسسات العامة الصادر به القـــانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ ولقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لســـنة ١٩٦٣ فى شـــان سريان احكـــــام لائحة نظام العاملين بالشركـــات على العاملين بالمؤسسات العامة .

ملخص الفتـــوى :

ان المؤســـسة المصرية العـــامة لتعمير الصحـــارى هى من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى طبقا لقـــرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٧ لسنة ١٩٢٢ الصادر بانشائهـــا ومن ثم تخضع لاحكـــام قانون المؤسسات العامة الصـــادر به القـــانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٢ بنص المـــادة ٢٤ منه وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى شأن سريان احكـــام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصـــادر بهـــا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العـــامة .

(فتوى رقم ٣٠٧ ـــ فى ١٩٦٦/٣/١٥) .

خامسا — المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى

فتـــوى رقـم (٢٨٨)

المبـــدأ :

موظفو وعمـــال المؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضى — تقرير الجمعية العموميـــة للقســم الاستشارى انعدام قرار الهيئة الدائمـــة لاستصلاح الأراضى (سلف المؤسسة) بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظفى الهيئة وعمالهـــا لعـــدم صدور قرار جمهورى بذلك — صدور القانون رقم ٥٦ لســنة ١٩٦٣ بعد ذلك بتسوية حالاتهم بأثـــر رجعى طبقا للاحكام الواردة به — احتفاظه لهم بمرتباتهم وأجورهم وقت العمـــل به اذا كانت تجاوز تلك التى يصلون اليهـــا بالتسوية مع استهلاك الزيادة مستقبلا — مؤداه وجوب الاعتداد بهـــذه المرتبات دون المرتبات المستحقة طبقـــا للقـــانون رقم ٢١٠ لســنة ١٩٥١

ملخص الفتـــوى :

ان الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى كانت تطبق احكام كادر الاصلاح الزراعى الى ما قبل صدور فتوى الجمعيـــة العموميـــة للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦١ ، والتى انتهى فيهـــا الراى الى انعدام القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة الدائمة لاستصلاح الارضى بتطبيق كادر الاصلاح الزراعى على موظفى الهيئة الدائمـــــة وعمالها لعـــدم صدور قرار جمهورى بذلك — وعندما صدرت هذه الفتوى توقف العمـــل بأحكـــام كادر الاصلاح الزراعى ، وظل الموظفون والعمال بالهيئة (سلف المؤسسة) يتقاضون المرتبات التى وصلوا اليهـــا من قبل ، ثم صـــدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة وهيئة مديرية التحرير — وهو قانون خاص بهم — وقضى

بتسوية حالاتهم بأثـر رجعى طبقـا للقواعد والأحكام المنصوص عليهـا فيه . ومن هذه الأحكـام ما نصت عليه المادة ٧ من انه :

« يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة بمرتباتهم واجورهم الحالية اذا كانت تجاوز المرتبات أو الأجور التى يصلون اليها بالتسوية وذلك بصفة شخصية — على أن تستهلك الزيادة من العلاوات الدوريـة وعلاوات الترقيـة واعانة غلاء المعيشـة والبدلات التى تتقرر مستقبلا » .

ومن حيث أن من مقتضى هذا النص أن يحتفظ كافة موظفى وعمـال المؤسسة بمرتباتهم واجورهم الحالية — أى المرتبات والاجور التى كانوا يحصلون عليهـا فعلا وقت صدور القانون رقم ٥٦ لسـنة ١٩٦٣ المشار اليه ، وليس المرتبات والأجور التى كانوا يستحقونها طبقـا لاحكام القانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ — حسبما ذهب اليه ديوان المحاسبات — ويستند ذلك ما جاء بالمذكـرة الايضاحية للقـانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكـر حيث تقول « وراعت المـادة السابعة أن يحتفظ كافة موظفى وعمال المؤسسة والهيئة (هيئة مديرية التحرير) بمرتباتهم واجورهم الحاليـة اذا كانت تجاوز المرتبات او الاجور التى يصلون اليهـا بالتسوية — وذلك بقصد احتفاظ كافة الموظفين والعمال بمرتباتهم وأجورهم الحالية ... » ويبين من هذا النص ان المشرع قـد اخذ فى الاعتبار عند اجراء التسوية الوظيفة التى يشغلهـا الموظف او العامل — اذ كان يعلم أن موظفى الهيئة (سلف المؤسسة) قد رتبوا فى وظائف طبقـا لاحكام كادر الاصلاح الزراعى الذى جرت الهيئة على تطبيقة كمـا سلف القول ، وأن هـذا الكادر قد ربط بين الوظيفة والدرجة فحدد لكل وظيفة مربوطا ماليا معلوما ، ومن ثم فان نص المـادة الخامسة سالف الذكـر قـد جاء واضعـا فى الاعتبار الوظيفة التى يشغلهـا الموظف أو العـامل قبـل صدوره .

وفى ضوء ما تقـدم وترتيبا عليه فان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشـار اليه ، يكون هو القانون الواجب التعويل عليه عند اجراء تسويات حالات موظفى وعمال المؤسسة ، كمـا ان المرتبات والاجور الواجب الاعتداد بهـا ، هى المرتبات والأجور الفعلية التى كان يحصـل عليهـا الموظف أو العامل عند صدور القـانون المذكور .

ولهذا نتهى راى الجمعيـــة العموميـــة الى ان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تسوية حالات موظفى وعمال المؤسسة المصريـــة العـــامة لتعمير الأراضى وهيئة مديرية التحرير ، هو القانون الواجب التعويـــل عليه عند اجراء تسوية حالات العاملين فى المؤسسة والهيئة ، كمـــا أن المرتبات والأجور الواجب الاعتداد بهـــا هى المرتبات والأجور الفعليـــة التى كان يحصـــل عليهـــا الموظف او العامل عند صدور القـــانون رقم ٥٦ لســـنة ١٩٦٣ المشـــار اليه .

(ملف رقم ٨٦/٦/٩٨ — جلسة ١٩٦٥/١١/٢٧) .

سادتنا : المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

قاعـدة رقـم (٢٨٩)

المبـدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — ليست مؤسسـة عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم احكـام القانون رقم ٢٦٥ لسـنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

ملخص الفتـوى :

ان نص المـادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشـأن المؤسسة التعاونيـة الزراعيـة العـامة لـم يعتبر هـذه المؤسسة — مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى . كما أن نص المـادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شـأن المؤسسات التعاونيـة لا يجعل من المؤسسات العامة التعاونية مؤسسات ذات طابع اقتصادى . بل يلزم ان يصدر قرار جمهورى لاسباغ هـذا الوصف على هذه المؤسسات حتى مع التسليم بأنهـا تمارس نشاطا يدخل فى نشاط المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . فالنشاط فى حـد ذاته ليس بكاف لاسباغ هذه الصفة ، بـل لا بد من صدور قرار جمهورى باضفاء هذه الصفة مستقلا كان أم تضمنه قرار انشـاء المؤسسة .

كما أن نص المادة ١٠ من القـانون رقم ٢٦٧ لسـنة ١٩٦٠ المشار اليه لا يفيد أكثـر من استعارة أحكام المؤسسات العامة والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى لتطبيقهـا على المؤسسات العـامة التعاونية وذلك فى حالة ما اذا لـم يوجد نص خـاص فى قـانون المؤسسـات العـامة التعاونية آنف الذكـر .

وخلصت الجمعية العمومية الى القول بأن المؤسسة التعاونية الزراعية

العامة ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى .

(فتوى رقم ٤٠١ — فى ١٩٦٤/٥/١٤)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفيها وعمالها — خضوع منحها للقواعد المقررة بالنسبة لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها — سرد لهذه القواعد ، واساس ذلك فى ضوء احكام القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسات التعاونية الزراعية العامة ، والقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ — قرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بتقرير منح اعانة غلاء المعيشة على نحو يغاير ما هو مقرر لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها من حيث التثبيت او الخفض النسبى — صدوره مشوبا بعيب مخالفة القانون ، ومن سلطة غير مختصة باصداره قانونا — انعدام هذا القرار فلا يرتب اثرا ولا تلحقه حصانه ، ولا يحتج بحقوق مكتسبة منه ، ويتعين استرداد ما صرف من مبالغ باعتباره رد غير المستحق — اثر صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة على ذلك .

ملخص الفتوى :

لا جدال فى سريان قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها على موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، وذلك أن المادة ١٠ من القانون رقم

٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن المؤسسات التعاونية قد نصت على انه :
« مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون تسري على المؤسسات العامة التعاونية الأحكام الخاصة بالمؤسسات العامة والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي » .

ومن بين هذه الأحكام ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة (ذات الطابع الاقتصادي) المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه :

« تسرى على موظفي ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها » .

وطبقا لهذا النص الأخير فان ما يجب تطبيقه على موظفي وعمال المؤسسة العامة التعاونية الزراعية فيما يتعلق باعانة غلاء المعيشة هو قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها . ومادام قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة بتطبيق قواعد اعانة غلاء المعيشة قد صدر في ظل قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، فمن ثم ما كان يجوز له أن يقرر منح اعانة الغلاء لموظفي وعمال المؤسسة على نحو يغاير قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفي الدولة ومستخدميها وعمالها ، سواء من حيث التثبيت أو الخفض النسبي — ذلك أن القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد عمل به اعتبارا من ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وقرار رئيس مجلس الادارة قد صدر في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ، ومن ثم فما كان يجوز لمصدر هذا القرار ان يخالف أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة ، والتي تقرر تطبيقها في شأن موظفي وعمال المؤسسات التعاونية العامة بمقتضى المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ التي سبق ذكرها .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان نص المادة ٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بانشاء المؤسسة العامة التعاونية الزراعية قد نص على أن :

« يصدر مجلس الادارة لوائح لتنظيم اعمالهـا تتضمن القواعد التى تتبع فى ادارتها والتى يجرى عليهـا العمل فى حساباتهـا وادارة اموالهـا وكافة الشئون المـالية والفنية وتعيين موظفيهـا وعمالها وترقيتهم ونقلهم وتاديبهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشهم » .

ويبين من الأوراق انه بتاريخ ٤ من يوليو سنة ١٩٦١ اصدر مجلس الادارة لائحة نظـام موظفى وعمال المؤسسة وورد فيهـا نص المـادة ١٥ كـالآتى :

« تسرى على موظفى المؤسسة القواعد وفئات اعانة غلاء المعيشـة المقررة قانونا لموظفى الحكومة . ويجوز لمجلس الادارة الا يتقيد بالقواعد الخاصـة بتخفيض الاعانة أو الخصم منهـا أو تثبيتهـا وذلك فى حـدود الاعتمادات المقـررة » .

واستبان للجمعيـة العموميـة ـــ من الاوراق ـــ انه عقب صدور هذه اللائحة اعد مشروع مذكرة للعرض على مجلس الادارة بشـأن اعانة غلاء المعيشة انتهت الى الموافقة على اقتراح تطبيق فئات اعانة غـلاء المعيشـة دون تثبيت او خفض على جميـع موظفى وعمال المؤسسـة اعتبارا من أول سبتمبر سنة ١٩٦١ ، وان اعتمادات الميزانية تسـمح بالصرف ولكن هذه المذكـرة لم تعرض على مجلس الادارة ، الا أن رئيس المجلس اشر عليهـا بتاريخ ١٨ من اكتوبر سنة ١٩٦١ بما يفيد موافقته عليهـا وان يجرى تطبيقهـا لضرورة ذلك لصالح العمل ثم تعرض على مجلس الادارة فور انعقاده حيث أن تشكيله الجديد لـم يصدر بعـد . واذن فان فئات اعانة غلاء المعيشة دون تثبيت او خفض التى تقررت لموظفى المؤسسة لم تصدر من مجلس الادارة ، وهو صاحب السلطة فى وضع النظم الخاصة بكافة الشئون المالية وبالموظفين ـــ طبقا لنص المـادة ٩ من قرار انشاء المؤسسات وانما صدرت بناء على موافقة رئيس مجلس ادارة المؤسسة وهو وحده لا يملك سلطة اصدار هذه القواعد .

ورات الجمعية العمومية انه طالمـا ان الأمـر لـم يعرض على مجلس الادارة ، فان القرار الصادر من السيد رئيس مجلس الادارة بالمخالفـة

لاحكـام المـادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المعـدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ والواجب تطبيقه فى شـأن المؤسسة المذكورة تطبيقـا للمـادة ١٠ من القـانون رقم ٢٦٧ لسـنة ١٩٦٠ المشـار اليه — هذا القرار يكون مشوبا بعيب مخالفـة القـانون فضلا عن صدوره من سلطـة غير مختصة باصداره قانونيـا ، ممـا يجعله قد صدر منعدما ، والقرار المعـدوم لا يرتب اثـرا ولا تلحقه حصانة ، ومن ثـم فلا وجه للقول بأن الموظفين والعمـال التابعين للمؤسسة قد اكتسبوا حقوقا من هذا القرار المعدوم ، ويكون ما صرف اليهم من مبالـغ على غير اساس سليم من القـانون ، ويتعين استرداده باعتباره رد غير المستحق .

وقالت الجمعيـة العمومية أن القواعد الصحيحة الواجب تطبيقها فيما يتعلق باعانة المعيشة هى القواعد المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالهـا ، وهذه القواعد الحكومية تسرى ككل ، من حيث التثبيت على مرتبات واجور ٣٠ من نوفمبر سـنة ١٩٥٠ وبالنسـب المقررة ، ومن حيث التخفيض النسبى الذى أجرى على اعانة الغـلاء بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يونيو سـنة ١٩٥٣ ويطبق فى شأن هؤلاء قواعد خصم فرق الكادرين المنصوص عليهـا فى قرارى مجلس الوزراء الصـادر فى ١٧ من اغسطس سـنة ١٩٥٢ و ٨ من اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، والقرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسـنة ١٩٥٨ — بشـأن رد نصف ما تقرر خصمه من أعانة غـلاء المعيشـة بناء على قرارى مجلس الوزراء المشـار اليهمـا والقـانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣ بشـأن استمرار خصم فرق الكادرين من اعانة الغلاء طبقـا لأحكـام قرارى مجلس الوزراء المذكورين ولأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٣٧ لسـنة ١٩٥٨ — (المشار اليه) وما يترتب على ذلك من آثار .

وأشارت الجمعية العموميـة الى أن من مقتضى نص المـادة ٣٥ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العـامة — أن المؤسسة العامة التعاونيـة الزراعية باعتبارها مؤسسة عامة قائمة ، فى مفهوم المـادة ٣٥ المشـار اليها تظل بوضعهـا الحالى ، حتى يصدر قرار رئيس الجمهورية باعتبارهـا مؤسسة عامة فى مفهوم القـانون رقم

٦٠ لسنة ١٩٦٣ المذكور ، فتظل هذه المؤسسة حكومية بنظمهــا الحالية التي تسير وفقــا لهــا باعتبارهــا قواعد مؤقتة تحكم سيرهــا الى ان يبت في امرهــا بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ان المؤسسة العامة التعاونية الزراعية ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم احكــــام القــانون رقم ٢٦٥ لســنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وهى لا تعتبر مؤسسة عامة فى ظل أحكــام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العامة ، ما لــم يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ، والى أن يبت فى امرهــا بقرار من رئيس الجمهورية فتظل محكومة بنظمهــا الحالية التى تسير وفقا لها باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم سيرها . ومن ثم فتسرى على موظفيها وعمالها كافة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميهـــا وعمالها وما يترتب على ذلك من آثار .

(فتوى رقم ٤٠١ فى ١٤/٥/١٩٦٤) .

قاعـــدة رقـــم (٢٩١)

المبـــدا :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة — ليست مؤسســـة عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وبالتالى لا تعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لســنة ١٩٦٣ لحين صدور قرار جمهــورى بــذلك — بقاؤها محكومة بنظمها التى تسير وفقا لها حين صدور مثل هذا القرار — سريان الاحكام الخاصـــة بالمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى عليها باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية تنفيذا للقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ — خضوع موظفيها تبعا لذلك للائحة نظــام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصــادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ معدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لســنة ١٩٦٢ —

سريان قواعد اعانة غلاء المعيشة المقررة فى شان العاملين المدنيين بالدولة عليهم تطبيقا للمادة ١٥ من اللائحة ــ ضم اعانة الغــلاء اعتبارا من اول يولية ١٩٦٤ الى المرتبات الاصلية مع الغــاء جميع القواعــد والقرارات المتعلقة بها اعتبارا من هذا التاريخ ــ عدم تاثر الاعانة الواجب ضمهــا بالتغييرات التى تتم فى الحالة الاجتماعية خلال شهر يونية ١٩٦٤ .

ملخص الفتــوى :

سبق أن انتهى رأى الجمعية بجلسة ٦ من مايو سنة ١٩٦٤ ــ الى أن المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، ليست مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى فى مفهوم أحكام القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيــم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وأنها من ثم لا تعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ــ طبقــا لنص المادة ٣٤ من هــذا القانون ــ ما لم يصــدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس الجمهورية ــ وفقا لحــكم المــادة ٣٥ من القانون الاخير . وأنه الى أن يبت فى أمرها بقرار من رئيس الجمهورية . تظل محكومة بنظمها الحالية التى تسير وفقا لها ، باعتبارها قواعد مؤقتة تحكم ســيرها .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة التعاونية ، تنص على أنه « مع مراعاة ما نص عليه فى هذا القانون ، تسرى على المؤسسات العامة التعاونية الاحكام الخاصــة بالمؤسسات العامة ، والمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » . ومن ثم تسرى على المؤسسات المذكورة ــ باعتبارها مؤسسة عامة تعاونية ــ الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة ذات الطــابع الاقتصادى ، وبالتالى تسرى فى شأن العاملين بها أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسســات العامة الصادرة بالقرار الجمهــورى رقم ١٥٢٨ لســنة ١٩٦١ ــ معدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أن المــادة ١٥ من اللائحة سالفة الذكر ، تنص على أنه « تسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غــلاء

المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها ... »
ومقتضى هذا النص هو سريان جميع القواعد والقرارات المتعلقة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) المقررة فى شأن العاملين المدنيين بالدولة (موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها) على العاملين بالمؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، فتظل مطبقة بالنسبة اليهم هذه القواعد والقرارات الخاصة باعانة غلاء المعيشة (والاعانة الاجتماعية) التى كان معمولا بها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، وذلك حتى أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن اصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى نصت المادة ٩٤ منه على أن « يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، وتضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ ، وتلغى من هذا التاريخ جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما بالنسبة للخاضعين لاحكام هذا القانون » . وعلى ذلك فانه اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ تضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافى ما يقبضه العامل فى المؤسسة وتلغى جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهما اعتبارا من هذا التاريخ ايضا ، بحيث لا يجوز ان يترتب على ضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتب الاصلى ، أن يقل صافى ما يقبضه العامل فى المؤسسة عن صافى ما قبضه عن شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، والا تحملت المؤسسة بالفرق ، حتى يزول باستحقاق العامل لعلاوة دورية او بحصوله على ترقية — ذلك وفقا لنص المادة الاولى من القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٤ بوضع أحكام وقتية للعاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى جواز تغيير اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية ، تبعا لتغير الحالة الاجتماعية (زواج — طلاق — ميلاد — وفاة) لبعض العاملين فى المؤسسة سالفة الذكر ، اعتبارا من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ فقد صدر التفسير التشريعى رقم ١ لسنة ١٩٦٤ ونص فى المادة الاولى منه على أن « .. التغييرات فى الحالة الاجتماعية للعامل التى حدثت فى خلال شهر يونية سنة ١٩٦٤ (كالزواج والطلاق وميلاد الاولاد أو وفاتهم) والتى كان من شانها التأثير فى الاعانة التى

يستحقها من اول شهر يوليو ، لا تؤثر فى مقدار هذه الاعانة سواء بالزيادة او النقصان ، ولا يعتد بتلك التغيرات فى تحديد مقدار الاعانة التى تضم الى المرتب اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ » وواضح من صراحة هذا النص انه لا يترتب على التغيرات فى الحالة الاجتماعية لبعض العاملين فى المؤسسة المذكورة — اعتبارا من أول شهر يونية سنة ١٩٦٤ — لجراء اى تغيير فى اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية — سواء بالزيادة او النقصان — ولا يعتد بتلك التغييرات فى تحديد مقدار الاعانة التى تضم الى مرتباتهم الاصلية ، اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ .

لذلك انتهى راى الجمعية العمومية الى أنه اعتبارا من اول يوليو سنة ١٩٦٤ تضم اعانة غلاء المعيشة والاعانة الاجتماعية الى المرتبات الاصلية الخاصة بالعاملين فى المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة ، وتلغى بالنسبة اليهم جميع القواعد والقرارات المتعلقة بهاتين الاعانتين .

ولا يترتب على التغييرات فى الحالة الاجتماعية لهؤلاء العاملين ، التى حدثت اعتبارا من اول شهر يونية سنة ١٩٦٤ ، تغيير مقدار اعانة غلاء المعيشة أو الاعانة الاجتماعية التى تضم الى مرتباتهم الاصلية اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ — سواء بالزيادة أو النقصان .

(ملف ٨٦/٤/٣٢٥ — جلسة ١٩٦٥/٢/١٠)

مطابعة : الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف

قاعـدة رقـم (٢٩٢)

المبـدا :

الهيئة المصرية الامريكية لإصلاح الريف تعتبر مؤسسة عامة مصرية وتحكمها نصوص الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ ـ خضوع هذه الهيئة لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ .

ملخص الفتـوى :

يبين من الرجوع الى نصوص الاتفاقية المبرمة بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ والتى تمت الموافقة عليها بموجب القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ ان الهيئـة المصرية الامريكية لاصـلاح الريف هى هيئـة انشأتها الحكومة المصرية واشتركت الحكومة الامريكية فى ادارتها وتمويلها ، وتهدف الى تحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى منطقـة معينـة من جمهورية مصر عن طريق اصلاح مساحة واسعة من الاراضى الزراعية وانشاء المسـاكن والمرافق الاخرى اللازمة لهذا المشروع .

ويبين من ذلك ان الهيئة المشار اليها تسعى لاداء خدمة عامة للافراد وتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة معينة من جمهورية مصر عن طريق الاصلاح الزراعى والاجتماعى لهذه المنطقة ، وهى بـذلك تعتبر مؤسسة عامة مصرية تدار بطريقة خاصة وتحكمها نصوص الاتفاق سالف الذكر ، ولا يغير من هذا التكييف القانونى اشتراك حكومة الولايات المتحدة الامريكية فى تمويل المشروع وادارته اذ ان ذلك لا يزيل عنه صفة المرفق العام ولا يجعله مشروعا خاصا ، بل يقتصر اثره على بيان طريقـة

ادارة المؤسسة يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من الاتفـــــاق من أن الهيئة تعتبر ادارة تابعة للحكومة المصرية .

واذ كانت الهيئة المشار اليها مؤسسة عامة على النحو المتقدم فمن ثـم فانها تخضع لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يقضى فى المادة ١٥ منه بأن « يكون للمؤسسات العامة ميزانيـــات خاصة بها ، ويبين القرار الصادر بانشائها نظامها المالى وكيفية تحضير وتنفيذها ومراجعتها ومدى ارتباطها بميزانية الدولة » . وبهذه المثـــــابة تعتبر الهيئة المصرية الامريكية لاصلاح الريف مؤسسة عامة ذات ميزانيـــة مســــــتقلة .

(فتوى رقم ١٥٧ — فى ١٩٧٤/٣/٢٧)

الفــرع الثالث

مؤسســات صناعية وطــاقة

اولا — المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج

قاعــدة رقــم (٢٩٢)

المبــــدا :

القواعد التى تحكم اعانة غلاء المعيشة المستحقة لموظفى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج من المنقولين والمعارين لهذه المؤسســـة من الوزارات والمصالح — نص المادة ١٥ من لائحة نظام موظفى وعمــال المؤسسات العامة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على سريان قواعد غلاء المعيشة الخاصة بموظفى الدولة على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة مع تثبيت الاعانة بالنسبة للموجودين من هؤلاء فى الخدمة عند العمل بهذه اللائحة اذا كانت تزيد على النســب المقررة لموظفى الدولة — عدم جواز زيادة اعانة الغلاء التى تمنح للمنقولين من الحكومة عما كانوا يتقاضونه وهــم بخدمتها مع احتفاظ المستمرين فى الاعارة باعانة الغلاء التى كانت تمنح لهم وفقا لاحكام اللائحة الداخليــة للمؤسســة .

ملخص الفتــوى :

ان نقل موظفى الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للغـــزل والنسيج ، يعتبر تعيينا — فى التكييف القانونى الصحيح — ذلك ان نظام النقل وفقا لمــا تقضى به المادة ٤٧ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشــأن نظام موظفى الدولة يتحدد اصلا بقيام الموظف بعمله فى وظيفة اخرى فى

ذات المصلحة او الوزارة او فى مصلحة او وزارة اخرى وهى جهات تجمعها وحدة الشخصية القانونية الثابتة للحكومة المركزية وفروعها من وزارات ومصالح وهو ما يستفاد منه ان النقل لا يكون الا فى نطاق جهة تجمع بين فروعها المختلفة وحدة الشخصية القانونية ، الامر الذى على مقتضاه يعتبر نقل الموظف من الحكومة الى احدى المؤسسات ، تعيينا فى حقيقته وطبيعته القانونية وقد كان مقتضى هذا الاصل واعتبار الموظف المنقول الى المؤسسة معينا بها ، فى تطبيق قرارات مجلس الوزراء الخاصة باعانة غلاء المعيشة — والتى تسرى على موظفى المؤسسات العامة طبقا لما قضت به الفقرة الاولى من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والتى نصت على ان « تسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها » — كان مقتضى ذلك أن تثبت اعانة غلاء المعيشة لمثل هذا الموظف على أساس الماهية المقررة لمثله فى تاريخ التثبيت (٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠) اى على الماهية المقررة فى التاريخ المذكور للمؤهل الحاصل عليه وقت تعيينه بالمؤسسة ، يستوى بعد ذلك أن يكون تعيينه قد تم فى أدنى درجات الكادر او فى درجة أعلى ، كل ذلك ما لم ترجع أقدميته بالمؤسسة — نتيجة لضم مدة خدمته الحكومية — الى تاريخ اعمال قاعدة التثبيت فحينئذ تثبت له الاعانة على الماهية المستحقة له فرضا فى هذا التاريخ باعتبار أن المعول عليه فى تثبيت الاعانة هو المرتب المستحق قانونا فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠ ولو كان الاستحقاق نتيجة التسوية حالته وفقا لقاعدة قانونية لاحقة فى صدورها او نفاذها على هذا التاريخ .

ومن حيث انه ولئن كان ما سبق هو مؤدى تطبيق القواعد العامة الا انه وقد نصت لائحة نظام موظفى المؤسسات العامة المشار اليها فى مادتها الثامنة على انه « يجوز نظام نقل الموظفين من مؤسسة عامة الى اخرى او الى الحكومة او منها .. » فانها تكون قد استهدفت بهذا — النص — وهى فى ذلك لا تخالف قاعدة قانونية أعلى منها فى مراتب التدرج التشريعى من جملة القواعد الواجبة التطبيق على موظفى المؤسسات

العملية — عدم التزام قواعد التعيين وشروطه وآثاره في خصوص تعيين موظفي الحكومة بالمؤسسات العامة ، والاعتداد في هذا الصدد بكافة الآثار التي يرتبها القانون على نطاق النقل ، ومن ذلك استصحاب الموظف المنقول في وظيفته المنقول اليها ، وضعه في وظيفته بالحكومية المنقول منها ، سواء من حيث درجته أو مرتبه أو ما يتقاضاه من اعانة غلاء ، وعلى ذلك فانه لا يجوز أن اتجاوز اعانة الغلاء التي تمنح للموظفين المنقولين من الحكومة الى المؤسسة المذكورة ـ تاريخ نفاذ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ما كان يمنح لهم من إعانة وهم في خدمة الحكومة .

ولا حجة في القول بتحديد الإعانة بالنسبة الى الموظفين المذكورين بما كان يصرف لهم وقت اعارتهم الى المؤسسة وفق احكام لائحتها الداخلية استنادا الى ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥١ من لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة المشار اليها ، من أن الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين بالمؤسسات عند العمل بهذه اللائحة تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التي يحصلون عليها اذا كانت لا تزيد عن النسب المقررة لموظفي الدولة ، وذلك على اساس أن هؤلاء الموظفين كانوا بخدمة المؤسسة وقت صدور هذه اللائحة ، وإن كان ذلك بطريق الاعارة واستمروا بخدمتها الى أن نقلوا اليها بعد العمل بأحكام اللائحة المذكورة — لا حجة فيما سبق ، لانه وان كانت هذه الفقرة تطبق على كافة من وجد بخدمة المؤسسة من الموظفين عند العمل باللائحة المشار اليها ، سواء اكان هؤلاء من المعينين أو المعارين الا إنه لا جدال من ناحية أخرى معارين ، لان هذا الوصف يمثل في حقهم المركز القانوني الذى تولد عنه في ان مناط تطبيقها في حق الاخيرين أن يستمر لهم وضعهم باعتبارهم حقهم في المعاملة وفقا لاحكام هذه الفقرة وغيرها من نظم المؤسسة ، اما لو انتهت فانه بانتهائها ينتهي المركز القانوني المنشئ للحق السالف الذكر ، ولا يكون ثمت وجه بعدئذ لاستمرار معاملتهم وفقا لاحكام هذه الفقرة أو غيرها من القواعد التي حكمت علاقتهم بالمؤسسة بوصفهم من المعارين اليها . ومؤدى كل ذلك أن من انتهت اعارته من هؤلاء الموظفين ينتفي حقه في المعاملة وفقا للنظم التي تسير عليها المؤسسة ، ومنها احكام الفقرة الثانية من المادة ٥١ السالفة الذكر وتتحدد حقوقه بما آل اليه وضعه القانوني بعد إعارته . ولما كان نقل الموظفين المذكورين الى

المؤسسة اجراء من شأنه أن ينهى صفتهم كموظفين معارين ، ومن ثم فهو ينطوى على انهاء اعارتهم الى المؤسسة وتعيينهم بها فى ذات الوقت . والحقيقة الاولى من شأنها أن تفقد هؤلاء الحق فى المعاملة وفقا لاحكام الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليها ، وذلك طبقا لما سلف بيانه ، كما أن الحقيقة الثانية — باعتبارهم معينين بالمؤسسة تعيينا يتحدد فى آثاره مع نظام النقل — من شأنها أن تؤدى الى تحديد استحقاقهم فى اعانة الغلاء بما كانوا يتقاضونه منها وهم بخدمة الحكومة على الوجه السابق ايضاحه . وعلى مقتضى ما تقدم فانه لا يجوز أن تجاوز اعانة الغلاء التى تمنح لمن نقل الى المؤسسة من هؤلاء الموظفين ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة وهم بخدمة الحكومة .

وفيما يتعلق بمن استمر معارا من هؤلاء الموظفين بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ لعدم انتهاء اعارته أو لتجديدها فانه يحتفظ لهذه الفئة بما كان يصرف لها من اعانة وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، تطبيقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى المشار اليه ، والتى قضت بأن الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين فى المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة ، تثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة . ذلك أن عبارة « الموظفين والمستخدمين والعمال الموجودين فى المؤسسات » تنصرف بحسب مدلولها وصيغتها الى كافة موظفى المؤسسة الموجودين بها وقت صدور اللائحة ، سواء اكانوا من المعينين أو المعارين اذ أن الموظف المعار بحسب وضعه يدخل فى عداد موظفى الجهة المستعيرة .

هـذا وبافتراض أن عبارة الفقرة الثانية المشار اليها لا تنصرف بحسب صيغتها الى الموظفين المعارين ، فان ذلك لا يحول بين هذه الفئة وبين الافادة من الحكم المنصوص عليه فى تلك الفقرة ذلك أن المستفاد مما نصت عليه المادة ٥١ من قانون نظام موظفى الدولة من أن مرتب الموظف المعار على جانب الهيئة المستعيرة ، أن الاصل هو خضوع الموظف المعار فى استحقاقه لاجره للقواعد التى تسير عليها الجهة المستعيرة ، فيستحق له كل مرتب تقرره هذه الجهة متى قام فى حقه سبب الاستحقاق بـلا

تفرقة بينه وبين غيره من الموظفين الاصليين . وقد طبقت مؤسســـــة الغزل والنسيج هذا الاصل ، ونتيجة لذلك استحق الموظفون المذكورون عند بدء اعارتهم اعانة الغلاء وفق احكام اللائحة الداخلية للمؤسسة . ومن ثم فاذا استمرت اعارتهم بعد صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه ، تعين الاحتفاظ لهم بما كانوا يتقاضونه فى هذا الصدد ، وذلك تطبيقا لنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ المشار اليهـا ، باعتبار انها لا تعدو ان تكون قاعدة من قواعد تنظيم الاجور التى تسرى المؤسسة على مقتضاها ، وهى بهذه المثابة تسرى على كافة موظفـــى المؤسسة بلا تفرقة بين من كان معينا منهم ومن كان معارا .

ويخلص مما سبق ان من كان معارا الى المؤسسة واستمرت اعارته بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ يحتفظ لــه باعانة الغلاء التى منحت له قبل صدور هذا القرار وذلك تطبيقا لحـــكم الفقرة الثانية من المادة ١٥ من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسســـات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى المذكور ، وفى ذلك يستوى من استمرت اعارته لعدم انتهاء مدتها أو لتجديدها ، اذ أن تجديد الاعارة — شـــأنه فى ذلك شأن استمرارها لعدم انتهاء مدتها لا يترتب عليه نشوء عـــلاقة استخدام جديدة ، فهو لا يعدو أن يكون امتدادا لمدة الاعارة ، وليس من آثاره — تبعا لذلك — المساس بالقواعد والشروط الموضوعية التى تخضع لها الاعارة فيظل من تجددت اعارته خاضعا لذات القواعد التى تحكـم استحقاقه ، وهى — فى خصوص الحالة المعروضة — تقرر له الاحتفاظ بما كان يتقاضاه من اعانة غلاء ، وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز أن تجاوز اعـــانة غلاء المعيشة ، التى تمنح لمن نقل من موظفى الحكومة الى المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج ، ما كان يصرف لهم من هذه الاعانة من الموظفـين المذكورين بالمؤسسة سالفة الذكر — بعد العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحة نظام موظفى وعمال المؤسســـات العامة — لعدم انتهاء مدة الاعارة أو لتجديدها ، باعانة الغلاء التى كانت تمنح له وفق أحكام اللائحة الداخلية للمؤسسة ، قبل العمل بالقـــرار الجمهورى المشار اليه .

(فتوى رقم ١٩٧ — فى ١٩٦٤/٣/١٢) .

ثانيا — المؤسسة المصرية العامة لاختبار القطن

قاعـدة رقـم (٢٩٤)

المبـــدا :

عدم جواز حساب المزايا المقررة للعاملين بالمؤسسة المصرية العامة لاختبـار القطن ضمن الاجر الذى تؤدى عنـه الاشتراكات للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — اساس ذلك ان عمال المؤسسة العامة يعتبرون موظفين عموميين يخضعون فى تحديد اجرهم للمفهوم السائد فى ظل النظام اللائحى دون مفهومه فى قانـون العمل — اختلافهـم فى ذلك عن العاملين بالشركات — لا يؤثر فى ذلك سريان قانـون التامينـات على العـاملين بالمؤسسات العامة مادام ان ذلك على سبيل الاستثناء — اثر ذلك خروج المنحة السنوية وبدل الغذاء وبدل الانتقال المقررة للعاملين بالمؤسسـة من حساب الاجر المتخذ اساسا لتحديد اشتراكات التامينات الاجتماعية — وجوب الاعتـداد بالاجر الاصلى وحده دون غـيره من الميزات العينية او النقـديه .

ملخص الفتـوى :

أن المؤسسات العامة فى الغالب مرافق عامة اقتصادية او زراعيـة او صناعية او مالية او تعاونيـة ، وادارة المرفق العام بطريق المؤسسة العامة هـى نوع من طريق الادارة المباشرة ، ومن نتـائج ذلك أن تكون القرارات الصادرة من المؤسسة العامة هى قرارات ادارية ، وعمـال المؤسسة يعتبرون موظفين عموميين واموالها تكون ملكا للدولة .. لئن كان ذلك مسلما بالنسـبة الى المؤسسات العـامة ، الا أن الامر يختلف بالنسبة الى الشركات التى اممت واصبحت تابعة لهذه المؤسسات العامة ، فهى رغم تأميمهـا وانتقالها الى ملكية الدولة ، لازالت شخصا من اشخاص

القانون الخاص حتى ولو اتخذت شكل شركة مساهمة تتملك الدولة جميع اسهمها وتكون اموالها أموالا خاصة ، وتظل روابطها بالمنتفعين والغير خاضعة للقانون الخاص فتظل للشركة قانونا صفة التاجر .

ومن حيث انه ينبنى على النظر السابق وعلى اختلاف المركز القانونى لكل من العاملين بالمؤسسات العامة والعاملين بالشركات سواء فى ذلك شركات القطاع العام التى لا يصدق عليها تعريف المرفق العام أو شركات القطاع الخاص ، ينبنى عليه اختلاف مفهوم الاجر بالنسبة الى كل من العامل بالمؤسسة والعامل بالشركة ، فاجر العامل بالمؤسسة شأنه فى ذلك شأن الاجر بالنسبة الى الموظف العام فهو لا يتحدد بمفهومه فى قانون العمل ، وانما يتحدد هذا الاجر وفقا للمفهوم السائد فى ظل النظام اللائحى فلا تدخل فيه اية ميزة نقدية او عينية تعطى للعامل علاوة على أجره ، ذلك انه لا يكسب ثمة حق فى هذه الميزة مهما طال بها الزمن وانما يجوز حرمانه منها فى اى وقت بمقتضى التنظيم اللائحى . هذا بعكس مفهوم الاجر بالنسبة الى العاملين بالشركات .

هذا وأن قانون التأمينات الاجتماعية قد وضع أصلا لكى يسرى على علاقة العمل التى تنشأ فى نطاق القانون الخاص وذلك بقصد حماية العامل فى مواجهة رب العمل المستغل وتأمينه ضد العجز والشيخوخة وأصابات العمل وتعويضه التعويض الكافى العادل ، وعدم تركه الى رب العمل لكى ينفرد بتنظيم هذه المسائل بما يتفق وصالحه الخاص مع اهدار صالح العامل باعتباره الطرف الضعيف فى العلاقة العقدية ، فمن ثم فهو اولى برعاية الشارع وحمايته ، وعلى ذلك فقانون التأمينات الاجتماعية وقوانين أصابات العمل السابقة عليه لا تسرى على الموظف العام اذ تنحسر عن التطبيق على العلاقات التنظيمية بحسب الاصل حيث تنتفى العلة وهى حماية الموظف العام فى مواجهة الدولة التى لا يجوز مطلقا مساواتها برب العمل اذ أنها وضعت التشريعات اللازمة لتوفير الضمانات والحصانة للموظف العام .

ولما كان كل من قانون التأمينات الاجتماعية وقانون العمل يواجهان بحسب الاصل العلاقة العقدية فى نطاق القانون الخاص ، فمن ثم فلاذا

جاء القانون الاول (أى قانون التأمينات الاجتماعية) وقرر عدم سريان احكامه على العاملين فى الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية الا على سبيل الاستثناء وحيث لا يكونون من المنتفعين باحكام قوانين التأمين والمعاشات فمن باب اولى الا تتخذ بالنسبة لهؤلاء اذ يسرى عليهم قانون التأمينات على سبيل الاستثناء — مفهوم الاجر فى قانون العمل وقصد به بالنسبة لهم وهم موظفون عموميون فى مركز تنظيمى لائحى تنظمه القوانين واللوائح وما يترتب على ذلك من اختلاف النظــر الى الاجر بالنسبة لكل على ما سبق بيـانه .

ويضاف الى ذلك ما حرصت عليه قوانين المعاشات المتتالية منــذ صدور القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٩ حتى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على النص صراحة على أن المعاش يسوى على اساس الاجر او الراتب الاصلى ولا يعتد عند الاستقطاع او تسوية المعاش او مكافأة نهاية الخدمة بالمبالغ التى تعطى علاوة على المرتب الاصلى أيا كانت صفة هذه المبالغ .

وقياسا على ما سبق ، واذا كان المعاش والتعويض المســــتحق للموظف او المستخدم او العامل عند انتهاء خدمته نتيجة اصابة وقعت اثناء العمل وبسببه يحسب على اساس الاجر الاصلى فحسب فيتعين من باب أولى ان يحسب التعويض المستحق لهــؤلاء او المعاش طبقا لقانــــون التأمينات الاجتماعية على اساس الاجر الاصلى دون الاعتداد بالاعــانات والبدلات والميزات الاخرى أيا كان نوعها .

هذا ولا يجوز الاستناد فى هذا المقام ايضا على ما نصت عليه المادة ٦٨٣ من التقنين المدنى من انه « يعتبر المبالغ الاتية جزءا لا يتجزأ من الاجر تحسب فى تحديد القدر الجائز الحجز عليه : ...... ٢ — النســـب التى تدفع لمستخدمى المحلات التجارية ...... ٣ — كل منحة تعطــــى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء امانته او فى مقابل زيادة اعبائه العائلية .. » لا يجوز الالتجاء الى هذا النص عند تقدير الاجر الذى يحسب على اساسه التعويض المستحق لموظفـــى ومستخدمى وعمال الحـــكومة والعاملين بالمؤسسات العامة المرتبطين بعلاقة تنظيمية ، لا يجوز ذلك لان هذا النص انما ورد لتحديد الاجر فى مجال العقود الرضائية الخاضـــعة

للقانون الخاص ولا ينسحب الى تحديد اجر او مرتب اولئك الذين تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية عامة وقوامها القوانين واللوائح دليل ذلك هـو ورود هذا النص فى القانون المدنى الذى ينطبق فى علاقات القانون الخاص فقط ، كما ان قوانين العمل ومن ضمنها القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد اوردت هذا النص وهى بسبيل تحديد اجر العامل وانما يتعين الرجوع الى القواعد العامة فهى التنظيم اللائحى التى تحدد الاجر بالنسبة الى هؤلاء ، وهذه القواعـد تعتد بالاجر الاصلى فحسب ، اما ما يتقاضاه من اعانات وعلاوات وبدلات فليست من صميم الاجر بل هى من اصابته الواقعـة اثناء العمل وبسببه مثـلا .

كذلك فانه لا مقنع فى معارضة هذا الراى بما يقول به الراى الاول من انه يتعين التفريق بين تكييف المركز القانونى للعاملين بالهيئات والمؤسسات العامة وبين كيفية تحديد الاشتراكات وفقا لقانون التأمينات الاجتماعيـة على اعتبار انهما نطاقان قانونيان مختلفان — ذلك لانه من غير المعقـول اطلاقا القول باعتبار العاملين بالمؤسسات العامة موظفين عموميين فى مركز تنظيمى لائحى ثم تأتى بعد ذلك وتحدد اجورهم طبقا لعلاقات القانون الخاص لخروج ذلك عن النظر القانونى السليم .

ويترتب على ما تقدم ان المنحة السنوية التى تصرف للعاملين بمؤسسة اختبار القطن وبدل الغذاء وبدل الانتقال الذى يصرف لبعضهم دون البعض والميزة العينية التى تتمثل فى نقل بعض العاملين الى مقر عملهم وعودتهم منـه بصـورة منتظمة — كل ذلك لا يدخل فى حساب الاجر الذى يتخـذ اساسا لحساب الاشتراكات المستحقة وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية .

لذلك انتهـى راى الجمعيـة العموميـة الى انه فى مجال حسـاب الاشتراكات المستحقة على العاملين بمؤسسة اختبار القطن وفقا لقانون التأمينات الاجتماعية يتعين الاعتداد بالاجر الاصلى دون غيره من الميزات العينية او النقـدية .

(ملف رقم ٣٣٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٨/٤) .

ثالثا — المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية

قاعـــدة رقـــم (٢٩٥)

المبـــــدأ :

المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية — اصدار مجلس ادارتها قرارين فى ١/١٦ و ١٩٦٢/٤/١٠ فى شأن الرعاية الطبيـــــة للعـــاملين بالمؤسسة — استناده الى السلطة المخولة له فى اللائحة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ والمردد حكمها كذلك فى اللائحـــــــة الجديدة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقـــة بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — عدم تعرض قرارى المؤسسة لحالات علاج العاملين بها خارج الجمهورية — يوجب الرجوع فى شأنهـــا الى احكام القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن عـــــلاج العاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة على نفقة الدولـــة .

ملخص الفتـــوى :

أن المادة ١٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لســـنة ١٩٦١ باصدار لائحـــة نظـــام موظفى وعمال المؤسسات العامة تنص على انـــه « يجوز لمجلس ادارة المؤسسة أن يقرر المساهمة فى تحمل نفقات الرعاية الطبية والاجتماعية الخاصة بموظفيها وعمالها وذلك طبقا للقواعد التى يضعها » — وتنفيذا لهـــذا النص اصـــدر مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية قرارين بجلستيه المنعقدتين فى ١٦ من ينـــــاير و ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢ فى شأن الرعاية الطبية لافراد المؤســـــســـة من موظفين وعمال — كما تنص المـــــادة ٤١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعـــــــة

للمؤسسات العامة المطبقة على المؤسسات العامة بمقتضى القـــــرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على أن « يضع مجلس الادارة نظـــاما للعـــلاج الطبى للعاملين يراعى فيـــه احكام القانـــون وطبيعـــة العمل وظروفه ومكانه .

ويجوز للمجلس تقرير مزايا اضافية فيما يتعلق بالعلاج والادويـــة على أن يعتمد ذلك النظام بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » .

ويتبين من استعراض النصوص المتقدمة أن لائحة موظفى وعمـــال المؤسسات العامة الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ قد اجازت بمقتضى المادة ١٩ منها لمجلس ادارة المؤسســة أن يقرر المساهمة فى تحمل نفقات الرعاية الطبية للعاملين بها طبقا للقواعـــد التى يضعها فى هذا الشأن — وقد رددت هذا الحكم ذاته لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقـــم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمطبقة على العاملين فى المؤسسات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

ومؤدى ذلك أن تقرير المساهمة فى نفقات الرعاية الطبية للعـــاملين بالمؤسسات العامة هو حق للمجس الادارة يترخص فى تنظيمه طبقـــا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن والتى تبين مدى هذه المساهمة وحدودها حسبما يراه محققا لهذا الغرض فاذا ما وضع مجلس الادارة هذه القواعد التزمت المؤسسة العمل بها — وقد استعمل مجلس ادارة المؤسسة العامة للمصانع الحربية هذا الحق المقرر له فاصدر قراريه فى ١٦ من يناير و ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ بتحمل المؤسسة لنفقات علاج العاملين بها على الوجه المبين فى هذين القرارين — وقد تضمن الاخير منهما فى جملته جميع الاحكام التى كان ينظمها القرار الاول — ولم يحدد مجلس ادارة المؤسسة نظـــاما للعلاج الطبى للعاملين بها تنفيذا للمادة ٤١ من لائحة العاملين بالشركات المشار اليها اكتفاء بالقرارين سالفى الذكر .

ولمـــا كان القرار الصادر بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٦٢ لـــــ يقضى بصفة عامة ومطلقة بتحمل المؤسسة لنفقات علاج موظفيها وذوائه

بل ان شرط الانتفاع بالرعاية الطبية المقررة بمقتضاه هو أن يتم العلاج فى الحدود وبالكيفية المبينة به ولم يتعرض لحالات علاج العاملين بالمؤسسة خارج الجمهورية سواء بالنسبة الى المرض بسبب الوظيفة او المرض الذى لا علاقة له بالوظيفة ومن ثم لا تخضع هذه الحالات لاحكام القرارين سالفى الذكر ويتعين الرجوع فى شأنها الى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ فى شأن علاج العاملين فى الحكومة وهيئات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة الذين يصابون بأمراض اثناء وبسبب الخدمة على نفقة الدولة وهو الذى نظم فيما تناوله فى المادة الثانية منه علاج العاملين بالمؤسسات العامة الذين يصابون بمرض لا علاقة له باعمال الوظيفة والذى اجاز هذا العلاج فى الخارج بقرار من رئيس المجلس التنفيذى (رئيس الوزراء حاليا) وبشرط موافقة اللجنة الطبية المختصة وأجاز فى هذه الحالة منح اعانة مالية للمريض توازى نصف تكاليف السفر والعلاج فقط على أن يتحمل المريض النصف الاخر وما يستجد من تكاليف اخرى ولم يجز للحكومة أن تتحمل نفقات العلاج الا اذا كانت الحالة الاجتماعية للمريض لا تسمح له بتحمل هذه النفقات وهو الحكم الواجب التطبيق فى الخصوصية المعروضة .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الحالة المعروضة وهى حالة عامل بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية اصيب بمرض لا علاقة له بأعمال الوظيفة ويتطلب علاجه السفر الى الخارج تسرى فى شأنها الاحكام الواردة فى القرار الجمهورى رقم ١٠٦٩ لسنة ١٩٦٤ آنف الذكر .

(ملف ٨٦/٦/١١٧ — جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٢٩٦٠)

المبدأ :

العاملون بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران المنقولون الى وزارة التعليم العالى بدرجاتهم — مدى مشروعية القرار الصادر من المؤسسة بضم مكافأة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى

لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للطيران الى مرتباتهم — عدم مشروعية هـذا القـرار .

ملخص الفتـوى :

خلال العام المالى ٦٩/١٩٧٠ تـم نقـل بعض العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران الى وزارة التعليـم العالى بدرجاتهم اعتبارا من تاريخ اخلاء طرفهم وبفحص ملفات خدمتهـم بمعرفة الوزارة تبين أن المؤسسـة المشار اليها أصـدرت قرارا يقضى فى مادته الاولى بأنه اعتبارا من ١٩٦٩/٧/١ تضم مكافأة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة بعد تخفيضها الى المرتبات الاصلية التى يتقاضاها العاملون المنقولون من المؤسسة ولو جاوز المرتب بذلك نهاية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتب من أحكام . وقد استفسرت الوزارة من ادارة الفتوى للجهازين المركزيين للتنظيـم والادارة والمحاسبات عن مدى صحة هذا القرار وما اذا كانت هذه المكافأة تستنفد من العلاوات الدورية وعلاوات الترقية المستقبلية ومدى تأثر موعد العلاوة الدورية بهذا الضم ، فأفادت الادارة المشار اليها بأن نقل العاملين من الهيئة العامة للطيران التى ادمجت بالمؤسسة لمصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطـيران يكون برواتبهـم الاساسية فقط والمحددة فى جدول المرتبات دون اضافة الاعانة التى كانوا يتقاضونها طبقا للمادة ٢٦ من لائحة العاملين بالهيئـة ، وان القرار الصادر بضـم تلك المكافأة الى مرتباتهم لا يتفق وحكم القانون ، وأنهم يخضعون من تاريخ نقلهم لاحـكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة فيمـا يتعلق بمنح العلاوات الدورية ، وقامت الوزارة باخطار المؤسسة بما أنتهى اليه هذا الراى وطلبت موافاتها بالاساس القانونى الذى استندت اليه فى ضم تلك المكافأة الى المرتبات الاساسية فأفادتها المؤسسة المذكورة بأن هذا الضم قد تم استنادا لنص المادة الثانية من قرار رئيس الجمهـورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ الذى يخول المؤسسة كافة الاختصاصات التى كانت للهيئة المندمجة بموجب نظمها وتحل محلها فيما لها من حقوق وما عليهـا من التزامات وأن من بين هذه الاختصاصات سلطة تعديل نظام العاملين بالهيئة الذى كان يقضى بمنح العاملين بالهيئة مكافأة قدرها ٢٠ ٪ من أول مربوط الدرجة لذلك فقد وافق مجلس ادارة المؤسسة على ضم هـذه

المكافأة الى المرتب اسوة بما سبق ان اتبعته الهيئة عند منح بدل المصانع ، وتمت تسوية حالة جميع العاملين بالهيئة المندمجة على هذا الاساس . وبعرض هذه الوقائع على ادارة الفتوى المذكورة افادت بانها مازالت عند رايها السابق الاشارة اليه . وقد افاد المستشار القانونى للمؤسسة بصحة قرار الضم تأسيسا على ما لرئيس مجلس الادارة من سلطة مخولة فى هذا الشأن .

ومن حيث أن المادة السادسة من قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تنص على أن « يتولى ادارة الهيئة العامة مجلس ادارتها . ويبين قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة تشكيل مجلس الادارة وطريقة اختيار اعضائه والاحكام الخاصة بمرتباتهم ومكافآتهم » . وتنص المادة السابعة على أن « مجلس ادارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف امورها » .

وله على الاخص :

١ — اصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والادارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية . ٢ — وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفى الهيئة وعمالها وترقيتهم ونقلهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم ومعاشاتهم وفقا لاحكام هذا القانون وفى حدود قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء الهيئة » .

وتنص المادة ١٣ على أن « تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة احكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بانشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة » واخيرا تنص المادة ١٧ على أن « يكون ادماج الهيئات العامة والغاؤها بقرار من رئيس الجمهورية » .

وتنفيذا لما تقدم من نصوص صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٥ لسنة ١٩٦٤ فى ٣١ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ بانشاء الهيئة المصرية العامة للطيران — وكانت قبل ذلك تسمى المؤسسة المصرية العامة

الطيران بحالتهم لحين قيام مجلس ادارتها بوضع النظم واللوائح الخاصة بالهيئة وبالعاملين بها وعلى ضوء ذلك اصدر مجلس ادارة الهيئة فى ١٩٦٤/١٢/٣٠ قرارا بتطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له والقرارات المنفذة على العاملين بالهيئة والتى نصت المادة الاولى منه على أن « يعمل بأحكام هذه اللائحة فى المسائل المتعلقة بنظام العاملين فى الهيئة وتسرى احكام نظام العاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذه اللائحة » وهو ما يتفق مع الحكم الوارد فى المادة ١٣ من قانون الهيئات العامة المشار اليه . كما نصت المادة الثانية على أن يقوم مجلس ادارة الهيئة بوضع جدول الوظائف والمرتبات بالهيئة فى حدود الجدول رقم (١) المرافق لهذه اللائحة .. كما نصت المادة الثالثة على الغاء قرار مجلس ادارة الهيئة الصادر فى ١٩٦٤/١٢/٣٠ بتطبيق أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة على العاملين بالهيئة ، وحددت المادة الرابعة تاريخ العمل بهذه اللائحة وجعلته اعتبارا من اول مارس سنة ١٩٦٧ .

وبالرجوع الى أحكام اللائحة المشار اليها تبين ان المادة ١٤ منها تنص على أن « يمنح العاملون عند التعيين اول مربوط الدرجة المقررة للوظيفة وفقا للجدول المرافق لهذه اللائحة .. ويستحق العامل مرتبه من تاريخ تسلمه العمل » . واعمالا لحكم المادة الثانية من القرار الصادر باللائحة سالفة الذكر صدر الجدول رقم (١) بتحديد الفئات والدرجات والاجر السنوى الاساسى والعلاوات الدورية ، كما صدر الجدول رقم (٢) المرفق باللائحة تنفيذا لما نصت عليه المادة ٨٣ منها والتى قضت بنقل العاملين الموجودين فى الخدمة وقت العمل بهذه اللائحة كل الى الدرجة المعادلة لدرجته الحالية وفقا للجدول رقم (٢) المرافق وباقدميته فيها . وعلى مقتضى هذا الجدول تمت معادلة الدرجات طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بالدرجات المقررة باللائحة . وهى تماثلها تماما ، وتم تنفيذ هذا التعادل بمراعاة ما قضت به المادة ٨٥ من ضم مكافأة المصانع التى تصرف للعاملين بالهيئة وقت العمل بهذه اللائحة الى مرتباتهم ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة . كما نصت المادة ٢٦ من هذه اللائحة على أن « تمنح مكافأة للعاملين بالهيئة بنسبة ٢٠٪ من بداية مربوط الدرجة شهريا ويجوز منح بدل خطر للعاملين بالهيئة

لا يتعرضون بحكم طبيعة اعمالهم لاعمال خطرة طبقا للقواعد والشروط التى يضعها مجلس الادارة » .

وقد ظل العمل بأحكام هذه اللائحة ساريا الى ان صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ فى شأن المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران ونص فى مادته الاولى على أن « يعدل اسم المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران » . وقضى فى المادة الثانية بأن « تدمج الهيئة المصرية العامة للطيران فى المؤسسة المذكورة . وتتولى المؤسسة كافة الاختصاصات المخولة للهيئة بموجب نظمها وتحل محلها فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات » ونصت المادة الثالثة على أن « تعتبر جميع الوحدات والشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للطيران تابعة للمؤسسة » ونصت المادة الرابعة على أن « ينقل الى المؤسسة العاملون بالهيئة المصرية العامة للطيران بحالتهم الى أن يتخذ مجلس الادارة الاجراءات اللازمة فى شأن القواعد التى تطبق عليهم اسوة بالعاملين بالمؤسسة .

ومن حيث انه يبين مما تقدم أن نقل العاملين بالهيئة الى المؤسسة المشار اليها قد تم بحالتهم الى أن يتخذ مجلس الادارة الاجراءات اللازمة فى شأن القواعد التى تطبق عليهم اسوة بالعاملين فى هذه المؤسسة .

ومن حيث انه صدر بعد ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تعيين رئيس لمجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران وقد نصت المادة الثانية منه على أن « يتولى رئيس مجلس الادارة سلطات واختصاصات المجلس الى أن يتم تشكيله » .

ومن حيث ان سلطة مجلس ادارة المؤسسة المذكورة والمشار اليها فى المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ والتى آلت الى رئيس مجلس الادارة بصفة مؤقتة الى أن يتم تشكيل المجلس . هذه السلطة محددة باتخاذ الاجراءات اللازمة فى شأن القواعد التى تطبق على العاملين المنقولين من الهيئة الى المؤسسة أسوة بالعاملين فى هذه الاخيرة . ولقد قصد المشرع بهذا النص ان ينظر مجس الادارة فى وضع

هؤلاء العاملين الجدد تحقيقا للمساواة بينهم وبين زملائهم من العاملين بالمؤسسة لذلك ناط بالمجلس المذكور تحقيق هذه المساوة وذلك بأن يضع الانظمة العامة التى تحكم العاملين بصفة عامة ومنها تحديد درجاتهم وعلاواتهم ومكافآتهم بوجه العموم وذلك بوضع قواعد عامة فى هذا الشأن او تقرير خضوعهم للائحة المؤسسة وفى حدود هذا الهدف تتحدد مشروعية القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة بضم المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة العامة للطيران الى مرتباتهم الاساسية .

ومن حيث ان المادة الاولى من قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة رقم ١٣١ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ٩ من يوليو سنة ١٩٦٩ قد نصت على ان « تلغى مكافأة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى المادة ٢٦ من لائحة نظام العاملين بالهيئة المصرية العامة للطيران المندمجة الصادرة بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٧ » . ونصت المادة الثانية على أن « الموظفين المعينون قبل ١٩٦٩/٧/١ الذين يتقاضون مكافأة الـ ٢٠ ٪ المشار اليها تضم هذه المكافأة بعد تخفيضها الى مرتباتهم الاصلية حتى ولو جاوزت نهاية مربوط الدرجة ويسرى عليها ما يسرى على المرتبات من أحكام » .

ومن حيث ان قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المشار اليه وان كان صادرا ممن يملكه قانونا الا أنه معيب من الناحية الموضوعية فيما تضمنه من ضم المكافأة المشار اليها الى المرتبات الاصلية ولو جاوزت بذلك الضم نهاية مربوط الدرجة . ذلك انه صدر فى حالة معينة هى ضم المكافأة فى حين أن المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ناطت بمجلس ادارة المؤسسة وضع القواعد التنظيمية التى تطبق على المنقولين من الهيئة المصرية العامة للطيران الى المؤسسة المذكورة بصفة عامة اى ما يتعلق منها بالتعيين والترقية والنقل والمرتبات والدرجات والعلاوات والمكافآت اسوة بالعاملين الاصليين بالمؤسسة وحتى لا تكون هناك تفرقة بين الطائفتين فى هذا الشأن . ومن ثم يكون قرار رئيس مجلس الادارة المشار اليه قد صدر مخالفا للقانون وفى غير الهدف الذى قصدته المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٩ لسنة ١٩٦٦ آنف الذكر .

ولا يغير من ذلك القول بان لمجلس ادارة المؤسسة — مثـــلا فى رئيسه — سلطة تعديل لائحة نظام العاملين لان التعديل المقصود هنـا يجب ان يكون تعديلا موضوعيا عاما اى بوضع النظـــام القانونى الذى يخضعون له كان يعدل فى المواد الخاصة بالتعيين او النقـل او تعـديـل كادر المرتبات او المكافآت بأنواعها الا انه لا يملك ضم المكافآة الى المرتب اذا ترتب على هذا الضم تجاوز المرتب نهاية مربوطة لمخالفة ذلك للقواعد العامة التى تحكم العاملين بالهيئة تطبيقا للائحتها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عـــدم قانونية قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للمصانع الحربية وصناعات الطيران بضم مكافآة الـ ٢٠ ٪ المنصوص عليها فى لائحة نظام العاملين بالهيئـة المصرية العامة للطيران الى مرتبات العاملين الذين نقلوا الى المؤسســة المذكورة ومنهـا الى وزارة التعليم العالى .

(ملف ٨٦/٤/٥٣٠ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

رابعا — المؤسسة المصرية العامة للبترول

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

اعتبار المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شان المؤسسات العامة الصناعية — سريان احكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على العاملين بالمؤسسة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل باحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — تحديد فئات اعانة غلاء المعيشة للعاملين بالمؤسسة اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٦٢ يكون بالتطبيق لاحكام المادة ١٥ من لائحة المشار اليها .

ملخص الحكم :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم (١) لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات الصناعية قد نص فى المادة (١) على أن تعتبر المؤسسة المصرية العامة للبترول من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وقد عمل بهذا القرار اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ومن ثم فانه من هذا التاريخ تسرى على هذه المؤسسة لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الاخير التى تنص على أن « يسرى النظام المرافق على موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى » .

ومن حيث ان المادة (١٥) من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ تنص على

أن « تسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسات العامة قواعد غلاء المعيشة المقررة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها اما الموظفون والمستخدمون والعمال الموجودون فى المؤسسات عند العمل بهذه اللائحة فتثبت بالنسبة اليهم اعانة الغلاء التى يحصلون عليها اذا كانت تزيد عن النسب المقررة لموظفى الدولة » فان مؤدى الفقرة الثانية من هذا النص ان المشرع اراد عدم المساس باعانة غلاء المعيشة التى كانت تمنح للعاملين الموجودين بالمؤسسات العامة عند العمل بهذه اللائحة اذا كانت تزيد عن اعانة الغلاء المقررة لموظفى الدولة ونص لذلك على أن تثبت لهم فى هذه الحالة اعانة غلاء المعيشة الاكبر قيمة التى يحصلون عليها من المؤسسات العامة .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ فى شأن فئات اعانة غلاء المعيشة المقررة لموظفى الدولة طائفة الموظفين العزاب الذين يتقاضون مرتبات تتراوح من ٢٠ جنيه الى ٣٠ جنيه يمنحون اعانة غلاء المعيشة بنسبة ٢١ ٪ ، وقد خفضت علاوة الغلاء الفعلية التى يتقاضاها موظفو الدولة من الطائفة المذكورة بنسبة ١٥ ٪ بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٣ . كما يبين من الجدول الملحق بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ان الموظف الاعزب الذى يتقاضى مرتبا يتراوح من ٢٠ جنيه الى ٣٠ جنيه يمنح اعانة بنسبة ٨٠ ٪ عن العشرة جنيهات الاولى ، ٤٠ ٪ عن العشرة جنيهات الثانية ، ٣٠ ٪ عن العشرة جنيهات الثالثة . وبمقارنة نسبة اعانة غلاء معيشة الموظف الاعزب المطبقة على موظفى الحكومة بتلك المطبقة على موظفى المؤسسة العامة للبترول عند سريان لائحة موظفى وعمال المؤسسات العامة عليها يتضح أن نسبة اعانة الغلاء السارية فى المؤسسة المذكورة تزيد عن تلك المقررة لموظفى الحكومة وقد ثبت من الاوراق أن المدعية سويت حالتها بالقرار رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٨ بوضعها على درجة كيماوى (ج) بمرتب اساسى شهرى قدره ٢٥ جنيه واعانة غلاء المعيشة المقررة لموظفى الدولة ، وقد منحت اعانة غلاء على هذا الاساس قدرها ٢٫٥ جنيه شهريا بعد اعمال قرارات مجلس الوزراء المختلفة فى شأن فئات اعانة الغلاء الحكومية ، بينما منحت اعتبارا من شهر اغسطس سنة ١٩٦٠ تاريخ

العمل بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه اعانة غلاء معيشة بفئة نصف الموظف الاعزب تنفيذا لهذا القـرار وقدرها ٧ر٠ جنيـه .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما سبق واذ ثبت أن اعانة غلاء المعيشة المستحقة للمدعية فى أول يناير سنة ١٩٦٢ تاريخ سريان لائحة نظـام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ على المؤسسة المصرية العامة للبترول تزيد فى مجموعهـا على تلك المقررة لمثيلتها من الموظفات بالحكومة على الوجه السابق بيـانه فمن ثم أعمالا لحكم الفقرة (٢) من المادة (١٥) من اللائحة المـذكورة تثبت للمدعية اعتبارا من التاريخ المذكور اعانة الغلاء التى تستحقها بمقتضى قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ وقدرهـا نصف اعانة غلاء المعيشة للموظف الاعزب بالفئات المقررة لموظفى هـذه الهيئة . ولمـا كانت المدعية قد نقلت اعتبارا من ١٩٦٣/٧/١ الى الشركة العامة لنقل البترول بالانابيب « احدى شركات المؤسسـة المشار اليها » فانه من هذا التاريخ تسرى عليها لائحة نظام العاملين بالشركات العامة التابعة للمؤسسـات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢، وتستمر فى تقاضى اعانة غلاء المعيشة بالفئة المشار اليها اعمالا لحـكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة ، ومن ثم تكون مطالبة المدعية بصرف اعـانة غلاء المعيشة المقررة للاعزب بالكامل وبالفئات الواردة بقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للبترول رقم ٩١ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه غـير مستندة الى أساس سليم من القانون واجبـه الرفض .

(طعن رقم ٣٤٧ لسنة ١٦ ق — جلسة ١٩٧٥/١/١٩)

خامسا — ادارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال

قاعـــدة رقـــم (٢٩٨)

المبـــدأ :

ادارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال — لا تعتبر مؤسسة عامة — ورود ميزانيتها ضمن بنود ميزانية المؤسسة المصرية العـــامة للكهرباء ، لا يعتبر ضما لها لتلك المؤسسة (على فرض وجودها) مادام لم يصدر قرار جمهورى بهذا الضم — انتفاع صيارفة هذه الادارة بأحكام القرار الجمهورى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح .

ملخص الفتـــوى :

ان ادارة القوى الكهربائية والمائية بوزارة الاشغال لم يصدر بعـــد قرار من رئيس الجمهورية المنظم للمصالح العامة بضمها الى المؤسســـة المصرية العامة للكهرباء — على فرض وجودها — من الناحية القانونيـــة ولا حجة فى القول أن ورود ميزانية هذه الادارة من بين بنود ميزانيـــــة المؤسســـة العامة للكهرباء يعتبر ضما لها لتلك المؤسسة — لا حجـــة فى ذلك — ذلك أنه كما استقر رأى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ فان ثمة خلافا جوهريا بين القرار الجمهورى الذى يصدر بربط ميزانية الدولة وبين غيره من القرارات الجمهورية فى طبيعتها واغراضها ذلك أن قرار ربط الميزانية يقف عند حد اقرار تقدير ايرادات الدولة فى علم واحد واجازة صرف هذه الايرادات ، فى حين أن غيره من القرارات قد يتناول أحكاما موضوعية عامة وقواعد محدودة وتنظيمـــات مختلفة مثل ترتيب المصالح العامة ، ومن ثم فانه يتعين عند ربط الميزانيـــة مراعاة التنظيمات القائمة فعلا بمقتضى الاداة التشريعية اللازمة بحيث لا يجوز مخالفتها ومرد ذلك فضلا عن اختلاف قرار ربط الميزانية عن غـــيره

من القرارات وعلى وجه الخصوص قرار ترتيب المصالح العامة وان كان يصدر كلاهما من رئيس الجمهورية الا ان اختصاصه باصدار احداهما يختلف عن اختصاصه باصدار الاخر على الوجه المبين بالدستور ، وذلك لاختلاف هذه القرارات من حيث الطبيعة والاهداف على ما سلف ذكره ولا يجوز عند ممارسة هذه الاختصاصات أن يجاوز احدهما الحدود القانونية الى نطاق اختصاص الاخر ليتحقق بذلك ما يجب من تنسيق وتنظيم فى ممارسة الاختصاصات المختلفة .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فان موظفى ادارة القوى الكهربائية لا يعتبرون من بين موظفى المؤسسات العامة وانما يظلون موظفين حكوميين خاضعين للقواعد التى تحكم موظفى الحكومة وليست القواعد التى تحكم موظفى المؤسسات وبهذه المثابة فان صيارفة هذه الادارة ينتفعون بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٦٢ فى شأن منح بدل صرافة لصيارفة الخزانة العامة والخزانات الرئيسية والفرعية بالوزارات والمصالح من تاريخ نفاذ هذا القرار فى ٣١ من يناير سنة ١٩٦٢ .

(فتوى رقم ٥٢٠ — فى ١٩٦٤/٦/٩) .

سادسا — المؤسســة المصرية للكهرباء

قاعــدة رقــم (٢٩٩)

المبـــــدأ :

المؤسسة المصرية للكهرباء — عدم اعتبارها مؤسسة عامة — اساس ذلك — ورود اسمها بالملحق المرافق للقرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسـنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة باعتبارها مشرفة على جميع محطات القوى الكهربائية المائية والحرارية ، دون تضمن هـــذا القرار بيان بالاموال التى رصدت لتحقيق هذا الغرض والتى تكون ذمتهـا المالية يفقدها عنصرا من عناصر وجود المؤسسة العامة — لا يغير من ذلك ورود ميزانية خاصة بهذه المؤسسة ضمن ميزانية ١٩٦٣/٦٢ اذ ان هناك فارقا بين راس مال المؤسسة وميزانيتهـا .

ملخص الفتــوى :

فى ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ صـــــدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات ونصت المـــادة الاولى منه على انه « ينشأ مجلس اعلى للمؤسسات العامة ويرأســـه رئيس الجمهورية ويتكون اعضاؤه من نـــواب رئيس الجمهورية والوزراء التابعة لهم المؤسسات العامة المبينة بالملحق المرفق » .

وقد جاء بهذا الملحق اسم « المؤسسة المصرية العامة للكهرباء » تحت عنوان وزير الاشغال باعتباره الوزير الذى تتبعه هذه المؤسسة ، كمـا جاء فى بيان تفصيل الهيئات والشركات التى تتبع كل مؤسسة ان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء تشرف على جميع محطات القـوى الكهربائيـة الملحقة بالوحدات الانتاجيـــة ....

وقد وردت ميزانيـــة ادارة القـــوى الكهربائيـــة المـــائية عن سنة ١٩٦٣/١٩٦٢ تحت عنوان المؤسسة المصرية العامة للكهرباء .

ومن حيث أنـــه يبين من ذلك أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه وأن تضمن اسم « المؤسسة المصرية العـــامة للكهرباء » وحدد غرض هذه المؤسسة وهو الاشراف على جميع محطـــات القوى الكهربائية المائية والحرارية ما عدا محطـــات كهرباء — البلديات والمحطات الكهربائية الملحقة بالوحدات الانتاجية . الا انه لم يتضمن بيانا بالاموال التى رصدت لتحقيق هذا الغرض والتى تدخل فى مكونات الذمـــة المالية لهذه المؤسسة العامة وهو رأس المال ، وعلى ذلك فان المؤسســـة المشار اليها لم تستكمل مقوماتها ويزيد ذلك أنه لم يصدر قرار بتشـــكيل مجلس لادارة هذه المؤسسة أو قرار بتعيين رئيس لها ينوب عنها ويمثلهـــا فى علاقاتها مع الغـــير .

ومن حيث انه لا حجة فى القول أن ورود ميزانية خاصة بالمؤسســـة العامة للكهرباء من بين أبواب ميزانيـــة ١٩٦٣/٦٢ يكمل أركان هـــذه المؤسسة ذلك أن هناك فارقا بين رأس مال المؤسسة وميزانيتها ، فالميزانية عبارة عن مجموع ايرادات الوزارة أو المصلحة أو المؤسسة ومصروفاتهـــا وأما رأس المال فهو مجموعة الاموال الثابتة والمنقولة المملوكة للمؤسسة المشار اليها وقت انشائها ، ولم تتضمن الميزانية ١٩٦٣/٦٢ بيانا بهـــذه الامـــوال .

(فتوى رقم ٥٢٠ — فى ١٩٦٤/٦/٩) .

سابعا — مؤسسة الطاقة الذرية

قاعدة رقم (٣٠٠)

المبدأ :

مؤسسة الطاقة الذرية — خضوع موظفيها من غير العلميين لاحكام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بانشاء المؤسسة مكملة بقواعد قانون التوظف رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — صدور قرار رئيس مجلس ادارة المؤسسة فى ١٩٥٩/١٠/١٤ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية — استناد هذا القرار للسلطة المخولة له فى القرار الجمهورى سالف الذكر — اثر صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا واخضاعه الموظفين غير العاملين لقواعد القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — زوال اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة فى وضع قواعد منح المكافآت المشار اليها اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ لا يمس النظام الصادر بقرار منه فى ١٩٥٩/١٠/١٤ — استمرار العمل بهذا القرار الى ان يتقرر الغاؤه بنص فى القانون أو من السلطة التى انتقل اليها الاختصاص وهى رئيس الجمهورية .

ملخص الفتوى :

تنص المادة ٣٨ من القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بانشاء مؤسسة الطاقة الذرية ، على أن « تسرى بشأن موظفى المؤسسة من غير العلميين قواعد التوظف والاحكام الواردة فى تشريع تنظيم الجامعات المصرية ولوائحها بشأن الموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس والمعيدين ، بما لا يتعارض وأحكام هذا القرار » . وتنص المادة ٥٨ على أن

« يقرر رئيس مجلس الادارة نفقات المؤتمرات والمهمات العلمية ومكافآت التدريب والبحوث واللجان والخبراء والاعانات » . كما تنص المادة ٦٥ على أنه « الى أن تصدر المؤسسة لوائح خاصة يقرر رئيس مجلس الادارة قواعد المكافآت واجراءات الصرف والخصم الخاصة بالمسائل الآتية :
(أ) الوقاية والتامين والتعويض والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية الناشئة عن اخطار الاشعاعات الذرية بالنسبة الى الموظفين والعمال .. » .
ووفقا لنص المادتين ٥٨ ، ٦٥ المشار اليهما ، أصدر السيد رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ قرارا بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية .

وبتاريخ ١٥ من ابريل سنة ١٩٦٢ صدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا .
ونص فى المادة الأولى منه على أن « تسرى فى شأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنية بالمؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا أحكام المواد ... من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ (فى شأن تنظيم الجامعات) وجدول المرتبات والمكافآت الملحق به ... ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العامة المشار اليها فى الفترة السابقة .. » ونص فى المادة الثالثة على أنه « يشترط فيمن يعين مديرا أو وكيلا لاحدى المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الأولى أن تتوافر فيه شروط التعيين فى وظائف المؤسسة المعادلة الوظيفة استاذ ذى كرسى بالجامعات .. » ونص فى فى المادة الثالثة على أنه « يشترط فيمن يعين مديرا أو وكيلا لاحدى رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على الوظائف المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثالثة من هذا القانون ، وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى انظمة المؤسسات . أما باقى الوظائف فى المؤسسات المذكورة فتسرى فى شأنها جميع القواعد والاحكام المنصوص عليها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظام موظفى الدولة » . ونص فى المادة السابعة على أن « يلغى كل نص يرد بالمخالفة لأحكام هذا القانون فى انظمة المؤسسات العامة المشار اليها فى المادة الأولى » . وبناء على أحكام هذا القانون ، صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٢ ، ونص فى مادته الأولى على أن تسرى أحكام

القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه على مؤسسة الطاقة الذرية .

ويبين من النصوص سالفة الذكر أن النظام القانونى لمؤسسة الطاقة الذرية قد مر بمرحلتين ، المرحلة الاولى هى قبل صدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا ، وفى هذه المرحلة كان المعول عليه فى صدد تحديد قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية لموظفى المؤسسة من غير العلميين ، هو أحكام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ بانشاء هذه المؤسسة ، باعتبار ان هذه الأحكام هى الأصل الواجب التطبيق عند تعارضها مع قواعد قانون التوظف والأحكام الواردة فى تشريع تنظيم الجامعات المصرية ولوائحها ، فلا تسرى هذه القواعد والاحكام فى شأن موظفى المؤسسة من غير العلميين ، الا اذا انتفى هذا التعارض ، بحيث يجرى تطبيقها باعتبارها قواعد مكملة ومتممة لأحكام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه . ولما كان مقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من هذا القرار أن ينعقد الاختصاص بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية لموظفى المؤسسة من غير العلميين ، لرئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة ، وذلك خلافا لأحكام قانون التوظف (المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة التى ناطت بمجلس الوزراء (رئيس الجمهورية) تحديد القواعد التى يجرى بمقتضاها منح المكافآت الاضافية على اختلاف أنواعها . ومن ثم فانه يتعين فى هذه المرحلة من مراحل التطور التشريعى فى نظام هذه المؤسسة ، التزام منح الرواتب الاضافية المشار اليها ، دون غيرها من القواعد الاخرى التى تتعارض معها . وبالتالى يكون القرار الصادر من رئيس مجلس ادارة المؤسسة المذكورة فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية — استنادا الى السلطة المخولة له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه — هو الواجب الاعمال فى شأن منح المكافآت المذكورة لموظفى المؤسسة من غير العلميين .

أما المرحلة الثانية ، فهى المرحلة التالية لصدور القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٢ بنظـــام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشاطـــــا علميـــا ، وخضوع موظفى مؤسسة الطاقة الذرية لأحكـــامه ، بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لســـنة ١٩٦٢ ، وفى هـــذه المرحلة ، أصبح لا وجـــه لتغليب أحكـــام القرار الجمهورى رقم ٢٨٨ لســـنة ١٩٥٧ بانشـــاء المؤسسة المذكورة ، على القواعـــد الواردة فى قـــانون التوظيف ، عند التعارض ، طبقـــا لنص المادة ٣٨ من قرار انشاء المؤسسة سالف الذكـــر ، وذلك لســـقوط أحكـــام هذه المادة فى مجـــال التطبيق . كأثر حتمى لنص الفقـــرة الاخيرة من المادة الرابعـــة من القـــانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ ، التى قضت بأن باقى الوظائف فى المؤسسات التى تمارس نشاطا علميـــا (وهى وظائف غير العلميين) تسرى فى شأنهـــا جميـــع القواعـــد والأحكـــام المنصوص عليهـــا فى القـــانون رقم ٢١٠ لســـنة ١٩٥١ بنظـــام موظفى الدولة ؛ ونص المـــادة السابعة من القـــانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ التى قضت بالغـــاء كل نص يرد بالمخـــالفة لاحكـــام هـــذا القـــانون فى أنظمة المؤسسات العـــامة المشار اليهـــا — ومن بينها مؤسسة الطاقة الذرية وقد اكدت المذكرة الايضـــاحية للقـــانون المذكـــور هذا النظر ، حين قررت أنه تحقيقـــا للمســـاواة بين موظفى الدولة وأقرانهم من موظفى هذه المؤسسات غير الشاغلين للوظائف المشـــار اليها فى المادتين الاولى والثالثة من المشروع (أى الموظفين غير العلميين) ، فقد رؤى النص على سريان أحكام قانون نظـــام موظفى الدولة عليهم من جميع الوجوه ، وبذلك يكون ما قـــد جاء فى أنظمة هذه المؤسسات بالمخـــالفة لأحكام القانون المذكور ملغيـــا .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ خضوع المؤسسة المذكورة لأحكام القـــانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، أصبح الاختصاص بتقرير الرواتب الاضافية — ومنهـــا مكافآت التدريب والبحوث والوقاية — التى تمنـــح لموظفى المؤسسة من غـــير العلميين ، لمجلس الوزراء (أو رئيس الجمهورية) ، استنادا الى أحكـــام قانون التوظف ، وطبقا للقواعد التى يضعها فى هذا الشأن . وبذلك يكون اختصـــــاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة فى وضع قواعـــد منح المكافآت المشار اليهـــا ، قد زال عنه اعتبارا من تاريخ خضوع هذه المؤسسة لأحكـــام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ .

وفيما يتعلق بقرار رئيس مجلس ادارة مؤسسة الطاقة الذرية الصادر فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ بوضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية ، فانه لما كان هذا القرار قد صدر فى وقت كان رئيس مجلس ادارة المؤسسة يملك سلطة اصداره قانونا ، بناء على الاختصاص المخول له بمقتضى نص المادتين ٥٨ ، ٦٥ من قرار انشاء المؤسسة رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٧ ، وهو بهذه المثابة قد صدر صحيحا من جميع الوجوه . ومن ثم فانه لا يمنع من استمرار العمل به خضوع المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . لعدم سريان هذه الاحكام بأثر رجعى ، ولان ما صدر صحيحا من اجراءات فى ظل نظام قانونى سابق ، يظل صحيحا الى ان يتقرر الغاؤه بنص فى القانون ، أو من السلطة التى انتقل اليها الاختصاص . واذا كان اختصاص رئيس مجلس ادارة المؤسسة بتقرير المكافآت المذكورة قد زال عنه بعد خضوع هذه المؤسسة لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ . فان ذلك لا يعنى المساس بالأنظمة القانونية التى قررها رئيس مجلس الادارة فى ظل النظام القانونى السابق ، اذ أن الغاء الاختصاص لا يترتب عليه الغاء القرارات السابق صدورها بناء عليه .

لذلك انتهى الرأى الى أنه اعتبارا من تاريخ خضوع مؤسسة الطاقة الذرية لاحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، لا يجوز لرئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة مباشرة اختصاصة فى وضع قواعد منح مكافآت التدريب والبحوث والوقاية لموظفى المؤسسة من غير العلميين ، اذ يصبح هذا الاختصاص وما يصدر بناء عليه من قواعد فى هذا الشأن ، محكوما بقواعد قانون التوظف . هذا على ان يستمر العمل بقرار رئيس مجلس ادارة هذه المؤسسة الصادر فى ١٤ من اكتوبر سنة ١٩٥٩ المشار اليه .

(ملف رقم ٢١٨/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٤/١٢/٣٠) .

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ :

المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا علميا — القانون رقم ٧٩

لسنة ١٩٦٢ بنظــام موظفى المؤسسات العــامة التى تمارس نشاطا علميا ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العــامة التى تمارس نشاطا علميـا ـ نصه على سريان احكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشــار اليه على المركز القومى للبحوث ومؤسسة الطــاقة الذرية ـ زيادة مرتب مساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث او المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية من ٢٠ جنيهـا الى ٢٥ جنيهـا شهريا بعد مضى سنة من تاريخ تعيينه ـ تكييف هـــذه الزيادة ـ هى فى حقيقتها تكملة للمرتب وليست علاوة دورية ـ اثــر ذلك عــدم سريان احكــام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيد استحقاق العلاوات الدوريــة على هذه الزيادة ـ احكــام هذا القــانون تسرى على اول علاوة دورية بفئة جنيهين تستحق بعد تاريخ نفاذه .

ملخص الحـكم :

ان القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ بنظــام موظفى المؤسسات العامة التى تمارس نشــاطا علميــا قضى فى مادته الاولى بأن تسرى فى شــأن وظائف هيئات التدريس والبحوث والهيئات الفنيــة بالمؤســســات العامة التى تمارس نشاطا علميــا أحكام المواد ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٩٢ ، ٩٣ من القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الجامعــات وجــــدول المرتبات والمكافآت الملحق بـــه .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد المؤسسات العــــامة المشـــار اليهـــا فى الفترة السابقة ويتعادل وظائفهـــا بمـــا يقابلهـــا من وظائف هيئات التدريس والمعيدين بالجامعـــات .

وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٦٢ بتحديد المؤسسات العــامة التى تمارس نشاطـــا علميـــا وقضى فى مادته الأولى بسريان احكــام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٢ المشــار اليه على المركز القومى للبحوث ومؤسسة الطاقة الذرية .

كما تضمن الجدول المرافق له معادلة وظيفتى مســـاعد باحث بالمركز ومعيد بمؤسسة الطاقة الذرية بوظيفة معيد بالجامعة .

ومن حيث ان جدول المرتبات والمكافآت الملحق بالقـــانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بعد تعديله بالقـــانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ قد حدد مرتب المعيد بمبلغ ٢٤٠ — ٦٠٠ سنويا ونص على ان تزاد الى ٢٥ جنيهـــــا شهريا بعــد سنة واحدة ثم يمنح علاوة دورية مقدارها ٢٤ جنيهـــا ســـنويا .

ومن حيث ان الزيادة الأولى فى راتب المعيــد ليست فى الحقيقـــة الا تكملة لراتب المعيد بعد قضاء سنة فى وظيفته ، وليست علاوة دورية فهى لا تمنح بصفة منتظمة او دورية وانمـــا تمنح مـــرة واحـــدة بعد سنة من بدء التعيين تحقيقا لحكمة خاصة هى رفـــع مستوى المعيد ماليـــا فى بداية عهــده بالخدمة ، وهو ما انتهت اليه الجمعيـــة العمـــومية للقسم الاستشارى بجلستهـــا المنعقـــدة فى ١٢ من يوليـــو ســـنة ١٩٦٧ بالنسبة لرفـــع راتب المندوب المســاعد بعــد سنة الى ثلثمائة جنيه سنويا .

وتأسيسا على ذلك فان رفـــع راتب مساعد الباحث بالمركز القـــومى للبحوث أو المعيد بمؤسسة الطاقة الذرية الى ٢٥ جنيهـــا شهريا بعـــد ٣١ أغسطس سنة ١٩٦٧ تاريخ نفاذ القـــانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ بتعديل مواعيـــد استحقاق العلاوات الدوريـــة لا تسرى عليـــه أحكـــام المـــادة الثانيـــة منـــه التى تنص على أنه « استثناء من احكـــام جميـــــع النظم والكادرات الخاصـــة تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين العاملين بتلك النظم والكادرات اول علاوة دورية تستحق بعد الالتحاق بالخـــدمة أو بعد الحصول على اية ترقيـــة وذلك بعـــد انقضاء سنة من التاريخ الذى كان محددا لاستحقاقها طبقا لاحكـــام تلك النظم والكادرات » لأن أحكام هذه المادة انما تنصرف الى العلاوة الدورية وحـــدهـــا وقد حرصت المادة على وصف العلاوة المقصودة بأنهـــا دورية لاستبعاد كل زيادة فى الراتب لا تمنح بصفة دورية .

وانما تسرى احكام المادة الثانية من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٧ على العلاوة الدورية الاولى اذا كان استحقاقهـــا بعد نفاذ القانون سالف

الذكــر فى ٣١ اغسطس سنة ١٩٦٧ وهى العلاوة التى حددهــا جدول المرتبات بـ ٢٤ جنيهــا سنويا والتى تمنح بعد الرفــع المشار اليه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقســم الاستشارى الى أن زيادة راتب مساعد الباحث بالمركز القومى للبحوث أو المعهــد بمؤسسة الطاقة الذرية من عشرين جنيهــا الى خمسة وعشرين جنيهــا شهريا بعد مضى سنة واحدة من تاريخ تعيينه لا تعتبر عــلاوة دورية وانما هى تكملة للراتب فلا يسرى عليهــا أحكــام القانون رقم ٣٤ لســنة ١٩٦٧ وانما تسرى أحكامه على أول علاوة دورية بفئة جنيهين تستحق بعد تلك الزيادة .

(فتوى رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٩) .

الفـــرع الرابـــع

مؤسســات النقــل

اولا — مؤسســة مصر للطيران

قاعــدة رقــم (٣٠٢)

المبـــدا :

القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصــة بمؤسســة مصر للطيران — استثناء تلك المؤسسة من حكم الالغاء الذى تضمنته المادة السابقة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ — اثر ذلك — ان مؤسســـة مصر للطيران تظل قائمــة بكيانهــا القانونى ولا عبره بقرار وزيــر الطيران المدنى بتحويل تلك المؤسسة الى شركة مساهمة — استمرار تمتــع المؤسسة بالاعفاءات والمزايا المقررة باحكــام القانون رقم ٢٤١ لســنة ١٩٦٦ .

ملخص الفتــوى :

انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر ســـنة ١٩٧٥ عمــل بالقــانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة ببعض شركات القطاع العام الذى نص فى الفقرة الثانية من مادته الأولى على انه « ومع مراعاة أحكـــام المادتين الســابعة والثامنة من هذا القــانون يلغى الكتاب الأول الخاص بالمؤسســات العامة من قانون المؤسســات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقــانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

وتنص المادة السابعة من هذا القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العـامة التى تمارس نشاطا بذاتهـا فى تاريخ العمـل بهـذا القانون وتستمر هذه المؤسسات فى مباشرة هذا النشـاط وفى مباشرة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لها وذلك لمـدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالهـا بقرار من الوزيـر المختص تحويلهـا الى شركات عامة أو ادماج نشاطهـا فى شركة قائمة ما لم يصدر بشأنها تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية بنـاء على اقتراح الوزير المختص بانشاء هيئة عامة تحل محلهـا أو بأيلولة اختصاصاتهـا الى جهة أخـرى .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عمـل بالقـانون رقم ١١٦ لسـنة ١٩٧٥ ببعض الاحكـام الخاصـة بمؤسسة مصر للطيران الذى حرر فى مادته الأولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والقواعد المالية والادارية المعمول بهـا فى الحكومة والقطـاع العـام ، وخوله فى المادة الثانيـة وضع اللوائح المتعلقة بتنظيم اعمال المؤسسة وحساباتها وشئون العـاملين بها وذلك دون التقيـد بالقواعـد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومة والقطـاع العـام ، وخصص فى المادة الرابعة للمؤسسة ميزانيـة مستقلة تعـد على نمط الميزانيـات التجارية .

ولقد نص هذا القانون فى المادة السادسة على انه « مع مراعـاة ما هو منصوص عليه فى هذا القـانون تستمر المؤسسة والوحـدات الاقتصادية التابعـة لهـا فى مباشرة نشاطهـا طبقـا للاحكـام الواردة فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعـادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفى القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات التابعـة للمؤسسة العربية العـامة للنقـل الجوى وتتمتـع بالاعفاءات والمزايـا المقررة فى هذه الاحكام عن كل ما تباشره من عمليات .

ومفاد ما تقدم أن المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ لسـنة ١٩٧٥ الغى الأحكام الخاصـة بالمؤسسات العامة الواردة بالقـانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وأبقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتهـا لمدة لا تجاوز ستة شهور ويتعين أن تتحول خلالهـا الى شركة عـامة بقرار

من الوزيـــر المختص الا اذا صدر فى شانهـــا تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهورية يحولهـــا الى هيئة عامة أو بنقـــل اختصاصاتهـــا الى جهـــة اخرى .

وان أصدر المشرع فى اعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لســـنة ١٩٧٥ وتناول فيه بالتنظيم مؤسسة مصر للطيران فانه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الالغـــاء الذى تضمنته المادة السابعة من القـــانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزيـــر الطيران المدنى بعد صدور هذا القـــانون وبعد انقضاء مدة الستة الشهور المحددة لتتحول خلالهـــا المؤسســـات العامة الى شركات ان يصدر فى ١٩٧٦/٣/١٦ القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة الى شركة مساهمة .

وتبعا لذلك فان مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانهـــا القانونى واذ قضت المادة السابقة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشـــار اليه باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطهـــا طبقا لأحكام القانون رقم ١١ لســـنة ١٩٦٦ ، الذى قضى فى مادته الاولى بتطبيق أحكـــام القـــانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترخيص المرفق به ، فان المؤسسة المذكـــرة تستمر فى التمتع بالاعفاءات والمزايـــا التى تضمنهـــا هذا الترخيص ، الأمـــر الذى يؤكد أن المشرع أصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتبارا من أول ينايـــر سنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام هـــذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبـــار مؤسسة مصر للطيران الصادر بهـــا القـــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة استثناء من أحكـــام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعهـــا بالمزايـــا المقررة بالقـــانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٦ .

(ملف رقم ٦٦٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

قاعــدة رقــم (٢٠٣)

المبــــدأ :

مدى جواز تطبيق احكــام القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ فى ظــل العمل باحكــام قانون رسوم الطيران المدنى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٦ وبعــد تحويل مؤسسة مصر للطيران الى شركة مساهمة عامة بقرار وزيــر الطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الفتــوى :

من حيث انه بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٧٥ عمل بالقانون رقــم ١١١ لســـنة ١٩٧٥ ببعض الاحكــام الخاصة بشركات القطـــاع العــام الذى نص فى الفقرة الثانيـــة من مادته الاولى على انه « ومع مراعــاة احكــام المادتين السابعة والثامنة من هــذا القــانون يلغى الكتاب الأول الخاص بالمؤسسات العــامة من قــانون المؤسســـات العامة وشركات القطــاع العــام الصادر برقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ » .

كما تنص المــادة السابعة من هـــذا القانون على أن « يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتحديد المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى تاريخ العمــل بهــذا القانون وتستمر هذه المؤسسات فى مباشرة هــذا النشــاط وفى مباشرة اختصاصاتهـــا بالنسبة للوحدات الاقتصادية التابعة لهـــا وذلك لمــدة لا تجاوز ستة شهور يتم خلالهـــا بقرار من الوزيـــــر المختص بانشـــاء هيئـــة عـــامة تحل محلهـــا او بأيلولة اختصاصاتهـــا الى جهـــة اخرى » .

وبتاريخ ١٩٧٥/٩/٢٥ عمــل بالقــانون رقم ١١٦ لســـــنة ١٩٧٥ ببعض الاحكـــام الخاصـــة بمؤسسة مصر للطيران الذى حرر فى مادتــه الاولى مجلس ادارة المؤسسة من النظم والقواعـــد المــالية والأداريـــة المعمول بهـــا فى الحكومة والقطـــاع العـــام وخوله فى المادة الثانيـــة وضع اللوائح المتعلقـــة بتنظيم اعمـــال المؤسسة وحساباتهـــا وشئون العاملين

بهـا وذلك دون التقيد بالقواعد والنظم المطبقة على العاملين بالحكومـة والقطـاع العـام وخصص فى المـادة الرابعة للمؤسسة ميزانية مستقلـة على نمط الميزانيـات التجارية .

كما نص هذا القانون فى المادة السادسـة على انه « مع مراعاة ما هو منصوص عليه فى هذا القـانون تستمر المؤسسة والوحدات الاقتصادية التابعة لهـا فى مباشرة نشاطهـا طبقـا للاحكـام الواردة فى قـرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٧٥ باعادة تنظيم مؤسسة مصر للطيران وفى القـانون رقم ١١ لسنة ٦٦ بشـأن بعض الاحكـام الخاصة بالشركات التابعة للمؤسسـة العربيـة العـامة للنقـل الجوى وتتمتع بالاعفاءات والمزايـا المقررة فى هـذه الاحكـام عن كل ما تباشره من عمليات » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع بمقتضى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الغى الاحكـام الخاصة بالمؤسسات العامة الواردة بالقـانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وابقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتهـا لمدة لا تجاوز ستة شهور ويتعين ان تتحول خلالهـا الى شركة عـامة بقرار من الوزيـر المختص الا اذا صدر فى شأنهـا تشريع خاص أو قرار من رئيس الجمهوريـة يحولهـا الى هيئة عامة أو بنقـل اختصاصاتها الى جهـة اخرى .

واذ أصدر المشرع فى اعقاب ذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ وتناول فيه بالتنظيم مؤسسة مصر للطيران فانه قد استثنى تلك المؤسسة من حكم الالغاء الذى تضمنته المادة السابعة من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ وعليه فلم يكن لوزير الطيران المدنى بعد صدور هذا القانون وبعد انقضـاء مدة الستة شهور المحددة لتتحول خلالهـا المؤسسات العامة الى شركات أن يصدر فى ١٩٧٦/٣/١٦ القرار رقم ١١١ لسـنة ١٩٧٦ بتحويل تلك المؤسسة الى شركـة مساهمة .

وتبعـا لذلك فان مؤسسة مصر للطيران تظل قائمة بكيانهـا القانونى واذ قضت المادة السابعة من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ المشار اليـه باستمرار مباشرة المؤسسة لنشاطهـا طبقا لاحكـام القانون رقم ١١

لســنة ١٩٦٦ الذى قضى بتطبيق أحكــام القــانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ والترخيص المرفق به فان المؤسسة المذكورة تستمر فى التمتع بالاعفاءات والمزايا التى تضمنهــا هذا الترخيص الامــر الذى يؤكده أن المشرع أصدر القــانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٠ . والمعمول به اعتبارا من أول ينايــر سنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكــام هذا الترخيص .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى اعتبــار مؤسسة مصر للطيران الصادر بهــا القــانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٥ قائمة استثناء من أحكــام القانون رقم ١١١ لســنة ١٩٧٥ واستمرار تمتعهــا بالمزايــا المقررة بالقــانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٦٠ .

(ملف رقم ٦٦٤/٢/٣٢ — جلسة ١٩٨١/١١/٤) .

ثانيا — المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى

قاعـدة رقـم (٣٠٤)

المبـدأ :

المؤسسة المصرية العامة للنقـل البحرى — العاملون بهـذا المؤسسة — مدة خدمة سابقة — تقصى القواعد المتعلقة بانشاء المؤسسة والقوانين التى تخضع لهـا — قانون الوظائف العامة هو القانون العام الواجـب التطبيق على العاملين بهذه المؤسسة فى كل ما لم يرد بشانه نص خـاص فى قرار انشـائهـا او اللائحة التى وضعهـا مجلس ادارتهـا او لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، وذلـك حتى تاريخ العمـل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — اساس ذلك من نص المادة ١٣ من قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ والمادة ٨٢ من لائحة موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة التى وضعهـا مجلس ادارتهـا والمادة الاولى من لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ — عدم ورود هـذا الحكم بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظـام العاملين بالقطاع العـام — سريان احكـام قرار رئيس الجمهوريـة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شان حساب مدد العمـل السابقة فى تقديـر الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة على العاملين بالمؤسسة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ المشـار اليه .

ملخص الفتـوى :

ان هذه المؤسسة انشئت كهيئة عامة بالقـانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ثم الغيت بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ واعيد انشاؤها باسم المؤسسة

العامة للنقل البحرى بالقانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٦١ الذى نص فى مادته الاولى على اعتبارها مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادى وقد اعيد تنظيمها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بانشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى وآلت تبعيتها الى هيئة قناة السويس بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٩٤ لسنة ١٩٦٤ .

ويبين من ذلك ان هذه المؤسسة خضعت عند انشائها لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ثم لاحكام قانون المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ والذى كان ينص فى المادة ٢٢ على ان تسرى فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون أحكام قانون المؤسسات العامة ، وقد نصت المادة ١٣ من القانون الاخير على ان تسرى على موظفى المؤسسات العامة احكام قانون الوظائف فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى قرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة . وقد وضع مجلس الادارة لائحة لموظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة طبقت اعتبارا من أول مايو سنة ١٩٦٠ اكدت هذا الحكم حيث نصت فى المادة ٨٢ على ان يسرى على موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة الاحكام السارية على الموظفين والمستخدمين والعمال الحكوميين وذلك فيما لم يرد بشأنه نص فى هذه اللائحة . كما رددت الحكم ذاته لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ فيما نصت عليه فى المادة الاولى من ان يسرى على موظفى المؤسسات العامة الخاضعين لاحكام هذا النظام احكام القوانين والنظم السارية على موظفى الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة .

ولم يرد هذا الحكم بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة ، والذي عمل به اعتبارا من ٩ مايو سنة ١٩٦٣ هذا الحكم فى لائحة نظام العاملين بالشركات المشار اليها وفى اللائحة التى حلت محلها بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

وعلى ذلك فقد أصبح قانون الوظائف العامة هو القانون العام الواجب التطبيق على العاملين بهذه المؤسسة فى كل ما لم يرد بشأنه نص خاص فى قرار انشاء المؤسسة أو اللائحة التى وضعها مجلس ادارتها أو لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر .

ومن حيث ان قرار انشاء المؤسسة او اللائحتين سالفتى الذكر لم يتضمنا نصا فى شأن كيفية حساب مدد الخدمة السابقة بل اقتصرت اللائحة التى وضعها مجلس الادارة على النص فى المادة الخاصة على ان يكون من يعين فى احدى الوظائف حائزا للمؤهلات العالية أو لديه الخبرة اللازمة لشغل الوظيفة ، كما اجازت المادة الثامنة منها لمجلس الادارة الاعفاء من الحصول على المؤهلات العلمية اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح ، وفيما عدا ذلك فقد وضعت هذه اللائحة نظاما للدرجات مماثلا تماما لاحكام قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى كان ساريا وقتئذ بل وقسمت الوظائف الى دائمة ومؤقتة وعالية ومتوسطة مثلما فعل القانون الاخير ، ودرجات التعيين فى الوظائف العالية او المتوسطة هى ذاتها درجات التعيين فى الوظائف المماثلة لها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، والمؤهلات العلمية المتطلبة للتعيين فى الوظائف فى القانون الاخير هى التى اعتمدت عليها اللائحة للتعيين فى وظائفها .

ولم تخرج كذلك لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عن اطار الدرجات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ وقواعد التعيين فيه وان اجازت لمجلس الادارة عند الضرورة التعيين فى غير ادنى الدرجات لامكان الافادة من ذوى الخبرة والكفاءة الخاصة والاعفاء من الحصول على المؤهل العلمى اكتفاء بالخبرة الفنية للمرشح للوظيفة ، وفيما عدا ذلك لم تورد هذه اللائحة نصا يبين كيفية حساب مدد الخدمة السابقة لمن يعين فى ادنى درجات التعيين فى حالة استعمال مجلس الادارة احدى الرخصتين سالفتى الذكر . وعلى ذلك تطبق قواعد ضم مدد الخدمة السابقة الحكومية على موظفى هذه المؤسسة .

ومن حيث ان المادتين ٢٣ ، ٢٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد احالتا فى حساب مدد الخدمة السابقة عند التعيين أو اعادة التعيين الى القواعد التى صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حساب مدد العمل السابقة فى تقدير الدرجة والمرتب واقدمية الدرجة ، فتكون احكام هذا القرار بالشروط والاوضاع الواردة فيه هى الاحكام الواجبة التطبيق فى المؤسسة قبل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى أنه طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ولائحة نظام موظفى ومستخدمى وعمال المؤسسة العامة للنقل البحرى المعمول بها اعتبارا من اول مايو سنة ١٩٦٠ ولائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، يسرى على موظفى مؤسسة النقل البحرى احكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد فيه نص خاص بقرار رئيس الجمهورية الصادر بانشاء المؤسسة او احدى اللائحتين سالفتى الذكر كل فى النطاق الزمنى لهما .

وقد خلا قرار انشاء هذه المؤسسة واللائحتان المذكورتان من نص نظم قواعد ضم مدد الخدمة السابقة فتسرى احكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالمؤسسة المذكورة بالشروط والاوضاع الواردة فيه وذلك حتى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين فى المؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٢٤٤ بتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٦٧) .

ثالثا — المؤسســة العامة للنقل البحرى

قاعــدة رقــم (٣٠٥)

المبــــدأ :

المؤسسة العامة للنقل البحرى سرد للتشريعات المنضمة لها خضوعها اساسا للقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ فيمــا لا يتعارض مع احكــام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ — التزام الوزارات والمصــالح الحكوميــة والهيئات العامة بالالتجاء الى هذه المؤسسة لتباشر تنفيذ عمليــات النقل البحــرى المترتبة على تعاقدها مع الخارج — مناط اعمال هــذا الالتزام القانونى — هو وجود علاقة مباشرة بين الجهــات المذكورة والخارج ويتصــل بهــا او تنفيذهــا عمليــات نقل بحرى — آثــر ذلك ان اشتراط هذه الجهات فى عقودهــا مع الخارج وجوب التجاء المؤسسة لتنفيذ عمليــات النقل البحرى لا يعتبر اشتراطا لمصلحــة الغير كمــا ان تعــاقــد هــذه الجهات مع شركات او مصانع محلية على توريد اصناف ومهمات محلية او ممــا يدخل فى تصنيعهــا مواد خام تستورد من الخارج لا يخضع لهذا الالتزام ومن ثم لا تستحق المؤسسة عنه اية عمولة او مصاريف اداريــة .

ملخص الفتــوى :

ان الهيئة العامة للنقل البحرى انشئت بمقتضى القــانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ الذى وضع نظامهــا وحدد فى المادة ١٥ منه مواردهــا ، ثم صدر القــانون رقم ١٠٩ لســنة ١٩٦١ الذى الغى فى المــادة السابعة منه الهيئة المذكورة على أن تتولى المؤسسة العامة للنقل والمواصــلات مباشرة الاختصاصات التى كانت للهيئة وفقــا لاحكــام القانون رقم ٨٨ لســنة ١٩٥٩ .

وفى ١٧ من اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ بانشاء المؤسسة العامة للنقل البحرى ونص فى المادة ١٩ منه على الغاء اى نص يخالف هذا القانون فى القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ والغاء المواد ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦١ .

والمستفاد من ذلك أن المؤسسة العامة للنقل البحرى تخضع أساسا لاحكام القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ التى لا تتعارض مع أحكام القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٦١ .

وتنص المادة الخامسة من القانون ٨٨ لسنة ١٩٥٩ على انه « على جميع الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة الا ترتبط أو تتعامل فى أية عملية من عمليات النقل البحرى الخاصة بهـا عن غير طريق الهيئة أو بغير اذن منهـا سواء تعلق الأمر بتصدير او استيراد أو غيره » .

وقد بينت المادة ١٥ موارد المؤسسة ونصت على أن من هذه الموارد « .... (٣) تتقاضاها الهيئة من عمولة يدفعهـا ملاك السفن التى تقوم الهيئة بتأجيرها او تشغيلها (٤) مصاريف ادارية بواقع ٥٪ من أجـرة النقل تستحق على الوزارات والمصالح والهيئات والشركات المشار اليها فى المادة الثامنة نظير قيام الهيئة بالاعمال التنفيذية اللازمة للنقل كأعمال التخليص والتأجير والشحن وما الى ذلك » .

ومفاد ما تقدم أن ثمة التزامات قانونيـا على عاتق الجهات التى ذكرتها المادة الخامسة المشار اليها يوجب عليهـا الالتجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحرى لتباشر تنفيذ عمليات النقل البحرى المترتبة على تعاقدها مع الخارج لتصدير أو استيراد او سفر اشخاص سواء أكان النقل موضوع عقد مستقل أم كان تابعا لعقد آخر ، وينبغى على ذلك أن الجهة الحكومية اذا اشترطت فى عقودها مع الخارج وجوب الالتجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحرى فان ذلك لا يعتبر اشتراطا لمصلحة الغير كما تذهب الى ذلك المؤسسة وانما هو استجابة لما الزمها بـه نص المادة الخامسة فهى لا تستطيع مخالفته كما ان المؤسسة لا تستطيع الامتناع

عن تنفيذه وان كان لهــا رخصــة اختيار هــذا التنفيذ فلهــا طبقــا للقــانون أن تباشر النقــل بواسطة سفنهــا أو بتأجير سفن الغير كمــا أن لها أن تأذن بالنقــل عن غير طريقهــا .

والمعول عليــه فى تطبيق نص المــادة الخامســة سالفة الذكــر هو أن تكون احدى الجهــات التى ذكرتها فى علاقة مباشرة مع الخــارج ويتصل بهــا أو تنفيذها عمليــات نقل بحرى ، وعلى هذا يخرج عن نطاق النص الكامل الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة مع شركات أو مصانع محلية على توريد أصناف ومهمــات يتم صنعهــا داخل البلاد اذ ينصب التعامل فى هذه الحالة أساسا على مواد تصنع محليــا فلا تعتبر الجهات التى ذكرتهــا المــادة الخامســة طرفا فى علاقة مع الخارج تســـتلزم لتنفيذها نقلا بحريا ، ولا يغير من هذا كون ما تعاقدت عليه هذه الجهات مما يدخل فى تصنيعه مواد خام تستورد من الخارج لان هذه المواد عنصر غير مباشر فى تعــاقد الجهة الحكومية مع الشركات أو المصانع المحلية ولا ينصب عليــه تعاقدهــا بصفة مباشرة .

وتطبيقا لمــا تقدم ، فان تعاقد الهيئة العامة للسكك الحديدية مــع شركتى شل وموبيل أويل على توريد الزيوت والشحومات التى تقومــان بتصنيعها بنسبة تزيد على ٢٥٪ من تكاليف انتاجهــا يعتبر تعاقدا عــلى سلع محلية وليس على سلع تستورد من الخارج ولا يثير مســالة النقــل البحرى كعملية تابعــة أو مستقلة ومن ثم فلا تلتزم الهيئــة المذكورة بالالتجاء الى المؤسسة العامة للنقل البحرى فى شأن هــذا التعاقد بحسب مفهوم المــادة الخامسة من القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ ولا تســتحق المؤسسة اية عمولة أو مصاريف ادارية لان منــاط استحقاق المؤســسة هذه العمولة طبقا للمادة ١٥ من القانون ســالف الذكر هو قيامها بتأجير أو تشغيل سفن الغير وهذه العمولة تستحق على ملاك السفن التى تكل اليهم المؤسسة القيــام بابرام عقد النقل مــع الجهات التى لجأت اليها وان استحقاق المصاريف الادارية مناطه قيامهــا باعمال التخليص والتأجير والشحن — فاذا لم تؤد المؤسسة اية خدمات من هذا النوع أو ذلــك كما فى هذه الحالة فلا تستحق اية عمولة أو مصاريف ادارية .

ولكن هذا لا يمنع الشركتين المذكورتين من ان تلجـا كل منهمـا الى المؤسسة لتباشر لهـا عمليات النقـل البحرى ، مختارة لا ملزمة بذلك فاذا قبلت المؤسسة ان تقوم بهـذه العمليات استحقت المقابل المقرر لمـا تؤديه من خدمـات .

لهذا انتهى الراى الى عدم استحقاق المؤسسة العامة لشئون النقل البحرى اية عمولة او مصاريف ادارية فى شأن التعاقد المذكور بين الهيئة العـامة للسكك الحديدية وشركتى شل وموبيل اويل .

(فتوى رقم ٩٩٤ فى ١٩٦٣/٩/١٧) .

رابعا — المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم

قاعــدة رقــم (٣٠٦)

المبــــدأ :

منح العامل المرقى علاوة من علاوات الفئــة المرقى اليهــا — خضوع عمال المؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم لاحكــام قــرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركــات التابعة للمؤسسات العامة اعتبارا من ١٩٦٤/١٠/١٥ بالتطبيق لاحكــام القرار الجمهورى رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ — منح عامل بالمؤسســـة المذكورة علاوة بالتطبيق لنص المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقــانون رقم ٤٦ لســنة ١٩٦٤ — ترقيته بعــد تطبيق احكــام رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســنة ١٩٦٢ المشــار اليه على العاملين بالمؤسسة المذكورة — استحقاقه علاوة من علاوات الفئة المرقى اليهــا طبقا لاحكــام اللائحة سالفة الذكــر .

ملخص الفتوى :

ان السيد / ...... العــامل بالمؤسسة العامة للنقل البرى للركاب بالاقاليم منح علاوة بالتطبيق لنص المادة ٢٢ من القــانون رقم ٤٦ لســنة ١٩٦٤ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . واعتبارا من ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ خضع عمــال المؤسسة لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالتطبيق لاحكــام القرار الجمهورى رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ثم رقى السيد المذكور الى الفئة الخامسة ولم تمنحـــه المؤسسة علاوة الدرجة المرقى اليهــا .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحــدة بالقــانون رقم ٤٦

لسنة ١٩٦٤ تنص على انه « اذا قضى العامل (١٥) خمس عشرة سنة فى درجة واحدة من الكادر او (٢٣) ثلاثا وعشرين سنة درجتين متتاليتين او (٢٧) سبعا وعشرين سنة فى ثلاث درجات متتالية أو (٣٠) ثلاثين سنة فى أربع درجات متتالية يمنح أول مربوط الدرجة الاعلى او علاوة من علاواتها أيهما اكبر — ويستمر فى الحصول على العلاوات الدورية بصفة شخصية بما يتفق واحكام الدرجة الاعلى حتى نهاية مربوطها ما لم يكن التقريران السنويان الاخيران عنه بتقدير ضعيف » .

وتؤخذ هذه العلاوات فى الاعتبار عند الترقية فيما بعد الى درجة اعلى .

ويسرى حكم هذه المادة على العاملين الذين اكملوا المدد السابقة قبل العمل بهذا القانون على أن يكون سريانه عليهم من تاريخ العمل به الا أن المادة ٢١ من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى تمت ترقية العامل المذكور فى ظل العمل بأحكامه تنص على أن « يمنح العامل المرقى الى وظيفة اعلى اول مربوط الفئة المقررة لوظيفته او علاوة واحدة من علاوات بالفئة المرقى اليها أيهما اكبر » وقد خلت اللائحة من نص مماثل لنص المادة ٢٢ من قانون نظام العاملين المدنيين .

ومن حيث أن ترقية العامل الذى يعمل فى مؤسسة عامة التى تتم فى ظل العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار اليها تخضع فى اجراءاتها وتحديد الآثار المالية المترتبة عليها لاحكام هذه اللائحة دون غيرها اذ هى التشريع المعمول به وقت انشاء الحق فى هذه الترقية ولا وجه لتطبيق أحكام المادة ٢٢ من نظام العاملين المدنيين فى الدولة الصادر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بعد خضوع العاملين فى هذه المؤسسة لاحكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر .

ومن حيث أن السيد / ..... قد رقى الى الفئة الخامسة اعتبارا من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بعد تطبيق احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على المؤسسة المذكورة فانه يستحق علاوات الفئة الخامسة المرقى اليها .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى استحقاق السيد / ..... لعلاوة من علاوات الفئة المرقى اليها طبقا للائحة العاملين بشركات القطاع العام وقت صدور قرار الترقية .

(ملف رقم ٨٦/٣/٢٣٨ — جلسة ١٩٦٨/١١/٦) .

خامسا — مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة

قاعدة رقم (٣٠٧)

المبـــدأ :

استقلال مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة عن مؤسسة النقل الداخلى — توجيه المطالبة الى احداهما للوفاء بما قد يكون مستحقا على المؤسسة الاخرى — غير جائز — اساس ذلك — مثال : لا يجوز لمحافظة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة باداء مبالغ مستحقة على شركات الاوتوبيس التى اسقط عنها الالتزام وآلت مرافق النقل التى كانت ملتزمة بها الى مؤسسة النقل الداخلى .

ملخص الفتوى :

لاريب فى أن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة مستقلة عن مؤسسة النقل الداخلى فكلاهما من أشخاص القانون العام وتتمتعان بالشخصية المعنوية ، وتكون كل منهما بذلك مستقلة عن الاخرى تمام الاستقلال ويبنى على ذلك أنه من غير الجائز توجيه المطالبة الى أحدى هاتين المؤسستين الوفاء بما قد يكون مستحقا على المؤسسة الاخرى ومن ثم فلا يجوز للادارة العامة للايرادات بمحافظة القاهرة مطالبة مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة بأداء المبالغ المستحقة على شركات الأوتوبيس التى اسقط عنها الالتزام وآلت مرافق النقل التى كانت ملتزمة بها الى مؤسسة النقل الداخلى وذلك دون ما حاجة الى بحث مدى أحقية الادارة المذكورة فى المطالبة بهذه المبالغ .

(فتوى رقم ٣٨٥ فى ١٩٦٤/٥/٩) .

قاعــدة رقــم (٣٠٨)

المبــدأ :

مؤسسة النقل العــام لمدينة القاهرة — موظفوها — معاشاتهم — عدم خضوعهــا لاحكــام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقــانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — لا يغير من هذا الحكم صدور القرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبار هذه المؤسسة هيئة عامة تسمى « هيئــة النقــل العــام بالقاهــرة » .

ملخص الفتــوى :

من حيث أنه صدر بعد ذلك ان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميهــا وعمالهــا المدنيين ، نص فى المادة الثانيــة منه على أنه « يقصــد بالمنتفعين فى تطبيق أحكــام هذا القانون الموظفون والمستخدمون والعمال المنصوص عليهم فى المــادة ١ من القانون المرافق » . ونصت المــادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصــادر بالقــانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — على أنه « ينشــأ صندوق للتامين والمعاشات للفئات الآتية :

(أ) موظفى ومستخدمى وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو اجورهم أو مكافآتهم فى الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بهــا أو فى ميزانيــات الهيئات التى انتفعت بقــانون التأمين والمعاشــات لموظفى الدولة المدنيين الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وذلك فيمن عدا العاملين قبل العمــل بهذا القانون بقوانين معاشــات أخــرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقــانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهمــا .

(ب) موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة التى تطبق نظــام موظفى الدولة .

(جـ) موظفى ومستخدمى وعمال الهيئات والمؤسسات العامة الاخرى الذين يصدر بانتفاعهم بأحكام هذا القانون قرار من وزير الخزانة بعد أخذ راى مجلس ادارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات » .

ومن حيث انه باستقراء نصوص القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ولائحة نظام موظفى هذه المؤسسة الصادرة بقرار مجلس ادارة المؤسسة فى ٢ من مايو سنة ١٩٦٢ ، يبين ان هذه المؤسسة مؤسسة عامة لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، ومن ثم فان موظفى هذه المؤسسة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم فى الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها ، كما وان المؤسسة المذكورة لا تدخل ضمن الهيئات التى انتفعت بقانون التأمين والمعاشات الصادر به القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وبذلك فان موظفى المؤسسة المشار اليها يخرجون من عداد موظفى الفئة الاولى من فئات المنتفعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، كذلك فان هذه المؤسسة لا تطبق نظام موظفى الدولة ، بل تختص بلائحة تتناول بالتنظيم شئون موظفيها ، وذلك استنادا الى ما قضت به المادة الخامسة من القرار الجمهورى رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ — بانشاء المؤسسة المذكورة — من تخويل مجلس ادارة المؤسسة سلطة وضع اللوائح الداخلية للمؤسسة بما فيها النظم الخاصة بالموظفين والعمال ، دون التقيد بالقواعد الحكومية . وعلى ذلك فان هذه المؤسسة لا تعتبر من المؤسسات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة وبالتالى فان موظفيها يخرجون من عداد موظفى الفئة الثانية من فئات المنتفعين بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، كما وانهم يخرجون من عداد موظفى الفئة الثالثة من الفئات المشار اليها ، وذلك لعدم صدور قرار من وزير الخزانة بانتفاعهم بأحكام هذا القانون الاخير .

ويخلص من ذلك ان موظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وذلك لعدم دخولهم فى احدى فئات الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون ، والمنصوص عليهم فى المادة الاولى منه المشار اليها .

ومن حيث انه لا يغير مما سبق صدور القـرار الجمهورى رقم ٨٩١ لسنة ١٩٦٤ باعتبار مؤسسة النقـل العـام لمدينة القاهرة هيئة عامة ، تسمى هيئة النقل العام بالقـاهرة ، ذلك أن هذه الهيئة تتمتع بشـخصية اعتبارية ، ولهـا ميزانية مستقلة عن ميزانيـة الدولة — طبقـا لنص المادتين الاولى والرابعة من القرار الجمهورى المذكور — ومن ثـم فـان موظفى هذه الهيئة لا يعتبرون من موظفى الدولة المدنيين المربوطـة مرتبـاتهم او اجـورهم او مكافآتهم فى الميزانيـة العـامة للدولـة او الميزانيـات الملحقة بهـا ، كما وان الهيئة المذكورة لا تدخل ضـمن الهيئات التى انتفعت بقـانون التأمين والمعاشـات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كذلك فان الهيئة سالفة الذكـر لا تطبق نظـام موظفى الدولة ، اذ انهـا مازالت تختص بلائحة خاصة تتناول بالتنظيم شـئون موظفيهـا ، واخيرا فانه لـم يصدر قرار من وزيـر الخزانة بانتفـاع موظفى تلك الهيئة بأحكام قـانون التأمين والمعاشات الصادر بالقـانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، وعلى ذلك فان موظفى هيئة النقل العـام بالقاهرة مازالوا غير منتفعين بأحكـام هذا القـانون الاخير ، لعـدم دخولهم فى احدى فئات المنتفعين المنصوص عليهم فى المـادة الأولى منه .

(فتوى رقم ٨٩٦ — فى ١٩٦٤/١٠/٢٤) .

قاعـــدة رقم (٣٠٩)

المبــدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — موظفو الوزارات والمصالح الحكومية الذين عينوا بهـا ، والذين كانـوا معاملين باحكـام قـانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ (بما فيهم من كان معـاملا بالقـانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) او القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — استمرار معاملتهم باحكام القوانين التى كانوا معاملين بهـا حتى تاريخ العمل باحكام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقـانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — خضوعهم للنظـام المعمول به فى المؤسسة (هيئة النقل العـام بالقاهرة حاليا) من هذا التاريخ .

ملخص الفتوى .

لبيان أثر صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون التأمين والمعاشات سالف الذكر ، على كيفية معاملة موظفى وزارات الحكومة ومصالحها الذين عينوا فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، والذين كانوا معاملين — قبل تعيينهم فيها بقوانين معاشات موظفى الدولة السابقة على صدور القانون المذكور — يتعين التفرقة بين طائفتين من هؤلاء الموظفين ، الطائفة الاولى هى طائفة الموظفين الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — بما فيهم من كان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، والطائفة الثانية هى طائفة الموظفين الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر .

ومن حيث انه فيما يختص بالطائفة الاولى ، وهى طائفة الموظفين الذين كانوا معاملين بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — بما فيهم من كان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ ، فانه طبقا لنص المادة الثالثة من قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ يسرى هذا القانون على المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكذلك على موظفى الطوائف والهيئات التى تقرر ضمها الى المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بقرار من رئيس الجمهورية ، ولو كان تعيينهم بعد العمل بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، كما يسرى هذا القانون على الموظفين الذين يعينون بعد العمل به فى الوظائف الدائمة او المؤقتة أو على درجات شخصية أو على اعتمادات مقسمة الى درجات فى الميزانية العامة للدولة والميزانيات الملحقة بها وميزانيات الجامع الازهر والمعاهد الدينية والجامعات والمجالس البلدية ومجالس المديريات وادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية . وعلى ذلك فقد حل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ محل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح جميع المنتفعين بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ينتفعون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، وذلك بصرف النظر عن الجهات الادارية التى يتبعونها وقت العمل بهذا القانون الاخير . ثم جاء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣

سالف الذكر ، ونص في المادة الاولى من قانون التأمين والمعاشات المرافق له على فئات المنتفعين بأحكامه ، وتضمن في الفقرة (أ) من هذه المادة فئة موظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، كما نص في المادة ٧٧ على أن تنتقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين المنشأ بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، وصندوق التأمين والمعاشات لمستخدمي الدولة وعمالها الدائمين المنشأ بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ، الى صندوق التأمين والمعاشات المنشأ بمقتضى هذا القانون .

ومن ثم فقد حل القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ محل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — (والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦) والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليهما ، فيما يتعلق بموظفي ومستخدمي وعمال الدولة المدنيين المربوطة مرتباتهم أو اجورهم أو مكافآتهم في الميزانية العامة للدولة او الميزانيات الملحقة بها ، فهؤلاء جميعا ينتفعون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما فيما يتعلق بموظفي الهيئات العامة الاخرى ذات الميزانيات المستقلة ، فان هذا القانون يحل محل القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة الى الموظفين المربوطة مرتباتهم أو أجورهم أو مكافآتهم في ميزانيات الهيئات التي انتفعت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، بما في ذلك الهيئات التي انتفعت بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، أما ما عدا ذلك من الهيئات فلا ينتفع موظفوها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — طبقا للفقرة (أ) المشار اليها — أن تكون هذه الهيئات قد انتفعت بقانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، فاذا كانت تلك الهيئات لا تنتفع بأحكام هذا القانون ، فان موظفيها لا ينتفعون بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، حتى ولو أن هؤلاء الموظفين أنفسهم كانوا ينتفعون بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ مباشرة ، أو لانهم كانوا ينتفعون بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ ، بأن كانوا في الحكومة أو في هيئات تنتفع بأحكام هذين القانونين

الاخيرين ، ثم نقلوا — قبل العمل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — الى احدى الهيئات التى تنتفع باحكامها . هذا ما لم تكن تلك الهيئات تطبق نظام موظفى الدولة ، أو صدور قرار من وزير الخزانة بانتفاع موظفيها باحكام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ — طبقا لنص الفقرتين (ب) ، (ج) من المادة الاولى من هذا القانون .

ومن حيث انه سبق القول بأن مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ليست من الهيئات التى انتفعت بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ ، ومن ثم فان موظفى الحكومة ومصالحها الذين عينوا بهذه المؤسسة . الذين كانوا معاملين قبل تعيينهم فيها بقانون المعاشات رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ — بما فيهم من كان معاملا بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ — كذلك القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ — شأنهم فى ذلك شأن موظفى هيئة المؤسسة — لا ينتفعون بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، اذ العبرة فى الانتفاع بأحكام هذا القانون ليست بأشخاص الموظفين المذكورين ، وانما بمدى اعتبار المؤسسة من الهيئات التى انتفعت بأحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ . خاصة وأن هذه المؤسسة ليست من المؤسسات أو الهيئات العامة التى تطبق نظام موظفى الدولة . كما وانه لم يصدر قرار من وزير الخزانة بانتفاع موظفيها بأحكام قانون التأمين والمعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ . وعلى ذلك فان هؤلاء الموظفين يظلون معاملين — بعد تعيينهم فى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة (هيئة النقل العام بالقاهرة) — بأحكام قوانين المعاشات التي كانوا معاملين بها وذلك الى تاريخ العمل بأحكام قانون المعاشات الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، أما اعتبارا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الاخير ، فانه طبقا لنص المادة الاولى من هذا القانون لا ينتفع هؤلاء بأحكامه ، وانما يخضعون للنظام المعمول به فى المؤسسة (الهيئة) ، فى هذا الخصوص .

(فتوى رقم ٨٩٦ فى ٢٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعـــــدة رقم (٣١٠)

المبـــدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ـــ موظفو وزارات الحكومـــة ومصالحها المنقولون اليهـا ، والذين كانوا معاملين باحكـام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ ، او المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ او لائحـة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهـر ، ثـم عينوا بالمؤسسة (هيئة النقل العـام بالقـاهرة حاليـا) ـــ استمرارهم معاملين بمقتضى احكـام قوانين المعاشات التى كانوا معاملين بهـا قبل تعيينهم بالهيئة ـــ مراعاة سريان احكـام المواد المنصوص عليهـا فى المـادة الثالثـة من القـانون رقم ٥٠ لسـنة ١٩٦٣ باصدار قانون التامين والمعاشات فى شـانهم .

ملخص الفتـوى :

ومن حيث انه بالنسبة الى الطائفة الثانيـة ، وهى طائفة الموظفين الذين كانوا معاملين بأحكـام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقانون رقم ٣٧ لسـنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالازهر فان هؤلاء الموظفين يظلون معاملين بقوانين المعاشات المشـار اليها ، والتى كانوا معاملين بهـا قبل تعيينهم فى مؤسسة النقل العـام لمدينة القاهـرة (الهيئة) بصرف النظر عن صدور القانون رقم ٥٠ لسنة لسنة ١٩٦٣ سالف الذكـر . ذلك ان المادة الثالثة من هذا القانون تنص على أن « تسرى احكـام المواد .... من القانون المرافق على جميع الموجودين فى الخدمة وقت العمـل بهـذا القـانون المعاملين بأحكـام القـانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ والمرسوم بقـانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعـد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين فى الازهـر .. » اذ مقتضى هذا النص هو بقاء احكام القوانين المشار اليهـا قائمـة معمولا بها فى ظل سريان احكـام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، دون أن يحل هذا

القانون الاخير محلهـا — فيما عـدا احكام المواد المشار اليهـا فى المادة الثالثة من هذا القـانون سالفة الذكـر . يؤكـد ذلك أن المشرع قـد اخـرج من الفئة الاولى من فئات الموظفين والمستخدمين والعمـال المنتفعين باحكام قانون التامين والمعاشات الصادر بالقـانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ الموظفين والمستخدمين والعمال العاملين قبل العمل بهذا القانون بقوانين معاشات أخرى غير القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ والقـانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٠ المشـار اليهمـا ، وهـذا القوانين الاخـرى هى القـانون رقم ٥ لسـنة ١٩٠٩ والمرسـوم بقـانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ ولائحة التقاعـد للعلماء المدرسين الموظفين بالازهر ومقتضى ذلك أن من كان معاملا بهـذه القوانين الاخيرة يظل معاملا بهـا فى ظل تطبيق أحكـام قانون التامين والمعاشـات الصادر بالقـانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ ، مع مراعاة سريان أحكام المواد المنصوص عليهـا فى المادة الثالثة من قـانون الاصدار رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ المشـار اليهـا ، فى شـأن العاملين بأحكـام قوانين المعاشات سالفة الذكـر .

(ملف رقم ٢٤٣/٤/٨٦ — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعـدة رقم (٣١١)

المبـدأ :

مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة — قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسـنة ١٩٥٩ بانشائهـا — تحديده اختصاص المؤسسـة بالنقل داخل حدود مدينة القاهرة لاتتعداها — اختصاص المؤسسة العامة لشئون النقـل البرى المنشـاة بالقانون رقم ٩٦ لسـنة ١٩٦٠ بالنقل خـارج نطاق المدن على شبكة الطرق العـامة التى تصلهـا ببعض — اساس ذلك — مثال : عدم اختصاص مؤسسة النقل العـام لمدينة القاهـرة بتسيير خطين بين ميدان التحرير والقناطر الخيرية التابعـة لمحـافظـة القليوبيـة .

ملخص الفتوى :

أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٦٠ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ينص فى مادته الاولى على أن « تنشأ مؤسسة عامة بالاقليم المصرى تسمى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة ، ويكون لها شخصية معنوية وميزانية مستقلة ، وتعتبر أموالها من جميع الوجوه أموالا عامة ، ويكون مقرها مدينة القاهرة » ونصت المادة الثانية من هذا القرار على أنه « فيما عدا ما يدخل فى اختصاص هيئة عامة اخرى أو ما يكون مدارا بطريق الالتزام ، تتولى المؤسسة ادارة واستغلال كافة مرافق النقل العام للركاب فى مدينة القاهرة ، ويكون لها فى سبيل تحقيق اغراضها اقامة واستغلال المنشآت الملحقة أو المرتبطة أو المتممة لمرفق النقل العام للركاب بمدينة القاهرة » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠ الخاص بانشاء مؤسسة عامة لشئون النقل البرى بالاقليم المصرى ، على أن « تنشأ مؤسسة عامة مقرها مدينة القاهرة ، وتلحق بوزارة المواصلات فى الاقليم المصرى ، تسمى « الهيئة العامة لشئون النقل البرى » ويكون لها الشخصية الاعتبارية ، ويجوز انشاء فروع لها فى الاقاليم بقرار من وزير المواصلات » .

وحددت المادة الثانية من هذا القانون الاخير اختصاص هذه المؤسسة فنصت على أنه « فيما عدا مرافق النقل البرى داخل نطاق المدن او التى تتولاها هيئات عامة اخرى ، تختص الهيئة بما يأتى :

(١) ادارة واستغلال مرافق نقل الركاب والبضائع على الطرق فى الخطوط او مجموعات الخطوط التى يصدر بها قرار من وزير المواصلات بعد موافقة مجلس الادارة .

(٢) وضع تخطيط شامل لمرفق النقل على الطرق العامة .

(٣) الموافقة على منح التزام نقل الركاب والبضائع فى خطوط أو مجموعات الخطوط وذلك طبقا للقوانين السارية .....

ويبين من استقراء النصوص سالفة الذكـر ، انهـا قـد حددت دائرة الاختصاص المكانى لكل من مؤسسة النقل العـام لمدينة القاهرة ، والهيئة العامة لشئون النقل البرى . فدائرة اختصاص أولاهما تقـع داخل حدود مدينة القاهرة لا تتعداهـا ، ودائرة اختصاص اخراهـا تقـع خارج نطاق المدن جميعـا ، وتشـمل شبكة الطرق العـامة التى تصل المدن ببعضهـا البعض .

ولما كان خطا الاتوبيس اللذين صـدر قرار مجلس ادارة مؤسسة النقـل العـام لمدينة القاهرة بتسييرهما يبدءان من ميدان التحرير بمدينة القاهرة وينتهيان فى القناطر الخيرية التابعة لمحافظة القليوبية ، وهمـا بهذه المثابة يخرجان عن النطاق المكانى لمدينة القاهرة ، ومن ثـم فـان تسييرهمـا يخرج عن اختصاص المؤسسة المذكورة ، التى تحدد اختصاصها فى حدود نطاق اقليمى معين ، هو مدينة القاهـرة .

ولما كانت الهيئة العـامة لشئون النقـل البرى هى الجهة صاحبة الاختصاص العـام بادارة مرفق نقل الركاب والبضـائع ، على الطرق والخطوط التى لا تدخل فى نطاق المدن أو تتولاهـا هيئة عامة أخـرى ، وذلك طبقا للمادة الثانية من قانون انشـاء الهيئة المذكورة ، ومن ثم فانه على مقتضى ما تقدم يدخل تسيير هذين الخطين فى اختصـاص هـذه الهيئـة .

(فتوى رقم ١١٨ — فى ١٩٦٢/٢/١١) .

سادسا — ادارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية

قاعـــدة رقم (٣١٢)

المبـــدأ :

المؤسسة العامة فى حكم القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — هى المؤسسة العامة ذات الطابع الاقتصادى او غيرها من المؤسسات التى يصـــدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية — ليست من هذا القبيل ادارة النقل العـــام لمنطقة الاسكندرية — عدم سريان لائحة نظام العاملين بالشركـــات التابعـــة للمؤسسات العامة على العاملين بهـــا .

ملخص الحـــكم :

ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون المؤسسات العـــامة اذ نص فى المادة ٣٤ منه على ان « تعتبـــر المؤسسات العـــامة ذات الطابع الاقتصادى ، القائمة وقت صدور هذا القـــانون مؤسسات عامة فى تطبيق احكـــام هذا القـــانون . على ان تظل اللوائح الحاليـــة للمؤسســـات قائمة الى حين صـــدور اللوائح الجديدة » . ونصت المـــادة ٣٥ منه عى ان « يحدد رئيس الجمهوريـــة بقرار منه ما يعتبـــر مؤسسة عامة بالنسبة الى الهيئـــات العـــامة او المؤسسات العامة القائمة » فالأمر فيما يتعلق بالمؤسسات العـــامة (عدا المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وقـــد نظمهـــا القـــانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠) متوقف على صدور قرار من رئيس الجمهورية بتحـــديد ما يعتبـــر منهـــا مؤسسة عامة فى حكم القـــانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٦٣ وبذلك تستقر لهـــا صفتها ام لا . وطالمـــا ان مثل هذا القرار لـــم يصدر فلا يمكن الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بسريان أحكـــام لائحة نظـــام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهـــا القرار رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العامة ، قد قضى فى مادته الأولى بأن : « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات

العامة الصادر بهـا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى المؤسسات العـامة ... » وكان هذا القرار قد صدر فى ذات تاريخ صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — فى ٢٩ من ابريل سنة ١٩٦٣ — فانه يتعين لتطبيق أحكـام القرار رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ وسريان أحكـام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العـامة على العاملين بالمؤسسات العامة ، أن تستقر للمؤسسة صفتهـا كمؤسسة عامة حسبما تقضى به أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ مادامت ليست من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى . ولمـا كانت إدارة النقـل العام لمنطقة الاسكندرية ، ليست من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادى ، فانه لا تستقر لها صفة المؤسسة العامة فى أحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٦ أو صفة الهيئة العامة فى أحكام القـانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشـأن الهيئـات العـامة ، مادام لـم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد صفتهـا ومن ثم فلا تسرى أحكـام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ على مستخدمى وعمال ادارة النقل العام لمنطقة الأسكندرية ، طالمـا أن قرارا لم يصدر من رئيس الجمهورية باعتبارها مؤسسة عامة فى حكم القـانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

(طعن رقم ١٠١٠ لسنة ١٠ ق — جلسة ١٩٦٥/٥/١٢) .

الفـرع الخـامس

مؤسسـات مختلفـة

أولا — المؤسسة المصرية العـامة للأنبـاء والنشر والتوزيع والطباعة

قاعـــدة رقم (٣١٣)

المبـــدا :

المؤسسة المصرية العـامة للانباء والنشر والتوزيـع والطبـاعة — تسرى على العاملين بهـا احكام لائحة نظام العاملين بالشركـات الصادر بهـا القرار الجمهورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ مايو سـنة ١٩٦٣ — لا تسرى بشأنهم اعتبارا من هـذا التاريخ احكـام لائحة نظـام موظفى وعمـال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسـنة ١٩٦١ ولا ما يكملهـا من احكـام وردت بالقـانون رقم ٢١٠ لسـنة ١٩٥١ او القـانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ .

ملخص الفتـوى :

ان القرار الجمهورى رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ بانشاء مؤسسة عامة للأنباء والنشر والتوزيـع والطباعة ، قد نص فى المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، تسمى الهيئة العامة للأنباء والنشر والتوزيـع والطباعة ، وتعتبر من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، وتلحق برياسة الجمهورية » . ولمـا كانت المـادة ٣٤ من قانون المؤسسات العامة الصادر بالقـانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ تنص

على أن « تعتبر المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى القائمة وقت صدور هذا القانون ، مؤسسات عامة فى تطبيق احكام هذا القانون ... » . فان المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة — بوصفها مؤسسة عامة ذات طابع أقتصادى وقت صدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه — تعتبر مؤسسة عامة فى تطبيق أحكام هذا القانون ، وتسرى فى شأن العاملين بها احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، ولا تسرى فى شأنهم — اعتبارا من هذا التاريخ — أحكام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، او ما يكملها من الاحكام المطبقة فى شأن العاملين بالدولة ، سواء فى ذلك احكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ او القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يغير من هذا كون المؤسسة المذكورة قد استمرت — بعد تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ سالف الذكر — فى تطبيق نظام مماثل لنظام المرتبات الوارد فى الجدول الملحق بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ، على أساس التقسيم الوارد فى ميزانيتها اللاحقة لذلك التأريخ ، اذ ليس معنى هذا ان تستمر فى تطبيق الاحكام والقواعد المقررة فى ذلك القانون ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ ، دون احكام القرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، فيما يتعلق بسريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات على العاملين بها ، على خلافه صريح ما يقضى به هذا القرار . ولا حجة فى الاستناد الى ما ورد فى المذكرة الايضاحية للقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ — من أن الاحكام الحالية الخاصة بالتعيينات والترقيات والاحكام المالية الاخرى ستظل نافذة ومعمولا بها حتى يتم تعادل الوظائف — ازاء صراحة نصوص هذا القرار فى الغاء القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ آنف الذكر ، ووجوب العمل بأحكامه هو اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، الذى تم فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى اعتبارا من تاريخ العمل بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ فى ٩ من مايو سنة ١٩٦٣ ، تسرى

على العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيـــع والطباعة احكام لائحة نظام العاملين بالشركـــات الصادرة بالقرار الجمهورى رقـــم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولا تسرى فى شأنهم — اعتبارا من ذلك التاريـــخ — أحكـــام لائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ ، أو ما يكملهـــا من الاحكـــام المطبقة فى شأن العاملين بالدولة ، سواء فى ذلك احكام القـــانون رقم ٢١٠ لســـنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ المشـــار اليهما .

(ملف رقم ٨٦/٦/٩٦ — جلسة ١٩٦٥/١٠/٦) .

ثانيا — المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى

قاعـــدة رقم (٣١٤)

المبـــدأ :

تحدد الوظائف التى يشغلها فعلا المعينون بمكافآت شاملة وفقـا لما هو ثابت بملف خدمتهم ماذا كانت لهذه الوظائف وفقا لواجباتهـــا ومسئولياتهـا نظائر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعـاون الانتاجى حددت لها الفئات المالية والاشتراطات المحددة لهذه النظائر .

ملخص الحـكم :

من حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٠ لسـنة ١٩٦٦ قـد اعتبر المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى والصناعـــات الصغيره الجهـة الادارية المختصة بالنسبة للجمعيـات التعاونيـة الانتاجية ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦٩ لسـنة ١٩٦٩ بنقـل بقيـة وحدات قطاع الصناعات الريفية والحرفية والجمعيات التعاونيـة الى المحافظـات واستنادا الى التأشـير العـام رقم ٨ من التأشيرات العامة الموافقة لقرار ربط موازنات مجالس المحافظـات للسـنة الماليـة ١٩٧٢/٧١ صدر الكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ من الجهـاز المركزى للتنظيم والادارة بقواعد تقسـيم اعتمادات المكافآت والأجور الشـاملة ونقل العاملين المعينين عليهـا الى الفئات الجديدة بوحـدات الحـكم المحلى وقد قضت تلك القواعد بأن تحدد الوظائف التى يشغلهـا فعـلا المعينون بمكافآت شاملة وفقا لمـا هو ثابت بملف خدمتهم ماذا كانت لهـذه الوظائف وفقا لواجباتهـا ومسئولياتهـا نظائـر ضمن الوظائف الدائمة للمؤسسة المصرية للتعاون الانتاجى حددت لهـا الفئات المالية والاشتراطات المحدده لهـذه النظائر ثم يوضع الخاضعون لهـذه القواعد على الفئات المالية التى حددت لوظائفهم طبقـا لقواعـد تقسـيم المكافآت الشاملة اذا توافر فيهم اشتراطـات شغل هـذه الوظائف بنفس مرتباتهم الحـالية

فاذا كانت تزيد على أول ربط الفئه المالية التاليـة لوظائفهم يحتفظ لهم بهذه الزيادة بصفة شخصية على ان تستهلك الزيـادة مما يحصل عليـه العامل فى المستقبل من البدلات والعلاوات الدورية او علاوه الترقيـة وتحدد اقدمية العاملين الذين لـم تكن تتوافـر فى شأنهم فى ١٩٦٤/٧/١ شروط شغل الوظائف التى تمت التسوية عليهـا من تاريخ توافـر شروط شـغل الوظيفة متى كانوا شاغلين لهـا فى هذا التاريخ .

ومن حيث أنه — ترتيبا على كل ما تقدم — لما كان الطاعن قد عـين بمحافظة المنيـا بوظيفة اخصائى من الفئة السادسة التخصصية باعتبارها الوظيفة المناظره لوظيفة مدير الجمعيـة وارجعت اقدميته فيهـا الى ١٩٦٨/١٠/١٥ تاريخ توافـر شروط شغلهـا فى حقه بإعتبار أن تاريخ تعيينه بالجمعية يبدأ من ١٩٦٦/١٠/١٥ فمن ثم تكون الجهـة الادارية قد طبقت القواعد الوارده بالكتاب الدورى رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ فى حقـه تطبيقا صحيحا ويكـون القرار المطعون فيه قد صدر سليما ومطابقا للقانون وغير مشوب باى عيب من العيوب المبرر لطلب الالغـاء لذلك يكون طلـب المدعى الغاء هذا القرار فى غير محله متعينا رفضه .

(طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٥)

ثالثا — المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية

قاعـــــدة رقم (٣١٥)

المبـــدأ :

مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادى — سريان احكام النظـــــام والقوانين السارية بالنسبة لموظفى الحكومة وعمالهـــا على موظفى وعمال هذه المؤسسات فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهـــا ، وذلك بصفة مستمرة دائمة ما لم يصدر تشريع خاص بالاعفاء من تطبيقه هـــذه القواعد او من بعضهـــا — تطبيق نظـــام معين على فئة معينة يوجب تطبيقه ككل — مثال بالنسبة لتطبيق قواعد اعانة غـــلاء المعيشــــة المقررة بالنسبة لموظفى الحكومة وعمالهـــا على موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونيـــــة الاستهلاكية : انطباق قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة الغـــــلاء مع استمرار الخصم بالنسبة لمن يرقى الى درجة اعلى لم يلحق ربطهـــــا المالى اى تحسين ، وكذلك انطباق قاعدة التخفيض النسبى المقرر بقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٣/٦/٣٠ — اساس ذلك مستمد من احكـــــام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحـــة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة المعدل بالقرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لســـنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتـــوى :

متى كانت المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية مؤسسة عـــامة ذات طابع اقتصـــادى فيتعين ان تسرى فى شـــأن موظفيهـــا وعمالهـــا أحكـــام النظم والقوانين السارية على موظفى الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهـــا ، ومن هذه النظم قواعـــد غـــلاء المعيشة المقررة بالنسبة

الى موظفى الدولة ومستخدميهـــا وعمالها — فيطبق فى شأن موظفى وعمال المؤسسة المذكورة قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة، ويستمر الخصم بالنسبة الى من يرقى من هؤلاء الموظفين الى درجة اعلى لم يلحق ربطها المالى اى تحسين (الدرجة الخامسة مثـلا) ويطبـق فى شأنهم — ومن باب أولى — قاعدة التخفيض النسبى المقررة بموجب قـرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ، فتخفض اعانة غلاء المعيشة طبقا لقرار مجلس الوزراء المشار اليه بمقدار ١٠ ٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية أو اجر او معاشا لا يزيد على عشرة جنيهات ، وبمقدار ١٢٫٥ ٪ بالنسبة الى من يتناولون ماهية او أجرا او معاشا أكثر من عشرة جنيهات الى عشرين جنيها شهريا . وأساس ذلك كله ما نصت عليه المادة ١٥ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ باصدار لائحـــة نظام موظفى وعمال المؤسسات المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ من أنه :

« يسرى على موظفى وعمال المؤسسات العامة اعانة غلاء المعيشة بالنسبة الى موظفى الدولة ومستخدميها وعمالها ... » .

هذا ولم تر الجمعية العمومية محلا للقول بأن هذا التخفيض النسبى الذى تقرر أجراؤه بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيـــو سنة ١٩٥٣ من مبلغ الاعانة — لا يشكل قاعدة من قواعد غلاء المعيشة — ذلك أن هـــذا التخفيض النسبى يتمخض قاعـــدة عامة تسرى على كافة الموظفين والمستخدمين والعمال ، وهو نظام دائم مستمر ، يمس دون أدنى شك النسب الاصلية المقررة لاعانة غلاء المعيشة فهو فى حقيقته انتقاص لنسبة اعانة غلاء المعيشة المقررة اصلا بمقدار ١٠ ٪ أو ١٢٫٥ ٪ حسب الاحوال ، وعلى التفصيل الموضح بقرار مجلس الوزراء المشار اليه . وهو فى ضوء الرأى الذى انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية بجلستيها المنعقدتين فى ١٩ من يونيـــو سنة ١٩٦٣ ، ١٢ من فبراير ســـنة ١٩٦٣ فى شأن تطبيق قواعد خصم فرق الكادرين من اعانة غلاء المعيشة على موظفى المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى — يكون شأنه شأن قواعـــد خصم فرق الكادرين ، نظاما دائما مستمرا لا يقف عند سنة مالية معينـــة او لمواجهة ظرف خاص وانما يستمر التخفيض النسبى استمرار خصـــم

الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفى الدولة من اعانة غلاء المعيشة .

واشارت الجمعية العمومية الى ان كل نظام حكومى متعلق باعانة غلاء المعيشة يسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى وهو يسرى بصفة دائمة مستمرة ، ما لم يصدر تشريع خاص باعفاء موظفى وعمال هذه المؤسسات العامة من هذه القواعد أو من بعضها . وبطبيعة الحال — حين يطبق نظام معين على فئة معينة ، يتعين أن يطبق ككل ، فلا يتصور القول بأن التخفيض النسبى الذى تقرر اجراؤه من اعانة غلاء المعيشة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ ليس جزءا من النظام الحكومى الخاص بقواعد اعانة غلاء المعيشة ، ولا تسوغ التفرقة بين موظفى وعمال الحكومة وموظفى وعمال المؤسسات العامة ما لم يكن ثمة نص خاص يقضى بذلك .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى للفتوى والتشريع الى أن قاعدة التخفيض من اعانة غلاء المعيشة المقررة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ تسرى فى شأن موظفى وعمال المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .

(فتوى رقم ٤٢٠ فى ١٩٦٤/٥/١٨)

رابعـا — المؤسســة الاقتصادية للقوات المسلحة

قاعـــدة رقم (٣١٦)

المبـــدأ :

المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة — تكييفها القانونى — هـى مؤسســـة عامة .

ملخص الفتـــوى :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة مؤسسة عامة تطبيقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة ، ذلك أنه بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٧ صدر قرار رئيس الجمهورية بانشـــاء المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة واشار فى ديباجته الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، ثم نص فى مادته الاولى على أن « تنشأ مؤسسة باسم المؤسسة الاقتصادية للقـــوات المسلحة يكون مركزها بمدينة القاهرة ويجوز أن يكون لها فروع بالجهات التى توجد بهـــا قوات مسلحة مصرية » ، ثم قسم القرار باقى مواده الى اربعة ابواب : نظم الاول منها اقسام المؤسسة واغراضها وعملاءها وفروعها ، وبين فى الباب الثانى النظام القانونى للمؤسسة وتناول الباب الثالث النظـــام المـــالى لها ، أما الباب الرابع فقد تضمن بيان طريقة الغاء المؤسســـة وتصفيـــة اعمالهـــا .

وبمقارنة المواد الواردة فى الابواب الاربعة المشار اليها بمـــــواد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، يبين أن الاحكام فى كلا التشريعين قد جاءت على نمط واحد وعالجت ذات المسائل والموضوعات ، ومن ثم تتفق مقومات المؤسسة الاقتصادية للقوات المسلحة وعناصرها والتنظيـــم الذى اورده القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لقرار انشاء المؤسسة تأييدا لهذا النظر :

« .. لذلك رئى الغاء النظام المشار اليه واحلال نظام آخر يمكن من الاشراف على المؤسسة اشرافا مباشرا بادارتها ادارة حازمة كفيلة بقيامها بالمهمة التى انشئت من أجلها على الوجه الاكمل وفى ذات الوقت يتمشى مع القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ... »

(فتوى رقم ٨٢١ — فى ١٩٥٩/١٢/١)

خامسا — مؤسسة ضاحية المعادى

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

مؤسسة ضاحية المعادى — اعتبارها مؤسسة عامة غير ذات طابع اقتصادى — عدم سريان النظام الخاص بموظفى وعمال المؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ عليها .

ملخص الفتوى :

ان مؤسسة ضاحية المعادى هى الجهة التى تولت النشاط الذى كانت تقوم عليه شركة اراضى الدلتا المصرية والانتستمنت ليمتد (المعادى) وهى شركة مساهمة تم تأميمها بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت .

وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن « تظل الشركات والبنوك المشار اليها فى المادة الاولى محتفظة بشكلها القانونى عند صدور هذا القانون » وترتيبا على ذلك ظلت الشركة المشار اليها بعد تأميمها محتفظة بشكلها القانونى كشركة مساهمة .

كما أن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بانشاء المجلس الاعلى للمؤسسات العامة حين عبر عن هذه الشركة بمؤسسة ضاحية المعادى انما قصد اضفاء وصف المؤسسة العامة على الشركة ، يؤيد ذلك ما يلى :

أولا : أن قصد القرار الجمهورى المذكور فى اضفاء صفة المؤسسة العامة على الشركة ظاهر فى أنه عبر عنها بلفظ « مؤسسة » الى جانب شركات عبر عنها بلفظ « شركة » .

ثانيا : اعقب صدور هذا القرار قرار آخر من رئيس الجمهورية هو القرار رقم ٩٧٤ لسنة ١٩٦٢ بربط ميزانية « مؤسسة ضاحية المعادى » ،

واستعمال هذا القرار الاخير تعبير « مؤسسة » يكشف عن الارادة المبتداة لاضفاء وصف المؤسسة على الشركة ويؤيد القرار الجمهورى رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ فى ذلك .

ثالثا : بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٦٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦٢ ، بتشكيل مجلس ادارة « مؤسسة ضاحية المعادى » وأشار فى ديباجته الى قانون المؤسسات العامة الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ مما يؤكد أن القرار المذكور كان بصدد تشكيل مجلس ادارة مؤسسة عامة .

وتأكيد وصف المؤسسة العامة لمؤسسة ضاحية المعادى وأن كان — بقرارات جمهورية متعاقبة ، فان رئيس الجمهورية يملك قانونا بقرار منه أن ينشىء مؤسسة عامة طبقا لاحكام قانون المؤسسات العامة المشار اليه ، ومن ثم لا تكون القرارات الجمهورية المذكورة فى اضفاء صفة المؤسسة العامة على مؤسسة ضاحية المعادى — قد خالفت حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليها ،لانه ليس من شأن هذا الحكم ان يعطل استعمال رئيس الجمهورية لاختصاصاته كما تحددها القوانين ومنها قانون المؤسسات العامة المشار اليها .

وترتيبا على ما تقدم تكون مؤسسة ضاحية المعادى مؤسسة عامة الا انه طالما لم يصدر قرار جمهورى باعتبارها من المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى أو باخضاعها لاحكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفى وعمال المؤسسات العامة فانها لا تخضع لهذا القرار الاخير عملا باحكام مادته الاولى التى تنص على سريانه على المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى والمؤسسات التى يصدر قرار من رئيس الجمهورية بسريانه عليها .

وازاء عدم سريان احكام القرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على مؤسسة ضاحية المعادى ، فان القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ . بتعديل بعض احكام القرار الاول لا يسرى بدوره على هذه المؤسسة .

(فتوى رقم ٧٩٦ — فى ١٩٦٢/١١/٢٩) .

سادسا — مرفق مياه القاهرة

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدا :

مرفق مياه القاهرة مؤسسة عامة — وجوب اعمال القواعد الواردة فى لائحة الاستخدام الخاصة بموظفى وعمال المرفق — عدم التقيد بالقواعد الخاصة بموظفى الدولة .

ملخص الفتوى :

يبين من مجموع نصوص قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٧ لسنة ١٩٥٧ أن مرفق مياه مدينة القاهرة مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ويشرف على شئون ادارتها مجلس ادارة حددت طريقة تشكيله فى القرار الصادر بانشاء المؤسسة ويختص ، فيما يختص به ، بوضع نظام للموظفين والعمال دون التقيد بالقواعد الخاصة بموظفى الدولة ، وقد وضع المجلس هذا النظام فى لائحة استخدام خاصة بموظفى وعمال المرفق ، كما وضع قواعد منظمة لمنحهم اعانة غلاء المعيشة وذلك فى حدود سلطته المخولة له بمقتضى البند التاسع من المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية بانشاء ادارة المرفق ، ومن ثم يتعين اعمال هذه القواعد فى شأن موظفى ومستخدمى وعمال المرفق .

(فتوى رقم ٥٣ — فى ١٩٥٩/١/٢٥)

الفصـــل الرابـــع

الشركات التابعـــة للمؤسسات العامة

الفـــرع الأول

الجمعيـــة العمـــومية للمساهمين

قاعـــدة رقم (٣١٩)

المبـــدأ :

نظام الجمعية العمومية للمساهمين المقرر بالقانون رقم ٢٦ لســـنة ١٩٥٤ — سقوطه بحكم القانون ، وأيلوله اختصاصات هذه الجمعيـــة لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص — اساس ذلك في ضوء أحكام القوانين الرقمية ١٣٩ لسنة ١٩٦١ و ٣٦ لسنة ١٩٦٢ و ٦٠ لسنة ١٩٦٣ — اثر هذا : لا محل لاتباع اجراءات الدعوة لانعقاد الجمعية العموميـــة أو الاحـــكام الخاصة بشروط صـــحة انعقادها ، وبمن يحضر جلساتها ، عند ممارسة السلطة الجديدة اختصاصات الجمعية العمومية — لا يحق لمندوب عن مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير .

ملخص الفتـــوى :

تنص المادة ٢٥ من قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ على أن يكون لمجلس ادارة المؤســـســـة العامة برئاســـة الوزير المختص سلطات الجمعية العمومية للمساهمين أو جماعة الشركاء المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ وذلك بالنسبة الى الشركات والمنشـــآت التابعة للمؤســـسة ، ومن قبل هـــذا النص كان يقرر حكمه — او ما يقرب

منه — القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ ، وذلك اثر اتجاه الدولة فى يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت .

ومن حيث أنه وقد أصبح الحكم المذكور مقررا نهائيا بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، فان نظام الجمعية العمومية للمساهمين الذى كان مقررا بقانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يكون قد سقط بحكم القانون ، واصبحت اختصاصات هذه الجمعية لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص ، فالقانون لم ينص على تشكيل جديد للجمعية العمومية للمساهمين يمارس نفس اختصاصاتها ، وانما عين سلطة ناط بها تلك الاختصاصات .

وتبعا لذلك لا يكون ثمة محل لاتباع اجراءات دعوة انعقاد الجمعية العمومية أو الاحكام الخاصة بشروط صحة انعقادها بمن يجوز له أو يجب عليه حضور جلساتها ، عندما تمارس السلطة الجديدة — التى حددها المشرع — اختصاصات الجمعية العمومية ، وذلك كنتيجة لازمة لسقوط نظام الجمعية العمومية للمساهمين وانتقال اختصاصاتها لسلطة ادارية جديد .

ومع القول بعدم جواز التزام اى حكم من الاحكام الخاصة باجراءات انعقاد الجمعية العمومية للمساهمين وشروط صحة الانعقاد ومن يحضر جلساتها ، فى اجتماعات مجلس ادارة المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة برئاسة الوزير المختص عند مباشرتها سلطات الجمعية العمومية ، فانه لا يحق لمندوب عن مصلحة الشركات حضور تلك الاجتماعات طبقا للمادة ١٠٦ من قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى انه لا يجوز لمندوب عن مصلحة الشركات حضور جلسات مجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير عند ممارستها اختصاصات الجمعية العمومية لمساهمى الشركة .

(ملف ٦٨/١/٤٧ — جلسة ١٩٦٤/١١/١١)

الفــرع الثانى

المفوض بادارة الشركة

قاعـــدة رقم (٣٢٠)

المبـــدا :

المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — المفوض الذى يعين طبقا لها يعد منتدبا لهذه الوظيفة لا معينا فيها — اساس ذلك ان تعيين عضو مجلس الادارة او رئيسه لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا للمادة ٥٢ من هـــذا القانون — اثر ذلك استفادته من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لســـنة ١٩٦٥ فى شـــان تنظيم البدلات والاجور والمكافآت — احقيته فى زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الاساسى مقابل ندبه اذا كانت الوظيفة التى انتدب اليها تعلو بدرجة واحدة على الاقل درجة وظيفته الاصلية .

ملخص الفتـــوى :

تنص المادة ٥٧ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قـــانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام على أنه « يجوز بقرار من رئيس الوزراء بناء على طلب الوزير المختص تنحية رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم متى اقتضت ذلك مصـــلحة العمل فى الشركة وتعيين مفوض أو اكثـــر لمباشرة سلطات مجلس الادارة أو رئيسه وذلك لمدة لا تتجاوز ستة اشهر على أن يستمر صرف مرتباتهم او مكافآتهم اثناء مدة التنحيـــة » .

والمفوض الذى يعين لمباشرة سلطات مجلس ادارة احدى شركات القطاع العام او رئيس مجلس الادارة بقـــرار من رئيس الوزراء استنادا

الى المادة ٥٧ سالفة الذكر يعد منتدبا لهـذه الوظيفـة طوال الفترة التى نصت عليها المادة المذكورة دون أن يعد معينا فيها ، اذ ان تعيين عضـو مجلس الادارة أو رئيسه لا يكون الا بقرار من رئيس الجمهورية طبقا لمـا تقضى به المادة ٥٢ من قانون المؤسسات العامة المشار اليه .

ولمـا كانت المادة الرابعة من القرار الجمهورى رقم ٢٢٣١ لسـنة ١٩٦٥ فى شأن تنظيم البدلات والاجور والمكافآت تنص على أنه « تـكون اعارة العاملين أو ندبهم فى الداخل الى وظيفة تماثل وظيفتهم الاصـلية فى الدرجات المـالية وفى هذه الحالة يتقاضى العامل مرتبا يعادل راتبـه فى الوظيفـة الأصلية .

ومع ذلك يجوز أن تكون الاعارة او الندب الى وظيفة تعلو بدرجة واحدة درجة وظيفته الاصلية ، وفى هذه الحالة لا يجوز أن يترتب على الاعارة أو الندب زيادة فى المرتب الاساسى للعامل تجاوز ١٠ ٪ منه » .

فانه بناء على ذلك فان العامل المنتدب لا يحـق له ان يتقاضى زيادة لا تتجاوز ١٠ ٪ من راتبه الاساسى مقابل ندبه الا اذا كانت الوظيفـة التى انتدب اليها تعلو بدرجة واحدة على الاقل درجة وظيفته الاصلية ومن ثم فان المهندس / ...... المنتدب للقيام بعمل رئيس مجلس ادارة شركة مصر للالبان والاغذية يستحق زيادة فى مرتبه الاساسى لا تتجاوز ١٠ ٪ منه اذا كانت الوظيفة التى انتدب اليها تعلو بدرجة واحدة على الاقـل الوظيفة التى كان يشغلها بالهيئة العامة للتصنيع قبل انتدابه .

(فتوى رقم ٣٥٢ — بتاريخ ١٩٦٨/٤/٨)

الفـــرع الثالث

ممثلو المــال الخاص فى مجالس الادارة

قاعـــــدة رقم (٣٢١)

المبـــدأ :

حق اختيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع العام الممثلين للمــال الخاص — مقصور على ممثلى المال الخاص من افراد وشركات القطـــاع العام وشركات خاصة دون غيرهم من الاشخاص الاعتبارية العامة .

ملخص الفتـــوى :

من حيث أنه بالنسبة للمسألة الرابعـــة الخاصة بمدلول عبـــارة ٢٥ ٪ (من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين) الواردة بالمادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فان الواضح من نص الفقرة (٣) من المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لســـنة ١٩٧١ بشأن المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المعدل بالقـــانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قصر حق التصويت عند اختيار اعضاء مجلس الادارة الممثلين للمال الخاص على ممثلى راس المال الخاص وحدهم دون ممثلى رأس المال العام فلقد نسب المشرع حق اختيار هؤلاء الاعضاء الى ممثلى راس المال الخاص بعبارات صريحة لا تحتمل التأويل عنـــدما نص فى المادة سالفة الذكر على تشكيل مجلس الادارة من (...... (٣) اعضاء بنسبة ما يملكه راس المال الخاص يختارهم ممثلوهم فى الجمعيـــة العمومية) ومن ثم فلا يسوغ اطلاق الحكم الوارد بنص المـــادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والابتعاد به عن قصد المشرع المادى بجـــلاء من نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بل لابد من الجمع بين حكم المادتين فى خصوصية اختيار اعضاء مجلس الادارة الممثلين للمـــال الخـــاص .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتى :

أولا : أن شركات القطاع العام تدخل فى مدلول الاشخاص الاعتبارية الخاصة و لاتعد من أشخاص القانون العام وبالتالى فان مساهمتهـــا فى شركة قطاع عام أخرى تعد مساهمة من شخص اعتبارى خاص .

ثانيا : وبناء على ذلك فان رأس المال الذى تساهم به شركة قطاع عام فى شركة قطاع عام أخرى يعد مالا خاصا ولا يعتبر مالا عاما ومن ثـم لا ينوب عنها ممثلو المال العام فى حضور الجمعية العمومية للشركة التى تساهم فيها وانما يحق لها أن تمثل فى هذه الجمعية بواســطة منـــدوبه خاص بهـــا .

ثالثا : اعمال نص المادة ٤٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ فيما يتعلق بالحد الاقصى لعدد الاصوات التى يحق للفرد المساهم الادلاء بها بالأصالة وبالنيابة عند حضوره الجمعيـــة العمومية لشركة القطاع العام وبذلك لا يكون له أن يدلى بأكثر من ٢٥ ٪ من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

رابعـــا : أن حق اختيار اعضاء مجلس ادارة شركة القطاع العـــام الممثلين للمـــال الخاص مقصـــور على ممثلى المـــال الخاص من افراد وشركات خاصة وشركات قطاع عام دون غيرهم من الأشخاص الاعتبارية العــــامة .

(ملف ٤٧/٣/٥٠ — جلسة ١٩٧٨/٢/٨)

الفـــرع الرابـــع

التبرع من مـــال الشركة

قاعـــدة رقـــم (٣٢٢)

المبـــدأ :

قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ — خلوه من اى نص يجيز لشركات القطاع العـــام التبرع باموالها — امتناع تطبيـــق المادة ٤٠ من القانـــون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ — تحديد اختصاصات مجلس ادارة شركة القطاع العام بالاعمـــال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا لاحكام القانون — اثر ذلك امتناع قيـــامه بالتبرعات المحضة دون غيرها من التبرعات التى قد يكون من شانها تحقيق غرض الشركة المبين فى سند انشائهـــا .

ملخص الفتـــوى :

أن المادة (٣٢) من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر به القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن « شركة القطاع العـــام وحده اقتصادية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة تحقيقا لاهداف الوطن فى بناء المجتمع الاشتراكى .

ويشمل المشروع الاقتصادى فى حكم الفترة السابقة كل نشـــاط صناعى أو تجارى أو مـــالى او زراعى أو عقارى أو غير ذلك من اوجـــه النشاط الاقتصـــادى » .

وقد بينت المادة ٥٤ منه اختصاص مجلس الادارة فنصت على أن له جميع السلطات اللازمة للقيام بالاعمال التى يقتضيها غرض الشركة وفقا

لاحكام القانون ولم يتضمن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر نصا يجيز لشركات القطاع العام التبرع بأموالها مماثلا لنص المادة ٤٠ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ التى تنظم تبرع الشركات المساهمة والذى منع سريان أحكامه على شركات القطاع العام بما نص عليه فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الاصدار .

ومن حيث انه يترتب على ذلك أن ليس لمجلس ادارة شركة القطاع العام أن يقوم بأى عمل لا يقتضيه غرض الشركة ولما كان التبرع بأموال شركة القطاع العام ليس غرضا من اغراضها ولا هى انشئت من أجله . وعلى ذلك فان شركة القطاع العام لا تملك مباشرة هذا التصرف لتعارضه مع اغراضها . على ان هذا الحظر على التبرع انما يرد على التبرعات المحضة التى ليس من شأنها تحقيق أغراض الشركة المبينة فى سند انشائها ويملك مجلس ادارة الشركة ما عدا ذلك من تصرفات بغير مقابل متى كان من شأنها تحقيق أغراض الشركة التى انشئت من أجلها واوضح مثال لذلك تبرع شركات الاسكان والتعمير ببعض مالها لاقامة منشآت تساعد على تصقيع أراضيها وسرعة تعميرها وتبرع شركات الادوية بالعينات المجانية للاطباء وما الى ذلك من التصرفات المجانية التى تساعد على تحقيق غرض الشركة وفقا لسند انشائها فان هذه اتصرفات وامثالها والتى تأخذ شكل التبرع لعدم حصول الشركة على مقابل لها من المتصرفه لهم الا أنها فى الواقع ليست كذلك لان غرض الشركة منها ابعد ما يكون من مجرد نفع المتصرف لهم بغير مقابل وانما تهدف منها الى نفع يعود عليها أن عاجلا أو آجلا فى تحقيق الاغراض التى انشئت الشركة لها وهذه التصرفات بغير مقابل فى اموال الشركة والتى تعود عليها بنفع فى تحقيق اغراضها هى وحدها التى يجوز لمجلس ادارة شركة القطاع العام للقيام بها بناء على السلطة المخولة له بالمادة ٥٤ من القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ سالف الذكر .

أما التبرعات المحضة والتى لا تهدف فيها شركة القطاع العام الى نفع يعود عليها فى تحقيق اغراضها فانها تخرج من سلطات مجلس ادارة الشركة ولم يخول القانون مجلس ادارة المؤسسة سلطة فى الترخيص لمجلس ادارة شركة القطاع العام فى التبرع بمال الشركة تبرعا محضا بغير نفع يعود عليها

فى تحقيق اغراضها المبينة فى سند انشائها ومثل هذا التبرع الذى ليس من شأنه تحقيق اغراض الشركة يؤدى الى الانتقاص من ارباح الشركة التى تؤول فى النهاية الى خزانة الدولة وهو اجراء ليس للشركة اتخاذه ولا للمؤسسة الترخيص فيه بغير سند من القانون .

لذلك انتهى راى الجمعية الى انه يخرج عن سلطات مجلس ادارة شركة القطاع العام الاعمال التى لا يقتضيها غرض الشركة وفقا لاحكام القانون .

وعلى ذلك فليس لمجس الادارة أن يتصرف بغير مقابل فى شىء من مال الشركة ما لم يكن من شأن هذا التصرف تحقيق غرض الشركة المبين فى سند انشائها .

(فتوى رقم ١٩٠ — بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٩)

قاعدة رقم (٣٢٣)

المبدأ :

عدم جواز منح اعانة مالية لورثة عامل باحدى المؤسسات العامة سواء بالتبرع من اموال المؤسسة او من اموال الشركات التابعة لها او من حصيلة الجزاءات بالمؤسسات او الشركات .

ملخص الفتوى :

يبين من استقراء نصوص قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، وعلى الاخص نصوص المواد ١٥ و ١٧ و ٢١ منه التى تحدد اختصاصات وسلطات المؤسسة العامة بالنسبة للشركات التابعة لها ، انه ولئن كان للمؤسسة سلطة الاشراف والرقابة على تلك الشركات — الا ان هذه النصوص لا تتضمن ما يفيد أن من سلطة المؤسسة اتخاذ قرارات بالتبرع من اموال الشركات .

ومن حيث ان المادة ٣٦ من القانون آنف الذكر تقضى بأن يكون لكل شركة شخصية اعتبارية ، فمن ثم فانه ينبنى على ذلك أن يكون للشركة استقلال مالى وقانونى سواء بالنسبة الى المؤسسة أو بالنسبة الى غيرها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فانه لا يجوز للمؤسسة المصرية العامة للتجارة الزام الشركات التابعة لها بتنفيذ قرارها الصادر فى ١٩٦٨/٦/١٢ بمنح ورثة أحد العاملين بها اعانة مالية .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى جواز منح الاعانة المشار اليها من أموال المؤسسة ذاتها فان هذا الاجراء يخضع لاحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ فى شأن قواعد التصرف بالمجان فى العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أموالها المنقولة ، والذى تنص مادته الاولى على أنه « يجوز التصرف بالمجان فى مال من أموال الدولة الثابتة او المنقولة أو تأجيره بايجار اسمى أو بأقل من اجر المثل الى أى شخص طبيعى او معنوى بقصد تحقيق غرض ذى نفع عام ... » .

ومن حيث أن الواضح من هذا النص انه لا يجوز التبرع من أموال الدولة ، ويشمل ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ، الا اذا كان القصد من التبرع تحقيق غرض ذى نفع عام .

ومن حيث أن التبرع فى الحالة المعروضة يتصل فى أساسه بمصلحة ذاتية للورثة ، فمن ثم تنتفى بالنسبة اليه شروط انطباق القانون آنف الذكر .

ومن حيث انه بالنسبة لمدى جواز التبرع من حصيلة جزاءات الخصم المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية الموقعة على العاملين ، سواء بالمؤسسة أو الشركات التابعة لها ، فان المادة ٦٧ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنص على أن يشكل مجلس الادارة لجنة للتصرف فى الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم الموقعة على العاملين ، ويكون الصرف من هذه الحصيلة فى الاغراض الاجتماعية أو الثقافية أو الرياضية للعاملين طبقا للشروط وفى الحدود التى يقررها رئيس الوزراء .

وقد أصدر رئيس الوزراء ، تنفيذا لهذا النص ، القرار رقم ٢٥٧١ لسنة ١٩٦٧ الذى قضى فى مادته الثانية بأن « يفرد لحصيلة جزاءات الخصم حساب مستقل يشمل الايرادات والمصروفات ويورد ثلث الاموال المتحصلة من جزاءات الخصم كل ستة أشهر الى المؤسسة الثقافية العمالية للاتحاد الاشتراكى العربى » ونص فى المادة الثالثة على أن « تحدد اللجنة المشار اليها فى المادة الاولى نسبة من الاموال المتحصلة لمواجهة حالات سحب قرارات جزاءات الخصم على الا تجاوز ١٠ ٪ » وقضى فى المادة الرابعة بأنه « مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين تخصص حصيلة الاموال المشار اليها للاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين ولا يجوز الصرف من هذه الاموال بصفة مكافأة ... ويجوز للجنة فى أحوال استثنائية تقرير التبرع من هذه الاموال لاغراض تومية بشرط موافقة الوزير المختص » .

ومفاد هذه النصوص تخصيص حصيلة الجزاءات للصرف منها فى الاغراض الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية للعاملين . ويتصد بذلك العاملون الموجودون بخدمة الجهة التى يتم الصرف من حصيلة الجزاءات بها . وبالتالى لا يجوز الصرف من هذه الحصيلة للعاملين فى جهة أخرى ، كما لا يجوز الصرف للعاملين السابقين أو لاسرهم .

وترتيبا على ما تقدم ، لا يسوغ التبرع لاسرة العامل المتوفى فى الحالة محل البحث من حصيلة الجزاءات ، سواء من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو بالشركات التابعة لها .

ومن حيث أنه بالاضافة الى ما سبق جميعه فان تقرير مزايا مالية لورثة العامل بسبب الوفاة أمر تحكمه قوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية بحسب الاحوال ، وينطوى على منح مزايا أخرى بغير نص يجيزه ، بالمخالفة لاحكام تلك القوانين .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز منح اعانة مالية لورثة المرحوم ... سواء بالتبرع من اموال المؤسسة أو من أموال الشركات التابعة لها ، أو من حصيلة الجزاءات بالمؤسسة أو الشركات .

(ملف ٦٦/٣/٨٩ ـ جلسة ١٩٧١/٦/٩)

الفـــرع الخامس

اندماج شركة فى أخرى

قاعـــدة رقـــم (٣٢٤)

المبـــــدأ :

شركات مساهمة — اندماجها — يتم فى احدى صـــورتين : الاندماج لتكوين شركة جديدة ، واندماج شركة فى شركة اخرى — فى الحالة الاولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين — فى الحالة الثانية تنقضى الشخصية القانونية للشركة المندمجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجـــة — اندماج شركة تابعة لاحدى المؤسسات العامة فى اخرى — يترتب عليـــه انتهاء شخصية الشركة المندمجة ومن ثم زوال مجلس ادارتها — لا يترتب عليه انتهاء خدمة رئيس واعضاء مجلس ادارتها المتفرغين — ينقل هؤلاء الى الشركة الدامجة باعتبارهم من العاملين بالشركة المندمجة — اســـاس ذلك من المادة الرابعة من القانون رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٠ فى شان الاندماج فى الشركات المساهمة والمادة ٥٦ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة والمادة ٨٥ من قانـــــون العمل .

ملخص الفتوى :

أن الاندماج للشركات المساهمة له احـــــدى صورتين اما أن تدمج شركتان معا لتكونا شركة جديدة ، وأما أن تنـــدمج فى شركة أخرى ، وفى الحالة الاولى تنتهى الشخصية القانونية للشركتين وتنشأ شـــــــخصية قانونية لشركة جديدة ، أما فى الحالة الثانية فتنقضى الشخصية القانونية للشركة المندمجة وتظل الشخصية القانونية للشركة الدامجة والادمـــــاج

الذى تم فى الحالة المعروضة من النوع الثانى . ومن ثم فان شركة محلات افرينو الكبرى انقضت شخصيتها القانونيـة وبقيت شـخصية الشركة الدامجة ، وبدهى أن انتهاء شخصية الشركة المندمجة يترتب عليه بالتبعية انتهاء مهمة مجلس ادارتها وزوال كيانه ، ولكن لا يترتب على هذا انتهاء خدمة رئيس وعضوى مجلس الادارة المتفرغين اذ انهم ينقلون الى الشركة الدامجة شأنهم فى ذلك شأن بقية العاملين بالشركة المندمجة اذ سـبق أن رأت الجمعيـة العموميـة للقسم الاستشـارى بجلستها المنعقدة فى ١٩٦٤/١١/١٨ أن رؤساء واعضـاء مجالس ادارة الشركات المتفرغين رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بنظـام العاملين فى الشركات يعتبرون من عداد العاملين فى هذه الشركات وذلك من تاريخ العمل بقرار التابعة للمؤسسات العامة — ومن المقرر طبقا للمادة ٤ من القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الانـدماج فى الشركات المساهمـة أن الشركة المندمج فيها تعتبر خلفا عاما للشركة المندمجة وتحل محلها حلولا قانونيـا فيما لها وما عليها وذلك فى حدود ما اتفق عليه فى عقد الاندماج ، وعلى ذلك فطالما أن قرار مجلس ادارة المؤسسة الاستهلاكية بهيئة جمعية عموميـة لم يتضمن الاشارة الى المركز القـانونى لرئيس وعضـوى مجلس ادارة الشركة المندمجة ، فانهم بوصفهم من عداد العاملين بها ينقلون الى الشركة الدامجة باعتبارها قد حلت حلولا قانونيا محل الشركة المندمجـة وتعتبر خلفا عاما لها ، سيما وان زوال مناصبهم لا يترتب عليه انتهاء خدمتهـم حيث أن اسباب انتهاء الخدمة محددة على سبيل الحصر فى المادة ٥٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهـورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ التى تم الادماج فى ظلها وليس من بين هذه الاسباب ادماج الشركة فى غيرها أو الغاء الوظيفة بل أن هذه اللائحة احالت فى المـادة الاولى والمادة ٥٦ الى قانون العمل وهو ينص بدوره فى المادة ٨٥ منـه على ألا يمنع من الوفاء بجميع الالتزامات حل منشأة أو تصفيتها أو اغلاقها أو افلاسها أو ادماجها أو انتقالها بالارث او الوصية أو الهبة أو البيـع أو النزول او غير ذلك من التصرفات وفيما عدا حالات التصفية والافـلاس والاغلاق النهائى المرخص فيه يبقى عقد استخدام عمال المنشأة قائما ... ومقتضى ذلك هو استمرار عـلاقة السادة المـذكورين مادامو متفرغين اذ الادماج لا يترتب عليه انهاء هذه العلاقة ، واخيرا فلا يسوغ القول بأنهم وقد عينوا بقرار جمهورى ولهم بالتالى مركز خاص يجعلهم غير قابلين للنقل

بدون قرار جمهورى ، اذ انه فى الحالة المعروضة تم نقلهم تبعا لادماج الشركة فى غيرها بصفتهم من العاملين فى الشركة وليس بصفتهم اعضاء فى مجلس ادارتها .

(فتوى رقم ١٣٠٧ — فى ١٩٦٦/١٢/٧)

قاعدة رقم (٣٢٥)

المبدا :

اندماج شركة فى اخرى نقل رئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة الدامجة — يوجب اعادة تقييم الوظائف بالشركة الدامجة طبقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ — اذا لم تستحدث وظائف تسند الى هؤلاء العاملين ، فتنتهى خدمتهم بالادارة اللازمة قانونا — احتفاظهم بمرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الشركة المندمجة حتى تمام اعادة التقييم فيما عدا بدل التمثيل — منح بدل التمثيل يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى باعباء الوظيفة المقرر لها البدل .

ملخص الفتوى :

أن اعضاء ورئيس مجلس ادارة الشركة المندمجة المتفرغين وقد نقلوا الى الشركة الدامجة يظلون عاملين بها ولكن وضعهم الوظيفى لا ينجلى الا فى ضوء التقييم الذى ينبغى على الشركة الدامجة أن تقوم به بالنسبة الى جميع الوظائف سواء التى كانت مدرجة بميزانيتها أو تلك التى كانت بالشركة المندمجة ثم آلت الى الشركة الدامجة ، وعلة اجراء هذا التقييم أنه بمجرد الاندماج اختل التقييم السابق واصبح الوضع — منذ لحظة الاندماج — مجمدا بالنسبة الى جميع العاملين الى أن يعاد تقييم مستوى الشركة كما يعاد تقييم وظائفها كافة ، واعادة التقييم هذه تتم وفقا لاحكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ الذى ينص فى مادته الاولى على أن : يكون تقييم مستوى الشركات وتحديد الاثار المترتبة على ذلك وفقا للاسس التى يعتمدها مجلس الوزراء بناء على عرض نائب رئيس

الوزراء أو الوزير المختص — كما يجوز أعادة تقييم مستوى الشركات بسبب ازدياد نشاطها أو بسبب الاندماج وغير ذلك من عوامل التغيير وفى هذه الحالة تسرى الاثار المترتبة على أعادة تقييم المستوى ابتداء من أول السنة المالية التالية لتاريخ اعتماد مجلس اوزراء . وتنص المادة الثانية من القرار الجمهورى سالف الذكر على أنه يجوز اعادة تقييم الوظائف العامة بالمؤسسات أو الشركات أو استحداث وظائف جديدة وفقا لاحكام المادة ٦٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦١ ، وذلك بعد مراجعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة على أن تعتمد الوظائف من الفئة الثانية فما فوق من مجلس الوزراء وفى كلتا الحالتين لا يسرى التعديل الا اعتبارا من أول السنة المالية التالية .

ومن حيث أنه وأن كان القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ألغى بمقتضى المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام الا أن المادة الثالثة من نظام العاملين سالف الذكر تنص على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول بوصف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشملها وترتيبها فى أحد فئات الجدول الملحق بهذا النظام مع مراعاة احكام القرار الجمهورى رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه » .

ولما كانت عملية الادماج قد يترتب عليها زيادة نشاط الشركة المدامجة وزيادة عدد وظائفها مما يستدعى أعادة تقييم الشركة وأعادة توصيف وظائفها فى ضوء التغيير الذى طرأ عليها نتيجة الادماج . وفى ضوء اعادة التوصيف والتقويم المشار اليه يتحدد المركز الوظيفى لرئيس وعضوى مجلس ادارة الشركة المندمجة فاذا لم تستحدث وظائف تسند لهم بالشركة تنهى خدمتهم بالاداة اللازمة قانونا .

وغنى عن البيان أنهم منذ الادماج حتى تمام اعادة عملية التقييم المشار اليها يستمرون فى تقاضى مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى الشركة المندمجة ما عدا بدل التمثيل لانه كان مقررا لمواجهة ما تتطلبه الوظيفة من نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعى اللائق

بها فهو يدور وجودا وعدما مع القيام الفعلى باعباء الوظيفة وعدم القيام بهـا .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه لا يترتب على ادماج شركة افرينو فى شركة بيع المصنوعات انهاء العلاقة الوظيفية لرئيس وأعضاء مجلس ادارة شركة افرينو المتفرغين لانهم من العاملين فى الشركة فلا يترتب على ادماجها فى شركة اخرى انفصام هذه العلاقة ويعتبرون عاملين فى الشركة الدامجة التى يتعين عليها أن تعيد تقييم وظائفها من جديد . ويستمرون حتى نفاذ التقييم والتعادل فى تقاضى مرتباتهم بصفة شخصية دون بدل التمثيل لان الوضع يعتبر مجمدا قانونا بالنسبة الى العاملين فى الشركة الدامجة والشركة المندمجة حتى يعاد التقييم بالنسبة اليهما معا بوصف أنهم أصبحوا عاملين فى شركة واحدة .

(فتوى رقم ١٣٠٧ — بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٦)

قاعدة رقم (٣٢٦)

المبدأ :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعة لها — اندماج الشركة التى ندبوا للعمل بهـا فى شركة اخرى — رفض الشركة الجديدة تسوية حالات هؤلاء العاملين بمقولة انهم تابعون للمؤسسة — مخالفة ذلك للقانون — ادماج الشركتين فى شركة اخرى يستتبع اعادة تقييم كافة وظائفها وتسوية حالات جميع العاملين بها بما فيهم من نقلوا اليها بسبب الادماج .

ملخص الفتوى :

أن هؤلاء العاملين ما لبثوا ان نقلوا مرة اخرى الى شركة الدار القومية للطباعة والنشر نتيجة للقرار الذى أصدره مجلس ادارة المؤسسة فى ١٩٦٦/١٢/٢٠ متضمنا ادماج شركة الدار المصرية للتاليف والترجمة

والنشر التى كانوا يعملون فيها وشركة دار القلم فى شركة الدار القوميـــة للطباعة والنشر مع تعديل اسمها الى شركة دار الكاتب العربى للطبـــاعة والنشر . وقد امتنعت الشركة الاخيرة عن تسوية حالات هؤلاء بمقـــولة انهم كانـــوا فى ١٩٦٤/٦/٣٠ يعملون بالمؤسســـة المصرية العامة للتأليف والترجمـــة والنشر .

وهذا الاجراء بدوره ينطوى على مخالفة للقانون ، واسهم فى ايجاد مفارقات بين حالات هؤلاء العاملين وحالات زملائهم فى الشركة وكان من المتعين على هذه الشركة أن تقوم بتســوية حالاتهـم رغم أنهـم كانوا فى ١٩٦٤/٦/٣٠ يعملون بجهة أخرى . ذلك أن ادماج الشركتين المذكورتـــين فيها يستتبع أن تقوم باعادة تقييم كافة وظائفها وتسوية حالات جميـــع العاملين فيها بما فيهم من نقلوا اليها بسبب الادماج وعلة اجراء هذا التقييم أنه بمجرد الاندماج يختل التقييم السابق ويتعين أعادة تقييم مســـتوى الشركة وكافة وظائفها فى ضوء الوضع الجديد .

ومن حيث أن العاملين بالمؤسسات العامة قد اقتصرت تســـوية حالاتهـم على نقلهم نقـــلا حكميا من الدرجات التى كانوا يشغلونها قبـل اخضاعهم للائحة نظام العاملين بالشركات الى ما يعادلها من الفئات الواردة بالجدول الملحق بهذه اللائحة وذلك استنادا الى كتاب دورى اذاعة الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بناء على ما قررته اللجنة الوزارية للتنظيـــم والادارة .

ومن حيث انه فيما يتعلق بمدى مشروعيـــة أجراء التســـويات على أساس هذا النقل الحكمى فقد صدرت محكمة لقضاء الادارى حكمـــــا فى الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ٢٣ قضائية تقضى ببطلان تسويات حـــــالات العاملين بالمؤسسات العامة وفقا لهذا الاساس ، وقد طعن فى هـــــذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا ، ولم يفصل فى الطعن بعد .

ومن حيث أن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر قامت بتسوية حالات العاملين بها بالقرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ طبقا للاســـاس المتقـــــدم .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فانه ينبغى على المؤسسة المذكورة أن تقوم بتسوية حالات العاملين المعروضة حالتهم وفقا لذات القواعد التى اتبعتها فى قرارها سالف الذكر وذلك حتى تفصل المحكمة الادارية العليا فى الطعن المشار اليه أو يعالج الامر بالطريق التشريعى .

من أجل ذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا : أنه ينبغى على المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانباء أن تقوم بتسوية حالات العاملين الذين نقلوا منها الى شركة الدار المصرية للتاليف والترجمة وذلك بأثر رجعى يرتد الى تاريخ العمل بقرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ مع مراعاة أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة التى صدر هذا القرار فى ظلها وفقا لذات القواعد التى اتبعت مع سائر العاملين الذين صدر القرار المذكور فى شأنهم .

ثانيا : أنه كان ينبغى على شركة دار الكاتب العربى للطباعة والنشر أن تقوم بتسوية حالة هؤلاء العاملين بعد أن نقلوا اليها نتيجة لادماج شركة الدار المصرية للتاليف والترجمة والنشر فيها اعتبارا من ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

(ملف ٨٦/١/٢٣٤ ـ جلسة ١٩٧٠/٧/١)

الفــرع السادس
شركات النقل البحرى والســياحة

قاعــدة رقــم (٣٢٧)

المبـــدا :

شركات النقل البحرى والسياحة ــ القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى ــ اقتصار مجـــال تطبيقه على نشاط هذه الشركات والمنشآت فى ميدان النقل البحرى دون نشاطهـــا السياحى .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ فى شأن مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى فى بعض الشركات والمنشـــآت وتنظيم الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى على أنه : « تضاف الى الجــدول المرافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار اليه الشركات والمنشـــآت المبينة فى الجدول المرافق وتساهم فيها المؤسسة المصرية العامة للنقـــل البحرى بحصة لا تقل عن ٥٠ ٪ من راس المـــال » .

وتضمن الجدول المرافق للقانون بيانا بعدد من الشركات والمنشـــآت مقسمة ثلاثة أقسام تحت العناوين التاليـــة :

(أ) مقاولو الشـــحن والتفريغ .

(ب) التوكيلات البحـــرية .

(جـ) شركات اصـــلاح السفن .

وقد ثبت أن بعض الشركات والمنشآت الواردة بالجدول المـــذكور تقوم بأعمال سياحية عن طريق أقسام مستقلة فيها لها ميزانية مســـتقلة عن سائر أعمالها الاخرى ، طبقا لاحكام القانون رقم ٥٨٤ لســـنة ١٩٥٤ بشأن تنظيم شركات ووكالات السفر والسياحة .

ويبين من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أن الهدف من مساهمة المؤسسة المصرية العامة للنقل البحـــــرى فى هذه الشركات والمنشآت هو توسيع نطاق القطاع العام فيما يتعلق بالنقل البحرى لتدعيم أعمال هذا النقل والنهوض به وبالقوى العاملة فى مجـــاله وأحكام الاشراف على بعض المنشآت والشركات التى يرتبط عملها بمـــلاك السفن فى الدول الأجنبيـــــة .

يخلص من ذلك أن اثر القانون المذكور فيما يتعلق بمساهمة المؤسسة المشار اليها فى بعض الشركات والمنشآت ينصرف الى نشاطها العامل فى ميدان النقل البحرى من مقاولة الشحن والتفريغ والتوكيلات البحـــــرية واصلاح السفن ، دون ما قد تباشره هذه الشركات والمنشآت من نشـــاط سياحى يظل قصيا عن نطاق تطبيق هذا القانون ، على النحو المســتفاد من مناسبة أصداره كما كشفت عنها مذكرته الايضاحية ، وطبقا لمـــا يبين من العناوين التى صدرت بها اقسام تلك الشركات والمنشآت والتى لـــــم تشر من قريب أو بعيد الى النشـــــاط السياحى .

ومما يعزز هذا النظر أن النشاط السياحى بطبيعته لا يتصل بأغراض المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى بحسب التقسيم النوعى للمؤسسات العامة فى أجهزة القطاع العام ، الامر الذى يرجح ان مساهمتها فى الشركات والمنشآت وليس منه النشاط السياحى ومن ناحية أخرى فان القـــــول بأن تلك المساهمة تتسع لكل نشاط الشركات والمنشآت الواردة — بالجدول المرافق للقانون أيا كانت طبيعة هذا النشاط وموضوعه ، هذا القول فضلا عن اغفاله أغراض القانون وأسباب اصداره كما سبق ، يبسط نشـــــاطا لا صلة له بالنقل البحرى أو السياحة ، حيث يلاحظ كان نشاطا لا صـــلة البتة بالنقل البحر او السياحة ، حيث يلاحظ ان الجدول تضمن اســـــماء منشآت فردية ، وفى القول باطلاق المساهمة فى هذا المنشآت ما يصل بها الى المشاركة فى كل صور ونواحى نشاط الفرد صاحب المنشأة ، وهـــذه نتيجة لا يمكن قبولها قانونا .

لهذا انتهى الرأى الى ان النشاط السياحى يخرج عن نطاق تطبيـــق القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(فتوى رقم ٣٦٧ — فى ١٩٦٤/٤/٢٨)

الفــرع السابع

شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير

قاعــدة رقــم (٣٢٨)

المبــــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة مدينة نصر — نصه فى مادته التاسعة على استخدام صافى الايرادات النهائيـة للمشروع فى رد المبالغ التى ساهمت بها الحكومة فى المشروع ، وايلولة ما يفيض من هذه الايرادات الى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة — تحويل المؤسسة الى شركة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لســـنة ١٩٦٤ واعتبار هذه الشركة خلفا عاما للمؤسسة — عدم احقية محافظـة القاهرة فى اقسام فائض الايرادات عند تحويل المؤسســة الى شركة — أساس ذلك أن المقصود بالايرادات النهائية هى الايرادات النهائيـــة بعد تعمير مدينـــة نصر .

ملخص الفتــوى :

انه بالنسبة للمسألة الاولى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ الذى نص فى المادة الاولى منه على أن « تنشأ مؤسسة عامة تتبع وزارة الشـــئون البلدية والقــروية . تسمى مؤسسة مدينــة نصر بالعباسية ويكون مقرها مدينة القاهرة .. » وفى المــادة الثانيــة على أن « تتولى المؤسسة الاشراف على تعمير منطقة مدينة نصر وفقا للرسـم المرافق لهذا القرار ويجوز تعديله بقرار من رئيس الجمهورية » وفى المادة التاسعة على أن « يستخدم صافى الأيرادات النهائيـــة للمشروع فى رد المبالغ التى ساهمت بها الحكومة فى المشروع ويؤول ما يفيض من هـــذه الايرادات الى الحكومة ومجلس بلدى مدينة القاهرة مناصفة » ، ثـــم

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ سنة ١٩٦٤ بتحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية ونصت المادة الاولى منه على أن « تحول مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة عربية تسمى شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير تكون لها شخصية اعتبارية وتباشر نشاطها وفقا لاحكام هذا القرار والنظام الملحق به وتتبع هذه الشركة المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير » ونصت المادة الثانية منه على أن « غرض هذه الشركة هو الحصول على كافة الاراضى والعقارات وبيعها وتأجيرها وكذا القيام باعمال تقسيم الاراضى .. فى منطقة العباسية ومدينة نصر .. » واخيرا نص فى المادة الخامسة على أن « تؤول الى هذه الشركة جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات مؤسسة مدينة نصر وتعد هذه الشركة خلفا عاما للمؤسسة المذكورة » .

ويبين من استعراض النصوص المتقدمة ان المقصود بعبارة الايرادات النهائية الواردة بالمادة التاسعة من القرار الجمهورى رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ ليس الايرادات النهائية للمؤسسة بشكلها وقت الانشاء وانما الايرادات النهائية بعد تعمير مدينة نصر وهذا ما حرصت المذكرة الايضاحية على بيانه وفرق كبير بين الحالتين .

ومن حيث أن مشروع مدينة نصر لم يكن قد انتهى بعد ابان تحويل مؤسسة مدينة نصر الى شركة مساهمة فى ١٩٦٤/٩/٢٠ ومن ثم فلا مجال لتطبيق احكام هذه المادة والا كان فى ذلك تصفية نهائية للمشروع وذلك بحصول الحكومة على اموالها التى ساهمت بها فيه واقتسام الباقى بينها وبين محافظة القاهرة ولاضحى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٠٨ لسنة ١٩٦٤ بانشاء شركة مدينة نصر ولا محل له يؤكد ذلك انه لم ينص على الغاء مؤسسة مدينة نصر وانشاء شركة جديدة براسمال جديد وانما نص على تحويلها الى شركة تؤول اليها جميع اموال وموجودات وحقوق والتزامات تلك المؤسسة وتعد خلفا عاما لها وهذه الخلافة تابى توزيع صافى ايرادات المؤسسة المحولة بين الحكومة والمحافظة .

(فتوى رقم ٦٧٨ — فى ١٩٧٦/١٢/٦)

قاعـدة رقـم (٣٢٩)

المبـدأ :

مناطق مدينة نصر المقسمة طبقـا للرسـم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة مدينة نصر — لا تخضع لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبنـاء — التقسيمات الجديدة التى تجريها ادارة الشركة — خضوعها لاحـكام القانون المشار اليـه .

ملخص الفتـوى :

أن المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الاراضى المعدة للبناء تنص على أن « لا يسرى هذا القانون على مدينة مصر الجديدة وعلى كل تقسيم يكون بسبب أهميته أو بسبب أن الحكومة تملك كله أو بعضه موضوع نظام خاص يصدر به مرسوم ، ومن ثم فان مناطق مدينـة نصر المقسمة طبقا للرسم المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٨١٥ لسنة ١٩٥٩ بانشاء مؤسسة مدينة نصر والمنصوص عليه فى المادة الثانية من ذلك القرار لا تخضع لاحكام القانون المشار اليه ، أما ما عـدا ذلك من تقسيمات جديدة يجريها ادارة شركة مدينة نصر فانها تخضع لاحـكام ذلك القانون ، ولا يغير من ذلك ملكية الدولة للشركة المذكورة ، اذ أن هذه الملكية لا تعد بذاتها سببا كافيا لاخراجها من نطاق انطباق أحـكامه وانما يتعين أن يصدر بالتقسيم كذلك مرسوم أو قرار جمهورى وهو الامر المفتقد بالنسبة لهذه التقسيمات الجديدة .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى انه :

أولا : بالنسبة للمسالة الاولى — عدم أحقية محافظة القاهـرة فى اقتسام فائض ايرادات مدينـة نصر عند تحويلها الى شركة من شركات القطاع العام لاستمرار مشروع تعمير مدينة نصر وعدم انتهائه .

ثانيا : وبالنسبة للمسالة الثانية — خضوع الشركة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالنسبة الى ما قد تجريه من تقسيمات جديدة .

(ملف ٣٢/٢/٤٣٣ — جلسة ١٩٧٦/١١/١٧)

الفـرع الثامن

الشركة الزراعيـــة بالقطر المصرى

قاعـدة رقـم (٢٣٠)

المبـــدأ :

الشركة الزراعية بالقطر المصرى — رفع الحراسة عن اسـم الشركة المذكورة التى كانت مملوكة لبعض الافراد وايلولتها الى الـدولة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن اموال وممتلكات بعض الاشخاص — صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام — نصه فى مادته الرابعة على أن تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يساهم فيها شخص عام او اكثر مع اشخاص خاصة أو يمتلك جزءا من راس مالها دون حاجة الى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه فى المادة ٢٣ بند ٢ باعتبارها كذلك — اعتبار الشركة الزراعيـة بالقطر المصرى من شركات القطاع العام فى تطبيق احكام القانون رقم ٣٢ لسـنة ١٩٦ المشار اليه .

ملخص الفتـوى :

ان القانون رقم ١٥٠ لسـنة ١٩٦٤ برفـع الحراسـة عن أموال وممتلكات بعض الاشخاص نص فى مادته الاولى على أن « ترفع الحراسة على اموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقا لاحكام قانون الطوارىء » ، ونص فى مادته الثانيـة على ان « تؤول الى الدولة ملكية الاموال والممتلكات المشار اليها فى المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها .. » .

ومفاد ما تقدم ان أسهم الشركة الزراعية بالقطر المصرى التى كانت مملوكة للسيدين / .... رفعت عنها الحراسة التى كانت مفروضة عليها ، وآلت الى الدولة من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وبذلك حلت الدولة محل المذكورين فى حقوقهما فى تلك الشركة ، واصبحت مساهمة فيها بقيمة الاسم التى آلت اليها منذ ذلك التاريخ .

ومن حيث أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام نص فى مادته الرابعة على أن « تعتبر من شركات القطاع العام الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون التى يساهم فيها شخص عام أو اكثر مع أشخاص خاصة او يمتلك جزءا من رأس مالها دون حاجة الى صدور قرار رئيس الجمهورية المشار اليه فى المادة ٣٣ بند ٢ من القانون المرافق باعتبارها كذلك » .

وطبقا لهذا النص فانه اذا كان يتعين طبقا لنص المادة ٣٣ بند ٢ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام لكى تعتبر الشركة التى يساهم فيها شخص عام أو يملك جزءا من رأس مالها من شركات القطاع العام أن يصدر قرار جمهورى باعتبارها كذلك فان نص المادة الرابعة المشار اليها اتى بحكم خاص بالشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون مقتضاه أن هذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام اذا كان يساهم فيها شخص عام أو كان يملك جزءا من رأس مالها ، وذلك دون حاجة الى صدور قرار جمهورى باعتبارها كذلك فهذه الشركات تعتبر من شركات القطاع العام بحكم القانون ، بمجرد أن تتوافر فى شأنها الشروط التى استلزمها ، وهى أن تكون قائمة وقت العمل بالقانون المذكور ، وأن يكون جزء من رأس مالها أو اسهمها مملوكة لشخص عام .

ومن حيث انه وقت العمل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ كانت الشركة الزراعية بالقطر المصرى قائمة ، كما كانت الدولة تملك فى ذلك الوقت جزءا من رأس مالها يتمثل فى قيمة الاسهم التى آلت اليها من أموال السيدين فيكتور وروبرت جوزيف عاداه ، وبذلك توفر فى شأنها ما تطلبه هذا القانون من شروط لاعتبارها شركة من شركات القطاع العام خاصة أن الشركات التى تساهم الدولة فى راسمالها عند العمل

بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ تعتبر بصريح نص المادة الرابعة سالفة الذكر من شركات القطاع العام وقد وردت عبارتها عامة ولم تفرق بين مصدر مساهمة الدولة فيها فضلا عن أن وضع الشركات التى تساهم فيها الدولة تطبيقا لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ كان قائما عند أصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ولو أراد المشرع استثناء هذه الشركات لنص على ذلك صراحة فتعين أن يؤخذ المطلق على اطلاقه طالما لم يرد بما يقيده .

ومن حيث أنه لا يغير من النتيجة المتقدمة كون الشركة المذكورة تحت التصفية وذلك لان الشركة تحت التصفية لاتزال قائمة ولها وجود مادى وقانونى وتحتفظ بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لاعمال التصفية اذ تنص المادة ٥٣٣ من القانون المدنى على أن « تنتهى عند حل الشركة سلطة المديرين ، أما شخصية الشركة فتنتهى بالقدر اللازم للتصفية ، والى أن تنتهى هذه التصفية » ، ومن ثم فان الشركة تحت التصفية هى شركة قائمة ، تظل كذلك حتى تتم تصفيتها نهائيا ، ومن ناحية أخرى فان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ لم يقصد بتعبير الشركات القائمة المنصوص عليه فى المادة الرابعة استبعاد الشركات تحت التصفية من حكم هذه المادة ، وانما كل ما قصده فى هذا الشأن هو ايراد حكم خاص للشركات القائمة وقت العمل به دون الشركات التى تنشأ بعد ذلك ، فالشركة القائمة اذن تقابل الشركة التى تجد بعد العمل بالقانون ، وليست مقابلة للشركة تحت التصفية .

كذلك لا اعتداد بما قد يقال من أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ينص فى مادته السابعة على أنه « يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستثناء من أحكام هذا القانون » وأنه تبعا لذلك قد يصدر قرار من رئيس الجمهورية باستثناء الاسهم المذكورة من حكم الايلولة الى الدولة فتعود الى ملكية اصحابها ، ونتيجة لذلك فان اعتبار الشركة من شركات القطاع العام قد يؤدى الى ضمها الى احدى المؤسسات العامة ، ثم يلغى هذا الضم نتيجة صدور قرار باستثناء الاسهم . مما يضر ببرنامج التنمية التى تقوم على تنفيذها الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة . فهذا القول مردود عليه بأن ترتيب الاحكام يتعين أن يكون على أساس

الواقع لا على أساس احتمالات المستقبل فاستثناء بعض الاموال من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ هو رخصة مقررة لرئيس الجمهورية قد يعملها فى شأن أموال معينة وقد لا يعملها على الاطلاق ، ومن غير المعقول أن يقوم ترتب أعمال هذه الرخصة حائلا دون تطبيق حكم المادة الرابعة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ ، وهو حكم مطلق يتناول كل شركة كانت قائمة وقت العمل بهذا القانون وتساهم فيها الدولة أو تملك جزءا من راس مالها وفضلا عن ذلك فان العبرة فى تطبيق هذا النص هى بتوافر الشروط المنصوص عليها فيه وقت العمل به ، فاذا توافرت عدت الشركة من شركات القطاع العام بحكم القانون ، دون نظر الى ما يكون قد جد بعد ذلك أو الى ما قد يجد مستقبلا من ظروف ، فاذا ظهر وضع معين ترتب عليه آثاره القانونية ، أما اذا لم يجد شىء ظلت الشركة من شركات القطاع العام .

لهذا أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الشركة الزراعية بالقطر المصرى تعتبر من شركات القطاع العام فى تطبيق أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

(ملف ٤/١/١١ — جلسة ١٩٧١/٥/٢٦)

الفــرع التاســع

مجلس الادارة

اولا — كيفيــة تشكيل مجلس الادارة

قاعــدة رقــم (٣٢١)

المبـــدا :

نص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات — سريان احكامه على المؤسسات الخاصة وحدها دون المؤسسات العامة — عـــدم سريان احكامه على البنــك المركزى باعتباره مؤسسة عامة .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ١١٤ لســنة ١٩٦١ على انـــه « يجب الا يزيد عدد اعضاء مجلس ادارة اى شركة او مؤسســـة على سبعة اعضاء من بينهم عضوان ينتخبان عن الموظفين والعمال فيها على ان يكون احدهما عن الموظفين والاخر عن العمال . ويتم انتخـــابه العضوين المذكورين بالاقتراع السرى المباشر تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية وتكون مدة العضوية لهما تبدأ من أول يولية ويصــــدر قرار من رئيس الجمهورية بتنظيم اجراءات الترشيح والانتخاب والقواعد الخاصة بهمــا » .

وقد سبق أن بحثت الجمعية العمومية للقسم الإبستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — مدى سريان أحكام القـــانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ المذكور ، على هيئة صندوق توفير البريد ، وهـــى مؤسسة عامة ، ورأت انه وان يفصح المشرع عن نوع المؤسسات التى

تسرى عليها احكام القانون سالف الذكر ، الا أن المفهوم من نص المادة الاولى أن القانون لا يسرى الا على المؤسسات الخاصة وحدها ويؤيد هذا النظر :

اولا : أن النص حدد طريقة اختيار ممثلى الموظفين والعمال ، وذلك عن طريق الاقتراع السرى المباشر ، تحت اشراف وزارة الشئون الاجتماعية ، وهى التى تشرف على موظفى وعمال المؤسسات الخاصة .

ثانيا : أن المؤسسات العامة ينظمها تشريع خاص ، وهو القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الذى يعتبر دستور المؤسسات العامة ، وبمقتضى المادة السادسة من هذا القانون يكون تعيين اعضاء مجالس ادارة المؤسسات العامة بقرار جمهورى ، وبهذا القرار يمكن تحديد عدد الاعضاء ، ومن ثم فلا حاجة لتشريع خاص بهذا التحديد . وقد صدرت بالفعل عدة قرارات جمهورية بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ محددة اعضاء مجالس ادارة بعض المؤسسات العامة ، بعدد يخالف العدد المنصوص عليه فى القانون الاخير .

ثالثا : أن ديباجة القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ قد خلت من الاشارة الى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة ، مما يدل على أن القانون الاول لا يتناول المؤسسات العامة .

ولما كان البنك المركزى المصرى مؤسسة عامة ، وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٣٨ لسنة ١٩٦٠ بتشكيل مجلس ادارته ، ومن ثم — وتطبيقا لما سبق أن انتهت اليه الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ — فان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ لا تسرى على البنك المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم سريان أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بكيفية تشكيل مجالس الادارة فى الشركات والمؤسسات على البنك المركزى المصرى بوصفه مؤسسة عامة .

(فتوى رقم ٥٥٢ — فى ١٩٦٢/٨/٢٩)

ثانيا — اختصاص مجلس الادارة

قاعـدة رقـم (٣٣٢)

المبـدا :

اختصاص مجلس الادارة الشركة بزيادة راسمالها دون الجمعيـة العمومية للشركة احقية المساهمين القدامى من الاشخاص الخاصـة فى المطالبة بالاشتراك فى الاكتتاب فى الزيادة مع تقرير اولوية لاصحاب الاسهم القديمة فيه او اضافة علاوة اصدار الى القيمة الاسمية لاسهم الزيادة ، وتحديد الجهة التى تؤول اليها تـلك الزيادة .

ملخص الفتـوى :

من حيث أن المشرع ولئن كان قد الغى المؤسسات العامة بمقتضى احكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الا انه ابقى على المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها فى ١٩٧٥/٩/١٨ تاريخ العمل بهذا القـانون وذلك لمدة ستة شهور يتم خلالها تحديد وضعها القانونى ويكون لها اثناء تلك الفترة الحق فى ممارسة اختصاصاتها بالنسبة للوحدات الاقتصـادية التابعة لها كما أن لها أن تحول الى شركة او يدمج نشاطها فى شركة او تحول الى هيئة او تمنح اختصاصاتها الى جهة أخرى بالادوات التى يحددهـا النص .

واذ قضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ١٩٧٥ باعتبار المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق من المؤسسات العامة التى تمارس نشاطا بذاتها وكان وزير السياحة قـد أصـدر فى ١٩٧٦/٣/١٤ القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٦ بتحويلها الى شركة تسمى الشركة المصرية للسياحة والفنادق فان مجلس ادارة المؤسسة يكون له حق ممارسـة اختصاصاته قبل الشركات التابعة لها حتى تاريخ صدور هذا القـرار الذى صدر قبل انتهاء مدة الستة شهور التى نص عليها القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ومن ثم يكون قرار مجلس الادارة سالف الذكـر الصـادر بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٤ بزيادة راس مال شركة مصر للفنادق التابعـة

للمؤسسة قرارا صحيحا لصدوره فى حدود الاختصاص المخول لمجلس ادارة المؤسسة برئاسة الوزير المنصوص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ والذى يخول مجلس الادارة بهذا التشكيل الاختصاص بزيادة راس مال الوحدات الاقتصادية .

ولما كانت ٤٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢١ لسنة ١٩٧١ تنص على أن « يحدد القرار الصادر بزيادة راس مال الشركة مقدار الزيادة والطريقة التى تتبع فى هذه الزيادة وسعر أصدار الاسهم الجديدة » وكانت المادة ٤٩ من ذات اللائحة تنص على أن « تكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم الاصية ويجوز لمجلس ادارة المؤسسة العامة برئاسة الوزير المختص أن يقرر اضافة علاوة اصداره الى القيمة الاسمية للسهم وأن يحدد مقدارها وتضاف هذه العلاوة الى الاحتياطى القانونى ولو بلغ ما يوازى رأس المال » فان مجلس ادارة المؤسسة بالتشكيل سالف الذكر يملك تحديد الطريقة التى تتبع فى زيادة رأس المال وان يضيف الى الاسهم الجديدة علاوة اصدار او ان يطرح تلك الاسهم بغير علاوة اصدار ومن ثم يكون له ان يقصر الاكتتاب فى الزيادة على المؤسسة دون باقى المساهمين وأن يصدر السهم بغير علاوة اصدار .

ولما كان قرار وزير السياحة رقم ٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر بالتطبيق لحكم المادة ٧ من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ قد قضى بتحويل المؤسسة الى شركة تسمى الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق وايلولة أصول وموجودات وحقوق والتزامات المؤسسة الى الشركة فان ملكية اسهم الزيادة فى راس مال شركة مصر للفنادق يؤول الى الشركة الجديدة ، التى تحولت اليها المؤسسة .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة قرار مجلس ادارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق الصادر بجلسة ١٩٧٥/١١/٢٤ بزيادة رأس مال شركة مصر للفنادق مع قصر الاكتتاب فى تلك الزيادة على المؤسسة بدون علاوة اصدار ، وأن ملكية اسهم تلك الزيادة تؤول الى الشركة التى تحولت اليها تلك المؤسسة .

(ملف ٦٦/٣/٢٢٠ — جلسة ١٩٨١/١٢/١٦)

ثالثا — رئيس واعضاء مجلس الادارة

قاعــدة رقــم (٣٣٣)

المبـــدأ :

رئيس مجلس ادارة الشركة ، واعضاء مجلس الادارة ، والعضــو المنتدب — مركزهم القانونى فى الفترة السابقة على العمل بلائحــة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقــرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم وكلاء عن الجمعيــة العمومية لمساهمى الشركة — أساس ذلك مستمد من المادة ٣٤ من قانون التجارة — لا يغير من هذا النظر تدخل الدولة فى تعيين اعضاء مجالس ادارة شركات المساهمة بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شــأن المؤسسة الاقتصادية ، والقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيــم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى ، والقانون رقم ١٣٧ لســنة ١٩٦١ بتشكيل مجالس ادارة الشركات المساهمة المعدل بالقانون رقــم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ — بقاء هذا النظر صحيحا فى ظل لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — اثر هذا : عدم خضوع رئيس مجلس ادارة الشركة ، واعضــاء مجلس الادارة والعضو المنتدب لنظم التوظف المقررة فى الشركة او لاحــكام قوانين العمل بوجه عام .

ملخص الفتــوى :

أن القاعدة المقررة طبقا لقانون التجارة ، أن اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمى الشركة ، وبذلك تقول المادة ٣٤ من القانون المذكور « تناط ادارة هذه الشركة بوكلاء

الى أجل معلوم سواء أكانوا من الشركاء او غيرهم وبأجرة أولا ويجــــوز عزلهم ولو كان تعيينهم مصرحاً به فى نظام الشركة أو وجــد شرط يقضى عزلهــــــم » .

وعلى أساس من وصف هؤلاء الاعضاء بالوكلاء يتحدد وضعهم فى الشركة وعلاقتهم بالجمعية العمومية للمساهمين ، وبهذا المثابة لا يخضعون لنظم التوظف المقررة فى الشركة ، ولا تسرى فى شأنهم بوجه عام أحكام قوانين العمل ، وتنظيم هذه النتيجة — فى عموميتها — رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسائر اعضاء المجلس ذلك أنه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الاعضاء ، كما أن العضو المنتدب لا يعدو أن يكون وكيلا عن مجلس الادارة تحدد اختصاصاته ومكافآته بقرار من المجلس ومن ثم كان وجه مسئولية اعضاء مجلس الادارة عن اخطائه لانه يقوم نيابة عنهم وبناء على توكيل منهم .

ولقد ظل هذا النظر صحيحا وقائما مع بداية تدخل الدولة فى تعيين اعضاء مجالس ادارة الشركات المساهمة ، وفيما بعد ذلك ، اذ يبين من مطالعة احكام القانونين رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسســـــــة الاقتصادية و ٢٦٥ لسنة ١٩٦٠ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطـــابع الاقتصادى ، أن المشرع حرص على تمثيل القطاع العام فى مجلس ادارة الشركات المساهمة على نحو يتناسب مع الحصة المملوكة له فى راسمالها ، ونلط برئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الادارة والعضو المنتـــدب فى الشركات التى تبلغ فيها الحصة العامة حـــدا معينا من رأس المال — على ان التدخل على النحو المتقدم فى ادارة شركات المساهمة لم يغــــير فى شىء من الكيان القانونى لمجلس ادارة الشركة كما لم يجعل اعضـــاء مجلس الادارة — وبصفة خاصة رئيس المجلس والعضو المنتدب — موظفين بالشركة ، بل ان المشرع كان حريصا على الفصل بين عضـــوية مجلس الادارة وبين القيام بأعمال التوظف بها ، فنص فى المادة ٣٢ مكررا المضافة الى قانون الشركات رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القـــانون رقم ١١٤ ١٩٥٨ على انه : « لا يجوز أن يكون مدير الشركة أو اى موظف بهــــا عضو فى مجلس ادارتها » — وقد ظل هذا النص قائما ومنتجا حتى منتصف عـــام ١٩٦١ .

وفى اغسطس سنة ١٩٦١ صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتشكيل مجلس ادارة شركات المساهمة (المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١) ونص فى مادته الاولى على انه : « تشكيل مجالس ادارة شركات المساهمة من سبعة اعضاء على الاكثر على النحو الآتى :

(أ) اثنان ينتخبان عن الموظفين والعمال .

(ب) خمسة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية منهم واحد على الاقل وثلاثة على الاكثر من بين مديرى الشركة أو مديرى الاقسام بها — ويعين هؤلاء الاعضاء فى الشركات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة بقرار من رئيس الجمهورية » .

وبهذا القانون بلغ تدخل الدولة مداه فى تعيين اعضاء مجالس ادارة الشركات التى تساهم فيها الدولة أو احدى الهيئات أو المؤسسات العامة ، اذ جعل تعيينهم جميعا من اختصاص رئيس الجمهورية .

ومع ان هذا الحكم قد غير تماما فى الاساس الذى كان يتم على مقتضاه اختيار مجلس ادارة الشركة المساهمة ، الا انه يصعب القول بأن المشرع ، بالقانون المذكور ، قد مزج بين عضوية مجلس ادارة الشركة وبين وظائفها ، ذلك انه يبين من الاطلاع على كيفية تشكيل مجلس الادارة فى وضعه الجديد ان المشرع قد حرص على أن يجمع المجلس جميع العناصر المشتركة فى الانتاج من راس المال والعمل والادارة الفنية ، نزولا منه على مقتضيات الضرورات المتصلة بفلسفة الدولة الاجتماعية والاقتصادية التى توجت بقوانين يولية الاشتراكية ، وناط برئيس الجمهورية اختيار ممثلى راس المال والادارة الفنية فى الشركات التى تسهم فيها الدولة ، دون أن يتضمن ذلك ما يفيد صراحة أو دلالة تحول نظرة المشرع الى اعضاء مجلس الادارة ، من غير المديرين ، بما يجعلهم من عداد الموظفين فيها ، ولو انه قصد الى اعتبارهم كذلك ، منذ هذا القانون ، لنص على هذا ، كما فعل فى التشريعات اللاحقة له .

ومن حيث انه مما يؤكد بقاء اعضاء مجلس الادارة — غير المديرين — بنفس مركزهم السابق الذى يخرجهم عن زمرة الموظفين ، أن لائحة

نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، والتى عمل بها بعد العمل بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ وبتعديله بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ ، قد عرضت لبيان المقصود بموظفى الشركة وعمالها واوردت جدولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل اللائحة فى هذا البيان اعضاء مجلس الادارة ، غير المديرين ، ولا اشارت الى مرتبات لهم فى ذلك الجدول ، ولو ان المشرع قصد الى اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ ان اصبح تعيينهم من سلطة رئيس الجمهورية ، لنص على ذلك او اشار اليه فى اللائحة الصادرة فى شئون موظفى وعمال الشركة ، واذا لم يفعل فان ذلك يعتبر قرارا للقواعد العامة المطبقة فى هذا الشأن ، ودلالة على عدم العدول عنها الى سواها .

(فتوى رقم ١١٠٩ فى ١٩٦٤/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدا :

رئيس مجس ادارة الشركة ، واعضاء مجلس الادارة المتفرغون والعضو المنتدب — مركزهم القانونى منذ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، والمعمول بها إعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — اعتبارهم من عداد العاملين بالشركة — اساس ذلك مستمد من اللائحة سالفة الذكر التى اعتبرت عمل رئيس مجلس الادارة وظيفة يتقاضى صاحبها اجرا اساسيا وبدل تمثيل — المعيار الجديد لاعتبار رئيس مجلس الادارة موظفا بالشركة هو الإنقطاع والتفرغ للعمل بها — استصحاب هذا المعيار بالنسبة لعضو مجلس الادارة المنتدب واعضاء مجلس الادارة المتفرغين من غير المديرين ، اذ وردت اللائحة سالفة الذكر خلوا من اى نص فى شأنهم — تضمن القرار الجمهورى بتشكيل مجلس

ادارة الشركة تعيين احدهم عضوا منتدبا بالشركة براتب سنوى وبـــدل تمثيل ، او تعيين اعضاء بهذا الراتب والبدل او النص على تفرغهـم ـــ دليل على قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة فيعتبرون من عداد العاملين بهـــــا .

ملخص الفتـــوى :

ان رئيس مجلس ادارة الشركة العامة واعضـــــاء مجلس الادارة المتفرغين يعتبرون من عداد العاملين فى الشركة منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ذلك انه يبين من الاطلاع على النظـــام المذكور انه يحوى عشرة ابواب جمعت شتات الاحكام المتعلقة بالتوظف فى تلك الشركات ، وارفق به جدول بفئات ، وحدد الفئته أجر سنوى مقداره ١٢٠٠ بـ،،،،٢٠٠٠ ج وبدل تمثيـــل بحد اقصى ١٠٠ ٪ من الاجر الاصلى ـــ كمـــا نصت المـــادة ٦٣ من هذا النظام على انه « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصـــة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ،،،، ويعتمـــد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

ويكون المرتب لرئيس مجلس ادارة الشركـــــة هو اعلى مرتب فى الشركة » .

ومن حيث انه يستفاد من ذلك ان المشرع اذ جعل مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة فى قمة مرتبات العاملين بها ، وضمن جدول هذه المرتبات ، فان ذلك يكشف عن اتجاه المشرع وحرصه على بيان أن عمل رئيس مجلس ادارة الشركة يعد وظيفة فيهـــا يستحق شاغلهـــا مرتبا . ويمكن تبرير هـــذا الحكم المستحدث بأن من الواجب انصراف رئيس مجلس ادارة الشركة الى عمله فيهـــا والتفرغ له بكل وقته وخبرته ومجهوده شـــأنه فى ذلك شأن سائر العاملين فى الشركـــة ، ومن ثـــم كان وجه النص على اتخـــاذ فئة رئيس مجلس ادارة قمة لفئات العاملين بالشركة .

ومن حيث انه يخلص من ذلك ان المشرع بلائحة نظام العاملـــــين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢

والمعمول بهـــا اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، قد اعتبر عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفهـــا يتقاضى صاحبها اجرا اساسيا وبدل تمثيـــل ، وبهذه المثابة يكون قـــد دخل — منذ التاريخ المذكور — فى زمرة العاملين بالشركة .

ومن حيث انه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكـــر قد وردت خلوا من اى نص فى شأن عضو مجلس ادارة المنتدب . وسائر أعضـــاء مجلس ادارة غير المديرين ، اذ أن الاعضاء المديرين من العاملين أصـــلا بحكم وظائفهم كمديرين ، الا أنه يمكن استصحاب المعيـــار الجديد الذى قـــام على مقتضاه حكم اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة موظفا بها ، وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، فاذا استبان من الظروف ان قرار رئيس الجمهورية الصادر بتشكيل مجلس ادارة الشركة قـــد تضـــمن تعيين أحد الاشخاص عضوا منتدبا فى الشركة مـــع منحه مرتبا سنويا وبدل تمثيل ، أو تعيين بعض الاشخاص أعضاء بالمجلس مع منحهم مرتبات وبدلات تمثيل أو النص على تفرغهم للعمـــل بالشركة فان ذلك يعنى قيام رابطة عمل بينهم وبين الشركة بحيث يعتبرون من عداد العاملين بهـــا . لان الاصل فى بدل التمثيل أن يقرر لمواجهـــة اعباء وظيفـــة معينـــة ، كما أن التفرغ يعتبر قرينة على أن علاقة الشخص بالشركـــة تقوم على اساس من الثبات والدوام ، وهذه هى سمات الوظيفة .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم يعتبر رئيس مجلس ادارة الشركة والاعضاء المتفرغين من عداد العاملين فى الشركة منذ ٢٩ من ديسمبر ســـنة ١٩٦٢ تاريخ العمـــل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشـــار اليه .

(فتوى ١١٠٩ — فى ١٩٦٤/١٢/١٤)

رابعا — المرتبات وبدلات التمثيل والمزايا العينية لرؤساء مجالس الادارة

قاعـدة رقـم (٣٣٥)

المبـدا :

الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة — رئيس واعضاء مجالس ادارة هذه الشركات — تحديد مكافآتهم وجميع القـرارات المالية والمزايا العينية لهم — سلطة الجمعية العمومية لمساهمى الشركة فى ذلك فى حدود احكام قانون الشركات — انتقال هذه السلطة الى رئيس الجمهورية كنتيجة مرتبطة باختصاصه فى التعيين — اعتبار تحديد المكافآت بهـذه الادارة تقييما للوظائف التى يشغلها من تحدد مكافآتهم — اسـاس ذلك فى ضوء احكـام القانون رقم ١٢٧ لسـنة ١٩٦١ المعـدل بالقانون رقم ٥٤ لسـنة ١٩٦١ والمنسوخة بعض احكامه بالقـانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ — انقضاء سلطة الجمعية العمومية لمساهمى الشركة وانتقـال اختصاصهـا الى مجلس ادارة المؤسسة العـامة التى تتبعهـا الشركـة طبقا لاحكـام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسـنة ١٩٦٣ ومن قبله القـانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقـانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ — لا يغير من اختصاص رئيس الجمهورية بتحديد المكافآت المشار اليها .

ملخص الفتـوى :

ان ما كان للجمعيـة لمساهمى الشركـة من سلطة فى تحـديد المكافآت وجميـع المقررات الماليـة والمزايا العينيـة لرئيس واعضـاء

مجلس الادارة في حدود احكام قانون الشركات وبما يتفق مع نظام الشركة ، هذه السلطة قد انقضت بزوال التنظيم القانونى للجمعيات العمومية فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وانتقال اختصاصاتها لمجلس ادارة — المؤسسات العامة التى تتبعها الشركات طبقا لأحكام قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ومن قبلة القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ ومنذ اتجاه الدولة فى يولية سنة ١٩٦١ الى تأميم الشركات والمنشآت — على ان الاختصاص الذى كان للجمعية العمومية لمساهمى الشركة فى تقرير جميع مكافآت رئيس واعضاء مجلس الادارة لم ينتقل الى السلطة التى خولت اختصاصات الجمعية العمومية ، وهى مجلس ادارة المؤسسة العامة المختصة ، ذلك لان هذا المجلس لم يخول سلطة تعيين رئيس وأعضاء المجلس وهى السلطة التى يرتبط بها الحق فى تحديد تلك المكافآت وأنما ناط المشرع برئيس الجمهورية هذه السلطة بمقتضى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦١ المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦١ والمنسوخة بعض أحكامه بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ومن ثم يكون رئيس الجمهورية هو صاحب الاختصاص فى تحديد المكافآت المذكورة كنتيجة مرتبطة باختصاصه فى تعيين رئيس واعضاء مجلس الادارة ، ويكون تحديد المكافآت بهذه الاداة بمثابة تقييم للوظائف التى يشغلها من تحدد مكافآتهم .

(فتوى رقم ١١٠٩ — فى ١٩٦٤/١٢/١٤) .

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ :

مؤسسات عامة — شركات المساهمة التابعة لها — المرتبات وبدلات التمثيل المقررة لرئيس واعضاء مجلس ادارة هذه الشركات — الحكم المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — مناط الافادة مما قرره هذا الحكم من الاحتفاظ للعامل بصفة شخصية بما يتقاضاه من مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها التعادل — هو ان تتوافر

تعادل الظروف والمركز القانونى الذى يفترضه هــذا الحكم فيه — لا يفيد من هذا النص من عين رئيسا لمجلس ادارة الشركة او عضوا بهـــذا المجلس قبــل العمل باللائحة سالفة الذكــر ، سواء كان معينا قبـــل ذلك فى جهـــة او شركة اخرى او كان يعمـــل فى نفس الشركة فى ذات المنصب او وظيفة عمالية مديرا او غير مدير — عدم افادة من كان عضوا بمجلس ادارة احدى الشركات ثم عين قبل العمل باللائحة سالفة الذكــر مديرا عاما لشركة اخرى وعضوا بمجلس ادارتهــا ، مادام لــم يحدد لـــه عند تعيينه الجديد مرتب بل كان يتقاضى ما كان يحصـــل عليه فى منصبه السابق بصفة مؤقتة — عدم استحقاق هؤء جميعا الا المرتب الذى حدد لوظائفهم الجديدة دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ملخص الحــكم :

ومن حيث أن ما تم استظهاره فيما سبق من اعتبـــار عمل رئيس مجلس ادارة الشركة العامة وأعضائه المتفرغين من غير المديرين ، وظائف فى الشركة ، واعتبار هؤلاء ، من ثــم ، من عداد العاملين فيها يتم تحديد أجورهم وجميع مقرراتهم الماليـــة بقرارات من رئيس الجمهورية ، هذه النتائج تشكل مقدمة للبحث فى مدى اعتبار المرتبات وبدلات التمثيـــــل السابقة لبعض السادة رؤساء مجالس ادارة الشركات التى تســـاهم فيهـــا الدولة حقوقا مكتسبة لهم يتعين الاحتفاظ لهم بهـــا . ذلك لأن المصدر التشريعى الذى يمكن التمسك على اساسه بالاحتفاظ بتلك المرتبات وبدلات التمثيـــل هو ما جاء بالمـــادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركـــات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ من انــــه : « تعادل وظائف الشركـــة بالوظائف الواردة فى الجدول المشـــار اليـــه بالمـــادة السابقة ... » .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيـــــد عـــلى المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشـــار اليه ، فيمنحـــون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العـــامل فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقية .

ويدهى أن شرط الافادة من حكم هذا النص فيما قرره من الاحتفاظ للعامل بما يتقاضاه من مرتبات تزيد على المرتبات التى يقررها له التعادل ، ان تتوافر للعامل الظروف والمركز القانونى الذى يفترضه فيه النص .

ومن حيث انه يبين فى الحالات المطلوب الراى فيها ، انهما تتصل بعدد من السادة رؤساء مجالس ادارة شركات عينوا بها بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٦٣ الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٣ فيما عدا احدهم الذى عين بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ ، أى انهم جميعا عينوا قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ولما حددت مرتبات الوظائف التى يشغلونها تبين أن مجموع ما قرر لكل منهم من مرتب وبدل تمثيل يقل عن مجموع ما كان يتقاضاه فى عمله السابق ، وثار البحث ، لذلك ، حول مدى وجوب الاحتفاظ لهم بالفرق بين مقرراتهم المالية السابقة على تعيينهم بأعمالهم الجديدة ، وبين ما قرر لهم فى هذه الاعمال ، وذلك على أساس من الحكم الوارد بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ آنفة الذكر

ومن حيث انه بالنسبة إلى من عين من هؤلاء السادة فى شركة وكان يعمل قبل ذلك فى اى جهة اخرى ، فانه ليس من محل أصلا فى شأن حالته لتطبيق حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ التى تفترض ، كما هو ظاهر من سياق نصها ، حالة عامل يعمل فى شركة بمرتب معين ثم قرر له عند تقييم ومعادلة وظيفته مرتبا أقل . وليس هذا شأن هؤلاء السادة من الاصل لانه ليس لهم فى الشركات التى عينوا بها الا مرتب واحد هو الذى عينت به أعمالهم ، وفضلا عن ذلك ، فانهم فى تاريخ العمل بحكم الفقرة المشار اليها فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، لم يكونوا طبقا لما سلف بيانه ، من عداد العاملين فى الشركة ، حيث كانوا رؤساء مجالس ادارة شركات لم يثبت لهم وصف العمل الا منذه ولم يكونوا كذلك قبله ، فلا يفيدون ، من ثم ، من حكم تلك الفقرة ، وتبعا لذلك لا يستحقون الا ما حدد لوظائفهم الجديدة من مرتبات وبدلات تمثيل ، دون حق فى الاحتفاظ بما يزيد على ذلك :

« ؛ ومن حيث انه بالنسبة الى من عين من هؤلاء السادة فى نفس الشركات التى كانوا يشغلون مناصب من قبل ، فهؤلاء احد فريقين :

الاول : فريق كان منصبه السابق هو رئاسة او عضوية مجلس الادارة ، وهؤلاء لم يكونوا فى هذا المنصب عمالا ، لأن العضوية لم تكن تخلع على صاحبها صفة العامل ، ولما عينوا من جديد فى نفس الشركات رؤساء لمجالس ادارتها فى يناير وابريل سنة ١٩٦٢ لم يرتب لهم هذا التعيين ، ايضا ، صفة العامل وحل عليهم تاريخ العمل باللائحة فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وهم غير عمال ، وبذلك لا يفيدون من الحكم الوارد بالمادة ٦٤ المذكورة الذى يفترض كما سبق القول عاملا كان مرتبه قبل ذلك التاريخ يزيد عما يقرره له التقييم والتعادل وليس هذا هو شأن الفريق المذكور لانهم لم يكونوا اصلا عمالا من اصحاب المرتبات وانما كانوا رؤساء واعضاء بمجالس ادارة لم تكن تعتبر مقرراتهم المالية آنذاك من قبيل الاجور والمرتبات .

الثانى : فريق كان منصبه السابق منصبا عماليا مديرا أو غير مدير من وظائف الشركة وهؤلاء كانوا يعينون عمالا فى المنصب السابق وتعتبر مقرراتهم المالية اجورا على انه بتعيينهم رؤساء لمجالس ادارة نفس الشركات قبل ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ فقدوا صفتهم كعمال حيث لم تكن رئاسة مجلس الادارة وظيفة آنذاك ، فانقطعت الصلة بهذا بين وضعهم السابق على التعيين كعمال ووضعهم اللاحق لذلك كرؤساء لمجالس الادارة وهم ليسوا عمالا ، حتى حل عليهم التاريخ المذكور دون أن تثبت لأى منهم صفة العامل ، وبالتالى لا يسرى فى شأنهم حكم المادة ٦٤ المشار اليها ، كما سلف البيان .

ومن حيث انه بالنسبة الى الحالة التى كان يعمل صاحبها عضوا بمجلس ادارة احدى الشركات ثم عين فى ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢ مديرا عاما لشركة أخرى وعضوا بمجلس ادارتها ، فانه بدوره لا يفيد من حكم الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ المشار اليها ، نظرا لانه لم يحدد له عند تعيينه الجديد مرتبا وانما كان يتقاضى ما كان يحصل عليه فى منصبه السابق بصفة مؤقتة الى أن يحدد مرتبه فى المنصب الجديد بصفة

نهائية . وعلى ذلك فلا يستحق الا المرتب الذى حدد لوظيفته فى عمله الجديد ، دون اعتداد بالمرتبات السابقة .

ومن حيث انه يخلص من جميع ما تقدم أن السادة المعروضة حالتهم لا يفيدون من الحكم الوارد فى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من لائحة العاملين بالشركات ، ومن ثم لا يحق لهم الاحتفاظ بالمرتبات وبدلات التمثيل التى كانوا يتقاضونها من قبل اذا كانت تزيد عما قرر للمناصب التى يشغلونها على سبيل التقييم .

لهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى أن السادة المذكورين لا يستحق اى منهم الا المرتب وبدل التمثيل الذى قرر لوظيفته ، دون أن يكون له حق مكتسب فيما يزيد على ذلك مقارنا بما كان يتقاضاه قبل تعيينه .

(ملف رقم ٤/٢/٦٢ — جلسة ١٩٦٤/١١/٨) .

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ :

المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — شرط الافادة مما قررته هذه المادة من الاحتفاظ للعامل بما كان يتقاضاه من المرتبات التى يقررها له التعادل — ان تتوافر للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمل بهذه اللائحة — رئيس واعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة — لم يعتبروا من العاملين بهذه الشركات الا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة المشار اليها بشرط الانقطاع والتفرغ — اثر ذلك : عدم افادتهم من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة .

ملخص الفتــوى :

ان المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركـات الصـادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بان يمنح العاملـون المرتبات التى يحددهـا القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقـا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من اول السنة الماليـة التالية ، ومع ذلـك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بمـا فيهـا اعـانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم على انه بالنسـبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيـد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونهـا فعلا بصـفة شخصية على ان تستهلك الزيادة مما يحصـل عليه العامل فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقيـة .

وشرط الافادة من الحكم الوارد فى هـذا النص فيمـا قـرره من الاحتفـاظ للعامل بما كان يتقاضـاه من المرتبات التى يقررهـا لـه التعادل ان تتوافـر للعامل صفة العامل بالشركة قبل العمـل بهـذه اللائحة .

ولما كان رئيس واعضاء مجلس ادارة شركات المساهمة ما كانوا يعتبرون من العاملين فى الشركات وما كانوا يخضعون لنظم التوظـف المقررة فيهـا وما كانت تسرى فى شأنهم بوجه عام احكـام قوانين العمل ، ولقد ظل هذا الوضع صحيحا وقائما مع تدخل الدولة فى تعيين رؤساء واعضاء مجالس ادارة هذه الشركات ، ولم يتغير وجه الحكم فى هـذا الخصوص الا منذ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذ جاء بجدول الوظائف والمرتبـات المرافق لهـا وظيفة رئيس مجلس الادارة باعتبارها فى قمة وظائف الشركة واصبح رئيس مجلس ادارة الشركة يعـد عاملا فيهـا .

ومن حيث انه ولئن كانت اللائحة سالفة الذكـر قد وردت خلوا من اى نص فى شأن عضو مجلس الادارة المنتدب وسائر اعضاء مجلس الادارة غير المديرين ، اذ ان الاعضاء المديرين من العاملين اصلا بحكم وظائفهم

كمديرين ، الا انه يمكن استصحاب المعيار الجديد الذى قام على مقتضاه اعتبار رئيس مجلس ادارة الشركة عاملا فيها ، وهو معيار الانقطاع والتفرغ للعمل بالشركة ، وعلى ذلك فان رئيس مجلس ادارة الشركة واعضاءه المتفرغين يدخلون فى عداد العاملين فيها منذ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من اللائحة المرافقة لهذا القرار وهو ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى بجلستها المنعقدة فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وعلى ذلك ولما كان يبين من استظهار حالة السادة المعروضة حالاتهم انهم جميعا لم يعتبروا عاملين فى الشركة الا من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى سالف الذكر والتى حل محلها نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان السادة ... لم يعتبروا عاملين فى الشركات التى عينوا فيها الا من تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ومن ثم فلا يفيدون من حكم المادة ٦٤ من هذه اللائحة فيما قررته من منح العاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى تعادل مرتباتهم التى يتقاضونها بصفة شخصية .

(فتوى رقم ٣ بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٣٣٨)

المبدأ :

تحديد تاريخ سريان احكام قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بتحديد مرتبات وبدت تمثيل رؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العام .

ملخص الفتـوى :

من حيث أن قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خول رئيس الجمهورية فى المادة ٥٢ منه سلطة تعيين رؤساء واعضاء مجالس الادارة ، كما أن قـــرار رئيس الجمهورية رم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطـــاع العام خول فى المادة ٨ منه رئيس الجمهورية سلطة التعيين فى وظائف الفئـــة الاولى وما يعلوها . كمـــا خوله فى المادة ٢٨ سلطة تحديد بـــدل التمثيل المقرر لرؤســـاء مجالس الادارة ، وخول الوزيـــر سلطة تحديد بدل التمثيل المقرر لاعضاء تلك المجالس من شاغلى الفئتين الاولى والعالية . وأن جدول المرتبات الملحق بهـــذا القـــرار حدد للفئة الاولى مرتبـــا قدره ١٢٠٠/١٥٠٠ جنيه سنويا — وللفئة العاليـــة مرتبا قدره ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه ، وحدد للفئة الممتازة ربطا ثابتا بمستويات ثلاثة بمرتب قدره ١٨٠٠/٢٠٠٠ جنيه على التوالى ، الا أن ايا من القـــانون أو القـــرار لم يحدد الفئات التى يعين عليهـــا رؤساء واعضـــاء مجالس الادارة . وتنفيـــذا لحكم المادة ٢٨ آنفة الذكر أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٣٨٨ لســـــنة ٦٧ بشأن تحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة والشركـــات التابعة لهـــا ، وقسم شركات القطاع العام الى مستويات ثلاثة ، وحدد فئات ومرتبات وبدلات تمثيل رؤســـــاء مجالس ادارة تلك الشركات بحسب مستوى كل شركة وفقـــا لما يسفر عنه تقييمها . ومن ثم أصبح تحديد مرتب وبدل التمثيـــل المستحق لرئيس مجلس الأدارة وبالتالى بدل التمثيـــل المستحق لاعضاء المجلس الذى يتعين مراعاة التناسب بينه وبين البدل المقرر للرئيس مرتبطا بالانتهـــاء من تقييم الشركة وتحديد مستواها . وازاء التراخى فى تقييم الشركـــات عمد وزير التموين والتجارة الداخلية الى منح رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركـــــات التابعة لوزارته سلفا تحت الحساب يتم تسويتهـــا بعد تحديد مستوى الشركة والانتهـــاء من تقيمها . ولقد استمر هذا الوضع حتى ١٩٧١/١٠/١ تاريخ العمل بقانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٦١ لســـنة ١٩٧١ حتى صدر قرار رئيس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ فى ١٩٧٦/١/١٢ بتحديد مرتبات وبدلات التمثيـــل المقررة لرؤساء واعضاء مجالس ادارة شركات القطاع العـــام والذى صدر أستنادا الى قرار رئيس الجمهورية رقـــم

٦١٩ لسنة ١٩٧٥ بتفويض رئيس الوزراء فى مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية ، ومن ثـم لم تتحدد الحقوق المالية لرئيس واعضاء مجالس ادارة الشركات المذكورة الا فى ١٩٧٦/١/١٢ تاريخ صدور قـرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ الذى حدد لاول مـرة ما يستحقه كل منهم بمقدار معين ، وبذلك كان من المتعين ان تسوى السـلف المؤقتة الممنوحة لهم تحت حساب التسوية من تاريخ تعينهم وان تصرف لهم الفروق المالـية المترتبة على تلك التسوية حتى ١٩٧٦/١/١٢ ، وذلك لان المبالغ التى كانوا يتقاضونها تحت الحساب قبل التاريخ الاخير ظلت محتفظـة بصفتهـا كسلف مؤقتة ، فلم تتم تسويتهـا وفقـا للقواعد السـابق ذكرها وعلى اجـراء تقييم الشركة وتحديد مستواها حتى هـذا التاريخ ، وليس فى ذلك التطبيق اعمال لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ بأثـر رجعى ، وانمـا هو اعمال له باثـر مباشر . ذلك لان التسوية لا تتم استنادا اليه انمـا تستند الى قواعد سابقة عليه أوجبت الاستمرار فى صرف السلف لحين تحديد المستحقات .

لذلك انتهت الجمعية العمومية لقسـمى الفتوى والتشريـع الى استحقاق رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة لوزارة التموين الذين كانوا يتقاضون سلفا مؤقتة تحت التسوية لمرتباتهم وبدلاتهم ، من تاريخ شغلهم لوظائفهم وليس من تاريخ صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ .

(ملف رقم ٨٦٢/٤/٨٦ — جلسة ١٩٨١/١/٢١) .

خامسا — الحد الاقصى للمرتب والبدل التمثيل لرئيس مجلس الادارة

قاعـدة رقـم (٣٣٩)

المبـــدا :

الحد الاقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ — لايتغير بعد العمل بلائحة العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ بالنسبة الى الحد الاقصى للاجـر السنوى وبدل التمثيـل المقررين لرئيس مجلس الادارة .

ملخص الفتـوى :

لايتغير الحد الأقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسـنة ١٩٦١ سالف الذكـر بعد العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ التى جاء بالجدول المرافق لهـا أن الاجـر السنوى الاسـاسى لرئيس مجلس الادارة ١٢٠٠ — ٢٠٠٠ جنيه وأن الحد الاقصى لبـدل التمثيـل المقرر له ١٠٠٪ من الأجر الأصلى . ذلك ان هـذه اللائحـة قد وضعت حدا أقصى للمرتب وكذا لبدل التمثيـل ولم تتعرض لغير ذلك من مرتبات وأجـور ومزايا مالية أخـرى مما شملهـا الحد الاقصى المنصوص عليه فى القـانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ الواجب التطبيق بالنسبة لكل ما يتناوله العاملون من مزايا مالية .

لهذا انتهى رأى الجمعيـة العموميـة الى :

أولا : سريان الحد الاقصى المنصوص عليه فى القـانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على نصيب العاملين فى أرباح الشركـات ومنهـا شركـة النصر للأجهزة الكهربائية الذى يوزع عليهم نقدا دون المبـالغ التى تنفقها الشركة على علاج العاملين وعائلاتهم .

ثانيا : ان الحد الاقصى المنصوص عليه فى الجدول المرافق للائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ مقصور على المرتب وبدل التمثيل دون المزايا المالية الاخرى والتى يحكمها بالاضافة الى المرتب وبدل التمثيل الحد الاقصى المنصوص عليه فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ .

(فتوى رقم ١٠٦٥ بتاريخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٦) .

الفـرع العـاشر

لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة

قاعـدة رقـم (٣٤٠)

المبـدأ :

عاملون بالقطـاع العـام — لائحة العاملين بالشركات التابعـة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ ولائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ — احكـام هاتين اللائحتين تعد من النظام العـام — اثـر ذلك — لا يجوز ان يكون تطبيقهـا وتحديد الحقـوق الناشئة عنهـا محلا لصلح او تحكيم .

ملخص الفتـوى :

ومن حيث ان المشرع قـد نظم شـئون العاملين بالقطاع العـام بمقتضى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ثم بمقتضى أحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تنظيما شاملا آمرا حـدد فيه حقوق العـاملـين وواجباتهم تحديدا لا يجوز تعديله أو الاضـافة اليه أو التنازل عنه . بمعنى أنه لا يجوز لاى من المؤسسات العامة أو شركات القطـاع العـام أن تحرم العاملين فيهـا من حق من هذه الحقوق أو تقبل تنازلهم عنه . كما أنها لا تملك أن تمنح هؤلاء العاملين حقوقا تزيد على ما هو مقرر لهم بمقتضى الاحكـام المشار اليها لان ذلك كله يعتبر خروجا على التنظيم الآمر الذى سنه المشرع لشئون العاملين بالقطـاع العام .

واخذا بهذا النظر فان أحكام لائحة نظام العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العامة ولائحة نظام العاملين بالقطاع العـام تعد من النظام

العـام ومن ثم لا يجوز ان يكون تطبيقها وتحديد الحقوق الناشئة عنها محلا لصلح أو تحكيم والقول بغير ذلك يؤدى الى تباين فى تفسير وتطبيق احكام هذا النظام وهذا من شأنه ان يهدر قصد المشرع من اصداره وهو معاملة العاملين بالقطاع العام بنظام موحد يكفل لهم تحقيق المساواة فضلا عن ان اباحة الالتجاء الى التحكيم الاتفاقى للفصل فى منازعات العاملين بالقطاع العام قد يضر بالصالح العام اذ أن قانون المرافعات لم تتناول أحكامه بما يكفل حسن اختيار المحكمين أو يضمن حيدتهم .

من اجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى عدم جواز الالتجاء الى التحكيم الاتفاقى للفصل فى منازعات العاملين بالقطاع العام .

(ملف رقم ٨٦/٦/١٦٣ — جلسة ١٩٧٠/١/١٧) .

الفــرع الحادى عشر

جدول فئات الوظائف والمرتبات

قاعــدة رقــم (٣٤١)

المبـــدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسة العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — جدول فئات الوظائف والمرتبات المرفق باللائحة تضمن ادراج وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة كما نصت المادة ٦٤ من اللائحة على أن يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركـــة فى حدود الجـــدول المرافق ويكون مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب فى الشركة — نتيجـــة ذلك اعتبارا من تاريخ العمل بتلك اللائحة فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ اصبح رئيس مجلس ادارة الشركـــة من عداد العاملين بهـــا خلافا لوضعه القانونى بهـــا قبل هـــذا التاريخ .

ملخص الفتــوى :

من حيث أن المدعي يستند فى مطالبته بالمنحة الى المنشور الدورى رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ الصادر من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الاعمال المدنية التي تتبعهـــا الشركة المدعى عليهـــا ، وتبين من الاطـــلاع على هـــذا المنشور انه جاء فيه انه تقرر صرف المنحة عن العام المــــــالى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ للعاملين بالشركـــات حتى ١٩٦٤/١٢/٢٨ ، ومن ثـــم فان استحقاق المدعى لهذه المنحة رهين باعتباره من عداد العاملين بالشركة فى التاريخ المذكور ولما كان الثابت أن المدعى قد عين رئيسا لمجلس ادارة الشركة بالقرار الجمهورى رقم ١٢٩٠ الصادر فى ١٩٦٤/٤/١٩ فى ظل العمـــل بلائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصـــــادر بقرار رئيس

الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وقد عرضت هذه اللائحة لبيان المقصود بموظفى الشركة وعمالها واوردت جدولا بمرتبات الوظائف فيها ولم تدخل فى هذا البيان اعضاء مجالس الادارة غير المديرين ولا اشارت الى مرتبات لهم فى ذلك الجدول كما لم تنص على اعتبار هؤلاء الاعضاء موظفين بالشركة منذ ان اصبح تعينهم من سلطة رئيس الجمهورية ومفاد ذلك اقرار القواعد العامة المقررة فى هذا الشأن طبقا لقانون التجارة ومؤداها ان اعضاء مجلس ادارة الشركة المساهمة يعتبرون وكلاء عن الجمعية العمومية لمساهمى الشركة وبهذه المثابة لا يخضعون لنظم التوظف المقررة فى الشركة ولا تسرى فى شأنهم بوجه عام احكام قوانين العمل وتنظيم هذه النتيجة فى عموميتها رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب وسائر اعضاء المجلس ذلك انه ليس لرئيس المجلس سلطات تزيد عما لبقية الاعضاء كما ان العضو المنتدب لا يعدو ان يكون وكيلا عن مجلس الادارة ، ولقد ظل هذا النظر صحيحا وقائما الى ٢٩/ ١٢/١٩٦٢ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، اذ تبين من الاطلاع على هذا النظام انه ارفق به جدول بفئات الوظائف والمرتبات بصفة عامة وجاء رئيس مجلس الادارة ضمن هذه الفئات كما نصت المادة ٦٤ من هذا النظام على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق .... ويكون مرتب رئيس مجلس ادارة الشركة هو اعلى مرتب فى الشركة » ومؤدى ذلك آن المشرع قد اعتبر عمل رئيس مجلس ادارة الشركة وظيفة من وظائفها يتقاضى صاحبها اجرا ، وبهذه المثابة يكون قد دخل منذ ١٩٦٢/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالنظام المذكور فى زمرة العاملين بالشركة ، ومتى كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان المدعى عين رئيسا وعضوا منتدبا لمجلس ادارة الشركة المدعى عليها فى ١٩٦٢/٤/١٩ واستمر فى عمله الى ان اصدر وزير الاسكان القرار رقم ٣٢٢ فى ١٩٦٤/٣/٩ باعفائه من وظيفته

وتعيينه عضوا باللجنة المؤقتة التى شكلت لادارة الشركـة ، ومن ثـم لا يكون قـد اكتسب صفة العامل بالشركة الا من ١٩٦٢/١٢/٢١ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العـامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ وبالتـالى فلا يكون من العاملين بالشركـة فى ١٩٦٢/١٢/٢٨ وبهذه المثابة لا يتوافر فيه شروط استحقاق المنحة عن العام المالى ١٩٦٤ — ١٩٦٥ وفقا لاحكـام المنشور الدورى رقم ٢١ لسنة ١٩٦٥ ، وبناء على ذلك يكون دعواه غير قائمة على أساس سليم من القـانون خليقـه بالرفض .

(طعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥) .

الفــرع الثانى عشر

معــادلة الوظائف

قاعــدة رقــم (٣٤٢)

المبــــدأ :

المؤسسات العامة — الشركات التابعة لها — مدى تطبيق لائحــة نظــام العاملين بهذه الشركــات ، الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — نص المادة ٦٤ منهــا على معادلة وظائفها بالوظائــــف الواردة فى الجدول المرافق باللائحة خلال مــدة لا تجاوز ستة شهور من تاريــخ العمل بها ، ويستمر العاملين فى تقاضى مرتباتهـــم الحاليـــة بمــا فيهــا اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى يتم تسوية حالاتهم طبقا لهــذا التعادل — مؤدى ذلك هو عدم جواز ترقية العـــاملين بهذه الشركات أو منحهم علاوات دورية أو اجراء تغيير فى اعانة غلاء المعيشــة المستحقة لهم اعتبارا من تاريخ العمــل بهذه اللائحة لحين اتمام التعادل المشــار اليه — استمرار تجميــد حــالة هؤلاء على الوجـــه المتقدم لمــدة تزيــد على الستة شهور المذكورة لعــدم الانتهــاء من التعادل يقتضى معالجته تشريعيــا .

ملخص الفتــوى :

تنص المادة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركــات التابعة للمؤسسات العامة — على ان « تسرى أحكام النظام المرافق على جميــع العاملين فى الشركات التى تتبع المؤسسات العــامة ... » كما تنص المادة الثانيــة من القرار المذكور على أن « تلغى لائحة نظــام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالف

أحكام النظام المرافق لهذا القرار . ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا النظام » ، وتنص المادة الثالثة على أن « ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره » . وقد نشر فى الجريدة الرسمية فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، ومقتضى هذا النصوص هو ان نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أصبح — اعتبارا من تاريخ العمل به فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — هو الواجب التطبيق فى شأن العاملين بهذه الشركات ، ولا يسرى فى شأن هؤء العاملين أحكام لائحة نظام موظفى وعمال الشركات — الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ التى تعتبر ملغاة منذ تاريخ العمل بنظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كما لا يسرى فى شأنهم اى نص يخالف احكام هذا النظام الاخير ، اذ يعتبر ملغيا كذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا النظام ، وذلك طبقا لصريح نص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

ومن حيث ان المادة ٦٢ من نظام العاملين بالشركات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات .. » ، وتنص المادة ٦٤ من هذا النظام على أن تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة .. » ويتضح من هذين النصين ان مرتبات

العاملين فى الشركـــات التابعة للمؤسسات العامة التى كانوا يتقاضونهـ عند العمـــل بالنظـــام المشـــار اليه فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ — بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هى عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان — وذلك الى أن يضع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصـــة بالشركة فى حدود الجدول المرافق للنظام المذكور ، وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجـــــدول المشار اليه ، وتتم بذلك تسوية حالات هؤلاء العاملين ويترتب على تثبيت مرتبات العاملين بالشركات على الوجه السابق عدم جواز ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية ، أو اجراء اى تغيير فى اعانة غلاء المعيشـــة المستحقة لهم ، الى أن يتم التعادل ، وتسوى بذلك حالاتهم .

ومن حيث أن تعادل وظائف الشركـــات التابعة للمؤسسات العامة لم يتم حتى الآن ، ومن ثم فان مرتبات العاملين بتلك الشركـــات — بمـــا فيهـــا اعانة غلاء المعيشـــة — تظل ثابتة دون تغيير ، وبالتـــالى فلا يجوز ترقيـــة هؤلاء العاملين أو منحهم علاوات دورية أو اجـــراء تغيير فى اعانة غلاء المعيشـــة المستحقة لهم ، وذلك الى أن يتم تعادل وظائف تلك الشركـــات : على النحـــو المشار اليه ، وطبقـــا لنص المادتين ٦٣ ، ٦٤ من نظام العاملين بالشركـــات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقـــم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ .

ومن حيث أنه يترتب على هذه النتيجة تجميـــد الوضع المـــالى للعاملين بالشركات التابعـــة للمؤسسات العـــامة — الخاضعين لاحكام النظـــام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ — وذلـــك اعتبارا من تاريخ العمـــل بهـــذا النظـــام فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ . الى أن يتم تعادل الوظائف بتلك الشركات ، الأمر الذى يضر هـــؤلاء العـــاملين : نتيجة عـــدم ترقيتهم أو منحهم علاوات دورية ، لذلـــك لذلك فان الجمعيـــة العموميـــة للقســـم الاستشارى للفتوى والتشريع توصى بمعالجـــة هـــذا الوضع بتشريـــع الى أن يتم التعادل .

لهذا انتهى رأى الجمعيـــة العمومية الى انه لا يجوز ترقيـــة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — الخاضعين لاحكـــام النظـــام

الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — أو منحهم علاوات دورية ، أو اجراء تغيير فى اعانة غلاء المعيشـــة المستحقة لهم ، وذلك اعتبارا من تاريخ العمـــل بالنظـــام المشـــار اليه فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، الى ان يتم تعـــادل الوظائف بتلك الشركـــات ، وتوصى الجمعية بمعالجة هـــذا الوضع بتشريـــع ، الى أن يتم التعادل .

(ملف رقم ٨٦/٦/١٠٠ — جلسة ١٤/١٠/١٩٦٤) .

قاعـــدة رقـــم (٣٤٣)

المبـــدأ :

وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة — المـــادتان ٦٣ و ٦٤ من لائحـــة نظـــام العاملين بالشركات التابعـــة للمؤسســـات العـــامة الصـــادر بالقـــرار الجمهـــورى رقـــم ٣٥٤٦ لســـــنة ١٩٦٢ — المراحل التى يمر عليها تعادل الوظائف مطابقا للمادتين المذكورتين والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لســـنة ١٩٦٤ — وجوب عرض قرار مجلس ادارة المؤسســـة الصادر بالتعادل على الجهاز المركزى للتنظيـــم والادارة ثـــم التصديق عليـــه من مجلس الوزراء — اجراء تعديل فى جدول التعادل بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها — يتعين مروره على المراحل المشار اليها .

ملخص الفتـــوى :

ان لائحـــة نظـــام العاملين بالشركات التابعـــة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص فى المـــادة ٦٣ منها على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبـــات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ، ويتضمن وصف كل وظيفـــة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات يعتمد هـــذا الجدول بقـــرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ... » ، وتنص المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة على أن

تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار ... ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة . ولا يسرى هذا القرار الا بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى (مجلس الوزراء) ... » .

وتنص المادة الرابعة من قانون الجهاز المركزى للتنظيم والادارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ على ان « يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية :

(أ) ....

(ب) الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها » ، وتنص المادة الخامسة من القانون المشار اليه على أن « يباشر الجهاز الاختصاصات الآتية :

(١) ....

(٥) اقتراح سياسة المرتبات والعلاوات والبدلات والمكافآت والتعويضات ووضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف وتسجيل اوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات .

(٦) دراسة مشروعات الميزانيات فيما يتعلق باعتمادات العاملين وعدد الوظائف ومستوياتها وتحديد درجاتها مع ابداء ما يكون لديه من ملاحظات عليها .

وتنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تنظيم وتحديد اختصاصات الادارات المركزية بالجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، على أن « يكون اختصاصات هذه الادارات المركزية على الوجه الآتى :

٣ — الادارة المركزية ترتيب الوظائف :

(أ) الاشراف على اعداد نظام ترتيب الوظائف على اساس واجباتها ومسئولياتها ومستوى صعوبتها والمؤهلات اللازمة لادائها .

(ب) وضع النظم الخاصة بتنفيذ نظام ترتيب الوظائف فى الاجهزة المختلفة وتسجيل أوصافها ونشرها وحفظها فى سجلات .

(جـ) مراجعة عمليات تطبيق ترتيب الوظائف بالاجهزة المختلفة والتنسيق بينها واجراء التعادل لضمان وحدة المعاملة .

ويبين من هذه النصوص أن القرارات الصادرة بتعادل وظائف الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، تمر بمراحل معينة ، حتى تصبح نافذة وواجبة التطبيق فى شأن العاملين بتلك الشركات وتبدأ هذه المراحل بأن يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ثم تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه ، ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة الا أن الامر لا يقف عند هذا الحد ، ولا يصبح قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة الصادر بالتعادل نافذ المفعول وواجب التطبيق ، الا بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء ، وذلك بعد أن يمر القرار بمرحلة وسطى ، وهى المرحلة التى يقوم فيها الجهاز المركزى للتنظيم والادارة بمراجعة أجراءات التعادل ، باعتباره السلطة المختصة فى هذا الشأن ، وفقا لاحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ١٠٨٥ لسنة ١٩٦٤ المشار اليهما .

وينبنى على ما تقدم انه لا يجوز اجراء أى تعديل فى القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه من مجلس الوزراء — الا بأعادة جميع المراحل التى سبق أن مر بها هذا القرار ، ومن ثم فانه لا يكفى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتماد مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، وانما يتعين عرض التعديل على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، اذ مادام المشرع قد علق صيرورة القرار الصادر بالتعادل واجب النفاذ ، على الرجوع أولا الى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمراجعة أجراءات التعادل ، ثم عرض هذا القرار على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، فانه اذا ما طرأت ظروف معينة اقتضت التعديل فى القرار الصادر بالتعادل — بعد التصديق عليه — تعين الرجوع فى شأن هذا التعديل

الى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة والى مجلس الوزراء لمراجعته والتصديق عليه والقول بغير ذلك يؤدى الى نتيجة غير مقبولة قانونا ومنطقا ، اذ يكون فى وسع الشركة الصادر بشأنها قرار التعادل ، الخروج على أحكام هذا القرار متى شاءت ، دون اشراف أو رقابة من السلطات التى خولها المشرع اختصاص مراجعة التعادل والتصديق عليه ، مما يؤدى الى سلب اختصاص تلك السلطات دون سند من القانون ، ذلك أن السلطة التى تملك مراجعة التعادل أو التصديق عليه بداءة ، هى التى تختص بالضرورة — بمراجعة أى تعديل يطرأ عليه ، والتصديق على هذا التعديل .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى أن اجراء اى تعديل فى جداول تعادل الوظائف بالشركات — بعد تصديق مجلس الوزراء على القرارات الصادرة بها — يتعين عرضه على الجهاز المركزى للتنظيم والادارة لمراجعته ، ثم عرضه بعد ذلك على مجلس الوزراء للتصديق عليه ، ولا يكفى لاجراء هذا التعديل موافقة مجلس ادارة الشركة واعتماد مجلس ادارة المؤسسة المختصة .

(ملف ٨٦/٦/١١٥ — جلسة ١٩٦٦/٥/٤)

الفـرع الثالث عشر

التعيـــــين

قاعـدة رقـم (٣٤٤)

المبـــدأ :

صدور قرار جمهورى بتعيين موظف مديرا وعضوا بمجلس ادارة احدى الشركات التابعة لمؤسسة عامة — اعتبار خدمته بالحكـــومة منتهية بطريق الفصل بقرار جمهورى طبقا للبند ٦ من المـادة ١٠٧ من قانون التوظف — القول بان خدمته قد انتهت بالاستقالة استنادا الى ان قبوله اداء العمل بالشركة التى عين بها يعتبر بمثابة تقديم استقالة — غير ســليم .

ملخص الفتوى :

كان السيد (........) يشغل وظيفة مدير ادارة المحاسـبة والسجلات بوزارة الاوقاف ثم ندب للعمل بوزارة الاصلاح الزراعـى فى ٣١ من ديسمبر رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، متضمنا تعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهى من الشركات التى تتبع المؤسسة المصرية العامة للمطاحن والمضارب ، قرارا بانهاء خدمتـه فى وزارة الاوقاف ، التى كان الى ما قبل تاريخ هذا القرار يشغل وظيفـة فيها . واذا كان الامر كذلك ، فهل يسوى معاشه على أساس معاملته من يفصل من الخدمة بقرار من رئيس الجمهورية .... أم على أســاس اعتباره مستقيلا من وظيفته الاولى .

ويبين من هذه الوقائع ، أن السيد المذكور ظـل يشغل منصبا فى وزارة الاوقاف الى أن صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٣ لسنة ١٩٦٢

بتعيينه مديرا عاما ، بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن بالاسكندرية ، وهذا القرار اذ صدر بتعيينه فى الوظيفة الجديدة دون دخل لارادته ينطوى فى الوقت نفسه على اتجاه الى الاستغناء عن خدماته فى الجهة التى كان يعمل بها أصلا وبهذه المثابة ، يكون القرار المشار اليه قد أنهى خدمتـــه بوزارة الاوقاف لتعيينه فى وظيفته الجديدة ، واذ استجاب لهذه الارادة — فان انهاء الخدمة فى الوظيفة الاولى على النحو سالف الذكر ، وبالاداة التى صدر بها سيعتبر من قبيل انتهاء الخدمة للسبب المنصوص عليـــه فى البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشـــــأن نظام موظفى الدولة ، اذ أن الاسباب الاخرى ، التى نصت هذه المـــادة على أن خدمة الموظف المعين على وظيفة دائمة ، تنتهى بأحدها ، غـــير متحققة فى هذه الحالة ومن ثم يحمل القرار ، على أنه ، قرار بانهـــــاء الخدمة بسبب الفصل عنها ، بقرار من رئيس الجمهورية ، وهو السبب المنصوص عليه فى البند ٦ من المادة ١٠٧ من القانون سالف الذكـــر .

يؤيد هذا النظر ان تعيين السيد المذكور فى الوظيفة التى نص عليها فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ ، غير جائز الا اذا تـــرك الخدمة فى الوظيفة التى كان بها قبل ذلك ، وذلك تطبيقا للقانون رقـــم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ الذى يحظر تعيين شخص فى أكثر من وظيفة . وتصحيح القرار الاخير مادام الموظف قد استجاب له — يقضى اعتباره متضمنـــا فى الوقت ذاته انهاء لخدمته فى وظيفته بوزارة الاوقاف ، وفى خصـــوص وعلى مقتضى ما سبق ، فان خدمة السيد المذكور بوزارة الاوقاف تعتبر منتهية بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٦٢ بتعيينه مديرا عاما وعضوا بمجلس ادارة شركة صناعة الطحن ، ومن ثم يقتضى الامر تسوية معاشه عن مـــدة خدمتـــه السابقة على هـــذا التعيين ، بسبب الاستغناء عن خدماته فى الحكومة بقرار من رئيس الجمهورية .

(فتوى رقم ٩٦٠ — فى ١٩٦٣/٩/٣)

قاعـــدة رقـــم (٣٤٥)

المبـــــدا :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ــ نص المادة ٦ منها على اجازة تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعـــــة لها فى وظائف الشركات باجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها سريان ذلك على الطبيب المكلف بالعمل فى الحكومة ــ لا وجه للتحدى فى هذا الشان بأن المادة ٩ من ذات اللائحة تحدد اجر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ــ سند ذلك ان التعيين المقصود بهذه المادة هو التعيين المبتدأ دون التعيين الجائـــز وفقـــا للمـــــادة ٦ المشار اليهــــــا .

ملخص الفتـــوى :

تنص المادة السادسة من نظام العاملين بالشركات على أنه « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعـــــة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية فى الحكومة والمؤسســـــات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، ويجوز تعيين هـــــــؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهـــورية » ــ وتنص المـــــادة التاسعة على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقـــم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقـــــــرر بجدول ترتيب الاعمال » .

وبتطبيق ما سبق فان الطبيب الذى رشح للتعيين فى شركة النصر للكيماويات الدوائية ، كان مكلفا بالقوات المسلحة ، ومن ثم ينسحب عليه المركز الشرطى الخاص بالوظيفة التى كلف بالقيام بعملها بجميع التزاماتها

ومزاياها فى الحدود التى تنص عليها القوانين واللوائح ، ويصبح بهذه المثابة شأنه شأن غيره من الموظفين ، فينصرف اليه حكم المادة السادسة المذكورة ويجوز تعيينه فى وظيفة بالشركة بأجر يزيد على مرتبه الاصلى بالا يجاوز ١٠ ٪ منه اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركه الخدمة ، ولا يغير من ذلك أن يكون حساب الاجر على هذا الوجه لا يطابق الحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال المرافق للنظام المذكور وهو الحد الذى يحدد عنده الاجر طبقا للمادة التاسعة المشار اليها — ليس ذلك لان النص الوارد بالمادة التاسعة يواجه بالضرورة الصورة العادية للتعيين المبتدأ والتى يخرج عنها التعيين الجائز طبقا للمادة التاسعة وينفرد التعيين عندئذ بحكم هذه المادة دون أن ينسحب اليه حكم المادة التاسعة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١٩٦٣/١١/٦)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ اجازتها التعيين بوظائف الشركات — قبل تمام تعادل وظائفها بجدول الوظائف المرفق باللائحة — شروط ذلك — خضوع التعيين لاحكام اللائحة المذكورة والقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٨ بشأن وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة دون قواعد نظام الشركات التى تتعارض مع ذلك .

ملخص الفتوى :

أنه عن مدى جواز التعيين فى وظائف الشركة طبقا لكادرها دون تقيد بفئات جدول المرتبات المرافق لنظام العاملين بالشركات حتى يتم وضع هذا الجدول للشركة فان المادة الخامسة من النظام وضعت الشروط العامة للتعيين وأوردت المادة السادسة حكم تعيين الموظفين السابقين بالحكومة والمؤسسات العامة والشركات وجاءت المادة السابقة

يحكم التعيين رأسا في وظائف الفئة السادسة فما فوقها ، وفى المـــــادة التاسعة نص يحدد الاجر عند التعيين بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ، ويبين من هذه النصوص وباقى مواد النظام أنه لـــم يحظـر التعيين فى وظائف الشركات وانما وضع أحكامه وضبط قواعده ، ومن ثم فانه اذا كان التعيين جائزا من تاريخ العمل بالنظام فانه مقيد بأحـــكام نصوصه فلا يجوز اجراءه طبقا لقواعد الشركة فيما تعارضه من أحـكام النظام ويتعين لذلك التزام هذه الاحكام حتى قبل وضع جدول وظـــائف الشركة بعد تصنيفها وتقييمها ومعادلتها . فاذا رغبت الشركة فى أجـراء تعيين بها الحالة من تلك التي واجهتها المادتان ٦ ، ٧ من النظام تعــين التزام أحكامها ، وفيما عدا ذلك يكون للشركة أن تجرى التعيين بفئــة دون السادسة بشرط التزام أدنى المربوط دون — مجاوزة ، على أن يلتزم فى ذلك القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن وظائف الشركات المساهمة والمؤسسات العامة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١٩٦٣/١١/٦)

قاعـــدة رقـــم (٣٤٧)

المبــــدأ :

ملا لائحة نظام العاملين بالشركات التابعـــة للمؤسسات العـــامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — نصها على جـواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة فى وظائف الشركات باجـور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها — المقصود بالمـرتب الاصلى فى مفهوم هذه المادة هو المقابل الذى يستحقه العامل لقـاء عمله كالمرتب والعلاوات دون اعانة الغلاء والبدلات الاخرى — اساس ذلك .

ملخص الفتـــوى :

ان المقصود بالاجر الاصلى فى تطبيق المادة السادسة من النظام ، هو المقابل المالى الذى يستحقه العامل لقاء عمله دون نظر الى أى اعتبار آخر ، فيخرج عن ذلك اعانة الغلاء المقررة بسبب زيادة نفقات المعيشـــة

والبدلات على اختلاف أنواعها والتى لا تقرر الا لمواجهة الظروف التى يؤدى فيها العمل — أما العلاوات فانها تلحق بالاجر الاصلى بمجرد استحقاقها لانها تقرر دوريا لقاء العمل لا بسبب عنصر أو ظرف خارجى عليه وعلى ذلك فاذا كان غلاء المعيشة والبدلات لا تدخل فى مدلول المرتب الاصلى فان العلاوات — تدخل فى هذا المدلول ، ويتعين التزام هذا المعنى لتحديد الاجر طبقا للمادة السادسة فلا يجوز التعيين بمقتضى هذه المادة بأجر يزيد على المرتب الاصلى السابق بأكثر من ١٠ ٪ دون مساس باعانة الغلاء التى كانت تلحق هذا المرتب ليظل المعين مستحقا لها مع مرتبه محسوبا على أساس المادة السادسة . ففى حالة الطبيب السابق لا يجوز تعيينه بأكثر من ١٨ جنيها و ٧٠٠ مليم (مرتبه الاصلى + ١٠ ٪ منه) مضافا الى ذلك غلاء المعيشة فقط الذى كان يتقاضاه فى عمله السابق ، بشرط أن يتم تعيينه خلال سنتين من تاريخ تركه هذا العمل . ومع مراعاة أنه اذا كان مقررا للوظيفة التى عين بها فى الشركة أى بدلات طبقا للقانون فانه يستحقها فى عمله بهذه الوظيفة .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١٩٦٣/١١/٦)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدا :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — اجازتها فى المادة السادسة تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ — نص المادة الثانية على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين باللائحة لا يعنى المساس باعانة الغلاء التى كان يتقاضاها المعينون طبقا للمادة السادسة فى الجهة السابقة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢

باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة تنص على عدم سريان القواعد والنظم الخاصة باعانة غــلاء المعيشــة على العاملين بأحكام هذا النظام ، وتنص المادة السادسة من النظام المــذكور على جواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لهــا فى وظــائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهــم الاصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعــة لها بما لا يزيــد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية ، ثم جاء البــاب العاشر فى ذلك النظام بأحكام انتقالية وختامية منها أن يستمر العاملون بأحكامه فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصــــفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا لاحكام النظام ، وان العــــاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد عما يقرر لهم بمقتضى التعادل المشار اليــه فى المادة ٦٤ من النظام يمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصــــفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المســــتقبل من البدلات أو علاوات الترقيــــة .

ويبين من مجموع أحكام تلك النصوص أن النظام المشار اليــــه حين ألغى اعانة الغلاء لم يقصد الى انقاص أجور العاملين بالشركات فى أى صورة من الصور بل حرص على الاحتفاظ لهم بأوضاع مرتباتهــــم اذا كان تطبيق النظام يحدد لهم مرتبات أقل . وفى نفس الاتجاه يتعــــين تفسير حكم المادة السادسة المشار الى نصها بحيث لا يؤدى تطبيقهــــا الى الانتقاص من حقوق موظفى الحكومة والمؤسسات والشركات عنــد تعيينهم بأحدى الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، يؤكد ذلك أن ظاهر نص تلك المادة يجيز افادة أولئــك الموظفين الى حــد لا يغالى فيه فأجاز تعيينهم بأجور تزيد على مرتباتهم الاصلية السابقة بما لا يجاوز ١٠ ٪ من هذه المرتبات ، وعلى ذلك فان التعيين بهذه الزيادة لا يحرم الموظف من اعانة الغلاء التى كان يتقاضاها فى الجهة السابقة ويتعين الاحتفــــاظ له بها ضمن أجره الذى يعين به فى الشركة ، والقول بغير ذلك أى باستبعاد الاعانة من الاجر الذى يعين به يؤدى حتما الى أن يصبح أجر المعــــين فى الشركة بما يجاوز ١٠ ٪ من مرتبه الاصلى أقل مما كان يتقاضاه فى الجهة السابقة من مرتب أصلى واعانة غلاء وهو ما يبدو أن اتجاه أحــــكام النظام تخالفه ولا تقصد اليــــه .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه يجوز تعيين موظفـــى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بما لا يزيد على ١٠ ٪ منها وذلك بـدون مساس باعانة غلاء المعيشة ، الا اذا كان المرتب السابق شاملا اعـانة الغلاء فعندئذ تكون زيادة العشرة فى المائة من هذا المرتب الشامل .

(فتوى رقم ١١١٥ — فى ١٥/١٠/١٩٦٣)

قاعـــدة رقـــم (٣٤٩)

المبـــدأ :

القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة — استلزمه اداء امتحان مسابقة يعلن عنها فى الصحف عند التعيين فى اية وظيفة لا يقل مرتبهـــا عن ١٥ جنيهـــا شهريا — وجود استثناءين فقط على هذا الاصل — اولهما التعيين بقرار مسبب من مجلس ادارة الشركة وثانيهما التعيين طبقا للقـانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ بقرار من الوزير المختص — ورود نص المادة السابعـة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مستلزما للتعيين اجتيـاز الاختبار الذى ترى الشركة اجراءه — ليس معناه ان الشركة تترخص فى اجراء الامتحان اذا كان التعيين بمرتب لا يقل عن ١٥ جنيها — اتبـــاع الامتحان وجوبى فى هذه الحـــالة .

ملخص الفتـوى :

ان المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ فى شأن التعيين فى وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة تنص على أنه :

« يكون التعيين فى اية وظيفة من وظائف الشركات المساهمـــة والمؤسسات العامة لا يقل المرتب الاصلى المقرر لها عن ١٥ جنيهـــا شهريا بامتحان مسابقة يعلن عنها فى الصحف » .

وتحدد شروط الامتحان بقرار من مجلس الادارة .

ولمجلس الادارة — بقرار مسبب — أن يعين الموظفين الذين تتوافر فيهم خبرة خاصة يلزم توافرها للتعيين فى وظائف معينة فى الشركة مع اعفائهم من شرط الامتحـــان .

وكانت المادة الثالثة من لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ (الملغى) تنص على أن « يضع مجلس ادارة الشركة جدولا لترتيب الوظائف يتضمن وصـــف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها .. مع وضع الحد الادنى والاعلى لمرتبات كل فئة أو مجموعة وذلك مع مراعاة أحكام الجدول المرافق » — وكانت المادة السابعة من اللائحة المذكورة تنص على أنه « يشترط فيمن يعـــين موظفـــا أو عاملا فى الشركة ما يأتى ١ — ..... ٢ — ..... ٣ — أن يجتاز بنجاح الاختبارات التى ترى الشركة اجراءها » . — وكان الجدول المرافق لتلك اللائحة يتضمن أن المرتب المقرر للكادر العالى (فنـــــى واداري) هو من ٢٤٠ الى ١٤٤٠ جنيهـــا سنويا » .

وتنص المادة الاولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تعيين خريجى الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على انه : « يجوز خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون تعيين خريجى الجامعـــــات فى الوظائف الخالية أو التى تخلو فى الشركات التابعة للمؤسسات العـــــامة دون التقيد بشرط أجراء المسابقة المنصوص عليها فى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ المشـــــار اليـــــه .

ويصدر بالتعيين قرار من الوزير المختص ....

ويمنح المعينون وفقا لاحكام هذا القانون ، المرتب وعلاوة غـــــلاء المعيشة بالفئات والاوضاع المقررة لمن يعين فى وظائف الدرجة السادسة بالكادر العالى للحكومة ... كما تنص المادة الثانية من هذا القانون على أن يعمل به من أول ينـــــاير سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث انه يستخلص من نصوص المواد المتقدمة الاحكام التالية :

اولا : أن التعيين فى وظائف شركات المساهمة بمرتب مقداره ١٥ جنيها شهريا فأكثر يجب ان يكون بامتحان مسابقة يعلن عنها فى الصحف . ولا يستثنى من ذلك الا فى حالتين :

١ — أن يتعين مجلس ادارة الشركة موظفا ذا خبرة خاصة لوظيفة معينة دون امتحان .

٢ — أن يعين موظف بشركة طبقا لاحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ويتطلب ذلك أن يتم التعيين بقرار من الوزير المختص وخلال سنة العمل بهذا القانون وهى سنة ١٩٦٢ الميلادية .

وفيما عدا هذين الاستثنائين يمتنع قانونا تعيين موظف فى شركة مساهمة بمرتب شهرى مقداره ١٥ ج الا عن طريق الامتحان .

وليس فى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ما يعطل هذا الحكم أو يخالفه مجيزا التعيين فى الشركة بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا فأكثر دون امتحان . واذا كانت المادة السابعة من ذلك القرار تشترط للتعيين اجتياز الاختبار الذى ترى الشركة اجراءه ، الا ان الشركة لا تترخص فى أجراء الامتحان اذا كان التعيين بذلك المرتب ، لان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ يلزمها بذلك وهو فى هذا يقيد أحكام المادة المذكورة — يؤيد هذا النظر انه عندما رؤى تعيين موظفين بالشركات بمرتب مقداره ١٥ ج شهريا (مرتب الدرجة السادسة) دون امتحان رخص فى ذلك بقانون هو القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ الذى نص فيه صراحة على أن هذا التعيين استثناء من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ مما يفيد أن الاصل فى هذا القرار أن يكون التعيين بذلك المرتب عن طريق الامتحان .

(فتوى رقم ١٢١ — فى ١٩٦٥/٢/٦) .

قاعـدة رقـم (٣٥٠)

المبـــدأ :

تعيين خريجي الجامعات بالشركات التابعة للمؤسسات العامة طبقا للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ — استلزامه صدور قرار بالتعيين من الوزير المختص خلال سنة من تاريخ العمل به — عدم تضمنه حكما بتسـوية حالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات الذين عينوا بمرتبـات تقل عن ١٥ جنيها شهريا بدون امتحان — رفع مرتباتهم الى ٢٠ جنيهـا شهريا غير جائز — استمرارهم بمرتباتهم دون أن يكون لسريان القـرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ أى اثر ما لم يصدر الجدول المشـار اليه به او تقييم وظائفهم طبقا للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

ملخص الفتـوى :

أن مناط المعاملة ماليا بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ المشـار اليه أن يتم تعيين الموظف فى الشركة طبقا لذلك القـانون ، مما يستلزم صدور قرار التعيين من الوزير المختص استنادا لاحكامه وخلال مـدة سريانه من أول يناير حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ويلاحظ أن هذا القانون لا يتضمن تسوية لحالات موظفي الشركات من خريجي الجامعات ، وانما هو — بصريح أحكامه — ترخيص بتعيين خريجي الجامعات فى الشركات على اساس المعاملة المالية التى تضمنها وفيما عدا حكم التعيين الذى تضمنه القانون ، لا يجوز استعماله لغرض آخـر .

وترتيبا على ما تقدم فان الموظفين الذين عينوا فى شركات المؤسسة سواء بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ (تاريخ بدء سريان القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢) أو قبل هذا التاريخ وفى ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، بمرتبات تقل عن ١٥ ج شهريا بدون امتحان ، مـا

كان يجوز رفع مرتباتهم الى ٢٠ ج شهريا تطبيقا لاحكام هذا القرار ، وذلك لمـــا يـــلى :

(١) ان تعيينهم كان فى الحدود التى يجيز القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ التعيين فيها بدون امتحان ، اى بمرتب يقل عن ١٥ ج شهريا ، فلا يجوز تعديل حالاتهم تعديلا يدخلهم فى الحدود التى يتطلب القانون فيهـــا اجتياز امتحان مسابقة . لان ذلك يتضمن مخالفة صريحة لهذا القانون .

٢ — انه ليس من شأن الغى بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ استحقاق هؤلاء الموظفين راتبا شهريا مقداره ٢٠ جنيهـــا ، لان مناط استحقاق هذا الراتب أن تكون الوظيفة التى يشغلها المـــوظف من وظائف الكادر العالى ، وهذه لا يمكن تحديدها الا طبقا لجدول ترتيب الوظائف الانف ذكره . وبدون وجود هذا الجدول لا يمكن اعتبار وظيفـــة ما بالكادر العالى أيا كان مؤهل شاغلها — لان العبرة طبقا للمادة الثالثة من هذا القرار ، بالوظيفة لا بالمؤهل وبعبارة أخرى فانه ليس من شـــأن العمل بالقرار المذكور مباشرة استحقاق هؤلاء الموظفين أول راتب وظائف الكادر العالى وهو ٢٠ جنيها شهريا ، وانما ذلك شأن ما يتضمنه جدول ترتيب الوظائف من اعتبار الوظائف التى يشغلونها وظائف عاليـــة .

ومن ناحية اخـــرى لا وجه لمعاملة الموظفين المذكورين بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٢ ، لانهم لم يعينوا طبقا له واستنادا اليه ، وبالاجراء المطلوب فيه وهو قرار من الوزيـــر المختص . ولا يجوز الآن استصدار مثل هذا القرار لافادتهم من احكام ذلك القانون بعد أن انتهت مدة سريانـــه بنهاية آخـــر ديسمبر ســـنة ١٩٦٢ .

ويخلص من جميـــع ما تقدم أنه كان يتعين استمرار الموظفين المشار اليهم بالمرتبات التى عينوا بهـــا ابتداء دون اى زيادة الا عن طريق منحهم علاوات دورية طبقا للقواعد المقررة ، او عن طريق اعتبار الوظائف التى يشغلونها وظائف تستحق مرتبا أعلى طبقا لجدول ترتيب الوظائف المشار اليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لســـنة ١٩٦١ او قواعد تقييم ومعادلة وظائف الشركة المنصوص عليهـــا فى قرار رئيس الجمهورية رقم

٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذى الغى القرار رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ وحل محله . أما زيادة — مرتباتهم الى ٢٠ جنيها شهريا عن غير هذه الطرق بقوله ان ذلك تطبيق لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان هذا اجراء مخالف للقانون يتعين المبادرة بالغائه والغاء ما سبق أن رتبه من آثار ، عن طريق استرداد ما تقاضاه هؤلاء الموظفون زيادة عن المرتبات التى عينوا بها ابتداء .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن موظفى شركات المؤسسة الذين عينوا قبل أو بعد أول يناير سنة ١٩٦٢ بمرتب شهرى أقل من ١٥ ج وبدون امتحان مسابقة ، يظلون بالمرتب الذى عينوا به دون زيادة الا عن طريق منحهم العلاوات المقررة ، وذلك الى حين تقييم ومعادلة وظائفهم اذ عندئذ يستحقون المرتبات التى تقرر لهذه الوظائف .

ويتعين استرداد ما قبضوه زائدا عن المرتبات التى عينوا بها من تاريخ تعيينهم .

(ملف رقم ٨٦/٦/٧٦ — جلسة ١٩٦٥/١/٢٧) .

قاعـدة رقـم (٣٥١)

المبـدأ :

القرار الجمهورى رقـم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام هؤلاء العاملين بالشركـات التابعـة للمؤسسـات العـامة المـادة ٦ منه على جـواز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسـة العامة والشركـات التابعة لهـا فى وظائف الشركة باجور تجاوز مرتباتهم الاصلية بمـا لا يزيد على ١٠ ٪ اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة — ورود هذا الحكم استثناء من الاصـل العـام المقرر فى المادة ٩ من هذه اللائحة القاضى بتحديد اجـر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال — مؤدى ذلك اخضاع تعيين المذكورين فى المادة ٦ وتحديد مرتباتهم لنظـام خاص متميز لا محل معه لتطبيق حكم المادة ٩ — القول بغير ذلك

يؤدى الى عدم تطبيق حكم المادة ٦ ويجعل نصها لغوا ـ تغير هذا الوضع تبعا لالغاء اللائحة المشار اليها وصدور القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام متضمنا حكما مغايرا فى المادة ٧ منه .

ملخص الفتوى :

ان قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد نص فى المادة السادسة منه على أنه « يجوز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ الخدمة . ويجوز تعيين هؤلاء بأجر يزيد على ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

كما نص فى مادته التاسعة على انه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز .. » (*)

ويؤخذ من هذا النص أن الحكم الوارد فى المادة السادسة الذى أجاز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠ ٪ من مرتباتهم اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة ، قد جاء استثناء من الاصل العام المقرر فى المادة التاسعة من اللائحة آنفة الذكر ، وهو الذى يقضى بتحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال ويرد هذا الاستثناء الى رغبة الشارع فى الافادة من خبرة هؤلاء الموظفين السابقين وكفايتهم ، الامر الذى اقتضى اخضاع تعيينهم وتحديد مرتباتهم لنظام خاص متميز يخرج بهم من القواعد العادية للتعيين وتحديد المرتبات المتبعة بالنسبة الى من يعينون ابتداءا فى الشركات .

ولا حجة فى التحدى بكون المادة السادسة المشار اليها وقد وردت فى الباب الثانى من اللائحة تحت عنوان « تعيين العاملين » فى حين وردت المادة التاسعة من الباب الثالث فيها تحت عنوان « المرتبات والمكافآت » للقول بأن أعمال المادة السادسة يعتد بالحكم العام الوارد فى المادة التاسعة التى توجب تحديد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال لا حجة فى ذلك لان الاستناد الى مجرد التبويب الوارد فى اللائحة للأبواب المختلفة غير مجد فى هذه الحالة ، اذ اقتضت الملاءمة تضمين المادة السادسة المذكورة — ولو انها وردت فى الباب الثانى من اللائحة الخاص بالتعيين مقررة استثناء فى هذا الخصوص بالنسبة الى الموظفين السابقين — تنظيما للضوابط التى تحكم حدود المرتبات الجائز منحهم اياها بمراعاة ماضى أوضاعهم الوظيفية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها ، مع تقرير حد أقصى لما يمكن أن يمنحوه من زيادة على مرتباتهم الاصلية دون نظر الى بداية ربط الفئة التى سيعينون فيها ولما كان من الطبيعى أن يمنح المعين فى فئة ما بداية مربوطها فما دون ذلك ، وان القول بعدم أعمال حكم المادة السادسة من اللائحة على التفسير المتقدم يؤدى الى تعطيل اثرها وجعل نصها لغوا .

ومما هو جدير بالذكر ان الاحكام المتقدمة التى تضمنتها لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة قد الغيت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام وذلك اعتبارا من ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٦٦ تاريخ نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية والعمل ، وقد نصت المادة السابعة من هذا النظام على أنه « مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين لا يجوز التعيين وظائف المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها من العاملين الذين تركوا الخدمة فى الحكومة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها الا فى وظائف ذات فئات لا تجاوز فئاتهم الاصلية وبمرتبات لا تجاوز مرتباتهم الاصلية . ويكون التعيين على خلاف ذلك بقرار من رئيس الجمهورية » .

لذلك انتهى الرأى الى أنه فى ظل العمل بنص المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قبل الغائه كان

من الجائز تعيين موظفى الحكومة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى وظائف الشركة بأجور تجاوز مرتباتهم الاصلية فى الحكومة أو المؤسسات العامة أو الشركات التابعة لها بما لا يزيد على ١٠٪ من مرتباتهم — ولو جاوز ذلك بداية ربط الفئة المعينين فيها — اذا تم التعيين خلال سنتين من تاريخ تركهم الخدمة .

(ملف رقم ٨٦/٦/١٢٩ — جلسة ١٩٦٦/٩/٧) .

قاعدة رقم (٣٥٢)

المبدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ بسريان احكام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة — صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القرار رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ونصه على سريان احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص — عدم صدور قرار من الوزير المختص بسريان احكام هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ انتهاء خدمة احد العاملين بهذه الجمعية والحاقه بالشركة العامة للابحاث والمياه الجوفية — اعتباره معينا تعيينا جديدا ، وعدم استحقاق العمولة التى كان يتقاضاها بالجمعية قبل تعيينه بالشركة .

ملخص الفتوى :

ان المادة الاولى من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة

١٩٦٢ تنص على أن « تسرى احكام النظام المرافق على جميع العاملين فى الشركات التى تتبع المؤسسة كما تسرى احكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية .. » .

وقد صدر بناء على ذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ وينص القرار الاول فى مادته الاولى على أن « تسرى احكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة » وقد عمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فى ٣ من اكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وينص القرار الثانى فى مادته الاولى على أن « يستبدل بنص المادة (١) من القرار الجمهورى رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه النص الآتى : مادة ١ — « تسرى أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ على العاملين فى الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص » وقد صدر القرار الجمهورى رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ فى ١٣ يوليو سنة ١٩٦٤ .

ومؤدى هذا القرار الاخير أن خضوع العاملين بالجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة للائحة العاملين بالشركات أصبح منذ صدور القرار الجمهورى الاخير رقم ٢٢٧٤ لسنة ١٩٦٤ منوطا بصدور قرار من الوزير المختص بذلك ولم يصدر قرار من الوزير المختص بسريان هذه اللائحة على العاملين بالجمعية التعاونية للطباعة والنشر حتى تاريخ انتهاء خدمة السيد / .... بهذه الجمعية والحاقه بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية ومن ثم لا تنطبق احكام المادة ٢٨ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة المشار اليها على الحاق المذكور بهذه الشركة والتى تنص على أنه « يجوز نقل العامل أو ندبه من جهة الى اخرى أو من عمل الى آخر فى المستوى ذاته سواء كان ذلك داخل الشركة أو الى شركة أخرى ... » لان النقل فى هذه

الحالة يفترض خضوع الجهة المنقول منهـا لاحكـام اللائحة ولم تخضع الجمعية التعاونية للطباعة والنشر لاحكـام هذه اللائحـة ويكون الحاق المذكور بالشركة المشـار اليهـا فى تكييفه القانونى الصحيح تعيينـا يخضع لما تنص عليه اللائحة سالفة الذكـر من أحكـام خاصـة بتحديد المرتب عند التعيين وما تنص عليه المادة التاسعة من أنه « مع عـدم الاخلال بأحكـام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسـنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عند تعيينه بالحـد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجلس الادارة الشركة وضع نظـام للعمـل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة على أساس حصول العامل على الحـد الادنى للاجـر المقرر لفئة عمـله بالاضافة الى اجـر محدد عن كل انتاج يزيـد على المعـدل الذى تقرره الشركة فى المهن المختلفة » .

ومفاد هذا النص استحقاق العامل عند تعيينه بالشركة الحـد الادنى للأجر المقرر لفئة عمله اى أول مربوط الفئة بالاضافة الى ما يستحقه من عمولات اذا كان تعيينه فى وظيفة مقرر لهـا عمولات عن كل انتاج يزيد على المعدل الذى تقرره الشركة ووفقا للنظـام الذى يضعه مجلس الادارة فى هذا الخصوص دون العمـولات التى كان يستحقهـا قبل تعيينه فى وظيفته الجديدة بالشركة اذ لا شـأن لهـذه الوظيفة بعمولات غريبة عنها وبنظـام للانتاج او العمولات لـم يوضع لها اصـلا ولا يستطيع العامل أن يستصحب معه هذه العمولات او هذا النظـام كلمـا عين فى وظيفـة جديدة قـد لا تعرف هذا النظـام او هذا النوع من العمولات .

ومن حيث انه وان كانت لـم تتبع فى الحاق المذكور بالشركة العامة للأبحاث والمياه الجوفية أحكـام المادة السابعة من لائحة العـاملين بالشركات المشـار اليهـا فيما تنص عليه من أن يكون التعيين فى وظيفة من الفئة السادسة فما فوقهـا بقرار من رئيس الجمهورية بناء عـلى طلب مجلس ادارة الشركة وموافقـة مجلس ادارة المؤسسة ، الا انه وقد استمر المذكور فى العمـل بالشركة بعد العمـل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ باصدار نظـام العاملين بالقطـاع العـام فيتعين

التزام ما تنص عليه احكـام هذا النظـام من حيث السلطـة المختصـة بالتعيين اذ تقضى المادة الثامنة بأن يكون التعيين فى الوظـائف حتى الفئة الثالثة بقـرار من رئيس مجلس ادارة المؤسسة أو رئيس مجلس ادارة الوحـدة الاقتصادية بحسب الأحوال .

ويكون التعيين فى وظائف الفئة الثانيـة بقرار من الوزيـر المختص بناء على ترشيح مجلس الادارة .

أما التعيين فى وظائف الفئـة الاولى وما يعلوهـا فيكون بقـرار من رئيس الجمهورية .

ومن حيث أن السيد / .... بتعيينه فى وظيفته الجديدة فى الشركة العـامة للأبحاث والميـاه الجوفيـة لا يستحق العمولات التى كـان يتقاضاهـا فى الجمعيـة التعاونيـة للطباعة والنشر فلا تضـاف الى مرتبه ومن ثم فانه ليس ثمة ما يدعو لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه فيها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥٣ لسـنة ١٩٦١ أو المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ المشار اليها وانما يتعين لتصحيح وضعه استصدار قرار من رئيس مجلس الادارة طبقا للمـادة الثامنة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن الحاق السيد / ..... بالشركة العامة للأبحاث والميـاه الجوفية (ريجوا) يعتبر تعيينا جديدا فلا يستحق العمولة التى كان يتقاضاهـا بالجمعية التعاونيـة التى كـان يعمـل بهـا قبل تعيينه بالشركة .

(فتوى رقم ٦٥٤ فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩) .

قاعـدة رقـم (٣٥٣)

المبـــدأ :

نص المادة ٦٦ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العـامة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ عـلى

جواز تعيين عاملين لاعمـال مؤقتة او عرضية وتسرى فى شانهم القواعد الخاصـة التى يضعها مجلس الادارة ــ تعيين احـد العاملين بالشركة العربية المتحدة للنقـل البحرى لمـدة ستة اشهر لحين اتخـاذ الاجراءات لاستصدار قـرار جمهورى بتعيينه ــ عـدم صدور هذا القرار الى ان الحق بالعمـل فى شركة اخرى مقتضاه القول بان العلاقـة المؤقتة التى كانت تربط هذا العامل بالشركة العربيـة المتحدة للنقـل البحـرى قـد انتهت بالحاقه بالعمـل لدى شركـة اخرى ــ لا محل للقول بان الحاقه بالعمـل لدى الشركة الاخرى كان على سبيل الندب المؤقت بحيث يعود الى وظيفته فى الشركـة الاصـلية عندما ينتهى هذا الندب ــ عدم جـواز الاحتجاج فى هذا الخصوص بنص المـادة ٧١ من قانون العمل .

ملخص الفتـوى :

يبين من تقصى المراحل التشريعية لأنظمة العاملين بالقطاع العـام أن المشرع وضع نظاما للتعيين فى شركات القطاع العـام شبيهـا بنظام التعيين فى الوظائف العـامة فيتم التعيين بمقتضى قرار يصدر من الجهة المختصـة وفقا للفئة التى يعين بهـا العامل ، وتظل الخدمة قائمة بغير مدة محـددة الى أن تنتهى بأحد الاسباب الموجبة لانتهـائها وفقا لاحكام القانون . ومـع ذلك فقـد أجاز المشرع تعيين العاملين بصفة مؤقتة فى بعض الاحوال الخاصـة لمواجهـة احتياجات طارئة تستدعى الاستعانة ببعض العاملين للقيـام بأعمـال مؤقتة او عرضية ، فنصت المادة (٦٦) من لائحة نظام العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ ــ وهى اللائحة واجبة التطبيق فى الحالة المعروضة ــ على انه « يجوز تعيين عاملين لاعمال مؤقتة أو عرضية سواء من المتمتعين بجنسـية الجمهورية العربيـة المتحـدة او الاجانب ، ويضع مجلس ادارة الشركـة القواعد التى تسرى فى هذا الشـأن مـع مراعـاة الاحكـام الخاصة بتوظيف الأجانب ، عـلى أن تعتمد هذه القواعد بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة » ــ ويبين من هذا النص أن العامل المعين بصفة مؤقتة فى مركـز قانونى مختلف

عن مركز العامل المعين بصفة دائمة ، فهو لا تسرى فى شأنه الاحكام المتعلقة بالعاملين الدائمين ، وانما تسرى فى شأنه القواعد الخاصة التى يضعها مجلس الادارة .

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك ، واذ يبين من وقائع الحالة المعروضة أن تعيين السيد ..... فى الشركة العربية المتحدة للنقل البحرى الذى تم فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ لم يكن تعيينا دائما ، وانما كان تعيينا مؤقتا ، ذلك أن التعيين فى وظيفة من وظائف الشركة من الدرجة السادسة أو ما فوقها كان يقتضى — وفقا لحكم المادة (٧) من اللائحة المشار اليها — استصدار قرار من رئيس الجمهورية ولهذا نص قرار تعيينه الصادر من مجلس ادارة الشركة فى ٧ من يناير سنة ١٩٦٤ أنه لمدة ستة أشهر لحين اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرار جمهورى بتعيينه فى الفئة الثالثة ، كما تأكد هذا الوضع بقرار مجلس الادارة الصادر فى ٢٥ من يناير سنة ١٩٦٤ الذى حدد له مكافأة مقدارها ٦٠ جنيها شهريا ، وأعاد النص على أن تعيينه بصفة مؤقتة لمدة ستة اشهر لا تتجدد ، وتتخذ اجراءات استصدار القرار الجمهورى اللازم لتعيينه وهو القرار الذى لم يصدر الى أن التحق بالعمل فى شركة اخرى هى شركة الشحن والتفريغ .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فان العلاقة المؤقتة التى تربط السيد بالشركة العربية المتحدة لاعمال النقل البحرى تكون قد انتهت بالحاق بالعمل لدى شركة اخرى ، ولا وجه للقول بأن الحاقه بالعمل لدى الشركة الاخيرة كان على سبيل الندب المؤقت بحيث يعود الى وظيفته فى الشركة الاصلية عندما ينتهى هذا الندب ، ذلك أن تعيينه بالشركة الأولى لم يكن بصفة دائمة ، وانما كان بصفة مؤقتة ، ولا يتصور ندب العامل المعين بصفة مؤقتة للعمل غير العمل المعين له ، لأن التعيين المؤقت أساسه الحاجة المؤقتة للشركة أو الضرورة ، ومن ثم لا تنطبق أحكام النقل والندب على العمال المؤقتين ، فاذا ترك العمل المؤقت بالشركة المعين بها ، والتحق بالعمل لدى شركة اخرى انقطعت صلته بالشركة الاولى باعتبار أن التحاقه بالشركة الجديدة انهاء من جانبه لعقد عمله محدد المدة ، كما يجوز للشركة الاولى أن تقوم

بهـذا الانهاء من جانبهـا وتتمسك به فلا يجوز للعامـل بعد ذلك أن يدعى استمرار علاقته بالشركـة الأولى .

ومن حيث أنه لاوجه للاحتجاج فى هذا الخصوص بنص المادة (٧١) من قانون العمل التى تقضى بأنه « اذا كان العقـد محدد المدة واستمر الطرفان فى تنفيذه بعد انقضاء مدته أعتبر مجددا لمـدة غير محدودة .. » ذلك أنه فضـلا عن أن هـذا الحكم لا انطباق لـه على التعيين فى شركات القطاع العـام الذى وضع له المشرع نظاما مختلفـا عن نظام التعيين فى القطـاع الخاص ، فان مسلك كل من العـامل والشركة فى الحـالة موضع النظـر يدل على العلاقة الوظيفية المؤقتة التى كانت تربطهمـا قد انقضت قبل مضى المدة المحـدد لهـا ، فقـد الحقته الشركـة بالعمـل لـدى شركة اخرى ، كمـا تقـدم العامـل الى مسـابقة فى الشركـة الثانية وظل يعمـل بهـا انتظارا لصدور القرار الجمهورى بتعيينه فيهـا وهذا يقطع بأن الطرفين لـم يستمرا فى تنفيذ العقـد بعد انقضاء مدته ، بـل لم يستمرا فى تنفيـذه حتى إنقضـاء مدته .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعيـة العمومية الى أنه لا يحق للسيد ..... أن يطلب تسوية حالته فى شركـة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية على أسـاس استمرار خدمته بهـا منذ تعيينه بهـا تعيينا مؤقتا .

(ملف رقم ٨٦/١/٥٤ ـ جلسة ١٩٧٣/٥/٣٠)

الفـرع الرابع عشر

التســـــويات

قاعـدة رقـم (٣٥٤)

المبـــدا :

تسوية حالات العاملين بهـا وفقـا للقواعد المنصوص عليهـــا فى لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بهـا القرار الجمهورى رقـم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — المنح — شروط ضمهـا الى الاجـر الاصـلى عند اجراء التعادل المنصوص عليه فى المـادة ٦٤ من اللائحة — اعتبار ان العرف قـد جرى بمنحهـا اذا درجت الشركـة على صرفهـا مـــدة ثلاث سنوات سابقة على العمـل باللائحة — وجوب ضـم متوسط المنحة التى صرفتهـا الشركة فى هذه المدة الى اجـر كل عامل بهـا كان فى خدمة الشركة وقت العمـل باللائحة سواء كان قـد اتم هذه المـــدة فى خدمة الشركة ام لم يتمهـا .

ملخص الفتــوى :

يستفاد من نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لســـنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمـــل ان كل ما يعطى للعامـــل لقـــاء عمله مهمـــا كان نوعه يعتبر أجرا . وفيما يتعلق بالمنح ، فهى مبلغ يعطى للعـــامل علاوة على الأجر والمقصود هنا هو الاجر الاصلى ، بخلاف الاجر الاضـــافى أو المنح أو مكافآت الانتاج او البولص أو المكافآت السنوية ، أيا كانت مسمياتها ، فهى جميعا تعتبر أجرا بالمعنى الكامل للأجر . والمنح يتعين لحسابهـــا كجزء من الاجـــر ، فتدخل فيه ، أن يكون منصوصا عليها فى عقود العمل الفردية أو المشتركة للعمال أو أن يجرى العرف بمنحها بحيث يستقر فى ذهن العمال انها قد اصبحت جزءا من اجرهم وليست تبرعا . فمتى كانت

الشركة قد درجت على صرف المنحة او المكافأة مدة تبين من المذكــــرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — انها حددت بحد ادنى ثلاث سنوات ، فيعقبو ان العرف قد جرى بذلك ، مما يتعين معه حســـاب هذه المنحة كجزء من الاجــر يتعين ضمه الى مرتب العامل أو اجره عند اجراء التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة . ولا يشترط أن يكون العامل ذاته قد تقاضى هذه المنحة لمدة ثلاث سنوات كاملة ، بـــل يشترط فقط أن يكون قد الحق بخدمة الشركة قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ ، وذلك أن عبارة المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية المذكور واضحة فى أن الذى يضم الى المرتبات هو متوســـط المنحة التى صرفتهـــا الشركات فى الثلاث سنوات الماضية ، وليست العبرة بمتوسط المنحة التى صرفها العاملون بهذه الشركات فى المدة المشار اليها ، فالامر منسوب الى الشركة وليس منسوبا الى العاملين بها ، فمتى كانت الشركة قد درجت على صرف منح أو مكافآت فى الثلاث سنوات الماضية على ١٩٦٢/١٢/٢٩ وجب أن يضم متوسط المنحة الى صرفتها الشركات فى الثلاث سنوات الماضـــية الى مرتب كل عامل بها تسوى حالته طبقـــا للتعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة المشـــار اليها اى أن المعيار موضوعى وليس معيارا شخصيا ، ولذا اساسه وحكمته — فالتسويـــة التى نصت المادة ٦٤ من اللائحة على اجرائها طبقا للتعادل ، تحدد مرتب العامل بصـــفة انتهائية وكل ما كان يحصــــل عليه العامل من مبالغ لقاء عمله يدخل فى اجره ، ويستقر وضــــع الاجر ، فلا يكون ثمة مجال لمنح انتاج أو مكافآت سنوية بعد ذلك ، فمن التحق بخدمة شركة من الشركات وكانت هذه الشركة تجرى على صرف منح أو مكافآت ، يصبح هذا العامل وقد اعتبر هذه المنحة أو المكافأة جزءا من أجره ، تقوم الشركة بصرفه ويستطيع ان يطالبها بهذا الصرف قضاء اذا هى امتنعت عن الصرف ، مادام اصبح جزءا من الاجـــر لا مجال للمنازعة فى عدم استحقاقه له ، ولولا صدور لائحة نظام العاملين بالشركـــات لاستمر العامل فى تقاضيه ، فاذا صدرت اللائحة ونصت على اجراء تعادل وعلى تسوية المرتبات طبقا لهذا التعادل ، فمن حق كل عامل كان فى خدمة الشركة وقت صدور اللائحة أن يضم الى مرتبه متوسط المنحة التى قامت الشركـــة التى يعمـــل بهـــا بصرفها للعاملين بها فى الثلاث سنوات المـــاضية على اجراء التعادل ،

سواء كان قد أتم الثلاث سنوات فى خدمة الشركة أو لم يتمها ، فحقه يقوم فى هذا الضم ، طالما أنه فى خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وطالما أن هذه الشركة كانت تقوم بصرف مكافآت انتاج أو منح او مكافآت سنوية لمدة الثلاث سنوات الماضية ودون اعتداد بمدة خدمته بالشركة ، ودون حاجة الى تطلب أن تكون هذه المدة قد بلغت ثلاث سنوات على الاقل . ولهذا النظر ما يبرره ، فمثلا لو ان عاملا كان يعمل بشركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة ، ثم نقل الى شركة ثانية ظل بها حتى صدرت اللائحة وكانت مدة خدمته بالشركة الاولى طويلة ، ولكن مدة خدمته بالشركة الثانية لم تبلغ ثلاث سنوات ، فهل يحرم من المنحة مع أنه كان يتقاضاها من الشركة الاولى لمدة قد تزيد على ثلاث سنوات ، ولو قيل بضم مدة الشركة الاولى الى مدة الشركة الثانية لاصبح المعيار شخصيا ، ولحدثت مفارقات بين العاملين فى شركة واحدة ، من حيث مقدار المنحة التى تحسب ، مع ان المعيار موضوعى ينسب الى الشركة القائمة باجراء التعادل والتى يكون العامل ملتحقا بها .

هذا وان عبارة المذكرة الايضاحية متفقة مع اهداف التشريع ، والتى تتحصل فى الا يحرم العامل مما كان يقدره من انه سيتقاضى خلاف أجره الاصلى المنحة او المكافأة السنوية التى درجت الشركة على صرفها ، بحيث اصبحت حقا مقررا له وليست تبرعا كما هو صريح نص المادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ سالفة الذكر . وهو كان سيتقاضاها لو استمرت الامور على ما هى عليه ، ولم يقصد المشرع بتنظيمه حرمانه منها ، وبطبيعة الحال تسرى هذه القواعد على كل من كان بخدمة الشركة وقت صدور القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(فتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — فى ١٩٦٥/٨/١) .

قاعدة رقم (٣٥٥)

المبدأ :

تسوية حالات العاملين طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات الصادر

بها القرار الجمهورى فيها العلاوات الدورية او الإستثنائية التي منحت بعد ١٩٦٢/١٢/٢٩ .

ملخص الفتوى :

سبق للجمعية العمومية ان افتت بجلستها المنعقدة فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٣ بأنه يترتب على نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات تجميد مرتبات الموظفين على ما كانت عليه فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ تاريخ العمل باللائحة ، وذلك الى حين تمام التعادل وفقا لجدول الوظائف المرفق بلائحة ، وتكون النتيجة الحتمية لذلك عدم جواز منح علاوات عادية او استثنائية للعاملين بالشركات حتى يتم التعادل ومن ثم فلا يجوز الاعتداد بما منح من تلك العلاوات من ١٩٦٢/١٢/٢٩ عند تقدير المنحة او عند تقدير الجزء الواجب ضمه منها الى المرتب عند اجراء التعادل .

ولهذا انتهى راى الجمعية العمومية الى ما يأتى :

اولا — يضم الى مرتبات جميع العاملين بالشركة الذين يكونون فى خدمتها وقت صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — متوسط المنحة التى صرفتها الشركة فى السنوات الثلاثة الماضية وذلك عند اجراء التعادل والتسوية أيا كانت مدة خدمتهم بالشركة مادام التحاقهم بخدمتها كان سابقا على ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ثانيا — لا حق لمن عين فى ظل اللائحة فى تقاضى مكافأة الانتاج او البونص بل يتقاضى المرتب المقرر لوظيفته فى الجدول المرفق باللائحة .

ثالثا — تأييد فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ والتى انتهت الى أن حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الانتاج او البونص ، فى اية صورة كانت ، ما كان مستقرا منها وما كان غير مستقر ودون محاجة بفكرة الحق المكتسب .

رابعا — يجوز الجمع بين مكافآت الانتاج او البونص المشار اليها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المذكور وبين المكافآت التشجيعية

المنصوص عليها فى المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة لاختلاف العلة فى كل .

(فتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — فى ١٩٦٥/٨/١) .

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ :

تسوية حالة العاملين طبقا للائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — ضم متوسط المنحة الى الاجر الاصلى — يتم دون حاجة الى الحصول على حكم قضائى .

ملخص الفتوى :

لا يعتد فى تقدير المنح أو تقدير الجزء الواجب ضمه منهما الى المرتب بما قد تكون الشركة قد قامت بمنحه من علاوات دورية بعد ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، اذ الواجب حسبما انتهت اليه فتوى الجمعية العمومية بجلستها المعقودة فى ٢٠ من اغسطس سنة ١٩٦٣ هو تجميد مرتب العاملين بالشركات الخاضعين لنظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وذلك حتى تمام التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة .

سادسا — للعامل حق فى اقتضاء المنحة أو ضم متوسطها الى مرتبه عند اجراء التعادل والتسوية ، انما تستمد من القانون وطبقا للمبدأ المقرر فى البند (أولا) ، دون حاجة الى الحصول على حكم قضائى .

(ملف رقم ٣٢٤/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/١/١٤) .

قاعــدة رقــم (٣٥٧)

المبــــدأ :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعــة للمؤسسات العامة — زيادة مرتبات العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة نتيجة تسوية حالاتهم طبقــا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه — كيفيــــة حساب الاجور الاضافيــة المستحقة لهؤلاء العاملين — الاعتداد فى حساب الاجور الاضافيــة بالاجور الاصليــة المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقــا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى تاريخ اداء الاعمــال الاضافية .

ملخص الفتــوى :

من حيث أن المادة (١) من نظام العاملين بالشركات الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أحكام قوانين العمــل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المتعلقة بها فيما لم يــرد بشأنه نص خاص فى هذه اللائحة يكون أكثــر سخاء بالنسبة لهم ويعتبر هــذا النظــام جزءا متمما لعقد العمل .

وتنص المادة ٩ من هذا النظــام على انه : مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد اجر العامل عنــد تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمــال .

ويستحق العامل أجره من تاريخ تسلمه العمل . ويجوز لمجــلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة او بالانتاج او بالعمولة على أساس حصول العامل على الحــد الادنى للأجر المقرر لفئة عمــــــله بالاضافة الى اجر محدد عن كل انتاج يزيــد على المعــدل الذى تقرره الشركة فى المهن المختلفــة .

ومن حيث أن المادة (١٢١) من قانون العمل الصادر به قرار رئيس الجمهورية العربيــة المتحدة بالقــانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه يجب على صاحب العمل ان يمنح العامل فى الحالات المذكورة فى المادة السابقة أجرا اضافيا يوازى اجــره الذى كان يستحقه عن الفتــرة الاضافية مضافا اليه ٢٥٪ على الأقل عن ساعات العمــل النهــــارية و ٥٠٪ على الاقــل عن ساعات العمل الليليــة .

فاذا وقــع العمــل فى يوم الراحة وكان العامل يتقاضى اجــرا فى أيام راحته حسب الاجــر الاضافى فى هذه الحالة مضاعفا .

ومن حيث أنه يترتب على ما تقــدم انه فى حالة تكليف العامل ساعات عمل اضافية فانه يمنح الأجر الاضافى المقرر لذلك محسوبا على أساس اجره الأصلى المستحق له قانونا فى التاريخ الذى أدى فيه العمــل الاضــافى — فاذا سويت حالته اعمالا لحكم القــانون تســوية ترتب عليها تعديل مرتبه بالزيادة او بالنقص بأثــر رجعى يمتد الى فتــــرة عمل فيهــا العامل ساعات عمــل أضافية واستحق عنها أجرا أضافيا فان الأجــر الذى ينشأ عن هذه التسوية هو الاجــر المستحق له قانونا والذى يعتبر اساسا لحساب الاجور الاضافية المستحقة للعامل وينبنى على ذلك أن عمال شركة الزيوت المستخلصة الذين زيدت مرتباتهم اعتبارا من أول يوليو ســـنة ١٩٦٥ نتيجة للتسويات التى أجريت لهم تطبيقا لاحكــام القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ وما استحق لهم من علاوات دورية يســـتحقون الاجــور الاضافية عن أعمالهم منسوبة الى مرتباتهم المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقــا للقــرار الجمهــــورى ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وفى تاريخ اداء هذه الاعمـــال الاضافيــة بما فيهــا من زيادة نتيجة للتسوية أو علاوة دورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العموميــة الى انه يعتد فى حساب الأجور الاضافية للعاملين بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للصناعات الغذائية بالأجور الاصلية المستحقة لهم قانونا بعد التسوية طبقا للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ فى تاريخ أداء الاعمــال الاضافية .

(فتوى رقم ٨٥٦ — بتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٦٨) .

قاعــدة رقــم (٣٥٨)

المبــدا :

ندب بعض العاملين من المؤسسة الى احدى الشركات التابعــة لها — صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة بتسوية حالة العاملين بها وفقا لاحكام لائحة الشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — عدم شمول قرار التسوية للعاملين المنتدبين الى الشركة — مخالفة ذلك القانون — اثــر ذلك — وجوب سحب قرار التسوية فيما تضمنه من اغفــال هؤلاء العاملين وتسوية حالاتهم باثــر رجعى يرتد الى تاريــخ صدور قرار التسوية .

ملخص الفتــوى :

ان لائحة نظام العاملين بالشركة الصادر بهــا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســنة ١٩٦٢ والتى طبقت على العاملين بالمؤســســات العامة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لســنة ١٩٦٣ كــانت تنص فى المادة ٦٣ منهــا على أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جــدولا بالوظائف والمرتبات الخاصــة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتهــا ومسئولياتهــا والاشتراطات الواجب توافرهــا فيمن يشغلهــا وتقييمهــا وتصنيفها فى فئات ، ويعتمد هذا الجدول بقرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ... » .

كما كانت المادة ٦٤ من هذه اللائحة تنص على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه فى المادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمــل بهذا القرار .. ويصدر بهــذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسســة المختصــة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ، ولا يسرى هذا القرار الا بعــد التصديق عليه من المجلس التنفيذى ، ويمنح العاملون المرتبات التى يحــددها القرار الصــادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول الســنة الماليــة التالية ... » .

ومن حيث أن المستفاد من وقائع الموضوع أن العاملين المعروضة حالتهم ظلوا طوال الفترة ما بين ١٩٦٤/٧/١٨ واول يوليو سنة ١٩٦٥ يعملون بشركة الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر بطريق الندب من المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر عملا بقرار هذه المؤسسة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٤ ولم يتم نقلهم من المؤسسة الى الشركة الا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ بعد أن نقلت الاعتمادات الخاصة بوظائفهم الى هذه الشركة . ومن ثم فانهم ظلوا حتى تاريخ النقل فى عداد العاملين بالمؤسسة لان ندبهم خلال الفترة المشار اليها للعمل بالشركة لا يؤدى الى انفصام علاقتهم الوظيفية بالمؤسسة ولا يخلع عنهم صفتهم كعاملين بها .

ومن حيث أن الثابت أن مجلس الوزراء اعتمد جداول تعادل وظائف المؤسسة المشار اليها بالوظائف التى تضمنها الجدول الملحق بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة عملا بأحكام المادة ٦٤ من هذه اللائحة . وقد أصدرت المؤسسة فى ١٩٦٥/٦/١٦ القرار رقم ٩٥ بتسوية حالات العاملين فيها بالتطبيق لاحكام اللائحة المذكورة دون أن يتضمن هذا القرار تسوية حالات العاملين الذين ندبوا للعمل بالشركة آنفة الذكر .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم ، فان قرار المؤسسة رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٥ يكون قد صدر معيبا فيما تضمنه من اغفال تسوية حالات هؤلاء العاملين لانهم كانوا حتى تاريخ صدوره يندرجون فى عداد العاملين بالمؤسسة وبالتالى كان لهم حق مستمد من أحكام اللائحة فى تسوية حالاتهم شأنهم فى ذلك شأن زملائهم من العاملين بالمؤسسة .

وتأسيسا على ذلك يتعين على المؤسسة المشار اليها أن تسحب قرارها آنف الذكر فيما تضمنه من اغفال تسوية حالات العاملين المذكورين وان تسوى حالاتهم بأثر رجعى يمتد الى تاريخ صدور هذا القرار مع مراعاة كافة أحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التى صدر القرار فى ظلها .

(فتوى رقم ٨٧٠ — فى ١٩٧٠/٧/٧) .

الفــرع الخامس عشر

الدرجـــة والاقــدمية

قاعــدة رقــم (٣٥٩)

المبـــدا :

قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لسنة ١٩٦٤ بمنح العـــاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها علاوة استثنائية من عـــلاوات الدرجة الموضوعين فيهـا ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة ، او بداية مربوطها اليهـا اكبر ـ المقصود بالدرجة فى مفهوم هـذا القـــرار ـ هى الدرجة التى تسوى حالة العاملين عليهـا طبقـا للتعـــادل المنصوص عليه فى لائحة العاملين بالشركات الصـــادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ـ اساس ذلك : هذه الدرجة هى التى قد تكون بدايتهـا اكبر من مرتب العامل مضافا اليه العلاوة الاستثنائية ـ قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لســنة ١٩٦٦ حسم كل خـلاف فى هذا الشان بما نص عليه من تحديد اقدمية هؤلاء العاملين ، فى الفئـات التى سويت عليهـا بعد التعادل ، اعتبارا من اول يولية سنة ١٩٦٤ ـ عدم صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا من اول السنة الماليــة التالية لتصـــديق مجلس الوزراء على قـــرار مجلس ادارة المؤســـسة المختصة بهـذا التعادل .

ملخص الفتــوى :

ان المدة الاولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لســـنة ١٩٦٤ بمنح علاوة استثنائية للعاملين بالمؤسسات العامة تقضى بمنح العـــاملين فى المؤســسات العــامة والشركات التابعة لهـــا التى كانت تطبق حتى

تاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٦٤ نظام المرتبات الوارد فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بنظـــام موظفى الدولة أو نظام المرتبات والاجور الوارد فى كـــادر عمـــال الحكومة أو كادر عمال المصانع الحربيـــة ، بمنحهم فى أول يوليو سنة ١٩٦٤ علاوة من علاوات الدرجة الموضوعين فيهـــا بحد ادنى قدره ١٢ جنيهـــا ســـنويا ولو جاوز المرتب نهـــاية مربوط تلك الدرجـــة ، أو يمنحون بداية مربوط الدرجة ايهما اكبر .

ومفهوم الدرجة فى هذا النص ، التى يمنحون علاوتهـــا أو بدايتهـــا هى الدرجة التى تسوى حالة العاملين عليهـــا طبقا للتعادل المنصوص عليه فى لائحة العاملين بالشركات الصـــادرة بقرار رئيس الجمهوريـــة رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ اذ هى الدرجة التى قـــد تكون بدايتها اكبر من مرتب العامل قبـــل التعادل مضافا اليه العلاوة الاستثنائية ، اما الدرجة التى كان العامل موضوعا عليهـــا قبل التعادل فلا يمكن ان يقل راتبه فيها عن بدايتهـــــا .

وقد حسم قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى شأن تسويات العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها كل خـــلاف فى شأن اقدمية العاملين الذين تسوى حالاتهم بحسب التعادل المنصوص عليه فى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ وذلك فى المـــادة الأولى من القرار ٢٧٥٩ لســـنة ١٩٦٦ سالف الذكـــر والتى تقضى به فقرتها الاولى بأنه استثناء من حكم المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين فى الشركات تحدد اقدمية العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لها فى الفئات التى سويت حالتهم عليهـــا بعد التعادل اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ على الا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك الا اعتبارا من أول الســـنة الماليـــة التالية لتاريخ تصديق مجس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصة بهـــذا التعادل .

لهـــذا انتهى رأى الجمعيـــة العمومية الى ان مؤدى نص المـــادة الاولى من قـــرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٧٥ لســـــنة ١٩٦٤ بمنـــح علاوة اضـــافيـــة للعاملين فى المؤســـســـات المنصوص عليهـــا فيـــه ولو جاوز المرتب نهاية مربوط الدرجة أو منحهم بداية مربوطهـــا ايهمـــا

اكبر ، هو ان تكون علاوة من علاوات الدرجة التى تسوى حالاتهم عليهـا بالتطبيق للائحة العاملين فى الشركات الصادر بهـا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ .

وان اقدمية العاملين فى المؤسسات العامة والشركات التابعة لهـا فى الفئات التى سويت حالاتهم عليهـا بعد التعادل تكون اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٦٤ على ان لا تصرف الفروق المالية المترتبة على ذلك ألا اعتبارا من أول السنة المالية التالية لتاريخ تصديق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة المؤسسة المختصـة بهـذا التعادل .

(فتوى رقم ٢٤٨ — بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٦) .

الفرع السادس عشر

ضم مدد الخدمة

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ :

شركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة تعتبر من اشخاص القانون الخاص برغم تبعيتها الى مؤسسات عامة — لا تدخل فى مدلول الاشخاص الادارية العامة — مدد العمل التى تقضى بها يضم ثلاثة ارباعها بالشروط المنصوص عليها فى الفقرة ٤ من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ .

ملخص الفتوى :

ان الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة ، على الرغم من تبعيتها هذه ، لازالت من اشخاص القانون الخاص ، ولا تخرج عن كونها من قبيل الشركات المساهمة المصرية الوارد ذكرها فى الفقرة (٨) من المادة الاولى من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فانها لا تدخل فى مدلول الاشخاص الادارية العامة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من هذه المادة ، والفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى المذكور وبالتالى فان مدد العمل التى تقضى فيها تضم ثلاثة ارباعها ، بالشروط المنصوص عليها فى الفقرة (٤) من المادة الثانية من هذا القرار .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان مدد العمل السابقة التى تقضى فى المؤسسات العامة — باعتبارها من الاشخاص الادارية

العامة المصلحة — تضم كلها (أو بعضها) وفقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها فى الفقرة (١) من المادة الثانية من القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . أما مدد العمل التى تقضى فى الشركات المساهمة التابعة للمؤسسات العامة ، فتضم ثلاثة أرباعها فقط ، وفقا للشروط الواردة فى الفقرة (٤) من المادة المذكورة .

هذا ولا ضير من تعديل التشريع لعلاج حالة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، اذا ما رؤى ذلك .

(ملف رقم ١٧٦/١/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٩/٤) .

الفـرع السابع عشر

المـرتب

قاعـدة رقـم (٣٦١)

المبـــدأ :

لائحة نظـــام العـــاملين بالشركات التابعـــة للمؤسســات العـــامة الصـــادرة بالقـــرار الجمهورى رقـم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ — نص المادة ٦٤ منهـا على حق العـــاملين فى الشركات فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيهـا اعانة الغلاء بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم وفقـا لاحكـام اللائحة — مفاده وجوب تجميد مرتبات العـاملين بالشركات ابتداء من تاريخ العمـل باللائحة المذكورة فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ حتى تتم تسوية حالتهم — عـدم جواز تعديل هـذه المرتبات ابان مـدة التسوية ولو تم ذلك فى حدود نظام الشركـة .

ملخص الفتـوى :

تنص المادة ٦٤ من نظـام العاملين بالشركات على ان يمنح العاملون بالشركة المرتبات التى يحددهـا القرار الصادر بتسوية حـالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى الفقرة الاولى اعتبارا من اول السـنة الماليـة التالية ، ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بمـا فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا للأحكـام السـابقـة .

ومفاد هذا النص ان تجمد اجور العاملين بالشركة خلال المدة التى يتم فيهـا تصنيف وتقييم ومعادلة وظائف الشركة الامـر الذى لا يجوز معه تعديل هذه الاجور ابان تلك المدة حتى ولو تم ذلك فى حدود نظـام

الشركة ، لأن هذا النظـام قد تعطل تطبيقه فيما يعارض أحكام لائحـة العاملين بالشركات من تاريخ العمـل بهـا فى ٢٩ من ديسمبر سـنة ١٩٦٢ ، وبديهى أن أحكـام نظـام الشركـة التى تجيز أى تعديل فى أجر العامـل بهـا تعارض حكم المـادة ٢٤ المشار اليهـا فيسرى هـذا الأخير دون غيره فى شـأن تلك الأجور .

(فتوى رقم ٢٠٢١ — فى ١٩٦٣/١١/٦)

قاعـدة رقـم (٣٦٢)

المبـدأ :

حكم المـادة ٦٣ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هو حكم وقتى بطبيعته لا ينطبق سـوى مرة واحـدة — مؤدى هـذا الحكم وجوب تقييم وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركـة بأعلى المستويات بها — ومقصود هذا النص لا يمنع من امكان تجاوز مرتبات بعض العاملين فى الشركة مرتب رئيس مجلس الادارة فيها — تحقق ذلك فى حالتين : اولاهمـا احتفاظ العامـل بمرتبه الذى يتقاضـاه فعلا بصـفة شخصية طبقـا لنص المادة ٦٤ فقرة اخيرة ، وثانيتهما تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الاولى والثانيـة بالعلاوات الدورية اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين — حمـل المادة ٦٣ على وجوب ان يظل مرتب رئيس مجلس الادارة اعلى المرتبات بصفـة مستمرة بما يحول دون زيادة مرتب أى عـامل فى الشركة عن مرتبه — غير سـليم .

ملخص الفتـوى :

ان المادة ٦٣ من لائحة نظـام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص عـلى

أن « يضع مجلس ادارة كل شركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ... ويكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو أعلى مرتب فى الشركة » وقد ورد هذا النص فى الباب العاشر من اللائحة المذكورة الخاص بالاحكام الانتقالية والختامية ، ومن ثم فانه يتضمن حكما وقتيا بطبيعته ، لا ينطبق سوى مرة واحدة عند الانتقال من الاحكام القديمة الى الاحكام الجديدة المنصوص عليها فى هذه اللائحة . ومقتضى هذا النص انه يتعين أن يراعى عند وضع جدول الوظائف والمرتبات الخاص بالشركة ، أن يكون مرتب رئيس مجلس الادارة هو أعلى مرتب فى الشركة ، اذ أن رئيس مجلس الادارة — حسبما ورد فى المذكرة الايضاحية للائحة سالفة الذكر — يمثل الرأس الهرمى لقواعد تسلسل الوظائف بها ، مما ينبغى معه تقييم وظيفته بأعلى المستويات فى الشركة .

الا أن النص المشار اليه لا يحول دون أمكان زيادة مرتبات بعض العاملين فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة فيها ، اذ يمكن تحقق هذه الزيادة — وفقا لأحكام اللائحة آنفة الذكر — فى حالتين : أولاهما — حين يحتفظ العامل بمرتبه الذى كان يتقاضاه فعلا بصفة شخصية ، اذا كان يزيد على المرتب المقرر له بمقتضى التعادل ، وذلك طبقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من تلك اللائحة ، اذ يستمر العامل فى تقاضى هذا المرتب — بصفة شخصية — حتى ولو كان يزيد على المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة — والحالة الثانية — هى حالة تدرج مرتبات العاملين من الفئتين الاولى والثانية بالعلاوات الدورية ، اذا كان المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة يقل عن نهاية مربوط هاتين الفئتين — طبقا لجدول الوظائف والمرتبات — ذلك انه فى هذه الحالة ولو أن بداية مربوط الفئتين المذكورتين تكون اقل من المرتب المقرر لرئيس مجلس الادارة ، الا أن مرتبات العاملين الدورية التى تتدرج بها من بداية مربوط كل فئة حتى نهايته وقد تصور المشرع امكان حدوث هذه الزيادة ، واقرها حين نص فى الفقرة الثانية من المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات على انه « لا يترتب على حصول العامل على الاجر الذى يمنح له بالتطبيق لاحكام هذه اللائحة الاخلال بالترتيب الرياسى للوظائف طبقا للتنظيم الادارى فى كل شركة » وعلى

ذلك فانه يتعين أن يحمل نص الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من اللائحة سالفة الذكر — الذى يقضى بأن يكون المرتب المقرر لرئيس مجلس ادارة الشركة هو أعلى مرتب فيها — على أنه تأكيد لكون وظيفة رئيس مجلس الادارة هو أعلى الوظائف فى الشركة ، وانها يجب أن تقوم باعلى المستويات فيها ، بما يترتب على ذلك من أن يكون المرتب الذى يقرر لهذه الوظيفة هو أعلى مرتب فى الشركة ولا يسوغ أن يحمل هذا النص على وجوب أن يظل مرتب رئيس مجلس الادارة — بصفة مستمرة — أعلى المرتبات فى الشركة ، كما يحول دون زيادة مرتب أى عامل فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة ، اذ أن هذا يتعارض مع جدول الوظائف والمرتبات واحكام العلاوات فى لائحة نظام العاملين بالشركات ، التى تقتضى تدرج مرتبات جميع العاملين — حتى الفئة الاولى — بالعلاوات الدورية من بداية المربوط المقرر لكل فئة حتى نهاية هذا المربوط .

لذلك انتهى الرأى الى أن النص فى الفقرة الاخيرة من المادة ٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات آنفة الذكر ، على أن يكون مرتب رئيس مجلس الادارة هو أعلى مرتب فى الشركة ، لا يحول دون زيادة مرتبات بعض العاملين فى الشركة على مرتب رئيس مجلس الادارة فيها ، سواء كان ذلك نتيجة احتفاظهم بمرتباتهم بصفة شخصية — وفقا لنص الفقرة الاخيرة من المادة ٦٤ من اللائحة المذكورة — أو كان مترتبا على تدرج مرتباتهم بالعلاوات الدورية .

(ملف رقم ٦/٢/٦٢ — جلسة ١٩٦٦/٥/١٨) .

الفــرع الثامن عشر

الاجــر الشهرى لعمال اليومية

قاعــدة رقــم (٣٦٣)

المبــــــدا :

كيفية حساب الاجر الشهرى لعمــال اليومية بشركات المؤسســة المصرية العــامة للصناعات المعدنية ــ حسابه على اساس حاصــل اجر ٢٦ يوما فى الشهر قياسا على نص المادة ١٥ من القــانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشــان التامين والمعاشــات لموظفى الدولة ومستخدميهــا وعمالها المدنيين ، وان كان يحسن علاج الموضوع تشريعيــا .

ملخص الفتــوى :

لا يوجد نص قانونى قاطع يواجه كيفيــة حساب الاجر الشــهرى لعمال اليومية فى شركات المؤسسة المصرية العــامة للصناعات المعدنية بحكم مباشرة يمكن حلهــا على مقتضــاه . ومن ثم لا مناص من الاجتهــاد لتحصــيل هذا الحكم بمــا يتفق مع الاعتبارات التى تصاحب تلك الحالة .

ومن حيث أنه فى معرض تحصيل ذلك الحكم واستخلاصه يتعين ملاحظة اعتبارين .

الاول : أن يكون محلا للاعتداد فى حساب الاجر الشهرى ايام العمل الفعليــة للعامــل على مدار الشهر ، حفاظــا على حقوقه ، ومنعــا للانتقاص منهــا .

والثانى : ان تقصى حالة كل عامل على حدة لمعرفة ايام عمله الفعلية شهريا ، هو حل تستبعده الصعوبات العملية فى تنفيذه ، ومن ثم لا مندوحة

— لتفادى ذلك — من وجوب وضع قاعدة عامة تسرى على كل العمال ، ذلك أولا لحل مشكلة التنفيذ حلا غير مرهق ، وثانيا لاننا فى مجال استخلاص قاعدة قانونية واستنتاجها يجرى على أساسها حساب الاجر الشهرى لعمال اليومية ومثل هذه القاعدة — لتكون كذلك — يتعين ان تتسم بالعموم والتجريد بحيث لا تتبع كل حالة على حدة .

واذا كانت مثل هذه القاعدة العامة ، ستكون بالضرورة قاعدة تحكمية ، من المقصود فى ظلها الا يعبر تطبيقها عن الحساب الدقيق لأيام العمل الفعلية شهريا وما تنتجه من اجور حقيقية ، الا أنه لا سبيل الى غير ذلك ، ولا وجه لتطبيق الخلاف بين أثر تطبيق القاعدة وبين الاجور الحقيقية الا عن طريق استخلاص القاعدة من الواقع الأعم للعمل الفعلى .

واذا ما اطلق لفظ « الشهر » ، يعبر فى الاصطلاح الدارج ، عن فترة زمنية قوامها ثلاثون يوما ، توحيدا لمعنى الاصطلاح فى هذا الشأن ، وحتى لا يختلط بالمعنى التقويمى للشهر حيث يكون تارة ٣٠ يوما وتارة ٣١ يوما واحيانا ٢٨ أو ٢٩ يوما ، وهو معنى لو استعير للاصطلاح لجعل دلالته تتردد مع هذه الارقام ، على ما يتعين توفيره للاصطلاح من توحيد فى المعنى تستقيم معه دلالته فى كل الصور ومختلف الفروض .

ومن حيث أنه باعتبار الشهر ثلاثين يوما على هذا الوجه ، وبالنظر الى أن الغالب الاعم ان تتضمن هذه الفترة الزمنية أربعة ايام عطلة اسبوعية لا يعمل خلالها عمال اليومية ولا يتقاضون عنها اجرا ، ومن ثم يمكن ترجيح ان العامل اليومى يعمل عادة ٢٦ يوما فى الشهر وانه وأن كان يصادف فى العمل أن يشتغل العامل أكثر من ذلك أو اقل ، الا ان ذلك يتم فى النادر الذى لا يحكم به ولا يتخذ اساسا فى الصور الغالبة ، حيث الشهر ثلاثون يوما فى الاصطلاح تصاحبه أربعة ايام عطلة فى اغلب الفروض وأكثرها الكثير فى العمل .

وتوصلا لذلك يكون حساب الاجر الشهر لعامل اليومية هو حاصل اجره عن ٢٦ يوما على سبيل القاعدة العامة التى تطبق فى كل الصور استنادا الى ما تقدم .

ويعتبر هذا الحل لعمال الشركات مماثلا للحل الذى اختاره المشرع لعمال الحكومة فى بيان كيفية حساب أجورهم الشهرية عند تسوية المعاشات حيث تنص المادة / ١٥ من قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ على أنه : « يسوى المعاش على اساس المتوسط الشهرى للمرتبات أو الاجور ..... ويستخرج متوسط الاجر بالنسبة لعمال اليومية ... باعتبار ان الشهر ستة وعشرون يوما ... » — واذا كان هذا النص مقصورا على عمال الحكومة ولا ينطبق بذاته على عمال الشركات ، الا أنه يكفى لايضاح ان الحل الذى انتهى الرأى اليه فيما سبق بالنسبة الى هؤلاء — الاخيرين باتفاقه مع الحل المقابل لعمال الحكومة يشكل وجها للمساواة بين الفريقين فى المسألة ذاتها ، بما يحقق الاتجاه الى توحيد المعاملة بين العاملين فى الدولة كافة .

ومع ذلك فان الامر يتطلب علاجه بنص تشريعى يحكمه ، ويمكن اتخاذ الحل الذى أوردناه فيما سبق محلا لذلك النص .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية الى ان حساب الأجر الشهرى لعمال اليومية بشركات المؤسسة يكون على أساس حاصل اجر ٢٦ يوما ، وتوصى الجمعية بعلاج الموضوع تشريعيا .

(فتوى رقم ٦٠٩ — فى ١٩٦٤/٧/٤)

الفـرع التاسـع عشر
المنحة التى تضـم الى اجـر العامـل

قاعـدة رقـم (٣٦٤)

المبـدا :

عاملون بالشركات التابعـة للمؤسسـات العـامة — مـا يجب ضمه من رواتب واجور تبعية مما كان يصرف للعامل قبل اللائحة الصـادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — هو متوسط المنحة التى صرفتهـا الشركات فى السنوات الثلاث الماضية — المبالغ التى كانـت تصرفها هذه الشركات من قبيل المسـاعدة او الاعانة فى المناسبـات الاجتماعية — لا تدخل ضمن هذه المنح التى يضم متوسطهـا الى اجـر العامل عند اجراء التعادل — اساس ذلك تخلف شروط العمومية والدورية والانتظام — مثـال بالنسبة للمبالغ التى كانت تصرف لمن يتزوج او ينجب ولدا او يتوفى له قريب من الدرجة الأولى .

ملخص الفتـوى :

ان ما يجب ضـمه من الرواتب والاجور التبعيـة خلاف الاجـر الاساسى — التى كانت الشركات التابعة للمؤسسات العـامة بصرفهـا الى العاملين بهـا قبل العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصـادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ المشـار اليه — هـو متوسط المنحة التى صرفتهـا الشركات فى الثلاث سنوات الماضـية . ذلك اخذا بما جاء بالمذكرة الايضاحية للائحة نظـام العاملين بالشركـات ، وهذا الامـر لازال معروضـا على الجمعية العموميـة لابداء الـرأى فى مقدار ما يضم وكيفية اجراء ذلك . الا أنه لما كان الراى فى هـذه المسـألة ، فان ما كانت الشركـات تقوم بصرفه من مبالغ من قبيل المساعدة

أو الاعانة فى المناسبات — لا يدخل ضمن المنح الى استوجبت اللائحة ضم متوسطها الى مرتبات العاملين . وهى وان كانت تمنح للعامل بمناسبة عمله ، الا انه ليس كل ما يمنح للعامل بمناسبة عمله يجب ان يضم الى مرتبه عند اجراء التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة المشار اليها . وانما الذى يمكن ضمه — وحسبما ينتهى راى الجمعية العمومية — هو متوسط المنح التى قامت الشركات بصرفها فى الثلاث سنوات الماضية ، وهذه هى التى تصرف الى جميع العاملين بصفة دورية منتظمة اما أن تقوم الشركة بصرف مبلغ لكل من يتزوج أو ينجب ولدا أو يتوفى له قريب من الدرجة الاولى ، فهذه المبالغ لا يمكن ان توصف بانها منحة مما يجوز ضمه الى المرتب وانما هى مبالغ تصرف فى المناسبات الاجتماعية لمن يقع له الحادث الاجتماعى وهى تصرف ليس لقاء العمل وانما بمناسبة العمل . فليس كل عامل من العاملين بالشركة يحصل على هذه المبالغ ، فالعامل الذى لا يتزوج أو الذى يلتحق بخدمة الشركة وهو متزوج لا يصرف المبلغ الذى يصرف عند الزواج ، وكذلك بالنسبة الى الانجاب أو وفاة أحد الاقارب والذى قد يصرف المبلغ مرة لا يصرف مرة ثانية ، فلا عمومية ولا دورية ولا انتظام ، مما هو ضرورى ولازم بالنسبة الى المنح التى تصرف لكل العاملين بالشركة ، على السواء ، وبصفة دورية منتظمة . وهذه المنح ، بالوصف السابق ، هى التى قضت المادة الاولى من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ بالاستمرار فى صرفها الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه . اما فى هذه المبالغ المشار اليها فى المذكرة الايضاحية لقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر ، فليس ثمت وجه أو محل لضمه ، حتى ولو كان يعتبر من قبيل الاجر المنصوص عليه فى المادة ٣ من قانون العمل ، فمثلا بدل الانتقال والاجر عن العمل الاضافى وبدل التمثيل ، كل أولئك انما يصرف للعامل لقاء عمله ، ومع ذلك فلا تضم الى مرتب العامل عند اجراء التعادل والتسوية ، وذلك لان لائحة نظام العاملين بالشركات قد قررتها ونظمت أحكامها ، وسيستمر صرفها ، المادة ١٠ من اللائحة تجيز تقرير بدل طبيعة عمل للعاملين بالشركة ، المادة ١١ تجيز تقرير بدل تمثيل والمادة ١٢ تقرر منح العاملين رواتب اضافية والرواتب الاضافية سيستمر صرفها للعاملين وطبقا لاحكام اللائحة

والمادة ٣٣ تنظم الأجور الاضافية .. الخ . واذن فهذه البدلات لا محل لضمها الي مرتبات العاملين عند اجراء التعادل والتســـوية ، ماداموا سيظلون يحصلون عليهـــا . اما ضم المنح الى المرتب فهو امر رأى المشرع ضرورته لانه لن يكون مجال بعد العمـــل باللائحة لهـــذه المنح ، اذ سيتوقف صرفهـــا لعـــدم وجود الاساس القانوني لهـــذا الصرف ، فكان أن تقرر ضمهـــا الى المرتب عند اجراء التعادل والتسوية .

وفى ضوء ما تقدم فان المبالغ التى درجت شركة الشرق للتأمين على صرفها الى العاملين ، بمناسبة الزواج أو الانجاب او وفاة أحد الاقارب لا تعد من المنح الواجب ضمهـــا الى المرتب عند اجراء التعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من اللائحة .

(فتوى رقم ٦٢٠ — فى ١٩٦٥/٦/٢٧)

الفــرع العشرين

العــــــلاوات

قاعــدة رقــم (٣٦٥)

المبــــدا :

العلاوات التى كانت شركات التامين تقوم بصرفهــا الى العاملين بهــا عند حصولهم على مؤهل دراسى عــام او على مؤهل خـــاص فى الدراســـات التامينية — لا يجوز تقريرها بعد العمــل باللائحــة لمن يحصل على مؤهل جديد — اساس ذلك ان العلاوات الدورية الســـنوية والعلاوات الاستثنائية الواحدة هى كل ما يمكن ان يمنح للعــــامل على سبيل العلاوة فى ظل اللائحة الحالية .

ملخص الفتــوى :

بالنسبة للعلاوات التى كانت شركات التامين تقوم بصرفهــا الى العاملين بهــا حين يحصلون على مؤهل دراسى عام أو مؤهل خاص فى الدراســـات التأمينية ، وعمــا اذا كان يجوز صرفهــا — بعد العمــل باللائحة — الى من يحصل على مؤهل ، فان الجدول المرفق باللائحة قد حدد المرتب الخاص بكل وظيفة تحديدا شاملا ، ولم يبق مجال بعد هذا المرتب الشـــامل ، للحصول على رواتب أخرى ، الا بالرجوع والاستناد الى أحكـــام اللائحة أو أحكام قانون العمـــل أيهمــا أكثــر سخاء . ولما كانت اللائحة وقانون العمــل لا ينصان على منح علاوات بسبب الحصول على مؤهل دراسى عام أو خاص ، فلا يصـــح استمرار الشركـــات فى منح هـــذه العلاوات حين الحصول على مؤهل ، وانمــا يبقى للعامــل الحصول فقط على العلاوة الدورية السنوية بالشروط المنصوص عليهــا فى المادة ٣٢ من اللائحة ، وعلى العلاوة الاستثنائية الواحدة خـــلال السنة الماليـــة الواحـــدة ، وذلك اذا بـــذل جهــدا خاصــا يحقــق

للشركة ربحـــا او اقتصادا في النفقـــات او زيادة في الانتـــاج ، ودون أن يغير منح العلاوة الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العـــادية — وهذا ما نصت عليـــه المـــادة ١٤ من اللائحـــة . كمـــا منح مكافآت تشجيعية للعامـــل الذى يؤدى خدمات ممتازة واعمالا او بحوثا تســـاعد على زيادة الانتـــاج او المبيعـــات او خفض تكاليفه أو تحســـينه أو ابتكـــار أنواع جديدة منه .

فهذه العلاوات الدورية السنوية (العادية) والعلاوة الاستثنائية الواحدة خلال السنة الواحدة ، هى ما يمكن ان يمنح للعامـــل اذا توافرت الشروط المنصوص عليهـــا فى المادتين ١٤ و ٩٤ من اللائحة . أمـــا ما عدا ذلك من علاوات كعلاوات المؤهل — محل المســـألة — فهذه لـــم يصبح هناك سند او اساس قانونى لمنحهـــا بعد العمل باللائحة . اذ ان اللائحة وقانون العمـــل اصبحا اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة همـــا المرجع والاساس لكل صرف أو استحقاق . وتسرى أحكـــام اللائحـــة على العقود المبرمة بين الشركـــة والعامـــل بهـــا حتى ولو كانت سابقة على صدور اللائحة .

وترتيبا على ما تقـــدم يبين انه منذ العمـــل بلائحة نظام العـــاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة اصبح لا يجوز منح علاوة لمن يحصل على مؤهل دراسى عام أو خاص فى الدراسات التامينية .

لذلك انتهى رأى الجمعيـــة العموميـــة الى ما يأتى :

أولا — المبالغ التى كانت شركات التأمين تقوم بصرفها الى العاملين بها بمناسبة الزواج أو الانجاب أو وفاة احد الاقارب — لا تعد من قبيل المنح التى تضم الى المرتب عند اجراء التعادل والتسوية المنصوص عليهما فى المادة ٦٤ من لائحة نظـــام العاملين بالشركـــات التابعة للمؤسسات العـــامة .

ثانيا — انه منذ العمل باللائحة المذكورة لا يجوز منح علاوة لمن يحصل على مـــؤهل دراسى عام أو مؤهل خـــاص فى الدراسات التأمينية ، مادام منحهـــا يفتقر الى الاســـاس القانونى .

(ملف رقم ٣٢٩/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٥/٦/١٦) .

قاعــدة رقــم (٣٦٦)

المبــدأ :

النص فى لائحة الاستخدام التى كانت مطبقة بشركة الطيران العربية المتحدة منذ اول يناير سنة ١٩٦١ على منح المهندسين الارضيين بالشركة علاوة طراز — اعتباراً من تاريخ العمـل باحكام لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهـا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يجوز منح المهندسين الارضيين بشركـة الطيران العربيـة المتحدة علاوة الطراز — اساس ذلك ان لائحة نظـام العـاملين بالشركات الصادر بهـا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ قد تضمنت تنظيما شـاملا لامور العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العـامة وبذلك سقطت جميـع اللوائح التى كانت سارية فى الشركـات المذكورة قبـل العمـل بالقرار الجمهورى سالف الذكـر — توصـية الجمعيـة العموميـة باستصدار قرار جمهورى باستمرار العمـل بنظام علاوات الطرازات الذى كان معمولا به فى اللائحة السـابقة لشركـة الطيران العربيـة ان رات الشركة فى ذلك مصلحة المرفق .

ملخص الفتــوى :

منذ أول يناير سنة ١٩٦١ كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة لائحة استخدام تنص عقود عملهم عـلى إعتبارها جزءا لا يتجزا منهـا وينص البند الرابع من هذه اللائحة تحت عنوان — اضافات الطرازات — على ما يأتى :

(ا) على المهندسين الأرضى المعين على اى من الدرجتين الخامسة أو الرابعة أن يضيف الى اجازته فى السنة الاولى من تعيينه طـرازا واحدا على الاقل من الطائرات أو المحركات أو الاجهزة التى يعمـل عليهـا

ويترتب على عـدم الحصول على هذه الاضافات خلال السنة الحرمان من العلاوة كمـا ان عـدم الاضافة خلال السنتين الاولين يخـول للشركة الحق فى فسخ العقد باعتبار المهندس الارضى مخلا بركن من أركانه .

(٢) على المهندس الارضى من الدرجتين الخامسة والرابعـة ان يستمر فى اضافة الطرازات المختلفة من الطائرات او المحركات او الاجهزة التى يعمـل عليهـا الى ان يتم اضافتها جميعـا على اجازته .

(٣) أ — يمنح المهندس الارضى من الدرجات الخامسة والرابعـة والثالثة علاوة تشجيعية مقابـل اضافة كل طراز من الطائرات طبقـاً للفئات المدرجة فى الجدول رقم ٢ .وتمنح هذه العلاوة اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ الاضافة ولا يؤثـر منحهـا على ميعاد منح العـلاوة الدورية .

ب — . . . .

ج — . . . .

(٤) يمنح المهندس الارضى علاوتين من علاوات درجته عند حصوله على فئة اضافية من فئات اجازته الهندسة الارضية وذلك اعتبـارا من أول الشهر التالى من تاريخ الاضافة ولا تؤثـر هذه العلاوة على موعد العـلاوة العـادية

(٥) أ — اذا استجد نوع من الطائرات او المحركات او الاجهزة فى قسـم من الاقسام فعلى كل مهندس ارضى من الدرجة الثالثة فما فوق فى هذا القسـم اضافة هذا النوع الجـديد الى اجازته فى بحر سـنتين من تاريخ ادخاله فى سجلات الجمهورية العربية المتحدة ويترتب على عدم الحصول على هذه الاضافة خلال السنتين الحرمان من العلاوة العادية كما أن عـدم الاضافة خلال ثلاث سنوات من تاريخ ادخال النوع الجديد فى السجلات يخول للشركة حق فسـخ العقـد باعتبار المهندس الارضى مخلا بركن من أركانه .

ب — . . . . الخ .

وعند تسوية حالة العاملين بالشركة وفقا لاحكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قامت الشركة باستهلاك ما صرف لهم من هذه العلاوات بعد ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٤ من العلاوة الدورية التى استحقت لهم فى أول يناير سنة ١٩٦٥ ، ولول يناير سنة ١٩٦٦ . فتظلم من هذا الخصم كل من السيد / ...... المعين بالشركة فى ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ والسيد / .... المقيدم المعين بالشركة فى ١٥ من اغسطس سنة ١٩٦٣ .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الذى كان نافذا منذ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ . نص فى المادة الاولى منه على أن « تسرى أحكام النظام المرافق على جميع العاملين فى الشركات التى تتبع المؤسسات العامة كما تسرى احكام هذا النظام على الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة والتى يصدر باخضاعها لاحكامه قرار من رئيس الجمهورية ...... » .

ونص فى المادة الثانية على أن « تلغى لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ كما يلغى كل نص يخالف احكام النظام المرافق لهذا القرار .... » .

وقد الحق بلائحة نظام العاملين بالشركات المرافقة للقرار الجمهورى سالف الذكر جدولا بالفئات المالية التى يجوز أن يشغلها الخاضعون لاحكامها .

ونظم الباب الثالث من هذه اللائحة المرتبات والمكافآت .

ونصت المادة التاسعة منها على أنه « مع عدم الاخلال بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٦٢ يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال .

ويستحق العامل اجره من تاريخ تسلمه العمل ويجوز لمجلس ادارة الشركة وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج او بالعمولة على

أساس حصول العامل عى الحد الادنى للاجر المقرر لفئة عمله بالاضافة الى اجر محدد عن كل انتاج يزيد على المعدل الذى تقرره الشركة فى المهن المختلفة » .

كما نصت المادة ١٣ على انه « يجوز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يؤدى خدمات ممتازة او اعمالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتاج او المبيعات او خفض تكاليفه او تحسينه او ابتكار انواع جديدة منه .

على ان يعتمد قرار مجلس ادارة الشركة من مجلس ادارة المؤسسة التى تتبعها الشركة اذا زادت المكافأة للعامل على ١٠٠ جنيه فى السنة » .

خاصا يحقق للشركة ربحا او اقتصادا فى النفقات او زيادة فى الانتاج ولا يغير منح العلاوات الاستثنائية من مواعيد استحقاق العلاوة العادية » .

ومن حيث أنه يبين من استعراض نصوص لائحة العاملين بالشركات على الوجه المتقدم يبين أنها قد الغت كل نص يخالف أحكامها كما تضمنت تنظيما كاملا لجميع حقوق وواجبات العاملين الخاضعين لاحكامها فلا يجوز الخروج عليها أو تعديلها أووضع قواعد بديلة عنها كما لا يجوز لمجلس ادارة اى شركة أن يقرر حرمان العامل من حق كفلته له هذه اللائحة .

وعلى ذلك فانه اعتبارا من تاريخ العمل باللائحة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ سالف الذكر فان احكام لائحة استخدام المهندسين الارضيين الصادرة فى اول يناير سنة ١٩٦١ والتى كانت تسرى على المهندسين الارضيين بشركة الطيران العربية المتحدة والتى تتعارض مع احكام القرار الجمهورى سالف الذكر اصبحت ملغاة واذ كان ما تضمنته لائحة استخدام المهندسين الارضيين المشار اليها من احكام خاصة « باضافات الطرازات » يخالف

احكـام نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ لذلك فان هـذه الاحكام تكون قـد الغيت اعتبارا من تاريخ العمـل بالقرار الجمهورى سالف الذكر فى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ .

ومن حيث ان السيد .... قد عين فى خدمة شركة الطيران العربية المتحدة فى ٥ من مارس سنة ١٩٦٣ كمـا ان السيد / ...... قد عين فى خدمتها فى ١٥ من اغسطس سـنة ١٩٦٢ فان كليهمـا يكون قـد تم تعيينه بعد العمـل بأحكام لائحة نظام العاملين بالشركـات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ . ومن ثم يتعـين الرجوع اليهـا وتطبيق احكامهـا دون لائحة استخدام المهندسـين الارضيين السابقة على القرار الجمهورى .

ومن حيث ان شركة الطيران العربية المتحدة قد منحتهمـا بعض العلاوات نتيجة اضافة بعض الطرازات الى اجازتهما اعمالا لاحكـام لائحة استخدام المهندسين المذكورة بالمخالفة لاحكـام القرار الجمهورى المشار اليـه فان هذه العلاوات تكون قـد منحت بغير حـق ويتعين استردادها ما لـم يكن حقهـا فى الاسترداد قـد سقط بالتقادم .

ولا يغير من هذا الرأى ما ورد فى المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات المذكورة من انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبـات تزيـد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل فيمنحـون مرتباتهم التى يتقاضونهـا فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيـادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية — وذلك لان هذا النص يخاطب العاملين الموجودين بالخدمة وقت العمـل بأحكـام هـذه اللائحـة — اما بالنسبة لمن يعين بعد العمـل بأحكامهـا فانه يخضع لها ولا يجوز منحه أية ميزة الا وفقـا لمـا تقضى به — ولما كان السيدان المذكوران معينين فى الشركـة بعد العمـل بأحكـام هـذه اللائحـة فان منحهمـا عـلاوة اضافة الطرازات يكون على غير اساس سـليم من القـانون .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد تضمنت تنظيما شاملا لامور العاملين بالشركات التى تتبع المؤسسات العامة وبذلك سقطت جميع اللوائح التى كانت سارية فى الشركات المذكورة قبل صدور القرار الجمهورى سالف الذكر .

وعلى ذلك فان السيدين اللذين عينا بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ لا يستحقان علاوة الطراز التى كانت منصوصا عليها فى اللائحة السابقة للشركة .

ونظرا لما لمرفق الطيران من أهمية بالغة الخطورة وحساسية خاصة فان الجمعية العمومية توصى باستصدار قرار جمهورى باستمرار العمل بنظام علاوات الطرازات الذى كان معمولا به فى اللائحة السبقة للشركة ان رات الشركة فى ذلك مصلحة المرفق .

(ملف رقم ٢٤٢/٣/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/٢/٢٢) .

الفـــرع الحادى والعشرين

البـــــدلات

اولا — البدلات المقررة لمواجهـــة مصروفات فعلية

قاعـــدة رقـــم (٣٦٧)

المبـــــدا :

المادة ٦٤ من لائحـــة نظام العاملين بالشركـــات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بهـــا قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — نصها على ان العامل الذى يتقاضى مرتبا يزيـــد على المرتب المقرر لـــه بمقتضى التعـــادل يمنح مرتبه الذى يتقاضـــاه فعلا بصفة شخصية على أن تستهلك الزيادة مما يحصـــل عليه فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقيـــة — تحديد البدلات التى تستهلك الزيـــادة فى المرتب منهـــا — هى البدلات التى لهـــا صفة الدورية والاستمرار والتى لا تقابـــــل مصروفـــات فعلية يقتضيهـــا نظـــام العمـــل — عـــدم جواز استهلاك الزيادة فى المرتب من البـــدلات المقررة لمواجهـــة مصروفـــات فعلية كبدل الانتقـــال وبدل السكن .

ملخص الفتـــوى :

ان المادة ٦٤ من نظام العـــاملين بالشركـــات الصـــادر به قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على أن « تعادل وظائف الشركـــة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة الســـابقة خلال مدة لا تجاوز ستة اشهر من تاريخ العمل بهذا القرار ...

ويمنح العـــاملون المرتبات التى يحددهـــا القرار الصادر بتسويـــة

حالتهم طبقـا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التاليـة .

ومع ذلك يستمر العـاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بمـا فيهـا اعانة الغـلاء . وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقـا للاحكـام السـابقة .

على انه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيـد عـلى المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونهـا فعلا بصفة شخصية على ان تستهلك الزيـادة مما يحصل عليـه العـامل فى المستقبل من البدلات او علاوات الترقية » .

ومن حيث أن الزيـادة فى مرتب العامل الذى يتقاضـاه بصفـة شخصيـة عن المرتب المقرر لـه بمقتضى التعادل تستهلك مما يحصل عليه العـامل فى المستقبل من بدلات لها صفة الدورية والاسـتمرار والتى لا تقابل مصروفات فعلية يقتضيهـا نظـام العمـل .

ومن حيث أن هناك من البدلات الثابتـة ما يتقرر لمواجهـة مصاريف فعليـة كبدل الانتقـال الثابت الذى يمنح للعـامل الذى تقتضى طبيعة عمله كثـرة الانتقـال فيتقـرر لـه هـذا البدل لمواجهـة مصاريف الانتقـال بدلا من المحاسبة عليهـا فى كل مـرة او بدل الملابس الـذى يتقرر للسعـاة ومن على شاكلتهم الذين يلزمون بارتداء زى خاص اثناء العمـل لمواجهـة تكاليف هـذا الزى الخـاص فان هذا النوع من البدلات دون غيره من انواع البدلات الاخرى هو الذى لا تستهلك منـه الزيادة فى مرتب العـامل عن المرتب المقرر لوظيفته بمقتضى التعادل .

لذلك أنتهى رأى الجمعية العمومية الى ان الزيادة فى المرتب الذى يتقاضـاه العامـل بصفـة شخصـية عن المرتب المقرر لـه بمقتضى التعادل تستهلك ممـا يحصـل عليه فى المستقبل من لهـا صفة الدورية والاستمرار والتى لا تقـابل مصروفات فعلية يقتضيهـا نظـام العمل .

وعلى ذلك فان بدل الانتقـال وبدل الملابس التى يلزم العـامل بارتدائهـا اثنـاء العمـل لا تستهلك الزيادة فى المرتب منهـا .

(ملف رقم ٤٢٧/٤/٨٦ — جلسة ١٩٦٩/٢/٥)

ثانيـا — بدل طبيعة العمـل

قاعـدة رقـم (٣٦٨)

المبـــــدا :

جواز تقرير بدل طبيعة عمـل للعاملين بالشركـات طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسـنة ١٩٦١ بقرار من مجلس ادارة الشركـة — الغـاء هذه اللائحة بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العـامة ونقل الاختصاص بتقرير هـذا البدل الى رئيس الجمهورية — لا اثر لذلك على قرارات مجالس ادارة الشركـات الصادرة بتقريـر بدل طبيعـة عمل فى ظل اللائحة الملغاة — بقاء هذه القـــرارات قائمة فى ظـل اللائحـة الجديدة .

ملخص الفتـوى :

ان المادة ١١ من لائحة نظـام موظفى وعمـال الشركـات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسـنة ١٩٦١ تنص على انه « يجـوز لمجلس الادارة ان يمنح الموظفين والعمـال الذين يعملون فى ظـــروف خاصـة ، بدل طبيعـة عمـل . بحـد اقصى قدره ٥٠ ٪ من المرتبات المقررة للوظائف التى يشغلونها ... » .

ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحـة نظام العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العامة ، ونص فى المادة الثانيـة منه على ان « تلغى لائحة نظام موظفى وعمال الشركـات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسـنة ١٩٦١ ، كما يلغى كل نص يخالفه

احكـــام النظـــام المرافق لهذا القرار ... » . ونصت المـــادة ١٠ من لائحة نظـــام العاملين بالشركات المشـــار اليهـــا على انه « يجوز تقرير بدل طبيعـــة عمـــل للعاملين بالشركة بقرار من رئيس الجمهورية بنـــاء على اقتراح الوزيـــر المختص » .

ولما كانت العبرة فى صحة القرار هى بالقوانين التى صـــدر القرار فى ظلها ، بصرف النظر عما يصدر بعد ذلك من قوانين أو ما يستجد من ظروف ، يكون من شأنهـــا زوال الســـند القانونى للقرار ، لذلك فـــان القرار الصادر ممن يملك سلطة اصداره قانونا ، يظل نافـــذا ولو زال بعد ذلك السند القانونى لسلطة مصدره ، مادام انه لـــم يتقرر الغـــاؤه بنص صريح .

ومن حيث انه ولئن كانت المادة الثانيـــة من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قضت بالغـــاء لائحة نظـــام موظفى وعمـــال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٩٨٥ لســـنة ١٩٦١ وكذلك كل نص يخالف احكـــام لائحة نظام العاملين بالشركـــات الصـــادرة بالقـــرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، كمـــا قضت المـــادة العاشرة من هذه اللائحة الاخيرة بجواز تقرير بدل طبيعة عمـــل للعاملين فى الشركـــة بقرار من رئيس الجمهوريـــة — وكان مقتضى ذلك زوال الســـند التشريعى لاختصـــاص مجلس ادارة الشركـــة فى منح العاملين بهـــا بدل طبيعة عمـــل وانتقـــال هـــذا الاختصـــاص الى رئيس الجمهورية ، الا انـــه لا يترتب على ذلك — بالتبعية — الغاء القرارات التى اصدرتهـــا مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعـــة عمل للعاملين فى تلك الشركـــات ، فى ظل العمـــل بأحكـــام لائحة نظـــام موظفى وعمال الشركات الصـــادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لســـنة ١٩٦١ ، واستنادا إلى الاختصاص المخول لهـــا بمقتضى نص المـــادة ١١ من هـــذه اللائحة ، اذ المقصود بالالغاء فى حكم تطبيق نص المادة الثانيـــة من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ هى احكـــام اللائحـــة القديمة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لســـنة ١٩٦١ ، وكذلك كل قاعـــدة تنظيميـــة تتضمن احكاما

مخالفة للاحكـام التنظيميـة الواردة فى لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ ، ولمـا كـانت القرارات الصادرة من مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمـل للعاملين فى تلك الشركـات ، ليست قرارات تنظيميـة بالمعنى المقصود فى مجـال الالغـاء طبقا لنص المادة الثانية من القرار الجمهورى رقـم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ ، فان حكم هـذه المادة لا يشملهـا بالالغـاء ، وبالتالى تظل هذه القرارات قائمة ونافذة — بعد العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ ولائحة نظـام العاملين بالشركـات الصادرة بها — مادام أنه لم ينص صراحة على الغائها . يؤكد ذلك ان لائحـة نظام موظفى وعمـال المؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٢٨ لسـنة ١٩٦١ أجازت فى المادة ١٦ منهـا لمجلس ادارة المؤسسـة أن بمنح الموظفين والمستخدمين والعمال الذين يعملون فى ظروف خاصة بدل طبيعة عمـل ، ولمـا صدر القرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٦٢ واستبدل بنص المادة ١٦ من اللائحة المذكورة ، نصـا جديدا نقـل الاختصـاص بمنح بدل طبيعة العمـل من مجلس ادارة المؤسسة الى رئيس الجمهوريـة ، نص فى المادة الثانيـة منه — صراحة — على الغاء جميع القرارات التى أصدرتها مجالس ادارة المؤسسات العـامة بالمخالفة لاحكـام المادة ١٦ المشـار اليها . فلو أن القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ قصـد الى الغـاء القرارات التى أصدرتهـا مجالس ادارة الشركـات بمنح بدل طبيعة عمـل للعاملين فى تلك الشركات لنص على ذلك صراحـة ، على نحو ما قضى به القـرار الجمهورى رقم ١٠٨٠ لسـنة ١٩٦٢ بالنسبة الى القرارات التى أصدرتهـا مجالس ادارة المؤسسات العامة بمنح البدل المذكور لموظفى ومستخدمى وعمـال تلك المؤسسـات .

لذلك انتهى الراى الى انه لا يترتب على الغاء لائحة نظام موظفى وعمال الشركات الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسـنة ١٩٦١ — طبقـا لنص المـادة الثانيـة من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باصدار لائحة نظام العاملين بالشركـات التابعة للمؤسسات العامة

— ونقل اختصاص مجالس ادارة الشركـات فى منح بدل طبيعة العمل الى رئيس الجمهورية — طبقـا لنص المـادة ١٠ من هذه اللائحة الاخيرة — لا يترتب على ذلك الغاء القرارات التى اصدرتها مجالس ادارة الشركات بمنح بدل طبيعة عمـل للعاملين فى تلك الشركـات ، فى ظل العمـل بأحكـام لائحة نظام موظفى وعمـال الشركـات الصادرة بالقـرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثـم تبقى هـذه القرارات نافذة ، بعـد العمـل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسـنة ١٩٦٢ المشار اليـه .

(ملف ٢٨٢/٤/٨٦ — جلسـة ١٩٦٤/١٢/٣٠) .

ثالثا — بدل التمثيــل

قاعــدة رقــم (٣٦٩)

المبـــدأ :

قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لســنة ١٩٦٧ بشأن اسس وقواعد صرف بدل التمثيــل بالقطــاع العــام — استحقاق هــذا البدل لاعضاء مجلس الادارة رهين بأن يكونوا متفرغين للعمــل بالشركــة .

ملخص الفتــوى :

لما كان قانون المؤسسات العــامة وشركات القطــاع العام رقم ٣٢ لســنة ١٩٦٦ ينص بالمادة ٥٢ منه على أن (يتولى ادارة الشركة مجلس يكون من عدد فردى من الاعضاء لا يزيــد عددهم على تســـعة ويشــكل على الوجه الآتى :

(أ) رئيس يعين بقرار من رئيس الجمهورية .

(ب) أعضا يعين نصفهم بقرار من رئيس الجمهورية وينتخــب النصف الآخــر من بين العــاملين فى الشركة .

ويحدد القرار الصادر بتعيين الرئيس والأعضاء المعينين المرتبات والمكافآت المقررة لكل منهم .. وتنص المادة ٢٨ من نظام العاملين بالقطاع العــام ، على أنه (يحدد بقرار من رئيس الجمهورية بدل التمثيل المقرر لرؤسا مجالس الادارة ، كمــا يجوز بقرار من الوزيــر المختص تقريــر بدل تمثيــل لشــاغلى وظائف الفئتين الأولى والعالية للمعينين من اعضاء مجلس الادارة ..

ويكون صرف هذا البدل وفقا للأسس والقواعد التى يصدر بهـــا قرار من رئيس الوزراء وذلك فى ضوء الامكانيــات وما تحقق من أهــداف فى ختام كل سنة مالية ..) .

وقد صدر قرار السيد رئيس الوزراء رقم ٢٧٦٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن اسس وقواعد صرف بدل التمثيل بالقطاع العام لشاغلى وظائف الفئات الممتازة والعالية والاولى وللمعينين من اعضاء مجلس الادارة .

وينص فى مادته الاولى على أن « يقرر الوزير المختص فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح بدل التمثيل من عدمه بالنسبة للعاملين الجائز منحهم هذا البدل » ..

وتنص المادة الثانية من القرار على أنه « للوزير المختص منح بدل تمثيل للعاملين من شاغلى وظائف الفئات الاتية » : —

١ — الفئة الممتازة .

٢ — الفئة العالية .

٣ — الفئة الاولى .

٤ — الفئة الثانية من بين المعينين من اعضاء مجلس الادارة .

ومؤدى هذه النصوص أن بدل التمثيل لا يمنح الا لرؤساء مجالس الادارات واعضائها المعينين من شاغلى وظائف الفئات التى حددتها النصوص المنظمة لمنح هذا البدل اى أن استحقاق هذا البدل لاعضاء مجلس الادارة رهين بأن يكونوا شاغلين لوظائف بهذه الشركات اى متفرغين للعمل بالشركة أما اعضاء مجلس الادارة غير المتفرغين لاعمال الشركة فانهم لا يستحقون بدل تمثيل ويكون منحهم بدل تمثيل هو فى حقيقته تقرير لمكافأة عن عضوية مجلس الادارة المحظور منحها طبقا للمادة الاولى من القرار التنظيمى العام رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ فضلا عن أن تقرير بدل تمثيل فى مثل هذه الاحوال يتجافى مع طبيعة هذا البدل وأنه يقصد به مواجهة ما تتطلبه الوظيفة بحسب وضعها وواجباتها عن نفقات تقتضيها ضرورة ظهور من يشغلها بالمظهر الاجتماعى اللائق بها فهو بدل يتقرر للوظيفة وليست عضوية مجلس ادارة الشركة وظيفة ما لم يكن عضو مجلس الادارة متفرغا للعمل بالشركة .

ولما كان السيد / .... والسيد / .... هما أعضاء غير متفرغين بمجلس ادارة شركة اسطوانات صوت القاهرة ويشغل الاول وظيفة مستشار مساعد بادارة قضايا الحكومة ومنتدب مستشارا لوزارة الارشاد القومى أما الثانى فهو نقيب الموسيقيين ويعمل بالمؤسسة المصرية العامة لفنون المسرح والموسيقى بمكافأة شاملة بالاضافة الى معاشه فانهما لا يستحقان بدل تمثيل .

من أجل ذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى استحقاق السيدين .... لمكافأة عضوية مجلس الادارة بشركة اسطوانات صوت القاهرة التى تقررت لهما بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١٦ لسنة ١٩٦٧ اعتبارا من تاريخ مباشرتهما العمل حتى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٧ ولا يستحقان عن عضويتهما بمجلس ادارة هذه الشركة بدل تمثيل ..

(ملف ٢٣/٢/٧٩ — جلسة ١٩٧٠/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

المرتب الذى كان يتقاضاه من كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة شركة من الشركات التابعة للمؤسسات العامة لحين تقييم مستوى الشركة كان بمثابة سلفة .

ملخص الحكم :

القرار الجمهورى رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بتحديد فئات ومرتبات وبدلات التمثيل لرؤساء مجلس ادارات المؤسسات والشركات التابعة لها — صنف الشركات الى مستويات أربعة . وقد تباين مرتب وبدل تمثيل رؤساء مجالس ادارات الشركات تبعا لتبين المستوى على نحو ما توضح .

على ان رئيس ادارة الشركة الذى كان يتقاضى مرتبه وبدل تمثيله

بصفة سلفة لحين تقييم مستوى شركته لا يستحق الاحتفاظ بهذا المرتب والبدل بعد ان عين مستشارا بالمؤسسة بالفئة ١٤٠٠/١٨٠٠ وقبـــل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ سنة ١٩٧٧ بتحديد مرتبـــات وبدلات رؤساء الشركات تبعا لمستوياتها . واساس ذلك هو انقطـــاع صلته برئاسة مجلس الادارة وتحديد مركزه القانونى فى الفئة المـــالية او المرتب عند تعيينه مستشارا بالمؤسسة ، أما ما كان يتقاضـــاه قبل ذلك فيعتبر بمثابة السلفة المؤقتة تحت التســـوية .

(طعن ١٩٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٨١/٦/٢١)

رابعـا : بـدلات متنـوعة

قاعـدة رقـم (٣٧١)

المبـدأ :

عاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — مرتب — بدلات — تسوية مرتبات العاملين بشركة القصير للفوسفات طبقا للمادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قـرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — العاملون المعينون بالشركة المذكورة بعقود عمل سابقة على نفاذ اللائحة المشار اليها — عدم جواز تجنيب اى نسبة من مرتباتهم باعتبارها تمثل بدل اقامة فى الصحراء او بدل تخصص للاطباء والصيادلة والمهندسين مادامت عقودهم لم تتضمن نصـا يقضى بأن اجورهم تشمل هذه البدلات وفى حدود ما نصت عليه عقودهم فى هذا الشـأن .

ملخص الفتـوى :

ان المادة ٦٣ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ تنص على ان « يضع مجلس ادارة كل شركة جدول بالوظائف والمرتبـات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق ، ويتضمن الجدول وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات الواجب توافرها فيمن يشغلها وتقييمها وتصنيفها فى فئات .. » .

وتنص المادة ٦٤ من هذه اللائحة على أن « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تجاوز ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القرار .. ويمنح العاملون المرتبـات

التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية .

ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للأحكام السابقة .

على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا بصفة شخصية ، على ان تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من البدلات أو علاوات الترقية » .

ومن حيث أنه ترتيبا على ما تقدم فان مرتبات العاملين بالشركات التى يحكمها نظام العاملين بالشركات الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما فيها اعانة غلاء المعيشة — تظل على ما هى عليه دون تغيير — سواء بالزيادة أو النقصان وذلك الى أن يضع مجلس ادارة الشركة جدولا بالوظائف والمرتبات الخاصة بالشركة فى حدود الجدول المرافق للنظام المذكور . وتعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة فى الجدول المشار اليه ويصدر قرار تسوية حالات العاملين طبقا لهذا التعادل .

ومن حيث أنه فى تحديد مرتبات العاملين بما فيها اعانة غلاء المعيشة قبل تطبيق نظام العاملين بالشركات المشار اليه يتعين أن يراعى أن هذه المرتبات تحددت فى علاقات عمل وليدة عقود عمل خاصة يختلف كل منها عن الاخرى بحسب ما ارتضاه المتعاقدان من شروط وذلك قبل أن تنظم شئون العاملين بالقطاع العام تنظيما لائحيا . وعلى هذا فان العبرة بما نصت عليه هذه العقود وبالمرتبات التى حددتها والكيفية التى حددتها بها .

ومن حيث أنه من المقرر طبقا للمادة ١٥٠ من القانون المدنى أنه اذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على ارادة المتعاقدين .

وترتيبا على ذلك ولما كانت عقود العمل للعاملين بشركة القصير للفوسفات الواردة رفق كتاب المؤسسة المصرية العامة للتعدين المؤرخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٦٩ قد حددت مرتبات العاملين بهذه الشركة تحديدا واضحا لا ليس فيه ولا غموض ولم تتضمن تحديد نسبة معينة من هذه المرتبات كبدل صحراء لمن يعملون بالصحراء أو كبدل تخصص للاطباء والصيادلة والمهندسين بل انها خلت من اى اشارة يمكن أن يستفاد منها أن المرتبات التى تقررت بموجبها تتضمن فى ثناياها بدل اقامة فى الصحراء ، بل أن هذه المرتبات تقررت لبعض من العاملين الذين لم يعملوا بالصحراء فانه لا يجوز الانحراف عن المعنى الظاهر لعبارات هذه العقود لان فى ذلك مسخ لها وهو لا يجوز .

ولئن كانت هذه العقود قد تضمنت اعانة غلاء معيشة تزيد نسبتها عما هو مقرر بمقتضى الامر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وما سبقه من أوامر عسكرية خاصة بتحديد قيمة هذه الاعانة فان ذلك ليس مخالفا لاحكام هذه الاوامر العسكرية التى تقرر حدا أدنى لاعانة غلاء المعيشة بحيث يجوز الاتفاق على زيادته ، وليس فى زيادة هذه الاعانة ما يستخلص منه أن هذه الزيادة تمثل بدل اقامة فى الصحراء لان هذه العقود لم تتضمن ما يخول الشركة الحق فى تخفيضها فى حالة نقل العامل من الصحراء كما أنها لم تميز فى مجال تحديد نسبة هذه الاعانة بين من عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالصحراء ومن عينوا للعمل بالقاهرة كما لم تميز بين المعينين من أهالى الصحراء وبين المعينين من غيرهم .

وعلى ذلك فانه لا يجوز تجنيب اى نسبة من هذه المرتبات باعتبارها تمثل بدل اقامة فى الصحراء أو بدل تخصص الاطباء والصيادلة والمهندسين فى مقام تسوية مرتبات العاملين طبقا للمادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات سالفة الذكر طالما أن عقود العمل السابقة على صدور هذه اللائحة لم تتضمن هذا التجنيب .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أنه لا يجوز تجنيب نسبة محددة من مرتبات العاملين بالصحراء بشركة القصير للفوسفات باعتبار

أن هذه النسبة التى يراد تجنيبها تمثل بدل اقامة فى الصحراء أضيفت الى مرتباتهم ، كما لا يجوز تجنيب مبلغ عشرة جنيهات من مرتبات الاطبـــاء والصيادلة والمهندسين باعتبار أن هــذا المبلغ يمثل بــدل تخصص وذلك بالنسبة للعاملين المعينين بها بعقود قبل نفاذ لائحة نظام العاملين بشركات القطاع العام اذا كانت عقودهم لم تتضمن نصا يقضى بأن أجورهم تشمل هذه البدلات وفى حدود ما نصت عليه عقودهم فى هذا الشأن .

(فتوى رقم ٦٥٣ ـــ فى ١٠ من يونية سنة ١٩٦٩)

الفــرع الثانى والعشرين
مصروفــات الانتقــال

قاعــدة رقــم (٣٧٢)

المبـــــدا :

عاملون بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — مصروفات انتقال — القواعد المنظمة لها — صدورها بقرار من مجس ادارة الشركة فى ظــل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لســنة ١٩٦١ وبقــرار من المجلس التنفيذى فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ — عدم وجود قواعد منظمة لمصروفات الانتقال صادرة من السلطة المختصــة — لا ينفى حق العامل فى استرداد ما انفقه من مصروفات بسبب خـدمات اداها للشركة التى يتبعها — اساس ذلك هو قاعدة عدم جواز الاثراء بلا ســـبب .

ملخص الفتــوى :

أن من حق العامل استرداد مصروفات الانتقال التى يكون قد دفعها من ماله الخاص بسبب خدمات أداها للشركة التى يتبعها وتلزم الادارة برد هذه المصروفات وفقا للقواعد التى تنظمها وتحدد مقدارها وكيفيــــة استردادها ، سواء كان اداة ذلك هو قرار من مجلس الادارة فى ظــــل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقــم ١٥٩٨ لســـنة ١٩٦١ أو قرار من المجلس التنفيذى فى ظل العمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعــة للمؤسسات العامة الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ ، وإذا لم تكن هناك قواعد مقررة من السلطة التى تملك ذلك فهذا لا ينفى حق العامل فى استرداد ما أنفقه من مصروفات تكبدها بسبب خدمات اداها للشركة وذلك استنادا الى قاعدة عدم جواز الاثــراء بــلا ســـبب .

(فتوى رقم ١٣١٣ — فى ١٩٦٦/١٢/١١)

قاعـدة رقـم (٣٧٣)

المبـدأ :

قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ بسريان احكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة — لا يسرى على الوقائع التى تمت فى ظل العمل بالقرار الجمهورى رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ — التوصية الصادرة من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية فى ظل العمل بالقرار الجمهورى المشار اليه — نص هذه التوصية على تقدير مصروفات الانتقال التى ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات اذا استغنوا عن السيارات المخصصة لهم — تنفيذ الشركات لهذه التوصية خلال الفترة السابقة على قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ — صحيح — اثر ذلك : صحة ما تم صرفه استنادا الى هذه التوصية .

ملخص الفتوى :

لما كان قرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ الذى قضى فى مادته الاولى بسريان أحكام لائحة بدل السفر بمصاريف الانتقال الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، انما يسرى على الوقائع التى تتم بعد نفاذه دون تلك السابقة عليه . ومن ثم فانه فى الفترة السابقة على العمل بهذا القرار بالنسبة للشركات التى لم تصدر مجالس ادارتها بيانا محددا لبدل السفر ومصاريف الانتقال فى ظل العمل بأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ ، فان صدور توصية من اللجنة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية — وفقا لاختصاصها فى معاونة الوزير فى دراسة المسائل التنظيمية — بتقدير مصروفات الانتقال التى ينفقها رؤساء واعضاء مجالس ادارات الشركات اذا ما استغنوا عن السيارات المخصصة لهم ، أن مثل هذه التوصية وقد نفذتها الشركات بعد اختيار رؤساء

واعضاء هذه المجالس لاستعمال سياراتهم الخصوصية والحصـــول على مصروفات الانتقال سالفة الذكر ، تكون بمثابة مقدار ما ينفقه هــؤلاء فى فيما يؤدونه للشركة من مصاريف الانتقال وقد قبل رؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات هذا القدر وصرف لهم خلال الفترة السابقة على العمــل بقرار رئيس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ فيكون ما تم صرفه استنادا الى هذه التوصية صحيحا لا يجوز استرداده .

لهذا أنتهى راى الجمعية العمومية الى عدم جواز استرداد المبالغ التى دفعت كمصروفات انتقال لرؤساء واعضاء مجالس ادارة الشركات التابعة للمؤسسة المصرية الاستهلاكية العامة فى حالة عدم استعمالهــم سيارات الشركات المخصصة لهم قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٤ وذلك استنادا الى التوصية الصادرة من اللجنـــة الاستشارية للمؤسسات العامة التموينية تأسيسا على قاعدة الاثراء بـــلا ســـــبب .

(فتوى رقم ١٣١٣ — فى ١٩٦٦/١٢/١١)

الفرع الثالث والعشرين

الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية

قاعـــدة رقـــم (٣٧٤)

المبـــدا :

المكافآت التشجيعية التى يجوز منحها للعاملين طبقا لحكم المادة ١٢ من لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهـــورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ — جواز الجمع بينها وبين مكافآت الانتـــــاج او البونص المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ .

ملخص الفتـــوى :

ولا وجه للقول بأن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليــــه قد نسخ أحكام المادة ١٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لســـنة ١٩٦٢ والتى تجيز لمجلس ادارة الشركة منح مكافآت تشجيعية للعـــامل الذى يؤدى خدمات ممتازة أو أعمالا او بحوثا تساعد على زيادة الانتـــاج أو المبيعات أو خفض تكاليفه أو تحسينه أو ابتكار أنواع جديدة منـــه ، اذ أن القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ انما يأتى بحكم وقتى هو أن يتـــم صرف مكافآت الانتاج أو البونص حتى تتم معادلة الوظائف طبقا لاحكام اللائحة ، فاذا تمت المعادلة لم يصبح لحكم القانون المذكور من اثر . كذلك فان علة منح المكافآت التشجيعية المشار اليها فى المادة ١٣ من اللائحـــة تغاير علة صرف مكافآت الانتاج أو البونص المشار اليها فى القـــانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ ، فيتم الصرف فى الحالة الاخيرة ، كما يجوز المنح فى الحالة الاولى ، بل ويجوز الجمع بين النوعين لاختلاف العلة فى كل .

(فتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — فى ١٩٦٥/٨/١)

قاعـــدة رقـــم (٣٧٥)

المبـــــدأ :

الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التى كانت تمنح للعاملين فى بعض الشركات ــ لا تعتبر جزءا من الراتب الذى يتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من القرار الجمهـــورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ــ لا تدخل كذلك فى تحديد المرتبات طبقا للمــادة ٩٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ــ تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقـــا للشروط والاوضاع المنصوص عليها فى هذين القرارين .

ملخص الفتـــوى :

يبين من استقراء احكام لائحة نظام العاملين بالشركات الصـــــادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ أنها استحدثت تنظيمـــا جديدا لحقوق العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فحددت المادة التاسعة أجر العامل بالحد الادنى المقرر بجدول ترتيب الاعمال وخـــولت المادة ١٣ مجلس الادارة منح مكافآت تشجيعية للعامل الذى يؤدى خدمات ممتازة وقررت المادة ٣٣ من الفقرة الثانية منها للعامل أجرا اضـــــافيا عن الساعات التى يعملها فيما يتجاوز ساعات العمل المقررة قانونا ومؤدى ذلك أن المكافآت التشجيعية والاجور الاضافية تمنح فى ظل اللائحـــــة الجديدة وفقا للاحكام التى قررتها فليس من وجه لضم ما كان يمنح من قبل من مكافآت تشجيعية أو أجور اضافية الى رواتب العاملين بهذه الشركات عند تسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من هـــذه اللائحة وقد صدر نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ونصت المادة ٩٠ من هذا النظام على أن يراعى عنـــد تحديد مرتبات العاملين بالمؤسسات والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يضاف اليها المتوسط الشهرى للمنح التى صرفت اليهم فى الثلاث السنوات

السابقة على تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة للعاملين بالشركات وقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٠ لسنة ١٩٦٣ بالنسبة للعاملين بالمؤسسات العامة وبانه لا يدخل فى حساب المنحة المشار اليها المكافآت التشجيعية او المنح العامة التى صدرت بقرار من رئيس الجمهورية .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية للقسم الاستشارى الى ان الاجور الاضافية والمكافآت التشجيعية التى كانت تمنح للعاملين فى بعض الشركات لا تعتبر جزءا من الراتب الذى تتم على اساسه تسوية حالاتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه فى المادة ٦٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا تدخل فى تحديد المرتبات طبقا للمادة ١٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وانما تمنح هذه الاجور والمكافآت طبقا للشروط والاوضاع المنصوص عليها هذين القرارين .

(فتوى رقم ١٣٧١ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٦)

الفـــرع الرابـــع والعشرين

مكافأة الانتـــاج او البونص

فالصحفة رقـم (٢٧٦)

المبـــدا :

مكافآت الانتاج او البونص المقررة للعاملين طبقا للقـــانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ ــ قصر الاستفادة منها على العاملين الموجودين بالخـــدمة عند نفاذ لائحة نظام العاملين بالشركات الصادر بها القرار الجمهـــورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ دون من يعين منهم بعد ذلك ــ قصر المنح ، بصفة مؤقتة ، الى ان يتم التعادل المنصوص عليه فى اللائحة ــ لا محل للاحتجاج بفكرة الحق المكتسب فى هذا الشأن .

ملخص الفتـــوى :

ان من عين بالشركة فى ظل القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر بلائحة نظام العاملين بالشركات يتقاضى المرتب المقرر لوظيفته فى اللائحة ، وهذا المرتب روعى فيه أن يشمل كل ما يستحق للعامل بالشركة ولا يكون ثمة مجال لان يضم الى هذا المرتب المقرر اى مبلغ جديد كمنحة انتاج او مكافأة سنوية ، اذ ان هذه المنحة بتسمياتها المختلفة لم يعد مجال لصرفها فى ظل لائحة نظام العاملين بالشركات ، والذى يضم هو متوسط المنحة التى صرفتها الشركات فى الثلاث سنوات الماضية أما ما يصرفه بعض بدون اللائحة فهو موقوت بإجراء التعادل ، والى أن يتم التعادل نصت نصت المادة من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على أنه :

« الى أن تتم معادلة الوظائف وتحديد المرتبات طبقا لاحكام قـــرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .. يكون صرف مكافآت الانتاج

و البونص على اساس تطبيق اسس وقواعد الصرف المقررة للعمال في الشركة على الموظفين بها ، وبحد ١٠٠ جنيه في السنة ، منعا للمغالاة في التقدير ، وحدا من الاسراف في زيادة الدخول فاستمرار الصرف هنا انما يكون مقصودا به العاملين في الشركات الذين التحقوا بخدمة الشركة وظلوا في خدمتها حتى صدرت اللائحة التي قضت باجراء التعادل والتسوية ، وقضت باستمرار الموظفين والعمال في تقاضي مرتباتهم الحالية الى ان تتم المعادلة والتسوية . ومن بين هذه المرتبات — كما سلف البيان — منح الانتاج والبونص والمكافآت السنوية ، فالشركة التي كانت تصرفها تستمر في صرفها الى أن يتحقق المانع من الصرف (وهو تمام معادلة الوظائف) ، غاية ما هنالك ان المشرع قد حدد الحد الاقصى الذي يجوز صرفه اعتبارا من ٦ من يناير سنة ١٩٦٣ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣) .

وانتهى رأى الجمعية العمومية في هذا الشأن الى ان صرف مكافآت الانتاج او البونص المنصوص عليه في القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه انما هو مقصور على العاملين الذين كانوا في خدمة الشركة وقت صدور اللائحة ، وبصفة مؤقتة والى ان يتم اجراء التعادل المنصوص عليه في لائحة نظام العاملين بالشركات وحتى لا يكون عدم اتمام التعادل سببا في حرمان اولئك العاملين بالشركة من مكافآت الانتاج أو البونص التي كانت تصرف لهم قبل صدور اللائحة . واذن فلا يفيد من احكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ العاملون الذين عينوا في الشركة في ظل احكام اللائحة ، وبالمرتبات المقررة لوظائفهم بها .

أما بالنسبة الى اثر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ على الحق المكتسب في منح الانتاج والبونص ، فان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة في ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٤ وانتهى رأيها الى ان حكم القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٣ يسرى على جميع مكافآت الانتاج او البونص ، في أية صورة كانت ودون تفرقة بين ماكان منها مستقرا وما كان غير مستقر . وذكرت الجمعية العمومية في فتواها تلك انه لا يسوغ الاحتجاج بأن استقرار وثبات مكافآت الانتاج أو البونص يكسب من تصرف له حقا

لا يجوز المساس به ، ذلك أنه لا يجوز تعديل الحقوق المكتسبة أو تحديدها بقانون . ويضاف الى ما تقدم أنه منذ تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين فى الشركات (١٩٦٢/١٢/٢٩) لم يعد ثمة مجال لصرف مكافآت الانتاج أو البونص وكان المفروض أن تتم معادلة الوظائف فى مدة اقصاها ستة شهور من ذلك التاريخ وحلت محل هذا النظام (نظام منح الانتاج أو البونص) الذى كان يسرى بين جميع العاملين المنتج وغير المنتج — انظمة أخرى كنظام المكافآت التشجيعية ونظام العلاوات الاستثنائية المنصوص عليها فى المادتين ١٣ ، ١٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات .

(فتاوى أرقام ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ — فى ١٩٦٥/٨/١)

الفرع الخامس والعشرون

اعانة غــلاء المعيشـــة

قاعـــدة رقــم (٣٧٧)

المبـــدأ :

لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصـــادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ــ الغاؤها النظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة ونصها على استمرار العاملين فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها هذه الاعانة بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالتهم طبقا لاحكامها ــ اثره عدم جواز زيادة قيمة اعانة الغلاء المستحقة للعاملين الموجودين فى خدمة الشركات فى تاريخ العمل باللائحة نتيجة لتغير حالتهم الاجتماعيـــة بعد هذا التاريخ .

ملخص الفتـــوى :

اعتبارا من ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ ، عمل بأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة ، وتضمنت المادة (٢) من قـــرار اصدار هذه اللائحة النص على انه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصـــة باعانة غلاء المعيشة على العاملين بأحكام هذا القرار » وأوجبت المادة ٦٣ من اللائحة ذاتها ، على كل شركة أن تضع جدولا بالوظائف والمرتبـــات الخاصة بها فى حدود الجدول المرفق باللائحة على أن يعتمد ، بعد موافقة مجلس ادارة الشركة عليه ، من مجلس ادارة المؤسسة المختصة ، ونصت المادة ٦٤ على أن : « تعادل وظائف الشركة بالوظائف الواردة بالجـــدول المشار اليه بالمادة السابقة خلال مدة لا تتجاوز ستة شهور من تاريـــخ العمل بهذا القرار .. ويصدر بهذا التعادل قرار من مجلس ادارة المؤسسة المختصة بناء على اقتراح مجلس ادارة الشركة ولا يسرى هذا القرار الا

بعد التصديق عليه من المجلس التنفيذى ويمنح العاملون المرتبات التى يحددها القرار الصادر بتسوية حالتهم طبقا للتعادل المنصوص عليه اعتبارا من أول السنة المالية التالية . ومع ذلك يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء ، وذلك بصفة شخصية حتى تتم تسوية حالاتهم طبقا للاحكام السابقة . على أنه بالنسبة للعاملين الذين يتقاضون مرتبات تزيد على المرتبات المقررة لهم بمقتضى التعادل المشار اليه ، فيمنحون مرتباتهم التى يتقاضونها فعلا ، بصفة شخصية ، على أن تستهلك الزيادة مما يحصل عليه العامل فى المستقبل من بدلات أو علاوات ترقية .

وازاء ذلك ، ثار التساؤل عما اذا كان من مقتضى الاحكام المتقدمة ، أن تجمد اعانة الغلاء التى تمنح للعاملين الموجودين بخدمة الشركات . فى تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، بحيث لا تتغير بالزيادة تبعا لتغير الحالة الاجتماعية لكل منهم ، أم لا ؟ .

وقد استبان الجمعية العمومية للقسم الاستشارى أن لائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليها ، قد أخذت بنصوصها المتقدم بيانها ، بمبدأ اعتبار الاجر المقرر لكل وظيفة ، مما ينظمها جدول الوظائف والمرتبات ، الخاص بكل شركة والواجب وضعه واعتماده طبقا للمادة ٦٣ منها — شاملا لاعانة غلاء المعيشة . وبذلك لا يضاف اليه أى علاوة بسبب غلاء المعيشة . ومن ثم جاء الجدول الخاص بالمرتبات ، والتى تمنح للعاملين فى كل فئة من الفئات التى يتضمنها ، والمرفق باللائحة ، مقصورا على تحديد أول وبداية المربوط المقرر لكل فئة وفئة العلاوة الدورية المقررة ، وعلى الاشارة الى بدل التمثيل الذى يجوز منحه ، طبقا لما نص عليه فى المادة ١١ من اللائحة ، دون اضافة اى علاوات أو مرتبات أخرى مما تضاف الى المرتب وتعتبر جزءا منه طبقا للمادتين ٦٨٤ من القانون المدنى و ٣ من قانون العمل كالعلاوات التى تصرف بسبب غلاء المعيشة وأعباء العائلة والمنح . وتأكيدا لذلك ، جاءت المادة (٤) من قرار اصدار هذه اللائحة ونصت على أنه « ولا تسرى القواعد والنظم الخاصة باعانة غلاء المعيشة على العاملين وأحكام هذا النظام » .

ويؤخذ من ذلك أن الاحكام المنظمة لقواعد منح اعانة غلاء المعيشة ، وتحديد احوال استحقاقها ، وفئاتها ، اصبحت من تاريخ العمل باحكام اللائحة المشار اليها غير سارية بالنسبة الى العاملين فى الشركات ومن يعاملون باحكام هذه اللائحة .

ولما كانت المادتان ٦٣ ، ٦٤ من هذه اللائحة ، بعد اذ اوجبتا تسوية حالات العاملين فى الشركات ، طبقا للتعادل الذى يجب اجراؤه بين الوظائف الواردة فى جدول الوظائف والمرتبات الذى يوضع طبقا للمادة ٦٣ منها وبين الوظائف الواردة فى جدول وظائف الشركة ، المعمول به من قبل ، قد احتفظت لهؤلاء العاملين بمرتباتهم التى يتقاضونها فعلا ، وذلك بصفة شخصية ، وكانت المادة (٦٤) قد نصت الى جانب ذلك على أنه قبل اجراء هذه التسوية يستمر العاملون فى تقاضى مرتباتهم الحالية بما فيها اعانة الغلاء لما كان ذلك ، فان مؤداه ان اللائحة قد احتفظت للعاملين الموجودين فى خدمة الشركات فى تاريخ العمل بها باعانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها فى هذا التاريخ فعلا . والمقصود بذلك هو قيمة هذه الاعانة ، فى التاريخ المذكور ، محسوبة على اساس القواعد المقررة والمنظمة لها ، ووفقا لحالة العامل فى هذا التاريخ . ومن ثم يكون ما يحتفظ للعامل به منها ، هو هذه القيمة التى تعتبر جزءا من اجره ، على أن تبقى بحالها دون زيادة ، مما كانت تقتضيه احكام القواعد المنظمة لها ، فيما لو كانت سارية ، اذ من الواضح انه بعد تقرير عدم سريان القواعد فى حق العاملين المشار اليهم لا يكون ثمت اساس لاجراء اى زيادة فى قيمتها المستحقة فى التاريخ المشار اليه لان اجراء مثل هذه الزيادة ، يفترض بقاء هذه القواعد سارية بالنسبة اليهم .

وعلى مقتضى ما تقدم يحتفظ للعاملين الموجودين فى خدمة الشركات التابعة للمؤسسات العامة فى تاريخ العمل بلائحة نظام العاملين بالشركات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ باعانة غلاء المعيشة التى كانوا يتقاضونها فعلا فى هذا التاريخ . ولا يرد على قيمة هذه الاعانة محسوبة وفقا للقواعد المنظمة لها والتى اوقف سريانها بالنسبة اليهم من هذا التاريخ — اى زيادة مما يقتضيه اعمال هذه القواعد . وغنى

عن البيان ، انه بعد تحديد المرتب المستحق لكل عامل من هؤلاء وفقـــــا للتسوية التى تجرى لها طبقا لاحكام اللائحة المشار اليها ، وهو المرتب الذى يعتبر على ما سلف الإيضاح مرتبا شاملا — يجرى استهلاك الفرق بــين المرتب الذى يتقاضاه كل منهم فعلا بما فى ذلك اعانة الغلاء وبين المـــرتب الذى يحدد له مما يتقرر له فى المستقبل من بدلات أو علاوات ترقيـــــة .

لهذا انتهى الرأى الى عدم جواز تغيير قيمة اعانة الغلاء المستحقـة للعاملين الموجودين فى خدمة الشركات فى تاريخ العمل بأحكام لائحة نظام العاملين فى الشركات التابعة للمؤسسات العامة بالزيادة لتغير حالاتهـم بعد هذا التاريخ .

(فتوى رقم ٢٠٧٥ — فى ١٩٦٣/١١/١٧)

الفرع السادس والعشرون

الحد الاقصى لما يتقاضاه العامل

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

مدى سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ على العاملين بشركات القطاع العام .

ملخص الفتوى :

من حيث ان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بعدم جواز زيادة ما يتقاضاه العامل عن خمسة الاف جنيه ، ينظم فيما يسرى عليه من جميع الشركات وقد وردت فى النص بلفظ عام مطلق ، ومن ثم فانه يدخل فيها شركات القطاع العام . وقد اجاز كل من قانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ٢٦٥ سنة ١٩٦٠ تنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادى تأسيس شركات مساهمة ،فضلا عن أن تاريخ العمل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ وهو اول اغسطس ١٩٦١ لاحق لسريان قوانين القطاع العام ذوات الارقام ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ المعمول بها من ٢٠ يوليو سنة ١٩٦١ .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه لا يزال ساريا معمولا به لم يلغ وفقا للمادة الثانية من التقنين المدنى ، بل لحقه تعديل جزئى اخرج من نطاقه بعض أنواع من الشركات . كتلك الخاضعة لنظام استثمار المال العربى والمناطق الحرة وفقا للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكذلك للمادة ٢ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة .

ومن حيث انه استصحابا لما سلف ، فانه لا يجوز وفقا للمادة

الاولى من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ ، أن يزيد مجموع ما يتقاضاه — وبأى صورة رئيس مجلس ادارة الشركة أو أى عامل آخر فيها ، على مبلغ خمسة الاف جنيه في السنة ، واذ اعتد القانون بما يتقاضاه الشخص وليس بما يستحقه من مبالغ ، فانه يستنزل حصة من حساب الضرائب على الدخل ، أى ان العبرة بما يقبضه العامل مع مراعاة استبعاد ما يخصم منه طبقا للقانون .

لذلك انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى الاتـــى :

أولا : سريان القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه على الجهات الواردة به ومنها شركات القطاع العام .

ثانيا : تطبيقه على ما يقبضه العامل بعد استبعاد ما يخصم منـــه طبقا للقانـــون .

(ملف ٨٦/٤/٩٠٩ — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٠)

الفرع السابع والعشرين

الجمـع بين المـرتب والمعاش

قاعـدة رقـم (٣٧٩)

المبـــدأ :

مندوب مفوض باحدى شركات القطاع العـام — يعمل بتكليف من المؤسسة العامة التى تتبعها الشركة ويحصل على راتبه من المؤسسة — اثر ذلك : لا تسرى بشأنه احكام القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٢ بالنسبة لحظـر الجمع بـين مرتب الوظيفة بالشركة والمعاش المستحق من الحـكومة — خضوعه للحظر والقيود الواردة باحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشـأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة والمعاش المستحق قبل التعيين فيها .

ملخص الفتـوى :

ان المندوب المفوض الذى يعهد اليه بادارة احدى شركات القطـاع العام ، انما يتولى هذا العمل بتكليف من المؤسسة العامة التى تتبعهـا الشركة ، ولحساب هذه المؤسسة ، التى تقوم العلاقة بينه وبينهـا ، يؤكد ذلك أن المندوب المفوض لا يتقاضى عن عمله مقابلا من الشركة وانما يحصل عليه من المؤسسة العامة ، بل ويحظر عليـه تقاضى اى مبلغ من الشركة طوال مدة ادارته لها ، وذلك طبقا لاحكام قرارى رئيس الجمهورية رقمى ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ، ١٧٠٦ لسنة ١٩٦٣ .

ومن حيث انه يبدو من ذلك ان المندوب المفوض فى ادارته لاحـدى الشركات التى تساهم فيها الدولة انما يؤدى عملا للمؤسسة العـامة التى تتبعها الشركة ويتناول عن ذلك مقابلا من هذه المؤسسة .

ومن حيث أنه بهذه المثابة لا تسرى على المندوب المفوض أحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٢ الذى يحظر فى مادته الاولى الجمع بين مرتب الوظيفة فى الشركات التى تساهم فيها الدولة وبين المعاش المستحق من الحكومة أو المؤسسة العامة قبل التعيين فى هذه الشركات ، وانما يسرى عليه حظر الجمع بين المعاش والمرتب الذى يتقاضى من المؤسسات العامة وهو الحظر المستفاد من احكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين فيها ، فضلا عن قوانين المعاشات المتعاقبة فلا يجوز له الجمع بين المعاش وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذى يؤديه لحسابها فى الشركة الا فى الحدود والقيود المنصوص عليها فى القانون المذكور .

لهذا انتهى رأى الجمعية العمومية الى أن المندوب المفوض لا يجوز له الجمع بين معاشه وبين ما يتقاضاه من المؤسسة العامة عن العمل الذى يؤديه بصفته هذه لحسابها فى أحدى الشركات التى تساهم فيها الدولة وانه يخضع فى ذلك لاحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ .

(ملف ٨٦/٢/٢١ — جلسة ١٩٦٥/١٠/٦)

فهرس تفصيلي

الجزء العشرين

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة

سابقة اعمال الدار العربية للموسوعات
(حسن الفكهانى — محام)
خلال اكثر من ربع قرن مضى

اولا — المؤلفات :

١ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتامينات الاجتماعية « الجزء الأول » .

٢ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتامينات الاجتماعية « الجزء الثانى » .

٣ — المدونة العمالية فى قوانين العمل والتامينات الاجتماعية « الجزء الثالث » .

٤ — المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل .

٥ — مدونة التامينات الاجتماعية .

٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .

٧ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .

٨ — ملحق المدونة العمالية فى قوانين التامينات الاجتماعية .

٩ — التزامات صاحب العمل القانونية .

ثانيا — الموسوعات :

١ — **موسوعة العمل والتامينات :** (٨ مجلدات — ١٢ الف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى راسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتامينات الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء واحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعى للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ الف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والاجهزة العلمية للأمن الصناعى بالدول العربية جميعها ، بالاضافة الى الأبحاث العلمية التى تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الامريكية والأوربية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٣ جزء — ٣ آلاف صفحة نفـذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحى التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٨٧) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٢ اجزاء — الفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٨٧)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣٦٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم فى مصر وباقى الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدنى الأردنى : (٥ اجزاء — ٥ الاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدنى المصرى والشريعة الاسلامية السمحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ اجزاء — ٣ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا ابجديا لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الادارة الحديثة والحوافز : (اربعة اجزاء — ٤ آلاف صفحة) .

وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحوافز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالى وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الأداء ونظام الادارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠ الف صفحة) .

وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادىء واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : (جزءان) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالاضافة الى مبادىء المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين

العربيـــة بالاضـــافة الى مبـــــادىء المجلس الأعلى المغـــربى ومحكمـــة النقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية : التى اقرتهـــا محكمـــة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا ابجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهارس) .

١٦ — الموسوعة الاعلامية الحديثة لمدينة جــدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكلمة والصورة) .

